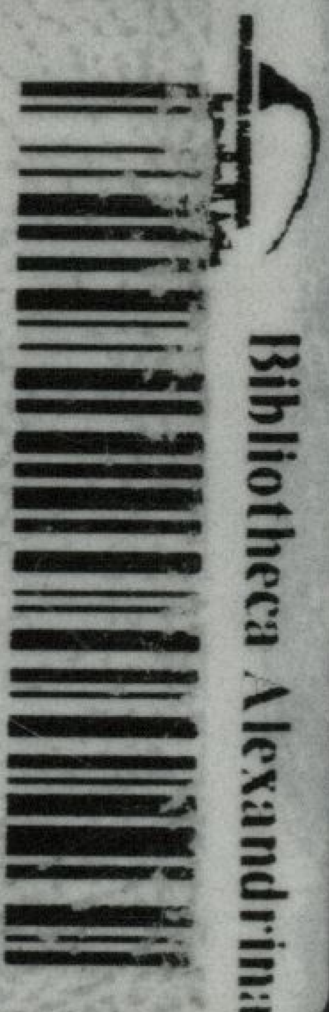
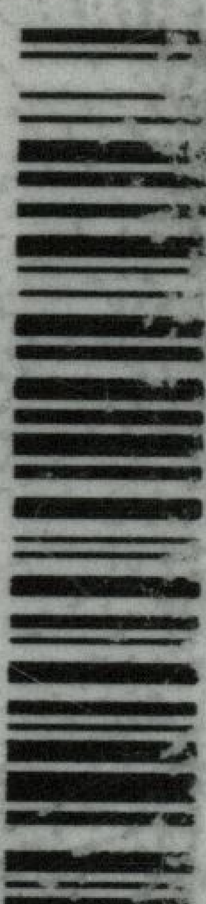



جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الإفريقية
قسم السياسة والاقتصاد

# دور منظمة الإيكواس في حل الصراعات في غرب إفريقيا

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية
من قسم السياسة والاقتصاد (سياسة)

إعداد الطالب
بدر حسن أحمد شافعي

إشراف

أ.د إبراهيم نصر الدين
أستاذ العلوم السياسية
رئيس قسم السياسة والاقتصاد

أ.د.محمود أبو العينين
أستاذ العلوم السياسية
وكيل المعهد ومدير مركز البحوث الإفريقية

د.محمد عاشور مهدي
مدرس العلوم السياسية
بالمعهد

٢٠٠٦

# لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

تتكون لجنة المناقشة والحكم على الرسالة من كل من :

١- الأستاذ الدكتور: إبراهيم نصر الدين

أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم السياسة والاقتصاد بالمعهد "مشرفا"

٢-الأستاذ الدكتور: محمود أبو العينين

أستاذ العلوم السياسية ووكيل المعهد لشئون البيئة وخدمة المجتمع "مشرفا"

٣-الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن الصالحي

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الزقازيق "عضوا"

٤- الأستاذ الدكتور: أحمد الرشيدي

أستاذ القانون الدولي العام بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة "عضوا"

## شكر وإهداء

في البداية أتوجه بخالص شكري وتقديري للمولي عز وجل الذي وفقني لإخراج هذه الرسالة إلى حيز النور،فلولا فضله عليَ ما اكتملت هذه الرسالة خاصة وأن إعـدادها استغرق قرابة ست سنوات ،وقد مر الإنسان خلالها ببعض الظروف كانت كفيلة بتركه لها لولا تثبيت الله له، فله الحمد والشكر.

ثم أتوجه بشكري وتقديري بعد ذلك لأساتذتي الذين أشرفوا على هـذه الرسـالة ، والذين كان لهم دور هام في استكمالي لها ، وصبرهم عليّ طيلـة الـسنوات الـست الماضية.وكم أنا سعيد الحظ لإشراف ثلاثة أساتذة عليّ في هذه الرسالة وهـم الأسـتاذ الدكتور **إبراهيم نصر الدين** –أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم الـسياسة والاقتـصاد بالمعهد حتى فترة وجيزة ،وكذلك الأستاذ **محمود أبو العينين** أستاذ العلـوم الـسياسية ووكيل المعهد لشئون خدمة البيئة والمجتمع، والدكتور **محمد عاشور مهـدي** مـدرس العلوم السياسية بالمعهد .فلهم مني جميعا جزيل الشكر ، وأسـأل الله عـز وجـل أن يجزيهم عني خير الجزاء.

ثم أتوجه **بشكر خاص لكل من زوجتي** التي كانت خير عون لي على استكمال هذه الرسالة ،وكذلك **بناتي الصغيرات مودة، زينب، رحمة** ،حيث كن دائمات الـدعاء لـي بالنجاح والتوفيق. فجزاهن الله عنّي خير الجزاء.

ولا أنسى في هذا الشأن أيضا توجيه الشكر لأشقائي البنين والبنات الـذين تحملـوا معي الكثير حتى إتمام هذه الرسالة فلهم مني جزيل الشكر.

**وفي النهاية أهدي** هذا العمل المتواضع إلى معلم البشرية **سيدنا محمد صلي الله عليه** وسلم،كما أهديه كذلك **إلى صحابته الكرام والتابعين بإحسان إلى يوم الدين.**

كما أهديه أيضا إلى **والديّ رحمهما الله رحمة واسعة** ، وجزاهم عني خيـر الجـزاء، وأسأل الله عز وجل أن يكون هذا العمل بمثابة صدقة جارية لهما ، أو علم ينتفـع بـه يصب في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

**وأخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين**

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل رب زدني علما"

صدق الله العظيم

# ملخص الرسالة باللغة العربية

**اسم الباحث:** بدر حسن أحمد شافعي

**الدرجة العلمية:** الماجستير

**عنوان الدراسة:** " دور منظمة الإيكواس في حل الصراعات في غرب إفريقيا "

**أهداف الدراسة**

تسعى الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات هي:

١- ما هي أسباب اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ؟

٢- ما هي أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بعملية تدخل المنظمة في عملية التسوية ؟

٣- ما هي أساليب وأشكال التسوية لهذه الصراعات ؟

٤- ما هي جهود الجماعة السياسية والعسكرية في تسوية هذه الصراعات ؟

٥- مدى نجاح النظام الدفاعي للجماعة في تسوية هذه الصراعات ، أو بمعنى آخر ما هي نتائج تدخل هذه المنظمات في عملية التسوية ؟

**منهج الدراسة**

اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم ومقولاته الرئيسية ،مع التركيز بصفة أساسية على الاقتراب الوظيفي باعتبار المنظمة تؤدي وظيفة، أو دوراً محدداً في تسوية الصراعات وفقا لما جاء في بروتوكولاتها الأمنية.

**تقسيم الدراسة**

اتساقا مع هذا الإطار المنهجي الذي اعتمد عليه الباحث،تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول وخاتمة .

**بالنسبة للفصل الأول** ،يتضمن الإطار النظري للدراسة حيث يتناول المفاهيم التي استخدمها الباحث أثناء الدراسة ، كما يعرض في هذا الفصل الجوانب التطبيقية لهذه المفاهيم ـ بصفة عامة ـ في إطار الوحدة الإفريقية والمنظمات الفرعية الأخرى في عملية تسوية الصراعات لبيان أسباب لجوء الجماعة إلى الهياكل الأمنية من ناحية ،

وإمكانية عقد مقارنة بين المنظمة والمنظمات الفرعية الأخرى من ناحية ثانية .كما يتناول هذا الفصل كذلك الإطار المؤسسي العام للمنظمة للتعريف بها من ناحية ، ولمعرفة موقع الإطار الأمني منها من ناحية ثانية.

**أما الفصل الثاني** فتم تخصيصه للحديث عن البروتوكولات الأمنية والهياكل الدفاعية للمنظمة حتى عام ١٩٩٠ (أي قبل الحرب في ليبيريا)،والتي تتضمن تحديدا بروتوكولي عدم الاعتداء(١٩٧٨)،وبروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع(١٩٨١)،أو تلك التي تم استحداثها بعد عام ١٩٩٠ (آلية المنظمة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن الإقليمي).

**أما الفصول من الثالث وحتى السادس** فهي تركز على الحالات الأربعة للصراعات التي تدخلت فيها المنظمة ليس من خلال وسائل التسوية السلمية فحسب ، وإنما من خلال وسائل التسوية العسكرية بما في ذلك إرسال قواتها لتسوية الصراع في كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار .

**أما الخاتمة** ، فتتضمن تلخيصا لأهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة .

**نتائج الدراسة**

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها ما يلي:

١–أن مفهوم حل الصراعات يختلف عن مفهوم تسوية الصراع بالرغم من خلط بعض الباحثين بينهما

٢–أن اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها أن التنمية والتكامل الاقتصادي – الذي هو الهدف الأساسي من إنشائها – لن يتحقق إلا في بيئة أمنية مستقرة

٣–أن الجوانب الأمنية صارت هي النشاط الأبرز للجماعة مقارنة بالجوانب الاقتصادية ، أو بمعنى آخر فإن الجوانب الاقتصادية تراجعت لحساب الجوانب الأمنية .

٤–أن الجماعة تعد من أولى المنظمات الفرعية الإفريقية التي عملت على تطبيق نظام الدفاع الجماعي في القارة مقارنة بالمنظمات الفرعية الأخرى بها .

٥-بالرغم من أن الجماعة كانت سباقة في تطبيق نظام الدفاع الجماعي ، إلا أن هذا النظام افتقد للهياكل المؤسسية كما هو الحال بالنسبة لبروتوكول ١٩٨١ ، وهـو ما ظهر بوضوح في أزمة ليبيريا،والتي أبرزت مدى قصور الجانب المؤسسي .

٦-أن الجماعة عملت على تلافي السلبيات في هياكلها الدفاعية قبل عام ١٩٩٠ من خلال المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣ ، حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمي في المادة ٥٨ منها .

٦- أن الجماعة لا بد لها من التنسيق مع الأمم المتحدة في عملية التسوية نظراً لعدم قدرتها بمفردها على التدخل خاصة في الصراعات الكبرى التي تتطلب جهودا تفوق امكاناتها المادية والعسكرية .

## Summary of The Study

- **Name of The Researcher :** Badr Hassan Ahmed Shafei .
- **Scientific degree :** Master .
- **Title of the Study :** The Role of The ( Ecowas ) in Conflict Resolution in West Africa .
- **Study Target :** the study aims at giving answers to several questions :
  1- What are the reasons for Ecowas interest in security aspects ?
  2- What are the most significant political and legal causes related with the intervention of the Ecowas in the settlement to these conflicts ?
  3- What are the methods and forms of settlements to these conflicts?
  4- What are the Ecowas political and military efforts in putting a settlement to these conflicts ?
  5- For how much the Ecowas defense system succeeded in settlement these conflicts, or in other words , what is the outcome of the Ecowas intervention in the settlement process?

**Methods of The Study :**

The Study is classified to 6 chapters and a conclusion .

**Chapter 1 :**

Includes the theoretical aspect of the study which tackles the concepts used .

This chapter also tackles the practical aspect of these concepts, in general, within the organization of African Unity and other Sub-regional organizations involved in the settlement of disputes to declare the reasons of Ecowas motivations to build a security system from one side , and the possibility of holding a comparison between the Ecowas and other organizations from the other side .

**Chapter 2 :**

Deals with the security protocols and defence systems until 1990 ( i.e before the war in Liberia ) more specifically the

Protocol on Non-Aggression issued in 1978 , and the Protocol on Mutual Assistance of Defense in case of issued in 1981 or even those Protocols which were issued after 1990 ( the Ecowas Mechanism for Conflict Prevention , Management , Resolution , Peacekeeping and Security .

**From chapter 3 – 6 :**

Focus on the 4 conflicts in which the Ecowas intervened not only through peaceful settlement but also through military settlement including sending troops to intervene in Liberia – Sierra-Leone – Guinea Bissau – Cote d`Ivoire.

as for **(conclusion)** it summarizes the most important results explored by the study .

**Results of The Study :**

1- The concept of conflict resolution differs from the concept of conflict settlement .

2- Ecowas interest in security aspects depends on its perception to the concept of development and economic integration – main aim – cannot be achieved except through a secure and stable environment .

3- The security aspects becomes the most significant activity of the Ecowas if compared to the economic aspects – in other words – the economic aspects has witnessed a setback in comparison to security aspects .

4- Ecowas is considered one of the first African sub-regional organization which used a collective defense system in the African continent if compared to other organization .

5- Though the Ecowas had a pioneer role in the collective defense system, yet the system has stood short of the Defence institution as in the 1981 protocol which was evident in the Liberian crisis and showed the real function of the institution .

6- Ecowas has avoided several drawbacks in its Defence structure before 1990 through the revised treaty in 1993 in which most basic measures concerning regional intervention was included specifically in item 58 .

7- Ecowas should coordinate with the UN in the settlement process due to its inability to intervene in major conflicts which demands efforts that exceed its military and financial potentials .

# قائمة بأهم الاختصارات في الرسالة

**ANAD**:Accord de Non Agression et d`Assistance en Matiere de Defence

بروتوكول عدم الاعتداء ، وتقديم المساعدات العسكرية الجماعية في حالة الدفاع التابع للجماعة الاقتصادية لافريقيا الغربية"سياو"

**A U:** African Union

الاتحاد الإفريقي

**CEAO**: Communique Economique De L `Afrique De L `Ouest

الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية "سياو"

**COMESA** :Common Market for Eastern and Southern Africa.

السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا"كوميسا"

**ECCAS**: Economic Community of Central African States

الجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا" الإيكاس"

**ECOMOG**: Ecowas Cease-Fire Monitoring Group

قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا:إيكواس"

**ECOWAS :The Economic Community of West Africa States**

**الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا"إيكواس"**

**IGAD** : The Inter – Governmental Authority of Development

الهيئة الحكومية للتنمية"إيجاد"

**P.NA**: Protocol on Non Aggression

بروتوكول عدم الاعتداء التابع للايكواس.

**OAU** :Organization of African Union

منظمة الوحدة الإفريقية.

**SADC:** Southern Africa Development Community

جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي"سادك"

**UDAO:** Union Douaniere De L `Africe Occidental

الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا.

**UDEAO**:Union Douanier De L` Etat D` Africa Occidentiol

الاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا

**U N:** United Nation

الأمم المتحدة

محتويات الدراسة

# المقدمة

أصبحت ظاهرة التدخل الإقليمي – من قبل المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا لتسوية وحل الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي – أمرا ملحوظا بعد الحرب الباردة ، وذلك بسبب ضعف جهود التسوية القارية في هذا الشأن ، خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية بسبب مبدأ السيادة الوطنية ؛ وأيضا بسبب تراجع الاهتمام الدولي ــ ممثلا في الأمم المتحدة ــ بها .

لكن عملية تدخل هذه المنظمات الفرعية لتسوية وحل هذه الصراعات ــ خاصة الداخلية ــ تواجه بمجموعة من التحديات ، لعل أبرزها ذلك التعقيد الشديد الناجم عن تداخل أبعادها الداخلية مع أبعادها الإقليمية في كثير من الأحيان من ناحية ، وحداثة تجربة التسوية في إطار فرعي من ناحية ثانية ، والإشكاليات التي تواجه هذا التدخل من ناحية ثالثة سواء أكانت إشكاليات قانونية (مشروعية التدخل ) أو سياسية ( توافق الإرادة السياسية للتدخل لدى الدول الأعضاء ) أو مالية ( توفير التمويل اللازم للتدخل ) ، أو حتى إشكاليات تتعلق بقبول الرأي العام في الدولة المتدخلة بها .

وفي هذا الإطار يبرز أهمية دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) في عملية تسوية وحل هذه الصراعات ، باعتبارها المنظمة الفرعية الأولى في إفريقيا التي صاغت بروتوكولات أمنية لعملية التسوية من ناحية ، كما أنها تدخلت في أربعة صراعات من خلال الوسائل المختلفة للتسوية ــ بما فيها الوسائل العسكرية ــ من ناحية ثانية ، الأمر الذي جعلها ذات خبرة في عملية التسوية ، كما دفع المنظمات الفرعية الأخرى في الأقاليم المختلفة لكي تحذو حذوها في هذا الشأن .

وينطوي موضوع حل الصراعات في إطار الجماعة على أهمية خاصة على المستويين النظري والعملي .

**الأهمية النظرية :**

تعود إلى أهمية موضوع التدخل والتسوية بشكل عام ، والتدخل العسكري أو التسوية العسكرية بشكل خاص ، في ظل ما يثيره هذا الموضوع من جدل كبير في إطار دراسات العلاقات الدولية والتنظيم الدولي ، خاصة وأنه صار يمثل ظاهرة عالمية لا تقتصر على أقاليم معينة أو دول محددة ، كما أنه صار مرتبطا إلى حد كبير بهيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة ، ومن ثم فهو مرتبط بظاهرة انتشار الصراعات في إفريقيا بعد هذه الحرب ، مما يكسبه أهمية متزايدة في إطار موضوعات دراسة العلاقات الدولية المعاصرة والتنظيم الدولي .

وتزداد الأهمية النظرية للموضوع في ظل عدم وجود نظرية مستقلة لتسوية وحل الصراعات ، إذ إن هناك فقط نظرية عامة للصراع تضم عناصر متنوعة من بينها عنصر حل الصراعات .

**الأهمية العملية :**

ترجع إلى أهمية تدخل هذه المنظمات الفرعية في عملية التسوية ، خاصة في ظل النظام العالمي الجديد ، وبروز فكرة الإقليمية الجديدة التي تعني ضرورة وأهمية عملية التسوية في إطار إقليمي ــ خاصة في إفريقيا في ظل الانشغال العالمي بقضايا أخرى ، فضلا عن ضعف دور المنظمة القارية (منظمة الوحدة الإفريقية ) آنذاك في عملية التسوية ، كما أن الدراسة تساهم إلى حد بعيد في تحديد العلاقة بين الأمن الإقليمي القاري ، والأمن الإقليمي الفرعي ، خاصة في ظل الانعكاسات السلبية لمفهوم العولمة على إفريقيا ، وتضاؤل دور الأمن الإقليمي القاري لصالح الأمن الإقليمي الفرعي .

أما اختيار الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كنموذج دراسي في عملية التسوية ، فيرجع إلى عدة اعتبارات :

١- إن الجماعة هي المنظمة الفرعية الأولى على مستوى القارة الإفريقية التي اضطلعت بدور ملحوظ فيما يتعلق بتسوية الصراعات الناشبة داخل الدول الأعضاء ، بل وتمكنت من تحقيق بعض النجاحات في عملية التسوية كما حدث في ليبيريا في الصراع الأول (١٩٩٠-١٩٩٧) .

٢- إن الجماعة هي الأولى التي اعتمدت على وسائل التسوية المختلفة بما في ذلك التسوية العسكرية وإرسال قوات لحفظ السلام وفرض السلام معا ، وهو أمر لم يكن موجودا في المنظمات الفرعية الإفريقية ، ولعل ذلك هو ما شجع منظمات فرعية أخرى - مثل الجماعة الإنمائية لدول الجنوب الإفريقي (سادك) - على أن تحذو حذوها في أزمة ليسوتو ١٩٩٨ ، وإن كان التدخل في هذه الأزمة من خلال قوات جنوب إفريقيا بالأساس وتحت مظلة السادك .

٣- إن دراسة دور الجماعة في عملية التسوية وحل الصراعات يمكن أن يقدم تجربة مفيدة لصانعي القرار في المنظمات الفرعية الأخرى في القارة ، من أجل صياغة بروتوكولات أمنية وهياكل دفاعية للقيام بعملية التدخل في الصراعات الناشبة داخل أو بين الدول الأعضاء ، ولعل آخر المنظمات الفرعية التي استفادت من ذلك هي السوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا) .

وبالنسبة لمشكلة الدراسة ، فإنها تتمثل فيما يثيره موضوع تدخل المنظمات الفرعية ــ خاصة في حالة التدخل العسكري ــ من جدل قانوني يتعلق بمدى مشروعية هذا التدخل من ناحية ، ومدى تعارضه مع مفاهيم وقضايا أخرى ذات

جوانب قانونية مثل السيادة الوطنية ، وحقوق الإنسان . . . إلخ ، وهـي أمـور ذات أهمية بالغة بالنسبة للدول الإفريقية خاصة ، ولدول العالم عامة .

**تساؤلات الدراسة :**

تهدف الدراسة إلى الإجابة على عدد من التساؤلات ، أبرزها :

١- ما هي أسباب اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ؟

٢- ما هي أهم الإشكاليات السياسية والقانونية المرتبطة بمفهوم تدخل هـذه المنظمات في عملية التسوية ؟

٣- ما هي أساليب وأشكال التسوية لهذه الصراعات ؟

٤- ما هي جهود الجماعة السياسية والعسكرية في تسوية هذه الصراعات ؟

٥- مامدى نجاح النظام الدفاعي للجماعة في تسوية هـذه الصـراعات ، أو بمعنى آخر ما هي نتائج تدخل هذه المنظمات في عملية التسوية ؟

**فروض الدراسة :**

في إطار سعي الباحث للإجابة عن التساؤلات السابقة ، انطلـق مـن عـدة فروض ، أهمها :

١- أن تراجع الاهتمام الدولي بالتدخل لتسوية الصراعات الإفريقية – خاصة الداخلية مع نهاية الحرب الباردة – قد ساهم في دفع التنظيمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا نحو التدخل في تلك الصراعات .

٢- أن محدودية الدور الذي لعبته منظمة الوحـدة الإفريقيـة فـي تسـوية الصراعات دفع التنظيمات الإقليمية الفرعية ومنها الإيكواس إلى التدخل فيها .

٣- أنه كلما كانت هناك دولة قائد في المنظمة الفرعية ، ساعد ذلك في عملية تدخل المنظمة في عملية التسوية ، بما في ذلك التسوية العسكرية .

٤- أن فاعلية المنظمة الفرعية في تسوية الصراعات تتوقـف علـى عـدة عوامل، أبرزها :

أ-توافر الإرادة السياسية .

ب- التمويل اللازم .

ج- الدعم اللوجيستي .

د- التأييد الخارجي .

وأن العلاقة إيجابية بين كل عامل وفاعلية المنظمة .

٥- أنه كلما توفرت للمنظمة الفرعية القدرة على إدارة أزماتها ، قل تنسيقها مع الأمم المتحدة واعتمادها عليها ، والعكس صحيح .

٦- أن قدرة المنظمة الفرعية في تسوية الصراعات بصورة فاعلة لا تزال محدودة بصفة عامة .

**الدراسات السابقة :**

فيما يتعلق بالدراسات السابقة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية ، أوضحت مراجعة هذه الدراسات أن بعضها حاول الاقتراب من ظاهرة تسوية الصراعات في إطار الجماعة ، ولكن بشكل مجمل ، مع استبعاد بعض الصراعات ، كما أن بعضها الآخر اعتمد على أسلوب التحليل التاريخي لبعض هذه الصراعات ، فيما استند اتجاه ثالث إلى التحليل القانوني خاصة فيما يتعلق بعملية التدخل والسيادة ، في حين ذهب فريق رابع للتركيز على بنية الصراع الداخلي والخارجي التي تمت عملية التسوية في إطارها مع الاعتماد على منهج تحليل النظم في هذا الشأن ، وهناك اتجاه خامس اعتمد على منهج دراسة الحالة ، في حين سعى فريق سادس إلى عقد مقارنة بين الجماعة وبعض المنظمات الأخرى ، مثل : الهيئة الحكومية للتنمية " الإيجاد " و" السادك " فيما يتعلق بقضية محددة مثل لاجئي الحرب ، بينما ركز فريق سابع على عملية إدارة الصراع وليس تسويته .

**أولا : بالنسبة للدراسات العربية :**

تعددت الدراسات التي تناولت بعدا أو آخر من الموضوع :

فبالنسبة لظاهرة تسوية الصراعات في إطار الجماعة ، هناك دراسة هالة جمال ثابت " الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة " في د.محمد عاشور ، أحمد على سالم (محرران) ، **التكامل الإقليمي في إفريقيا . . رؤى وآفاق** ( القاهرة : مشروع التكامل الإفريقي بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ٢٠٠٥ ) ، وقد تناولت الهيكل الأمني للجماعة بصورة موجزة ، وكذلك دورها في إدارة الصراع في حالات ليبيريا ، وسيراليون ، وكوت ديفوار ، واعتمدت على منهج دراسة الصراع ، وخلصت الدراسة إلى أن الجماعة تواجه تحديات في عملية تدخلها العسكري تحديدا تتمثل في ضعف التمويل ، وعدم الثقة بين الدول الأنجلوفونية والفرانكفونية .

لكن يلاحظ على الدراسة أنها تحدثت عن الهيكل الأمني بصورة موجزة ، كما أنها تجاهلت الصراع في غينيا بيساو ، فضلا عن عدم الحديث عن الجهود الأخيرة للجماعة في عملية التسوية كما حدث في ليبيريا أو كوت ديفوار .

ومن الدراسات الهامة الأخرى التي تناولت آلية تسوية الصراعات في إفريقيا بصفة عامة مع الإشارة إلى جهود المنظمات الفرعية في عملية التسوية ، دراسة أحمد إبراهيم محمود ، **التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا : دراسة حالة الصومال عند بداية التسعينات** ، ( رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤) ، حيث تناولت في إطارها النظري مفاهيم منع وإدارة وتسوية وحل الصراعات والفرق بينها ، كما تناولت بصورة مختصرة الجهود الإفريقية القارية والفرعية في عملية تسوية الصراعات الداخلية ، وفقا لمنهج تحليل النظم والاختيار الرشيد في إطار نظرية القرار ، وخلصت الدراسة إلى عدة أمور ، منها : أن المنظمات الإقليمية الفرعية لها دور لا يمكن إنكاره في مجال جهود التسوية ، لكن تظل هذه الجهود محدودة للغاية مقارنة بجهود الأمم المتحدة بسبب فارق الإمكانات بين الاثنتين.

وفي هذا الصدد أيضا ، هناك دراسة أيمن السيد محمد أحمد شبانة ، **ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة : الكونغو الديمقراطية نموذجا** ( رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ٢٠٠٣ ) ، وقد قامت بتحديد مفهومي التدخل والصراع الداخلي ، مع التركيز على التدخل الإقليمي بصفة عامة ، وقد استعرضت الدراسة في أحد أجزائها تدخل الجماعة في صراعات ( ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار ) . وخلصت الدراسة إلى أن تراجع الاهتمام الدولي بالصراعات الإفريقية ، فضلا عن ضعف جهود التسوية القارية ، يؤدي إلى زيادة عملية التدخل الإقليمي الفرعي في عملية التسوية .

أما بالنسبة للدراسات التي تناولت دراسة حالة لبعض الصراعات محل الدراسة ، أو دور الجماعة في تسوية صراعات محددة فمنها :

١- د.محمود أبو العينين ، **الأمن الجماعي الإفريقي ، المستويان القاري والإقليمي الفرعي** (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، نشرة خاصة محكمة ، رقم٣٦، ١٩٩٤) ، حيث تناولت مفهوم الأمن الجماعي بمستوييه القاري والإقليمي الفرعي ، وتطور جهود منظمة الوحدة الإفريقية في عملية تسوية الصراعات ، كما ركزت في جزء منها على دراسة المضامين الأمنية للجماعة وفقا لبروتوكولي ١٩٧٨ و ١٩٨١ ، مع دراسة حالة للصراع في ليبيريا حتى عام ١٩٩٤ ، وخلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن نجاح الجماعة على المستوى الإقليمي سوف يدعم الاتجاه نحو تطبيق نموذج الأمن الإقليمي الفرعي في أقاليم أخرى ، خاصة الجنوب الإفريقي حيث منظمة " السادك " .

٢- د.محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢** (القاهرة :مركز البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، سبتمبر ٢٠٠٣) ، حيث تم تخصيص دراسة به تتناول المضامين الأمنية

للجماعة ودورها في تسوية بعض الصراعات مثل : ( ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو ) ، في حين ركز جانب آخر في التقرير على الصراعات في غرب إفريقيا من حيث نشأتها وتطورها ومواقف الأطراف المختلفة منها ، وقد خلصت الدراسة الأولى إلى أن الجماعة بذلت جهودا لا بأس بها في عملية التسوية ، وإن كانت تواجه بعض المشكلات تتمثل أساسا في استمرار الخلاف بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية ، ومشكلة التمويل ، فضلا عن مشكلة عدم اكتمال بعض الهياكل المؤسسية الأمنية . أما الدراسة الثانية فقد خلصت إلى وجود مجموعة من الأسباب الداخلية ( إثنية – دينية – اقتصادية – اجتماعية – سياسية ) وراء نشأة هذه الصراعات ،وأن العوامل الخارجية خاصة الإقليمية تلعب دورا هاما في هذا الشأن .

٣- د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) ، **الموسوعة الإفريقية** ( القاهرة : معهد البحوث الإفريقية ، المجلد الخامس ، مايو ١٩٩٧ ) ، وتتناول في بعض أجزائها دراسة حالة لبعض الحروب في غرب إفريقيا من حيث نشأتها وتطورها وأسبابها الداخلية والخارجية وفق منهج تحليل النظم .

٤- د. رجاء إبراهيم سليم ، **سيراليون والخروج من الأزمة** ( القاهرة : معهد البحوث الإفريقية ، نشرة خاصة مُحكّمَة ، رقم ٥٧ ، ٢٠٠٠) وهي دراسة تحليلية تعتمد على منهج تحليل النظم أيضا في دراسة الأسباب المختلفة للصراع سواء الداخلية أو الإقليمية ، والخارجية ، مع الإشارة إلى جهود الجماعة في عملية التسوية وكذلك جهود الأمم المتحدة، فضلا عن الدول الكبرى أيضا المعنية بالصراع مثل بريطانيا . وخلصت الدراسة إلى أن الصراع في سيراليون ازداد تعقيدا بسبب التدخل الأجنبي

في الأزمة ، وأن الصراع لا يمكن النظر إليه بمعزل عن مشكلة الأمـــن والاستقرار في دول الجوار بغرب إفريقيا خاصة غينيا وليبيريا .

**ثانيا : الدراسات باللغة الإنجليزية :**

لقد اهتمت الدراسات باللغة الإنجليزية ـــ منـــذ منتصـــف ثمانينـــات القـــرن الماضي ـــ بموضوع تسوية الصراعات المسلحة بصفة عامة ، والصراعات في إفريقيا بصفة خاصة ؛ للوقوف على أسباب هذه الظـــاهرة ؛ ولتفـــادي إمكانيـــة حدوثها أو احتوائها في وقت مبكر من ناحية ثانية ، ولقد كـــان لبـــروز بعـــض الأطراف الإقليمية لاحتواء هذه الصراعات سببا في اهتمام العديد من الدراسات الأجنبية بها ، خاصة في غرب إفريقيا على اعتبار أنه النموذج الرائد في هـــذا الشأن ، ومن هذه الدراسات :

1- Tom Imbighe , " Ecowas Defence Pact and Regionalism in Africa " in Ralph Onwuka & Amadu Sessay , " **The Future of Regionalism in Africa** ( London : Macmillan Publishers , 1985) .

وهي من أولى الدراسات التي تناولت بالتفصيل الإطار الدفاعي للجماعة وفقا لبروتوكولي ١٩٧٨ و ١٩٨١ ، ولقد كان التساؤل الرئيسي للدراسة هو : هـــل يمكن تحقيق الأمن القاري الأمثل في إفريقيا من خلال ترتيبات الدفاع الإقليميـــة الفرعية ؟ ، وخلصت الدراسة إلى أن هذا الأمر ممكنا إذا تم تلافي السلبيات التي ظهرت في هذه الأطر الإقليمية ، وأبرزها الهياكل المؤسسية ، وقوات التدخل ، ومشكلة التمويل .

2- Adekye Adebajo, **Building Peace in West Africa : Liberia– Sierra-Leonne and Guinea Bissau**(USA &London : Lynne Rienner Publisher , 2002).

وهي تعد من أفضل الدراسات التي تناولت الأطر والهياكل الدفاعية للجماعة ـــ بما في ذلك الآلية التي استخدمتها الجماعة لمنع وإدارة وتسوية الصراع عام ١٩٩٩ – مع تناول ثلاثة صراعات أساسية قامت الجماعة بالتدخل فيها ، وهي

- فيما يتعلق بالصعوبات التي تواجه المنظمة في حالات التدخل العسكري هناك دراسة :

Karl P. Magyar , " Ecomog`s Operations : Lessons from Peacekeeping ".

وتشير الدراسة إلى أن مشكلات التمويل - التجهيزات العسكرية - وصعوبة تحقيق الوفاق السياسي بين الدول الأعضاء من أهم الصعوبات التي تؤخر عمليات التدخل .

- أما عن موقف الدول الفرانكفونية داخل الجماعة - خاصة السنغال وحدود دورها في مواجهة دول الأنجلوفون بزعامة نيجيريا - تأتي دراسة :

Robert Mortimer , " Senegal`s Role in Ecomog : The Francophone Dimensian in The Liberian Crisis ".

وتخلص الدراسة إلى أن انقسام دول الجماعة إلى دول فرانكفونية وأخرى أنجلوفونية كان من أحد العوامل التي تشكل عائقا أمام التدخل الفعال في صراعات الإقليم ، وكان هذا واضحا في رفض الدول الفرانكفونية التدخل في أزمة ليبيريا في بادئ الأمر .

- وفيما يتعلق بالوزن النسبي لنيجيريا - باعتبارها الدولة القائد في الجماعة ومدى مساهمتها في قوات " الإيكوموج " - تأتي دراسة :

Mays Terry , " Nigeria Foreign Policy and its Participation in Ecomog .

وتخلص الدراسة إلى أن نيجيريا لعبت دورا محوريا في عملية التدخل في أزمة ليبيريا من خلال حجم قواتها من ناحية ، وتحملها أكثر من ٩٠ % من نفقات قوات الجماعة بصفة عامة من ناحية ثانية، وبالرغم من ذلك فإن هذه المشاركة ساهمت في إحداث مزيد من الانقسام داخل الجماعة .

5- Ademola Adelekye ," The Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa : The Ecowas Operation in Liberia , " **The Journal of Modern African Studies**

(Cambridg : Cambridge University Press , Vol. 33 , No. 4 , 1995) .

وقد اهتمت الدراسة بالإطار المفاهيمي ، حيث قامت بتحديد مفاهيم حفظ السلام ، وصنع السلام ، وفرض السلام ، ودور الجماعة في ذلك ، إلا أنه يلاحظ أن هذه الدراسة اهتمت بشكل أساسي بالدور السياسي والوسائل الدبلوماسية التي اتبعتها الجماعة في تسوية الصراع في ليبيريا .

6- Mark Malan , " Ecowas Operation from 1990 to 2004 : Synopsisal Lessons Noted and Key Recommendation " **Paper Presented to Ecowas Lessons Learned Workshop** , Kofi Annan International Peacekeeping Training Center , Accra , 10 – 14 Feb. , 2004.

وتحاول هذه الورقة تحليل نقاط القوة والضعف للجماعة في حالات التدخل الأربع ( ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار ) وفق منهج التحليل المقارن ، وتخلص إلى وجود مجموعة من التحديات التي تقف في وجه الجماعة، لعل أبرزها مشكلة التمويل ، ووجود قوات جاهزة للتدخل السريع مع ضرورة وجود تدريبات مشتركة دورية لهذه القوات .

وفي ضوء عرض الدراسات السابقة تجدر الإشارة إلى الملاحظتين التاليتين :

١- إن بعض هذه الدراسات تناولت هيكل الجماعة الأمني والنماذج التطبيقية لعملية التدخل في تسوية الصراعات ، لكن ذلك تم بصورة موجزة ، وفي بعض الأحيان تم التركيز على بعض حالات التدخل دون بعضها الآخر ، فضلا عن عدم تناول الفترات الراهنة من الصراع ، بالرغم من أنها تشهد تطورات متلاحقة وهامة في مجال التسوية (حالتي ليبيريا وكوت ديفوار تحديدا ) .

٢- إن الكثير من الدراسات ركزت على دور الجماعة في تسوية الصراع في ليبيريا ، مع تجاهل الصراعات الأخرى إلى حد كبير ، خاصة الصراع في غينيا بيساو وكوت ديفوار ، وقد يرجع ذلك لعدة اعتبارات ، منها :

الصراع في ( ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو ) ، حيث اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم في تحليل هذه الصراعات ، وفي استجابة الجماعة لها ، مع اعتمادها على منهج التحليل التاريخي فيما يتعلق بسرد الأحداث .

وخلصت الدراسة إلى أن الجماعة نجحت إلى حد كبير في تسوية هذه الصراعات ، وأنه لابد من استكمال هياكلها المؤسسية ، فضلا عن تبوافر إرادة سياسية موحدة بين الدول الأنجلوفونية والفرانكفونية .

3- Emanuel Kwesi Aning , " From Eco-Pessimism to Eco-Optimism : Ecomog and The West African Integration Process " **Africa Journal of Political Science** ( Harare : African Association of Political Science , Vol. 4, No. 1, 1999).

وقد اهتمت بتحديد مفهوم الأمن الإقليمي وتعريفاته المختلفة ، ثم الأسس التي قامت عليها الجماعة ، وكيفية تأسيس الأمن الإقليمي داخلها ، ثم الأسس القانونية لعمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة ، ومدى ترتيب أولويات المنظمة خاصة في المجال السياسي والعسكري ، مع التطبيق على حالة ليبيريا ، وخلصت الدراسة إلى أن تحقيق الاستقرار السياسي والأمني يعد أمرا هاما لتحقيق التكامل الاقتصادي المنشود ، كما أن هناك بعض العوامل التي تحدد فاعلية النظام الدفاعي للجماعة في عملية التسوية ، والتي يمكن من خلالها تقييم أدائها ، ومنها: مدى توافق الإرادة السياسية ، والأسلوب الذي يتم به إدارة الصراع ، ومدى وجود مصلحة أو منفعة من عملية التدخل .

4- Karl P Magyar& Earl Conteh Morgan (eds.), **Peacekeeping in Africa : Ecomog in Liberia** ( London : Macmillan Press , 1998).

ويعد هذا الكتاب من أهم الكتب التي تناولت عمليات حفظ السلام على المستوى الإقليمي الفرعي في إفريقيا ، مع التركيز على دور الإيكواس في أزمة ليبيريا ، ويشمل هذا الكتاب عدة دراسات تتناول كل منها أحد الجزئيات الهامة التي تدخل في صلب الدراسة محل البحث ، كالآتي :

أ – أن التدخل في ليبيريا كان هو التدخل الأول للجماعة في عملية تسوية الصراع في الإقليم ، بل إنه التدخل الإقليمي الفرعي الأول على مستوى القارة ككل ، لذا حظي باهتمام كبير من قبل الباحثين المهتمين بقضايا تسوية الصراع .

ب– أن الأهمية المحدودة التي تم إعطاؤها لتدخل الجماعة في غينيا بيساو ترجع إلى أن عملية التدخل العسكري لم تستغرق سوى فترة محدودة ( ثلاثة أشهر تقريبا ) ، ومن ثم تم تجاهلها من قبل معظم هذه الدراسات .

ج– بالنسبة للصراع في كوت ديفوار ، فنظرا لأنه لم ينته بعد ، ولم تتبلور جهود الجماعة فيه بصورة كلية ، فإن بعض الدراسات تعمل على إرجاء بحثه ، خاصة أن الدور الأكبر فيه ليس للجماعة بقدر ما هو للأمم المتحدة وفرنسا .

ومن هنا فإن الباحث سعى إلى دراسة الهيكل الأمني للجماعة بصورة كلية ، ومدى التطور الذي طرأ عليه ، كما عمل على دراسة كافة حالات التدخل العسكري للجماعة ؛ للوقوف على السلبيات والإيجابيات التي قد تفيد من تطوير أداء الجماعة في الفترة القادمة .

وفي هذا الإطار فإن **النطاق الزمني** للدراسة يبدأ منذ عام ١٩٧٨ حتى ٢٠٠٦، ويشير هذا التاريخ إلى توقيع الجماعة أول بروتوكول أمني دفاعي بشأن عدم الاعتداء .

وفيما يختص **بمنهج الدراسة** اعتمد الباحث أساسا على مقولات منهج تحليل النظم ، خاصة في الفصول من الثالث حتى السادس من الدراسة ، والتي تتناول أسباب الحرب الأهلية وتطوراتها في كل حالة من خلال نموذج المدخلات والمخرجات ، وموقف الجماعة منها ، كما اعتمد الباحث أيضا على اقتراب

إدارة الصراع وتحليل السلوك الدولي ؛ لفهم أسباب تدخل الأطراف المتدخلة أو الجماعة على هذا النحو أو ذاك ، وكيف يتم التدخل .

**تقسيم الدراسة :**

اتساقا مع هذا الإطار المنهجي الذي سيعتمد عليه الباحث ،تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول وخاتمة .

**بالنسبة للفصل الأول** ، يتضمن الإطار النظري للدراسة ، حيث يتناول المفاهيم التي استخدمها الباحث أثناء الدراسة ، كما يتم عرض الجوانب التطبيقية لهذه المفاهيم ــ بصفة عامة ــ في إطار الوحدة الإفريقية والمنظمات الفرعية الأخرى في عملية تسوية الصراعات ؛ لبيان أسباب لجوء الجماعة إلى الهياكل الأمنية من ناحية ، وإمكانية عقد مقارنة بين المنظمة والمنظمات الفرعية الأخرى من ناحية ثانية .كما يتناول هذا الفصل كذلك الإطار المؤسسي العام للمنظمة للتعريف بها من ناحية ، ولمعرفة موقع الإطار الأمني منها من ناحية ثانية.

**أما الفصل الثاني** فتم تخصيصه للحديث عن البروتوكولات الأمنية والهياكل الدفاعية للمنظمة ، سواء تلك التي كانت موجودة قبل عام ١٩٩٠(أي قبل الحرب في ليبيريا) والتي تتضمن تحديدا بروتوكولي " عدم الاعتداء " (١٩٧٨) ، وبروتوكول " المساعدة الجماعية في حالة الدفاع " (١٩٨١) والذي يعرف باسم ميثاق " دفاع الجماعة " ، أو تلك التي تم استحداثها بعد عام ١٩٩٠( آلية المنظمة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن الإقليمي) .

**أما الفصول من الثالث وحتى السادس** ، فهي تركز على حالات الصراع الأربع التي تدخلت فيها المنظمة ليس من خلال وسائل التسوية السلمية فحسب ، وإنما من خلال وسائل التسوية العسكرية ، بما في ذلك إرسال قواتها لتسوية الصراع في كل من ( ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار ) .

**أما الخاتمة** ، فتتضمن تلخيصا لأهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة .

ولعله من المفيد بداية **ضبط المفهوم الأساسي** الذي تناولته الدراسة وهو الخاص بحل وتسوية الصراع ، مع مراعاة أنه سيتم دراسة هذا المفهوم وغيره

من المفاهيم المستخدمة بصورة أكثر تفصيلا في الفصل التمهيدي ، هذا بالإضافة إلى توضيح أسباب اختيار أربع حالات دراسية للتطبيق وهي ( ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار ) .

فمن القضايا التي أثارت جدلا كبيرا – وليس هناك حسم بالنسبة لها بين مُنَظِّري الصراع – هي تلك القضية المتعلقة بمفهومي الحل والتسوية ، فالبعض يستخدم كلا المفهومين بمعنى واحد ، في حين أن فريقا ثانيا يرى أن هناك فروقا كبيرة بين مفهومي الحل والتسوية ، فالحل يعني معالجة جذور المشكلات والخلافات التي تسببت في نشوب واندلاع الصراع ذاته (الأبعاد المختلفة للصراع ) ، في حين أن التسوية تشير إلى إنهاء الصراع المسلح فقط ، ولكن بدون معالجة أسبابه العميقة ،في حين يطرح فريق ثالث رؤية توفيقية بين المفهومين تقوم على أن التسوية تمثل مرحلة على طريق الحل .

ولما كانت عملية التسوية في إطارها العام ــ فضلا عن التسوية الإفريقية ــ تفتقد عامة إلى معالجة أسباب الصراع ، والاقتصار في الأغلب الأعم على عملية إنهاء الصراع من خلال اتفاق سياسي (تسوية سياسية) ، فإن الباحث سيستخدم مفهوم التسوية في ثنايا الرسالة بدلا من مفهوم الحل ، على اعتبار أن هذا هو الحاصل في البيئة الإفريقية ، وأن هناك بالفعل تمايز بين المفهومين (الرأي الثاني) ، كما أنه يمكن اعتبار التسوية خطوة على طريق الحل (الرأي الثالث) .

وفيما يتعلق بحالات التدخل الأربع تحديدا ، فإن اختيار الباحث لها كان مقصودا ؛ لأن هذه الحالات هي التي تم فيها استخدام وسائل التسوية السياسية والعسكرية معا ، وهو أهم ما يميز الجماعة عن معظم المنظمات الفرعية الأخرى التي يقتصر تدخلها في الأغلب الأعم على استخدام وسائل التسوية السياسية في عملية التسوية .

ومعنى ذلك أن الباحث سيستبعد أيضا بعض الحالات التي قامت فيها الجماعة باستخدام وسائل التسوية السياسية فقط ، مثل معظم النزاعات التي تمت منذ نشأة الجماعة عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠ (النزاع بين نيجيريا والكاميرون حول جزر باكاس ، النزاع بين مالي وموريتانيا) ، بل وحتى الأزمات الراهنة (الأزمة

الداخلية في توجو بعد وفاة الرئيس أياديما ٢٠٠٤، الخلاف الحدودي بين دول حوض نهر مانو الثلاث وهي ( ليبيريا – سيراليون – غينيا ) منذ عام ٢٠٠٠ .

# الفصل الأول

## خلفية عامة : الإطار النظري للدراسة

# الفصل الأول

## خلفية عامة : الإطار النظري للدراسة

لعبت المنظمات الدولية الإفريقية -بشقيها الإقليمي (القاري) والإقليمي الفرعي- دورا ملحوظا في تسوية الصراعات الواقعة في القارة الإفريقية ، منذ ستينات القرن الماضي (بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية) ومنذ التسعينيات (بالنسبة للمنظمات الإقليمية الفرعية ) . وقد شهد هذا الدور تطورا كبيرا سواء فيما يتعلق بالمواقف من عملية التدخل وتسوية الصراع من ناحية ، وتوافر الهياكل المؤسسية اللازمة لعملية التسوية من ناحية ثانية. ولقد برز هذا التطور في إطار منظمة الوحدة الإفريقية من خلال تشكيل لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، باعتبارها آلية تسوية الصراعات خاصة البينية، مرورا بتشكيل آلية خاصة ليس فقط من أجل تسوية الصراعات بعد نشوبها ، ولكن من أجل الحيلولة دون نشوبها من الأساس ، ووصل الأمر إلى حد تشكيل مجلس للسلم والأمن في إطار الاتحاد الإفريقي ، يناط به القيام بمهام حفظ السلم والأمن على مستوى القارة. ويلاحظ أنه تزامن مع هذا التطور – على المستوى القاري – تطور آخر على المستوى الإقليمي الفرعي ، إذ إن معظم التجمعات الإقليمية نشأت بالأساس لتحقيق أهداف اقتصادية، لكنها اضطرت إلى إدخال تعديلات على مبادئها وأهدافها من ناحية ، وعلى هياكلها المؤسسية من ناحية ثانية للتأكيد على أهمية توافر بيئة أمنية مواتية ؛ من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي ، وبرز على السطح مفاهيم مثل الأمن الجماعي ، وعدم الاعتداء-جنبا إلى جنب -مع مفاهيم التنمية والتكامل الاقتصادي، ونفس الأمر بالنسبة للهياكل المؤسسية لها ، إذ تم تضمين آليات أمنية ، ليس فقط لتسوية

الصراعات ، ولكن من أجل العمل على احتوائها قبل بروزها ، ولقد كانت الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (الإيكواس) (*) سباقة في هذا الشأن .

لكن يلاحظ أن مفهوم تسوية الصراعات – شأنه في ذلك شأن أي مفهوم نظري – يتداخل إلى حد كبير مع مفاهيم ، أخري مثل : منع الصراع ، وإدارة الصراع ، وحل الصراع ، كما ارتبط بمفاهيم أخرى ، مثل : الدبلوماسية الوقائية ، وحفظ السلام ، وفرض السلام ، وبناء السلام . لذا فإنه من المفيد بداية تحديد المفاهيم ، ونفس الأمر ينسحب على الحديث عن المنظمة الإقليمية الفرعية وعلاقاتها بالمنظمات الأخرى في هذا الشأن ، سواء المنظمة العالمية أم القارية ، وهو ما يتطلب أيضا توضيح الفارق بين المنظمات العالمية ، والقارية والإقليمية الفرعية من ناحية ، ومدى العلاقة بينها في تسوية الصراع من ناحية ثانية ، مع إعطاء نبذة عن تطور دور المنظمة الإفريقية القارية ، والمنظمات الإقليمية الفرعية في عملية تسوية الصراع ؛ لمعرفة نقاط التمايز والاختلاف بينها وبين الجماعة في هذا الشأن. كما يتعين كذلك تناول الهيكل المؤسسي العام للإيكواس للتعرف على طبيعتها من ناحية ، ولمعرفة موقع الهيكل الأمني منها من ناحية ثانية ،والثقل النسبي الذي يتمتع به داخلها من ناحية ثالثة ، وهو ما قد يفيدنا في الإجابة عن التساؤل الخاص بأسباب تراجع الدور الاقتصادي للمنظمة لصالح الدور الأمني.

ومن هنا – وفي ضوء ما سبق – سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: تحديد مفاهيم الدراسة الأساسية .

المبحث الثاني: دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات.

المبحث الثالث: خلفية حول الهيكل المؤسسي العام للإيكواس

---

* – سوف يستخدم الباحث اسم الإيكواس أو الجماعة بدلا من اسم المنظمة بالكامل من أجل التسهيل .

## المبحث الأول
## تحديد مفاهيم الدراسة الأساسية

يتطلب دراسة دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات تحديد المفـــاهيم أولا ، خاصة ما يتعلق بالمنظمة الدولية والإقليمية ، ومعايير تحديد الإقليمية ، ثم الحديث عن المنظمة الفرعية، والعلاقة بين هذه المستويات الثلاثة ، مع التركيز على الدور الأمني والدفاعي –محل الدراسة – وهو ما يتطلب ما يلي:

أولا: تحديد العلاقة بين المنظمة الدولية(الأمم المتحدة) والمنظمات الإقليميـــة في مجال تسوية الصراعات .

ثانيا : تحديد مفهوم الأمن الجماعي ، ومدى التشابه والاختلاف بينه وبـــين مفهوم الدفاع الجماعي .

وثالثا : الانتقال بعد ذلك للحديث عن مفهوم تسوية الصراع وعلاقاته بالمفاهيم المرتبطة به ، وأهمها منع وإدارة وحل الصراع .

ورابعا : معرفة أشكال التسوية ، بمعنى هل يتم التسوية عبر الآلية السلمية- سواء أكانت سياسية أم قانونية – أو عبر تسوية قسرية قمعية (عسكرية) ، وهل هناك تداخل بين هذه الأشكال أم لا ؟ وأخيرا وليس آخر معرفة الآليات الخاصة بكل شكل من هذه الأشكال الثلاثة .

ومن هنا فإنه سيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول : المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية .

المطلب الثاني : المفاهيم المتعلقة بتسوية الصراع .

## المطلب الأول

## المفاهيم المتعلقة بالمنظمات الدولية العالمية والإقليمية

بالرغم من أن هناك شبه اتفاق بين فقهاء القانون الدولي على الأسس المتعلقة بالمنظمة العالمية ، والتي تكون عضويتها مفتوحة للجميع ،إلا أنهم لم يتفقوا على معايير واحدة بالنسبة للمنظمات الإقليمية، وهل معنى الإقليمية يرتبط بالتجاور الجغرافي ، أم أن الإقليمية تعني وجود رابط ما بين الدول الأعضاء مثل الرابط السياسي أو القومي أو غير ذلك.

ومن ثم ينبغي أولا تحديد تعريف المنظمة العالمية والقارية والعلاقة بينهما ، من ناحية سواء أكان ذلك على المستوى النظري أم العملي ، ودور هذه المنظمة في حفظ السلم والأمن من خلال مفهومي الأمن الجماعي والدفاع الجماعي .

**أولا: المنظمة الدولية العالمية والإقليمية والعلاقة بينهما :**

**١- تحديد المفاهيم :**

تعرف المنظمة الدولية بأنها هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها ؛ للقيام بمجموعة من الأعمال ذات الأهمية المشتركة ، وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصا ذاتيا مستقلا يتكفل ميثاقها ببيانه ، وتحديد أغراضه ومبادئه الأساسية(١).

ويلاحظ أن فقهاء القانون الدولي لم يتفقوا على طريقة موحدة لدراسة المنظمات الدولية ، واختلفوا في تقسيماتهم لها بحسب اختلاف طبيعتها، والعضوية فيها ، ونشاطها، واختصاصاتها المختلفة ، ولعل من أبرز هذه التقسيمات التي سيعتمد عليها الباحث في نطاق الدراسة معياري العضوية والنطاق الجغرافي .

ووفقا لهذين المعيارين يمكن تقسيم المنظمات الدولية إلى ما يلي:

---

١ -د. عائشة راتب، **التنظيم الدولي** ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ ) ص ٣١ .

١-منظمات عالمية، أي إن العضوية فيها مفتوحة لجميع الدول التي تتكـون منها الجماعة الدولية([١]) ، والمثال الواضح في هذا الشأن منظمة الأمم المتحـدة، فهي تعتبر عالمية من هذه الزاوية (*) .

٢-منظمات إقليمية، هذه المنظمات لا يوجد معيار محدد لها إلا الذي يأخذ بها منشئو المنظمة . ومن أبرز هذه المعايير المعيار الجغرافي البحت (**) ، وهـو المعيار الذي أخذت به منظمة الوحدة الإفريقية التي اقتصرت عـضويتها علـى دول القارة ، ومن ثم فهي منظمة إقليمية وقارية في الوقت نفسه، ويمكن أن تضم بداخلها منظمات أخرى يصلح أن يطلق عليها اسم المنظمة الإقليمية نظرا لتوافر شروط المنظمة الإقليمية بها(***) ، وإن كان هناك فريق من الباحثين يطلقون

---

[١] -د.حسن نافعة، "محاضرات في التنظيم الدولي"،**محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ،قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة**،١٩٩٠ ، ص ٣١.

* هناك اتجاه يرى أن مفهوم العالمية هو مفهوم نسبي ، بمعنى أن المنظمة العالمية لا تضم عنـد إنـشائها جميع الدول التي تتكون منها الجماعة الدولية ، وإنما تقتصر على الأعضاء المؤسسين ، فـضلا عـن أن الدول الأخرى الراغبة في العضوية لا يتم قبولها بصورة تلقائية ، بل يتم وفقا لشروط معينة، حـول هـذا الرأي انظر د. عز الدين فودة ، **مقدمة في القانون الدولي العام ( القاهرة:مكتبة عـين شـمس،د.ت )**، ص ٢٩.

** – هناك بعض المنظمات التي يتداخل فيها المعيار الجغرافي بالمعيار الثقافي والحضاري مثل جامعـة الدول العربية ، إذ بالرغم من أن إقليم الشرق الأوسط يضم دولا غيـر عربيـة، إلا أن الجامعـة أخـذت بفكرة القومية العربية جنبا إلى جنب مع المعيار الجغرافي، لمزيد من التفصيل أنظـر،**المرجـع الـسابق ،نفس الصفحة**.

*** – هي نفس شروط المنظمة الدولية مضافا إليها مجموعة من الشروط الخاصة غير الإلزامية ، مـن أهمها : معالجتها لقضايا السلم والأمن الدوليين –التجاور بين الأعضاء –تماشـي مبادئهـا مـع أهـداف ومقاصد الأمم المتحدة ، لمزيد من التفاصيل انظر عبد الرحمن إسماعيل الـصالحي ، **الهيكـل التنظيمـي لمنظمة الوحدة الإفريقية** ( رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسـات الإفريقيـة ، جامعـة القـاهرة، ١٩٧٨) ص ٢٧ .

عليها اسم منظمة إقليمية فرعية لتمييزها عن المنظمة القارية(*) ، ومن أبرز هذه الأمثلة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس) والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (الكوميسا) وغيرها.

ومن هنا يمكن تقسيم المنظمات الدولية وفق منظوري العضوية والتجاور الجغرافي من الأكبر إلى الأصغر كالتالي:

١-المنظمة العالمية أو الكونية(الأمم المتحدة) .

٢-المنظمة الإقليمية أو القارية(منظمة الوحدة الإفريقية) .

٣-المنظمة الإقليمية الفرعية (كالايكواس) .

وهو التقسيم الذي سيعتمد عليه الباحث في هذه الدراسة.

**٢- العلاقة بين المستويات الثلاث في مجال تسوية الصراعات :**

**أ- العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات القارية والإقليمية الفرعية الإفريقية في مجال تسوية الصراعات :**

لقد أدرك واضعو ميثاق الأمم المتحدة أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات الإقليمية في مجال تسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن الدوليين، على اعتبار أن دورها مكمل لدور الأمم المتحدة وليس متعارضا معه ، خاصة أنها تظل صاحبة الاختصاص الأصيل – من خلال مجلس الأمن – في التدخل في عملية تسوية الصراعات التي قد تنشب في أي دولة عضو؛ لذا فقد نظم ميثاق الأمم المتحدة العلاقة بين المنظمات الدولية والمنظمات الإقليمية بشقيها

---

* من بين هؤلاء وليام زارتمان الذي قام بتقسيم النظام الإقليمي الإفريقي إلى عدة أقاليم فرعية، لمزيد من التفاصيل حول دراسة زارتمان انظر د. محمد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية : دراسة في أصول العلاقات الدولية** ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بصحيفة الأهرام ، ٢٠٠١ ) ص ، ص ٢٢-٢٣ .

الإقليمي القاري والفرعي، حيث تم تخصيص الفصل الثامن للحديث عن التنظيمات الإقليمية ، وإن كان – أي الميثاق – لم يحدد بصورة قاطعة مفهوم التنظيم الإقليمي، لكن مواده الثلاث أرقام (٥٢ و٥٣ و ٥٤) وضعت الإطار العام لذلك ، على النحو التالي [1] :

١- ليس هناك في الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية بمعالجة الأمور الخاصة بحفظ السلم والأمن الدوليين ، ما دام العمل الإقليمي صالحا ومناسبا لذلك ، وما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية وأنشطتها متلائمة مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها(م٥٢-١) .

٢- أن يبذل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هذه المنظمات جهودهم؛ من أجل تسوية النزاعات المحلية عن طريقها قبل عرضها على مجلس الأمن (م٥٢-٢) .

٣- أن يشجع مجلس الأمن على حل المنازعات بصورة سلمية في إطار هذه التنظيمات، إلا أن ذلك لا يحول دون تطبيق المادتين (٣٤ و٣٥) من الميثاق والمتعلقتين بوظائف مجلس الأمن ، وإمكانية تدخله في أي نزاع قد يؤدي إلى احتكاك (نزاع) دولى (م٥٢-٣،٤) ، حتى وإن كان معروضا على المنظمة الإقليمية .

٤- لمجلس الأمن استخدام هذه المنظمات في أعمال القمع – كلما كان ذلك ملائما – وذلك تحت إشرافه ومراقبته ، ولا يجوز لهذه المنظمات أن تقوم بأي عمل من هذه الأعمال بغير إذن المجلس (م٥٣، ١) .

٥- أنه لا بد من علم مجلس الأمن بما يجري من أعمال حفظ السلام والأمن الدوليين عن طريق هذه المنظمات، أو الأعمال المزمع إجراؤها(م٥٤).

ويلاحظ من هذه البنود ما يلي:

---

١- محمد نصار شحاته، العلاقة بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ،( رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠) ص ، ص ٣٦- ٣٧ .

أ- أن الميثاق يشجع هذه المنظمات والدول المنضوية في عضويتها على تسوية الصراعات بينها أو داخلها بوسائل التسوية السلمية قبل عرضها على المجلس .

ب-أن الميثاق لم يمنع قيام هذه المنظمات باستخدام أدوات التسوية العسكرية عبر استخدام القوة ، ولكنه اشترط علمه المسبق بها ، بل إنه في بعض الأحيان قد يعتمد عليها في عملية التسوية العسكرية.

ت-أن تفويض المنظمات الإقليمية باستخدام أدوات التسوية العسكرية تحديدا لا يعني إلغاء دور المجلس في هذا الشأن ، إذ يظل صاحب الاختصاص الأصيل في هذا الشأن.

ويلاحظ أن **الواقع العملي** في تسوية الصراعات الإفريقية – سواء البينية أم الداخلية – لم يشهد تناقضا أو تعارضا في الاختصاصات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، أو الاتحاد الإفريقي ، خاصة فيما يتعلق بمهام حفظ السلام ، أو حتى فرضه في بعض الأحيان . على اعتبار أن إرسال مثل هذه البعثات يتطلب قدرا أكبر من القوات المدربة من ناحية ، وتمويلاً ودعماً لوجيستياً كبيراً من ناحية ثانية ،وهي أمور كان من الصعب توافرها لمنظمة الوحدة الإفريقية ، لذا فإن دور منظمة الوحدة الإفريقية كان بمثابة دور مساند لدور الأمم المتحدة حتى في ظل الاتحاد الإفريقي ، كما سنرى في المطلب الثاني من هذا المبحث. لذا فإن دور منظمة الوحدة الإفريقية كان بمثابة دور مساند للأمم المتحدة، بل يلاحظ أن الوضع كان بالغ الصعوبة بالنسبة لمنظمة الوحدة فيما يتعلق بتسوية الصراعات الداخلية ؛ لعدم وجود نص صريح في ميثاقها بهذا الشأن،مما جعلها تعتمد على الأمم المتحدة في عملية تسويتها (تدخل الأمم المتحدة في أزمات الصومال ١٩٩٢- ١٩٩٥ ، التدخل في أزمة زائير عام ١٩٦٤ ، والسعي لاحتواء محاولة انفصال إقليم " كاتنجا " والتدخل في أنجولا عام ١٩٨٩ من أجل التأكد من انسحاب القوات الكوبية، ونفس الأمر بالنسبة لناميبيا في نفس

العام للتأكد من انسحاب قوات جنوب إفريقيا والتدخل في موزمبيق من أجل مراقبة تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والمعارضة)[١] .

لكن يلاحظ أن الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة رفضت في كثير من الأحيان الاستجابة لطلب منظمة الوحدة،أو حتى الدول الإفريقية بشأن التدخل ، مثل رفض مجلس الأمن إرسال قوة لحفظ السلام إلى بوروندي عام ١٩٩٣، كما انسحبت بعثة الأمم المتحدة من رواندا عام ١٩٩٤ : بسبب مقتل عدد من الجنود البلجيكيين العاملين بها[٢]. هذا الرفض الدولي للتدخل يرجع إما لعدم رغبة الدول الكبرى في مجلس الأمن – خاصة الولايات المتحدة – في التدخل ؛ خشية تعرضها لخسائر بشرية كتلك التي تعرضت لها في الصومال من ناحية ، أو بسبب عدم أهمية الصراع لها من ناحية ثانية ، أو بسبب الانشغال بالتدخل في صراعات أخرى أكثر أهمية من ناحية ثالثة، أو بسبب التكلفة العالية لعملية التدخل من ناحية رابعة (بلغت تكلفة تدخل الأمم المتحدة في الصومال في إطار عمليتي " يونيصوم "(١، ٢) قرابة بليوني دولار ، بالرغم من أن الهدف منها هو ضمان وصول مساعدات إنسانية للصوماليين تبلغ قيمتها ٥٠ مليون دولار)[٣] .

لذا فإن الأمم المتحدة طلبت –في المقابل– بضرورة اضطلاع التنظيمات الإقليمية– بما فيها التنظيمات الإفريقية– بمهام حفظ السلام والأمن في الإطار الإقليمي ، خاصة فيما يتعلق بالصراعات الداخلية على اعتبار أنها أكثر تعقيدا ؛

---

١- لمزيد من التفاصيل حول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إفريقيا ، انظر تانديكما نكمواني، "حفظ السلام في إفريقيا : آفاق المستقبل " ، د.محمد عاشور مهدي(مترجم)، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،عدد ٣، يناير ٢٠٠٣) ص ، ص ١٢٧–١٣٠ .

٢- أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، **ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة:الكونجو الديمقراطية نموذجا** ( رسالة ماجيستير ،معهد البحوث الإفريقية ، جامعة القاهرة،٢٠٠٣ ) .

٣- تانديكما نكمواني ، م.س.ذ ، ص١٣١ .

ومن ذلك قرار مجلس الأمن رقم ٧٥١ في ٢٤ إبريل ١٩٩٢ بشأن الصومال، والذي أكد على عدم إمكانية تجاهل الدور الإقليمي في تسوية هذا الصراع. كما أكد كذلك على أهمية دور منظمة الوحدة الإفريقية في تسوية الصراع الداخلي في رواندا بعد الانسحاب الدولي منها عام ١٩٩٤. وإلى نفس الأمر ذهبت الجمعية العامة في قرارها رقم ٥٠/ ١٥٨ (١٩٩٥) ، حيث أكدت على أهمية دعم وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية في سبيل التسوية السلمية للصراعات وحفظ السلام في إفريقيا ، كما أكدت على ضرورة تقديم المساعدات لمنظمة الوحدة لدعم قدراتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع الصراعات وإدارتها وتسويتها . وبالفعل أنشأت الأمم المتحدة مكتب اتصال تابع لها في مقر منظمة الوحدة بأديس أبابا . وقد عزز مجلس الأمن هذا الأمر ثانية عندما شجع في قراره رقم ١١٧٠ (٢٨ مايو ١٩٩٨) على إنشاء آليات إقليمية جديدة لتسوية الصراعات الإفريقية ، خاصة الصراعات الداخلية(١).

ويلاحظ أن هذا التعاون والتنسيق بين المنظمتين(الدولية والإفريقية) لايزال مستمرا حتى الآونة الأخيرة . وقد برز بوضوح في أزمة دارفور،حيث وافق مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي والمنوط بمهام حفظ السلام- في دورتة رقم ٤٥ بأديس أبابا(١٠مارس ٢٠٠٦) ، من حيث المبدأ وافق على إمكانية نقل مهام قوات حفظ السلام التابعة له في الاقليم إلى الأمم المتحدة بحلول نهاية سبتمبر؛ بسبب ضعف تمويل هذه القوات(٢).

أما بالنسبة للعلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الفرعية الإفريقية – خاصة الإيكواس- فقد كان هناك تنسيق كبير بين الجانبين في الواقع العملي ، على نحو

---

١- من شبانة ، م.س.ذ ، ص ص ٩٧-٨٩ .

٢- بدرحسن شافعي ، "أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل" ، السياسة الدولية ، ( القاهرة: مؤسسة الأهرام ، عدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦، ص ص١٨٠-١٨١ .

ما سنرى عند الحديث عن نماذج تدخل الجماعة لتسوية الصراعات في كل من (ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار) .

**٢– العلاقة بين المنظمةالقارية الإفريقية والمنظمات الفرعية في مجال تسوية الصراعات :**

لم يتضمن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية (١٩٦٣)أي إشارة إلى المنظمات الفرعية ودورها في حفظ السلام الإقليمي، وقد يكون ذلك راجعا بالأساس إلى عدم وجود هذه التنظيمات في حينها ، أو أن ما وجد في حينها كان يصعب إطلاق وصف التنظيم عليه من وجهة النظر القانونية ، كما أنها كانت تنظيمات اقتصادية بالأساس ، مثل الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا الذي نشأ عام ١٩٥٩ ، وضم ست دول فرانكفونية في الإقليم ؛ بهدف تشجيع التجارة وإزالة الحواجز الجمركية بينها.

ولقد تم تدارك هذا الأمر مع نشأة آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات(١٩٩٣) ، حيث نصت المادة ٢٤ منها على قيام الآلية بالتنسيق الوثيق في أنشطتها مع المنظمات الإقليمية الفرعية[١] .

وقد تم التأكيد على نفس الشئ في البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي ، والذي حل محل الآلية ، حيث تم تخصيص المادة ١٦ للحديث عن هذا التنسيق بين المجلس وبين الآليات التي تم استحداثها في هذه المنظمات ؛ لتكون بمثابة الجهاز المنوط بحفظ السلم والأمن على المستوى الإقليمي ؛ ومن أهم بنود هذه المادة ما يلي [٢] :

---

1- OAU : **Declaration of the Assembly of Head of State and Government within the O.A.U of Mechanism for Conflict , Prevention , Management, Resolution , Egypt 2003** ( Adis Ababa: O.A.U Printing Unit. 1993), P.12

2- AU:**Protocol Relating to the Establishment of the Security Council of African : Union , Durban , 9 July2002.P.23-24**

١- إن هذه الآليات الإقليمية هي جزء من النظام الأمني الشامل للاتحاد، والتي تقع على عاتقها بالأساس مسئولية تعزيز السلام والأمن في القارة(١/١٦).

٢- قيام المجلس ورئيس مفوض الاتحاد بالتنسيق مع هذه الآليات في مجال السلم والأمن والاستقرار،مع التأكيد على تماشي أنشطة هذه الآليات مع أهداف ومبادئ الاتحاد( ١٦ / ١ / أ ) .

٣- يقوم المجلس –بالتشاور مع الآليات الإقليمية– بتعزيز المبادرات الرامية إلى توقع الصراعات ومنعها،وفي حالة حدوثها يقوم المجلس بمهام صنع وبناء السلام ( ٢/١٦ )(*).

٤- يتم عقد اجتماعات دورية مرتين على الأقل في السنة بين مفوض الاتحاد ونظرائه في هذه الآليات ؛ من أجل ضمان التنسيق المستمر بينهم (٤/١٦) .

٥- قيام رئيس المفوضية باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لضمان المشاركة الكاملة للآليات الإقليمية في إنشاء نظام الإنذار المبكر ،والقوة الإفريقية الجاهزة للتدخل ،وسير عملها بفاعلية (٦/١٦) .

٦- قيام مفوضية الاتحاد بإنشاء مكاتب اتصال تابعة لهذه الآليات بها، ونفس الأمر بالنسبة لهذه الآليات(٨/١٦).

ومعنى ذلك أن الاتحاد يعول كثيرا على دور هذه المنظمات فيما يتعلق بتسوية الصراعات الواقعة في إطارها الإقليمي. وإن كان عليها إخباره بأية خطوات قد يتم اتخاذها في هذا الشأن من أجل ضمان استمرار التنسيق بينهما . وهو أمر أكدته نصوص البروتوكولات المنشئة لهذه الآليات .فعلى سبيل المثال نصت المادة ٥٢ من البروتوكول المنشئ لآلية الإيكواس لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن (١٩٩٩) نصت على أنه ينبغي للآلية –فيما يتعلق بتنفيذ

---

* سوف يتم تحديد هذه المفاهيم لاحقا في هذا المطلب

مهامها لحفظ السلم والأمن –التعاون الكامل مع آلية منظمة الوحدة الإفريقية–في حينها–،كما ينبغي عليها–وفقا لأحكام الفصلين السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة–إعلام المنظمة الدولية بأي تدخل عسكري تقوم به(١) .

ويلاحظ أن الخبرة العملية –بصفة عامة– لم تبرز أي تناقض أو تعارض في الأدوار بين المنظمة القارية والمنظمات الفرعية ومن بينها الإيكواس،على نحو ما سنرى عند الحديث عن حالات تدخل الإيكواس. بل يمكن القول إن المنظمة القارية كانت ترحب بدور المنظمات الفرعية على اعتبار أنها الأجدر بفهم ملابسات الصراع(مثل دور الإيجاد في تسوية الصراع الصومالي قبل الأحداث الأخيرة التي تزامنت مع بروز المحاكم الشرعية).من ناحية ،وبسبب ضآلة الامكانات المادية والعقبات السياسية من ناحية ثانية على نحو ما سنرى في المطلب الثاني من هذا المبحث.

**ثانيا:مفهوم الأمن والدفاع الجماعي في إطار المنظمات الدولية**

يعرف مفهوم الأمن الجماعي Collective Security–بوجه عام–بأنه نظام للتعاون بين الدول أعضاء التنظيم الدولي؛ من أجل حماية ومنع أي دولة من الاعتداء على دولة أخرى، إذ يعد هذا الاعتداء بمثابة اعتداء على الكل ، والذي يمكن–أي الكل– من التدخل لصد هذا العدوان ، أو يفرض عقوبات على الدولة المعتدية، والمثال الواضح عليه نظام الأمم المتحدة، والذي تم تطبيقه إبان حرب الخليج الثانية(٢). أي أنه يركز على رد الاعتداء الذي يقع على أحد الأعضاء سواء أكان مصدره عضو داخل التنظيم أم خارجه.

---

1– The Economic Community of West African States (Ecowas):Protocol Relating to The Mechanism for Conflict Preventation , Management , Resolution Peacekeeping and Security , Lome , 10 December , 1999.P.16.

2- Heidi Burgess &Guy M.burgess, **Encyclopedia of Conflict Resolution** , (Cambridge:Santa Barbara,1997) , P. 61.

ويلاحظ هنا أن مفهوم الأمن الجماعي يختلف عن مفهوم الدفاع الجماعي Collective Defence الذي يشير إلى تحالف مجموعة من الدول في مواجهة دول أخرى؛ مثل دول حلف الأطلنطي ( الناتو) في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء بالحلف [1] أي إنه يركز بالأساس على مواجهة الاعتداء الذي يقع من دولة خارج الحلف على اعتبار أنه يصعب أن يقع من دولة عضو به. ومن هنا فإن نظام الأمن الجماعي يعني الكل في مواجهة دولة واحدة أو عدة دول، في حين أن مفهوم الدفاع الجماعي يركز على التجمعات الإقليمية أي وجود مجموعة معينة من الدول الأعضاء في التجمع الإقليمي (نحن) في مواجهة الغير (هم)(دولة أو عدة دول من مجموعة أخري) .ومن هنا فإنه عند حديثنا عن الإيكواس سيتم الحديث عن نظام الأمن الجماعي وليس الدفاع الجماعي على اعتبار أنها تركز في بروتوكولاتها الأمنية على مواجهة العدوان أيا كان مصدره(داخلي أم خارجي .

ولقد ورد ذكر مفهوم الأمن الجماعي بصورة غير مباشرة في ميثاق كل من عصبة الأمم ، والأمم المتحدة .

فلقد نصت المادة (١٦) من ميثاق عصبة الأمم على أنه في حالة وقوع عدوان(خارجي) أو وقوع تهديد بإمكانية حدوث عدوان ، يشير المجلس (مجلس العصبة) للوسائل التي يتم بها تنفيذ هذا الالتزام [٢].

وإلى نفس الأمر ذهبت الأمم المتحدة ،حيث تضمن الفصل السابع من ميثاقها تفويض مجلس الأمن بتقدير التهديدات التي يتعرض لها السلام ، أو تقدير ماهية الأعمال العدوانية (المادة ٣٩) ،وكذلك التدابير الممكن استخدامها تجاه ردع العدوان وإعادة السلام والأمن الدوليين إلى نصابهما . وفي هذا الإطار تلتزم

---

[1]-Idem

[٢] – د. إبراهيم شلبي، التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة (القاهرة: مكتبة الدار الجامعية، ١٩٨٦) ص ١٤١

الدول الأعضاء في إطار اتفاقات أو اتفاقيات خاصة مبرمة بينها وبين مجلس الأمن- بإمداد لجنة هيئة الأركان العسكرية بالقوات العسكرية المتفق عليها أو التسهيلات اللازمة؛ بما في ذلك حق المرور(المواد من ٤٣-٤٧) [١]

ويتمثل الهدف من نظام الأمن الجماعي-بوجه عام- في مقاومة أية محاولة لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بعلاقاته وأوضاعه على نحو غير مشروع، ،كاستخدام العنف المسلح مثلا ، ويتم ذلك عن طريق اتخاذ أو تطبيق تدابير عقابية -بشكل تدريجي- من قبل الجماعة الدولية ضد أي دولة أو طرف يلجأ للاستخدام غير المشروع للقوة في العلاقات الدولية .وترتبط فاعلية هذا النظام بعاملين أساسيين ،هما قدرة المنظمة على الردع بمجرد التهديد ، واستخدام الإجراءات الجماعية ،حيث إن مجرد التهديد باستخدام القوة يمكن أن يردع أي دولة تفكر في العدوان،أو يكبح جماح هذه الرغبة،أويجعلها في حدها الأدنى [٢] . ولن تتحقق الفاعلية لهذا النظام إلا من خلال وجود نوع من الإلزام أو الإذعان ، وهذا يتطلب تنازل الدولة عن جزء من سيادتها لصالح النظام ، وهو أمر قد يكون صعبا بالنسبة لبعض الدول ؛مما دفع منظري مدرسة الواقعيون الجدد New Realism إلى القول بأن هذه النظم قد تكون غير فاعلة لأنها تواجه باعتبارات السيادة من ناحية ، ودور الدولة المهيمنة على النظام من ناحية ثانية([٣]).

---

[١] -الأمم المتحدة،ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية (مترجم) ، (نيويورك: إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة، يوليو ١٩٩٣) ص ص ٣٨-٤٢

[٢] -د. عبد المنعم المشاط ، "الأمم المتحدة ومفهوم الأمن الجماعي"، **السياسة الدولية** ، عدد ٨٤،إبريل ١٩٨٦) ص ٩٠.

[3]-Emanuel Kwesi Aning,"from Eco-pessimism to Eco- optimism: Ecomog and the West African Integration Process ",**The Journal of Political Science**(Harare :African Association of Political Science,Vol.4,No.1,1999) P.22

ولقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة للمنظمات الإقليمية الحق في إقامة نظام أمن جماعي خاص بها ، واتخاذ التدابير المناسبة في ذلك سواء أكانت سياسية أم عسكرية،فلقد نصت المادة (٥٣) في فقرتها الأولى على أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بأعمال القمع في نطاقها،لكن ذلك مقيدا بأكثر من شرط ،إذ لا بد أن يتم ذلك تحت مراقبة مجلس الأمن وإشرافه ، كما ينبغي عليها استئذان المجلس قبل اتخاذ أي من هذه التدابير . وإن كان شرط الاستئذان هذا قد ترد عليه بعض الاستثناءات ،خاصة في ظل وقوع عدوان مسلح على دولة أو مجموعة دول يتطلب الدفاع عن النفس ،إذ يمكن إبلاغ المجلس بعد اتخاذ التدابير اللازمة لرد العدوان بما فيها استخدام القوة المسلحة. إذ نصت المادة ٥١ من الميثاق على أنه لا يوجد في الميثاق ما يضعف أو ينتقص من الحق الطبيعي للدول –فرادى أو جماعات– في الدفاع عن نفسها إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة لحفظ السلام والأمن الدوليين . على أن تقوم هذه الدول بإبلاغ المجلس فورا بهذه التدابير. ومن حقه إقرارها أو اتخاذ ما يراه مناسبا للحفاظ على الأمن والسلام الدوليين.وقد كان هذا المبدأ من أحد الأسانيد التي استندت إليها الإيكواس في تدخلها في أزمة ليبيريا.

وفي هذا الإطار أخذت الإيكواس بهذا المفهوم منذ بداية الحديث عن التدابير الأمنية ، حيث برز بوضوح مبدأ الأمن الجماعي في بروتوكول عدم الاعتداء الخاص بها عام ١٩٧٨، ثم تبلورت الإجراءات العملية لتفعيله ،والخاصة بصد العدوان في بروتوكول المساعدة الجماعية ١٩٨١، كما سيتضح عند الحديث عن هذين البروتوكولين في الفصل الثاني

## المطلب الثاني

## مفهوم تسوية الصراع والمفاهيم المرتبطة به

لقد برزت عملية تسوية الصراعات منذ نشأة المجتمعات الإنسانية التي شهدت حالات من الصراع والتعاون؛ مما أبرز أهمية تسوية الصراعات التي قد تنشب بينها بالطرق السلمية–تحديدا– تفاديا لحسمها من خلال استخدام القوة العسكرية (القسرية)؛ نظرا للأضرار الكبيرة التي قد تترتب على حسمها، إلا أنه يلاحظ أن مفاهيم التسوية اهتمت تاريخيا بالصراعات بين الدول ، وتجاهلت الصراعات الداخلية بسبب مبدأ السيادة،حيث كان لا بد من موافقة الدولة أولا على تدخل المنظمة المعنية، إلا أن الوضع اختلف إلى حد كبير مع انتهاء الحرب الباردة وبروز مبدأ التدخل لاعتبارات إنسانية؛ والذي يجيز للمنظمة الدولية التدخل–حتى بدون طلب الدولة المعنية– في حالة وجود إبادة جماعية ، أو جرائم حرب ضد الإنسانية ، أو أزمة داخلية تهدد السلم والأمن الدوليين([1]).

لذلك يتعين علينا– قبل الحديث عن تطور دور المنظمات الدولية الإفريقية في تسوية الصراعات– تحديد المقصود أولا بمفهوم تسوية الصراعات ،خاصة وأنه أصبح مفهوما غير محدد بدقة وسط مجموعة من المفاهيم التي ظهرت في حقل دراسة الصراع أبرزها مفاهيم منع وإدارة وحل الصراع من ناحية ، ومفاهيم الدبلوماسية الوقائية ومنع وحفظ وفرض وبناء السلام من ناحية ثانية، باعتبارها الآليات التي تتم من خلالها عملية التسوية .

وفي هذا الإطار سيتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط أساسية هي :

١– مفهوم تسوية الصراع وأشكاله المختلفة

٢– علاقة تسوية الصراعات بمفاهيم منع وإدارة وحل الصراعات

---

[1] –أحمد إبراهيم محمود، **التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا :دراسة حالة للصومال منذ بداية التسعينات** ،( رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ٢٠٠٤) ص ص ٤–٥

٣- علاقة تسوية الصراعات بمفاهيم الدبلوماسية الوقائية ومنع وحفظ وفرض وبناء السلام .

**أولا : تعريف مفهوم تسوية الصراع وأشكاله المختلفة**

يلاحظ أن بعض الباحثين يخلط بين مفهومي تسـوية الصـراع Conflict Settlement و حل الصراع Conflict Resolution بالرغم من أن منّظري الصراع يميزون بين الاثنين .

فتسوية الصراع تعني التوصل إلى اتفاق بشأن بعض القضايا المحددة-مـن خلال الوسائل السلمية السياسية مثل المفاوضات والوساطة ، أو القانونيـة مثـل التحكيم والقضاء بين أطراف الصراع ، أو حتى الوسائل العسكرية القسرية دون معالجة الجذور العميقة له ، في حين أن **حل الصراع** يعني حـل كـل القضـايا العميقة ( أصول الصراع ) وإقامة علاقات متجانسة إلـى حـد كبيـر بـين أطرافه[1]. ووفقا لجون بورتون John Burton وهو أحد منّظري الصـراعات فإن التسوية ترتبط بالقضايا أو المصالح القابلة للتفاوض بشـأنها Negotiable Interested، في حين أن حل الصراعات يرتبط بالحاجات الأساسية التي لا يمكن-غالبا- التنازل عنها أو التفاوض بشأنها أو لا بد من حلها معا (الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية للصراع بين الجماعات المختلفة داخل الدولة أو بين الدول بعضها البعض)، ومن هنا فإن التسوية تعني مخرجات الخلافـات التي تم التفاوض أو حتى التحكيم بشأنها ، في حين أن الحل هو نتاج الـتخلص من الصراع ذاته بكل أبعاده Outcome of a Conflict ([2]). لذا فـإن عمليـة

---

[1]-Douglas H. Yorn(ed.) , **Dictionary of Conflict Resolution** ,(San Francisco:Jorrey-Bass Publisher ,1999)pp120-121

[2]-Heidi Burgess & Guy M. Burgess, **OP.cit** , PP.75-76 .

التسوية غالبا ما تكون مؤقتة ، في حين أن الحل غالبا ما يتسم بالديمومة ، ومن ثم فإن التوصل إليه يستغرق وقتا أطول (*).

وهناك ثلاثة أشكال رئيسية لعملية التسوية [1] ،فهناك التسوية السلمية والتي تندرج تحتها التسوية السياسية من ناحية ، والتسوية القانونية من ناحية ثانية ، وهناك التسوية غير السلمية (العسكرية عن طريق استخدام القوة المسلحة ، وحسم النزاع لصالح طرف من أطراف النزاع ) ، ولقد حددت الفقرة الأولى من المادة (٣٣) من ميثاق الأمم المتحدة الوسائل السلمية لتسوية الصراعات الدولية وهي المفاوضات أو التحقيق أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء للوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم . ولقد درج الباحثون وخبراء القانون على تصنيف وسائل التسوية السلمية إلى:

١- وسائل سياسية وتشمل المفاوضات ، المساعي الحميدة، الوساطة(دور الطرف الثالث) ،عرض النزاع على المنظمات الدولية

٢-وسائل قانونية وتتضمن التحكيم والقضاء الدوليين[2] .

---

* – لذا سوف يستخدم الباحث كلمة التسوية بدلا من الصراع عند الحديث عن الجانب التطبيقي في الدراسة على اعتبار أن مفهوم التسوية هو الأقرب لواقع المنظمات الإفريقية بل والدولية في التعامل مع الصراعات المختلفة .

[1] –عبد الرحمن إسماعيل الصالحي، **التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ،(رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،١٩٨٠) ص ص ١٦-٢٥.

[2] – حول هذا التقسيم انظر، غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري – السوداني بشأن مثلث حلايب**، (رسالة ماجيستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ، ٢٠٠٠) ص ٥١.

وهناك عدة معايير لتصنيف الصراع إلى قانوني أو سياسي ، لكن المعيار الأهم هو ما يقرره أطراف الصراع أنفسهم ، بمعنى هل هو قانوني أو سياسي ، ومن ثم يترتب على ذلك اختيار الآلية المناسبة لتسويته ([1]) .

ويلاحظ أن التسوية القانونية أو القضائية- التي يمكن التوصل إليها من خلال اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدوليين- تكون بالنسبة للنزاع الذي يغلب عليه الطابع القانوني Legal Dispute ، حيث لا يصلح معه في هذه الحالة إلا اللجوء إلى الأجهزة القانونية والقضائية المختصة، مثل : محكمة العدل الدولية في إطار الأمم المتحدة ، أو الأجهزة القضائية التي تم استحداثها سواء في المنظمات الإقليمية القارية أو الفرعية([2]) ، وإن كانت غالبية الدول لا تفضل اللجوء إلى التسوية القضائية في منازعاتها ، وتفضل التسوية السياسية لأن التسوية القضائية لا تعرف الحلول الوسط ، فضلا عن إلزاميتها([3]) .

أما التسوية العسكرية ( القسرية) فتعني بالأساس استخدام القوة من قبل المنظمة الدولية أو الإقليمية بهدف فرض السلام ، وهي من الاستراتيجيات الهامة في عملية إدارة الصراع خاصة بعد وقوعه ،إذ يتم استخدام القوة بهدف قمع الطرف المعتدي من أجل التوصل لتسوية الصراع .لكن يلاحظ أن معظم التسويات العسكرية القسرية تكون مؤقتة ، إذ يمكن النكوص عنها من قبل الطرف الذي تم قهره إذا سمحت له الظروف بذلك،مثل نكوص ألمانيا في عهد هتلر على معاهدة فرساي١٩١٩ ([4]) .ومن هنا فهي قد لا تستخدم القوة – بمفردها – في عملية التسوية ، وإنما قد يتم استخدامها مع أشكال التسوية الأخرى(السياسية أو القانونية) من أجل تسوية الصراع حسب مقتضيات الأمر الواقع.

---

[1] – حول هذه المعايير أنظر د. أحمد الرشيدي ، "التحكيم والقضاء الدولي : دراسة في آليات التسوية القانونية للنزاعات الدولية" ، **سلسلة مذكرات لطلبة الفرقة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة** ، ٢٠٠٠، ص ص ٥-١١.

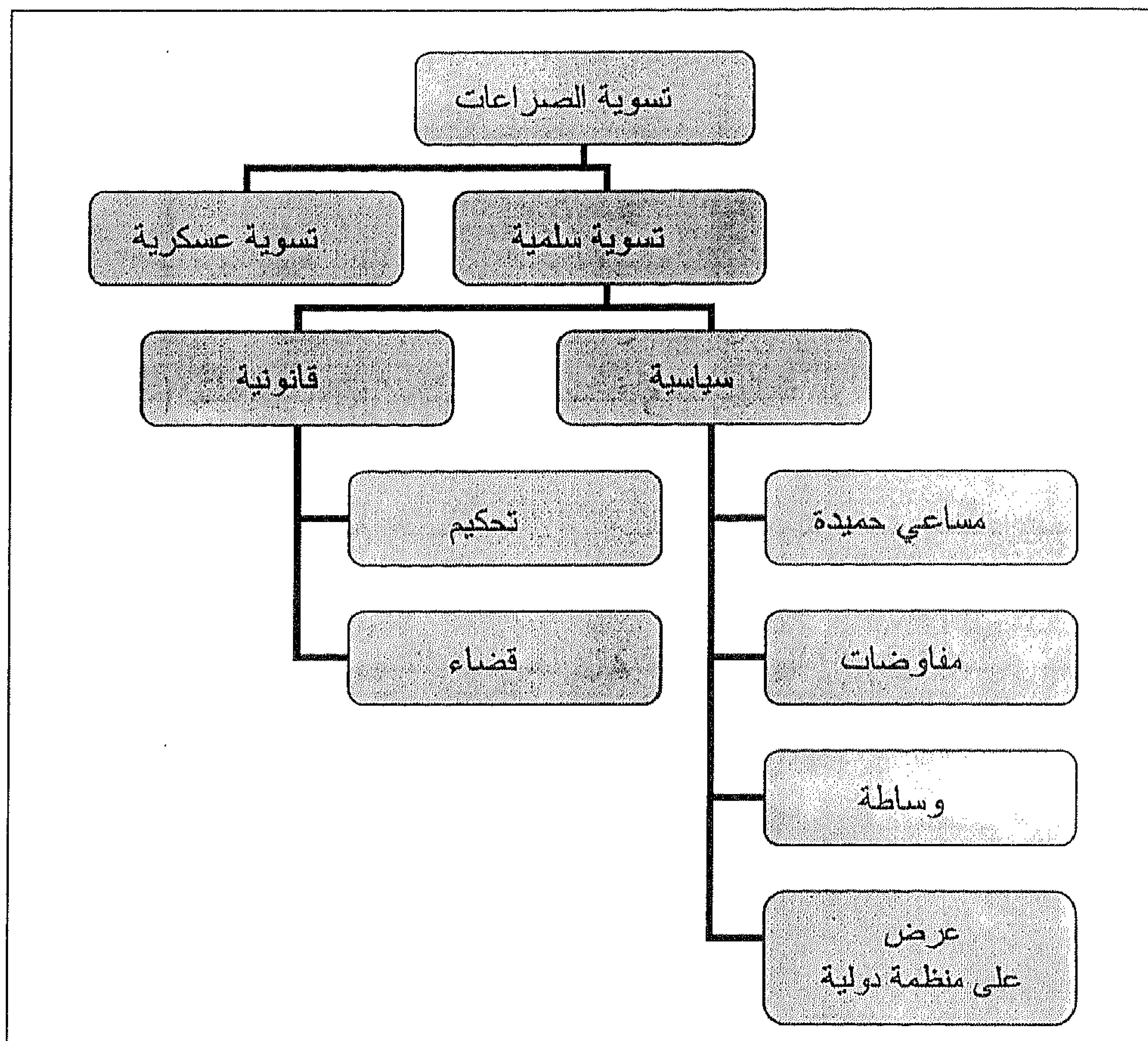
[2] –حول صور التسوية السلمية للصراعات الدولية انظر د. أحمد الرشيدي ،" الجهاز القضائي في إطار منظومة الإتحاد الإفريقي : حدود الدور المتوقع والمأمول" ،**آفاق إفريقية**(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،عدد ١٢،شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣) ص ص ٣٣-٣٤.

[3] –د. نيفين مسعد ( محرر) **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، ١٩٩٤) ص ص ٢٧٠-٢٧١.

[4] – حول التسوية العسكرية ومدى مساهمتها في تسوية الصراع انظر د. محمد أحمد عبد الغفار، **التدابير الوقائية مع دراسة لحالة رواندا** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤) ص ص ٣٨-٣٩.

ويلاحظ أنه منذ انتهاء الحرب الباردة ، بدأ الحديث عن استخدام القوة العسكرية ليس من أجل أعمال القمع فحسب ، وإنما لأغراض وقائية(منع اندلاع صراع أو انتقاله لدول الجوار كحالة مقدونيا اليوغوسلافية من ناحية ، ولأغراض حفظ السلام من ناحية ثانية ، إلا أن تسليح هذه القوات في هاتين الحالتين يكون محدودا بالنظر إلى المهام المنوطة بها ([1]) .

**شكل رقم (١)يوضح الأشكال المختلفة لتسوية الصراعات(*)**




(*) قام الباحث باستخراج هذا الشكل في ضوء التعريفات السابق الإشارة إليها.

---

[1] - المرجع السابق، ص ص ٣١٥-٣٢٧

ثانيا: علاقة مفهوم التسوية بمفاهيم منع وإدارة وحل الصراع

يرتبط مفهوم تسوية الصراع بمفاهيم منع وإدارة وحل الصراع، حيث يعبر كل منهم عن مستوى معين من مستويات التعامل مع الصراع. وقبل الحديث عن هذه العلاقة ينبغي أولا تحديد تعريف كل منهم:

١-مفهوم منع الصراع Conflict Prevention

ويعد بمثابة مفهوم وقائي يقوم على الحيلولة دون اندلاع الصراع أساسا ،أو الحيلولة دون تصاعده. وقد برز هذا المفهوم منذ بداية التسعينات، ويقوم في جوهره على مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تتعامل مع مواقف صراعية محددة تتضمن احتمالا قويا بتصاعد أعمال العنف ، ومن ثم فهو وثيق الصلة بمفهومي الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام. ويشير بعض الدارسين إلى أن هناك عددا من الشروط اللازمة لنجاح جهود منع الصراع، أبرزها وجود شبكة إنذار مبكر،توافر دعم مالي كاف لخطوات حفظ السلام اللازمة لمنع الصراع،ووجود رغبة في التسامح بشأن الضحايا والخسائر البشرية التي تكبدها كل طرف من أطراف الصراع،فضلا عن توافر معلومات كافية عن الصراع ككل ، وبدون هذه المعلومات فإنه من غير المتوقع لأي صانع قرار أن تكون له مساهمة كبيرة في مجال منع الصراع والدبلوماسية الوقائية ، أو القيام بعملية حفظ سلام فاعلة ، إذ سيكون الأمر محفوفا بالمخاطر(١)

٢-مفهوم إدارة الصراع Conflict Management

يعتبر هذا المفهوم مفهوما عمليا يتعامل مع صراع قائم من خلال سلسلة من الإجراءات السياسية والعسكرية ، بما يؤدي إلى إبقائه عند مستويات أقل تصعيدا،

---

١ -حول هذا التعريف والشروط انظر :

Growth Shelton, “Preventive Diplomacy and Peacekeeping :Keys for Success ”,**African Security Review**(Pretoria & Cape Town :Institute for Security Studies, Vol.6,No,5,1997) PP.12-15

الإدارة كما أشار إليه رحيم Rahim هو الوصول بالصراع إلى حده الأدنى وذلك من خلال تشجيع عوامل بناء الثقة بين أطرافه ، وفي المقابل الحد من عوامل الهدم[1] .وقد تتم عملية إدارة الصراع الداخلي -تحديدا- إما من خلال الدولة محل الصراع إذا كان الصراع بين جماعات مختلفة بها،حيث تكون في هذه الحالة طرف محايد[2]، أو تتم عملية الإدارة من خلال طرف ثالث خارجي (منظمة دولية أو إقليمية مثلا) في حالة ما إذا كانت الدولة-النظام السياسي- طرفا في هذا الصراع خاصة إذا فشل النظام في احتوائه ووصل الأمر إلى حالة فوضى داخلية تتطلب تدخل هذا الطرف [3] .

**٣-مفهوم حل الصراع Conflict Resolution**

ويشير إلى الإنهاء الكامل للصراع من خلال معالجة الجذور العميقة له في مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية، ومن ثم فهو بمثابة حالة مثالية إذ لا يكتفي بإنهاء العنف المسلح فقط، وإنما يسعى لمعالجة المسببات الهيكلية والجذرية له عبر فترة طويلة من الزمن ، ويتطلب ذلك توافر أربعة شروط رئيسية، هي إدراك أطراف الصراع بارتفاع تكلفته بصورة يصعب تحملها ، وضع موعد نهائي لمفاوضات التسوية، وجود طرف ثالث فاعل، والتزام أطراف الصراع بمبدأ الحلول الوسط المتبادلة، وفي المقابل فإن فرص حل الصراع تتضاءل تماما إذا كانت أطراف الصراع أو بعضها-على الأقل-تعتقد بأن تكلفة الصراع يمكن تحملها أو أنها غير مبررة [4].

ووفقا للتعريفات السابقة يمكن القول بأن ثمة ارتباط وثيق بين مفهوم تسوية الصراع بأشكاله المختلفة-خاصة التسوية السياسية والعسكرية-وبين مفاهيم منع وإدارة وحل الصراع،إذ يمكن أن تتم التسوية-التي تأخذ غالبا شكل التسوية السياسية-قبل اندلاع الصراع (مرحلة منع الصراع)، أو عند بدايته وتصاعده(مرحلة إدارة الصراع) وذلك من خلال تدخل قوات لحفظ السلام،وهنا نكون بصدد تسوية سياسية، أو فرض السلام(تسوية عسكرية)، وتعد كل منهما مقدمة للتسوية السياسية الشاملة عند مرحلة حل الصراع.

---

– [1] Douglas H. Yorn(ed.) , **Op.cit** , PP.11-118 .

[2]– لمزيد من حول إدارة الصراع أنظر د. محمود أبو العينين، **إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا**(القاهرة ، معهد البحوث الإفريقية،نشرة خاصة محكمة،رقم ٥٩، ٢٠٠٠) ص ص ٢٠-٢١

[3] – **نفس المرجع السابق**، ص ص ٥٠-٥١

[4] -أحمد إبراهيم محمود ، م.س.ذ. ص ٩ .

وهناك رأي أخر يربط بين هذه المفاهيم من خلال وضع التسوية السياسية في مرحلة تالية لعملية منع وإدارة الصراع، وقبل مرحلة الحل الشامل، ومن ثم فإن التسوية –وفقا لهذا الرأي–تعني فقط إنهاء الصراع المسلح من خلال اتفاقات تفاوضية،غالبا ما تتم من خلال عملية إدارة الصراع أو نتيجة له، لكن هذا الإنهاء يكون مؤقتا ، إلا إذا تمت معالجة كافة جذور الصراع بما يؤدي إلى حله وليس تسويته فقط ،وهو ما ذهب إليه بورتون والذي أضاف مفهوما آخر في هذا الشأن ،وهو مفهوم تحول الصراع Conflict Transformation بمعنى تغيير العلاقة بين الأطراف الصراعية ، وتحولها من العداء إلى التفاهم والتعاون[١].

**ثالثا : مفاهيم الدبلوماسية الوقائية،صنع وحفظ وفرض وبناء السلام وعلاقاتها بتسوية الصراع :**

لقد كثر استخدام هذه المفاهيم في الآونة الأخيرة في عمليات تسوية الصراع ، خاصة ما يتعلق ببناء السلام وفرض السلام، في حين كان التركيز من قبل على مفهوم حفظ السلام فقط . وحتى هذا المفهوم لم يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة عند وضعه ، وكذلك مواثيق المنظمات الإقليمية كآلية لتسوية الصراع، وإنما تم استحداثه بعد ذلك من قبل المنظمة الدولية بسبب عدم كفاءة التدابير الأمنية الموجودة في الميثاق[٢]. لذا لا غرابة في أن يضع الأمين العام السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالي هذه المفاهيم في أجندته الخاصة بعملية السلام والتي كلفه بها مجلس الأمن عام ١٩٩٣،وقدم تقريره بشأنها عام ١٩٩٣.

---

١ –حول هذا الرأي انظر

William Zartman &J Lewis Rasnussen (eds.)"**Peacekeeping in International Conflict :Methods &Techniques**"(Washington D.C :United State Institute of Peace Press,1997)P.64.

2-George Klay Kieh, "International Organization and Peacekeeping " in, Karl Magyar &Earl Morgan(eds.)**Peacekeeping in Africa :Ecomog in Liberia** (London :Macmillan Press ,1998) P.15.

ويلاحظ أن كلا من هذه المفاهيم يشير إلى تسوية الصراع في مرحلة معينه من مراحله.ولعل البداية تبدأ بجهود الدبلوماسية الوقائية في محاولة لمنع الصراع، ثم بمرحلة صنع السلام التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالدبلوماسية الوقائية ، وغالبا ما تكون متزامنة أو تالية لها،مرورا بمرحلة حفظ السلام وفرضه في حالة اندلاع الصراع وتصاعده، وصولا إلى مرحلة بناء السلام والتي تعنى بعملية حل الصراع وإزالة مسبباته وليس الاقتصار على تسويته فقط (١).

وقبل الحديث عن العلاقة بين مفهوم تسوية الصراع وهذه المفاهيم ، ينبغي أولا تعريفها ،ثم محاولة معرفة العلاقة بينها وبين مفهوم التسوية ، وكذلك المفاهيم الأخرى التي تم تناولها في النقطة السابقة .

**١-مفهوم الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy**

يشير هذا المفهوم إلى الإجراءات والأعمال التي من شأنها أن تعمل على منع نشوب النزاعات بين الأطراف –أساسا –أو منع تصاعد النزاعات القائمة ، أو وقف انتشارها وامتدادها عندما تقع. وتشمل الإجراءات من هذا النوع جميع الأساليب والوسائل التي نص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة(الوساطة–التوفيق–المساعي الحميدة). ويلاحظ أنه منذ ثمانينات القرن الماضي لم تعد أنشطة الدبلوماسية الوقائية قاصرة على وسائل وآليات التسوية السلمية التقليدية،إذ امتد المفهوم ليشمل إمكانية استخدام الوسائل العسكرية ، وهو ما عبر عنه الدكتور بطرس غالي في تقريره–السابق الإشارة إليه–حيث أشار إلى أن جهود الدبلوماسية الوقائية تتراوح بين المكالمة المقتضبة ، وقد تصل إلى حد تحريك القوات المسلحة، وهو ما فعلته الأمم المتحدة عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم (٧٩٥ ) لعام ١٩٩٢ بشأن إرسال قوات دولية لجمهورية مقدونيا اليوجوسلافية السابقة على حدودها مع كل من ألبانيا وصربيا والجبل الأسود(٢).

---

1-**Idem**

٢ –حول مفهوم الدبلوماسية الوقائية والإجراءات التطبيقية له أنظر د. محمود أبو العينين، **الأمن الجماعي الإفريقي:المستويان القاري والإقليمي الفرعي**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،نشرة خاصة محكمة،رقم ٣٦،١٩٩٤ ) ص ٥ =

ويعتمد نجاح جهود الدبلوماسية الوقائية على ضرورة توافر مجموعة من الآليات التي تساعد على كشف بؤر الصراع قبل اندلاعه،أهمها وجود شبكة إنذار مبكر Early Warning Network تقوم بجمع البيانات عن بؤر الصراع ، وتقديمها إلى المنظمة الدولية المعنية من أجل سرعة التحرك.(*)

ويلاحظ أن مفهوم الدبلوماسية الوقائية يرتبط بصورة قوية بمفهوم منع الصراع ، كما أنه يعد مقدمة لجهود صنع السلام، فضلا عن كونه يدخل في إطار التسوية السلمية للصراع

**٢-مفهوم صنع السلام Peace-Making**

وفقا لتعريف أكاديمية السلام الدولية International Peace Academy ، فإن مفهوم صنع السلام يعني الجهود المبذولة لتسوية الصراع عبر الوساطة أو المفاوضات ، أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية ، وهذه الأنشطة تكون محصورة-عمليا- في المستوى السياسي ،وأحيانا تكون بمثابة مجال مساعد Field Adjustment لعمليات حفظ السلام(١).

---

=وأنظر أيضا الأمم المتحدة:**تقرير دكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة سبتمبر ١٩٩٣،ملحق مجلة السياسة الدولية،عدد ١٤،أكتوبر١٩٩٣**،ص ٦ وما بعدها .

* بالرغم من أهمية شبكة الإنذار المبكر في إطار الدبلوماسية الوقائية ، إلا أن هناك رأيا يرى ضرورة أن تنصرف جهود هذه الدبلوماسية لمعالجة الأسباب العميقة للصراعات وليس مجرد رصدها من أجل تفاديها، حول هذا الرأي أنظر : السيد يسين(محرر)، **التقرير الإستراتيجي العربي١٩٩٢**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣) ص ٤٤.

١ -حول هذا التعريف أنظر:

Ademola Adeleke,"The Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa :the Ecowas Operation in Liberia ".**the Journal of Modern African Studies**,(Cambridge :Cambridge University Press,Vol.33.No.4,1995)p569.

وكما يتضح من التعريف فإنه-غالبا- ما تأتي عملية صنع السلام في مرحلة تالية أو متزامنة تقريبا مع جهود الدبلوماسية الوقائية، أو بمعنى أخر فإن جهود الدبلوماسية الوقائية تبدأ-غالبا- قبل اندلاع الصراع ، أو في حالة وجود بوادر له، في حين أن عملية صنع السلام تبدأ-غالبا- مع اندلاعه بهدف منع تصعيده أو انتشاره إلى المناطق المجاورة؛ ومن ثم فإن عملية صنع السلام-شأنها في ذلك شأن الدبلوماسية الوقائية- ترتبط أساسا بجهود منع الصراع.

٣-مفهوم حفظ السلام **Peace-Keeping**

بالرغم من شيوع كلمة حفظ السلام وورودها أكثر من مرة في ميثاق الأمم المتحدة (*) ،إلا أن التوصل لتعريف محدد للمصطلح يعد غاية في الصعوبة بالنظر إلى التطور الكبير الذي حدث في حجم القوات – مناطق تركزها – التفويض – المهام المنوطة بها . ونظرا لاتساع نطاق التفويض الممنوح لها صارت هناك عدة طرق للتعريف ،فوفقا لأكاديمية السلام الدولية ، فإن **مفهوم حفظ السلام** يعني احتواء ، الوساطة ، الفصل بين أطراف الصراع من خلال تدخل طرف دولي ثالث بصورة مباشرة ومنظمة ، حيث يتم استخدام قوات متعددة الجنسيات لذلك الغرض تضم قوات عسكرية -قوات شرطة-مدنيين من أجل استعادة السلام(١).

ويكاد يتفق هذا التعريف مع تعريف الخبراء العسكريين الأمريكيين مثل Quinn ،والذي يركز في تعريفه على الطبيعة الدفاعية (غير القسرية) لهذه

---

* يلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لم يتضمن أسلوب حفظ السلام كآلية لتسوية الصراع، وإنما هو أسلوب تم استحداثه من قبل الأمم المتحدة بسبب عدم كفاءة التدابير الأمنية الجماعية الموجودة بالميثاق من ناحية ، ومن أجل تجنب تدخل القوى الكبرى في الصراعات إبان الحرب الباردة من ناحية ثانية. لمزيد من التفاصيل أنظر

George Klay , **OP. cit.** P.15

١- Denis C. Jett, **Why Peacekeeping Fails**,(New York:ST Martin Press,2000) PP.13-14

القوات من ناحية ، وإمكانية تغيير التفويض الممنوح لها من ناحية ثانية،فوفقا لكوين فإن مفهوم حفظ السلام يشير إلى العمليات غير القمعية بالأساس التي تتم من خلال قوات الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات المعنية، التي لا يحق لها استخدام القوة إلا في حالات الدفاع عن النفس ، وهدفها مراقبة وتسهيل التوصل إلى اتفاقيات بناء الثقة من أجل تسوية الصراعات ، ويتم نشرها بناء على موافقة كل أطراف الصراع الرئيسية ، ويمكن لهذه القوات في فترة لاحقة –ولأي سبب من الأسباب –أن تقوم بعمليات قتالية عندما يسمح لها بذلك من قبل الأمم المتحدة أو المنظمة المعنية ليس بهدف الدفاع عن النفس ، ولكن من أجل تحقيق المهام المنوطة بها[١].

وتهدف عمليات حفظ السلام –في الأغلب الأعم–إلى تحقيق عدة أمور[٢] أهمها:

أ– السعي لوقف النزاع المسلح حتى يتم إيجاد مناخ مستقر يمكن أن يتم التفاوض في إطاره ، لذا فهي تشكل إضافة للوسائل التقليدية السلمية في تسوية الصراع ، أو مكملة لها.

ب– أنها تستخدم كرادع ضد أي طرف يقوم بأي خروقات بعد توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار، سواء تلك التي يتوصل إليها الطرفان قبل وصولها ، أو التي تتم تحت إشرافها[٣] .

ج– مراقبة انتهاكات الحدود، والعمل كقوة عازلة بين أطراف الصراع ، كما يمكن لها –في حالة الصراعات الداخلية– المساهمة في الحفاظ على النظام الداخلي خلال الفترة الانتقالية .

ولقد شهدت مهام حفظ السلام تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة ، حيث لم يعد دورها قاصرا على النواحي العسكرية فقط ، وإنما

---

[1]-**Idem**

[2]-**Idem**

[3]-George Klay,**OP.cit,**P.15

صارت لها مهام ذات طبيعة-إنسانية- خاصة في بؤر الصراع كما حدث في رواندا-بوروندي-الصومال-ليبيريا[١].

ويتوقف نجاح عمل هذه القوات على ضرورة وجود تفويض واضح بشأن مهامها من ناحية ، وتعاون الأطراف المختلفة معها من أجل تنفيذ المهام المنوطة بها من ناحية ثانية، وضرورة توفير الدعم اللوجيستي والمالي لها من ناحية ثالثة[٢].

إلا أنه من الملاحظ أنه منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، لم تعد عمليات حفظ السلام-خاصة التي تتم من خلال الأمم المتحدة-تتقيد بالشروط التقليدية السابق الإشارة إليها ، لا سيما تلك المتعلقة باستخدام الحد الأدنى من القوات بسبب الطبيعة الدفاعية لها ، وكذلك ضرورة موافقة الأطراف المتحاربة وتعاونها ، إلا أن تجاهل هذين الشرطين- تحديدا- يجعلها دائمة عرضة للمخاطر المختلفة خاصة من أطراف الصراع المعارضة لوجودها(٣).

ومن هنا يلاحظ أن مفهوم حفظ السلام يرتبط بعملية تسوية الصراع منذ بدايته أو عند تصاعده، ومن ثم فإن هدف هذه القوات هو إدارة الصراع من أجل التوصل إلى تسوية سلمية ، أما التسوية العسكرية(استخدام القوة العسكرية) فإنها تأتي عند تفاقم الصراع ، حيث يكون دور هذه القوات في هذه الحالة فرض السلام ، ثم يتم التوصل إلى تسوية سياسية بعد ذلك.

**٤-مفهوم فرض السلام Peace Enforcement**

يرتبط مفهوم فرض السلام-أساسا- باستخدام القوة العسكرية في عملية التسوية ، ويتم اللجوء إليه في حالة الصراعات التي تصبح فيها

---

١ -د.محمود عبد الحميد سليمان، "عمليات حفظ السلام في نهاية القرن العشرين"، السياسة الدولية ، عدد ١٣٤، أكتوبر ١٩٩٨، ص ٣٨.

2-U N:**United Nation Peacekeeping** (New York : United Nation Department of Public Information ,August 1993) PP.6-7

٣ - انظر تقرير د.بطرس غالي، م.س.ذ، ص ص ٦٢-٦٣

مهمة حفظ السلام غير عملية ، خاصة إذا تعرضت القوات الدولية للهجوم من قبل طرف أو عدة أطراف من أطراف الصراع ، كما حدث مع بعثة الأمم المتحدة في الكونجو (١٩٦٠) ، والصومال(١٩٩٣) ، وقوات الجماعة في ليبيريا(١٩٩٠) .

وهنا لا بد من الإشارة إلى نوع مهمة القوات الدولية(حفظ سلام- فرض سلام) في القرار الصادر بشأنها من المنظمة المعنية. وبصفة عامة فإن الاختيار بين هاتين المهمتين يتوقف على نمط الصراع من ناحية ، والتغيرات التي تطرأ عليه من ناحية ثانية ([1]).

لذا يلاحظ ارتباط مفهوم فرض السلام بنمط التسوية السياسية والعسكرية من ناحية ، ونمط إدارة الصراع من ناحية ثانية .

**٥-مفهوم بناء السلام Peace Building**

هناك شبه اتفاق بين الخبراء العسكريين على أن مفهوم بناء السلام يرتبط بعمليات إصلاح البنية التحتية ، وبناء المؤسسات في الدولة أو الدول محل الصراع؛ من أجل إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة إلى الصراع مرة أخرى، مثل حالة كمبوديا والصومال([2]).

ويلاحظ أن هدف عملية بناء السلام هو السعي لحل الصراع من كافة أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية ، وعدم الاقتصار- فقط- على التسوية من الناحيتين السياسية والعسكرية ، وهو يعتبر من المفاهيم الحديثة نسبيا، وتكمن أهميته في أنه يستكمل الحلقة المفقودة فيما يتعلق بدور المنظمات الدولية -خاصة الأمم المتحدة- في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين من ناحية ،ودورها في المجالات الاقتصادية

---

[1]-Ademola Adeleke,OP.cit,P.569

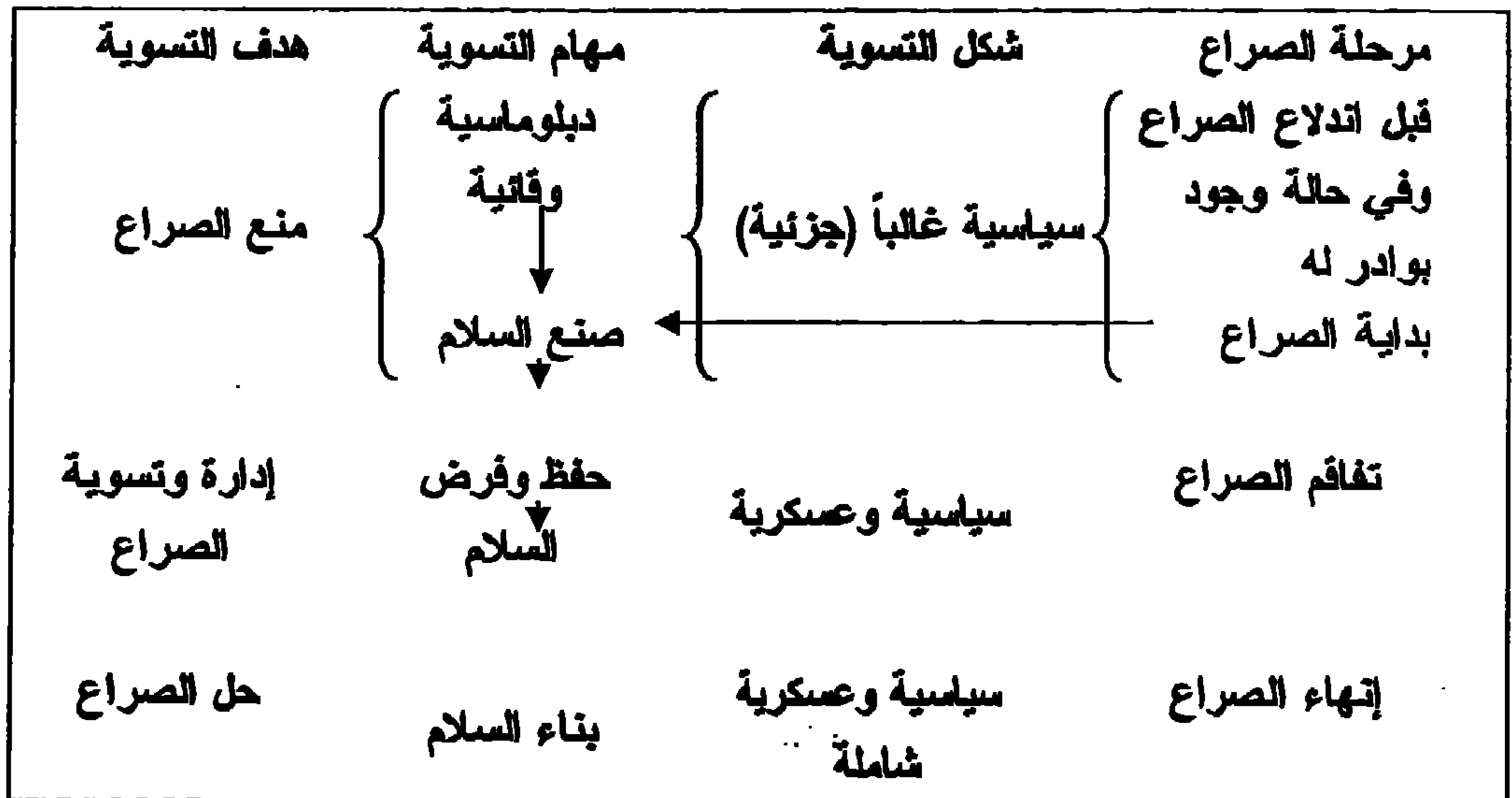
[2]-Dennis C. Jett,OP.cit, P.15

والاجتماعية والثقافية من ناحية ثانية ، حيث كان التركيز في الأغلب الأعم على المجال الأول ([1]) .

وهناك اتجاه يربط بين جهود الدبلوماسية الوقائية ، وعملية بناء السلام على اعتبار أن الأولى تسعى للحيلولة دون اندلاع الصراع من الأساس،في حين أن الثانية تهدف إلى الحيلولة دون العودة إليه ثانية([2]) .

ومن هنا يلاحظ أن مفهوم بناء السلام يقابل مفهوم حل الصراع السابق الإشارة إليه ،كما أنه يرتبط –كذلك– بالتسوية السياسية الشاملة وليست التسوية الجزئية التي تقتصر–غالبا– على التسوية السياسية أو العسكرية.

**شكل رقم (٢)يوضح العلاقة بين مفهوم تسوية الصراع والمفاهيم المرتبطة به(*)**




**(*) قام الباحث بإستخراج هذا الشكل وفقاً للتعريفات السابق الإشارة اليها.**

---

[1] –د. حسن نافعه، **الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٠٢، أكتوبر ١٩٩٥) ص ٤١٣

[2] – **المرجع السابق،نفس الصفحة**

## المبحث الثاني

## دور المنظمات الإقليمية الإفريقية في تسوية الصراعات

لقد كان واضحا منذ إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية مدى حرص الزعماء الأفارقة على مبدأ تسوية الصراعات ، التي قد تنشب بين الدول الأعضاء بعضها البعض ، لما لذلك من آثار كبيرة على تحقيق الوحدة الإفريقية المنشودة . لذا وردت الإشارة صراحة في ديباجة الميثاق إلى " أهمية توطيد التفاهم بين الشعوب ، وتعاون دولها تحقيقا لأمالها في تدعيم روح الأخوة والتضامن " ، وربطت المادة الثالثة من الميثاق تحقيق أهداف المنظمة بمبدأ التسوية السلمية للصراعات . ويلاحظ أن الاهتمام كان منصبا بالأساس على مبدأ التسوية السلمية أو السياسية للصراعات ، مع عدم تفضيل اللجوء إلى التسوية القضائية الدولية عامة والإفريقية خاصة نظرا لاعتبارات السيادة ، ونفس الأمر يتعلق بالتسوية العسكرية أو التدخل العسكري. إلا أن منظمة الوحدة الإفريقية – ومن بعدها الاتحاد الإفريقي– شهدت تطورا كبيرا فيما يتعلق بنمط التسوية من ناحية ، وآلياتها من ناحية ثانية وذلك على مدار العقود الأربعة الماضية ، وتزامن مع ذلك تطور آخر يتعلق بمفهوم التدخل ونطاقه ، بحيث لم يعد تدخل المنظمة القارية قاصرا على الصراعات البينية فحسب، وإنما تعداه ليشمل الصراعات الداخلية أيضا ، والتي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين أو الإقليميين ، كما اتسع مفهوم التدخل في الحالة الأخيرة كذلك ليصبح مرتبطا أيضا بقضايا ( حقوق الإنسان– الإبادة الجماعية – الديمقراطية– نظام الحكم الصالح ) [1].

---

[1] – د. محمود أبو العينين ، " الاتحاد الإفريقي وإمكانيات إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية " في د.محمود أبو العينين (محرر) الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ( القاهرة : مركز البحوث الإفريقية ، ط١، أكتوبر ٢٠٠١) ص ص ٢٠٨-٢٠٩.

ويلاحظ أن ثمة دوراً إقليمياً مكملاً لدور المنظمة القارية بدأ يتعزز منذ تسعينات القرن الماضي ، من خلال المنظمات الإقليمية الفرعية ، مثل : ( إيكواس – سادك – إيجاد ) ، وذلك بعد تدخلها العسكري لتسوية بعض الصراعات ، مثل الإيكواس في ليبيريا وسيراليون وغينيا بيساو ، والسادك في ليسوتو ، والإيجاد في السودان ، مما طرح بدوره تساؤلات حول مدى انعكاس دور هذه المنظمات على المنظمة القارية الإفريقية ، وكذلك مدى نجاح أو فشل هذه المنظمات في تسوية الصراعات التي تنشب داخل أو بين أعضائها .

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :

المطلب الأول: دور المنظمة الإقليمية القارية الإفريقية في تسوية الصراعات.

المطلب الثاني : دور المنظمات الإقليمية الفرعية في تسوية الصراعات(*) .

## المطلب الأول

## دور المنظمة الإقليمية القارية الإفريقية في تسوية الصراعات

يمثل هذا الاقتراب الخاص بالدور الإفريقي في تسوية الصراعات الإفريقية على مستوى القاري أو الإقليمي الفرعي امتدادا لما يسميه البعض بالسلام الإفريقي The Pax Africana الذي حل محل الدور الأوربي الاستعماري ، وقد انعكس هذا التوجه بالفعل في ميثاق منظمة الوحدة ، حيث أصبح تسوية الصراعات في إطار إفريقي أحد أهم مبادئ المنظمة الأساسية([1]).

ومن هنا يمكن القول بوجود مرحلتين أساسيتين في تسوية الصراعات في الإطار القاري :

---

* – لن يتم تناول دور الجماعة في عملية التسوية ، على اعتبار أنه سيم تناول هذا الدور بالتفصيل في الفصول من الثالث إلى السادس من الرسالة .

[1]– د.محمود أبو العينين، المرجع السابق ، نفس الصفحة .

**الأولى:** منذ نشأة المنظمة وحتى عام ١٩٩٣(تاريخ نشأة آلية المنظمة لمنع ولإدارة وتسوية الصراعات) .

**الثانية:** منذ عام ١٩٩٣.

وسوف نحاول إلقاء الضوء بصورة موجزة على هاتين المرحلتين :

**أولا: تسوية الصراعات في إطار منظمة الوحدة الإفريقية ١٩٦٣- ١٩٩٣ :**

لقد ورد التأكيد على مبدأ التسوية السلمية للصراعات الإفريقية في أكثر من موضع في ميثاق المنظمة سواء أكان ذلك صراحة أم ضمنا ، كما ورد نفس التأكيد في العديد من قرارات المنظمة الصادرة عن أجهزتها المختلفة . ولقد جاء النص صريحا بالنسبة لهذا المبدأ في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة من الميثاق والمتعلقة بالمبادئ ، حيث جاءت على النحو التالي التسوية السلمية للصراعات عن طريق ( التفاوض – الوساطة – التوفيق – التحكيم) [(١)] .

ولقد حدد الميثاق كذلك آلية خاصة للقيام بعملية التسوية ، حيث نصت المادة (١٩) من الميثاق – بعد أن أعادت التأكيد على تعهد الدول الإفريقية الأعضاء بتسوية جميع الصراعات التي تنشأ بينها بالوسائل السلمية – "على تحقيق هذه الغاية من خلال إنشاء لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم ، ويتم تشكيل هذه اللجنة وتحديد شروط عملها بمقتضى بروتوكول يوافق عليه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ويعتبر هذا البروتوكول جزءا لا يتجزأ من الميثاق، كما تعتبر اللجنة من الأفرع الرئيسية في المنظمة " [(٢)] . وبالفعل صدر البروتوكول المنشئ للجنة في قمة القاهرة الأولى (١٧-٢١ يوليو ١٩٦٤) ، ولم تجتمع اللجنة إلا بعد أكثر من عام (أكتوبر ١٩٦٥) ، ولم تضع لائحتها الداخلية إلا عام ١٩٦٧[(٣)].

---

[١] – منظمة الوحدة الإفريقية : " ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية " في د.بطرس بطرس غالي، منظمة الوحدة الإفريقية (القاهرة: مكتبة الأنجلو،١٩٦٤) ص ١٨٣ .

[٢] – المادة ١٩ من الميثاق .

[٣] – لمزيد من التفاصيل انظر د. محمود أبو العينين ، " منظمة الوحدة الإفريقية وتسوية الصراعات الإفريقية " في أكاديمية ناصر العسكرية العليا ،=

ويلاحظ من فحص الإطار النظري لمبدأ تسوية الصراعات في إطار المنظمة ما يلي :

١- إنه ليس هناك تحديد واضح لطبيعة الصراعات التي تتدخل فيها المنظمة ، وتلك التي لا تتدخل فيها. فالمبدأ جاء على نحو مطلق ، حيث لم يفهم منه متى يتم التدخل في الصراع ، بمعنى هل تكون المنظمة مؤهلة للتدخل في المراحل المبكرة للصراع ، أو عندما يشكل الصراع تهديدا للسلم والأمن في المنطقة ، كما لم يتم تحديد مسألة تدخل المنظمة في الصراعات الداخلية، وإن كان مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء (م٣/ ف ٢) يعد ذا دلالة في هذا الشأن ، إذ يلاحظ أن المنظمة تنظر للصراعات الداخلية باعتبارها شأنا داخليا لا ينبغي التدخل فيه سواء من جانبها أم من جانب الدول الإفريقية والأجنبية الأخرى ، وقد تأكد ذلك من خلال قرارات المنظمة ومواقفها المتعلقة بالكثير من الصراعات الداخلية ، ومن ذلك القرار رقم (٤/٥١) الصادر عن مؤتمر القمة الإفريقي الرابع الذي عقد في ١٤ سبتمبر ١٩٦٧ في كينشاسا لمناقشة أزمة إقليم بيافرا النيجيري ، والذي أكد أن الصراع في بيافرا يدخل ضمن نطاق الاختصاص الداخلي لنيجيريا ، وبالتالي فإن تسويته تقع على عاتق الحكومة النيجيرية ذاتها ، مع استنكار مبدأ الانفصال[1]. وحتى عندما تدخلت المنظمة في الصراع الداخلي بتشاد عام ١٩٨١ حرصت على التأكيد

---

=**منظمة الوحدة الإفريقية : الحاضر وتحديات المستقبل**( القاهرة : مركز الدراسات الاستيراتيجية للقوات المسلحةبأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ديسمبر ١٩٩٧) ص ص ١١٥-١١٦ .

١ - د. محمد الحسيني مصيلحي ، **منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية: دراسة مقارنة** ( القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٦) ص ٥٦٧ .

على أن القوة الإفريقية التي سوف يتم نشرها هي قوة محايدة ، وليس من حقها التدخل في الشئون الداخلية لتشاد ، أو الاشتراك في أي ممارسات سياسية [1] .

٢- عدم حديث الميثاق عن وسائل التسوية العسكرية ، أو تدابير قمعية لرد العدوان في حالة وجود اعتداء من دولة على دولة أخرى ، وفق ما يقتضيه نظام الأمن الجماعي والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وقد يكون ذلك راجعا بالأساس إلى ظروف النشأة التاريخية للمنظمة ، حيث كان التركيز بالأساس على العدوان الخارجي المتمثل في الاستعمار ، لذا يلاحظ أن الميثاق لم يشر صراحة إلى إمكانية عدوان دولة إفريقية على دولة إفريقية أخرى ، إلا في حدود ما ورد في المادة الثالثة منه بصدد مبدأ عدم التدخل ، وما ورد في الفقرة الخامسة من نفس المادة من الاستنكار المطلق لأعمال الاغتيال في جميع صوره ، وكافة ألوان النشاط التخريبي أو الهدام التي تقوم بها الدول المجاورة أو أي دولة أخرى ، كما أن مبدأ السيادة الوطنية لعب دورا هاما في هذا الشأن ، إذ إن الدول الإفريقية – حديثة الاستقلال- كانت ترفض منح المنظمة سلطة أكبر فيما يتعلق باتخاذ التدابير القمعية ؛ لأن ذلك يتعارض مع سيادتها، ومن هنا جاء النص على أساليب التسوية السلمية كحل وسط ، وقد أدت هذه الحساسية المفرطة في الحفاظ على الاستقلال والسيادة إلى إضعاف أية محاولة لبناء نظام الأمن الجماعي[2] .

٣-عدم حديث الميثاق عن وجود جهاز قضائي مستقل ضمن أجهزة المنظمة لتسوية الصراعات قانونيا ، ومن ثم كان هناك تفضيل لأساليب التسوية السياسية الدبلوماسية على ما عداها، ويبدو أن ذلك كان مرتبطا أيضا باعتبارات السيادة الخاصة بالدول الإفريقية ، وعدم

---

[1] – منظمة الوحدة الإفريقية:القرار رقم (١٠٢) للدورة العادية لرؤساء الدول والحكومات (نيروبي ١٤-١٧ يونيو ١٩٨١) ،وانظر كذلك جلال عبد المعز، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو** ( القاهرة، بدون دار نشر، ٢٠٠٣ ) ص ،. ص ١٧٧-١٨٨ .

[2] – د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعى الإفريقي، م.س.ذ، ص ص ١٨-٢٠

رغبتها في مثل هذه التسوية(*) ، على اعتبار أنه يخرج الصراع من دائرة التفاوض ويضعه في يد طرف ثالث(هيئة تحكيم خاصة أو دولية) يكون قرارها ملزما ، لذا لم ينص الميثاق على إنشاء محكمة قانونية إفريقية تكون بمثابة أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة على غرار الأمم المتحدة، كما لم ينص على إحالة الصراع -عند تعقده- إلى محكمة العدل الدولية أو القضاء الدولي ؛ بسبب عدم الاطمئنان إلى عدالته ، ومن ثم تم الاكتفاء بالإبقاء على التحكيم الإفريقي-عبر لجنة الوساطة -من خلال لجان خاصة يتفق الأطراف على تشكيلها[1].

ولقد انعكست كل هذه الاعتبارات على دور المنظمة في عملية تسوية الصراعات ، فقد أثبتت الممارسة – منذ تاريخ نشأة المنظمة وحتى عام ١٩٩٣- أن الأجهزة والآليات التي أنيطت بها مهام التسوية السلمية للصراعات عجزت عن العمل تماما ، مما دفع الأجهزة العليا في المنظمة – كمؤتمر رؤساء الدول والحكومات -لكي تضطلع بها وتحل محلها ، كما دفع ذلك بعض الدول لاقتراح تعديلات – بين الحين والآخر- تهدف لتطوير هذه الآليات وتنشيطها ، ولكن لم تدخل حيز التنفيذ . فقد شهدت المنظمة خلال فترة العشرين عاما الأولى لإنشائها قرابة ٥٠ صراعا إفريقيا يتطلب إما وساطة طرف ثالث أو قرارات لتسوية الصراع ، ولقد قامت المنظمة بتحويل معظمها للجان وساطة خاصة، في حين أن لجنة الوساطة التابعة لها لم يحول لها أي نزاع من

---

* لم يمنع ذلك الدول الإفريقية من تحويل بعض الصراعات إلى محكمة العدل الدولية كخيار أخير، مثل النزاع بين ليبيا وتونس بشأن الامتداد القاري والذي صدر الحكم بشأنه عام ١٩٨٢، وكذلك النزاع بين ليبيا وتشاد حول السيادة على قطاع أوزو،

لمزيد من التفاصيل أنظر: د. أحمد الرشيدي ، "حول ضرورة الجهاز القضائي في إطار جامعة الدول العربية "،شئون عربية ( القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩) ص ، ص ٢١-٢٢ .

[1] – لمزيد من التفاصيل انظر : عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ،التسوية السلمية للمنازعات، م.س.ذ. ، ص ٤٨-٤٩ .

هذه النزاعات، بل يلاحظ أن الأطراف المتصارعة لم تطلب تدخل اللجنة ، ولكنها طلبت عرض صراعاتها على لجان خاصة مؤقتة ، أو مساعي حميدة . ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى فقدان الإرادة السياسية للدول الإفريقية في اللجوء إليها ،وهو ما اتضح كذلك في عدم حصول اللجنة على الميزانية اللازمة لتشغيلها من ناحية ، وعدم تزويدها بالخبراء المؤهلين من ناحية ثانية[١] ، وقد أدى تزايد عدد الصراعات إلى ضرورة التفكير في آليات جديدة ، ليس لتسوية الصراعات فحسب، وإنما للحيلولة دون اندلاعها أو منع تصعيدها وانتقالها إلى دول الجوار .ومن هنا ظهرت فكرة إنشاء آلية منع واحتواء وإدارة الصراعات في إطار المنظمة[٢] .

**ثانيا: تطور دور المنظمة في تسوية الصراعات منذ ١٩٩٣ :**

لقد دفعت الانتقادات العديدة التي وجهت لمنظمة الوحدة في مجال تسوية الصراعات –خاصة الداخلية–طيلة فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى ضرورة بحث الأفارقة عن آلية جديدة فعالة في هذا الشأن ، خاصة في ظل انتهاء الحرب الباردة وتراجع الاهتمام الدولي– إلى حد كبير– بالقارة ، ونفس الأمر تكرر –ثانية –أوائل هذا القرن بشأن تحويل المنظمة إلى الاتحاد الإفريقي، وضرورة إدخال بعض التعديلات فيما يتعلق بعملية تسوية الصراعات ، بحيث لا تقتصر على مهام حفظ السلام فقط ،بل تتعداها إلى مهام فرض السلام .

ومن هنا سيتم الحديث عن نقطتين أساسيتين ، هما :

---

١ – د. محمود أبو العينين ، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س. ذ ، ص ، ص ٢٠-٢٢ .

٢ – د. محمد شوقي عبد العال ، " دور الاتحاد الإفريقي في تسوية المنازعات الإفريقية وتعزيز إجراءات بناء الثقة وحفظ السلام .. ورقة أولية " ، **بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي : خمس سنوات بعد قمة سرت ، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩-٢٠ مارس ٢٠٠٥**، ص ٨ .

١- تسوية الصراعات في إطار آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات (١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ) (*) .

٢- تسوية الصراعات في ضوء الاتحاد الإفريقي الجديد .

**١-تسوية الصراعات في إطار آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات (١٩٩٣- ٢٠٠٢):**

لقد حدث تطور كبير في موقف منظمة الوحدة بشأن تسوية الصراعات الداخلية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي ، إذ بدأ التفكير التدريجي في إطار المنظمة نحو إعادة تعريف وتوسيع مفهوم السيادة الوطنية والأمن القومي ، وبرزت حالة من الاتفاق العام بين الدول الإفريقية على ضرورة اهتمام المنظمة بالصراعات الداخلية ، وعدم قصر اهتمامها على الصراعات التي تندلع بين الدول الإفريقية فقط . وقد ظهر ذلك بوضوح في القمة العادية السادسة والعشرين ( أديس أبابا -١٩٩٠) ، حيث أكد القادة الأفارقة على ضرورة اهتمام المنظمة بإيجاد حلول سلمية للصراعات الداخلية . وفي هذا الإطار صاغت المنظمة تصورا جديدا لمفهوم التدخل في الشئون الداخلية، حيث أشارت إلى إمكانية التدخل في حالتين ، هما[١] :

١- إذا كانت الدولة محل الصراع تعاني انهيارا شاملا في النظام أو القانون ( حالة ليبيريا ) ، إذ غالبا ما يترتب على ذلك قدر كبير من المعاناة الإنسانية، كما تزداد احتمالات امتداد آثاره إلى دول الجوار ، ومن ثم يمكن تبرير التدخل-هنا-استنادا إلى الاعتبارات الإنسانية ، والرغبة في استعادة النظام والقانون ، فضلا عن الحفاظ عن السلم والأمن الإقليمي .

---

* - العام الذي أقرت فيه أول قمة للاتحاد الإفريقي الجديد البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقيين .

١ -أيمن شبانه ، م.س.ذ ، ص ، ص ١٠١-١٠٢ .

٢- عندما تصل التوترات داخل الدولة محل الصراع إلى مستوى قد ينذر بتحوله إلى صراع واسع النطاق ، ففي هذه الحالة أقرت المنظمة إمكانية التدخل الوقائي Preventive Involvement لمنع الصراع قبل اندلاعه.

ولكي يتم تحقيق ذلك تم الاتفاق في القمة العادية رقم ٢٩ بالقاهرة (يونيو ١٩٩٣) على إنشاء آلية جديدة تكون مهمتها الأساسية ليس فقط التعامل مع الصراعات القائمة ، وإنما الحيلولة دون اندلاعها ابتداء ، وذلك من خلال القيام بجهود الدبلوماسية الوقائية والتسوية السلمية للصراعات ، مع إمكانية التدخل في الصراعات الداخلية في حالات محددة ، هذه الآلية أطلق عليها اسم آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع وإدارة وحل الصراعات.ولقد نص الإعلان المنشئ لها على اضطلاعها بمهام حفظ السلام ، إلا أن إعلان القاهرة حاول وضع بعض القيود على ذلك لاعتبارات عملية ترتبط بالنواحي المالية من ناحية ، واعتبارات سياسية ترتبط برغبة الدول في عدم إطلاق العنان للآلية الجديدة للتدخل في شئونها الداخلية كما حدث في تجربة تشاد من قبل .

ومن هنا فقد أشار الإعلان إلى إمكانية أن تقوم الآلية بتشكيل وإرسال بعثات مراقبة وإشراف دولي -مدني وعسكري- محدودة المدى والأجل ، الأمر الذي سيؤدي إلى تفادي الحاجة للاعتماد علي عمليات حفظ السلام المعقدة التي تتطلب تمويلا وموارد ضخمة ، ومن ثم تقييد عملية التدخل بأن تكون محدودة النطاق والمهام .أما في حالة عمليات التدخل الكبيرة -والتي تحتاج إلى تمويل كبير- فسوف يعهد بها إلى الأمم المتحدة ، حيث نص الإعلان على أنه في حالة تصاعد النزاعات إلى حد أنها تحتاج إلى تدخل دولي ومراقبة ، فإنه يتعين السعي إلى الحصول على مساعدة أو خدمات منظمة الأمم المتحدة الملائمة ، وفي هذه الحالة يمكن للدول أن تشارك – من خلال الأمم المتحدة – في عمليات حفظ السلام[1] .

---

[1] - انظر المادة ١٦ من الإعلان في

Declaration of the Assembly of Heads of State and Government within the O.A.U of Mechanism,**Op.cit,** P.9 .

ويلاحظ في هذا الشأن -أيضا- أن الإعلان تجاهل فكرة تشكيل قوات إفريقية جاهزة للتدخل في حالة فشل الدبلوماسية الوقائية ، وهي الفكرة التي طرحتها - آنذاك - عدة دول مثل زيمبابوي وغانا[١].

أما القيد الأخر فيرتبط بضرورة موافقة أطراف الصراع ، وهذا يعني أن الجهاز المركزي للآلية لا يستطيع إرسال قوات حفظ سلام ، أو حتى قوات مراقبة وإشراف محدودة دون موافقة الأطراف المباشرة للصراع وتعاونهم ، وهذا أمر غير مضمون ، لاسيما في الصراعات الداخلية ، إذ من السهل الزعم -من قبل أحد الأطراف- بأن المسألة الداخلية لا يحق للمنظمة أن تتدخل فيها في إطار الأمن الجماعي ، ومن هنا لا تستطيع الآلية الجديدة أن تقوم بعمليات حفظ سلام، كتلك التي قامت بها في تشاد عام ١٩٨١ مثلا [٢]، وإن كان لها أن تتدخل -كما سبق القول- في الصراعات الداخلية التي تشهد إبادة جماعية ، أو التي تهدد الدول المجاورة ، حيث يكون للجهاز المركزي للآلية حق التدخل بصفة جماعية أو غيرها بناءً على توصية من الرئيس الحالي للجهاز أو الأمين العام [٣].

ولقد حققت الآلية مجموعة من الإنجازات المحدودة في مجال تسوية الصراعات واحتوائها على النحو التالي:

---

١ - لمزيد من التفاصيل أنظر الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية للعرض أمام قمة القاهرة ( يونيو ١٩٩٣) بشأن الصورة النهائية للآلية،منظمة الوحدة الإفريقية ،الأمانة العامة،**تجربة منظمة الوحدة الإفريقية في مجال النزاعات: لمحة تاريخية** ( أديس أبابا: الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، ١٩٩٣ ) ص ص ٦٣-٦٦ .

٢ - د. محمود أبو العينين، الأمن الجماعي الإفريقي، م.س.ذ ، ص ١٣٧ .

٣ - لمزيد من التفاصيل انظر ،منظمة الوحدة الإفريقية: **تقرير الأمين العام عن سير عمل آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها ، الدورة العادية التاسعة والخمسون لمجلس الوزراء** CM/1805LIX ( أديس أبابا ٣١ يناير - ٥ فبراير ١٩٩٤) ص ١٦ .

١- استخدام الدبلوماسية الوقائية لمنع تفاقم الصراع في العديد من الـدول، مثل (نيجيريا- بوروندي - سيراليون بعد الانقلاب ضـد كابـاه مـايو ١٩٩٧) .

٢- إرسال مبعوث خاص للسكرتير العام لكل من (بوروندي-ليبيريا) ، وكذلك مبعوث مشترك-بالتعاون مع الأمم المتحدة- إلى البحيرات العظمى .

٣- إرسال مراقبين عسكريين إلى بوروندي، ومراقبة الانتخابات في الكونجو- الجابون ، وعدد من الدول الإفريقية الأخرى.

وبالرغم من هذه النجاحات ،إلا أن هناك مجموعة من العقبات الرئيسية التي واجهت عمل الآلية في مجال تسوية الصراعات أهمها، غياب الإرادة السياسية بين الدول الأعضاء-خاصة الدول الأعضاء في الجهاز المركزي للآلية-مما قد يؤدي إلى عدم اتخاذ إجراء فاعل في مواجهة الصراعات [1]، فضلا عن مشكلة التمويل التي تعد من أهم العقبات التي تحول دون قيام الآلية بالمهام المنوطة بها.

وبعبارة أخرى، فإن مهام الآلية اقتصرت -عمليا-على مهام صنع السلام،والتي تتطلب التركيز على أساليب الدبلوماسية الوقائية ، وجهود الوساطة، أما جهود حفظ السلام وفرض،فغالبا ما توكل-بالأساس- للأمم المتحدة نظرا لأنها تتطلب إمكانات مالية ولوجيستية تفوق قدرة المنظمة،وبالتالي الآلية التابعة لها.[2]

ويلاحظ أنه حتى عام ١٩٩٦ كان معظم تمويل الآلية يأتي من خارج القارة ، حيث تسلم صندوق الآلية مبلغ ٩,٥ مليون دولار منها ٢,٦ مليون دولار من الميزانية العامة للمنظمة( أي قرابة ٢٥%) ، في حين كانت المساهمات الأخرى من خارج القارة [3] .

**٢-دور الاتحاد الإفريقي في تسوية الصراعات**

لقد ساهمت الانتقادات التي وجهت للآلية إلى سعي الأفارقة للبحث عن كيفية تفعيلها ، أو تشكيل آلية جديدة تعمل على تلافي سلبياتها، وبالرغم من أن القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي- الذي حل محل المنظمة- لم يذكر أو يشر صراحة

---

2- Ameen Jan, " **Strengthing the O.A.U Conflict Resolution Mechanism**" in, www.ccrweb.utc.za,P.2

٢ -د. محمود أبو العينين، إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا،م.س.ذ،ص ص ٧٩-٨٠

٣ - جلال الدين عبد المعز، "آلية فض المنازعات الإفريقية من قمة القاهرة ١٩٩٣- إلى قمة لومي ٢٠٠٠"، آفاق إفريقية ، عدد ٣، خريف ٢٠٠٠، ص ١٧٤.

إلى الآلية، مما أثار جدلا واسعا في حينها بين المراقبين بشأن إلغائها أو إنشاء جهاز جديد ينوب عنها ، إلا أن الأمر لم يدم طويلا ، حيث قررت قمة منظمة الوحدة في آخر اجتماعاتها التي عقدت في لوساكا (يوليو ٢٠٠١) دمج الآلية في أجهزة الاتحاد طبقا للمادة (٥) فقرة (٢) من القانون التأسيسي له ، مع مطالبتها الأمين العام( رئيس المفوضية) بمراقبة الهياكل والإجراءات ، وطرق العمل بالنسبة لها ، بما في ذلك إمكانية تغيير الاسم .ومرة ثانية لم يستمر الأمر سوى عام واحد ، حتى جاءت أول قمة للاتحاد الجديد ( ديربان ٢٠٠٢ ) لتقر البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الإفريقيين ليحل رسميا محل الآلية [١].

وفيما يتعلق بمبدأ تسوية الصراعات في إطار الاتحاد الجديد ، يلاحظ أن الوضع لم يختلف كثيرا عما كان سائدا إبان منظمة الوحدة ، فقد ورد في ديباجة الاتحاد أن المؤسسين يضعون في اعتبارهم مبادئ وأهداف منظمة الوحدة . ويعني ذلك الاهتمام بالتسوية السلمية للمنازعات التي وردت في الميثاق من قبل، ولقد تم تخصيص المادة الرابعة من ميثاق الاتحاد للتأكيد على هذا المبدأ ، فجاء في الفقرة الخامسة منها النص على تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر، لكن يلاحظ عدة أمور بشأن هذا المبدأ [٢]:

أ- بالرغم من تعدد النصوص الواردة في مبادئ الاتحاد بشأن التسوية السلمية للصراعات ، إلا أنها لم تذكر لفظ الصراعات صراحة عند الحديث عن التسوية السلمية – على عكس ميثاق منظمة الوحدة – بل تم تفضيل كلمة الخلافات بين الدول ، وقد يكون ذلك راجعا إلى محاولة واضعي الميثاق إبراز تراجع حدة الصراعات في القارة ، وإن كان الواقع غير ذلك ، مما

---

١ – أحمد حجاج ،" إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي" ،آفاق إفريقية ،عدد ١٦، صيف ٢٠٠١ ص ص ١٦-١٧ .

٢ – د.عبد الرحمن الصالحي ، "مجلس السلم والأمن الإفريقي " في د. السيد فليفل (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي الثاني ٢٠٠٢-٢٠٠٣** (القاهرة : معهد البحوث الإفريقية ومركز الدراسات الإفريقية ،٢٠٠٤) ص ص ١٧-١٩ .

دفع القادة إلى استدراج هذا الأمر عند صياغة بروتوكول مجلس السلم والأمن [١] .

ب- إن الميثاق لم ينص على وسائل بعينها للتسوية السلمية -على عكس ميثاق المنظمة- وقد يكون ذلك راجعا أيضا إلى عدم تقييد الدول الأعضاء بوسائل معينة للتسوية، خاصة في ظل فشل جهود لجنة الوساطة من قبل ، كما أنه يفسح المجال لدبلوماسية القمة التي ثبت من الخبرة التاريخية أنها الركيزة الأولى للتسوية .

ج- إن الميثاق عند وضعه لم ينص على هيكل أو جهاز مختص بالتسوية السلمية، في حين كانت هناك لجنة الوساطة ثم آلية المنظمة بعدها ، كما أنه لم يشر إلى وضع الآلية مما أثار انتقادات عدة في حينها ، لكن تم تدارك الأمر بعد ذلك من خلال إنشاء مجلس السلم والأمن .

د- إن القانون التأسيسي أقر مبدأ حق التدخل في الصراعات الداخلية في ظل ظروف معينة حددتها المادة الرابعة ، وهي تلك المتعلقة بوجود جرائم حرب - عمليات إبادة جماعية - جرائم ضد الإنسانية ، كما نصت المادة ذاتها على حق الدول الأعضاء في مطالبة الاتحاد بالتدخل من أجل استعادة السلم والأمن .ولقد تم تعديل هذه المادة في القمة الاستثنائية التي عقدت في أديس أبابا (فبراير٢٠٠٣) وقمة مابوتو العادية(يوليو ٢٠٠٣)، حيث تمت إضافة حالة رابعة للتدخل ، وهي وجود تهديد خطير للنظام الشرعي القائم ، حيث يتم التدخل بناء على توصية من مجلس السلم والأمن .وتعتبر التدابير الواردة في القانون التأسيسي للاتحاد بمثابة قواعد غير مسبوقة لتنظيم عملية التدخل في القارة (*).

---

١ - المرجع السابق ، ص ٢٠ .

* يتماشى هذا الاتجاه مع الاتجاه العالمي الذي أخذت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منذ أوائل القرن الجديد ، حيث كان المجتمع الدولي يعمل وفق الفقرة السابعة من المادة الثانية

هـ- إن القانون التأسيسي أعطى لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الحق في تسوية الصراعات أو الخلافات ، والذي قد يُخّول للمجلس التنفيذي القيام بهذا الدور ، أو متابعة ما تم بشأن تسوية الصراعات ( المادة ٩-فقرة٨). وقد يرجع ذلك إلى رغبة القادة الأفارقة -عبر الخبرة التاريخية-في تقنين دور المؤتمر ، والذي كان يلعب دورا كبيرا في عملية التسوية بعد تجميد لجنة الوساطة(١).

و- إن الميثاق اهتم بالتسوية القضائية ( القانونية) باعتبارها أحد وسائل التسوية السلمية ، فقد نصت المادة الخامسة من القانون التأسيسي للاتحاد على وجود جهاز قضائي – من بين الأجهزة الرئيسية التسعة -أُطلق عليه اسم محكمة العدل ، وقد تم تخصيص المادة(١٨) للحديث عنها بشكل أكثر تفصيلا. وهو ما يعد تطورا هاما ومستحدثا على صعيد دعم العمل الإفريقي المشترك ، وذلك لأن ميثاق منظمة الوحدة لم ينشئ جهازا خاصا بالتحكيم ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى التحكيم من خلال لجنة الوساطة ، ولعل وجود جهاز قضائي مستقل يأتي اتساقا مع الاتجاه العام في قانون المنظمات الدولية ، والذي

---

لميثاق المنظمة الدولية، والتي تنص على أنه ليس في الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشئون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما ، إلا أن الأمين العام للمنظمة كوفي أنان قدم مشروع قانون إلى الجمعية العامة في دورتها رقم ٥٤ عام ١٩٩٩ يعتبر أن السيادة لم تعد مسألة تخص الدولة الوطنية – التي هي الأساس الذي تقوم عليه العلاقات الدولية- بل تخص الأفراد أنفسهم ، ومن هنا يصبح من حق المنظمة التدخل لحماية الوجود الإنساني لأي فرد في العالم ، وتتصدى لمن ينتهكون حقوقه وينالون من كرامته .

١ – حول مزايا دبلوماسية القمة في عملية التسوية أنظر د. محمود أبو العينين ، " الاتحاد الإفريقي وإمكانية إحلال السلام والأمن في القارة الإفريقية " م.س.ذ. ،ص ص ٢١٩-٢٢٠ .

يجعل هذا الجهاز أمرا مهما ، لا غنى عنه خاصة في مجال تسوية الصراعات سلميا، والتي تعجز المنظمة المعنية عن تسويتها سياسيا[١].

أما بالنسبة لمجلس السلم والأمن فقد تم إقرار البروتوكول المنشئ له في قمة ديربان ( ٩ يوليو ٢٠٠٢) ، ودخل حيز التنفيذ في ٢٥ مايو ٢٠٠٤ بعد تصديق ثلثي الأعضاء عليه. ولقد تمت صياغته –على غرار مجلس الأمن الدولي– ليكون بمثابة أهم جهاز في الاتحاد الجديد المعنيّ بمهام حفظ السلم والأمن في القارة ، وتسوية الصراعات بكافة أشكالها.

ويلاحظ على البروتوكول المنشئ للمجلس عدة أمور[٢] .

١- بالنسبة لعملية التشكيل ، لم يقم البروتوكول بإعطاء وزن–أو ثقل نسبي– للدول الإقليمية الكبرى، مثل مصر–الجزائر–نيجيريا–جنوب إفريقيا، مما قد يؤدي إلى إضعاف دوره بالنظر إلى الإمكانيات العسكرية والمادية الهائلة لهذه الدول الأربعة ، والتي قد تكون فاعلة في تسوية الصراعات في القارة .

٢- إن البروتوكول تجاهل عند الحديث عن اللجان الفرعية إمكانية أن تكون من بينها منظمات المجتمع المدني والتي يفترض أن يكون لها دور رئيسي في عملية إدارة وتسوية الصراعات .

٣- إن البروتوكول تجاهل دور المجلس التنفيذي للاتحاد بالمخالفة لنص المادة ٩–فقرة (ز) من القانون التأسيسي

---

[١] –د. أحمد الرشيدي ، "الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي "م.س.ذ، ص ص ٢٧–٢٨ .

[٢] – حول هذه الملاحظات أنظر د. إبراهيم نصر الدين ، " نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي "، آفاق إفريقية، عدد ١٢، شتاء ٢٠٠٢–٢٠٠٣ ، ص ص ٤٠–٤١ .

للاتحاد ، وبالمقابل أعطى الدور الأكبر لرئيس المفوضية (الأمانة) فيما يتعلق باختيار أعضاء مجمع الحكماء، أو من حيث القيام بجميع المبادرات المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات .

٤- إنه بالرغم من نص البروتوكول على تشكيل قوة للتدخل السريع تتكون من عناصر مدنية وعسكرية ، وتكون متواجدة في دولها ومستعدة للتدخل السريع ، إلا أنه لم يشر إلى تدريبات مشتركة لهذه القوات على المستويين القاري والإقليمي، مما يضفي تعقيدات على عملية استدعائها ، والتأكد من مدى جاهزيتها من جهة ، والقدرة على التنسيق مع قوات من دول متعددة من جهة أخرى.

وبالرغم من هذه الملاحظات ، إلا أن هناك فريقا أخر من الباحثين يرى أن الاتحاد الإفريقي نجح – إلى حد كبير– من الناحية المؤسسية في تجاوز العديد من القيود التي كان ميثاق منظمة الوحدة يضعها فيما يتعلق بتسوية الصراعات الداخلية من ناحية ، كما أن تشكيل مجلس السلم والأمن يعد بمثابة قفزة نوعية في الهياكل المؤسسية الإفريقية المعنية بالاستجابة للأزمات من ناحية ثانية ، فضلا عن أن النص على تشكيل قوة تدخل سريع يعد إنجازا تاريخيا، لكونه المرة الأولى التي تضع فيها إفريقيا أسس نظام التدخل العسكري في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية ، وكذلك الصراعات الحدودية من ناحية ثالثة[١].

ولقد برز دور الاتحاد الإفريقي عامة ، ومجلس السلم والأمن الإفريقي خاصة في بداية اندلاع أزمة دارفور، ومحاولة احتوائها في وقت مبكر،وقد ساعده على ذلك عدم الرغبة الدولية –والأمريكية والبريطانية تحديدا– في التدخل العسكري

---

[١] – حول هذه الآراء انظر أحمد إبراهيم محمود ،التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا، م ،س، ذ، ص ص٧٠-٧١ .

في الأزمة بسبب التورط في حرب العراق [١] إذ بمجرد توقيع أطراف الصراع- ( الحكومة من ناحية وحركتي تحرير السودان، والعدالة والمساواة المتمردتين من ناحية ثانية ) لاتفاق وقف إطلاق النار في نجامينا(عاصمة تشاد) في إبريل ٢٠٠٤- وافق الاتحاد على تشكيل لجنة مراقبة وقف إطلاق النار .وفي الرابع عشر من مايو طلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد من لجنة وقف إطلاق النار اتخاذ التدابير اللازمة لعملية المراقبة ، ومن أبرز هذه التدابير نشر بعثة مراقبة تضم بالأساس أفرادا مدنيين ، ويمكن أن تضم عسكريين لحماية اللجنة ، ولقد تم الاتفاق علي أن تتشكل البعثة التي عرفت باسم A U Observer Mission من أعضاء لجنة وقف إطلاق النار ،١٣٢ مراقبا ( ٦٠ منهم -أي قرابة النصف - من الاتحاد الإفريقي)[٢] ،ومع اشتداد الأزمة في يوليو ٢٠٠٤ تحرك الاتحاد على مستويين:

الأول : سياسي يتمثل في استضافته محادثات سلام بين الجانبين في مقره بأديس أبابا (١٥ــ ١٧/ ٧/ ٢٠٠٤ )، وكذلك استضافة نيجيريا بوصفها رئيس الاتحاد ــ آنذاك ــ لجولة المحادثات في ٢٣/٨/٢٠٠٤ .

الثاني : عسكري تمثل في قرار الاتحاد إرسال قوة قوامها ٢٤٠٠ [*] جندي لحماية بعثة المراقبين الموجودين في الإقليم ،مع سعيه لتحويل هذه القوات إلى قوات حفظ سلام بمعنى أنها تقوم بحماية المدنيين من أبناء الإقليم الموجودين في نطاق تواجدها ، وعدم اقتصار حمايتها على أفراد مراقبة وقف إطلاق النار فقط

---

١ -هانئ رسلان ، "الاتحاد الإفريقي ، وأزمة دارفور"،بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الإفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت ،م.س.ذ، ص ١٠ .

٢-AU: **Report of the chairperson of the commission on the situation in Darfur (The Sudan ) , To , the 12 the Meeting of Peace and Security Council** , , Addis Ababa ,4 July 2004 PP.1-2 .

* - تمت زيادتها بعد ذلك إلى سبعة آلاف جندي .

، وهو الأمر الذي تحفظت عليه الحكومة السودانية في البداية ، ثم وافقت عليه بعد ذلك(**) .

وبالرغم من هذه الجهود، إلا أن أبرز العقبات تمثلت في مشكلة التمويل ،خاصة فيما يتعلق بنقل القوات ، وهي عقبة أساسية تم التغلب عليها من خلال تعهد الدول الثماني الكبرى في قمتهم التي عقدت بالولايات المتحدة(يونيو ٢٠٠٤) بتمويل هذه القوات . وإن كانت هذه المشكلة عادت للظهور أواخر ٢٠٠٥ ، حيث أكد تقرير رئيس المفوضية عن الوضع في الإقليم ـ والذي قدمه أمام الإجتماع ال ٤٥ لمجلس السلم والأمن في أديس أبابا (١٢ يناير٢٠٠٦) ـ أن قوات الاتحاد لن تستطيع الاستمرار في عملها في الإقليم سوى شهرين فقط (مارس ٢٠٠٦) ، وذلك بسبب تأخر الدول المانحة في تقديم التمويل اللازم لهذه القوات ، حيث بلغ حجم المبالغ المستلمة ٦٤ مليون دولار من إجمالي ٣١٢ مليونا تعهدت الدول المانحة بتقديمها لقوات الاتحاد [١].لكن عاد مجلس السلم في اجتماعه في مارس ٢٠٠٦ ليعلن الموافقة–من حيث المبدأ–على نقل مهام قوات الاتحاد إلى الأمم المتحدة بحلول مارس،لكن القمة الإفريقية الأخيرة في جامبيا(١يوليو٢٠٠٦) قررت تمديد بقاء القوات حتى نهاية ٢٠٠٦.

كما برز دور الاتحاد–أيضا– في أزمة توجو التي اندلعت في فبراير ٢٠٠٥ بعد رحيل الرئيس إياديما واعتلاء ابنه فاروبيه الحكم بصورة غير شرعية ، حيث أيد الاتحاد جهود الإيكواس فيما يتعلق بوقف عضوية توجو بها ، وفرض حظر اقتصادي عليها ، ومنع سفر أعضاء الحكومة إلى الخارج ،كما أصدر مجلس السلم والأمن بيانا دعا فيه إلى وقف عضوية توجو في الاتحاد وجميع

---

** كان من بين هذه الاعتبارات أن الحكومة قادرة على توفير الحماية للإقليم خاصة في ظل وجود ٤٠ ألف جندي به ، فضلا عن مخاوفها من أن يؤدي ذلك إلى تدويل الأزمة ، وإعطاء فرصة للدول الأخرى للتدخل وإعادة استعمار السودان من جديد

١ – تقرير من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأوضاع في دارفور ، **وكالة أنباء الشرق الأوسط**،١٢/١/٢٠٠٦.

المنظمات التابعة له. ونتيجة لتضافر الجهود الدولية والقارية والإقليمية تم احتواء الأزمة ، ووافق فاروبيه على التنحي عن الحكم وإجراء انتخابات رئاسـية فـي غضون ثلاثين يوما كما ينص الدستور .

في ضوء ما سبق يلاحظ أن الاتحاد الإفريقي استحدث آلية مؤسسية للقيـام بمهام تسوية الصراعات سواء بين الدول وبعـضها الـبعض ، أو الـصراعات الداخلية أيضا. وقد بذل جهودا كبيرة في ضوء إمكانياته في أزمة دار فور ، لكن ضعف إمكانياته المادية واللوجيسيتية من ناحية ، ورغبة الولايات المتحدة فـي التدخل من ناحية ثانية ، ساهم في إضعاف هذا الدور -إلى حد كبير - مما حدا بالاتحاد إلى اقتراح تدخل القوات الدولية لكي تقوم بمهام التسوية بدلا منه.

## المطلب الثاني

## دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في تسوية الصراعات

لعبت المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية دورا هاما-إلى حد ما- في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي ، خاصة بعد تراجع دور الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة من ناحية ، وضعف آليات التسوية في إطار منظمـة

## المطلب الثاني

## دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في تسوية الصراعات

لعبت المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية دورا هاما -إلى حد ما- في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي ، خاصة بعد تراجع دور الأمم المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة من ناحية ، وضعف آليات التسوية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية من ناحية ثانية،ونظرا لأن هذه المنظمات الفرعية كانت تفتقد – بصفة عامة – لآليات الأمن الجماعي اللازمة لعمليات التدخل في الصراعات الواقعة داخل الدول الأعضاء ، أو فيما بينها ، فقد دفعها ذلك للبحث عن آليات للأمن الجماعي من أجل القيام ،ليس فقط بمهام صنع السلام والدبلوماسية الوقائية، وإنما بمهام حفظ السلام ،وما قد يستلزمه ذلك من إمكانية استخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر .

ولقد أثار دور هذه المنظمات في تسوية الصراعات جدلا كبيرا خاصة فيما يتعلق بانعكاس دورها على المنظمة القارية من ناحية ، ومدى فاعليتها وكفاءتها في ذلك من ناحية ثانية.وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين:

<u>الأول</u> يعظم من دور هذه المنظمات ويعتبرها الأجدر على تسوية الصراعات الداخلية أو الإقليمية من أي منظمة أخرى(دولية أو قارية) وذلك لعدة اعتبارات أبرزها([1]):

١-أن الدول الأعضاء بها تمتلك فهما أفضل للصراعات الجارية في الدول الأعضاء، وبالتالي يكون لديها خبرة سياسية وعسكرية -أفضل-في حالة التدخل من أي منظمة أخرى .

٢-أن الدول المجاورة لمنطقة الصراع في المنظمة الإقليمية تكون أكثر التزاما بالعمل على الوصول إلي تسوية سريعة وفاعلة لهذا الصراع لأنها تكون في الأغلب الأعم متضررة منه،وذلك إما بسبب تدفق لاجئي دول الصراع إليها،أو امتداد الصراع إليها .

---

[1] -أحمد إبراهيم محمود،التسوية السلمية، م.س.ذ، ص ص ٧٢-٧٣ .

٣- أن تدخل المنظمة الفرعية أو دول الجوار لتسوية الصراع يكون -في الأغلب الأعم- أكثر قبولا لدى أطراف الصراع أو معظمهم، مقارنة بتدخل دول أخرى من خارج الإقليم ؛ وذلك لأن أطراف الصراع أو معظمهم يكون لهم علاقات مع المنظمة أو دول الجوار بخلاف الوضع بالنسبة للقوى الدولية أو الدول الواقعة خارج نطاق الإقليم.

٤-أن اعتبارات القرب الجغرافي للمنظمة الفرعية تساهم - إلى حد كبير - في تقليل النفقات المادية مقارنة بالتدخل العسكري غير الإقليمي.

أما الاتجاه الثاني فهو يقلل من دور هذه المنظمات لحساب المنظمات الأخرى، وذلك لأنه يعتبر أن هذه المنظمات الفرعية الإفريقية هي منظمات اقتصادية- بالأساس- ، فضلا عن إمكانية وجود مصالح للدول الأعضاء بها في عملية التدخل ، مما يفقدها حيادها ، وقد يؤدي إلى تفاقم الصراع حيث يمكن أن تصبح طرفا به[1] ، كما حدث بالنسبة لتدخل الإيكواس في ليبيريا ،والمصالح النيجيرية الكامنة وراء هذا التدخل ؛ ومن ثم فإنه من الأفضل وفقا لهذا الرأي - أن يتم تدخل المنظمة القارية في الصراع الإقليمي ، حيث يمكن أن تقوم بإرسال قوات من إقليم آخر للتدخل في الصراع مثل إرسال قوات من مالي(غرب إفريقيا) للتدخل في صراع يقع في شرق إفريقيا مثلا .ومع أن هذا الرأي يميل إلى تعظيم دور المنظمة القارية ، إلا أنه لا يستبعد تدخل الفاعلين غير الإفريقيين(الدوليين) نظرا لفارق الخبرة والإمكانيات.

وبالرغم من الاعتبارات الموضوعية لهذا الرأي ، إلا أنه لا ينبغي أن نقلل من دور المنظمات الإقليمية في عملية تسوية الصراعات التي تقع في نطاقها ، خاصة الصراعات المحدودة ، لعدة اعتبارات أبرزها :

---

[1] -حول هذا الرأي انظر :

**Conflict Resolution in Africa in**
www.cia.gov/nic/pdf_gif_2020_support/20, P.P.3-4 .

١- رغبة الولايات المتحدة التي تقود الأمم المتحدة – في عدم التورط – بصورة مباشرة في الصراعات الإفريقية خاصة بعد تجربة الصومال .

٢- ..أن المنظمات الإقليمية هي الإطار –الأنسب– لتسوية الصراعات الداخلية تحديدا– خاصة فيما يتعلق بمهام الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية ، أو في المراحل الأولى للصراع لحين تدخل القوات الدولية التي قد يستغرق تشكيلها وانتقالها لموقع الصراع بعض الوقت .

٣- المشكلات التي تواجهها المنظمة القارية والمتعلقة أساسا بصعوبة توافق الإرادة السياسية من ناحية ،وصعوبة عملية التمويل من ناحية ثانية.

لذا كان قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٧/٤٩ لعام ١٩٩٤ مؤيدا للرأي الثاني ، حيث شدد على أهمية دور هذه المنظمات في حل وتسوية الصراعات الداخلية ،وتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ، وطالب بتعزيز التعاون بين الجانبين[1] .

ومن هنا فسوف نحاول خلال هذا المطلب إلقاء الضوء على دور المنظمات الإقليمية الفرعية– بخلاف الإيكواس– في تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها الجغرافي.

**أولا :آلية تسوية الصراعات داخل السادك [*] :**

لقد نص ميثاق السادك في المواد (٢١،٥،٤) على مبادئ تكرس التعاون بين الدول الأعضاء في دعم السلم والأمن في إقليم الجنوب الإفريقي، والعمل على الدفاع عن دول الجماعة ، والالتزام بالتعاون في المجالات السياسية والأمنية .وفي إطار تحويل هذه النصوص إلى آليات عمل محددة اتفقت دول الجماعة في ٢٨ يونيو ١٩٩٦ على إنشاء جهاز السادك للسياسات والدفاع والتعاون الأمني ،

---

[1] –أيمن شبانة ، م.س.ذ ، ص ص ٧٨-٧٩ .

* السادك هي جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي Southern Africa Development Community ، وتعرف اختصارا باسم سادك SADC وأنشئت عام ١٩٩٢ كامتداد لمؤتمر تنسيق التنمية للجنوب الإفريقي SADCC .

وقد تحددت أهداف الجهاز في بروتوكول السياسات والدفاع والتعاون الأمني الذي تم توقيعه في ١٤ أغسطس ٢٠٠١ ،كما تم الاتفاق على آلية لتحقيق ذلك.ووفقا للمادة(٢)من البروتوكول فإن أهداف الجهاز تتمثل في دعم السلم والأمن في الإقليم ، حماية البشر والعملية التنموية في الإقليم ضد أخطار عدم الاستقرار الناجم عن انهيار القانون والنظام أثناء الصراعات الداخلة والصراعات الدولية والنزاع المسلح ، ودعم التعاون الإقليمي في مجالات الدفاع والأمن وإنشاء الآليات المناسبة لذلك ، ومنع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والدولية بالوسائل السلمية التي تتضمن الدبلوماسية الوقائية، التفاوض، الوساطة، المساعي الحميدة، التحكيم، القضاء، مع إقرار إمكانية اللجوء إلى الوسائل القسريةوفقا لقواعد القانون الدولي ، والمادة(٥٣) من ميثاق الأمم المتحدة بعد الحصول على موافقة مجلس الأمن الدولي، وكذلك كخيار أخير في حالة فشل الوسائل السلمية ، مع العمل على دعم القرارات الخاصة بحفظ السلام ، والمشاركة في عمليات السلم الإقليمي والدولي[١].

ومن أجل توفير الأساس لتشغيل هذا الجهاز ،وقعت دول السادك على معاهدة للدفاع المشترك(دار السلام بتنزانيا ٢٠٠٣) تنص على التعاون في مجالات تسوية الصراعات ، والاستعداد العسكري، والتعاون في المجالات الأمنية والدفاعية والأمن الجماعي والتصدي لعناصرعدم الاستقرار في الإقليم[٢].

وقد بدأت جهود السادك في عملية التسوية عام ١٩٩٨ مع حدوث التمرد العسكري والعصيان المدني ضد الحكومة الديمقراطية في ليسوتو ، حيث تدخلت

---

[١]-SADC:**SADC Protocol on Politics ,Defence and Security Co-operation,Blantyre,Agust2001.**www.sadc.int/english/Protocol.PP. 1-7.

[2]- Southern African Development Community (SADC), **SADC Mutual Defence Pact**, Dar Elsalam, Tanzania, August 2003,article2-8.

جنوب إفريقيا عسكريا بمشاركة قوات من بتسوانا لإعادة النظام المنتخب ، وذلك تحت مظلة الجماعة ، وبناء على طلب الحكومة [1].

لكن أثار هذا التدخل مخاوف باقي الدول الأعضاء من هيمنة جنوب إفريقيا على الجماعة ، خاصة فيما يتعلق بالتدخل العسكري ، لذا تم الاتفاق على توقيع بروتوكول إنشاء جهاز الجماعة للسياسات والدفاع الأمني ، لكن يلاحظ أن هذا الجهاز لم يتم تفعيله بسبب الخلاف بين جنوب إفريقيا وزيمبابوي بشأنه [2] ، ومن هنا يمكن فهم أسباب اقتصار جهود الجماعة في تلك الفترة على جهود التسوية السلمية ، ومن أبرز جهودها في هذا الشأن إقناع طرفي الصراع في أنجولا (الحكومة – حركة يونيتا) بالتوصل لاتفاق سلام في إبريل ٢٠٠٢ ، وكذلك التوصل إلى اتفاق بشأن تقسيم السلطة بين الحكومة والمتمردين في الكونغو الديمقراطية (٣٠ يونيو ٢٠٠٣ ) [3] .

وبصفة عامة يمكن القول أن جهود الجماعة في تسوية الصراعات واجهتها عدة صعوبات لعاملين أساسيين [4] هما :

١- عدم تفعيل هياكل الجهاز الأمني بسبب الخلافات السياسية بين زيمبابوي وجنوب إفريقيا .

---

[1] – محمد صابرين ،" أزمة ليسوتو ومستقبل دور جنوب إفريقيا" ، **ملف الأهرام الاستراتيجي** ( القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد ٤٧ ، نوفمبر ١٩٩٨) ، ص ص ١٠٩ – ١١٠ .

[2] – محمد عاشور مهدي ، " الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية ( سادك )" ، آفاق إفريقية ، عدد ٧ ، خريف، ٢٠٠١، ص ص ٢٩ – ٣٠ .

[3] – خالد حنفي على ، " التجمعات الإقليمية في إفريقيا " في د. السيد فليفل (محرر) التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني ، م.س.ذ. ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

[4]-Jermmy Levit , " Conflict Prevention , Management and Resolution : Africa Regional Strategies for The Prevention of Displacement and Protection of Displaced Persons : The Case of OAU , Ecowas , SADC , IGAD " **The Duke Journal of Comparative & International Law** ( North Carolina : Duke University School of Law , Vol. 11 , No. 1 , Winter 2001 )P.62

٢- ضعف جهود الجماعة في مجال الدبلوماسية الوقائية ، وهي مشكلة تواجه معظم المنظمات الإقليمية الفرعية في القارة بسبب عدم وجود جهاز الإنذار المبكر (*) .

**ثانيا : آلية تسوية الصراعات داخل الإيكاس(**)**

لقد بدأ اهتمام الإيكاس بالجوانب الأمنية ـ بالرغم من أنها منظمة اقتصادية بالأساس ـ بعد أحداث التمرد العسكري الذي شهدته إفريقيا الوسطى عام ١٩٩٦ مما أدى إلى تدخل الجماعة والتوصل إلى اتفاق بانجي للسلام (١٩٩٧) ، والذي تضمن نشر قوات حفظ سلام إفريقية ، ومنذ ذلك الحين ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد إطار مؤسسي يتولى تعزيز السلم والأمن في الإقليم، والذي وصفته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية للأمن في وسط إفريقيا ( ميساب ) MISAB بأنه مصدر دائم للتوتر في القارة من أكثر من أربعين عاما (١) . وقد تم بالفعل إقامة ثلاث آليات لدعم التعاون الأمني في إقليم وسط إفريقيا ، حيث وقعت تسع دول من الدول الأعضاء على ميثاق عدم الاعتداء في ياوندي عاصمة الكاميرون(يوليو١٩٩٦) بهدف دعم التعاون بينها في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن .

وفي أكتوبر من نفس العام تم إنشاء آلية الإنذار المبكر EWM والتي يقع مقرها في ليبرفيل عاصمة الجابون ، ومن بين مهامها الإشراف على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم – تحديد مصادر التوتر قبل تحولها إلى صراعات سياسية – توقع المصادر المحتملة للصراعات ، والبحث عن

---

* – تم تلافي هذه المشكلة بعد ذلك .

** الإيكاس هي اختصار للجماعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا
Economic Community of Central African States (ECCAS)
وقد أنشأت كتجمع اقتصادي عام ١٩٨٣ ، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٥ ، ، وهي تضم في عضويتها إحدى عشرة دولة

١ – أيمن شبانة ،ظاهرة التدخل الإقليمي، م.س.ذ. ، ص ١٠٩ .

السبل المناسبة لتسويتها قبل نشوبها [١] ، وقد بدأ العمل بهذه الآلية في ٨ مـــايو ١٩٩٧ .

ومن أجل تدعيم القدرات الدفاعية والأمنية للجماعة قررت قمة ياونـــدي (٢٥ فبراير ١٩٩٩) إنشاء المجلس الأعلى للسلام والأمن في وسط إفريقيا COBAX ليكون بمثابة آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات في الإقليم ، بما فـــي ذلـــك تشجيع والحفاظ على تعزيز السلم والأمن في ذلك الإقليم الفرعي ، وقد دخلـــت الآلية حيز التنفيذ في ١٧ يوليو ٢٠٠٢ [٢] .

ولقد نشأ خلاف بشأن العلاقة بين الإيكاس والكوباكس ، وهل تعتبر الثانيـــة تابعة للأولى ، كما نشأ خلاف كذلك بين الكوباكس ، شـــبكة الإنـــذار المبكـــر EWM ، غير أنه تم تجاوز هذه الخلافات جميعا ، وتحديد مهمـــة الكوبـــاكس بأنها آلية للإيكاس ، مع اعتبار شبكة الإنذار المبكر EWM آلية وســـكرتارية فنية للكوباكس . ورغم كل ذلك فمازالت فاعلية تلك المؤسسات محل تساؤل [٣].

وفي محاولة لتفعيل آلية الصراعات داخل الإيكـــاس ، قـــرر وزراء دفـــاع الجماعة في اجتماعهم بالكونغو برزافيل (أكتوبر ٢٠٠٣) إنشاء قوة حفظ ســـلام إقليمية يتم تشكيلها وتكوينها من كل دول الجماعة ، مع الاتفاق على إنشاء مركز تدريب لهذه القوات ، وعمل مناورات مشتركة كل عامين بالتناوب بـــين الـــدول الأعضاء [٤] .

---

[١] - المرجع السابق ، ص ١١٠ .

[٢] – د. أحمد إبراهيم محمود ،**الصومال بين انهيار الدولة والمصلحة الوطنية : دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**( القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ،٢٠٠٥) ص ص ١٠٥ –١٠٦.

[٣] – د. محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢** ، ( القاهرة : مركز الدراسات الإفريقية ،٢٠٠٣ ) ص ٤٥٨ .

[٤] – خالد حنفي علي ، "التجمعات الإقليمية في إفريقيا" م.س.ذ، ص ص ٣٩ – ٤٠ .

ولقد ساهمت دول الجماعة بقوة إقليمية لحفظ السلام في إفريقيا الوسطى (أكتوبر ١٩٩٣) إثر اندلاع الصراع مجددا بها ، كما تم التنسيق بين الإيكاس والسادك فيما يتعلق بتسوية الصراع في الكونغو الديمقراطية باعتبارها عضو في الجماعتين . ولقد شاركت ست دول من الجماعة في القمة التي عقدت في ليبرفيل (يونيو ٢٠٠٣) والتي كانت مخصصة لبحث مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية بعد حفظ السلام .

ويلاحظ على عملية تسوية الصراع في الإيكاس عدة نقاط :

١- التأخر في الحديث عن المضامين الأمنية حتى منتصف التسعينات ، حيث تم توقيع معاهدة عدم الاعتداء في يوليو ١٩٩٦ ، وقد يكون ذلك راجعا إلى غلبة الطابع الاقتصادي على أنشطة الجماعة منذ إنشائها .

٢- أن عملية إنشاء الآليات الأمنية تسارعت بصورة كبيرة منذ اندلاع الصراع في إفريقيا الوسطى مجددا عام ١٩٩٦ ، إذ تم في العام التالي إقرار نظام شبكة الإنذار المبكر (١٩٩٧) ، وهي بذلك سبقت الإيكواس في هذا الشأن ، كما أنها قامت بتدشين آلية كاملة ليس فقط لمنع الصراعات ، وإنما لإدارتها وتسويتها في نفس العام الذي تم فيه إنشاء آلية الإيكواس ، ثم تُوج الأمر في نهاية المطاف بإنشاء قوات حفظ سلام تكون جاهزة للتدخل في الصراعات التي قد تنشب بين الدول الأعضاء. ولعل هذا التسارع في إنشاء هذه الهياكل الأمنية يرجع إلى أن غالبية دول الجماعة تمر بأزمات أمنية مثل إفريقيا الوسطى – تشاد – أنجولا – الكونغو الديمقراطية وهو ماجعل الجانب الأمني – في الآونة الأخيرة – له الأهمية الكبرى مقارنة بالجانب الاقتصادي[1] .

**ثالثا : تسوية الصراعات داخل الكوميسا (*) :**

---

[1] – المرجع السابق،نفس الصفحة .

* – الكوميسا هي اختصار للسوق المشتركة لدول الشرق والجنوب الإفريقي
Common Market for Eastern and Southern Africa (COMESA)

يلاحظ أن الكوميسا ــ على عكس المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى ــ ليس لها دور مباشر في عملية تسوية الصراعات بين دولها ، ولعل ذلك يرجع إلى اعتبارين أساسيين : الأول غلبة الطابع الاقتصادي على نشاط الجماعة ، والثاني أن معظم الدول الأعضاء هي أعضاء في تجمعات اقتصادية فرعية أخرى ذات مضامين أمنية ،ومن ثم فهي لا ترغب في الالتزام بتدابير أمنية مزدوجة(**).

وبالرغم من ذلك فقد أكدت الكوميسا في مواثيقها على أن السلام والاستقرار يعتبران هدفا ووسيلة للتنمية ، ودعت إلى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لتشجيع السلام والاستقرار من أجل زيادة التنمية الاقتصادية في المنطقة ، ولقد أقرت المادة السادسة من الاتفاقية المنشئة لها على مجموعة من المبادئ في هذا الشأن، من أهمها مبدأ عدم الاعتداء – التسوية السلمية للمنازعات – صيانة السلام والأمن الإقليميين من خلال تشجيع وتقوية علاقات حسن الجوار [1] .

ولعل ازدواجية العضوية داخل الكوميسا – خاصة مع السادك – دفعتها إلى التنسيق معها في المجال الاقتصادي بداية ، وهو ما يفسر أسباب قيام الكوميسا بصياغة برنامج للتعاون بين السكرتارية التنفيذية لها ، والسادك بهدف الحد من المشكلات الناجمة عن تعدد العضوية في كل منهما [2] .

وتعد القمة الرابعة لهيئة رؤساء الدول والحكومات للكوميسا(نيروبي-مايو ١٩٩٩) بمثابة قمة تاريخية؛ نظرا لاهتمامها الكبير بقضايا السلام والأمن ،حيث وافقت على ضرورة الاهتمام بقضايا منع وإدارة وحل الصراعات بما يتماشى

---

وقد نشأت عام ١٩٩٤ كامتداد لما كان يعرف بمنطقة التجارة للشرق والجنوب الإفريقي ، وتضم في عضويتها ٢٠ دولة .

**يلاحظ أن كل أعضاء الكوميسا العشرين باستثناء كل من جزر القمر وموريشيوس هم أعضاء في تجمعات إقليمية ذات مضامين أمنية .

[1] – راجع هذه المبادئ في : وزارة التجارة والتموين المصرية ، **السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا .كوميسا** ( القاهرة : وزارة التجارة والتموين ، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨ ) .
وانظر أيضا : د. جمال السيد ضلع " الإطار القانوني والسياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا – كوميسا" ، **آفاق إفريقية** ، عدد ١ ، ربيع ٢٠٠٠ ،ص ص ٢٧-٣٢ .

[2] – د. فرج عبد الفتاح ،" السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي – الكوميسا" ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢م.س.ذ، ص ٧٩ .

مع الاتفاقية المنشئة لها(المادة٣ -فقـرة د). وقـد تـلا ذلـك تبنـي القمتـين الخامسة(٢٠٠٠) والسادسة(٢٠٠١) برنامجا لتعزيز السلام والأمن في منطقـة الشرق والجنوب الإفريقي.وكان من أهم بنوده إنشاء هيكل مؤسسي أمني يتكون من ثلاثة مستويات(رؤساء الدول والحكومات-وزراء الخارجيـة-لجنـة السـلم والأمن) ويتم تفويضها بمهام منع الصراع من خلال الدبلوماسـية الوقائيـة[1] . وهو ما يعني أن الكوميسا راغبة هي الأخرى في القيام بمهام أمنية بالتنسيق مع المنظمات الفرعية الأخرى خاصة السادك والإيجاد بسبب تداخل العضوية.

**رابعا : تسوية الصراعات في إطار الإيجاد (*) :**

لم تكن الإيجاد ــ شأنها شأن معظم المنظمات الإقليمية الفرعيـة ــ معنيـة بالقضايا الأمنية عند نشأتها ، بل كانت ــ كما يبدو من اسمها ــ معنية بقضـايا التنمية ، بل ومكافحة الجفاف والتصحر ، إلا أنها اهتمت بعد ذلك بعملية تسوية الصراعات وذلك نتيجة للصراعات داخل الدول الأعضـاء مثـل (السـودان – الصومال) من ناحية،فضلا عن الصراعات البينية مثـل النـزاع بـين إثيوبيـا وإريتريا من ناحية ثانية.

ولم يكن للإيجاد آليات مؤسسية للقيام بهذا الدور ، إلا أنها بدأت الاهتمام بذلك تدريجيا ، حيث قامت في يناير ٢٠٠٢ بتشكيل آلية للإنذار المبكر والاسـتجابة للأزمات ، وفي فبراير ٢٠٠٤ قررت تشكيل لواء عسكري يتولى المشاركة في

---

[1] –سامي السيد،"منظمة الكوميسا"،في د.محمود أبو العينين(محرر)،التقرير الاستراتيجي الإفريقي٢٠٠٤-٢٠٠٥(القاهرة: معهد البحوث الإفريقية ومركز البحوث الإفريقية، ٢٠٠٦)ص ص١٠٠-١٠٥

* – الإيجاد هي اختصار للهيئة الحكومية للتنمية

The Inter – Governmental Authority of Development ( IGAD ) .

وكانت تعرف عند نشأتها عام ١٩٨٦ باسم مكافحة التصحر ، وتضم في عضويتها سبع دول هي جيبوتي – إريتريا – إثيوبيا – كينيا – الصومال – السودان – أوغندا ، فضلا عن كل من مصر وليبيا بصفة مراقب .

مهام حفظ السلام ، حسبما يتم تكليفها من قبل مجلس الأمن أو الاتحاد الإفريقي[١].

ولقد لعبت الإيجاد دورا هاما في تسوية الصراع في كل من السودان والصومال من خلال إنشاء لجان خاصة للتعامل مع كل حالة على حدة ، وبالفعل تمكنت المنظمة من تحقيق نجاحات كبيرة في هذا الشأن ، خاصة في الصراع السوداني بدءا من اتفاق مشاكوس ، ووصولا إلى توقيع اتفاق السلام النهائي بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان (يناير ٢٠٠٥ ) [٢] .

**خامسا : تسوية الصراعات في تجمع الساحل والصحراء[*] :**

يعد هذا التجمع من أحدث التجمعات الإقليمية الفرعية حيث نشأ في ٤ فبراير ١٩٩٨ ،ويهدف بالأساس إلى إقامة اتحاد اقتصادي شامل بين الدول الأعضاء؛

لذا فإن ميثاقه لم يحدد نظاما للأمن الجماعي بين أعضائه ، إلا أنه مع إدراك قادة الاتحاد أهمية توافر الآمن والاستقرار السياسي من أجل تحقيق التنمية ، فإنها قامت بالتوقيع على ميثاق التعاون الأمني خلال القمة الثانية للتجمع في نجامينا ( تشاد – فبراير ٢٠٠٠ ) ، وبمقتضى هذا الميثاق تلتزم الدول الأعضاء بتعزيز الأمن والاستقرار ، واحترام السلامة الإقليمية ، ومنع استخدام أراضيها في أي نشاط يقوض سيادتها ، وكذلك عدم التدخل في شئونها الداخلية ، مع

---

١ – أحمد إبراهيم محمود ،الصومال بين انهيار الدولة...، م.س.ذ. ،ص ص ١٠٦ .

٢ – حول دور الإيجاد في تسوية الصراعات أنظر : سامي السيد ، "الهيئة الحكومية للتنمية (الإيجاد ) رؤية عامة" في ، د.محمد عاشور ، أحمد علي سالم ( محرران ) **التكامل الإقليمي في إفريقيا : رؤى وآفاق** ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي بجامعة القاهرة ، أبريل ٢٠٠٥ ) ص ٣٩٠ – ٣٩٥

* – يعرف هذا التجمع اختصارا باسم ( س ص ) ونشأ في فبراير ١٩٩٨ ، ويضم ١٧ دولة.

العمل على تسوية أية نزاعات قد تنشأ بالطرق السلمية ، وضمان الأمن على الحدود ( المواد من ١– ٨ ) [١].

وفي محاولة لتنفيذ بنود الاتفاق ، أخذ التجمع في البحث عن إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات بين دوله تكون مماثلة لآليات الإيكواس والسادك والإيكاس ، خاصة بعدما شهد الإقليم بعض الخلافات التي تعدت الحدود السياسية مثل الصراع بين تشاد وإفريقيا الوسطى . وبالفعل قامت تونس بتقديم اقتراح في هذا الصدد للدورة السادسة للمجلس التنفيذي (٢٠٠١)، الذي طلب منها إعداد مشروع تفصيلي بشأن الآلية ، على أن تقوم الأمانة العامة بتوزيعه على الدول الأعضاء لمناقشته خلال الدورة السابعة للمجلس ، كما اقترح الأمين العام للتجمع في نفس الدورة فكرة تشكيل قوة دائمة أو وحدات جاهزة للتدخل من أجل التصدي للأزمات الخطيرة التي تنشب داخل أو بين دول التجمع[٢]. وإلى أن يتم إعداد مشروع الآلية الجديدة قررت الدورة الثالثة لمجلس رئاسة التجمع(الخرطوم ٢٠٠١) تفويض العقيد معمر القذافي ببذل الجهود من أجل استتباب الأمن والاستقرار ، وأن يقوم بمسئوليات منسق السلام بين دول التجمع ، وهو الأمر الذي استندت إليه ليبيا في إرسال قوات عسكرية لحماية النظام في إفريقيا الوسطى[٣]. وفي الدورة الرابعة للمجلس ( سرت ٦-٧ مارس ٢٠٠٢) اتفق الأعضاء على وجوب إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات داخل التجمع ، مع تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من ليبيا – السودان – بوركينا فاسو لوضع مشروع إنشاء الآلية وإجراءات عملها [٤].

---

١ – حول هذه النصوص انظر نص مشروع ميثاق الأمن لمنظمة دول الساحل والصحراء س،ص في : د. عبد الملك عودة ، د. أحمد الرشيدي " تجمع الساحل والصحراء" سلسلة دراسات مصرية إفريقية ( القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عدد ١، أغسطس ٢٠٠١) ص ٣٣.

وأنظر أيضا سامية بيبرس، "تجمع الساحل والصحراء"، آفاق إفريقية ، عدد ٧، ٢٠٠٢، ص ٩٠ .

٢ –د. عادل سيد عبد الرازق ، "تجمع الساحل والصحراء " في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢، م.س.ذ، ص ١١٢ .

٣ –محمد عباس ، الترتيبات الأمنية العالمية والإقليمية وعمليات حفظ السلام في القارة ، في د. محمود أبو العينين ( محرر )، المرجع السابق ، ص ٤٥٧.

٤ – المرجع السابق ،نفس الصفحة.

وبالفعل تم التوقيع على البروتوكول المنشئ للآلية في القمة الخامسة للتجمع ، والتي عقدت يومي ١٤ ، ١٥ مارس ٢٠٠٣ في مدينة نيامي عاصمة النيجـر ، وبالرغم من الاتفاق على تشكيل هذه الآليات الأمنية ، إلا أن عملية تنفيذها ما زالت محدودة ، ولقد كان أول اختبار للآلية الجديدة ذلك الانقــلاب الــذي وقع في إفريقيا الوسطى- في نفس توقيت توقيع البروتوكول المنشئ لها- وأطاح بالرئيس باتاسيه ، حيث اكتفى التجمع بإصدار بيــان إدانــة للانقــلاب ، إلا أن الأمين العام للتجمع ذهب إلى بانجي (عاصمة إفريقيا الوسطى) في الشهر التالي ،والتقى بقادة الانقلاب في محاولة لمد أواصر التعاون بين التجمــع والحكومــة الجديدة[1] ، كما يلاحظ أن تدخل التجمع من خلال آلياته في أزمة توجو الأخيرة كان ضعيفا إلى حد كبير ، واكتفى التجمع بتفويض الرئيس القذافي بمحاولة إقناع فاروبيه ــ ابن الرئيس أياديما ــ بالتخلي عن منصب رئاسة البلاد خلفا لوالده ، وإلغاء التعديل الدستوري الخاص بهذا الشأن ، وهو ما استجاب إليــه فاروبيــه بسبب العلاقات الشخصية بين والده والقذافي ، ولعل الهيمنة الليبيــة الواضــحة على التجمع ؛بسبب ارتباط الدول الكبرى به مثل نيجيريا بتجمعات أخرى تجعل المجال مفتوحا أمام ليبيا للعب دور مؤثر في عملية تسوية الصراعات ، وإن كان هذا قد يؤثر على الهياكل المؤسسية به التي إما ستكون ضعيفة أو تخضع لهيمنة ليبيا .

**سادسا : تقييم دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية في تسوية الصراعات:**

يلاحظ أنه بالنسبة لتقييم أداء دور المنظمات الإقليمية الفرعية الإفريقية فــي تــسوية الصراعات ، فإن بعضها حقق نجاحات كبيرة ــ إلى حد ما ــ بالنسبة لتسوية الصراعات مثل الإيجاد ودورها في أزمة السودان ، وإن كان ذلك يرجع بالأساس إلى الدعم الخارجي خاصة من قبل الولايات المتحدة ، في حين أن بعضها الآخر لايزال في مرحلــة إدخــال الآليات الأمنية موضع التنفيذ ، وإن كان هناك شبه اتفاق بين العديد من الباحثين على أنه لاتزال هناك عقبات أساسية تقف في وجه هذه المنظمات لعل أبرزها مايلي [2] :

---

١ – خالد حنفي،**التجمعات الإقليمية**، م.س.ذ، ص ص ٣١-٣٢ .

٢ – حول تقييم جهود المنظمات الإقليمية في تسوية الصراعات انظر : أيمن شبانة ،ظاهرة التدخل...، م.س.ذ. ، ص ص١١٠-١١٤

١- العقبات الاقتصادية ، خاصة قضية التمويل ، وهي قضية عامة لاتنسحب على هذه المنظمات فحسب ، وإنما تنسحب على الاتحاد الإفريقي أيضا ، ويكفي أن الصندوق الخاص به (صندوق التمويل ) ينص على إمكانية قبول المساعدات من الدول الخارجية . وهو أمر يجعل تلك المنظمات خاضعة لشروط الدول المانحة ، وفي حالة ضعف التمويل فإنها قد لاتتدخل في الصراعات الواقعة في نطاقها .

٢- الخلافات السياسية وتنازع المصالح خاصة بين الدول الكبرى في كل تجمع مثل جنوب إفريقيا وزيمبابوي في السادك .

٣- اختلاف مستوى التسليح والتدريب داخل الدول الأعضاء ــ فضلا عن ضآلة حجم التسلح لمعظم هذه الدول ــ التي غالبا ما تكون داخلة في اتفاقات عسكرية مع الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة ، فرنسا . وهو أمر من شأنه إضعاف قدرة هذه التجمعات على تسوية تلك الصراعات خاصة تلك التي تستلزم إرسال قوات حفظ سلام إلى بؤر التوتر .

وبناء على ذلك يمكن القول بأنه لايزال أمام هذه التجمعات أشواط كبيرة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة بشأن تسوية الصراعات ، وإلى أن يتم ذلك فقد يتم اللجوء إلى الاتحاد الإفريقي كما حدث في أزمة دارفور ، أو اللجوء عند الضرورة إلى الأمم المتحدة في حالة الصراعات الكبرى التي قد يعجز الاتحاد عن التدخل لتسويتها .

## المبحث الثالث

## خلفية حول الهيكل المؤسسي العام للإيكواس

برزت الجماعة كمنظمة إقليمية فرعية تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الإقليم ككل، بحيث تضم الدول الأنجلوفونية جنباً إلى جنب مع الدول الفرانكفونية والليزوفونية ؛ ومن ثم فهي أشبه بإطار جامع لكل الكيانات والتنظيمات الإقليمية السابقة عليها؛ لذا فإن عضويتها تكاد تكون قاصرة على دول الإقليم فحسب.

كما انعكست هذه النشأة الاقتصادية على أهداف الجماعة التي غلب عليها الطابع الاقتصادي ، ومن ثم صيغت هياكلها المؤسسية لتحقيق هذه الأهداف .

ولقد قامت الجماعة أوائل تسعينات القرن الماضي بمراجعة أهدافها وهياكلها في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، التي شهدها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز نظام عالمي جديد على المستويين السياسي والاقتصادي .وقد أسفرت هذه المراجعة عن توقيع الدول الأعضاء على المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣، والتي أدخلت بعض التعديلات على أهداف الجامعة وهياكلها غير الدفاعية ، في حين تم إدخال التعديلات على الهياكل الدفاعية عام ١٩٩٩.

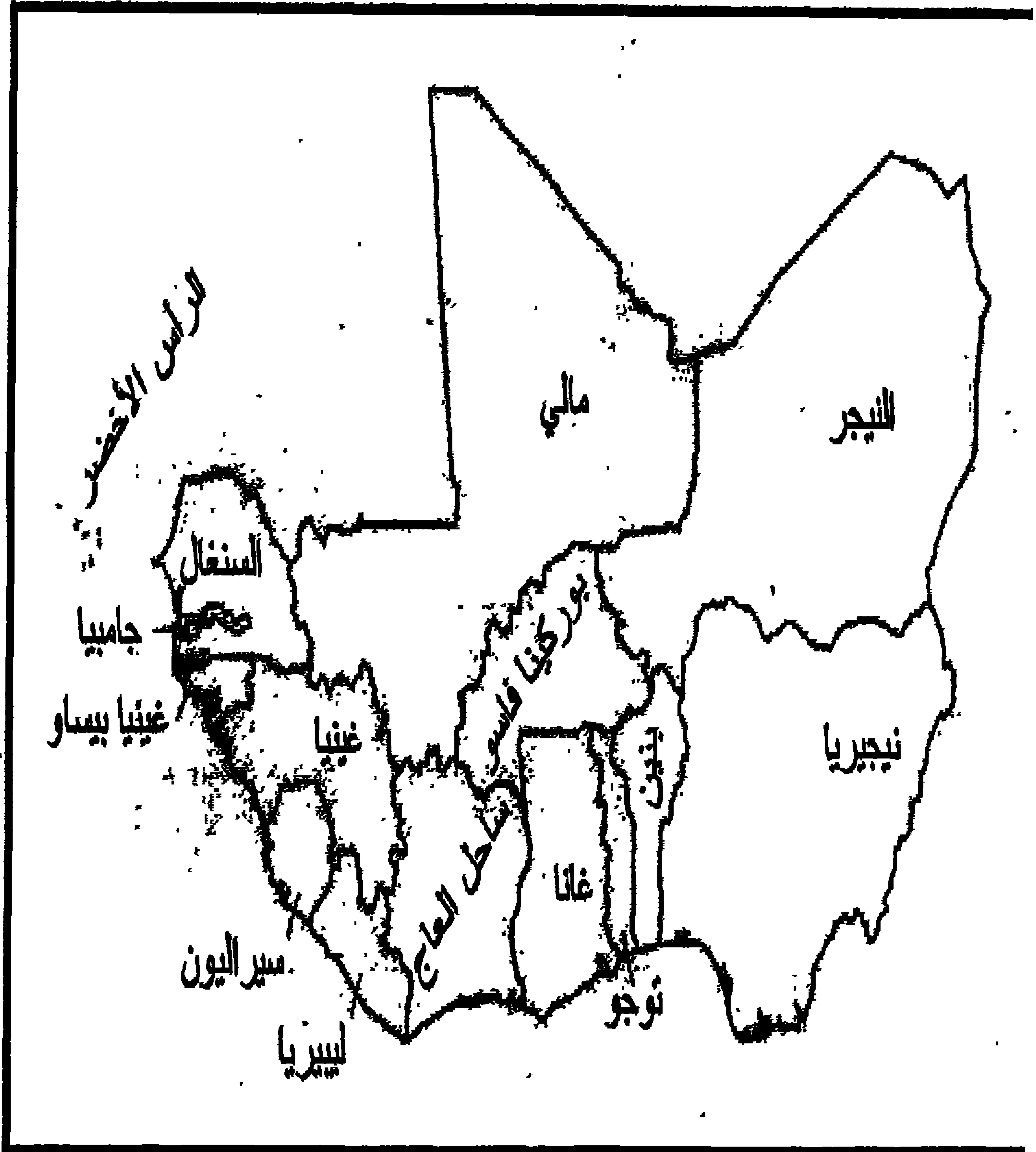
وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

**المطلب الأول :** النشأة .

**المطلب الثاني :** الأهداف والمبادئ .

**المطلب الثالث :** الهيكل المؤسسي والاختصاصات.

خريطة رقم (١) تبين الدول الأعضاء بالجماعة(*)




Source:Eric G.Berman and Katie Sams, **Peacekeeping in Africa: capbabiltities and Culpablitilies** (Geneva: UN Institute for Disarmament Research,2000) .

## المطلب الأول
## النشأة

نشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا [1] المعروفة اختصاراً باسم (إيكـواس) The Economic Community of West Africa States (ECOWAS) بموجب اتفاقية " لاجوس " التي وقعتها خمسة عشرة دولة في ٢٨ مايو ١٩٧٥ ؛ لتحقيق التكامل بين دول الإقليم خاصة فـي ظـل فشـل التجارب التكاملية السابقة ، فضلا عن وجود بيئـة عالميـة مؤيـدة لفكـرة التكتلات الاقتصادية ، وقد دخلت حيز التنفيذ في يوليو من نفس العام ، وتـم التصديق على البروتوكولات الخاصة بالاتفاقية في أول اجتماع لهيئة رؤساء الدول والحكومات في لومي (توجو) والذي انعقـد خـلال الفترة (٤ ــ ٥ نوفمبر ) ١٩٧٦ . وتضم الجماعة في عضويتها وفقا لاتفاقيـة " لاجـوس" خمسة عشرة دولة إفريقية ، تسع منها فرانكفونية هـي ( كوت ديفوار ــ بنين ــ غينيا ــ بوركينا فاسو ــ مالي ــ موريتانيا ــ النيجر ــ السنغال ــ توجو ) ، وخمس دول أنجلوفونية هي (نيجيريا ــ ليبيريـا ــ سـيراليون ــ غانا ــ جامبيا ) ، ثم دولة ليزوفونية هي غينيا بيساو ، ثم انضـمت دولـة ليزوفونية أخرى للجماعة عام ١٩٧٧ هي الرأس الأخضر ، ليصـبح عـدد الدول الأعضاء ست عشرة دولة ، ثم تراجع العدد مرة أخرى إلـى خمـس عشرة بعد انسحاب موريتانيا منها في ديسمبر ١٩٩٩ ، وتكاد تكون العضوية بها قاصرة على دول الإقليم .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

الأولى : أسباب النشأة .

الثانية : العضوية .

---

[1] ــ يضم إقليم غرب إفريقيا ست عشرة دولة ، هي كل الدول الأعضاء فـي الجماعـة، وهو يمتد من تشاد والكاميرون ــ دولتين فرانكوفـونيتين ــ شـرقا ، وحتـى المحـيط الأطلنطي غربا ، ومن الشمال ليبيا والجزائر والمغرب ، ومن الجنوب خليج غينيا . لمزيد من التفاصيل حول جغرافية الإقليم انظر:

**West Africa Annual** ( Nigeria: john West Publication,Vol,.12, 1998) ,P.1 .

أولا : أسباب النشأة :

نشأت الجماعة ككيان اقتصادي يضم كل دول الإقليم ؛ نتيجة مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية على النحو التالي :

١ - الأسباب الاقتصادية للنشأة :

تنقسم هذه الأسباب بدورها إلى أسباب خاصة بفشل التجارب التكاملية الجزئية في الإقليم من ناحية ، وأسباب تتعلق بالبيئة الدولية المؤيدة لفكرة التكتلات الإقليمية من ناحية ثانية .

أ-فشل التجارب التكاملية الجزئية في الإقليم :

لقد شهد إقليم غرب إفريقيا العديد من التجارب(التكاملية- الجزئية) التي بدأت منذ استقلال دوله أواخر الخمسينات وأوائل ستينات القرن الماضي . ولقد كان لسياسات الدول الاستعمارية السابقة ، خاصة فرنسا وبريطانيا ، دور هام في هذا الشأن .

فبالنسبة لفرنسا عملت على إيجاد روابط وطيدة بينها وبين الدول المستعمَرة السابقة ، بحيث يدور اقتصاد هذه الدول في فلك الاقتصاد الفرنسي Economic Closed Circuit ؛ لذا قامت بتشجيع التجارب التكاملية بين الدول الفرانكوفونية بعضها البعض ، أما بريطانيا فقد ساهم نمط الإدارة غير المباشر لمستعمراتها في جعل هذه الدول ( الأنجلوفونية ) أكثر تحررا من هذه القيود ، بحيث دخلت في علاقات تكاملية مع بعضها البعض ، أو مع الدول الفرانكوفونية ، ولقد كانت غانا سباقة في ذلك ، وتلتها نيجيريا التي أخذت على عاتقها فكرة إقامة تجمع اقتصادي يضم كل دول الإقليم(1).

---

١ - حول نمط الإدارة الاستعمارية وانعكاساته على عملية التكامل الاقتصادي في الإقليم انظر
Adebajo Adedeji , " Prospects of Regional Economic Co – operation in West Africa " **The Journal of Modern African Studies** , Vol . 8 , No. 2 , July 1970 , PP.225- 226.

ولقد تعددت أسباب فشل تلك التكتلات ما بين أسباب اقتصادية وأخرى سياسية ، أو الاثنين معا ــ كما سيرد البيان ــ ومن أبرز هذه التجارب : الاتحاد الجمركي لغرب إفريقيا المعروف اختصارا باسم (UDAO)
Union Douaniere De L `Africe Occidental
والذي أنشئ عام ١٩٥٩ بين ست دول فرانكوفونية هي ( كوت ديفوار – السنغال – موريتانيا – بنين – مالي – بوركينا فاسو ) ، وكان الهدف الأساسي من إنشائه الحفاظ على الروابط القائمة بين هذه الدول .

وقد واجهت العملية التكاملية في إطار الاتحاد العديد من الصعوبات ، أبرزها التباين في مستويات النمو والتنمية بين الدول الأعضاء ، والمشكلات السياسية والأيدولوجية بين دول الاتحاد ، وأيضا السياسات العملية في تنسيق سياسات الاستثمار وإعادة توزيع المكاسب الناتجة عنه.

ولقد حاولت دول الاتحاد التغلب على هذه العقبات خاصة بعد شكوى الدول الحبيسة به (مالي – بوركينا فاسو ) من استغلال الدول الساحلية لها ، مما دفع الدول الأعضاء لضرورة البحث عن أسس جديدة لعملها المشترك ، وأسفر ذلك عن إعلانها في مايو ١٩٦٧ إقامة الاتحاد الجمركي لدول غرب إفريقيا Union Douanier De L` Etat D` Africa Occidentiol والذي عرف اختصارا باسم (UDEAO) ، والذي ضم إضافة لدول (UDAO) كلا من توجو والنيجر ، إلا أن النجاحات التي حققها الاتحاد كانت محدودة بسبب تطبيق كل دولة لسياسة جمركية مستقلة عن الأخرى . وعندما تمت مراجعته عام ١٩٧٠ لوحظ أن الدول الصناعية به كالسنغال وكوت ديفوار هي التي تستفيد من تخفيض التعريفة الجمركية ، لذا عارضت دول الاتحاد في اجتماعها بباماكو عاصمة مالي (مايو ١٩٧٠) أي توسيع في صلاحياته . الأمر الذي بدا كمؤشر على فشل الاتحاد ، وكان ذلك دافعا للبحث في إقامة اتحاد جديد يتلافى عيوب الاتحاد السابق .

وبالفعل أعلن سكرتير عام الاتحاد في ١١ مارس ١٩٧٢ انتهاء عمل الاتحاد ، واستبداله بمنظمة جديدة هي الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية Communique Economique De L `Afrique De L `Ouest والتي عرفت اختصارا باسم CEAO. وتم توقيع الاتفاق المبدئي لها في باماكو

(مالي) في ٣ يونيو ١٩٧٣ وظهرت في شكلها النهائي بعد توقيع معاهدة أبيد جان (ساحل العاج) في يناير ١٩٧٤ . وتضم الدول الفرانكوفونية التسع في الإقليم ، حيث سبع منها تتمتع بالعضوية الكاملة وهي (السنغال – كوت ديفوار – مالي – موريتانيا – النيجر – بنين – بوركينا فاسو ) بالإضافة إلى كل من غينيا وتوجو كمراقبين [1] .

ويمكن القول أن معظم هذه التجارب التي تمت خلال عقد الستينات فشلت لعدة أسباب ، منها[2] :

١. أن عملية التكامل الإقليمي تحتاج أولا إلى استقلال الدول الداخلة فيها، وهذا لم يتحقق بصورة كبيرة بسبب ارتباط اقتصاديات دول الإقليم ، خاصة الدول الفرانكوفونية ، بالدول المستعمِرة الأم .
٢. أن ارتباط الدول الفرانكفونية بفرنسا ، ومن ثم بالجماعة الاقتصادية الأوربية لم يساهم فقط في استمرار هيمنة فرنسا عليها ، وإنما ساهم كذلك في عدم وجود رغبة لدى هذه الدول في الاندماج مع الدول الإفريقية الأخرى خاصة الأنجلوفونية .
٣. غياب الإرادة السياسية ، الأمر الذي يجعل من الصعب تحقيق التكامل الاقتصادي ، فضلا عن غياب الاحترام المتبادل وثقافة التسامح السياسي بين دول الإقليم بعضها البعض .
٤. عدم الاستقرار السياسي ، وهو شرط هام لتحقيق التكامل الاقتصادي ، إذ إن معظم دول الإقليم خاصة في الفترة من ١٩٦٦– ١٩٦٩ شهدت حالة من عدم الاستقرار السياسي ، تمثلت في تعرضها للعديد من الانقلابات ؛ مما كان له أثر سيئ على عملية التكامل مثل توجو (انقلاب ١٩٦٣، يناير ١٩٦٧) ، وبنين (أكتوبر٦٣، نوفمبر ٦٥، ديسمبر ٦٥، ديسمبر١٩٦٧،

---

[1] – حول هذه التجارب وغيرها انظر:

Daniel Bach , " The Politics of West African Economic Co – operation CEAO and ECOWAS " , **The journal of Modern African Studies** , Vol, . 21 , No. 4, 1983, PP . 605 – 606 .

[2] – حول هذه الأسباب انظر:

Adebago Adedeje : **OP.cit** , PP.225-227 .

ديسمبر١٩٦٩، وبوركينا فاسو (يناير ١٩٦٦) ، ونيجيريا (يناير ٦٦، يوليو ٦٦) ، وغانا (فبراير ٦٦) ، وسيراليون (مارس ٦٧، أبريل ٦٨) ، ومالي (نوفمبر ١٩٦٨) (*).

ب- البيئة الدولية المؤيدة لفكرة التكتلات الإقليمية :

لعبت الجهود الدولية دورا هاما أيضا في نشأة الجماعة، فخلال حقبة الستينات من القرن الماضي بدأت الأمم المتحدة إطلاق دعوتها بشأن إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية في إفريقيا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث قامت بتقسيم القارة إلى أربعة أقاليم رئيسية (شمال – شرق – جنوب – غرب) ، وقد عقد اجتماعان في هذا الشأن لبحث إمكانية قيام أحد أشكال التعاون الاقتصادي في غرب إفريقيا :

الأول : في نيامي عاصمة النيجر (أكتوبر ١٩٦٦) وحضره ممثلو أربع عشرة دولة ، وذلك لبحث المشروع الذي أعدته اللجنة الاقتصادية الخاصة بإفريقيا التابعة للأمم المتحدة ECA ، والذي يتبنى هدف تحقيق التنمية الاقتصادية في الإقليم عن طريق تشجيع جهود التعاون الاقتصادي في كافة المجالات .

الثاني : في " أكرا " عاصمة غانا (١٩٦٧) لنفس الأمر ، ثم تلا ذلك عقد اجتماع ثالث في داكار عاصمة السنغال (نوفمبر ١٩٦٧) ، من أجل وضع المقترحات اللازمة لقمة دول الإقليم والتي تقرر عقدها في "مونروفيا " عاصمة ليبيريا (إبريل ١٩٦٨) ، لكن لم يحضر هذه القمة سوى تسع دول فقط ، وتم توقيع إنشاء هذه الجماعة ، إلا أن اندلاع الحرب الأهلية في نيجيريا عام ١٩٦٧ أدى إلى لتوقف هذه المبادرات (١) .

---

* – حول هذه الانقلابات انظر : د. حمدي عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم في إفريقيا ، ( القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية، رقم (١) ، ١٩٩٦ ) ص ١٥٧ .

١ – حول هذه النقطة انظر Juluis Emeka Okolo , " The Development and Structure of Ecowas " in Juluis Emeka and Stephen Wright (eds) ,

**٢- الأسباب السياسية للنشأة :**

تنقسم هذه الأسباب بدورها إلى أسباب تتعلق بفكر قادة الـدول المؤسسـة للجماعة ، ورؤيتهم لفكرة الوحدة الإقليمية الفرعية كخطوة أولى نحو الوحدة الإفريقية الكاملة Pan Africanism من ناحية ، والرؤية السياسـية للقيـادة النيجيرية بشأن التكامل الإقليمي من ناحية ثانية ، على اعتبـار أن نيجيريـا لعبت دورا محوريا في إقامة الجماعة .

**أ-الرؤية السياسية لقادة الجماعة :**

بالرغم من أن الجماعة منظمة اقتصادية بالأساس ـــ كما يتضح من معاهـدة " لاجوس " المنشئة لها ـــ إلا أن الجانب السياسي لم يغب عن فكر قادتها ؛ نظرا للترابط بين الشق السياسي والاقتصادي ، وأهمية الأول لتحقيق التقدم والتكامـل الاقتصادي ، تماما كما أن الشق السياسي والاقتصادي يرتبط بالشـق الأمنـي ، على اعتبار أن الاستقرار الأمني هام لتحقيق الاستقرار السياسـي ؛ ومـن ثـم التكامل الاقتصادي . وقد تأثر قادة الجماعة بالفكر الوحـدوي ، خاصـة فكـرة الوحدة الإفريقية ([1]) . وكان من أبرز هؤلاء رئيس غانا آنذاك " كوامي نكروما " الذي كان لديه قناعات بأن تحقيق الوحدة الإفريقية على مستوى القـارة ككـل يجب أن يتم على مراحل (إقليمية) ؛ ومن هنا برزت فكرة نشأة الجماعة ، وقـد عمل نكروما على تحقيق هذه الوحدة ـــ على مستوى أقل ـــ عندما اتحد مع غينيا عام ١٩٥٨ ، هذا الاتحاد الذي كان النواة لنشأة اتحاد الدول الإفريقية بعد ذلك ، ولعل هذا يفسر أسباب محاولات دول الجماعة إقامة كيانات اقتصادية في الإقليم، إلى أن تم الاتفاق على إقامة الجماعة ككيان يهدف لتحقيق الوحـدة السياسـية ،

---

**West African Regional Co-operation and Development** (Boulder : West View Press , 1990 ) PP. 22-23 .

[1] – حول رؤى بعض الزعماء الأفارقة لفكرة الوحدة الإفريقية انظر جمال نكروما ، " الوحدة الإفريقية في سياق الفكر السياسي لبعض الزعماء الأفارقة"في د. محمود أبو العينين ( محرر ) الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ، م.س.ذ. ، ص ، ص٣٥-٤٠ .

وليس الاقتصادية فحسب لدول الإقليم . ومن هنا جاء في معاهدة " لاجوس " أن إيجاد التجمع المتجانس سوف يؤدي إلى وحدة غرب إفريقيا ([1]) .

ب-الرؤية السياسية للقيادة النيجيرية بشأن التكامل الإقليمي :

لقد لعبت نيجيريا دورا هاما في نشأة الجماعة ، ويرجع ذلك إلى الفكر السائد لدى النظم النيجيرية المتعاقبة منذ الاستقلال ، والذي يرى أن نيجيريا مؤهلة لأن تقود عملية التكامل في الإقليم ، وقد ظهر هذا بوضوح في خطة التنمية الوطنية الأولى للبلاد من (١٩٦٢ – ١٩٦٨ ) ، والتي أوضحت أهمية أن تكون نيجيريا القلب الصناعي للسوق الإفريقية المشتركة African Community Market.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية بها (حرب بيافرا) جعلت إدارة الجنرال يعقوب جوون Yakubu Gowon التكامل الإقليمي في مقدمة أولويات سياستها الخارجية، ومن ثم السعي لإنشاء الجماعة ، لعدة أسباب هي [2] :-

١. الحد من الدور الفرنسي في الإقليم ، والذي كان له انعكاساته السيئة على نيجيريا ذاتها خلال حرب بيافرا ، عبر الدعم الفرنسي غير المباشر للانفصاليين عن طريق كوت ديفواروبنين . وهو ما دفع " لاجوس " لاعتبار التكامل الاقتصادي في غرب إفريقيا سيساهم في تحقيق ذلك ، خاصة بعد ما قامت باريس بتقديم الدعم المالي والفني لإقامة CEAO. وإعلان القيادة الفرنسية أن الهدف من نشأة CEAO ، إيجاد حالة من التوازن في مواجهة الثقل النسبي لنيجيريا ([3]).

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر Sunday Ajulo Babola " The Economic Community of West African States and International Low " **The Journal Modern African Studies** , vo . 27, No. 2 , 1989 , p237.

٢ – حول هذه الأسباب انظر

M.Leonn Brown :"Nigeria and The Ecowas Protocol on Free Movement " , **TheJournal of Modern African Studies** , Vol. 27 , No.2 ,1989 , PP. 258-259 .

٣ – انظر . Daniel Bach , : **Op . cit** . PP. 606

٢. إدراك القيادة النيجيرية محدودية احتياطات البترول بها ؛ ومن ثم فإن نشأة مثل هذا التجمع سيساهم في إيجاد سوق لتصريف منتجاتها من ناحية ، فضلا عن زيادة مواردها القومية من ناحية ثانية .

٣. محاولة إعادة الثقة في علاقتها مع الدول الفرانكفونية عامة ، والدول المنافسة لها على الهيمنة في الإقليم وفي مقدمتها السنغال وكوت ديفوارخاصة ، حيث ساهمت سياسة فرنسا الاستعمارية في ذلك .كما لعب موقع نيجيريا الجغرافي دورا هاما في هذا الشأن ، فنيجيريا محاطة بدول فرانكفونية من جميع الجهات ( الكاميرون من الشرق والجنوب – النيجر من الشمال – بنين من الغرب ) وهو مايجعلها أكثر عرضة لتأثير القوى الاستعمارية السابقة ( فرنسا ) . وقد ظهر ذلك بوضوح في أزمة إقليم بيافرا ، حيث قامت بنين أوائل عام ١٩٦٩ بالسماح للجنة الصليب الأحمر بالطيران عبر أراضيها من أجل تقديم الإغاثة إلى أهالي بيافرا .

كما أن جهود كل من السنغال وكوت ديفوار لإقامة تكتل اقتصادي – يساهم في فتح أسواق جديدة أمام صناعتهم الوطنية من ناحية ، ويواجه النفوذ النيجيري من ناحية ثانية – لم يكن خافيا على القيادة النيجيرية التي بذلت جهودا دبلوماسية حثيثة في هذا الشأن ، خاصة بعد انتهاء أزمة إقليم بيافرا ، ومن هذه الجهود قيامها بإرسال مندوبين لها إلى معظم دول غرب إفريقيا لنفس السبب ، إلا أن الدول الفرانكفونية ــ تحديدا ــ رفضت الاقتراح باستثناء غينيا وتوجو [1] .

ولقد ترتب على ذلك أمران :

**الأول** : قيام كل من نيجيريا وتوجو بإقامة اتحاد بينهم في نفس العام ؛ ليكون بمثابة نواة لوحدة اقتصادية شاملة تضم للدول الفرانكفونية والأنجلوفونية ، وتجدد الإشارة إلى أن مساندة توجو لنيجيريا في دعوتها لقيام الإيكواس تجد تفسيرها في العلاقات الوطيدة بين البلدين ، حيث ترجع موافقة توجو إلى العلاقة الوطيدة التي تربطها مع نيجيريا منذ الاستقلال ، فنيجيريا

---

[1] – حول هذه الجهود انظر Ibid . PP. 606- 608.

قامت بحماية توجو من تدخل غانا في شئونها ، كما قامت بتوفير الحماية لها في مواجهة غانا وبنين ، فضلا عن اعتماد توجو على نيجيريا في الحصول على الدعم والمساندة بصفة عامة ، الأمر الذي يكشف أثر الأبعاد السياسية في قيام الجماعة [١] .

الثاني : قيام الدول الفرانكفونية في العام التالي مباشرة ، وبسبب الخوف من الهيمنة النيجيرية بإنشاء الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا CEAO .

لكن القيادة النيجيرية لم تيأس من الفكرة ، وعملت في المقابل على استقطاب الدول الفرانكفونية الواحدة تلو الأخرى ، مستغلة في ذلك الخلافات بين بعض هذه الدول بعضها البعض من ناحية ، والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها هذه الدول من ناحية ثانية . ولقد ترتب على ذلك انضمام كل من ( بنين – غينيا – النيجر) للفكرة ، كمالم يجد الرئيس النيجيري صعوبة كذلك في إقناع موريتانيا (الدولة العربية الوحيدة في الإقليم ) بفكرة الجماعة ، ويرجع ذلك إلى المشكلات بين موريتانيا وباقي أعضاء CEAO ؛ بسبب وجود عملة مستقلة لها تختلف عن عملة باقي الدول الفراكفونية [٢] .

أما أكثر الدول الفرانكفونية معارضة لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإقليمية التي دعت نيجيريا لإنشائها فكانت (مالي – بوركينا فاسو – كوت ديفوار– السنغال ) ويلاحظ أن الأخيرتين كانتا من أكثر الدول معارضة نظرا لتفوقهما الاقتصادي ووجود إطار بديل هو CEAO ، فضلا عن الخوف من السيطرة النيجيرية الاقتصادية على التجمع الجديد ، إلا أن الطفرة البترولية التي حدثت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وما نتج عنها من زيادة القوة الاستراتيجية لنيجيريا ، فضلا عن بوادر الثقة في القيادة النيجيرية وعملية التكامل الاقتصادي التي دعت إليها ، علاوة على المكاسب الاقتصادية المتوقعة من عملية التكامل ، ساهمت في حمل الدولتين على الانضمام لهذا التجمع . ولم يختلف الحال كثيرا بالنسبة

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول العلاقات بين الجانبين انظر:

J.B. Olatude Ojon , " Nigeria and The Formation of Ecowas " , **International Organization** , (Cambridge : The MIT Press ,Vol . 34, No.4,Autumn 1980 ) P.540.

٢- **Ibid** , PP. 595-569 .

لمالي وبوركينا فاسو ، خاصة وأنهما دولتان حبيستان ، مرتبطتان اقتصاديا بصورة كبيرة بكل من السنغال ، وكوت ديفوار[1] .

ومن هنا فقد أسفرت الجهود الدبلوماسية الدؤوبة لنيجيريا والتي بدأت بالاتحاد مع توجو عن تشكيل لجنة من الخبراء على مستوى الإقليم عام ١٩٧٢ ؛ لوضع المقترحات اللازمة لإتمام العملية التكاملية ، وبعد مرور ثمانية عشر شهرا من أول اجتماع لهذه اللجنة ، تم تحضير مسودة معاهدة الجماعة . وفي ديسمبر ١٩٧٣ تم تبني المبادئ العامة لإنشائها في اجتماع عقده وزراء الإقليم في لومي (توجو) ، وتلاه اجتماع في أكرا (عاصمة غانا) في فبراير ١٩٧٤ ، ثم في مونروفيا (ليبيريا) في يناير ١٩٧٥ . وقد انتهت هذه الاجتماعات بصياغة معاهدة إنشاء الجماعة والتي تم توقيعها في لاجوس(نيجيريا ) ١٩٧٥[2] .

**ثانيا:العضوية**

اهتمت الجماعة بمسألة العضوية فيها ، كما جاء في كل من ديباجة الاتفاقية، والمادة الأولى بفقرتها الأولى ، وكذلك المواد (٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥) من المعاهدة ذاتها.ويمكن تقسيم العضوية في الجماعة إلى نوعين :

١- <u>عضوية أصلية (تأسيسية) :</u>

وتندرج تحتها جميع الدول المؤسسة للجماعة منذ نشأتها ، والتي قامت بتوقيع معاهدة لاجوس ، ثم التصديق عليها بعد ذلك ، وهي ١٥ دولة هي (كوت ديفوار– بوركينا فاسو – السنغال – توجو – بنين – غينيا – موريتانيا – مالي – النيجر – نيجيريا – ليبيريا – سيراليون – غانا – جامبيا – غينيا بيساو ) ، وهي الدول التي ورد ذكرها في ديباجة المعاهدة ، ثم انضمت الرأس الأخضر عام ١٩٧٧ ، ليصبح عدد الدول الأعضاء ست عشرة دولة هي كل دول الإقليم : تسع منها فرانكفونية (التسع الأول في الترتيب السابق ) ، واثنتان ليزوفونيتان ( الأخيرتان في الترتيب ) ، وبينهما الدول الأنجلوفونية الست . إلا أن العدد تقلص مرة أخرى إلى خمس عشرة دولة فقط بعد إعلان رئيس وزراء موريتانيا

---

[1]-**Ibid** , PP. 597 – 598 .

[2]-Okolo, **Op. Cit** , P.128.

(ديسمبر ١٩٩٩) انسحاب بلاده من الجماعة ،احتجاجا على بعض القرارات التي اتخذتها قمة الجماعة أوائل ديسمبر ١٩٩٩ ، والتي كان من أهمها النص على دمج القوات المسلحة للدول الأعضاء([1]) ، ولقد أشارت المعاهدة في الفقرة الثانية من المادة الأولى إلى أن دول الجماعة التي وقعت على الاتفاقية ستعرف باسم الدول الأعضاء The Member States ([2]) .

٢- <u>عضوية بالانضمام :</u>

وتنطبق على الدول الأخرى في إقليم غرب إفريقيا الراغبة في الانضمام إلى الجماعة ،والتي تعلن التزامها بتحقيق أهداف الجماعة المنصوص عليها في المعاهدة ([*]) ، حيث أشارت الفقرة الثانية من المادة (٦٢) إلى أن أي دولة من إقليم غرب إفريقيا يمكن أن تنضم للمعاهدة في إطار الشروط التي وضعتها هيئة رؤساء الدول والحكومات ، وينبغي على هذه الدولة أن تعلن موافقتها على هذه الشروط مع إيداع أوراق الاعتماد لدى سكرتارية الجماعة والتي تقوم بإبلاغ الدول الأعضاء بذلك ، وتصبح الدولة عضواً من تاريخ إيداع أوراقها ، وعدم اعتراض الدول الأعضاء على ذلك ([3]) ، ولقد انضمت ـ كما سبق القول ـ الرأس الأخضر عام ١٩٧٧ ، ليصبح جميع دول غرب إفريقيا أعضاء في الجماعة ويلاحظ بالنسبة للعضوية هنا أمران :

أ. أن الجماعة جعلت العضوية فيها قاصرة على دول إقليم غرب إفريقيا فقط، بغض النظر عن ثقافاتها وتوجهاتها ( فرانكفونية – أنجلوفونية – ليزوفونية ) ؛ ومن ثم – ووفق هذا المنظور – تعد منظمة إقليمية بالمعنى

---

[1] – حول انسحاب موريتانيا انظر:

Pierre Englbert ,: "Mauritania : Recent History " in , **Africa South of The Sahara 2001**, 30 , edition , 2001 ), P. 506 .

[2] – انظر نص المعاهدة بالتفصيل والتي سنعتمد عليها في الأجزاء القادمة في :

Ecowas:"The Ecowas Treaty 1975" in,Colin Legum (ed.) , : **Africa Contemparary Record**1975 – 1976 ( London African Publishing Company , 1977) , P. c 158 – c 173 .

[*] – سوف يتم الحديث عنها في المطلب الثاني من هذا المبحث .

**3-Ibid** , P.172 .

الجغرافي ، على اعتبار أنها تجمع دولا متجاورة جغرافيا بقصد رعاية مصالحها (*) .

ب. أن الجماعة – وفق المنظور السابق – تكاد تكون المنظمة الإقليمية الوحيدة في القارة الإفريقية التي تأخذ العامل الجغرافي كمحدد وحيد للعضوية بها ، ولم تدخل عليه أية تعديلات مقارنة بالمنظمات الإقليمية الأخرى في القارة ، والتي تأخذ أيضا المعيار الجغرافي كمحدد رئيسي وهام ، ولكن مع إدخال بعض المرونة لاعتبارات إما سياسية أو اقتصادية ، فمثلا (السادك) تضم بالإضافة إلى دول الجنوب الإفريقي العشر بعض الدول المجاورة للإقليم ،فتم انضمام كل من سيشل وموريشيوس وتنزانيا (من شرق إفريقيا) إليها ، والكونغو الديمقراطية ( من وسط إفريقيا ) (١) .

ونفس الأمر تقريبا نلحظه بالنسبة للكوميسا ، فبالرغم من أنها نصت في المعاهدة التأسيسية لها على أن العضوية في المنظمة قاصرة على الدول ال ١٩ الأعضاء في منطقة التجارة التفضيلية ، فضلا عن تحديدها للعضوية المحتملة لدولتين فقط هما بتسوانا وجنوب إفريقيا بعد الأبارتهيد ، إلا أنها أدخلت بعد ذلك بعض التعديلات على نظام العضوية ـــ لأسباب اقتصادية بالأساس ـــ كما جاء في القمة الثالثة للكوميسا في (٢٩ /٦ / ١٩٩٨ ) ، والتي أشارت إلى إمكانية قبول أي دولة عضو إذا كانت جارا مباشرا لدولة عضو في المنظمة، وقد كان هذا التعديل بمثابة الأساس القانوني لانضمام مصر إليها(٢) .

أما تجمع الساحل والصحراء فيضم دولا جغرافية متجاورة ، إلا أنها تنتمي لأقاليم مختلفة في القارة ( شمال – شرق – غرب – وسط ) ، ولعل ذلك يرجع إلى أن المعاهدة التأسيسية للتجمع تفادت الحديث عن دول إقليم بعينه ، حيث

---

* يمكن للدول التي لا تنتمي للإقليم أن تنضم للجماعة بصفة مراقب ، كما حدث مع مصر التي طلبت الانضمام بصفة مراقب للجماعة عام ٢٠٠٥

١ – لمزيد من التفاصيل انظر : محمد عاشور مهدي ، " الجماعة الإنمائية لإفريقيا الجنوبية ( السادك ) " ، آفاق إفريقية ، العدد السابع ، خريف ٢٠٠١ ، ص ٢٢ .

٢ – لمزيد من التفاصيل انظر د . جمال ضلع ، " الإطار القانوني والسياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا " ، م.س.ذ ، ص ص ٣٢ – ٣٤ .

نصت المادة السابعة من المعاهدة على أن العضـوية مفتوحـة لانضـمام دول إفريقية أخرى بموافقة كافة الدول الأعضاء، ولعل ذلك يتماشى إلى حد كبير مع طبيعة التجمع الذي لم يأخذ بشرط التجاور الجغرافي كمعيار وحيـد للانضـمام إليه[1] .

## المطلب الثاني

## الأهداف والمبادئ

لقد حددت الجماعة ـ شأنها في ذلك شـأن بـاقي المنظمـات الإقليميـة ـ مجموعة من الأهداف والمبادئ التي تسعى لتحقيقها ، من خلال هياكل مؤسسية ذات اختصاصات محددة ، ولقد تم تضمين هذه الأهداف والمبادئ فـي معاهـدة لاجوس عام ١٩٧٥ ، كما تم التأكيد عليها وإضافة تفصيلات أخرى لهـا فـي المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣ .

لذا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

الأولى : أهداف الجماعة في إطار معاهدتي ١٩٧٥ ، ١٩٩٣ .

الثانية : مبادئ الجماعة في إطار معاهدتي ١٩٧٥ ، ١٩٩٣ .

**أولا : أهداف الجماعة :**

حددت اتفاقية لاجوس المنشئة للجماعة عام ١٩٧٥ عددا من الأهداف التي تمت صياغتها، بحيث تؤدي إلى إيجـاد ظـروف ملائمـة لتحسـين الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء ، والقضاء علـى مـواطن الضـعف الهيكلـي والوظيفي ، وإزالة العوائق أمام التجارة البينية ، والاستثمار عبر الحدود؛ لذا فقد نصت المادة الثانية من الفقرة الأولى مـن الاتفاقيـة المنشـئة علـى أن الجماعة تهدف إلى تشجيع التعاون والتنمية في كافة الأنشـطة الاقتصـادية خاصة في مجال الصناعة ، النقل ، المواصـلات ، الطاقـة ، الزراعـة ، الموارد الطبيعية ، التجارة ، المجالات المالية والنقدية ، إلى جانب الشـئون الثقافية، وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة للأفـراد ، وضـمان الاسـتقرار

---

[1] – لمزيد من التفاصيل انظر د . أحمد الرشيدي ، " تجمع الساحل والصحراء .. دراسة في التنظيم الدولي " ، م.س.ذ. ، ص ص ١٠ – ١٥ .

الاقتصادي ودعم العلاقات بين الدول الأعضاء ، والمساهمة في تقدم ونمو التجارة الإفريقية ، وذلك كما جاء في الفقرة الأولى من المادة الثانية .

ولم تقتصر المعاهدة على وضع آليات لتنفيذ هذه الأهداف ، بل وضعت جداول زمنية يتم من خلالها تنفيذ هذه الأهداف وفق مراحل متتالية (*) .

وفي المجال المالي والنقدي تبنت الجماعة برنامجا نقديا يتضمن أهدافا متوسطة الأجل،للوصول إلى إمكانية التحويل بين العملات الوطنية التسع في الإقليم .

وفيما يتعلق بحرية انتقال عناصر الإنتاج أقرت الاتفاقية المنشئة أن مواطن أي دولة من الدول الأعضاء يعتبر مواطنا لدول الجماعة ككل ؛ ومن ثم فعلى الدول الأعضاء اتخاذ كافة التدابير اللازمة لتسهيل انتقال الأفراد وإقامتهم ؛ لذا فقد أقر رؤساء الدول والحكومات في إبريل ١٩٧٨ مبدأ السماح بحرية الحركة داخل دول الجماعة ، وفي القمة التالية التي عقدت في داكار عاصمة السنغال ( مايو ١٩٧٩ ) تم التصديق على الاتفاقية متعددة الأطراف، والتي كان قد أعدها مجلس الوزراء والخاصة بحرية الحركة والإقامة لمواطني الجماعة .

ويلاحظ أن الأهداف الواردة في المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣ لم تختلف كثيرا عن تلك الواردة في المعاهدة المنشئة ، وإن كانت قد تضمنت بعض الأهداف

---

* – فعلى سبيل المثال تم تحديد فترة خمسة عشر عاما ــ بعد التصديق على الاتفاقية ــ لإنشاء اتحاد جمركي . وخلال تلك الفترة يتم تقليل جميع القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الخارجية حتى يتم إلغاؤها تماما، تمهيدا لإصدار تعريفة جمركية موحدة للجماعة كلها تجاه العالم الخارجي . وفيما يتعلق بهدف تحرير التجارة البينية تبنت الاتفاقية المنشئة والاتفاقية المنقحة بعد ذلك برنامجا زمنيا يهدف إلى إزالة القيود الجمركية على السلع غير المصنفة خلال الفترة ( ١٩٩٦ – ٢٠٠٠ ) ، وإقامة منطقة تجارية حرة مع نهاية عام ١٩٩٩ بإصدار تعريفة جمركية موحدة . حول هذه الجداول الزمنيةانظر : رحاب عثمان : " العولمة والإقليمية في إفريقيا : نموذج الإيكواس" بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة ، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، فبراير ٢٠٠٤ ، ص ص ٧ – ٨ .

التي قد تكون أكثر تحديدا من ناحية ، أو أخرى لم يتم إدراجها في المعاهدة المنشئة من ناحية ثانية [١].

فبالنسبة للمجموعة الأولى من الأهداف تضمنت المعاهدة النص على إقامة اقتصاد موحد من خلال تطبيق سياسات موحدة في مجالات الاقتصاد – المالية – الاجتماعي – الثقافي ، وإيجاد وحدة اقتصادية (المادة ٣ ، الفقرة ٢ ، النقطة الخامسة ).

وبالنسبة للمجموعة الثانية فقد كانت هناك مجموعة من الأهداف مثل تشجيع تدفق المعلومات خاصة تلك المتعلقة بسكان الريف – المرأة – منظمات الشباب – المنظمات الاجتماعية المتخصصة مثل منظمات الإعلام – رجال الأعمال – العمل (المادة ٣ ، الفقرة ٢، النقطة الثانية عشر)، تبني سياسة سكانية للجماعة تأخذ في اعتبارها الحاجة إلى تحقيق الموازنة بين العوامل السكانية من ناحية،والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من ناحية ثانية (المادة ٣ ، الفقرة ٢ ، النقطة الرابعة عشرة) .

ويلاحظ على أهداف الجماعة أمران :

١- أن الأهداف السياسية والأمنية لم يتم الحديث عنها بصورة مباشرة أو حتى غير مباشرة سواء في معاهدة ١٩٧٥ أو ١٩٩٣

٢- أن أهداف المعاهدة المنقحة جاءت أكثر تفصيلا ومواكبة للتطورات وكذلك التحديات التي شهدها العالم منذ عقد التسعينات، والخاصة بثورة المعلومات ، التحولات الديمقراطية وأهمية المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية ، وهذا الأمر انعكس بعد ذلك في المؤسسات التي تم استحداثها ضمن المعاهدة المنقحة مثل برلمان الجماعة ، أو اللجان المتخصصة كلجنة المعلومات .

---

١ – حول هذه الأهداف انظر:

Economic Community of West African States (Ecowas ) : **Revised Treaty 1993** , (Abuja :The Ecowas Executive Secretariat Publish , No date.)., P. P . 5-6 .

**ثانيا : مبادئ الجماعة :**

نصت المادة (٤) من المعاهدة المنقحة على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تسير عليها الجماعة وكذلك الدول الأعضاء باعتبارها قواعد راسخة للسلوك والمعاملة التي يتم الالتزام بها لتحقيق الأهداف الموضوعة والمبتغاة ، ومن أهم هذه المبادئ [1] :

١- المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء (المادة ٤ ، الفقرة الأولى). ويعد إقرار هذا المبدأ ضرورة من ضرورات تنفيذ الاتفاقية تنفيذا فعليا دون تمييز بين دولة وأخرى ، وهو الأمر الذي يحول دون ممارسة دولة أو أكثر لنفوذها وسيطرتها على باقي دول الجماعة ، وكذلك الحيلولة دون وجود حالة من الاستقطاب داخلها ، وهو ما يمكن أن يعوق المنظمة عن القيام بأدوارها ومهامها . ويبدو أن هذا المبدأ جاء ليتلافى العيوب التي ظهرت أثناء تدخل الجماعة في أزمة ليبيريا عام ١٩٩٠، وحالة الاستقطاب التي ظهرت بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية ، ومحاولة نيجيريا فرض هيمنتها على الجماعة .

٢- التضامن والاعتماد الجماعي على الذات (المادة ٤ ، الفقرة الثانية) . حيث أن تحقيق الأهداف الاقتصادية العليا للجماعة يتطلب وجود نوع من التضامن بين الدول الأعضاء من أجل تحقيق مصالحهم وأهدافهم المشتركة، بمعنى أن تجمع تلك الدول وحدة المصالح السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفي سبيل تحقيق ذلك ينبغي أن تتضامن جهود كل منها بحيث تسود روح العمل الجماعي .

٣- التعاون وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين الدول الأعضاء (المادة ٤ ، الفقرة الثالثة) . فبالرغم من أن لكل دولة من الدول الأعضاء سياستها المحددة التي تتبناها داخليا وخارجيا على مستوى مختلف القطاعات ، إلا أنه ينبغي وجود قدر من التنسيق والتكامل بين برامج هذه الدول؛ من أجل الوصول إلى حد أدنى من التفاهم والتقارب، بما يساعد على التغلب على

---

(١) – حول هذه المبادئ انظر: Ibid ., P.P. 6-7 .

الصعوبات التي قد تعترض تنفيذ التعاون والتكامل الاقتصادي داخل الجماعة.

٤- عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء (المادة ٤ ، الفقرة الرابعة ) . ويعد هذا المبدأ من المبادئ الأساسية التي قام على أساسها بروتوكول عدم الاعتداء الخاص بالجماعة عام ١٩٧٨ ، ثم ميثاق الدفاع عام ١٩٨١، وكافة الآليات الأمنية بعد ذلك . ولعل إقرار هذا المبدأ في المعاهدة المنقحة ــ تحديدا ــ يبرز مدى إدراك الجماعة لأهمية العوامل الأمنية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، بمعنى أن وجود حالة من عدم الاستقرار الأمني داخل دولة أو أكثر من الدول الأعضاء قد تنعكس على دول الإقليم ككل ، كما حدث في أزمة ليبيريا .

٥- الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار الإقليمي من خلال تشجيع وتقوية روابط حسن الجوار (المادة ٤ ، الفقرة الخامسة ) . ويرتبط هذا المبدأ بالذي يسبقه مباشرة ، إلا أنه يضيف أن السبيل لتحقيق الاستقرار والأمن هو تقوية روابط حسن الجوار .

٦- تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ، والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة،وتشجيع إقامة بيئة آمنة كأحد المتطلبات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية (المادة ٤ ، الفقرة السادسة) .ويعد مبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول الأعضاء أحد المبادئ الأساسية والجوهرية لأي تنظيم للعلاقات فيما بين الدول ، وهو يتفق مع توجهات وأهداف الجماعة التي تسعى إلى تشجيع وتقوية العلاقات بين الدول الأعضاء مما لاغنى عنها لأي تنظيم دولي ، ومكملة ــ في نفس الوقت ــ لبعضها البعض ، على اعتبار أن تسوية المنازعات بالوسائل السلمية ينطوي ــ بالضرورة ــ على التخلي عن الالتجاء إلى القوة في تسويتها ، أو الاعتداء بأي صورة ضد سلامة وسيادة أي من الدول الأعضاء الأخرى ؛ وهو ما يعني شيوع حالة من الاستقرار والأمن والسلم اللازمة لإحداث التنمية وتفعيل التعاون الاقتصادي ،ولعل هذا ما حدا بالجماعة إلى تشكيل محكمة خاصة لتسوية النزاعات التي قد يتعذر تسويتها بالوسائل السياسية أو الدبلوماسية كالمفاوضات والمساعي الحميدة والوساطة .

من عرض هذه المبادئ يمكن استخلاص عدة ملاحظات:

١. إن المعاهدة المنشئة لم تتحدث عن مبادئ الجماعة ، في حين تم تضمين ذلك في المعاهدة المنقحة ، ولعل ذلك يرجع إلى أن الدول الموقعة على المعاهدة اعتبرت أن هذه المبادئ من البديهيات والمسلمات المعروفة في حينها، لكن يبدو أن الممارسة العملية والمشاكل التي واجهت الجماعة على كافة الأصعدة خلال الفترة من ١٩٧٥ – ١٩٩٣، دفعت إلى ضرورة النص على هذه المبادئ ، بل إنها قامت بإفراد المبادئ السياسية بإعلان خاص .

٢. إن مبادئ الجماعة الواردة في المعاهدة المنقحة تكاد تتطابق تقريبا مع المبادئ الواردة في اتفاقيات مماثلة مثل الكوميسا على سبيل المثال ([1]) . ولعل هذا الأمر يمكن تفسيره على أن هذه المبادئ عامة ولا تختلف في معظمها من تجمع إقليمي إلى آخر .

٣. إن مبادئ الجماعة في المعاهدة المنقحة ــ وعلى عكس الأهداف ــ لم تقتصر على المبادئ الاقتصادية أو الاجتماعية والثقافية فقط ، وإنما تعدتها إلى المبادئ السياسية والأمنية ، وهو ما يرجع إلى إدراك الجماعة لأهمية هذين الجانبين لتحقيق التنمية الاقتصادية. ويبدو أن التجربة التي مرت بها الجماعة في الفترة مابين المعاهدتين دفعتها إلى تبني ذلك النهج .

## المطلب الثالث

## الهيكل المؤسسي العام والاختصاصات

يعد الهيكل المؤسسي لأي جماعة بمثابة الآلية التي من خلالها يتم تحقيق أهداف تلك الجماعة لذا كان من الضروري إيجاد هيكل مؤسسي ذو اختصاصات

---

[1] – انظر وقارن مبادئ الجماعة مع مبادئ الكوميسا في جمال السيد ضلع ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٧-٣٢.

محددة وواضحة لتحقيق هذه الأهداف من ناحية ، ولمنع حدوث حالة من التداخل الذي قد يصل إلى التضارب أحيانا بين هذه المؤسسات من ناحية ثانية . ومن هنا سوف يتم تناول نقطتين أساسيتين في هذا المطلب هما :

أولا : الهيكل المؤسسي العام طبقا لمعاهدة لاجوس ١٩٧٥ .

ثانيا : الهيكل المؤسسي العام طبقا للمعاهدة المنقحة ١٩٩٣ .

مع ملاحظة أنه سيتم التركيز على الهياكل الأساسية فقط دون الدخول في مزيد من التفصيلات الخاصة بالهياكل الفرعية التي تم تأسيسها في الفترة البينية ،كما سيتم التركيز كذلك على الهياكل ذات المضامين الاقتصادية ، على اعتبار أن الهياكل ذات المضامين الأمنية والدفاعية سوف يتم تناولها تفصيلا في الفصل الثاني .

**أولا : الهيكل المؤسسي العام طبقا لمعاهدة ١٩٧٥ (١)**

حددت المادة ٤ من المعاهدة مؤسسات الجماعة فيما يلي :

١- مجلس رؤساء الدول والحكومات
The Authority of Heads of States and Governments

٢- مجلس الوزراء — The Council of Ministers

٣- السكرتارية التنفيذية — The Executive Secretariat

٤- محكمة الجماعة — The Tribunal of The Community

٥- اللجان الفنية المتخصصة
The Technical and Specialized commission

وهذه اللجان هي : —

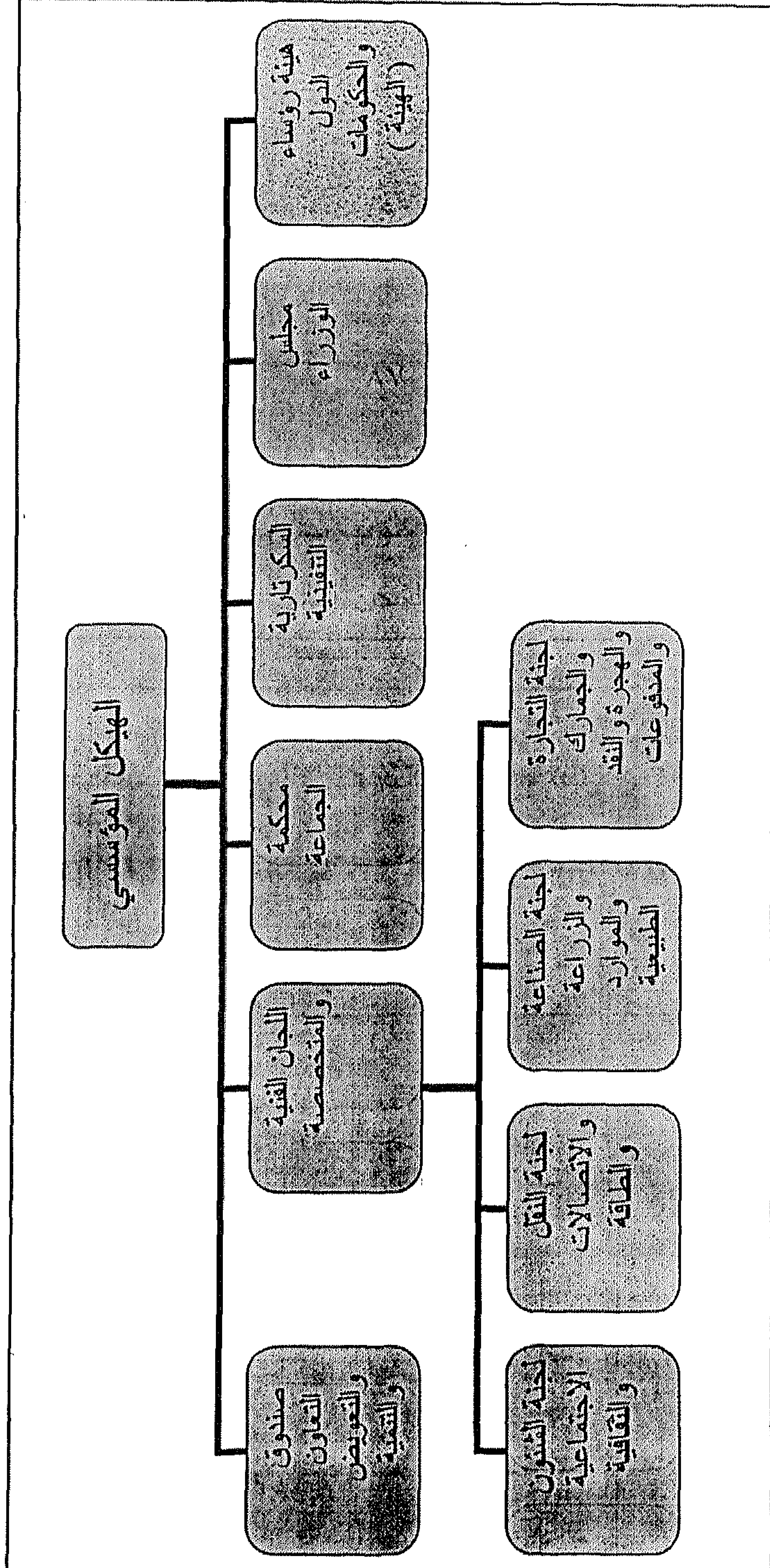
- لجنة التجارة والجمارك والهجرة والنقد والمدفوعات .
- لجنة الصناعة والزراعة والموارد الطبيعية .
- لجنة النقل والاتصالات والطاقة .

---

١ – حول الهيكل المؤسسي واختصاصات الجماعة انظر
Colin Legum (ed.), **Op. cit.**, P. c159- c161 .

- لجنة الشئون الاجتماعية والثقافية .

هذا بالإضافة إلى أي لجان أخرى سوف يتم استحداثها من خلال مجلس رؤساء الدول والحكومات (انظر الشكل التالي ) .




شكل رقم (٣) يوضح الهيكل المؤسسي الرئيسي للجماعة وفقاً لمعاهدة ١٩٧٥*

* قام الباحث باستخراج هذا الشكل وفقاً للهيكل المؤسسي الوارد في نصوص المعاهدة.

وسوف تقوم مؤسسات الجماعة بممارسة وظائفها في ضـوء الصـلاحيات الممنوحة لها سواء من خلال المعاهدة (المادة ٤ ، الفقرة ٢)، أم البروتوكـولات الأخرى الملحقة بها(*).

وفيما يلي اختصاصات كل مؤسسة بصورة موجزة :

١- <u>مجلس رؤساء الدول والحكومات :</u> -

يعد الهيئة العليا لاتخاذ القرار داخل الجماعة ، ويشار إليه بلفظ السلطة أو الهيئة Authority (المادة ٥ ، الفقرة الأولى ) ، وهو يعطي التوجيهات لكافة المؤسسات والدول الأعضاء بالجماعة ، كما أنه المسئول عن رقابة وتوجيه السكرتارية التنفيذية ، وعن تنفيذ القرارات والتوجيهات على كافة المؤسسات التابعة للجماعة . ويتم تحديد أسلوب عمل المجلس ومتابعة المشروعات القائمة خلال الاجتماع الذي يعقد على الأقل مرة سنويا . وتتم رئاسة المجلس بالتناوب بين الدول الأعضاء كل عام . وفي عام ١٩٩٧ قرر رؤساء دول وحكومات الجماعة أن ينعقد اجتماع المجلس مرتين سنويا بخلاف الظروف الاستثنائية[١] . ويلاحظ أن المعاهدة لم تتحدث عن كيفية اتخاذ القرارات داخل المجلس، وهو أمر تم تداركه بعد ذلك خلال القمة غير العادية التي تم استضافتها في باماكو (نوفمبر ١٩٩٠ ) حيث تم التأكيد على قاعدة الإجماع .وفي المعاهدة المنقحة تم النص على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء،أو موافقة ثلثي الأعضاء حسب طبيعة الأمر الذي سيتم اتخاذ القرار بشأنه(مسألة إجرائية أم موضوعية).

---

* – لقد تم الاتفاق على خمس بروتوكولات ملحقة بالمعاهدة بهدف إعطـاء المزيـد مـن التفسيرات لإدارة العملية التكاملية ، وهذه البرتوكولات هي برتوكول تحديد مساهمة الدول الأعضاء في ميزانية الجماعة ــ برتوكول تعويض الخسائر ــ بروتوكول تحديد قواعد بلد المنشأ ــ برتوكول خاص بصندوق التعاون والتعويض والتنميـة ــ بروتوكـول خـاص بترتيبات إعادة تصدير السلع المستوردة داخل الجماعة . حول هذه البروتوكولات انظر : ديزي رؤوف راجي : تقييم أداء الجماعة الاقتصادية لـدول غـرب إفريقيـا ١٩٧٥ – ٢٠٠١ ، ( رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ،٢٠٠١ ) ص ص ٢٦ – ٢٧.

1 -**Africa South of The Sahara 2000,** 29 edition,2000, P. 120 .

٢- <u>مجلس الوزراء :-</u>

لقد نصت المادة ٦ من المعاهدة على أن المجلس يتكون من مندوبين اثنين عن كل دولة عضو . ومن مهامه الأساسية إدارة عمليات الجماعة ، حيث يقوم بإعداد ورفع التوصيات لمجلس رؤساء الدول والحكومات ، وكذا إعطاء التوجيهات لكافة المؤسسات التابعة للجماعة ، فيما عدا تلك المؤسسات التي تقرر السلطة تبعيتها . وفي حالة وجود اعتراض من ممثلي نصف الدول الأعضاء بشأن موضوع أو اقتراح تم تقديمه للمجلس، يتم رفع هذا الاقتراح إلى السلطة . وقد حددت المادة ٧ العلاقة بين المجلس والسلطة ، حيث تحدد السلطة الخطوات العملية لاتخاذ القرارات والتوجيهات ، وعلى مجلس الوزراء أن يضعها موضع التنفيذ . ويجتمع المجلس مرتين سنويا ، على أن تكون واحدة منهما قبل قمة رؤساء الدول مباشرة ، كما يمكن للمجلس أن يعقد جلسات استثنائية إذا اقتضى الأمر ذلك (المادة ٦ ، فقرة ٤) .

٣- <u>السكرتارية التنفيذية :-</u>

وهي التي تقوم بمهام الإدارة اليومية للجماعة (مادة ٨ ، فقرة ٩). ويرأسها السكرتير التنفيذي الذي يتم تعيينه بواسطة الهيئة لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط (مادة ٨ ، فقرة ٢) . وتعد الهيئة ــ فقط ــ المسئولة عن إقالته بناء على توصية من مجلس الوزراء . ويعد السكرتير التنفيذي أهم شخصية في الجماعة ، ويعاونه نائبان يتم اختيارهما بواسطة مجلس الوزراء (مادة ٨ ، فقرة ٣) ، فضلا عن مراقب مالي والذي يمكن أن يعينه مجلس الوزراء أيضا (مادة ٨ ، فقرة ٥)،ويخضع هؤلاء العاملون في السكرتارية إلى القواعد الحاكمة التي ربما يضعها مجلس الوزراء أو الهيئة (مادة ٨ ، فقرة ٦) . وتضطلع السكرتارية التنفيذية- طبقا للفقرة العاشرة من المادة ٨ -بالمهام التالية : -

أ- مساعدة مؤسسات الجماعة على أداء عملها ومهامها المنوطة بها .

ب- الفحص والمتابعة المستمرة لأداء مؤسسات الجماعة ، ورفع تقرير عنها لمجلس الوزراء .

ج- كتابة التقارير عن أهم الأنشطة التي قام بها مجلس الوزراء والهيئة .

د- إعداد الدراسات المتعلقة بتطوير أداء المؤسسات بما يساهم في تفعيلها .

٤- <u>محكمة الجماعة:-</u>

والهدف من إنشائها كما جاء في المادة ( ١١ )هو إقرار العدالة بين الدول الأعضاء عند تطبيق بنود المعاهدة، وكذلك فض المنازعات التي قد تنشأ عند تطبيق البروتوكولات والبرامج الملحقة بها . ولقد حددت المادة(٥٦ )الإجراءات الواجب إتباعها عند تسوية النزاعات ، إذ إن أي خلاف يتصاعد بين الدول الأعضاء عند تطبيق المعاهدة يتم تسويته عبر التفاوض والاتفاق المباشر بين المتنازعين (عملية اختيارية ) . وفي حالة فشل مثل هذا الأسلوب يمكن أن يرفع الأمر إلى المحكمة من قبل أحد أطراف النزاع . وفي هذه الحالة تكون قرارات المحكمة نهائية( المادة ٥٦) . ويتم تحديد اختصاصات المحكمة وكذلك عملية تشكيلها من خلال السلطة التي تقوم أيضا بتحديد مدة ولاية أعضائها (المادة ١١ ، الفقرة ٢) ، ويلاحظ أن المعاهدة المنقحة أبقت على هذه الحكمة مع تغيير اسمها من محكمة الجماعة The Tribunal of The Community إلى محكمة التحكيم Arbitration Tribunal ،ولعل السبب في ذلك يرجع إلى استحداث تلك المعاهدة إلى محكمة جديدة يطلق عليها اسم محكمة عدل الجماعة The Community Court of Justice

وهو ما سنوضحه عند الحديث عن الهيكل المؤسسي وفق المعاهدة المنقحة .

٥- <u>اللجان الفنية والمتخصصة :-</u>

وتضم هذه اللجان وفق المادة ٩ عدة ممثلين عن كل دولة عضو ، ويتم تعيين هؤلاء بناء على ترشيحات الدول الأعضاء ، كما يمكن تعيين مساعدين ومستشارين لهؤلاء الممثلين . وتجتمع كل لجنة عدة مرات سنويا بهدف وضع التقارير والتوصيات ورفعها إلى السكرتارية التنفيذية، وقد حددت المادة عشرة وظائف لكل لجنة على حدة ، كما أعطت السلطة الحق في إنشاء لجان أخرى حسب الحاجة ، مع إمكانية قيام مجلس الوزراء بتحديد خطوات العمل والوظائف الخاصة بهذه اللجان .

٦- <u>صندوق التعاون والتعويض والتنمية :-</u>

بالرغم من أن المعاهدة لم تضع الصندوق ضمن المادة الرابعة الخاصة بمؤسساتها ، إلا أنها أفردت له ثلاث مواد هي المواد( ٥٠ ، ٥١، ٥٢ ) والتي تضمنت بالشرح والتفصيل نشأته ، موارده ، وظائفه ، فضلا عن وجود بروتوكول ملحق بالمعاهدة يوضح كيفية عمله ومساهمات الدول الأعضاء به . ولعل السبب في عدم إدراجه ضمن مؤسسات المعاهدة يرجع إلى عدم وضوح رؤية الجماعة بشأنه أول الأمر؛ خاصة فيما يتعلق بمدى استمراريته ، وهل سيكون قاصرا على المراحل الأولى لعمل الجماعة فقط ، أو أنه

سيكون ضمن مؤسساتها الرئيسية. وفي هذا الإطار يمكن فهم أسباب ظهور العديد من المنازعات بين السكرتارية التنفيذية والصندوق، بسبب رغبة الأخير في مزيد من الاستقلالية عند اتخاذ القرارات ، مما دفع السلطة لإصدار قرار عام ١٩٧٩ بجعل الصندوق أحد المؤسسات الرئيسية للجماعة [١] ، وهو ماتم إقراره أيضا في المعاهدة المنقحة بعد ذلك .

**ثانيا : الهيكل المؤسسي العام وفق معاهدة ١٩٩٣ :**

لقد أدى بروز بعض نواحي القصور في الأداء المؤسسي للجماعة منذ نشأتها وحتى نهاية ثمانينات القرن الماضي ، إلى بروز الحاجة لاستحداث بعض المؤسسات الأخرى ، فضلا عن إدخال بعض التعديلات أو الإضافات لبعض المؤسسات القائمة ، بحيث يتماشى الهيكل المؤسسي للجماعة ــ في نهاية الأمر ــ مع الظروف الإقليمية التي شهدتها المنطقة من ناحية ، والظروف الدولية التي ترتبت على انهيار الكتلة الشرقية من ناحية أخرى .

ولقد نص البند السادس من المعاهدة المنقحة على أن مؤسسات الجماعة هي [٢] :

١-مجلس رؤساء الدول والحكومات . ٢-مجلس الوزراء .

٣-برلمان الجماعة ٤-المجلس الاقتصادي و الاجتماعي

٥-محكمة العدل للجماعة . ٦-السكرتارية التنفيذية .

٧-صندوق التعاون والتعويض والتنمية . ٨-اللجان الفنية المتخصصة [*] .

٩-أية مؤسسات أخرى يتم إنشاؤها بواسطة السلطة(البند السادس).

---

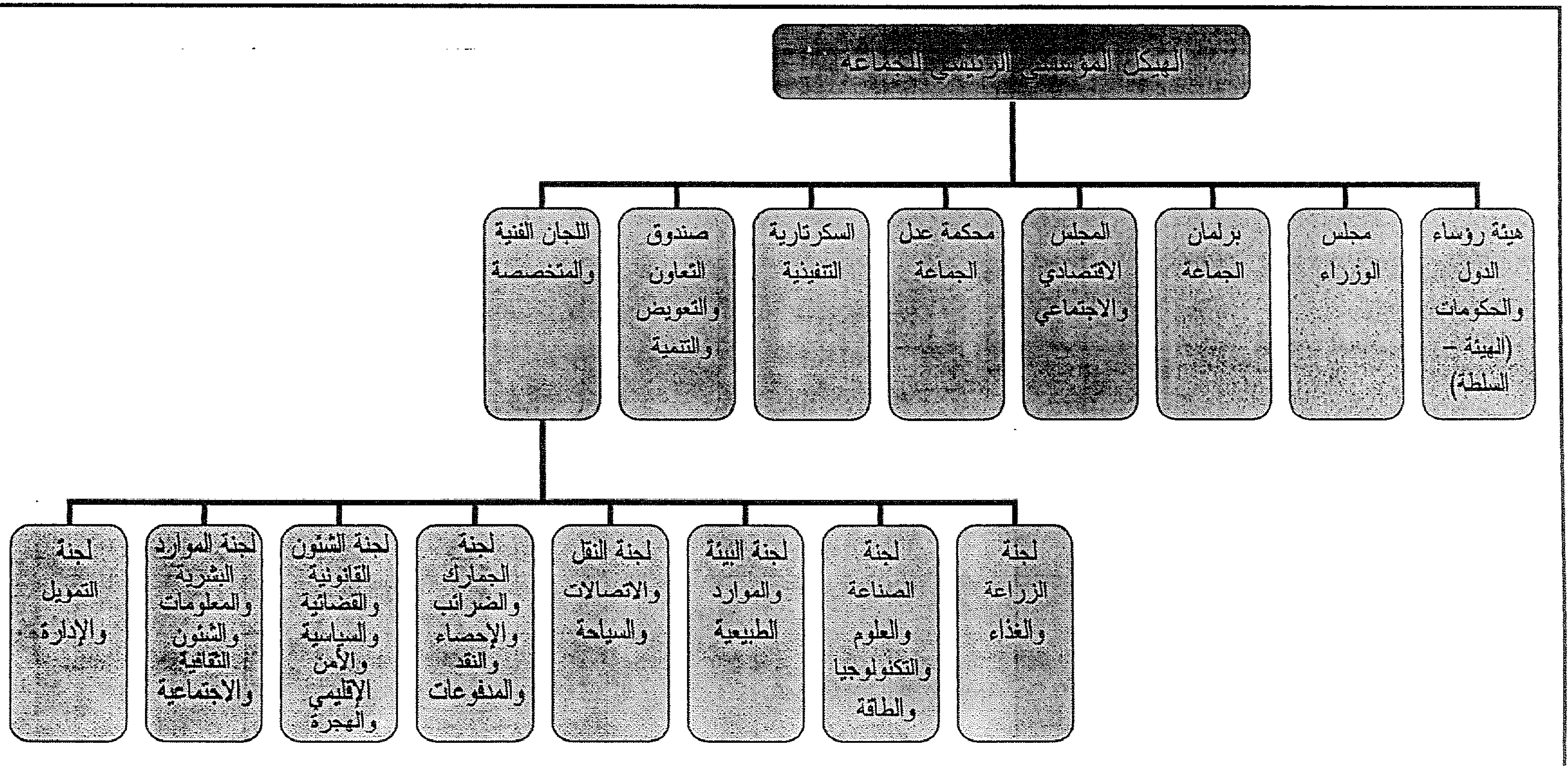
١-Juluis Okolo " The Development and Structure.... " ,Op. cit. , P. 31.

٢ – لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤسسات واختصاصاتها انظر :

Revised Treaty , Op. cit. , P.P. 8-16.

* – وبالنسبة للجان الفنية المتخصصة فقد حددت المادة( ٢٢ ) اللجان الفنية التي سيتم إنشاؤها في إطار الجماعة وهي : لجنة الزراعة والغذاء ــ لجنة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا والطاقة ــ لجنة البيئة والموارد الطبيعية ــ لجنة النقل والاتصالات والسياحة ــ لجنة الجمارك والضرائب والإحصاء والنقد والمدفوعات ــ لجنة الشئون القانونية والقضائية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة ــ لجنة الموارد البشرية والمعلومات والشئون الثقافية والاجتماعية ــ لجنة التمويل والإدارة .

شكل رقم (٤) يوضح الهيكل المؤسسي الرئيسي للجماعة وفقاً للمعاهـــــــدة المنقحـــــة ١٩٩٣*






* قام الباحث باستخراج هذا الشكل وفقاً للهيكل المؤسسي الوارد في نصوص المعاهدة المنقحة.

فبالنسبة **لمجلس رؤساء الدول والحكومات** فقد حددت المادة ٩ أسلوب اتخاذ القرارات داخله ، وذلك بموافقة ثلثي الأعضاء أو باتفاق الآراء بناء على طبيعة الأمر الذي سيتم اتخاذ القرار بشأنه ، وتدخل هذه القرارات حيز التنفيذ بعد ستين يوما من نشرها في الجريدة الرسمية (فقرة ٣ ، المادة ٩) .

أما **مجلس الوزراء** فتكاد تكون له نفس الاختصاصات التي نصت عليها المعاهدة ١٩٧٥ ، مع إضافة أنه قد يطلب الاستشارة من محكمة الجماعة حول الأمور القانونية والشرعية إذا لزم الأمر(المادة ١٠، الفقرة ٣، النقطة الثامنة) . كما تم تحديد صفة المندوبين الممثلين لكل دولة عضو ، حيث يمثل كل دولة وزيران من بينهما الوزير المنوط بشئون الجماعة ( المادة ١٠، الفقرة ٢)، على أن يتولى رئاسة المجلس وزير شئون الجماعة والدولة التي تم انتخابها رئيسة للسلطة خلال تلك الفترة (المادة ١١).

وبالنسبة **للسكرتارية التنفيذية** لم يطرأ عليها أي تغيير في الاختصاصات [١].

أما **محكمة عدل الجماعة** فهي أحد المؤسسات التي تم استحداثها لمواجهة المشاكل المتزايدة بين الدول الأعضاء والتي ظهرت طيلة ثمانية عشر عاما تقريبا (١٩٧٥ – ١٩٩٣) ، ونصت المعاهدة على أنها تتمتع باستقلالية تامة عن مؤسسات الجماعة والدول الأعضاء (المادة ١٥، الفقرة ٣) ، وتتمتع قراراتها بالصفة الإلزامية على كل من الدول الأعضاء ومؤسسات وأفراد الجماعة (المادة ١٥ ، فقرة ٤) .

وقد حددت المادة ٧٦ طرق تسوية النزاعات بين الدول الأعضاء واختصاصات المحكمة في ذلك ، حيث يتم تسوية أي نزاع ينتج عن تطبيق بنود المعاهدة بصورة ودية وبالاتفاق المباشر بين المتنازعين (المادة ٧٦ ، الفقرة ١)، وفي حالة الفشل في ذلك فإنه يجوز لأي طرف من أطراف النزاع أو أي دولة

---

١ – انظر هذه الاختصاصات في المادة ١٧ .

عضو من أعضاء الجماعة رفع الأمر إلى المحكمة التي تكون قراراتها ملزمة ونهائية (المادة ٧٦ ، الفقرة ٢) .

ولقد أبقت المعاهدة – إلى جانب محكمة العدل – على محكمة الجماعة التي نصت عليها معاهدة ١٩٧٥ ، مع تحويل اسمها إلى محكمة التحكيم (المادة ١٦ ، الفقرة ٢) .

أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي فهو مجلس استشاري، ويتكون من ممثلين عن مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء (المادة ١٤ ، الفقرة ١) .

وبالنسبة لبرلمان الجماعة فقد نصت المعاهدة على تشكيل برلمان خاص بالجماعة ، لكن المعاهدة لم تتحدث عن التفاصيل الخاصة بطريقة انتخاب أعضائه ، وتشكيله ، والوظائف والسلطات المنوطة به على اعتبار أن ذلك سيتم الحديث عنه في بروتوكول ملحق بالمعاهدة (المادة ١٣ ، الفقرة ٢) .

أما بالنسبة للجان الفنية المتخصصة فتكاد تكون لها نفس الاختصاصات الواردة في معاهدة ١٩٧٥ ، مع زيادة عددها من أربع لجان رئيسة إلى ثماني لجان (المادة ٢٣ ، الفقرة ١) ، حيث تم استحداث لجان البيئة – الموارد الإنسانية والمعلومات – التمويل والإدارة – الشئون القانونية والقضائية والسياسية والأمن الإقليمي والهجرة .

من العرض السابق يمكن استخلاص عدة ملاحظات :

١- إن الهيكل المؤسسي وفقا للمعاهدة المنقحة جاء أكثر تفصيلا وتحديدا بالنسبة لبعض وظائف مؤسسات الجماعة، مثل الحديث عن أسلوب اتخاذ القرارات في مجلس رؤساء الدول والحكومات ،وهو أمر جاء لتلافي المشاكل التي قد تنشب عن عدم وجود مثل هذه النصوص .

٢-إن المعاهدة المنقحة استحدثت مؤسستين جديدتين يغلب عليهما الطابع غير الرسمي أو الشعبي هما برلمان الجماعة والمجلس الاجتماعي والاقتصادي ، ولعل ذلك يظهر مدى

إدراك الجماعة للبعد الشعبي أو غير الحكومي من أجل تحقيق التنمية، وهو ما يتماشى مع المبدأ الثامن في المعاهدة . فمشاركة شعوب الدول الأعضاء في مؤسسات صنع القرار في الجماعة يعد أمرا هاما ، حتى لا تكون هذه القرارات فوقية ولا تعكس اتجاهات ومطالب الرأي العام داخل الدول الأعضاء (*) .

٣- إن الهيكل التنظيمي خالف القاعدة العامة المعمول بها في قانون المنظمات الدولية والتي تميز بين الأجهزة الرئيسية والأجهزة الفرعية أو التابعة ، والمعروف أن الأجهزة الرئيسية لأي منظمة دولية هي غالبا الجهاز العام أو مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، ثم الجهاز التنفيذي والذي يتجسد في مجلس الوزراء ، ثم الجهاز الإداري (السكرتارية التنفيذية ) ، ورابعا الجهاز القضائي ، أما ماعدا ذلك مثل اللجان المتخصصة، فهي لجان أو أجهزة فرعية تابعة ، لكن الميثاق لم ينص على هذا التقسيم ، ويبدو أن هذه سمة عامة في مواثيق المنظمات الإفريقية ، إذ إن ميثاق

---

* - يبدو أن هذا الاتجاه الشعبي أصبح سمة هامة لكل التنظيمات الإفريقية، سواء أكانت قارية أم فرعية ، وهو ما ظهر بوضوح عند تأسيس الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الإفريقية ، حيث نصت المادة( ١٧ ) علي أنه لضمان مشاركة كاملة للشعوب الإفريقية في تنمية وتكامل القارة اقتصاديا يتم إنشاء برلمان عموم إفريقيا . لمزيد من التفاصيل حول المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار داخل الاتحاد الإفريقي انظر : د. حمدي عبد الرحمن حسن ، "برلمان عموم إفريقيا والبعد الشعبي في حركة الوحدة الشعبية" . في د: محمود أبو العينين، (محرر ) " الاتحاد الإفريقي ومستقبل القارة الإفريقية ، م.س.ذ. ، ص ص ٧٥ – ٨٦ .

الاتحـــاد الإفريقـــي ذاتـــه تجاهــل هـــذا التمـــايز عنـــدما نـــص فـــي المـــادة الخامسة من القانون التأسيسي على أن أجهزة الاتحاد تسعة[1] .

٤- بالنســـبة للجـــان المتخصصـــة يلاحـــظ أن اللجـــان الإضـــافية الأربـــع التـــي تـــم اســـتحداثها تتماشـــى -إلـــى حـــد كبيـــر- مـــع تحـــديات القـــارة الإفريقيـــة عامـــة ، والأقـــاليم الفرعيـــة خاصـــة حتـــى نهايـــة ثمانينـــات القـــرن الماضي ، كمـــا أن هـــذه اللجـــان تعـــد تجســـيدا لمبـــادئ المنظمـــة التـــي وردت فـــي المعاهـــدة المنقحـــة، والتـــي أكـــدت علـــى أهميـــة قضـــايا البيئـــة ــ المعلومـــات ــ الاســـتقرار السياســـي ــ الإدارة فـــي عمليـــة التكامـــل الاقتصادي .

---

[1] – حول هذه الجزئية أنظر : د. أحمد الرشيدي ،"الجهاز القضائي في إطار منظومة الاتحاد الإفريقي" ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

# الفصل الثاني

# الهيكل المؤسسي لنظام الأمن الجماعي للإيكواس

## الفصل الثاني

## الهيكل المؤسسي لنظام الأمن الجماعي للإيكواس

لقد أدت ظروف الحرب الباردة وما شابها من تعذر تدخل الأمم المتحدة في تسوية كثير من النزاعات، بسبب حق النقض (الفيتو) من ناحية ، فضلا عن فشل منظمة الوحدة الإفريقية ـ كمنظمة قارية ـ في تسوية النزاعات داخل القارة بصورة فاعلة من ناحية ثانية ، علاوة على وجود مجموعة من النزاعات في إقليم غرب إفريقيا من ناحية ثالثة ،أدى إلى دفع الجماعة للبحث عن إقامة نظام أمني جماعي إقليمي خاص بها لتحقيق السلم والأمن ؛ لذا ظهرت مجموعة من البروتوكولات في هذا الشأن ، كان في مقدمتها بروتوكول عدم الاعتداء Protocol on Non-Aggression الذي تم توقيعه عام ١٩٧٨ ، والذي جاء بمثابة إعلان مبادئ فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية ، والذي تم تدعيمه بعد ثلاث سنوات ببروتوكول آخر هو بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع Protocol Relating to Mutual Assistance on Defenceوالذي عرف باسم ميثاق دفاع الجماعة ECOWAS Defence Pact، والذي يعد التدشين الحقيقي لنظام الأمن الجماعي للجماعة ، حيث كان أكثر تفصيلا وإيضاحا للعديد من النقاط التي لم يتناولها بروتوكول ١٩٧٨، سواء فيما يتعلق بتحديد النزاعات التي تستوجب التدخل الجماعي ، أم فيما يتعلق بالآليات المنوطة بذلك .

لكن كشفت حالات التدخل الثلاث لدول الجماعة في كل من (ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو) خلال التسعينات(*) عن وجود بعض المثالب التي ينبغي تلافيها في هذين البروتوكولين خاصة بروتوكول ١٩٨١ ،

---

* – سوف نشير إليها بعد ذلك باسم حالات التدخل الثلاث فقط .

علاوة على أن تفاقم هذه الصراعات بصورة كبيرة تطلب البحث عن أسلوب ما لرصدها واحتوائها قبل نشوبها ، أو منع انتشارها حال وقوعها إلى دول الجوار ، وهو ماتطلب التفكير في إقامة شبكة للإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض .

ولقد تزامن ذلك كله مع حدوث بعض المتغيرات العالمية، كان أبرزها أزمتي رواندا وكوسوفا ، وما صاحبهما من عمليات إبادة جماعية ، الأمر الذي تطلب زيادة حالات التدخل من قبل التنظيم الدولي لوقف هذه المعاناة وغيرها ، والتي كان من أحد أبرز أسبابها غياب الديمقراطية ، وحقوق الإنسان الأساسية .

لهذا كله كان لابد ــ لدول الجماعة ــ من التفكير في إقامة هياكل دفاعية أمنية جديدة ، تعمل على تلافي السلبيات السابقة التي أفرزتها حالات التدخل الثلاث من ناحية ، وتواكب في الوقت ذاته المتغيرات الدولية بل والقارية أيضا في هذا الشأن . وبعد مداولات ومشاورات استمرت قرابة عامين توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن . Mechanism for Conflict Prevention , Management , Resolution , Peacekeeping and Security . على غرار آلية منظمة الوحدة الإفريقية . وقد تم توقيع البروتوكول المنشئ لها في قمة الجماعة التي عقدت في لومي عاصمة توجو في ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ .

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

**المبحث الأول : الهياكل المؤسسية والاختصاصات الأمنية ١٩٧٨-١٩٩٠**

**المبحث الثاني : الهياكل المؤسسية والاختصاصات الأمنية بعد عام ١٩٩٠(آلية منع وإدارة وحل الصراع ،وحفظ السلام والأمن)**

## المبحث الأول

## الهياكل المؤسسية والاختصاصات الأمنية ١٩٧٨- ١٩٩٠

تعد الإيكواس من أوائل المنظمات الفرعية في القارة التي استحدثت مضامين أمنية ، وقد كان ذلك نتاج مجموعة من العوامل الدولية والقارية والإقليمية التي دفعتها إلى صياغة هذه المضامين، وقد انعكست حداثة التجربة على هذه المضامين، فجاء بروتوكول عدم الاعتداء ١٩٧٨ خاليا من أية هياكل مؤسسية لتنفيذه؛ ومن ثم كان أشبه بإعلان مبادئ، وهو ما دفع الجماعة إلى محاولة تلافي ذلك من خلال بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع١٩٨١.والذي يعد بمثابة ميثاق دفاعي للمنظمة ،كما أنه تضمن بعض الهياكل المؤسسية المحدودة لتنفيذ ما ورد به من أهداف ومبادئ.

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب رئيسية هي:

المطلب الأول: الأسباب الدولية والقارية والإقليمية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس

المطلب الثاني: بروتوكول عدم الاعتداء ١٩٧٨

المطلب الثالث: بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع ١٩٨١ (ميثاق دفاع الإيكواس)

## المطلب الأول

## الأسباب الدولية والقارية والإقليمية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس

لم تكن المضامين الأمنية للجماعة واضحة عند نشأتها ، باعتبار أن الهدف الأساسي لإنشائها هو تحقيق التعاون الاقتصادي . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى عاملين ، الأول هو الفصل بين التنمية الاقتصادية والأمن الإقليمي ، والثاني هو سيطرة مفهوم الأمن – بمعناه الضيق – على حساب مفهوم الأمن الجماعي ، بمعنى قيام الدولة منفردة بصد أي عدوان أجنبي على سيادتها أو أراضيها وفقا لمفهوم السيادة، دون الاحتياج إلى التعاون الدفاعي في هذا الشأن ، علي اعتبار أن الدولة الأكثر تسلحا هي الأكثر أمنا ، ومن هنا اهتمت دول الإقليم بتأسيس جيش وطني ــ كأحد مقوماتها الوطنية ــ ولعل هذا يفسر أسباب عدم بروز قضية الأمن الإقليمي في المعاهدة التأسيسية للجماعة (١) .

ويبدو أن الدول الاستعمارية ــ خاصة فرنسا ــ لعبت دورا هاما في هذا الشأن ، كما أن الأوضاع الدولية وبروز ظاهرة الاستقطاب الدولي في ظل الحرب الباردة ــ ساهمت أيضا ــ في تكريس هذا المفهوم الضيق للأمن القومي على حساب الأمن الإقليمي . إلا أن هذه العوامل ذاتها ساهمت ــ بشكل غير مباشر ــ في بروز التوجه نحو الأمن الإقليمي على اعتبار أنه أداة رئيسية لتحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي على مستوى الإقليم ، كما أن التدخل الدولي غالبا ما يشوبه فكرة التحيز

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر :

Adenije Olu, " **Mechanism for Conflict Management in West Africa : Politics of Harmonization** " in www.jha.ac/articles/027.htm.P.3 .

لطرف إقليمي على حساب طرف آخر ، ومن ثم فالأفضل إيجاد نظام أمن جماعي إقليمي .

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط هي:

**أولا:الأسباب الدولية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس .**

**ثانيا:الأسباب القارية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس.**

**ثالثا::الأسباب الإقليمية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس .**

**أولا:الأسباب الدولية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس**

ساهمت مجموعة من العوامل الدولية في نشأة نظام الأمن الجماعي للجماعة. بعضها مرتبط بالبيئة الدولية وطبيعة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، وبعضها مرتبط بالنظم الاستعمارية السابقة للإقليم ، وثالثها مرتبط بالتهديدات الخارجية التي يمكن أن تتعرض لها دول الجماعة ، وهذه العوامل هي :

**١- البيئة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية :**

أدت الأجواء التي صاحبت الحرب العالمية الثانية ، ومن قبلها عجز عصبة الأمم عن وضع ترتيبات أمنية عالمية لاحتواء النزاعات والحروب في العالم–أدت إلى بروز التفكير نحو إقامة تنظيمات إقليمية – ذات أهداف أمنية وليست اقتصادية فحسب – بعد هذه الحرب ، خاصة مع تنامي الإدراك الدولي لأهمية الأمن الإقليمي لتحقيق التكامل الاقتصادي . وكانت إرهاصات هذه الأنظمة منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو) التي كانت بمثابة مظلة الحماية للجماعة الاقتصادية الأوربية آنذاك EEC ،بالرغم من أن الولايات المتحدة ليست عضوا في الجماعة ، كما ظهرت أيضا منظمة الدول الأمريكية OAS التي كانت في الأساس منتدى للمساعدات الاقتصادية المشتركة ، إلا أنه تم النص

على عنصر الدفاع في اتفاقية بوجوتا لتسوية الصـــراعات بـــين الـــدول الأعضاء ١٩٤٨ ، وفي أوربا الشرقية – سابقا – كان حلـــف وارســـو بمثابة مظلة الأمن الجماعي الكوميكون Come Con ، ونفـــس الأمـــر بالنسبة للجامعة العربية حيث تم النص على إنشاء مجلس الدفاع العربـــي المشترك [١] .

فلقد ساد الاعتقاد آنذاك – وبفعل الظروف الدولية – بأنه من الصـــعب في ظل النظام الدفاعي العالمي وجود تدخل دولي حيادي ، كما حدث في تدخل الأمم المتحدة في أزمة ليبيريا عـــام ١٩٦٠ وانحيازهـــا لصـــالح الرئيس جوزيف كاسافوبو المدعوم من الغـــرب فـــي مواجهـــة رئـــيس الحكومة ، وكانت النتيجة فشل الأمـــم المتحـــدة فـــي إنهـــاء الصـــراع واضطرارها للانسحاب عام ١٩٦٤ بعد توقف كل من الاتحاد الســـوفيتي وفرنسا عن دعم حصصها لتمويل القوات، والتدخل الثـــاني كـــان فـــي الصومال عام ١٩٩٣ ، وفشلت فيه الأمم المتحدة أيضا خاصـــة بســـبب انحيازها ضد قوات فارح عيديد المناوئ لواشنطن، واضطرت للانسحاب بعد ذلك بالرغم من أن الصراع لا يزال مستمراً حتى الآن [٢] .

لذا فقد عملت الأمم المتحدة على تشجيع فكرة إقامة التنظيمات الإقليمية وقيامها بعملية حفظ السلام والأمن في إطار الإقلـــيم التـــابع للمنظمـــة ، وتخصيص الفصل الثامن من الميثاق للحديث عن التنسيق بـــين الأمـــم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام والأمن .

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر :

Tom Imobighe " Ecowas Defence Pact and Regionalism in Africa " in Ralph I. Onuka and Amadu Sessay , " **The Future of Regionalism in Africa** " , ( London : Macmillan Publishes , 1985), PP. 110-117 .

٢ – لمزيد من التفاصيل أنظر: George Klay , **Op. cit.** , PP. 16 –22.

وإزاء هذه العوامل رأت الجماعة ضرورة توفير نظام أمني لها من أجل تحقيق المصالح المشتركة ، وهو الأمر الذي تم الإشارة إليه في ديباجة برتوكول عدم الاعتداء عام ١٩٧٨ ، حيث تمت الإشارة إلى أن أهداف الجماعة المنصوص عليها في اتفاقية لاجوس المنشئة لن يتم تحقيقها إلا من خلال توفير مناخ آمن ومستقر (١) . وقد أكد على هذا الأمر العديد من دول الجماعة بعد ذلك مثل الرئيس السنغالي ــ آنذاك ــ ليوبولد سنجور ، حيث أشار في كلمته أمام قمة الجماعة في داكار ( ٢٨ مايو ١٩٧٩ ) " إنني لست بحاجة إلى توضيح أنه لايمكن تحقيق التنمية في مناخ غير آمن ، ولهذا فلابد لنا من إنشاء ميثاق دفاعي لدول غرب إفريقيا لحمايتنا من أي عدوان خارجي " (٢) .

**٢- الاستعمار الدولي ودوره في نشأة نظام الأمن الجماعي للجماعة**

بالرغم من أن الاستعمار الفرنسي وكذلك البريطاني للإقليم لم يساهم ــ إلى حد كبير ــ في تحقيق شكل من أشكال التنمية المشتركة في المجال الاقتصادي على المستوى الأفقي ؛ وذلك بسبب تركيزه على التعامل المباشر مع المستعمرات ، وإيجاد حالة من التنمية المنفصلة ــ خاصة بالنسبة لبريطانيا ــ إلا أنه ساهم بأسلوب غير مباشر في إيجاد آليات مشتركة في المجال الدفاعي ، إذ قامت هذه القوى بتشكيل قوات أمنية لتهدئة الأوضاع في المستعمرات غير المستقرة ، وهي العملية التي عرفت آنذاك باسم تهدئة الأوضاع في المنطقة Pacification of The Region ،

---

1-Ecowas:Protocal on Non Aggression , in" **Protocal Annexed to The Treaty of Ecowas** , (Abuja : The Ecowas Executive Secretariat Publeshes , N.D ), P. 83 .

2-Tom Imobighe , **Op. cit** , P. 117 .

وبمرور الوقت أصبحت هذه القوات- التي تم تجنيدها من عدة مستعمرات- النواة الأولى لكل الجيوش الوطنية بعد ذلك ، وكانت هذه بداية ظهور فكرة الدفاع المشترك داخل كل نمط استعماري أنجلوفوني ، وفرانكفوني في الإقليم ، فعلى سبيل المثال قامت بريطانيا في الحقبة الاستعمارية وحتى استقلال الدول الأنجلوفونية بتشكيل ما يعرف باسم القوات الملكية لقوات غرب إفريقيا The Royal West African Frontier Force والتي أصبحت بمثابة أداة الدفاع المشترك للحفاظ على الأمن في المنطقة لحين حصول دول الأنجلوفون على استقلالها ، حيث كان يتم إجراء الاختبارات الأولية لأفراد هذه القوات داخل كل دولة على حدة ، ثم يتم تنظيم الأمور بعد ذلك بصورة أكثر مركزية من خلال بعض المدارس الموجودة في الإقليم، مثل مدرسة تشيك العسكرية Techic Military School قرب أكرا عاصمة غانا، حيث كان يتم بها تدريب ضباط دول غرب إفريقيا البريطانية (١)

ويلاحظ أيضا أن المستعمرات الفرنسية في الإقليم عرفت الترتيبات الدفاعية المشتركة ، وإن كانت بصورة أكبر ، حيث كان هناك ما يعرف باسم قوات جيش المستعمرات Troupes Colonail ، والتي كان ينظر إليها على أنها بمثابة جيش احتياطي تابع لفرنسا ، وكان هناك كذلك نوع من المركزية في عملية التدريب، حيث كان ينظر إلى هذه القوات على أنها قوات إقليمية وليست تابعة لمستعمرة بعينها (٢) .

---

1-Tom **Op. cit.** , P. 114 .
2- **Ibid** , P. 115 .

٣- التهديدات الخارجية :

بالإضافة إلى ما سبق هناك التهديدات الخارجية التي لم تقتصر فقط على الصراع التقليدي بين الدول الاستعمارية السابقة ودول الإقليم ، وإنما صار الإقليم محط أطماع كثير من الدول والجماعات الخارجية . فعلى سبيل المثال تعرضت جمهورية غينيا في نوفمبر ١٩٧٠ إلى محاولة غزو من جانب المرتزقة البرتغاليين ، كما تعرضت بنين إلى هجوم آخر في يناير ١٩٧٧ ، هذا إلى جانب التدخلات العسكرية الفرنسية ووجود القوات الفرنسية حول الإقليم ، مما ساهم في زيادة المخاوف الأمنية لدى كثير من دول الجماعة التي أدركت أن الدول المستعمِرة السابقة لا تزال ترغب في استمرار تبعية الإقليم لها . ويمكن أن تقوم بذلك عبر وسائل عدة منها استخدام الجنود المرتزقة لزعزعة الاستقرار في دولة ما ـ تدبير انقلابات ضد حكومات غير مرغوب فيها ـ إمكانية الابتزاز والتخريب الاقتصادي ، ونظرا لإمكانية تأثير هذه الأساليب في دول الجماعة ، فقد رأت ضرورة إيجاد آلية دفاعية مشتركة لمواجهة أي عدوان خارجي [١] ، ولقد كانت الدول الفرانكفونية سباقة في ذلك، إذ بالرغم من توقيعها اتفاقيات ثنائية في المجال الدفاعي مع فرنسا ، إلا أنها فكرت ـ خاصة بعد الحرب بين مالي وبوركينا فاسو عام ١٩٧٤ ـ في تشكيل نظام أمني جماعي خاص بها ، وبالفعل قامت سبع دول من دول الفرانكفون الأعضاء في سياو عام ١٩٧٧ بالتوقيع على بروتوكول عدم الاعتداء ، وتقديم المساعدات العسكرية الجماعية في حالة الدفاع Accord de Non Agression et d`Assistance en Matiere de Defence ،والتي عرفت اختصارا باسم ANAD ، ثم قامت الجماعة بعدها بعام واحد (١٩٧٨) بتوقيع بروتوكول مماثل عُرف باسم بروتوكول

---

١- Ibid , P. 118 .

عدم الاعتداء Protocol on Non Agression ويشار إليه اختصـــارا ب PNA [١].

**ثانيا:الأسباب القارية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس**

يقصد بالأسباب القارية تلك المتعلقة بضـــعف دور منظمـــة الوحـــدة الإفريقية ــ كمنظمة قارية ــ في تسوية الصراعات في القارة ، مما دفع الدول الإفريقية إما إلى اقتراح تطوير النظم الموجودة بالفعل ، أو البحث في إيجاد آليات خاصة بها على المستوى الإقليمي الفرعي . فقد أثبتـت الممارسة العملية في مجال التسوية السلمية للصراعات- على المســتوى القاري، من خلال المنظمة في الفترة من ١٩٦٣ (تاريخ النشأة) وحتـى ١٩٩٣(تاريخ إنشاء آلية فض المنازعات في قمة القاهرة رقم ٢٩ )- أن الأجهزة والآليات التي أُنيطت بها مهام التسوية السلمية عجزت تماما عن العمل ، مما دفع الأجهزة العليا في المنظمة ــ مثل مجلس رؤساء الدول والحكومات ــ لأن تضطلع بدورها وتحل محلها [*]

وإزاء هذا التعثر للمنظمة سواء على الصعيد السلمي السياســي ، أم العسكري ، بدأت الدول الإفريقية تبحث عن بدائل أخرى ســواء علــى المستوى القاري متمثلة في تفعيل الآليات الموجودة ، أم استحداث آليات أخرى ، أم على المستوى الإقليمي الفرعي ، ولعل ذلك ما دفــع قــادة

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول نشأة بروتوكولي PNA , ANAD انظر:
Joses Gami Yormos , " **Mechanism For Conflict Management in Ecowas** "(Durban: The African Centre for Constructive Resolution of Dispute-ACCORD,Occasional Papers,No.2,1999)PP.2-4

* – مثل النزاع بين الصومال وكينيا عام ١٩٦٤ حــول إقلــيم N. A.F.D.، والخــلاف بــين الكونغو الديمقراطية وبوروندي ، وحوادث الحدود بين رواندا وبوروندي ، وغير ذلك . لمزيــد من التفاصيل أنظر : د. عزت سعد الدين ، "إفريقيا والتسوية القانونيــة للمنازعــات الدوليــة "، **السياسة الدولية** ، عدد ٩٣ يوليو ١٩٨٨، ص ص ، ٩٢-٩٣ .

الجماعة إلى الحديث عن ضرورة إيجاد نظام أمنـــي جمـــاعي خـــاص بتسوية النزاعات التي قد تنشب بين أعضائها .

**ثالثا:الأسباب الإقليمية لنشأة نظام الأمن الجماعي للإيكواس**

ترتبط هذه الأسباب بوجود أكثـــر مـــن مصـــدر للتـــوتر بـــين دول الإقليم؛مما قد يؤدي إلى عجز بعض الدول عن مواجهة مصادر التهديـــد الخارجية ، ومن ثم تكون هناك حاجة لإيجاد ترتيبات جماعية للحيلولـــة دون وجود نزاعات مسلحة بين هذه الدول من ناحية ، كما أن إقدام دول الفرانكفون على إيجاد نظام للأمن الجماعي بينها ساهم بدوره فـــي دفـــع دول الجماعة ككل ـــ خاصة الدول الأنجلوفونية ـــ لإيجاد نظـــام أمنـــي جماعي أشمل وأكفأ من ناحية ثانية .

**١ – عوامل عدم الاستقرار في الإقليم :**

يمتاز إقليم غرب إفريقيا بكثرة الخلافات بين دولـــه بســـبب تـــداخل الإثنيات عبر الحدود ، فضلا عن الخلافات السياسية بـــين قـــادة الـــدول بسبب دعم بعضهم للمعارضة السياسية في الدول الأخـــرى إلا أن هـــذه الخلافات لم ترق إلى حالة الصراع المسلح أو الحرب المفتوحة باستثناء الحرب بين مالي وبوركينا فاسو عام ١٩٧٤ ، والتي كانت سببا هاما في إنشاء بروتوكول عدم الاعتداء التابع لسياو ، ثم تجددت الحرب بينهمـــا بسبب إقليم أجاشير Agacher عام ١٩٨٥ ، وتدخلت سياو لتسويته . ثم النزاع بين السنغال وموريتانيا في الثمانينات ، ومؤخرا النزاع بين ليبيريا وغينيا وسيراليون فيما يعرف بالصراع بين دول حوض نهر مانو.

وفي المقابل فإن الصراعات الداخلية كانـــت الســـمة الأبـــرز كمـــا اتضح في أزمـــات ليبيريـــا – ســـيراليون – غينيـــا بيســـاو – كـــوت ديفوار ، والتي كانت ســـببا فـــي تـــدخل قـــوات الإيكومـــوج التابعـــة للجماعة من أجل تسويتها . لكن أيـــا مـــا كـــان الأمـــر فـــإن مكـــامن

الصـــراع متعـــددة ومتشـــابكة بـــين دول الإقلـــيم ، فهنـــاك خلافـــات حدودية بين كوت ديفوار وغانا ، نيجيريـــا وبنـــين ، النيجـــر وبنـــين ، وهناك منافسات تقليديـــة مثـــل تلـــك القائمـــة بـــين الســـنغال وغينيـــا ومالي، فضلا عن وجود شـــكوك بـــين قيـــادات بعـــض دولـــه مثـــل نيجيريا وغانا وكوت ديفوار ، علاوة علـــى وجـــود خلافـــات بســـبب قضـــايا اللاجئـــين والمهـــاجرين ، كمـــا هـــو الحـــال بـــين الســـنغال وموريتانيـــا ، وغانـــا ونيجيريـــا . وهنـــاك خلافـــات بســـبب إيـــواء المعارضة التابعة لدول الجوار كما هو الحـــال بالنســـبة لغينيـــا بيســـاو مع السنغال ، وغانا مع نيجيريـــا ، وكـــوت ديفـــوار وبوركينـــا فاســـو بالنسبة لليبيريا (١) .

لذا إزاء هذه الصراعات تزايدت الحاجة إلـــى إنشـــاء نظـــام أمنـــي جماعي،يكون من بين أهدافه الحيلولة دون التهديد باستخدام القوة ، وعدم الاعتداء بين دول الإقليم ، وفي حالة وجود اعتداء تكـــون هنـــاك آليـــة للمساعدة الجماعية فيما يتعلق بالنواحي الدفاعية ، خاصـــة أن محكمـــة الجماعة التي تم إنشاؤها في المعاهدة التأسيسية لم يتم توفير الدعم لهـــا، بحيث تحظى بالقبول ــ كوسيط ــ بين الدول الأعضاء ، كما أنها كآليـــة للتسوية غير كافية لتحقيق التسوية فيما يتعلق بمنع الاعتداء(٢).

---

١ – حول طبيعة الصراعات في إقليم غرب إفريقيا انظر
M. Kacowicz Arie , " Negative International Peace and Domestic Conflict : West Africa 1975-1996 " **The Journal of Modern African Studies** , Vo.35 , No.3 , 1997 , P.376 .

٢ – Julius Okolo , **Op. cit** , P. 146 .

٢- نظام الأمن الجماعي للجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا (سياو) :

لقد كان من بين العوامل التي ساهمت في ضرورة التفكير في إنشاء نظام أمني جماعي للجماعة وجود نموذج مماثل ـ وإن كان على نطاق ضيق ـ أقامته الدول الفرانكفونية في إطار الجماعة الاقتصادية لإفريقيا الغربية ( سياو ) حيث أدت المواجهات الحدودية بين مالي وبوركينا فاسو عام ١٩٧٤ إلى تفكير الدول الفرانكفونية في إمكانية إقامة نظام أمني جماعي بينها ، حيث لا يوجد تعارض بين هذا النظام والاتفاقيات الدفاعية الثنائية مع فرنسا ، وبالفعل قامت سبع دول فرانكفونية عام ١٩٧٧ هي السنغال - كوت ديفوار - بوركينا فاسو - مالي - النيجر - موريتانيا - توجو ، بالتوقيع على بروتوكول عدم الاعتداء وتقديم المساعدة الجماعية في حالة الدفاع والذي يعرف اختصارا باسم ANAD . ولقد تم الاتفاق على وجود هيكل تنظيمي يتكون أساسا من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ، مجلس الوزراء الذي يناظر مجلس الدفاع في ميثاق الجماعة،السكرتارية العامة . ولقد دخل البرتوكول حيز التنفيذ عام ١٩٨١ ، وخلال الفترة من ١٩٨١ - ١٩٨٧ تم إضافة ١٢ بروتوكولا له ، فضلا عن سبع آليات كان من بينها اتفاقية القواعد الحاكمة لعمل قوات السلام التابعة للجماعة ، والتي عرفت باسم قوات دفاع سياو ANAD `s Peace Force [١] .

ولقد نجحت السياو في التدخل لتسوية بعض الصراعات بين دولها ـ قبل دخول البروتوكولات الخاصة بالجماعة حيز التنفيذ ـ ومن ذلك تدخلها في تسوية النزاع المتجدد بين مالي وبوركينا فاسو حول إقليم أجاشير عام ١٩٨٥ ، إلا أنها لم تتدخل في بعض النزاعات الأخرى مثل

---

١ - لمزيد من التفاصيل انظر Joses , Ibid, P P. 2-4 .

النزاع بين السنغال وموريتانيا حول موارد المياه في نهر السنغال بسبب أن رئيس المؤتمر ــ آنذاك ــ كان رئيس أحد دول النزاع [1] ، ويلاحظ أن فرنسا كانت تدعم جهود السياو بصفة عامة في هذا الشأن خاصة وأن هذا التدخل لا يتعارض مع الاتفاقيات الدفاعية الثنائية لهذه الدول ، بل على العكس،فإنه يساهم في تقليل اعتماد هذه الدول عليها ، مع ضمان بقائها في إطار منظمة الفرانكفون .

ولقد دفع ذلك باقي دول الجماعة إلى التفكير في إطار أمني أوسع يضم كل دول الإقليم على غرار تجربة CEAO [*] .

## المطلب الثاني

## بروتوكول عدم الاعتداء عام ١٩٧٨ .

يعد هذا البروتوكول هو أول محاولة من قبل الجماعة لوضع نظام أمني جماعي حيث تناول مجموعة من المبادئ التي يتعين على الدول مراعاتها فيما بينها ، كما حدد بعض الأهداف ــ وإن كانت محدودة ــ فضلا عن تحديد الجهة المنوطة بالنظر في المنازعات .

ومن هنا : فإن هذا المطلب يتضمن ثلاث نقاط أساسية :

**أولا** : النشأة والعضوية .

**ثانيا** : الأهداف والمبادئ .

**ثالثا** : الهيكل المؤسسي والاختصاصات .

---

1-**Idem.**

* تم ضم آلية سياو في آلية الإيكواس عام ٢٠٠١ إعمالا للمادة ٥٤ من بروتوكول آلية الجماعة لمنع حدوث خلاف بين الآليتين خاصة في الحالات التي يكون فيها أحد أطراف الصراع دولة فرانكفونية .لمزيد من التفاصيل انظر

Alhaji . M.S.Bah,"West Africa from a Security Complex to a Security Community",**The African Security Review,** (Pretoria&Cape Town: Institute for Security Studies,Vol.14,No.2,2005),P. 8٥

**أولا:النشأة**

نشأ بروتوكول عدم الاعتداء كمحصلة للأسباب والظروف الدولية والقارية والإقليمية السابقة الإشارة إليها في المطلب الأول ، لذا اتخذ قادة رؤساء الدول والحكومات للجماعة في قمة لومي (٥نوفمبر ١٩٧٦) قرارا بشأن وضع بروتوكول يقضي بعدم الاعتداء بين الدول الأعضاء ، واستغرق إعداد صياغة البروتوكول قرابة عام ونصف ، حتى تم التوقيع عليه رسميا في قمة رؤساء الدول والحكومات في لاجوس (١٩٧٨/٤/٢٢) ، ويعد البروتوكول من وجهة نظر بعض المحللين أول قرار سياسي يتم اتخاذه من جانب الجماعة [١] .

**ثانيا:الأهداف والمبادئ**

لقد حدد البروتوكول كما جاء في ديباجته ، الهدف الأساسي منه ، وهو توفير مناخ آمن ومستقر بين الدول الأعضاء ، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول الجماعة وهو نفس الهدف الوارد في معاهدة لاجوس المنشئة لها .

ولقد حدد البروتوكول مجموعة من المبادئ العامة هي :

١- امتناع الدول الأعضاء عن استخدام القوة أو الاعتداء ، أو استخدام أي وسيلة لاتتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية أو تنال من استقلالية أو سيادة أي دولة عضو في علاقاتها ببعضها البعض ( المادة ١ ) .

٢- امتناع الدول الأعضاء عن تشجيع أو ارتكاب أو التغاضي عن الأعمال التي من شأنها تهديد حدود أي دولة أو الاستغلال السياسي لها ( المادة ٢ ).

---

١- 1- Juluis Okolo, , **Op. cit**, P. 146 .

**ثالثا:الهيكل المؤسسي والاختصاصات**

لم يحدد البروتوكول أطرا معينة لكي يتم وضعها موضع التنفيذ ؛ لذا جاء أشبه بإعلان مبادئ ، ولعل هذه كانت واحدة من أبرز نقاط الضعف به ، الأمر الذي تم تداركه في بروتوكول المساعدة الجماعية الذي تم توقيعه عام ١٩٨١ . ولعل الاستثناء من ذلك ماورد في الفقرة الثانية من المادة الخامسة حيث نص البروتوكول على أنه في حالة فشل الدول الأعضاء في تسوية الخلافات بينها بالطرق السلمية يتم تحويل الأمر إلى لجنة من رؤساء الدول والحكومات ، وفي حالة فشل هذه اللجنة في حل الخلافات يتم رفع الأمر إلى السلطة أو الهيئة لاتخاذ اللازم (مادة ٥ – فقرة ٢) ، ولم يحدد البروتوكول كيفية تشكيل هذه اللجنة أو الصلاحيات المنوطة بها ، واكتفى بإحالة الأمر إلى السلطة لكي تقرر ذلك ( مادة ٥ ، فقرة ٣ ) .

ومن العرض السابق يمكن إيراد بعض الملاحظات بشأن البروتوكول:

١- إن البروتوكول لم يحدد ـ بداية ـ حالات التهديد أو العدوان التي قد تستوجب تدخل الجماعة إما سلميا أو عسكريا ، فلم يحدد ما إذا كانت هناك إمكانية لتدخل الجماعة في حالة وقوع عدوان بين دولتين من الدول الأعضاء أو بين دولة عضو وأخرى غير عضو ، أو حتى داخل دولة عضو بصورة تهدد السلم والأمن في الإقليم .

٢- إن الفكرة الرئيسية التي يقوم عليها مفهوم الأمن الجماعي هي أن الاعتداء على دولة يعتبر اعتداء على الدول الأخرى غير موجودة في البروتوكول ، كما أن التدابير الجماعية التي يمكن اتخاذها لردع العدوان ـ بما فيها التدابير العسكرية ـ غير موجودة ، صحيح أن الميثاق أشار إلى أنه في حالة فشل اللجنة في حل الخلافات يتم رفع

الأمر إلى السلطة أو الهيئة ، إلا أنه لم يحدد ماهية التدابير التي يمكن أن تتخذها الهيئة (*) .

٣- إن البروتوكول لم يحدد وسائل التسوية السلمية للنزاعات ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أن الدول تتعهد باستخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات التي قد تنشب بينها ، فالنص جاء مبهما على عكس الحال بالنسبة لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي حدد في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة أن التسوية السلمية تتم عن طريق التفاوض ـ الوساطة ـ التوفيق ـ التحكيم ، كما أن البروتوكول لم يوضح آلية تسوية هذه المنازعات ، وهل تعتبر لجنة السلطة المشار إليها في الفقرة ٢ من المادة ٥ هي آلية الجماعة الدائمة في ذلك ، خاصة أنه أوكل تحديد تشكيل وصلاحيات هذه اللجنة إلى السلطة ، أو أنها بمثابة لجنة خاصة تنشأ عند نشوب النزاع .

٤- غياب الهياكل المؤسسية التي تقوم بتحقيق المهام الأمنية الدفاعية ، وهي نقطة ضعف أساسية في البروتوكول ، إذ لم ينص على وجود مجلس دفاع ، أو لجنة دفاعية مصغرة مثلا تتولى مهام تحقيق السلم والأمن في الإقليم . وهي نقطة تم تداركها في بروتوكول المساعدة الجماعية ١٩٨١ .

---

* – يتشابه البروتوكول في هذه الجزئية مع ماجاء في ميثاق الأمم المتحدة من تفويض مجلس الأمن – وفق الفصل السابع – سلطة تقدير التهديدات التي يتعرض لها السلام ، وتقدير ماهية الأعمال العدوانية ( مادة ٣٩ ) ، وكذلك التدابير التي يمكن اتخاذها لردع العدوان . لمزيد من التفاصيل أنظر : د. إبراهيم أحمد شلبي ، م.س.ذ. ، ص ١٤٠ ومابعدها .

## المطلب الثالث

## بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع ١٩٨١

## (ميثاق دفاع الإيكواس)

يعد بروتوكول المساعدة الجماعية في حالة الدفاع -الذي تم توقيعه عام ١٩٨١ ، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٨٦ -محاولة من قبل الجماعة لمعالجة جوانب القصور التي شابت بروتوكول عدم الاعتداء ، خاصة فيما يتعلق باتخاذ مجموعة من التدابير الجماعية في حالة وقوع عدوان على دولة عضو ؛ ومن ثم فهو يعد مكملا للبروتوكول الأول ، خاصة أنه وضع هيكلا مؤسسيا يناط به اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة ، فضلا عن النص على إنشاء قوات خاصة تكون بمثابة الآلية العسكرية لتنفيذ قرارات هذه المؤسسات عند التدخل ، وبالرغم من هذه الإيجابيات ، إلا أن البروتوكول اعتراه أيضا بعض السلبيات، أبرزها مشكلة التمويل .

لذا سيتم تقسيم هذا المطلب لأربع نقاط أساسية هي :

أولا : النشأة.

ثانيا : الأهداف والمبادئ .

ثالثا: الهيكل المؤسسي والاختصاصات .

رابعا : تقييم البروتوكول .

### أولا:النشأة

بالرغم من أن بروتوكول عدم الاعتداء ساهم في إرساء مجموعة من المبادئ التي تنظم العلاقات بين الدول الأعضاء بشكل يحقق الاستقرار في الإقليم ، ويساهم في إيجاد حالة من الثقة بينها ، إلا أنه اعتراه بعض السلبيات خاصة فيما يتعلق بكيفية تأمين هذه الدول في مواجهة عدوان خارجي أو دعم خارجي لصراع داخلي ، ومن هنا تطلب الأمر إعادة

النظر في هذا البروتوكول إما لتنقيحه ، أو صياغة بروتوكول آخر يكون مكملا له ، ويتناول النقاط التي تم تجاهلها به.

وبالفعل وفي أول قمة بعد توقيع بروتوكول عدم الاعتداء (قمة دكـــار ١٩٧٩) تقدمت كل من السنغال وتوجو باقتراحين منفصلين بشأن صياغة بروتوكول أمني جديد، يكون بمثابة ميثـــاق دفـــاعي Defence Pact للجماعة وقد تم رفع الاقتراحين لرئيس مجلـــس الـــوزراء والســـكرتير التنفيذي لمناقشتهما ، ودعوة اللجنة الوزارية الفنية ـــ والتي تضم وزراء الشئون الخارجية – الدفاع – المالية – الشئون الاقتصـــادية – رؤســـاء الأركان ـــ للاجتماع من أجل مناقشتهما والتنسيق بينهما ، وإعداد مسودة بشأن الميثاق الدفاعي لعرضها على القمة القادمة التي ستعقد في لومي ، لكن فشلت اللجنة ـــ التي تحكمها قاعدة الإجماع ـــ في اجتماعها الـــذي عقد في ١٩٨١ في التوصل إلى اتفاق بشأن البرتوكول بسبب المعارضة الشديدة لثلاث دول هي الرأس الأخضر ، غينيا بيساو –مالي(*) .

وخلال قمة الجماعة في لومي أكد الرئيس السنغالي آنـــذاك ليوبولـــد سنجورعلى أهمية الميثاق الدفاعي حيث قال "لا توجد تنمية بدون أمن" ، وأشار إلى أنه من الممكن عدم انضمام الدول المعترضة ، ومناقشة الأمر بين الدول المؤيدة له ، وإلى نفس الأمر تقريبا ذهب رئيس توجو إياديما

---

* – أشار ممثل مالي في اجتماعات اللجنة إلى أن هذا الميثاق يعد خطوة نحو إعـــادة استعمار إفريقيا ، وأنه يساهم في تقسيم القارة إلى أجزاء يتم السيطرة عليها من قبـــل القوى الخارجية ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Julius Emeka,"Integrative and Co operative Regionalism: The Economic Community of West African States", **International Organization,**Vol.39,No.1,Winter1985 , PP..147-148 .

الذي أكد أن بروتوكول الدفاع المشترك هو بمثابة الخطوة التالية المنطقية لتوقيع بروتوكول عدم الاعتداء [١].

ومرة ثانية تم تشكيل لجنة وزارية من ثماني دول من أجل وضع المسودة النهائية للبروتوكول ، وأسفرت جهود هذه اللجنة عن التوقيع عليه من قبل كل الدول باستثناء الرأس الأخضر وغينيا بيساو ومالي ، ولكي يصبح نافذا ينبغي تصديق سبع دول على الأقل (مادة٢٤) ولحين ذلك فإن معاهدة الجماعة المنشئة تتسع مؤسساتها لتضم مجلس الدفاع إلى مؤسساتها الرئيسية ، ولجنة الدفاع إلى لجانها الفنية المتخصصة [٢] .

ولقد دخل البرتوكول حيز النفاذ عام ١٩٨٦ بعد تصديق أكثر من سبع دول عليه ، وعلق عليه راديو نيجيريا بقوله " إنه بمثابة خطوة أولى في محاولة وضع نظام دفاعي للإقليم " [٣].

**ثانيا:أهداف ومبادئ البرتوكول**

لقد أكد البرتوكول على أن الهدف منه ــ كما جاء في ديباجته ــ هو توفير بيئة آمنة ومستقرة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي ، وإن كان أشار في المادة الثانية إلى مجموعة من الأهداف Objectives هي في حقيقتها أقرب إلى المبادئ منها إلى الأهداف ، حيث ركزت على جوهر فكرة الأمن الجماعي من ناحية ، والحالات التي يتعين على الجماعة التدخل فيها من ناحية ثانية . بعد ما كان برتوكول ١٩٧٨ يركز فقط على مبادئ عدم التدخل .

---

١ – حول هذين الرأيين انظر : Emanuel Kwesi , **Op.cit** , PP..24-25 .

٢-Julius Emeka , Integrative . , **Op. cit** , P. 147 .

٣-Emanuel , **Op. cit** , P. 25 .

ومن هنا يمكن تقسيم هذه المبادئ ــ أو الأهــداف ــ إلــى نقطتــين أساسيتين هما :

١- مبدأ التدخل .

٢- إجراءات التدخل .

١- مبدأ التدخل :

لقد حدد الميثاق مجموعة من المبادئ العامة التــي تتعلــق بمبــادئ التدخل، وذلك بعد إقرار المبدأ الأساسي الذي تقوم عليــه فكــرة الأمــن الجماعي وهو أن الاعتداء المباشر أو العدوان( *) أو التهديد المسلح ضد أي دولة عضو يعد بمثابة تهديد أو عدوان على دول الجماعة ككل(مــادة ٢) ، ومن ثم تتعهد الدول الأعضاء بتقديم المساعدة الجماعية في مجال الدفاع (مادة ٣) (**) ، وذلك من خلال وضع قوات خاصة من قواتها المسلحة تحت تصرف الجماعة ضد أي تدخل عسكري ، هذه الوحــدات ستعرف باسم القوات المســلحة المتحالفــة للجماعــة Allied Armed Forces of The Community والتــي تعــرف اختصــارا باســم (AAFC).

ولقد حدد الميثاق ثلاث حالات للتدخل هي :

* – حدد البرتوكول مفهوم العدوان في ديباجته بأنه استخدام القوة أو أي وسيلة أخرى تتعارض مع وثيقة منظمة الأمم المتحدة ، والوحدة الأفريقية ، من قبل أي دولة عضو ضد سيادة أو حدود دولة أخرى . حول هذا المفهوم انظر Ecowas:Protocol Relating to Mutual Assistance on Defence , in " **Protocols Annexed to The Treaty of Ecowas** " , **Op. cit.** , P. 133 .

** – يشير مفهوم المساعدة الجماعية وفق ديباجة البرتوكول إلى كل أنواع المساعدة العسكرية (فنية – قوات عسكرية – معدات ) لمزيد من التفاصيل انظر **Idem**

١- حالة الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء ، وذلك في حالة فشل الدول الأعضاء في تسوية الخلافات بالطرق السلمية ، أو من خلال اللجنة المشكلة من قبل السلطة لذلك (مادة ٤ فقرة ١) .

٢- حالة وجود اعتداء خارجي مسلح ضد أي دولة عضو في الجماعة (مادة ١٦)

٣- حالة وجود صراع داخلي يتم إدارته ودعمه من الخارج بما يهدد السلم والأمن في الجماعة. وفي هذه الحالة فإن هيئة الجماعة هي التي تحدد هذا الموقف ، وتقرر التعامل معه (مادة ٤ ، فقرة ٢ ) .

ويلاحظ هنا أن المعيارين اللذين وضعهما البروتوكول مرنان بصورة كبيرة،وهما (وجود دعم خارجي– تهديد السلم والأمن ) ، ويعد تحديدهما مسألة تقديرية في الغالب ؛ مما قد يدفع بالجماعة إلى التورط في العديد من هذه النزاعات نتيجة سوء تقدير للموقف ، كما أن هذا النص قد يتم استغلاله من قبل بعض الأنظمة فاقدة الشرعية لقمع المظاهرات المطالبة برحيلها ، إذ يمكن لهذه الأنظمة الزعم بأن هناك مؤامرة خارجية ضدها؛ ومن ثم قد تستخدم تدخل الجماعة لتثبت حكمها والقضاء على هذه المظاهرات التي قد تكون معبرة عن موقف الرأي العام داخلها [١].

أما في حالة وجود صراع داخلي بحت فإن قوات الجماعة لا تتدخل (مادة ١٨– فقرة ٢) .

**٢– إجراءات التدخل :**

لقد حدد البرتوكول إجراءات التدخل في الحالات الثلاث كما، يلي :

١- بالنسبة للحالة الأولى تقوم سلطة الجماعة بالاجتماع العاجل ، وتتخذ الإجراء المناسب للوساطة ، وإذا تطلب الأمر إرسال قوات ، فإن

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر Tom Imobighe , **Op.cit** , P. 119 .

هذه القوات تكون محايدة ، وتقوم بالتدخل لفض الاشتباك بين القوات المتحاربة (مادة ١٧) أو بمعنى آخر فإن دورها يقتصر على مهام حفظ السلام.

٢- بالنسبة للحالة الثانية تقوم السلطة بعد تلقيها طلبا مكتوبا بشأن المساعدة من الدولة أو الدول التي تم الاعتداء عليها باتخاذ التدابير اللازمة في هذا الشأن، وفق المادة( ٦ )من البروتوكول ، والتي تنص على أن السلطة يمكن أن تعقد اجتماعات غير دورية لمناقشة قضايا الأمن ، واتخاذ الإجراءات الدفاعية إذا لزم الأمر ، ولها أن تحدد وتقرر العمل العسكري المناسب ، والتفويض الممنوح لقوات الجماعة، وتكتسب قرارات السلطة صفة الإلزامية ، كما توضع قوات الجماعة في حالة طوارئ انتظارا للقرار الذي تتخذه السلطة (مادة ١٦) .

٣- في الحالة الثالثة فإن الجماعة تتخذ نفس التدابير الواردة بالنسبة للحالة الثانية (مادة ١٨–فقرة ١) .

ويلاحظ هنا بالنسبة لحالات التدخل أن الميثاق لم يشر إلى كيفية حل النزاعات بالطرق السلمية أو إلى جهود الدبلوماسية الوقائية ــ باستثناء الحالة الأولى ، حيث أشار إلى التسوية من خلال الوساطة فقط مع العلم بوجود أساليب أخرى للتسوية السلمية (*) ، وربما تُركت هذه الأمور لدور منظمة الوحدة الإفريقية أو آلياتها، أو للمحكمة التي أنشأتها الجماعة .

* – نص الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة على أن وسائل التسوية السلمية هي: ( المفاوضات – التحقيق – الوساطة – التوفيق – التحكيم – القضاء – اللجوء للوكالات والمنظمات الإقليمية ) أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع الاختيار عليها من قبل الأطراف المتنازعة .

**ثالثا:الهيكل المؤسسي والاختصاصات**

لقد حددت المادة( ٥ )من البروتوكول المؤسسات المنوط بها المهام الأمنية ، وتقديم المساعدة في عمليات الدفاع ، وكذلك اختصاصات هذه المؤسسات .

فقد نصت هذه المادة على أن هناك ثلاث مؤسسات في هذا الشأن هي:

١- الهيئة أو السلطة .
٢- مجلس الدفاع .
٣- لجنة الدفاع .

وفيما يلي اختصاصات كل مؤسسة :

**١- السلطة أو الهيئة :**

وهي أعلى مؤسسة في الجماعة ، والمنوط بها ــ بصفة أساسية ــ بتحقيق السلم والأمن ، حيث تناقش في اجتماعاتها العادية المشكلات العامة التابعة للسلم والأمن في الإقليم ، كما يجوز لها أن تعقد اجتماعات غير دورية في حالة نشوب نزاع بين دولتين عضوين ، أو بين دولة عضو وأخرى غير عضو ، أو نزاع داخلي يدار من الخارج ويهدد السلم والأمن في الإقليم ، وهي التي تحدد وتقرر التدبير العسكري المناسب ، وكذلك التفويض الممنوح لقوات الجماعة ، وتتخذ قراراتها صفة الإلزامية (مادة ٦ فقرات ١،٢،٣،٤) .

**٢- مجلس الدفاع :**

ويتم تشكيله من قبل السلطة ، ويتكون من وزراء الدفاع والخارجية للدول الأعضاء . وفي أوقات الأزمات فإن المجلس يمكن أن يضم الرئيس الحالي للسلطة ، كما أنه يمكن أن يتوسع ليضم وزراء آخرين إذا اقتضت الضرورة ذلك ، ويمكن للسكرتير التنفيذي للجماعة ونائبه للشئون العسكرية حضور هذه الاجتماعات (مادة ٧ – فقرة ١،٢) ويعقد المجلس اجتماعاته في الظروف العادية بناء على دعوة من رئيسه من أجل إعداد جدول

القضايا ذات المضامين الدفاعية التي سيتم عرضها على قمة رؤساء الدول (مادة ٨ – فقرة ١) .

أما في حالة الطوارئ فإن المجلس يدرس الموقف والاستراتيجية التي ينبغي تطبيقها ، وكيفية التدخل (مادة ٨ – فقرة ٢) ، لكن ليس له اتخاذ القرارات النهائية ، كما أن التدابير التي يتخذها لا تحظى بالصفة الإلزامية ، إذ لابد من أن يتم اتخاذ مثل هذه القرارات من خلال السلطة أو الهيئة (مادة٦) ، ومعنى هذا تقليل الفائدة المرجوة من الإجراءات الفورية التي يتخذها المجلس [1].

وفي حالة موافقة السلطة على قرار التدخل ، فإن المجلس يقوم بمعاونة لجنة الدفاع ، وبالتنسيق مع الدولة ــ أو الدول المعنية بالتدخل ــ بالإشراف على جميع الإجراءات الواجب إتباعها من قبل قائد قوات الجماعة ، وكذلك كل الإجراءات المتاحة له عند التدخل . وينبغي أن يقوم هذا القائد بالتنسيق مع القيادة السياسية للدولة أو الدول المعنية (مادة ٩) . وفي نهاية عملية التدخل يقوم المجلس برفع تقرير عنها للسلطة (مادة١٠) . ويلاحظ أن البروتوكول لم يحدد موعد دورات انعقاد المجلس في الأوقات العادية ، وإن كان واضحا أنه ينبغي أن تسبق قمة رؤساء الدول .

**٣-لجنة الدفاع :**

ويتم تشكيلها أيضا من قبل السلطة ، وتتكون من رؤساء الأركان في الدول الأعضاء ، والوظيفة الأساسية للجنة فحص النواحي الفنية الخاصة بالإجراءات الدفاعية (مادة ١١ – فقرة٢) ،كما تقوم اللجنة بوضع القواعد الحاكمة لعملها ، خاصة فيما يتعلق باجتماعاتها وكيفية تنفيذ المهام المنوطة بها من قبل مجلس الدفاع ( مادة ١١ – فقرة ٣ ) .

وإلى جانب هذه المؤسسات الثلاث ، استحدث البروتوكول منصب نائب السكرتير التنفيذي للمهام العسكرية ، ويتم تعيينه من قبل مجلس

---

[1]-Tom , OP. cit. , P.119 .

الدفاع لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة ، ويعاونه في ذلك مجموعة من الضباط العسكريين ( مادة ١٢ – فقرة ١،٢) ولقد حدد البرتوكول مجموعة من المهام له هي :

أ- إدارة ومتابعة القرارات الصادرة عن السلطة في مجال الدفاع ، وذلك تحت إشراف السكرتير التنفيذي (مادة ١٢ – فقرة ٣) .

ب- تحديث الخطط المتعلقة بتحرك القوات – الدعم اللوجيستي – التدريبات المشتركة بين قوات الجماعة (مادة ١٣ ، فقرة ٣) .

ج- إعداد وإدارة الموازنة العسكرية للسكرتارية .

د- متابعة وتقديم التصورات الخاصة بكيفية تطوير الهيكل الإداري العامل معه وتقديمها إلى السكرتارية التنفيذية .

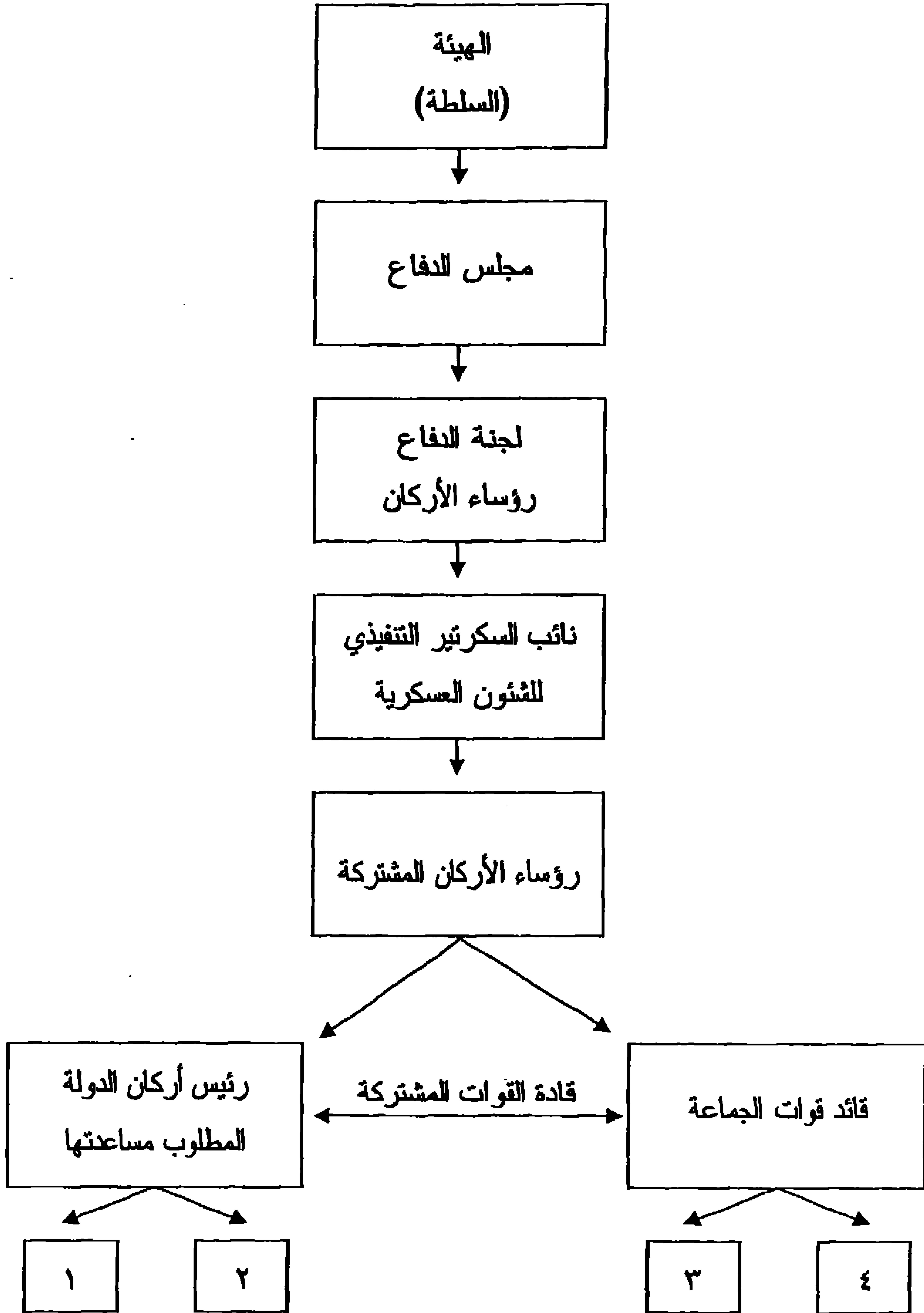
أما بالنسبة للقوات المتحالفة للجماعة فهي بمثابة الآلية العسكرية في البرتوكول لتنفيذ قرارات التدخل ، ويتم تشكيلها من خلال تعهد الدول الأعضاء بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة تحت تصرف الجماعة في حالة أي تدخل عسكري (مادة ١٣ – فقرة ١) يمكن للدول الأعضاء أن تقوم من وقت لآخر بإجراء تدريبات عسكرية مشتركة لهذه القوات سواء أكان ذلك على مستوى دولتين أم أكثر (مادة ١٣ – فقرة ٣) ومعنى ذلك أنه ل اتوجد قوات دائمة للجماعة يمكن حشدها بسرعة عند الطوارئ ، كما أن قلة التدريبات المشتركة . والتي لا تأخذ صفة الإلزامية، فضلا عن وجود مجموعة من التباينات الأخرى مثل اختلاف اللغة – العادات – التقاليد – نمط التدريب والأسلحة – من شأنها تقليل كفاءة هذه القوات عما هو مقترح [١] .

ويتم تعيين قائد لهذه القوات من خلال السلطة وبناء على ترشيح من مجلس الدفاع . ويتصرف هذا القائد وفقا للتفويض الممنوح له من قبل السلطة ، ويتعين عليه التنسيق مع رئيس أركان حرب الدولة التي يتم تقديم المساعدة لها فيما يتعلق بإدارة هذه القوات ، وتنفيذ عملية التدخل ، واتخاذ الإجراءات الضرورية في هذا الشأن (مادة ١٤) .

---

(١) – Julius ,"Integrative…", Op.cit , P P. 146-148 .

**شكل رقم(٥) يوضح هيكل التنظيم والقيادة لنظام إيكواس الأمني**




ملحوظة : الأرقام من١: ٤ تشير إلى الوحدات المشاركة بما في ذلك تلك الوحدات المشاركة من الدولة التي سيتم مساعدتها

**Source** : Tom Imobighe, **Op.Cit** , PP.121-122.

رابعا:تقييم البروتوكول

من العرض السابق يمكن القول بوجود مجموعة من النقاط الإيجابية في البروتوكول لم تكن موجودة من قبل في بروتوكول عدم الاعتداء ، وفي المقابل كانت هناك مجموعة من النقاط السلبية التي عملت الجماعة على تلافيها بعد ذلك ، خاصة بعدما واجهت تحديا كبيرا لها في أزمة ليبيريا عام ١٩٩٠، ومن ثم فسوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين :

١- إيجابيات البروتوكول .

٢- سلبيات البروتوكول .

**١- إيجابيات البروتوكول :**

هناك عدة إيجابيات في بروتوكول المساعدة الجماعية منها :

أ- أن البروتوكول يدشن فكرة الأمن الجماعي الإقليمي للجماعة ، وهي الفكرة التي تم البناء عليها بعد ذلك في عمليات التدخل ، والتي بدأت مع أزمة ليبيريا .

ب- أن البروتوكول لم يقتصر على مجموعة من المبادئ العامة مثل مبدأ عدم استخدام القوة أو التهديد بها في علاقات الدول ببعضها البعض ، وإنما كان أكثر واقعية في تحديد كيفية التصرف في حالة انتهاك دولة ما لهذه المبادئ، سواء أكانت هذه الدولة عضو أم لا . حيث حدد حالات التدخل ، كما كان أكثر واقعية

كذلك عندما نص على إنشاء قوات مسلحة للجماعة من أجل تنفيذ المهام العسكرية .

ج- أن البروتوكول حدد المؤسسات المنوط بها بحث القضايا اللازمة ، واتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن ، وهي نقطة كانت غائبة في ميثاق عدم الاعتداء .

٢- السلبيات :

بالرغم من الإيجابيات السابقة، إلا أنه كانت هناك مجموعة من السلبيات أبرزها ما يلي :

أ- عدم وجود آلية لتسوية النزاعات سلمياً، فالبروتوكول لا يشتمل على أية أحكام مؤسسية أو إجرائية تهدف إلى تسوية النزاعات سلمياً، باستثناء تلك الخاصة بتشكيل لجنة وساطة خاصة من قبل السلطة ، وهو النص الذي تحدث عنه البروتوكول ١٩٧٨، وأقره هذا البروتوكول ؛ ومن ثم فإن البديل في هذه الحالة هو اللجوء إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية وإلى أساليب المصالحة التي تتبناها بالرغم مما فيها من مواطن ضعف . ولقد كانت هذه السلبية واضحة إلى حد كبير في التقرير الصادر عن اللجنة المختصة التي شكلتها قمة الجماعة عام ١٩٩١ لتقييم دور الجماعة في مختلف المجالات ، حيث أشار التقرير إلى أن أحد عناصر الضعف هو غياب الدور السياسي

للجماعة ، واقترحت اللجنة تعيين نائب سكرتير تنفيذي مختص بالشئون السياسية جنبا إلى جنب مع نائب السكرتير العسكري ، وهو الاقتراح الذي تبنته المعاهدة المنقحة بعد ذلك [١].

ب- أن البروتوكول لم ينص على نظام معين للتصويت بشأن قرارات التدخل ، ومعنى ذلك أن عملية التصويت تخضع لقاعدة الإجماع التي تحكم عملية اتخاذ القرار في الجماعة والتي من شأنها عرقلة عملية التدخل ـ كما هو الحال بالنسبة للجامعة العربية مثلا ـ وكان يفترض أن ينص البروتوكول على قاعدة خاصة للتصويت، مثل أغلبية الثلثين أو الأغلبية المطلقة من أجل تسهيل عملية التدخل ، لكن لم يتم ذلك [٢] ، بل إن قمة باماكو (نوفمبر ١٩٩٠) والتي عقدت لمناقشة أزمة ليبيريا أعادت التأكيد على قاعدة الإجماع.

ج- تعتبر الأحكام المالية أحد أبرز نقاط الضعف في البروتوكول ، فلا يوجد في البروتوكول مايشير إلى الأحكام المالية ـ عامة ـ والتمويل خاصة باستثناء الفقرة (٥ )من المادة الثانية والتي نصت على أن نائب السكرتير التنفيذي العسكري يقوم بإعداد الموازنة

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول تقرير اللجنة وأهم اقتراحاتها أنظر: ديزي رؤوف ، م.س.ذ.، ص ص ٣١-٣٢.

٢-Emanuel , **Op.cit** , P. 27.

العسكرية للسكرتارية . فالبروتوكول لم يذكر شيئا حول التمويل المنظم والمستمر للمؤسسات ، أو كيفية تمويل الجهاز الإداري المنوطة به المهام الدفاعية ، أو التمويل الخاص لحالات التدخل ، أو التدريبات العسكرية المشتركة التي قد تتم من حين لآخر ، فضلا عن عدم وجود أحكام تتعلق بكيفية مساهمة الدول الأعضاء في التمويل ، ولذلك فإنه من المحتمل أن تتعرض إحدى دول الجماعة للعدوان دون أن تكون للجماعة القدرة على توفير التمويل اللازم لأي تدخل مسلح ، وقد يؤدي القصور في هذه الناحية إلى الحد من فائدة الترتيبات والاستعدادات ككل [١] .

د- عدم وجود قوات دائمة للجماعة ، تجعل هناك صعوبات في عملية حشد هذه القوات خاصة في ظل التباينات اللغوية والثقافية والعسكرية بين القوات المسلحة للدول الأعضاء ، ولعل دول الجماعة فطنت إلى النقطة الخاصة بهذه الاختلافات؛ فعملت على احتوائها من خلال إنشاء الكلية الدفاعية لغرب إفريقيا في نيجيريا لتدريب القيادات الوسطى والعليا في القوات المسلحة للدول الأعضاء ، على اعتبار أن ذلك من شأنه تقوية التحالف السياسي بينها ، وإن

---

[١]-Tom , **OP. cit.** , P. 121 .

كانت مشكلة التمويل ستظل عائقا أمام النقطة الخاصة بتشكيل قوات دائمة للجماعة [١] .

٥- إن البروتوكول يمكن أن يضع الجماعة في مأزق في حالة وقوع اعتداء ضد أي دولة فرانكفونية عضو ، إذ كيف ستتدخل الجماعة لمساندة هذه الدول التي تكون غالبا داخلة في اتفاقات أمنية مع فرنسا ، والتي ربما تتدخل لمساعدتها [٢]. بل إن البروتوكول طالب ـ في المقابل ـ الدول الأعضاء بإنهاء القواعد العسكرية والتواجد الأجنبي الموجود على أراضيها، بمجرد قيام هذه الدولة ـ أو الدول ـ بتقديم طلب إلى السلطة بشأن المساعدة العسكرية (مادة ٢٠ – فقرة ٣) ، إذ إن هذا الأمر يمكن تفسيره من قبل هذه الدول بأنه انتقاص لسيادتها وحقوقها السياسية التي تسمح لها باتخاذ التدابير العسكرية الملائمة لها وفق مصالحها الخاصة . ولعل هذا ما دفع دول الفرانكفون ـ تحديدا ـ إلى عدم تفعيل البروتوكول [٣].وإن كان هناك رأي آخر يرى أن عدم رغبة هذه الدول في تفعيل البروتوكول يرجع إلى وجود مخاوف لديها من فكرة التعاون العسكري الجماعي بصفة عامة خشية من هيمنة نيجيريا التي يفترض أن تكون هي

---

١-Sunday Bobalola , **Op. cit.** , 148 .

٢-Julius ,Integrative…, **Op. cit.** , 148 .

٣-Emanuel, **Op. cit.** , P.27.

المهيمنة بصورة فعلية على قوات الجماعة في حالة انسحاب القوات الفرنسية من أراضي تلك الدول عند تعرضها للعدوان[1]. ولعل هذا يفسر لنا أسباب تمسك دول الجماعة بقاعدة الإجماع حتى بعد اندلاع أزمة ليبيريا ، كما يوضح أسباب الخلاف الحاد بين نيجيريا ودول الفرانكفون بشأن التدخل في الأزمة ذاتها.

ومن هنا يمكن فهم أسباب عدم استحداث البروتوكول أية مؤسسات جديدة حتى اندلاع أزمة ليبيريا ، كما أن المؤسسات القديمة المناط بها اتخاذ القرارات بشأن التدخل (السلطة – مجلس الدفاع – لجنة الدفاع ) لم تستطع اتخاذ أية قرارات بشأن التدخل ، بحيث أصبح البروتوكول ـ وفقا لبعض المحللين ـ أشبه بآلة دعائية فقط [2] . وجاءت أزمة ليبيريا لتكشف عن مدى العجز الذي أصابه خاصة مع اندلاع أزمات أخرى بصورة تكاد تكون متزامنة (سيراليون – غينيا بيساو) ، ومن هنا جاء التفكير في ضرورة البحث عن تفعيل البروتوكول ، أو إيجاد آلية لمنع واحتواء النزاعات التي بدأت بأزمة ليبيريا ، وأخذت تمتد في الإقليم بصورة ملحوظة، من أجل احتواء هذه النزاعات ومنع تفاقمها ، والبحث في كيفية إدارتها .

---

١ – حول وجهة النظر هذه انظر :

Olu Adenje , " Mechanism for Conflict Management in West Africa ", **Op. cit.** , P.4.

2 -Emanuel , **Op. cit.** p.27

## المبحث الثاني

## الهيكل المؤسسي والاختصاصات الدفاعية للإيكواس بعد عام ١٩٩٠
## (آلية الإيكواس لمنع وإدارة وحل الصراع وحفظ السلام والأمن)

لقد كشفت حالات التدخل الثلاث لدول الجماعة في كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو خلال تسعينات القرن الماضي عن وجود بعض المثالب، التي ينبغي تلافيها خاصة في بروتوكول ١٩٨١ ، والتي كان من أبرزها عدم تقنين وضع قوات الجماعة ، فضلا عن غياب أحكام مالية محددة بشأن عملية التمويل ، مما يعني عدم انتظام عملية التدخل من ناحية ، أو إمكانية توقفها في أي لحظة من ناحية ثانية ، أو خضوع قوات الجماعة لهيمنة بعض الدول ــ صاحبة التمويل الأكبر ــ مثل نيجيريا.

يضاف إلى ذلك أن تفاقم هذه الصراعات بصورة كبيرة اقتضى البحث عن أسلوب ما لرصدها واحتوائها قبل نشوبها ، أو منع انتشارها حال وقوعها إلى دول الجوار ، وهو ما تطلب التفكير في إقامة شبكة للإنذار المبكر لتحقيق هذا الغرض . ويُلاحظ أيضا أن المجتمع المدني كان دوره غائبا إلى حد كبير في عملية التسوية السياسية للصراعات ، فضلا عن اقتصار دور الإيكوموج بصفة عامة على عملية حفظ السلام وفرضه ، وعدم التركيز على عملية بناء السلام خاصة فيما يتعلق بالنواحي الإنسانية؛مما قد يؤدي إلى اندلاع الصراع من جديد .

ولقد تزامن ذلك كله مع حدوث بعض المتغيرات العالمية كان أبرزها أزمتي رواندا وكوسوفا ، وما صاحبهما من عمليات إبادة جماعية ، الأمر الذي تطلب زيادة حالات التدخل من قبل التنظيم الدولي لوقف هذه المعاناة وغيرها ، والتي كان من أحد أبرز أسبابها غياب الديمقراطية ، وحقوق الإنسان الأساسية .

لهذا كله كان لابد ـ لدول الجماعة ـ من التفكير في إقامة هياكل دفاعية أمنية جديدة ، تعمل على تلافي السلبيات السابقة التي أفرزتها حالات التدخل الثلاث من ناحية ، وتواكب في الوقت ذاته المتغيرات الدولية بل والقارية أيضا في هذا الشأن . وبعد مداولات ومشاورات استمرت قرابة عامين توصل قادة الجماعة إلى إنشاء آلية لمنع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن . Mechanism for Conflict Prevention , Management , Resolution , Peacekeeping and Security . على غرار آلية منظمة الوحدة الإفريقية . وقد تم توقيع البروتوكول المنشئ لها في قمة الجماعة التي عقدت في لومي ( ١٠ ديسمبر ١٩٩٩ ).

ومن هنا فسوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب هي :

**المطلب الأول** : النشأة ، المبادئ والأهداف .

**المطلب الثاني** : الهيكل المؤسسي والاختصاصات .

**المطلب الثالث** : مهام الآلية وعملية التمويل .

## المطلب الأول

## النشأة ، المبادئ والأهداف

لقد تجمعت مجموعة من الأسباب الدولية والقارية والإقليمية في نهاية فترة الثمانينات وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي دفعت دول الجماعة إلى ضرورة التفكير في إنشاء آلية ليس للتعامل مع الصراعات بعد نشوبها كما كان يحدث من قبل ، وإنما للحيلولة دون نشوبها من الأساس في إطار ما يعرف باسم منع الصراعات .

كما كان من آثار هذه المتغيرات التوسع في مفهوم التدخل خاصة في حالة الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب ؛ ومن ثم برزت بعض المبادئ التي احتلت مكان الصدارة في سلم أولويات ليس الجماعة فحسب ، وإنما

المنظمات الدولية بمستوياتها المختلفة ، فتراجعت مبادئ السيادة والمساواة لصالح مبادئ احترام حقوق الإنسان – الحرية – الديمقراطية – الحكم الجيد . وقد انعكس ذلك أيضا – وبالتبعية – على أهداف الآلية التي لم تعد قاصرة على إدارة الصراع وقت نشوبه ، وإنما العمل على احتوائه قبل وقوعه من خلال أساليب الدبلوماسية الوقائية ، فصار احتواء الصراع هدفا أصيلا للآلية الجديدة تسعى إلى تحقيقه .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط هي :

**أولا : نشأة الآلية .**

**ثانيا : مبادئ الآلية .**

**ثالثا: أهداف الآلية .**

**أولا:نشأة الآلية**

لقد ازداد اهتمام المنظمات الإقليمية الفرعية عامة والجماعة خاصة بتسوية الصراعات الواقعة في نطاق إقليمها الجغرافي منذ أوائل التسعينات؛ لعدة أسباب بعضها يرجع إلى طبيعة النظام الدولي الذي أخذ في التشكيل بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومن ثم انتهاء الحرب الباردة، مما يعني ذلك قلة الاهتمام الدولي بتسوية الصراعات الإفريقية من ناحية ، وبعضها يرجع إلى ضعف آليات التسوية على المستوى القاري والمتمثلة في آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية التي تم إقرارها في ١٩٩٣ ، حيث كانت تعاني من مشكلتين أساسيتين هما ضعف التمويل وعدم وجود قوات دائمة للتدخل السريع لمواجهة الأزمات ، وبعضها يرجع إلى ضعف الآليات الأمنية السابقة للجماعة والمتمثلة في بروتوكولي ١٩٧٨، ١٩٨١ ، وبروز هذه المثالب في حالات التدخل في كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو ، ومن هنا كان لابد من البحث

عن آلية جديدة لتحقيق السلم والأمن الإقليمي للجماعة ، بل ورصد الصراعات قبل وقوعها .

**١- الأسباب الدولية لنشأة الآلية :**

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي السابق إلى وجود حالة من التردد لدى الأمم المتحدة ، وكذلك الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة بشأن التدخل في الصراعات الداخلية ، أو البينية في إفريقيا ، على اعتبار أن ذلك لم يعد يشكل تهديدا مباشرا لأمنها القومي . ولقد كان من أبرز العوامل المساعدة على ذلك فشل جهود المنظمة الدولية ، وكذلك الإدارة الأمريكية في تسوية الصراع في الصومال أوائل التسعينات .

فمن جانبها أكدت الأمم المتحدة على ضرورة تفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية وكذلك المنظمات الإقليمية الفرعية في هذا الشأن ؛ وهو ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٥٠/ ١٥٨ الصادر خلال الدورة الخمسين للجمعية عام ١٩٩٥، حيث أكدت على أهمية دعم وتنسيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لدعم قراراتها المؤسسية والتنفيذية في مجال منع النزاعات وإدارتها وتسويتها [١] .

كما أعربت عن ترحيبها بزيادة الدور الإقليمي للتنظيمات الفرعية في مجال عمليات حفظ السلام [٢] .

ولقد عبر عن هذا التوجه صراحة السكرتير العام للمنظمة الدولية كوفي عنان عام ١٩٩٨ ،عندما أقر بأهمية انتشار قوات من المنظمات الإقليمية جنبا إلى جنب مع القوات الدولية ، وضرب مثلا بأزمة ليبيريا حيث أشار إلى الدور الذي لعبته قوات

---

١ - مسعد زيدان ، م.س.ذ. ، ص ٢٣٦ .

٢ - الأمم المتحدة ، شراكة من أجل مجتمع عالمي ، **التقرير السنوي عن أعمال الأمم المتحدة لعام ١٩٩٨** ، ص ص ١٢ – ١٧ .

الإيكوموج في مجال حفظ السلام عندما تعقّد الموقف وهنا يصبح دور المنظمة الدولية تشجيع هذه الجهود (*) .

ولعل هذا يفسر رفض الأمم المتحدة الكثير من الطلبات الإفريقية، ومنها رفض طلب الحكومة الانتقالية الصومالية بالتدخل لحفظ السلام في البلاد في يوليو ٢٠٠٢ (١) .

ولقد ساعد الأمم المتحدة على تبني هذا الاتجاه دعم الولايات المتحدة لها في هذا الشأن ، فالولايات المتحدة ــ بعد فشل تدخلها في الصومال ــ عملت على البحث عن بدائل لعملية التدخل المباشر ، خاصة فيما يتعلق بإرسال قوات برية لميدان الصراع . وفي هذا الإطار أصدر الرئيس السابق كلينتون قراره الرئاسي رقم( ٢٥ )في مايو ١٩٩٤ ، والذي يحظر استخدام القوات البرية الأمريكية خارج البلاد . كما وضعت واشنطن شروطا معقدة للغاية لدعم جهود المنظمة في هذا الشأن (**) .

---

* – يلاحظ أن العبء الرئيسي في عملية حفظ السلام في ليبيريا وقع على عاتق قوات الجماعة التي تدخلت عسكريا في الأزمة عام ١٩٩٠ ، في حين انتشرت بعثة دولية تابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٣ لمراقبة اتفاقات السلام التي تمت عن طريق التوصل إليها بين أطراف الصراع بعد ذلك . حول دور الأمم المتحدة في الأزمة وتصريحات عنان في هذا الشأن انظر :

Thedoor Neethling " Peacekeeping in Africa " , **Paper Presented to School of Military Studies,** University of Stellenboch, South Africa 20-24 June 2003 , P.11 .

١ – بدر حسن شافعي ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولي " ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، ص ص ١٥٠ – ١٥٢ .

** – من بين هذه الشروط أن تكون العملية موجهة ضد تهديد حقيقي للسلم العالمي ، وأن تكون ذات ميزانية دقيقة ، وقد ترتب على ذلك عدم استجابة المنظمة الدولية لكثير من الصراعات الداخلية كما هو الحال في رواندا وبوروندي لمزيد من التفاصيل انظر : أيمن شبانة ، م.س.ذ. ، ص ص ٨٥ – ٨٦ .

٢- الأسباب القارية للنشأة :

بالرغم من أن موقف منظمة الوحدة الإفريقية قد طرأ عليه تحول كبير منذ أوائل التسعينات بشأن عملية التدخل- خاصة فيما يتعلق بالصـــراعات الداخلية ، والذي أسفر عن إنشاء آلية لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، في القارة – إلا أن ذلك لم يغن عن إنشاء آليات فرعيـــة لـــنفس الغـــرض ، خاصة في ظل المشكلات التي كانت تواجهها آلية منـــع وإدارة وتســـوية الصراعات ، في أول اختبار لها في أزمتي رواندا وبوروندي (١) . ولعل من أبرز هذه المشكلات ضعف التمويل من ناحية ، وعدم وجـــود قـــوات للتدخل السريع من ناحية ثانية .

لذا كان هناك اتجاه قوي لضرورة قيام المنظمات الإقليمية الفرعيـــة بتسوية الصراعات – فضلا عن منعها وإدارتها ــ جنبا إلى جنب مع منظمة الوحدة الإفريقية ، خاصة بعد بروز تيار قوي يرى أن المنظمات الفرعية أقدر على تسوية الصـــراعات الناشـــئة داخـــل نطاقها

٣- الأسباب الإقليمية للنشأة :

لقد أدت الانتقادات التي وجهت للجماعة في تسوية الصراعات في كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو ، فضلا عن فشلها في توقع هـــذه الصراعات والعمل على تسويتها بالوسائل السلمية قبل تفاقمها في إطـــار ما يعرف باسم الدبلوماسية الوقائية إلى ضرورة البحث عن آلية جديـــدة لتحقيق السلم والأمن الإقليمي بدلا مـــن بروتوكـــولي عـــدم الاعتـــداء ،

---

١-Adane Ghebremeskel , " The Regional Approach to Conflict Management " , **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution** (Washington , DC : Tabula Rasa Institute , Vol. 4 , No. 2 , 2002 ) P. 24 .

والمساعدة الجماعية ، وذلك لتفادي المشكلات التي ظهرت خلال تسوية هذه الأزمات والتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- أسلوب انتشار قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للجماعة Ecowas Cease-Fire Monitoring Group والتي عرفت اختصارا باسم الإيكوموج ( ECOMOG) (*) في الحالات الثلاث حيث انتشرت بدون ترتيبات مالية ولوجيستية مسبقة ، مما انعكس على مستوى تسليحها الذي كان ضعيفا إلى حد كبير ، وكذلك على مستوى أدائها على أرض الواقع .

ب- أسلوب إدارة وقيادة العمليات ، حيث خضعت القوات لهيمنة نيجيريا ــ خاصة في أزمتي ليبيريا وسيراليون ــ في حين تقلص دور الجماعة (السلطة ) وكذلك السكرتارية ــ إلى حد كبير ــ بالرغم من أنهما المخولتان رسميا بالإشراف على سير العمليات ؛ مما أدى إلى افتقاد القوات إلى الشرعية الكافية لتنفيذ مهامها ، ولعل هذه الهيمنة ترجع إلى نقص عدد الوحدات المشاركة من دول الجماعة مقارنة بالمشاركة النيجيرية . وقد ارتبط ذلك بنقطة أخرى أكثر أهمية وهي افتقاد دول الجماعة وكذلك السكرتارية التنفيذية لأية معلومات بشأن سير العمليات ، حيث كانت قيادة القوات ــ في الأغلب الأعم ــ نيجيرية ، ومن ثم كانت المعلومات تصل أولا بأول إلى الرئيس النيجيري وليس إلى سلطة الجماعة أو إلى السكرتارية التنفيذية ، ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك عندما تولى الجنرال الغاني أرنولد كواينو قيادة قوات الإيكوموج في بداية انتشارها في ليبيريا عام ١٩٩٠، حيث كانت المعلومات تصل إلى

---

* - سوف يشار إليها بعد ذلك باسم الإيكوموج أو قوات الجماعة للتسهيل .

السكرتارية ،ونفس الأمر في أزمة غينيا بيساو التي لم تشارك فيها قوات نيجيرية (١) .

ج- عدم وجود جهاز خاص داخل الجماعة منوط به القيام بعمليات حفـظ السلام وتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي على غرار مجلـس الأمـن بالنسبة للأمم المتحدة ، ويبدو أن الجماعة استرشدت بجهـود منظمـة السادك في هذا الأمر والتي تبنت آلية خاصة بها في أغسطس ١٩٩٥، كما يلاحظ كذلك ضعف قدرة الجماعة على منع الصـراعات وذلـك بسبب الضعف الشديد لعمليات الإنذار المبكر ، ومن ثم عـدم القـدرة على تقييم مكامن الخطر ، وهي سمة عامة للجماعة ، وكذلك الإيجاد ، في حين أن السادك نجحت إلى حد ما في ذلك (٢).

ومن هنا ، ونتيجة لهذه المشكلات ، اجتمع قادة دول الجماعة فـي قمـة غير عادية في لومي (ديسمبر ١٩٩٧ ) لمناقشة الاقتراح النيجيـري بشـأن إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن (*)

ولقد وافقت الدول الأعضـاء ـ مـن حيـث المبـدأ ـ علـى إنشـاء الآلية،وكذلك إشراف السلطة على عملية حفظ السلام في الإقليم ، كما تمـت

---

١ - لمزيد من التفاصيل انظر :

Adekye Adebajo, **Building Peace in West Africa : Liberia – Sierra Leone and Guinea Bissau "** , ( USA& London : Lynne Rienner Publisher , 2002 ) P. 147 .

٢ - حول هذه الجزئية انظر :

Jermy Levit , **Op. cit.** ,P. 61 .

* - يلاحظ أن اتفاقية الجماعة المعدلة اقترحت إنشاء مثل هذه الآلية الجديـدة ، فقـد نصت المادة ٥٨ والتي جاءت تحت عنوان الأمن الإقليمي ، في فقرتها الثانية نصت على أن دول الجماعة تتعاون مع الجماعة من أجل إنشاء وتقوية الآليات المناسبة لمنع وتسوية الصراعات داخل الدول، أو فيما بينها وبين بعضـها الـبعض.لمزيـد مـن التفاصيل انظر

**Ecowas Revised Treaty** , Article 58 , 2 , P. 36 .

الموافقة على تطبيق المادة ٥٨ من المعاهدة المنقحة الخاصة بالأمن الإقليمي[١] ، كما أعادوا ــ كذلك ــ التأكيد على تعهداتهم بشأن العمل الجماعي من أجل منع الجريمة عبر الحدود ، وتهريب الأسلحة والمخدرات ، وضرورة أن تسعى الآلية الجديدة لتحقيق مثل هذه الأهداف [٢] .

لقد تلا ذلك عقد اجتماعات عديدة في هذا الشأن، كان من أبرزها اجتماع وزراء( الداخلية – الدفاع – الأمن) في بانجول ٢٣-٢٤ يوليو ١٩٩٨، لمناقشة التصور الخاص بالآلية والذي وضعته مجموعة مستقلة من أكاديمية السلام العالمية؛ وذلك بناء على طلب سكرتارية الجماعة ، وقد كان من أبرز القضايا المثارة في الاجتماع تلك المتعلقة بمدى الحاجة للحصول على موافقة مجلس الأمن قبل أي عملية تدخل مستقبلية ، تقوم بها الإيكوموج ، وهي القضية التي حسمها قادة الجماعة بعد ذلك في اجتماعهم في لومي (ديسمبر ١٩٩٩) للتوقيع على البروتوكول المنشئ للآلية ، حيث قرروا أنه من الأفضل ــ استنادا إلى إعراض الدول الأعضاء في مجلس الأمن عن إقرار بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وسيراليون ــ أن يتم الإبقاء على اتخاذ قرارات التدخل بصورة ذاتية ، وعدم إعطاء الفرصة لمجلس الأمن ــ الذي لا يرغب في التدخل ــ لمنع الجماعة من اتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على الاستقرار في الإقليم[٣] .

ولقد أقر اجتماع بانجول مسودة الآلية ، وهو مافعله كذلك اجتماع وزراء خارجية الجماعة (٢٦ أكتوبر ١٩٩٨) ، وفي ٣١ أكتوبر من نفس العام تم تكليف السكرتارية التنفيذية بإعداد البروتوكول اللازم في هذا الشأن [٤] .

ولقد استغرق إعداد البروتوكول قرابة عام إلى أن تم إقراره في قمة قادة الجماعة في اجتماعها في لومي (ديسمبر ١٩٩٩) ، وصار كل من برتوكولي

---

[١]-Eric G. Berman & Katie E. Sams , Peacekeeping in Africa : Capabilities and Culpabilities, **Op.cit,** P. 139 .

[2] -**Africa South of The Sahara 2004** ,33 edition,2004, , P. 1323 .

[3]- **Idem .**

[4]- Eric , **Op. cit.** , P. 140 .

عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية جزءا من آلية الجماعة الجديدة ، إلا أنه مع مرور الأيام ، فإن بروتوكول الآلية حل محلهما (*).

كما قامت الجماعة في ( ديسمبر ٢٠٠١ ) بإضافة بروتوكول جديد لبروتوكول الآلية عرف باسم بروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد Protocol on Democracy and Good Governance والذي يتناول أسباب وجذور الصراعات ، ومنها الفساد – عدم الاستقرار ويتعامل مع عدة قضايا أبرزها حرية ونزاهة الانتخابات – إشراف المجتمع المدني على المؤسسة العسكرية – رفض التغيرات غير الدستورية في نظم الحكم (1).

**ثانيا:مبادئ الآلية**

لم تختلف مبادئ الآلية كثيرا عن المبادئ المقررة بالنسبة للمنظمات الدولية عامة ، والإفريقية خاصة من حيث إقرارها بمبدأي المساواة والسيادة بين الدول الأعضاء ، وهي من المبادئ الثابتة والهامة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ومن بعدها الاتحاد الإفريقي ، وكذلك المنظمات الإقليمية الفرعية . فضلا عن تركيزها على المبادئ التي برزت في الأفق بعد انتهاء الحرب الباردة ، وهي الخاصة باحترام حقوق الإنسان – الحرية – الديمقراطية – الحكم الجيد. وقد بدا هذا بوضوح في مقدمة المادة الثانية التي تتحدث عن مبادئ الآلية، حيث نصت هذه المادة في مقدمتها على أن الدول الأعضاء تعيد التأكيد على التزامها بشأن المبادئ

---

* – نصت المادة ٥٣ من بروتوكول الآلية الجديدة على أن التدابير الواردة في هذا البروتوكول سوف تحل محل التدابير الواردة في بروتوكول المساعدة الجماعية والتي تتعارض مع روح هذا البروتوكول ، كما أن التدابير الواردة في بروتوكول عدم الاعتداء تعد لاغية ولا أثر لها إذا تعارضت مع التدابير الواردة في هذا البروتوكول الجديد ، انظر :–

The Economic Community of West African States (Ecowas) :Protocol Relating to The Mechanism, **Op.cit**, chapter 12 , Article 53,P.16

1 -"**Economic Community of West African States ( ECOWAS)**" in , www.Africa-Union.org/resa/Ecowasprofile.PDF. P P. 6-9 .

الواردة في (ميثاق الأمم المتحدة – منظمة الوحدة الإفريقية – الإعلان العالمي لحقوق الإنسان – الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب) ، مع التركيز على مجموعة من المبادئ الآتية :

١- إن التنمية الاقتصادية الاجتماعية وأمن الشعوب والدول قضايا متلازمة ولا يمكن الفصل بينها .

٢- تعزيز وتقوية حرية حركة الأفراد ، حق الإقامة والذي يساهم في تحسين علاقات حسن الجوار .

٣- حماية حقوق الإنسان الأساسية والقوانين الإنسانية العالمية في هذا الشأن .

٤- المساواة والسيادة بين الدول .

٥- الحفاظ على السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء(١).

ويلاحظ أن المبادئ التقليدية مثل المساواة والسيادة تراجعت في الترتيب عن مبادئ حقوق الإنسان ، ولعل ذلك يرجع إلى أن الأولى صارت مستقرة ولا خلاف عليها في العرف الإفريقي ، في حين أن الثانية تحتاج إلى التأكيد عليها ، وهو ما برز في مواضع كثيرة في البروتوكول لعل من أهمها ما جاء في ديباجته التي أكدت على التزام دول الجماعة بإعلان المبادئ السياسية الصادر عنها في أبوجا (٦ يوليو ١٩٩١) ، ويتعلق بمبادئ الحرية – حقوق الإنسان – الديمقراطية ، وهي المبادئ التي تضمنها ــ بصورة أكثر تفصيلا ــ بروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد .

---

١-Protocol Relating to The Mechanism , **Op. cit.** , Chapter1 , Article 2 , P. 3 .

ويلاحظ كذلك أن مبادئ الآلية توسعت فيما يتعلق بمبادئ التدخل — خاصة لاعتبارات إنسانية — مقارنة ببروتوكول المساعدة الجماعية الذي لم يجز التدخل في الصراع الداخلي مادام لايهدد السلم والأمن الإقليمي أو يدعم ويُدار من الخارج ، حيث نصت المادة ٣/٢٥ من بروتوكول الآلية على أنه يجوز التدخل في الصراع الداخلي في حالة التهديد بحدوث كارثة إنسانية ، أو وجود أعمال عنف تنتهك حقوق الإنسان وحكم القانون بصورة كبيرة ، أو في حالة الإطاحة بحكومة منتخبة .

**ثالثا:أهداف الآلية**

لقد كان بروتوكول الآلية أكثر تحديدا — وتفصيلا في الوقت ذاته — فيما يتعلق بالأهداف مقارنة ببروتوكول ١٩٨١ الذي خلط بين المبادئ والأهداف ،كما يلاحظ أيضا أنه لم يقتصر فقط على مبادئ التدخل ، أو إجراءات التدخل وحالاته كما ورد في بروتوكول المساعدة ، وإنما قام بالتركيز على الوسائل التي تحول في الأساس دون وقوع الصراعات في إطار ما يعرف باسم الدبلوماسية الوقائية ، لذا كان هدف منع الصراعات وإدارتها — سواء أكانت داخلية أم بينية — في مقدمة أهداف الآلية الجديدة . فقد نصت المادة الثالثة التي تتحدث عن الأهداف في فقرتها الأولى على أن هدف الآلية هو منع وإدارة وتسوية الصراعات الداخلية والبينية ، كما نصت الفقرة السادسة من نفس المادة على ضرورة التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعم الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام .

وكما قلنا فقد تمت صياغة الأهداف بصورة تتضمن سبل تحقيقها ، واعتبار أن تنفيذ هذه الوسائل من ضمن أهداف الآلية . فقد نصت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة على ضرورة تنفيذ

التدابير الملائمة الواردة في بروتوكـولي عـدم الاعتـداء والمسـاعدة الجماعية في مجال الأمـن . وفـي الفقـرة الرابعـة ركـزت علـى ضرورة دعم وتقوية التعاون فـي مجـالات منـع النـزاع والإنـذار المبكر من خلال الـتحكم فـي الجـرائم عبـر الحـدود ، ومواجهـة الإرهاب الدولي ، في حين نصت الفقـرة الخامسـة علـى ضـرورة العمل على إقامة المؤسسات وصـياغة السياسـات التـي مـن شـأنها التنسيق فيما يتعلق ببعثات الإغاثة الإنسانية فـي منـاطق الصـراع ، في حين ركزت الفقرة الثامنة على ضرورة إنشاء آليـة مناسـبة بـين دول الجماعة من أجل إدارة الموارد الطبيعية بـين أكثـر مـن دولـة عضو ــ بصورة عادلة ونزيهة ــ مـن أجـل الحيلولـة دون نشـوب صراعات بين هذه الدول، في حـين ركـزت الفقـرة الحاديـة عشـر على ضرورة صياغة وتطبيق سياسـات لمكافحـة تهريـب الأسـلحة بصورة غير شرعية [١].

وإذا كان منع الصراع هو الأبرز في أهداف الآلية ، إلا أنها لم تغفل كذلك هدفي إدارة الصراع وتسويته ، فقد تم تخصيص فصل كامل لذلك الهدف هو الفصل السادس ، وحدد أن الجهة المنوط بها ذلك في الأساس هي قوات الإيكوموج . وفيما يتعلق بتسوية الصراعات فقد نصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة على ضرورة تنفيذ التدابير الملائمة وفقا لما جاء في المادة (٥٨ )من المعاهدة المنقحة، والتي تنص في النقطة الخامسـة من الفقرة الثانية على ضرورة استخدام المساعي الحميدة – الوسـاطة – التوفيق ، والوسائل الأخرى للتسوية السلمية للصراعات كلما أمكن ذلـك

---

١- Ibid , Chapter 1 , Article 3 , P. 4 .

لتحقيق الأمن الإقليمي [١] ، مع ملاحظة أن التسوية غير السلمية — العسكرية تحديدا ـ ستتم من خلال الإيكوموج .

## المطلب الثاني

## الهيكل المؤسسي والاختصاصات

لقد حددت الآلية مجموعة من الهياكل الرئيسية التي تعد بمثابة المؤسسات التي تقوم عليها ، فضلا عن مجموعة من الهياكل الفرعية المعاونة لها ، كما قامت بتحديد اختصاصات كل هيكل على وجه التفصيل ، بما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي الذي قامت من أجله الآلية وهو منع وإدارة وتسوية الصراعات ، وتحقيق السلم والأمن في الإقليم . ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين هما :

أولا: الهياكل المؤسسية الرئيسية للآلية واختصاصاتها.

ثانيا : الهياكل المؤسسية الفرعية للآلية واختصاصاتها.

### أولا:الهياكل المؤسسية الرئيسية للآلية واختصاصاتها

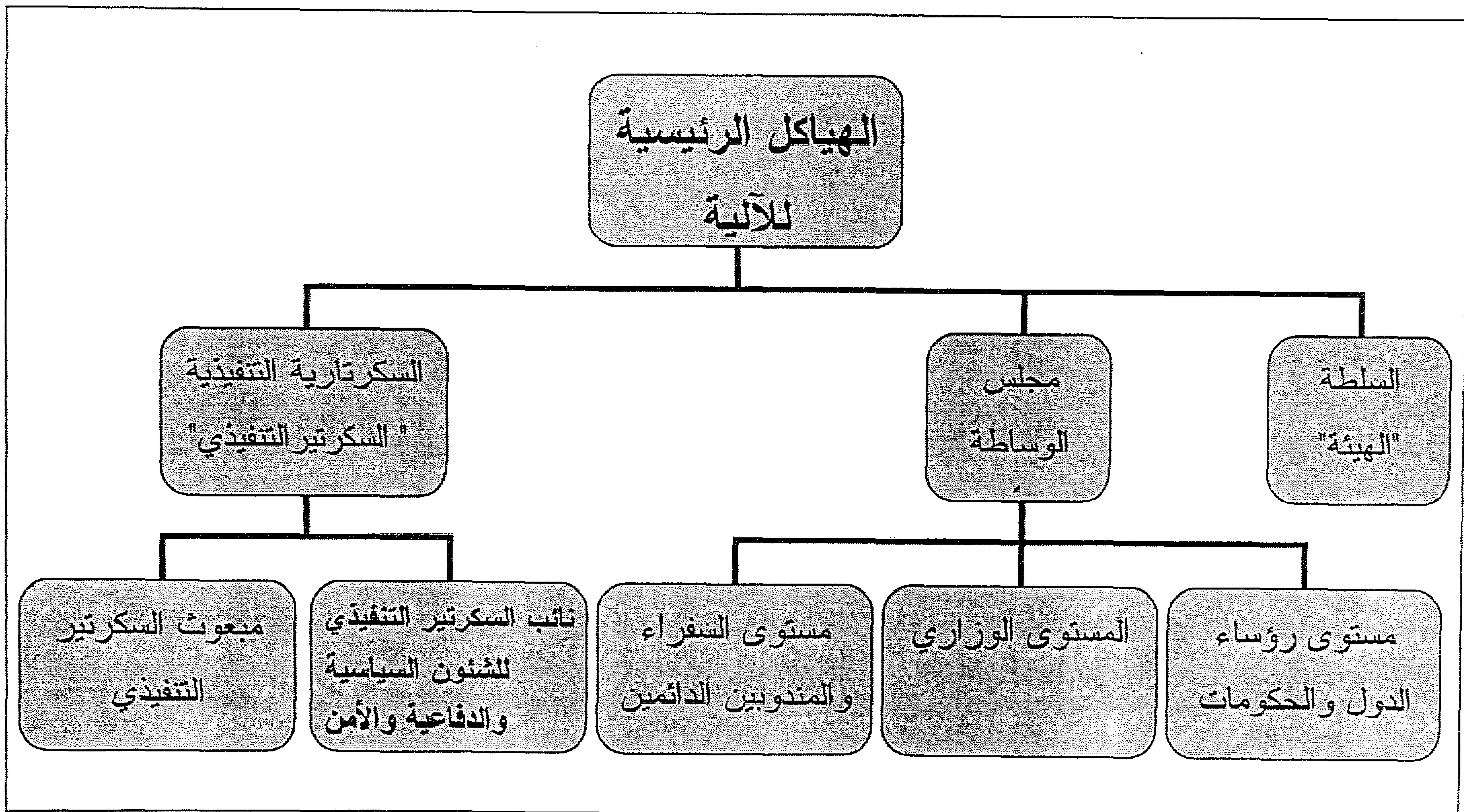
هناك ثلاثة هياكل رئيسية نصت عليها المادة الرابعة من البرتوكول المنشئ لها وهي السلطة ، مجلس الوساطة والأمن ، السكرتارية التنفيذية، مع ملاحظة أن هناك مرونة قد تطرأ على هذه الهياكل فيما يتعلق بإمكانية إضافة هياكل أخرى إليها بشرط موافقة السلطة عليها (المادة الرابعة ) .أنظر الشكل

---

١- Ecowas Revised Treaty , **Op. cit.** , P. 36 .

**شكل رقم (٥) يوضح الهياكل المؤسسية الرئيسية للآلية**

**وفقاً للبروتوكول المنشئ لها**




(*) قام الباحث بإعداد هذا الشكل وفقاً للهيكل المؤسسي الوارد في بروتوكول الألية

وفيما يلي الحديث عن كل هيكل وأبرز الاختصاصات المنوطة به :

١- السلطة :

تتكون السلطة من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة ، وتعد الكيان أو المؤسسية العليا لاتخاذ القرارات بها ، حيث تملك الصلاحيات الخاصة باتخاذ أية قرارات أو إجراءات تتعلق بمنع الصراعات – إدارتها – تسويتها – حفظ السلام والأمن – الدعم الإنساني – بناء السلام – السيطرة على الصراع عبر الحدود – وكذلك التحكم في الأسلحة الخفيفة (المادة ٦) . وأجاز البروتوكول أن تقوم السلطة بتفويض صلاحيتها ــ المشار إليها آنفا ــ إلى مجلس الوساطة والأمن لكي تقوم نيابة عنها باتخاذ القرارات الملائمة من أجل تطبيق وتنفيذ التدابير الواردة بالآلية (مادة ٧) . وهي نقطة هامة تبرز مدى استفادة الآلية من مثالب بروتوكول (١٩٨١)، والذي لم يجز لمجلس الدفاع ــ الذي يعد مماثلا إلى حد كبير لمجلس الوساطة ــ سلطة اتخاذ أية قرارات نهائية إلا بعد الرجوع للسلطة ، وهو ما يعني بطء الإجراءات على اعتبار أن اجتماع السلطة قد يستغرق بعض الوقت [١] ، وقد اعتبر أمر التفويض بمثابة أمر جديد ومبتدع ، واقتراب لم يوجد له مثيل في النظم الإقليمية الأخرى [٢] .

---

1-Tom , **Op. cit.** , P. 119 .

2-Eric G. Berman and Katie Sams , " The Economic Community of West African States and aNew Mechanism " , **Conflict Trends,** ( Durban : The African Center for The Constructive Resolution of Disputes – Accord , No. 3 , 2001 ) P. 2.

وفيما يتعلق باجتماعات السلطة لم يشر البروتوكول إلى دورية هـذه الاجتماعات ، وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنها تجتمع كلما دعت الضرورة لذلك (مادة ٥ ) .

٢- مجلس الوساطة والأمن (*) :

يعد مجلس الوساطة والأمن أشبه بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ـ على المستوى الإقليمي ـ فيما يتعلق بصلاحياته ، كما أنه يشبه كـذلك الجهاز العام في آلية منظمة الوحـدة الإفريقيـة لمنـع وإدارة وتسـوية الصراعات، سواء فيما يتعلق بمستويات تمثيله الـثلاث مـن ناحيـة ، وإمكانية انعقاده في أي وقت من ناحية ثانية ، ويشبه ـ إلى حد كبيـر أيضا ـ مجلس الدفاع في بروتوكول ١٩٨١ ، على اعتبار أنه الجهـاز الذي يلي السلطة مباشرة ، فضلا عن كونه منوطا بمراقبة الصـراعات وتطورها في الإقليم .

ويمكن الحديث عن المجلس في ثلاث نقاط أساسية هي :

أ- تشكيل المجلس ونظام التصويت .

ب- اجتماعات المجلس ومستوياته المختلفة .

ج- وظائف واختصاصات المجلس .

أ- تشكيل المجلس ونظام التصويت :

يتكون مجلس الوساطة والأمن من تسع أعضاء (دول) ، سبعة مـنهم يتم انتخابهم عن طريق السلطة ، أما الاثنان الآخران فهما الرئيس الحالي للسلطة والرئيس السابق ، حيث إن لكل منهما حـق الحصـول علـى عضوية المجلس بصورة تلقائية (مادة ٨ /١) . ويعـد رئـيس السـلطة

* - سوف يكتفي الباحث بالإشارة إليه بعد ذلك بكلمة المجلس .

رئيس المجلس ؛ ومن ثم يتم تفادي إمكانية حدوث أي نزاع بشأن ازدواجية الرئاسة ، وهو الأمر الذي تعاني منه السادك (١).

ومدة العضوية بالمجلس سنتان قابلة للتجديد ، ويعقد المجلس اجتماعاته بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ، ويتخذ قراراته بأغلبية ثلثي الحضور (مادة ٩) ، إلا أن البروتوكول لم يحدد الإجراءات البديلة في حالة فشل المجلس في الحصول على أغلبية الثلثين اللازمة لعملية التدخل(٢) .

ويلاحظ بالنسبة لتشكيل المجلس أنه راعى – شأنه في ذلك شأن أي جهاز عام في منظمة دولية – مبدأ المساواة في السيادة وفق قاعدة مقعد واحد – صوت واحد – وإن كان هذا لا ينطبق على الأجهزة الخاصة في المنظمات الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن ، حيث أن هناك دولا لا تتمتع بحق الفيتو ، إلا أن التجربة الإفريقية عامة ، والإقليمية خاصة لديها خصوصية في هذا الشأن فيما يتعلق بمفهومي السيادة والمساواة ؛ ومن ثم لم يتم إعطاء الدول الكبرى في الجماعة مثل نيجيريا عضوية دائمة من ناحية ، أو حق الاعتراض من ناحية ثانية (*).

---

1-Joses, **Op. cit.** P.9 .

2-Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 148 .

* – هناك اتجاه آخر يرى ضرورة إعطاء الدول الكبرى على مستوى القارة ، أو مستوى الأقاليم الفرعية ثقلا أكبر في هذه المجالس نظرا لإمكاناتها العسكرية والمادية الهائلة التي قد تكون فاعلة في عملية تسوية الصراعات . حول هذا الرأي انظر

د. إبراهيم نصر الدين ، "نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الإفريقي" ، آفاق إفريقية ، عدد ١٢ ، شتاء ٢٠٠٢ – ٢٠٠٣ ، ص ص ٤٠ – ٤١ .

ب- اجتماعات المجلس ومستوياته المختلفة :

تعقد اجتماعات المجلس على ثلاثة مستويات ، وذلك لضمان استمرار المجلس في حالة انعقاد شبه دائم لمواجهة أي مستجدات قد تطـرأ فـي الإقليم ، هذه المستويات هي :

١- مستوى رؤساء الدول والحكومات .
٢- المستوى الوزاري .
٣- مستوى السفراء ( المندوبين الدائمين ) .

وتعقد الاجتماعات الخاصة بكل مستوى بمشاركة الدول الأعضاء في المجلس ، وكذلك الرئيس الحالي للسلطة (*) .

١- مستوى رؤساء الدول والحكومات :

يجتمع رؤساء الدول والحكومات بصورة دورية مرتين على الأقل في العام ، ويمكن عقد دورات استثنائية من خلال الرئيس عنـدما تتصـاعد الحاجة لذلك ، أو بناء على طلب مقدم من الأغلبية البسيطة في المجلس ، ويتم اتخاذ قرارات إلزامية ونهائية في جميع القضايا استنادا للصلاحيات الممنوحة لهم في هذا الشأن بما في ذلك تلك المتعلقة بإرسـال البعثـات وتحديد نطاق صلاحيتها (مادة ١٢) .

٢-المستوى الوزاري :

ويضم هذا المستوى وزراء الشئون الخارجية – الـدفاع – الشـئون الداخلية والأمن في الدول الأعضاء ، حيث يجتمع هؤلاء مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لمراجعة الوضع السياسي والأمني في الإقليم بصفة عامة ، ويمكن أن يجتمعوا أيضا عند الحاجة لذلك ، وليس لهؤلاء سلطة

---

* يشبه المجلس في هذه الجزئية الجهاز العام في آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات في منظمة الوحدة . حول هذه الجزئية انظر:
OAU: Declaration of The Assembly of Heads of States and Governments, Within ,The OAU Mechanism,Op.cit,P.9

اتخاذ قرارات ملزمة ، ولكن يتم اتخاذ توصيات تُرفع لرؤساء الدول والحكومات للبت فيها (مادة ١٣) .

٣- مستوى السفراء ( المندوبين الدائمين ) :

تقوم الدول الأعضاء بالجماعة بتعيين أو اعتماد سفراء لها يكونون بمثابة مندوبين أو ممثلين دائمين لها لدى السكرتارية التنفيذية ، هؤلاء المندوبون يمكن أن يكونوا كذلك ممثلي دولهم لدى نيجيريا-دولة المقر - (مادة ٣/١٤) . وتعقد الاجتماعات على مستوى المندوبين مرة في الشهر لمراجعة القضايا المتعلقة بالأمن والسلام في الإقليم ، كما يمكن الاجتماع عند الضرورة . ويجب أن تُقدم كل التقارير والتوصيات الصادرة عن هذه الاجتماعات إلى كل الدول الأعضاء في المجلس ، وكذلك الدول المعنية من خلال السكرتير التنفيذي ، كما ينبغي رفع تلك التقارير أيضا للمجلس الوزاري للنظر فيها (مادة ٤،٥/١٤) .

ج-اختصاصات المجلس :

أعطى البروتوكول للمجلس صلاحية اتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالسلم والأمن في الإقليم نيابة عن السلطة ، وكذلك تنفيذ كل التدابير الواردة فيه ، ووفقا للمادة ١٠ فقرة ٢ من البروتوكول ، فإن المجلس سيقوم بالمهام التالية :

١- اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالسلم والأمن .
٢- اتخاذ وتنفيذ السياسات المتعلقة بمنع - إدارة - تسوية الصراعات - حفظ السلام والأمن.
٣- اتخاذ القرارات الخاصة بجميع أشكال التدخل ، بما في ذلك تلك المتعلقة بنشر البعثات العسكرية والسياسية .
٤- منح وتحديد صلاحيات هذه البعثات .

٥- مراجعة التفويض ونطاق الصلاحيات لهذه البعثات بصورة دورية ووفقا لمقتضيات الموقف على الأرض .

٦- القيام – بناء على توصية من السكرتير التنفيذي – بتعيين مبعوث خاص للسكرتير التنفيذي ، وقائد لقوات الجماعة الإيكوموج .

<u>٣ – السكرتارية التنفيذية :</u>

لقد حظي السكرتير التنفيذي (الأمين العام )في ظل الآلية الجديدة بقدر من الإجماع حول أهمية دوره بصفة عامة ، وضرورة منحه المساندة المطلوبة كي يكون أكثر فاعلية في مهمة صنع السلام ، وإدارة النزاعات وتسويتها ، وذلك مقارنة بدوره فيما سبق ،والذي كان محدودا – إلى حد كبير – في بروتوكول عام ١٩٨١ الذي لم يفرد له بندا خاصا بالمهام المنوطة به ، وهو ماتم تداركه في الآلية الجديدة .

ويحق للسكرتير التنفيذي – ووفقا للبروتوكول – اتخاذ زمام المبادرة لكل الأعمال المتعلقة بمنع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن في الإقليم . هذه الأعمال تتضمن تقصي الحقائق – الوساطة – التفاوض – المصالحة – التفاوض بين أطراف النزاع ( م ٦/١٥ ) .

ويقوم السكرتير التنفيذي كذلك بتقديم توصية للمجلس بشأن تعيين الممثل (المبعوث) الخاص، وقائد القوات ، كما يقوم بتعيين أعضاء مجلس الحكماء ، ولجنة الدفاع والأمن ، وذلك بالتشاور مع رئيس السلطة ، ويقوم بتنفيذ كل القرارات الصادرة عن

المجلس في هذا الشـــأن ( م ١٥/٧ )، كمـــا يقـــوم بإعـــداد تقـــارير دورية عن أنشطة الآلية يتم رفعها للمجلس (م ١٥/٤) (*) .

ونظرا للمهام الكبيرة التي يقوم بها الســكرتير التنفيــذي ، فقــد تــم اســتحداث منصــب نائــب الســكرتير التنفيــذي للشــئون السياســية والدفاعية والأمن(**) . الذي يقوم بـإدارة العمليــات العســكرية فــي ميدان المعركة مــن خــلال دعــم وقــف إطــلاق النــار ، وتشــجيع اتفاقيات السلام ( م١٦/ ١) .

ويلاحظ أن هذا الدور مهم من أجل تنسيق الأنشطة بــين الســكرتير التنفيذي والبعثات العسكرية في أرض المعركة ؛ وذلك من أجل تلافــي السلبية التي ظهرت في حالات التدخل الثلاث من قبل ، حيث إن قيــادة القوات في أرض المعركة كانت تكتب تقارير عن سير العمليــات إلــى قيادتها العسكرية الوطنية بدلا من إرسالها إلى سكرتارية الجماعــة (١) . ويتكامل دور نائب السكرتير التنفيذي في هذا الصدد مع دور المبعــوث

* – تشبه صلاحيات السكرتير التنفيذي للجماعة ــ إلى حــد كبيــر ــ صــلاحيات السكرتير التنفيذي ( رئيس المفوضية ) في إطار الاتحــاد الإفريقــي ، وإن كانــت صلاحيات الأخير جاءت على حساب صلاحيات المجلس التنفيذي للاتحاد . لمزيد من التفاصيل انظر : د.إبراهيم نصر الدين ، نحو مجلس فاعل ، م.س.ذ. ، ص ٤١ .

** – كان يطلق عليه وفق بروتوكول ١٩٨١ اسم نائب السكرتير التنفيــذي للشــئون العسكرية ، ولقد تم إسناد بعض المهام السياسية إليه وفقا للآلية الجديدة نظرا لإدراك الجماعة أهمية تحقيق الديمقراطية كشرط أساسي للاستقرار الأمنــي ، لمزيــد مــن التفاصيل انظر :

Emanuel Kwesi Aning , " Democracy and Political Governance " , **Paper Presented to Strengthening Human Security Capacity of Ecowas and West African Civil Society Conference** , Ecowas Secretariat, Abuja, 30 May – 1 June 2003 , PP.. 6-7 .

1–Adekye Adebajo , **Op. cit.** , P. 149 .

الخاص ــ الذي يقوم المجلس بتعيينه بناء على توصية السكرتير التنفيذي ــ ويكون مسئولا بالأساس عن عملية التوجيه السياسي للبعثة ، وعمليات التسوية السلمية ، ورفع تقارير عنها إلى السكرتير التنفيذي، ويمكن أن يساعده في ذلك نائب السكرتير التنفيذي المسئول عن الشئون الإنسانية (مادة ٣٢) ، ويلاحظ أن هذا الهيكل الإداري الكبير لنائب السكرتير التنفيذي دفع بعض المحللين إلى القول بضرورة تقسيم العمل بين السكرتير ونائبه ، بمعنى تركيز السكرتير التنفيذي بالأساس على قضايا التكامل الإقليمي ، في حين يركز الثاني على القضايا ذات المضامين الأمنية ؛ ومن ثم يمكن أن يصبح نائب السكرتير التنفيذي للشئون السياسية والدفاع الأمني سكرتيرا تنفيذيا يرأس جهاز منفصل عن السكرتارية ، بما يجعله قريبا من الجماعة بالرغم من أنه منفصل عنها إداريا ، وهذا من شأنه أن يسمح للسكرتير التنفيذي وكذلك سكرتارية الجماعة بالتركيز على هدفها الأساسي الذي نشأت من أجله وهو دعم التكامل الإقليمي خاصة بعدما أثبتت تجارب التدخل الثلاث ــ خاصة تجربة ليبيريا ــ كيف أن اهتمام الجماعة والسكرتارية التنفيذية تحول من الأهداف الاقتصادية للتركيز على القضايا الأمنية [1] .

**ثانيا:الهياكل المؤسسيةالفرعية للآلية واختصاصاتها**

من أجل ضمان قيام مجلس الوساطة والأمن بأداء المهام المنوطة به فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن في الإقليم ، عمل البروتوكول على إنشاء عدد من المؤسسات المساعدة للمجلس في هذا الشأن ، هذه المؤسسات ــ وفقا للمادة ١٧ ــ هي :

١-لجنة الدفاع والأمن .

---

[1]-Adekye , **Op. cit .** , P. 149 .

٢-مجلس الحكماء .

٣-قوات مراقبة إطلاق النار (الإيكوموج) .

وفيما يلي عرض لطرق تشكيل كل مؤسسة ، وأهم المهام المنوطة بها.

١- لجنة الدفاع والأمن :

وهي تشبه لجنة الدفاع في بروتوكول ١٩٨١ ، سواء فيما يتعلق بتشكيلها أم المهام المنوطة بها إلى حد كبير ، حيث تتشكل اللجنة من رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء أو من يعادلهم ، وكذلك الضباط المسئولين عن الشئون الداخلية والأمن (وزراء الداخلية) ، فضلا عن خبراء من وزارة الخارجية ، ووفقا لأجندة اللجنة يمكن دعوة أي من الأشخاص التابعين للجهات التالية (الجمارك - الهجرة - المخدرات - حرس الحدود - قوات الدفاع المدني ) للمشاركة في اجتماعاتها (مادة ١٨) . وفيما يتعلق بوظائف اللجنة يلاحظ أنها تتركز على مناقشة وفحص القضايا الفنية والإدارية وتقدير الاحتياجات اللوجيستية لعمليات حفظ السلام ، فضلا عن فحص التقارير الواردة من مركز المراقبة والملاحظة ، ورفع توصيات بشأنها للمجلس ، كما تقوم بمساعدة الأخير في الأمور التالية :-

أ- تحديد طبيعة التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام .

ب- تحديد نطاق هذه القوات .

ج- تعيين قائد القوات .

د- تحديد كيفية تشكيل القوات المشاركة .

وتجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر ، كما يمكن لها الاجتماع عند الضرورة (مادة ١٩ ) .

٢- مجلس الحكماء : يلاحظ أن آلية الجماعة لم تتجاهل دور المجتمع المدني في تسوية الصراعات (*) ،حيث تم النص على تشكيل مجلس الحكماء من الشخصيات البارزة في المجتمع المدني من مختلف الشرائح بما في ذلك القيادات الدينية ، السياسية ، النخبة المثقفة ، القيادات النسائية (مادة ٢٠/١) بشرط أن تتوافر فيهم الحيادية والموضوعية والشفافية (مادة ٢٠ / ٧ ) ويتم اختيار هذه الشخصيات من خلال السكرتير التنفيذي ، ولابد من موافقة المجلس عليها (مادة ٢٠/ ١) ويتم استدعاء هذه الشخصيات عند الحاجة للقيام بمهام الوساطة – التوفيق – المصالحة – إلى غير ذلك من مهام التسوية السلمية (**) للصراعات .

---

* – هناك وجهتا نظر بشأن دور المجتمع المدني في تسوية الصراعات ، الأولى ترى أهمية هذا الدور وتطالب بتفعيله ، بل وتنتقد مجلس السلم والأمن الإفريقي – كآلية قارية – لعدم نصه على تشكيل لجنة للمجتمع المدني من بين لجان المجلس الرئيسية. أما الاتجاه الثاني : يرى أن دور المجتمع المدني محدود في تسوية الصراعات سواء على مستوى القارة ككل ، أم على مستوى الأقاليم الفرعية ، على اعتبار ان الدور الأساسي في عملية تسوية هذه الصراعات في أيدي لوردات الحرب والجماعات المتحاربة التي لا تتوافر لديها الرغبة – غالبا – في نزع أسلحتها ، مما يضعف دور وساطة المجتمع في هذا الشأن حول وجهة النظر الأولى انظر : د. إبراهيم نصر الدين ،" نحو مجلس فاعل "م.س.ذ. ، ص ٤١ .

وحول وجهة النظر الثانية انظر :. Adekye , Op. cit. , P. 149

** – يبدو أن البروتوكول استفاد من التجربة الفاشلة للجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ، والتي كانت بمثابة أحد الأجهزة الفرعية للجنة ، فلم ينص على وجود لجنة دائمة ، وإنما اكتفي بإعطاء الصلاحية في ذلك لمجلس الوساطة والأمن بما له من صلاحيات واسعة في هذا الشأن والذي يقوم باختيار لجان خاصة لكل حالة من لجنة الحكماء وذلك بناء على توصية السكرتير التنفيذي . لمزيد من التفاصيل حول تقييم لجنة الوساطة التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية انظر : د. محمود أبو العينين ، الأمن الجماعي الإفريقي ، م.س.ذ. ، ص ٢٠ وما بعدها

ويقوم السكرتير التنفيذي بتحديد التشكيل والتفويض الممنوح للمجلس بصفة عامة ، وكذلك التشكيل والتفويض الممنوح لكل بعثة (مادة ٢٠/٤) ، والتي تقوم بإعداد تقارير عن جهودها للسكرتير التنفيذي (مادة ٢٠/٥) الذي يقوم بدوره برفع هذه التقارير للمجلس (مادة ٢٠/٦) .

ويبلغ عدد أعضاء المجلس ٣٢ عضو ، وفي أول اجتماع لـه فـي نيامي عاصمة النيجر (٢-٤ يوليو ٢٠٠١) تم انتخاب رئيس نيجيريـا السابق يعقوب جون رئيسا له ، والذي طلب من سكرتارية الجماعة زيادة عدد الأعضاء من أجل ضمان تمثيل كل دول الإقليم فيه[1].

**٣- قوات مراقبة وقف إطلاق النار (الإيكوموج)**

لقد حرص بروتوكول الآلية على تقنين وضع قوات مراقبـة وقـف إطلاق النار التابعة للجماعة (الإيكوموج) والتي أثارت جدلا واسعا بشأن مدى مشروعيتها إبان تدخلها في أزمة ليبيريا ، وكذلك أثناء الاجتماعات التي سبقت إقراره . وكانت المحصلة النهائية لذلك إقرار البروتوكول بأن تكون قوات الإيكوموج هي أحد الأجهزة المعاونـة لمجلـس الوسـاطة والأمن[*] . فقد نصت المادة (٢١) من البروتوكـول علـى أن قـوات الإيكوموج تعد أحد كيانات الجماعة ، وتتشكل من قوات مدنية وعسكرية ، تتمركز في بلدانها الأساسية في حالة تأهب ، وتكون جاهزة للانتشـار الفوري عند الحاجة .

---

١ - Adekye , **OP. cit.** , P.148.

* - يلاحظ أن الجماعة كانت سباقة فيما يتعلق بتشكيل هذه القوات وتقنينها ، حيـث سبقت منظمة الوحدة الإفريقية وآلياتها الخاصة بتسوية الصراعات ، وكـذلك سـبقت المنظمات الإقليمية الفرعية الأخرى . ولقد عمل الاتحاد الإفريقي ـ الذي حل محـل منظمة الوحدة ـ على تفادي هذه السلبية من خلال الإقرار في المـادة الثانيـة مـن البروتوكول المنشئ له بوجود قوات سريعة للتدخل مـن بـين الأجهـزة المعاونـة (الفرعية) لمجلس السلم والأمن.

ويمكن تناول قوات الإيكوموج من خلال أربع نقاط أساسية هي :

أ- تشكيل القوات .

ب- مهام القوات .

ج- تدريب القوات .

د- حالات تدخل القوات .

وفيما يلي استعراض لكل نقطة من النقاط السابقة .

أ-تشكيل القوات :

لقد نصت المادة ٢٨ في فقرتها الثانية على أن كل دولة عضو ينبغي أن تشارك بوحدة من قواتها المسلحة في قوات الإيكوموج ، على أن يتم تحديد حجم هذه الوحدة بالتشاور مع السكرتير التنفيذي (مــادة ٢/٢٨ ) ، ولا تقتصر هذه القوات على وحدات عسكرية فقط ، فهي تتضمن قــوات مدنية وعسكرية ، وبالنسبة للأخيرة فهي لاتقتصر بدورها على القــوات البرية بل تتضمن قوات بحرية - جوية ، فضلا عن قوات شرطة للأمن الداخلي ، بما يساهم في تحقيق المهام المنوطة بالبعثات المختلفة لتســوية الصراع (مادة ١/٢٨) .

وفيما يتعلق بتجهيز هذه القوات ، تقوم كل دولة عضو بتجهيز القوات التابعة لها والمشاركة في الإيكوموج بالمعدات العسكرية اللازمة ، كمــا تلتزم بتقديم كافة الدعم اللازم من أجل تسهيل عمل قوات الإيكومــوج ــ ككل ــ خاصة مايتعلق بحرية حركة هذه القوات داخل أراضــي الــدول الأعضاء (مادة ٣٥) .

ويرأس هذه القوات قائد يتم تعيينه لكل عملية من خلال المجلس وذلك بالتشاور مع لجنة الدفاع ، وبناء على توصية من السكرتير التنفيــذي ، ومن بين مهامه الأساسية ــ كما جاء في المادة ٣٥ ــ مايلي :

أ- وضع الخطط الإدارية والعملية واللوجيستية للبعثة .

ب- إصدار الأوامر والتوجيهات لقادة القوات المشاركة في العمليات .

ج- توفير الأمن للأشخاص والأدوات التابعة للمنظمات الإنسانية في المناطق التي تشهد الصراع . ويكون قائد القوات مسئولا أمام السكرتير التنفيذي ، وتتم محاسبته من خلاله ، وذلك عن طريق مبعوث السكرتير الخاص . إذ يقوم بكتابة التقارير عن سير العمليات إلى السكرتير التنفيذي من خلال المبعوث الخاص (مادة ٤/٣٣) وذلك لتفادي السلبية التي كانت قائمة من قبل ، حيث كان قائد القوات يقوم برفع التقارير إلى القيادة الوطنية في بلاده ، بدلا من رفعها إلى السكرتير التنفيذي .

ب-مهام القوات :

لقد حددت المادة (٢١) من البروتوكول مهام بعثات الإيكوموج فيما يلي:

١- المراقبة والملاحظة .
٢- حفظ السلام واستعادة الأمن .
٣- التدخل الإنساني لدعم ضحايا الكوارث الإنسانية .
٤- فرض العقوبات بما في ذلك فرض الحظر الاقتصادي .
٥- بناء السلام ونزع الأسلحة وتسريح القوات المتحاربة .
٦- أنشطة ذات طابع سياسي تتضمن السيطرة على الجريمة المنظمة وعمليات الغش والاحتيال .
٧- أية عمليات يمكن أن تفوض أو تكلف بها من قبل المجلس .

ويمكن ملاحظة أمرين فيما يتعلق بتفويض الإيكوموج :

**الأول** : إن البروتوكول تحدث عن الصلاحيات الممنوحة للإيكوموج في عمليات حفظ السلام – بناء السلام – صنع السلام ، في حين لم يتحدث بوضوح عن فرض السلام كما حدث في ليبيريا وسيراليون ، وقد يكون واضعو البروتوكول استهدفوا الدمج بين

حفظ السلام وفرض السلام على اعتبار أن مهام الأولى قد تتحول إلى الثانية ، لكن يبقى التميز بينهما أمر هام ؛ لأنه سينعكس على طبيعة التفويض الممنوح من ناحية ، ومستوى التسليح من ناحية ثانية ، فعمليات حفظ السلام التقليدية قد تتطلب وجود أسلحة دفاعية خفيفة مع القوات المتدخلة ، والتي ينحصر دورها في الإشراف على اتفاقات السلام الموقعة بين أطراف الصراع ، وتستخدم هذه الأسلحة في حالة الدفاع عن النفس ، أما في حالة فرض السلام فإن الأمر يتطلب مستوى تسليح عالٍ (معدات ثقيلة)؛ من أجل القيام بالمهمة الأساسية وهي فرض السلام في مواجهة أطراف الصراع [(١)] .

الثاني : إن عمليات التفويض والمهام الممنوحة للقوات قد يتم تغييرها وفقا لمقتضيات الوضع على الأرض ، وبموافقة المجلس (م /٢٩) ، وهو ما يكسب الإيكوموج مرونة كبيرة في التعامل مع هذه الأزمات .

ج-تدريب القوات:

لقد كان من أبرز الانتقادات التي وجهت لقوات الإيكوموج من قبل عدم وجود تدريبات مشتركة ـ بصفة دورية ـ للقوات ، وكذلك عدم إقامة مراكز حفظ سلام لتدريب هذه القوات على غرار المركز الذي أقامته السادك في هراري بزيمبابوي ، بالرغم من أن ذلك أمرا هاما فيما يتعلق بتوجيه القوات المشاركة لأداء وظائفها على الوجه الأكمل [(٢)] . ومن هنا فقد حرصت الآلية الجديدة على التركيز على فكرة التدريب الدوري المشترك للقوات،

---

١-Adekye , **Op. cit.** , P. 155 .

2-Joses , **Op. cit.** , P. 8 .

فضلا عن تفعيل مراكز حفظ السلام على المستوى الإقليمي ، وعهدت بالمهمة الأساسية في هذا الشأن للسكرتير التنفيذي الذي يقوم ـ من خلال الإدارات المعنية وبالتنسيق مع الدول الأعضاء ـ بالمشاركة في تدريب العسكريين والمدنيين الذين سيصبحون جزءا من قوات الإيكوموج في مختلف المجالات، خاصة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان (*) .

وبناء على ذلك يقوم السكرتير التنفيذي بما يلي :

١- دعم وتطوير البرامج التعليمية العامة ، والتعليمات الموجهة للمدارس الوطنية ومراكز التدريب .

٢- تنظيم دورات وتدريبات متخصصة للأشخاص الذين سيشاركون في هذه الوحدات في مراكز التدريب الإقليمية في كل من غانا وكوت ديفوار ، مع العمل على تحقيق التكامل بين هذين المركزين ، والمراكز الأخرى المعنية بتنفيذ الآلية .

٣- اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لتنظيم التدريبات الدورية لهذه القوات وقيادتها (مادة ٣٠/١،٢،٣،٤) .

ولقد تم التأكيد على فكرة التدريب المشترك مع زيادة عدد مراكز التدريب ، وكذلك التزام الدول الأعضاء بالاحتفاظ بوحدات مستعدة للتدخل Standby Units في اجتماع لجنة الدفاع والأمن للجماعة (أبيدجان ، ١٤-١٨ أغسطس ٢٠٠٢ ) حيث تمت الموافقة على برامج

---

* - لقد تم التركيز على قضايا حقوق الإنسان ، والأغراض الإنسانية تحديدا بعدما اتسم التدخل السابق بالتركيز على الجوانب العسكرية دون الجوانب الإنسانية مما أدى إلى إزهاق حياة كثير من المدنيين ، فضلا عن تدمير الثروة . لمزيد من التفاصيل انظر : **Idem .**

تدريب مشتركة لقوات الإيكوموج في ثلاث مدارس للتدريب العسكري في الإقليم هي:-

أ- مدرسة حفظ السلام في زامبياكرو بياماساكرو (كوت ديفوار) .

ب- مدرسة كوفي عنان للتدريب الدولي بأكرا (غانا) .

ج- كلية الحرب الوطنية في أبوجا (نيجيريا) .

وقد تم خلال الاجتماع كذلك التركيز على وجوب أن يكون لكل دولة عضو وحدة مستعدة للمشاركة في إطار الإيكوموج ، يتم التفتيش عليها بصورة منتظمة من قبل لجنة الدفاع [1]، وفي مايو ٢٠٠٣ قررت الجماعة إنشاء قوة تدخل سريع - بتمويل أمريكي - تتكون من وحدات من القوات المسلحة لكل من (غانا - غينيا بيساو - نيجيريا - سيراليون - السنغال) [2] تكون بمثابة نواة لقوات الإيكوموج فيما يتعلق بالأزمات الطارئة .

د- حالات التدخل :

لقد توسع البروتوكول - إلى حد كبير - فيما يتعلق بالحالات التي تتطلب تدخل الآلية بصفة عامة ، وقوات الإيكوموج بصفة خاصة ، وذلك مقارنة ببروتوكول المساعدة الجماعية، ولعل ذلك يرجع - كما سبق القول - إلى تماشي بروتوكول الآلية مع المتغيرات الدولية التي سادت في تسعينات القرن الماضي بشأن التدخل لاعتبارات إنسانية في الصراعات الداخلية [3] والتي برزت مع مذابح رواندا وكوسوفا .

---

[1]-Economic Community of West African States (Ecowas) , **Op. cit.** , P. 8 .

[2] -Africa South of The Sahara , 2004 , **Op. cit.** , P. 1323 .

[3] - حول هذه المتغيرات انظر د. محمود أبو العينين ، الاتحاد الإفريقي ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٠٨ -٢٠٩ .

ومن هنا فإننا سنتناول هذه النقطة من خلال جزئيتين هما : -

١- حالات التدخل .

٢- إجراءات التدخل .

وفيما يلي تفصيل لهاتين النقطتين .

١- حالات التدخل :

لقد حددت المادة (٢٥) من البروتوكول حالات التدخل فيما يلي :

أ- حالات التدخل بسبب اعتداء خارجي أو التهديد الخارجي لدولة عضو .

ب- في حالة الصراع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء .

ج- في حالة الصراع الداخلي الذي يترتب عليه مايلي :

١-التهديد بحدوث كارثة إنسانية .

٢-تهديد السلم والأمن في الإقليم .

٣-وجود أعمال عنف تنتهك بصورة كبيرة حقوق الإنسان وحكم القانون .

٤-في حالة الإطاحة أو محاولة الإطاحة بحكومة منتخبة .

٥-أي مواقف أخرى يتم تحديدها من قبل المجلس .

ويُلاحظ هنا أنه إذا كانت الحالتان الأوليان بشأن التدخل تتطابقان مع ماجاء في بروتوكول ١٩٨١ ، فإن الحالة الثالثة (فقرة أ ، ب) ، وكذلك الحالة الرابعة (د) تعد بمثابة محاولة واعية من قبل واضعي البروتوكول لتوفير غطاء شرعي لحالات التدخل مستقبلا ، ذلك أن حالات التدخل السابقة أثارت جدلا كبيرا بشأن مشروعيتها داخل بعض دول الجماعة ، التي اعترضت على التدخل في أزمتي ليبيريا وسيراليون ، ففي أزمة ليبيريا يفترض وفقا لبروتوكول ١٩٨١ عدم التدخل لعدم وجود دعم خارجي للصراع . وبالنسبة لسيراليون فإن الإيكوموج تدخلت لاستعادة

الحكومة المنتخبة التي تم الإطاحة بها [1] بالرغم من عدم وجود نص صريح في بروتوكول ١٩٨١ بهذا الصدد . وبالرغم من المرونة الكبيرة التي نص عليها البروتوكول بشأن التدخل ــ والتي لم تكن موجودة من قبل ــ إلا أنه في المقابل يحمل بعض المحاذير، لعل من أبرزها إمكانية التدخل لدعم أنظمة فاقدة الشرعية بحجة الحفاظ على هذه الأنظمة الديمقراطية المنتخبة ، ولقد برز ذلك بوضوح في أزمة ليبيريا حيث ساهمت العلاقة الوطيدة بين نظام الرئيس دو ونيجيريا إلى قيام الأخيرة بتحريك الجماعة للتدخل ، صحيح أن عملية التدخل في ظل الآلية الجديدة محكومة بموافقة ست دول على الأقل (ثلث المجلس) إلا أن الخوف يكمن في إمكانية أن تكون هذه الدول ذات علاقة وثيقة مع النظام الذي يريد التدخل ، أو تكون هذه الأنظمة القائمة في هذه الدول فاقدة ــ هي الأخرى ــ للشرعية [2] .

٢ – إجراءات التدخل

لقد كان بروتوكول الآلية أكثر مرونة كذلك فيما يتعلق بإجراءات التدخل ، حيث لم يرهن ذلك بموافقة الدولة محل الصراع فقط ــ كما كان الحال من قبل بالنسبة لمواثيق المنظمات الدولية بصفة عامة ــ وإنما اعتبر أن الآلية أو قوات الإيكوموج تتدخل عبر أي من الأمور التالية :-

أ- قرار من السلطة .

ب- قرار من المجلس .

ج- بناء على طلب من دولة عضو .

د- من خلال مبادرة من قبل السكرتير التنفيذي .

---

1-Adekye , **Op. cit.** , P. 153 .

2-**Ibid** , P. 155 .

هـ-بناء على طلب من منظمة الوحدة الإفريقية أو الأمم المتحدة (المادة ٢٦) .

وأشار البروتوكول في المادة (٢٧ )إلى أن التدخل لا يعني التدخل العسكري للإيكوموج فقط ، وإنما قد يتضمن التدخل من خلال إرسال (وفد مجلس الحكماء ــ بعثات تقصي الحقائق ــ بعثات سياسية وتفاوضية) على أن يقوم المجلس ببحث أفضل الوسائل المناسبة للتدخل (مادة ٢٧) .

## المطلب الثالث

## مهام الآلية وعملية التمويل

لقد حدد البروتوكول عدة مهام أساسية للآلية، بعضها يتعلق بمهام صنع السلام ، وبعضها يتعلق بمهام حفظ السلام ، وما قد يشتمل عليه من فرضه ، وثالثها يتعلق ببناء السلام بعد التوصل إلى تسوية ــ ما ــ للصراع سواء أكانت عسكرية أم سياسية . ولعل هذا هو الهدف الأساسي الذي نشأت من أجله الآلية ، حيث إنها نشأت بهدف منع وإدارة وتسوية الصراعات ، وهذه الأهداف لن يتم تحقيقها إلا من خلال المهام السابقة ، فهدف منع الصراع يتم أساسا من خلال نظام الإنذار المبكر ووسائل الدبلوماسية الوقائية ، وهدف إدارة الصراع يتم من خلال عمليات حفظ السلام وفرضه ، بحيث تصل في النهاية إلى تسوية الصراع ، وهنا تأتي مهام بناء السلام للحفاظ على التسوية التي تم التوصل إليها من ناحية ، وللحيلولة دون اندلاع الصراع من جديد من ناحية ثانية [1] ، ولكي تتمكن الآلية من تنفيذ هذه المهام لابد من توافر التمويل اللازم لذلك ، حيث يعد التمويل ــ جنبا إلى جنب مع توافرالإرادة السياسية ــ من أهم الشروط التي يجب توافرها لأي آلية من أجل تحقيق أهدافها ،كما تأتي عملية تقييم الآلية في النهاية لتوضيح مدى الإيجابيات التي حققتها

---

[1] – حول هذه المفاهيم انظر أحمد إبراهيم محمود ، التسوية السلمية للصراعات ، م.س.ذ.، ص ص ٧–٨

الجماعة من خلال استحداث الآلية ،فضلا عن السلبيات التي تؤثر على فاعليتها في عمليات التسوية المستقبلية .

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى ثلاث نقاط هي:

أولا : مهام الآلية .

ثانيا : تمويل الآلية .

ثالثا : تقييم الآلية .

**أولا:مهام الآلية**

لقد حدد البروتوكول ثلاث مهام للآلية هي :

١- مهمة صنع السلام .

٢- مهمة حفظ السلام وفرضه .

٣- مهمة بناء السلام .

وسوف نحاول إلقاء الضوء على كل مهمة من هذه المهام .

**١- مهمة صنع السلام :**

تعد مهمة صنع السلام من أولى المهام الملقاة على عاتق الآلية الجديدة، والتي عمل البروتوكول المنشئ لها على التركيز عليها ، على اعتبار أن الجماعة شهدت ثلاثة حروب خلال عقد التسعينات كان من بين أسباب انتشارها وتفاقمها ــ بصورة كبيرة ــ عدم وجود آليات لصنع السلام ، وفي مقدمتها غياب شبكة إنذار مبكر لرصد الصراعات الكامنة، بما يمكن الجماعة من التحرك السريع لاحتوائها والحيلولة دون اندلاعها، أو منع انتشارها إلى دول الجوار (*). لذا جاء في ديباجة الفصل الرابع

---

* - يلاحظ أن مهمة منع الصراعات لا تقتصر على الجماعة فقط ، وإنما تمتد لتشمل المنظمة القارية ــ منظمة الوحدة الإفريقية في حينها ــ وكذلك المنظمات الفرعية الأخرى في القارة خاصة الإيجاد التي تعاني ــ شأنها في ذلك شأن الجماعة ــ من نقص القدرة على الاستكشاف (التجسس) ، والاستطلاع ، في حين أن السادك تمتلك أو تقترب من تحقيق هذه القدرة ، وكذلك القدرات العسكرية الأخرى من خلال جنوب إفريقيا وزيمبابوي ــ إلى حد ما ــ حول تقييم دور المنظمات القارية والفرعية في منع الصراعات انظر:
Jermy Levit , Op. cit , P. 61 .

للآلية أنه سيتم إنشاء نظام مراقبة السلام والأمن الإقليمي والمعروف باسم نظام الإنذار المبكر أو النظام بهدف منع الصراعات (*) ،وذلك وفقا لما جاء في المادة( ٥٨ )من المعاهدة المنقحة (١) . ويتكون النظام مما يلي :

أ- مركز المراقبة والملاحظة المركزي ومقره سكرتارية الإيكواس في أبوجا.

ب- مناطق مراقبة وملاحظة (فرعية) داخل الإقليم .

أ-مركز المراقبة والملاحظة المركزي :

وهو المسئول عن جمع المعلومات التي ترد إليه من مناطق المراقبة والملاحظة الأربعة وتحليلها ، وإعداد تقارير بشأنها يتم تقديمها للسكرتارية التنفيذية ، وهو يتعاون في ذلك مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية ، وكذلك مراكز الأبحاث المعنية بدراسات السلم والصراع ، ومقره في السكرتارية التنفيذية للجماعة في أبوجا (مادة ٢٣).

---

* - لقد استفاد البروتوكول من الانتقاد الذي وُجه إلى البروتوكول المنشئ لآلية منع وإدارة الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية والذي لم ينص على إنشاء مثل هذا النظام ، لكن مع مذابح رواندا وبوروندي صارت هناك حاجة ملحة لإيجاد مثل هذا النظام ؛ مما دفع الجهاز المركزي للآلية في اجتماعه ٢١ فبراير ١٩٩٥ لإبداء رغبة المنظمة في إقامة مثل هذا النظام ، مع إنشاء مركز لإدارة الصراع تابع للمنظمة ومجهز بفريق لإدارة الأزمات Crisis Management Room ،ومع إقامة مجلس السلم والأمن ،تم تدارك الأمر بالنص على وجود نظام الإنذار المبكر كأحد اللجان الأساسية للمجلس . لمزيد من التفاصيل حول آلية منظمة الوحدة الإفريقية ونظام الإنذار المبكر أنظر : د. مجدي حنفي ، **آلية تسوية المنازعات في منظمة الوحدة الإفريقية** ( القاهرة : الجمعية الإفريقية ، ١٩٩٦) ص ٢٠٧ .

1-Protocol Relating to Mechanism , **Op. cit.** , chapter 4 , P. 11 .

ب-مناطق المراقبة و الملاحظة :

لقد عمل البروتوكول على تقسيم الدول الأعضاء إلى أربع مناطق استنادا لعدة معايير منها الجوار الجغرافي – الاتصال – الفاعلية ، هذه المناطق سيكون لها مقر قيادة وتُقسم كالتالي :

**المنطقة الأولى** : وتضم (الرأس الأخضر – جامبيا – غينيا بيساو – موريتانيا (قبل انسحابها) – السنغال) ، وتم اختيار بانجول عاصمة جامبيا مقرا لقيادتها .

**المنطقة الثانية** : وتضم (بوركينا فاسو – كوت ديفوار – مالي – النيجر ) ، ومقرها واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو.

**المنطقة الثالثة** : وتضم (غانا – غينيا – ليبيريا – سيراليون) ، ومقرها مونروفيا عاصمة ليبيريا .

**المنطقة الرابعة** :وتضم (نيجيريا – بنين – توجو) ومقرها كوتونو عاصمة بنين (مادة ٢٤) .

وأشار البروتوكول إلى أن هذه المناطق يمكن أن تتغير عند الضرورة وذلك من خلال السلطة .

ويضم كل مركز قيادة مجموعة من الموظفين(الضباط)، يعملون تحت إشراف السكرتير التنفيذي من خلال نائبه . ويقوم كل مقر قيادة إقليمي بجمع المعلومات ــ بصورة يومية ــ فيما يتعلق بالأمن والسلام في المنطقة الخاضعة له ، وكتابة تقارير بشأنها يتم رفعها إلى مركز المراقبة

والملاحظة (*) . وينبغي على الدولة التي بها مركز القيادة أن تضمن حرية الحركة لفريق العمل ، مع ضمان الامتيازات والحصانات ، وكذلك تأمين الممتلكات والثروات ، وأرواح فريق العمل استنادا لاتفاقية الجماعة العامة بشأن الامتيازات والحصانات ، وكذلك إتفاقية المقر (مادة ٢٤) .

ويتم تمويل المشروع من خلال الاتحاد الأوربي (١) ، ولعل هذه الجزئية تطرح مخاوف من إمكانية توجيه عمل هذه المجموعات وفقا لمصالح الدول الخارجية ، وهو ماحدث بالفعل في تعيين مدير المركز – رؤساء المناطق الأربعة ، حيث أصر الاتحاد الأوربي على أن يتم تعيين هؤلاء وفقا لقواعده الوظيفية وليس وفقا لقواعد الجماعة (٢) ، وإن كانت

---

* – تتضمن هذه التقارير تقييم كل من الأوضاع السياسية (حقوق الإنسان – الديمقراطية ) ، والأوضاع الاقتصادية (نقص الغذاء ) ، والاجتماعية (البطالة) ، والأمنية (تدفقات الأسلحة – العلاقات بين المجتمع المدني والعسكري ) ، والأوضاع البيئية ، وبالرغم من شمولية هذه الصلاحيات ، إلا أن هناك اتجاها يطالب بتقليصها خاصة فيما يتعلق بالأوضاع السياسية ، على اعتبار أن نصف قادة الجماعة تقريبا وصلوا إلى الحكم عن طريق انقلاب عسكري ، ومن ثم فإن مثل هذه القضايا قد تثير حساسية كبيرة لدى هذه الأنظمة ، ومن ثم فمن الأفضل التركيز على القضايا غير السياسية ، وترك الأخرى لجماعات المجتمع المدني . لمزيد من التفاصيل انظر :
Adekye , **Op. cit.** , P. 150.

1- **US Delegation with Ecowas** " in www.allafrica.com. 1-2-2002 .

2-Adekye , **Op. cit.** , P. 150 .

هناك وجهة نظر ترى أن التمويل الأوربي يستهدف عدم التورط مباشرة في الصراعات المسلحة التي قد يشهدها الإقليم[١] .

ولقد بدأت الجماعة في يناير ٢٠٠٢ تنفيذ نظـــام الإنـــذار المبكـــر ، ويلاحظ على المناطق الأربعة الخاصة بالإنذار المبكر مايلي:-

١- أن المنطقة الأولى تضم الدول الواقعة غرب الإقلـيم ، وهي دول متجاورة ، فضلا عن كونها خليطا بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية والليزوفونية أيضا (الـرأس الأخضر ، غينيا بيساو ) ويلاحظ أن مقرها في منتصفها تقريبا (جامبيا) ، وهذه ميزة نسـبية لتسـهيل وصـول المعلومات من الأطراف إلى المقر .

٢- أن المنطقة الثانية تضم أربع دول كلهـا فرانكفونيـة ، فضلا عن كونها دولا حبيسة باستثناء كوت ديفوار التي تعد حدا فاصلا بين المنطقتين الثالثة والرابعة ، ويلاحظ أن مقرها في المنتصف كذلك (بوركينا فاسو) .

٣- أن المنطقة الثالثة تضم كل الـدول الأنجلوفونيـة فـي الإقليم باستثناء نيجيريا وجامبيا ، كمـا تضـم ثـلاث دول متجاورة هـي ليبيريـا - سـيراليون - غينيـا ، وهي الدول التـي تعـرف باسـم دول حـوض نهـر مانو، فضلا عن غانا غيـر المجـاورة لهـا ، ويبـدو أن انضمام غانا لهذه المنطقـة يبـين مـدى حـرص الدول الأنجلوفونية على التعامل مع بعضـها الـبعض

---

[١] - ديزي رؤوف ، بدر حسن شافعي ،" الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيـا " في د. محمود أبو العينين (محرر) التقرير الاسـتراتيجي الإفريقـي الأول ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، م.س.ذ. ، ص ٨٧ .

لمواجهة الدول الفرانكفونية ، كما يلاحظ أن التنافس التقليدي بين نيجيريا وغانا ، فضلا عن الخلاف بين الأخيرة وتوجو دفعها إلى الانضمام إلى هذه المجموعة، بالرغم من أنه يفترض ـ وفقا لاعتبار التجاور الجغرافي ـ أن تنضم غانا إلى المنطقة الرابعة التي تضم نيجيريا .

٤- أن المنطقة الرابعة والتي تعد بمثابة الحد الشرقي للإقليم تضم دولتين فرانكفونيتين ، ودولة أنجلوفونية ، وهي المنطقة الوحيدة في الإقليم التي بها تداخل بين المجموعتين ، وقد يرجع ذلك إلى العلاقات الودية بين نيجيريا وهاتين الدولتين خاصة توجو (*) .

**٢- مهمة حفظ السلام وفرضه :**

تعد مهمة حفظ السلام ـ وكذلك فرضه ـ من المهام الأساسية للآلية الجديدة ، خاصة وأنها كانت المهمة الأولى للإيكوموج عند تدخلها في الحالات الثلاث . ووفقا للآلية الجديدة يتم تحقيق هذه المهمة من خلال ثلاث وسائل أساسية تتكامل مع بعضها البعض هي :-

**<u>أ-بعثات الملاحظة :</u>**

تقوم هذه البعثات بأداء عدة مهام نصت عليها المادة ٣١ من البروتوكول أبرزها :

---

* – تعد توجو من أكثر الدول المؤيدة للتداخل والتكامل بين بروتوكول ANAD الخاص بالدول الفرانكفونية وآلية الجماعة ، على الرغم من اعتراض الكثير من الدول الفرانكفونية على ذلك ، انظر : . **Ibid , P. 152**

١- الإشراف على ومراقبة وقف إطلاق النـــار الــذي تــم التوصل إليه بين أطراف الصراع .
٢- نزع الأسلحة وتسريح المقاتلين .
٣- إجراء الانتخابات والإشراف عليها .
٤- احترام حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية بشكل عام .

وتضم البعثة أشخاصا مدنيين أو عسكريين ، أو الاثنين معا حســب قرار التفويض الممنوح لها من المجلس ، ويمكن أن تكـــون مصـــحوبة بقوات حماية عسكرية ، ويلاحظ بالنسبة لمهامها أنها قد تكـــون خطـــوة أولى لتدخل قوات الإيكوموج بعد ذلك إذا اقتضى الأمر ، كما أنها تجمع – ابتداء – بين مهام حفظ السلام ، وتنتهي إلى القيام بمهام بناء السلام .

ب-المبعوث الخاص للسكرتير التنفيذي :

من بين مهامه الأساسية إدارة أنشطة حفــظ الســـلام ، وكـــذلك المبـــادرات الخاصة بالمفاوضات السياسية والدبلوماسية مـــع أطـــراف الصـــراع والـــدول المجاورة ، وكذلك الحكومات الأخرى المتورطة في الصراع (مادة ٢/٣٢) .

ج-قوات الإيكوموج :

حيث إن إحدى مهامها الأساسية – وفقا للمادة ٢١ – حفظ الســـلام واستعادة الأمن ، بالإضافة إلى مرحلة بناء السلام بعد ذلك .

وكما سبق القول فإن البروتوكول لم يتحدث صراحة عن مهمة فرض السلام، وإن كان قد أشار إليها ضمنا في المادة ٢٩ التي أشارت إلى أن تفويض ومهـــام القوات يتم مراجعتها وفقا لمقتضيات الوضع على الأرض .

٣- مهمة بناء السلام :

لقد لعبت الجماعة دورا محدودا في عملية بناء السلام من قبل تمثـــل في إعادة بناء الموانيء – تصليح محطات الكهرباء – وسائل الاتصـــال – بناء الجسور في كل من ليبيريا وسيراليون ، إلا أنها تركـــت المهـــام

الإنسانية مثل توفير الطعام ، الأحذية ، المخيمات إلى قوات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في هذا الشأن [١] .

وقد عمل البروتوكول على تعزيز دور الإيكوموج في عملية بناء السلام عامة ، والمساعدة الإنسانية خاصة ، حيث قام بتخصيص فصل كامل عن ذلك هو الفصل الثامن، الذي جاء في ديباجته أن الجماعة يجب أن تشارك وتدير عملية المساعدة الإنسانية ، ولقد كانت المادة ٤٠ أكثر تحديدا فيما يتعلق بمسئوليات الجماعة في هذا الشأن ، حيث أشارت إلى أن الجماعة يجب أن تتدخل لتخفيف المعاناة عن السكان ، والحفاظ على حياتهم ، خاصة الذين يعانون من الآثار السيئة للحروب والكوارث ؛ ومن ثم ينبغي تطوير فاعليتها فيما يتعلق بتطوير هذه الأنشطة الإنسانية..

ومن هنا فقد ركز البروتوكول على مستويين لعملية بناء السلام هما :

أ-بناء السلام أثناء العدوان ، وذلك في المناطق التي تنعم بشيء من الهدوء والاستقرار النسبي ، حيث ينبغي إعطاء الأولوية لتطبيق السياسات التي تهدف لتقليل حدة التدهور الاقتصادي والاجتماعي المتصاعدة والناجمة عن الصراعات (مادة ٣٧) .

ب-بناء السلام بعد نهاية العدوان ، وذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء التي تأثرت من العدوان عبر مجموعة من الإجراءات أبرزها :

١- دعم السلام الذي تم التوصل إليه .

٢- إيجاد الظروف الملائمة لعملية إعادة تعمير المجتمع والمؤسسات الحكومية سواء أكان ذلك على الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي (مادة ٤٥) ، وفي مقابل ذلك إعداد وتنظيم والإشراف على الانتخابات ،

---

١ -Ibid , P. 159 .

ودعم الأنشطة التي من شأنها تنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية في الدول الأعضاء ، خاصة في حالة عدم وجود حكومة أو نظام سياسي ، حيث ينبغي على الجماعة دعم عملية إعادة النظام السياسي القائم وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الشأن (مادة ٤٥) .

ولما كانت هذه الأنشطة تحتاج إلى تمويل كبير ، فقد نص البروتوكول على أن كل مؤسسات الجماعة يجب أن تدعم سياسات التمويل الخاصة ببرامج إعادة الإعمار والبناء (مادة ٤٥ ) .

**ثانيا:تمويل الآلية**

تعد مشكلة التمويل أحد أبرز المشاكل التي تؤثر ــ جنبا إلى جنب مع شرط توافر الإرادة السياسية ــ في كفاءة أي منظمة أو آلية تأخذ على عاتقها مهمة تسوية الصراعات ، وكما سبق القول ، فقد كانت الأحكام المالية من نقاط الضعف في بروتوكول ١٩٨١ الذي لم يذكر شيئا حول التمويل المنتظم والمستمر لمؤسسات البروتوكول ، أو كيفية تمويل الجهاز الإداري الذي يُناط به المهام الدفاعية ، أو التمويل الخاص بحالات التدخل ، أو التدريبات المشتركة التي قد تتم من حين لآخر ، أو مساهمة الدول الأعضاء في عملية التمويل (*) .

---

* – يلاحظ أن معظم دول الجماعة لا تدفع أساسا مساهمتها بانتظام في موازنة الجماعة ، فمنذ نشأة الجماعة عام ١٩٧٥ لم تقم سوى أربع دول فقط بدفع حصتها بانتظام هي نيجيريا – بنين – كوت ديفوار – توجو ، وبحلول عام ١٩٩٢ بلغت متأخرات الدول الأعضاء ثلاثة أضعاف موازنة الجماعة ، وفي عام ١٩٩٩ بلغت المتأخرات ٣٨,١ مليون دولار لمزيد من التفاصيل انظر:

Adekye , **Op. cit.** , P. 157 .

وقد انعكس ذلك بوضوح أثناء عمليات تدخل الإيكوموج في الحالات الثلاث ، في أزمة ليبيريا كان الاتفاق المبدئي أن تقوم كل دولة مشاركة بتمويل قواتها المشاركة خلال الشهر الأول ، على أن تقع المسئولية بعد ذلك على الجماعة ، لكن يلاحظ أن نيجيريا تحملت بمفردها ٩٠% من التكلفة ، ولم تقم بعض دول الجماعة بدفع حصتها في ذلك على اعتبار أنها لاتؤيد عملية إرسال قوات إلى ليبيريا ، ونفس الأمر حدث في سيراليون ، حيث تحملت نيجيريا– كذلك – معظم نفقات بعثة الإيكوموج، أما في حالة غينيا بيساو – ونظرا لعدم مشاركة نيجيريا في قوات الإيكوموج – فإن عملية التمويل وقعت على عاتق فرنسا [١] .

لذا فقد عمل البروتوكول على محاولة تفادي بعض هذه السلبيات ، فتم تخصيص الفصل السابع منه للحديث عن مصادر تمويل الآلية ، وتحديدها في ثلاثة مصادر أساسية كالتالي :

١- تخصيص حصة من ميزانية الجماعة لتمويل الآلية ، حيث تقوم السكرتارية التنفيذية – أثناء إعداد ميزانيتها السنوية – بإدراج جزء خاص بتمويل أنشطة الآلية بها ، وبمجرد دخول البروتوكول حيز النفاذ فإن نسبة من هذه الحصص سيتم تخصيصها لأنشطة الآلية (مادة٣٦/١).

٢- الحصول على دعم من المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، أو الإقليمية مثل منظمة الوحدة الإفريقية ، أو المنظمات الأخرى (مادة ٣٦ / ٢) .

---

١ – لمزيد من التفاصيل أنظر : **Idem.**

٣- المساهمات التطوعية والمنح التي قد تأتي من مصادر ثنائية أو متعددة (مادة ٣/٣٦).

وفي حالة عدم اكتمال توافر التمويل اللازم لعملية التدخل ، فإنه قد يتم توجيه الدعوة للدول المشاركة بقوات لتحمل تكلفة قواتها المشاركة خلال الأشهر الثلاثة الأولى لعملية التدخل (مادة٣٧ /١) ، على ان تقوم الجماعة برد هذه النفقات خلال ستة أشهر على الأكثر ، وتبدأ الجماعة بعدها تمويل هذه العمليات (مادة ٣٧ /٢) ، ويمكن إبداء عدد من الملاحظات تتعلق بتمويل الآلية، أبرزها ما يلي :-

أ- إن البروتوكول لم يحدد نسب مساهمة الأعضاء في تمويل الآلية، أو النسبة التي سيتم اقتطاعها من الجماعة وتخصص لتمويل الآلية ، وهي نفس السلبيات التي كانت موجودة في بروتوكول ١٩٨١ ، ومعنى ذلك أن الآلية لم تستفد من السلبية السابقة في هذا الشأن من ناحية ، كما لم تستفد من التجارب السابقة عليها مثل تجربة آلية منظمة الوحدة الإفريقية من ناحية ثانية (*) ، ولقد أدى ذلك إلى بروز عدة اقتراحات في هذا الشأن أبرزها الاقتراح الذي طرح في اجتماع لجنة الدفاع والأمن التابعة للجماعة في أبيدجان ( أغسطس ٢٠٠٢) ، والذي يقضي بتمويل قوات الإيكوموج – تحديدا – من

---

* – قررت قمة القاهرة الإفريقية المصغرة (٧-٨ ديسمبر ١٩٩٣) -والتي أقرت مشروع إنشاء آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية على مستوى القارة- تخصيص ٥% من الميزانية لتمويل صندوق الآلية والذي أطلق عليه صندوق السلام بحد أدنى مليون دولار ، واعتبر القادة هذا المبلغ أو هذه النسبة بمثابة بداية للتمويل الذاتي ، يتم بعدها فتح باب التبرعات من جانب المؤسسات والأفراد ، لمزيد من التفاصيل أنظر : أحمد طه محمد ، " الدبلوماسية المصرية الإفريقية بين الأمن والتنمية " ، السياسة الدولية ، عدد ١١٧ ، يوليو ١٩٩٤ ، ص ص ١٨١ -١٨٢ .

خلال تحصيل نسبة تقدر ب ٠,٠٥% من حصيلة الجمارك علـــى الواردات لدول الإقليم(١).

ب- إن الاقتراح الذي أشار إليه البروتوكول بشأن قيام الدول المشاركة بتحمل تكلفة مهام قواتها عند التدخل خلال الأشهر الثلاثة الأولى – في حالة عدم توافر الاعتمادات اللازمة لذلك لدى الجماعة – مـــن شأنه زيادة الأعباء على هذه الدول وليس تخفيفها ، بما قد يـــدفعها إلى التهرب من فكرة المشاركة من الأساس ، فبدلا من النص على تحملها – مثلا – تكلفة المشاركة لمدة شهر كما حدث عند التـــدخل في ليبيريا ، تم رفع المدة إلى ثلاثة أشهر ، وهو ما يعني إرهـــاق ميزانية هذه الدول ، كما تكشف أن البروتوكول لم يستفد – مـــرة أخرى – من الانتقادات التي وجهت لعمليات التمويل في الحـــالات الثلاث ، والتي أثبتت بوضوح أهمية الدعم المـــالي قبـــل التـــدخل العسكري (٢) .

ج- إن ضعف عملية التمويل الذاتي قد يفـــتح البـــاب أمـــام التمويـــل الخارجي ، وما يحمله ذلك من محاذير تضر بالجماعة أكثر ممـــا تفيد ، كما أنها لا تتسق مع أهدافها ، وهو ما حدث بالفعل ، فالدول الخارجية الكبرى خاصة( الولايات المتحدة – فرنسا – بريطانيـــا) قامت بإجراء تدريبات عسكرية مـــع دول الجماعـــة فـــي إطـــار مجموعة من المبادرات والبرامج الخاصة( *) ، وقد رحبـــت دول

---

1-Economic Community of West African States ( Ecowas) , **Op. cit.** , P. 8

2-Adekye , **Op. cit.** , P. 157 .

* من أبرز هذه البرامج مبادرة الولايات المتحدة للرد على الأزمات The African Crisis Response Initiative المعروفة اختصارا باسم أكري Acri ، حيث قامت بتقديم المساعدة العسكرية لكل من بنين – غانا – مالي – السنغال ، كما قامت بتدريب

الجماعة بذلك ، وسارعت إلى المشاركة فيها بدلا من دخولها في تدريبات مشتركة مع دول المنظمة – أعضاء الجماعة – وفق البروتوكول. ولعل خطورة هذه المبادرات أو البرامج تكمن في أمرين :

الأول:أنها تتم بدون مشاركة سكرتارية الجماعة ، بالرغم من أن ذلك يخالف نصوص الآلية التي تنص على أن السكرتير التنفيذي سيقوم بدور أكثر فاعلية في عمليات التدريب على حفظ السلام ، ومن بين هذه المهام دعم وتطوير برامج التدريب المشتركة (١) .

الثاني:أن هذه البرامج تتم بدون استشارة مسبقة لدول الجماعة التي ستشارك فيها لمعرفة نوعية البرامج التي تحتاج إليها ، فضلا عن افتقادها للتنسيق بين هذه البرامج بعضها البعض ،

---

=ثلاث كتائب من نيجيريا ، وواحدة من غانا ، وأخرى من سيراليون للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ، وهناك كذلك برنامج عملية التركيز على الإغاثة Operation on Focus ، حيث تم تدريب ثلاث دول فيما يتعلق بعملية فرض السلام وإغاثة المدنيين ، وبالنسبة لفرنسا قامت بعمليات تدريب مشتركة لكل دول الجماعة – باستثناء ليبيريا وسيراليون – في إطار مبادرتها لتعزيز القدرات الإفريقية علي الحفاظ على السلام LeRenforcement des Africaine de Maintien de la Paix المعروفة باسم ريكامب RECAMP لتعزيز القدرات الإفريقية لحفظ السلام ، أما بريطانيا فقد شاركت كذلك في هذه المبادرات من خلال برنامج بناء القدرات Capacity – Building Program ، إلا أنها كانت مبادرة متواضعة ، وهناك كذلك فرقة جنود وضباط بريطانيين تقوم بتدريب قوات الجيش في سيراليون ، لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج والمبادرات أنظر :

Eric G. Berman and Katie Sams , "The Economic Community of West African States…" , **Op. cit.** , P. 3

(١)-Protocol Relating to Mechanism , **Op. cit.** , chapter 6 , Article 30 , P. 11.

ولقد عبر سكرتير الجماعة التنفيذي السابق لانساي كويـاتي Lansay Koyate عن خطورة عملية التمويـل الخـارجي بقوله " إذا اعتمدنا بنسبة ١٠٠% على المانحين ، فـإن كـل الأفكار الجيدة التي تسعى الجماعة لتحقيقها لن تتحقق "(١) .

**ثالثا:تقييم الآلية**

بالرغم من أن الباحث حاول – قدر الإمكان – خلال هـذا المبحـث إجراء عملية تقييم للبنود المختلفة للآلية – كل في موضعه – إلا أن هذا لا يمنع من تقييم (*) الآلية ككل من حيث التركيز على أبرز الإيجابيـات والسلبيات .

**١- إيجابيات الآلية :**

لقد حاول البروتوكول المنشئ للآلية تلافي بعض السلبيات – القانونية – التي برزت في نصوص بروتوكول ١٩٨١ من ناحية ، وتلك السلبيات العملية التي برزت عند التطبيق أثناء حالات التدخل من ناحيـة ثانيـة ، فضلا عن محاولة تلافي السلبيات التي ظهرت في الحالات المماثلة سواء على المستوى القاري أم الإقليمي الفرعي من ناحية ثالثة ، وفـي هـذا الصدد يمكن رصد أبرز هذه الإيجابيات فيما يلي :

أ- استحداث الآلية لمجلس الوساطة والأمن ، وهو ما يعد أمرا جيدا ، خاصة أن له سلطة تنفيذ البرامج والخطط العسكرية نيابـة عـن السلطة ، وهو ما يعني سرعة الاستجابة للصراعات الناشبة ، وهو

---

– [1]Adekye , **Op. cit.** , P. 158 .

* – سوف يتم تقييم نصوص الآلية كما ورد في البروتوكول ، أما التقييم العملـي – الفعلي – فسوف يتم تناوله في الفصول التالية التي تتناول الصراعات التي تم التعامل معها في ظل الآلية الجديدة ، والتي كان أبرزها الصراع الثاني في ليبيريا وكـوت ديفوار .

أمر كان مفتقدا – إلى حد كبير – في بروتوكول ١٩٨١ ، حيث لم يكن لمجلس الدفاع سلطة اتخاذ قرارات بشأن التدخل إلا بالرجوع إلى السلطة ، كما نجح البروتوكول في الجزئية الخاصة بكون رئيس المجلس هو رئيس الجماعة ؛ ومن ثم فهو يتفادى إمكانية حدوث أي نزاع بشأن ازدواجية الرئاسة ، وهو الأمر الذي كانت تعاني منه بعض المنظمات الفرعية الأخرى مثل السادك [١].

ب- وضع البروتوكول نظاما واضحا ومحددا للتصويت داخل المجلس لأغلبية الثلثين ، فيما يتعلق بحالات التدخل أو أي قرارات أخرى يصدرها المجلس ، في حين أن بروتوكول ١٩٨١ لم ينص على نظام معين للتصويت ؛ مما أثر على أداء الجماعة بعد ذلك إذ تم إعمال قاعدة الإجماع التي كانت تحكم عملية اتخاذ القرار في الجماعة آنذاك ، والتي من شأنها عرقلة عملية التدخل .

ج- نجح البروتوكول في وضع قواعد مالية تحكم عملية الآلية ، فضلا عن توضيح أبرز مصادر التمويل ، صحيح أن هناك مجموعة من الانتقادات وجهت لبروتوكول الآلية في هذا الشأن ، إلاّ أن الأمر كان أقل تعقيدا من بروتوكول ١٩٨١ الذي كانت الأحكام المالية غائبة عنه إلى حد كبير [٢] .

د- يعد بروتوكول الآلية أكثر تفصيلا فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي الرئيسي ، وكذلك الهياكل الفرعية ، فضلا عن المهام المنوطة بكل منهما ، وذلك مقارنة ببروتوكول ١٩٨١ ، حيث تم توسيع مهام بعض الوظائف مثل نائب السكرتير التنفيذي ليشمل المهام السياسية بالإضافة إلى المهام العسكرية ، وهو ما يتماشى مع توجهات المجتمع والتنظيم الدولي في الفترة الأخيرة بشأن الاهتمام بالشئون السياسية وحقوق الإنسان ، على اعتبار أن غيابها يعد أحد أسباب

---

1-Joses , **Op. cit.** , P. 9.

2-Tom , **Op. cit.** , P. 121.

اندلاع الصراع ، كما تم استحداث بعض الهياكل التـــي لـــم تكـــن موجودة من قبل مثل مجلس الحكماء الذي يعني مشاركة المجتمـــع المدني في تسوية الصراعات ، فضلا عن نظام الإنذار المبكر الذي يرصد النزاعات قبل اندلاعها ، وإن كان هناك بعض الآراء ترى أن زيادة الهيكل والمهام قد يؤدي إلى بروز بعض المشاكل المالية من ناحية (١) ، والإدارية المتعلقة ببطء الأداء من ناحية ثانية (٢) .

**٢- سلبيات الآلية :**

بالرغم من الإيجابيات السابقة ، إلا أن هناك بعض الســلبيات يمكــن رصدها فيما يلي :-

أ- إن البروتوكول لم يضع هيكلا للتسوية السلمية للمنازعات، شأنه في ذلك شأن بروتوكول ١٩٨١ ، وبالرغم من أن البديل النظري فـــي هذه الحالة هو اللجوء إلى وساطة منظمة الوحدة الإفريقية ، وإلـــى أساليب المصالحة التي تتبناها بالرغم مما بها من ضـــعف ، إلا أن البروتوكول حاول تفادي ذلك من خلال النص على إمكانية تشكيل لجان خاصة - حسب كل حالة - فضلا عن وجود لجنة الحكماء ، والتي قد تكون بديلا للجان التقليدية للتسوية (الوساطة - التفويض - التحكيم) والتي قد يأتي دورها في مراحل لاحقة ، أو بصـــورة متزامنة مع لجنة الحكماء حسب مقتضيات الأمر(*) ، إلا أن غياب

---

1-Eric G.Berman and Katie Sams , " The Economic Community of West African States , **OP. cit.** , P. 3 .

2-Joses , **Op. cit.** , P. 7 .

* وافقت الجماعة في القمة رقم ١٣(بانجول-٣٠مايو ١٩٩٠) والتي بحثت تطورات الأوضاع في ليبيريا -على اقتراح نيجيري بتشكيل لجنة وساطة دائمة تتكون من خمسة أعضاء، لكن لم يتم تفعيل هذه اللجنة في الصراعات الأخرى ، حيث تم تفضيل تشكيل لجان وساطة خاصة لكل حالة. لمزيد من التفاصيل أنظر

Emanuel Kwesi, "from Eco-pessimism to Eco- Optimism…", **Op.cit**, P.28

أو عدم وجود لجان ثابتة قد يكون ميزة – من وجهة نظر الباحث – على اعتبار أنها تتمتع بمرونة في عملية تشكيلها حسب أطـراف الصراع ، ومدى علاقتهم بالدول الأخرى التي يمكـن أن تكـون مشاركة في اللجنة ، وهو ماحدث في حالات التدخل الثلاث.

ب- أن البروتوكول فشل في إيجاد قوات دائمة للتدخل السريع ، وهـي نفس السلبية التي كان يعاني منها بروتوكول ١٩٨١ ، لكن يبدو أن اعتبارات السيادة الوطنية من ناحية ، والتمويل من ناحيـة ثانيـة وقفت حائلا دون ذلك ، كما ظهر في الاجتماعات السابقة على نشأة الآلية ، وإن كانت دول الجماعة بدأت تفطن إلى خطورة غياب مثل هذه القوات خاصة في الأزمات التي لم يتم رصدها من قبل شـبكة الإنذار المبكر ، لذا قررت الجماعة في مايو ٢٠٠٣ إنشاء قـوات تدخل سريع تتكون من وحدات تابعة للقوات المسلحة لكل من غانا – غينيا بيساو – نيجيريا – سيراليون – السنغال [1] تكون بمثابـة نواة للتعامل السريع مع هذه الأزمات من أجل احتوائها أو الحيلولة دون انتشارها لدول الجوار .

ج- أن البروتوكول لم يحسم العلاقة مـع دول الفرانكفـون أعضـاء بروتوكول ANAD ، إذ أن البروتوكول يمكن أن يضع الجماعة في مأزق في حالة وقوع اعتداء ضد أي دولة فرانكفونية عضو ، إذ كيف ستتدخل الجماعة لمساندة هذه الدولة التي سـتكون غالبـا داخلة في اتفاقات أمنية مع فرنسا ، والتي ربما تتدخل لمسـاعدتها من ناحية ، كما أن الدول الفرانكفونية الأعضاء فـي بروتوكـول ANAD يمكن أن تتدخل لمساعدة هذه الدولة من ناحية ثانيـة ، مما يطرح التساؤل التالي: من الأولَى بالتدخل لمساندة هذه الدولة ؟ هل الدول الفرانكفونية أم دول الجماعة بما فيها الدول الأنجلوفونية التي قد تثير شكوكا حول تدخلها خاصة نيجيريا ؟ ، ويلاحـظ أن

---

١-Africa , South of the Sahara2004 , **Op. cit.** , P. 1323 .

البروتوكول رصد هذه المشكلة ، إلا أنه لم يخض في تفاصيل حلها بسبب مواقف الدول الفرانكفونية التي ظهرت من خلال المناقشات السابقة على إقراره؛ لذا اكتفى البروتوكول بالنص في المادة(٥٤ ) على أن البروتوكول ANAD ربما يتحول ليصبح وكالة متخصصة تابعة للجماعة وهو ما حدث عام ٢٠٠١ (*) .

د- أن البروتوكول لم ينص على إقامة محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب ، بالرغم من أهمية إقامة هذه المحاكمات لردع المعتدين ، خاصة جرائم الحرب التي ارتكبت في مونروفيا – فريتاون ، إذ أن عدم معاقبة المسئولين عن هذه المذابح قد يؤدي إلى ظهور مزيد من أعداء السلام في الإقليم (١) .

ويبقى في النهاية القول إن بروتوكول الآلية ساهم في تحسين أداء الجماعة في عملية تسوية الصراعات خاصة فيما يتعلق بالصراعات الممتدة (التي كانت سائدة قبل الآلية واستمرت بعد دخولها حيز النفاذ ) مثل الصراع الليبيري . أو تلك التي برزت بعد دخولها حيز النفاذ مثل الصراع في كوت ديفوار ، وهو ماسيتم تناوله في الفصول التالية الذي تستعرض الصراعات المختلفة التي تدخلت فيها الجماعة وفق نظمها الدفاعية والأمنية السابق الإشارة إليها في هذا المبحث.

---

* – اعتبرت بعض الآراء أن عدم نجاح دول الجماعة – بصفة عامة – في تحقيق الاندماج بين بروتوكول المساعدة للجماعة والآلية من ناحية ، وبروتوكول ANAD من ناحية ثانية قد يؤدي إلى إشعال حدة المنافسة بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية فيما يتعلق بالجهود المقبلة لتسوية الصراعات في الإقليم – حول هذا الرأي أنظر :
**Joses , Op. cit. ,** P. 9.

١-**Idem.**

# الفصل الثالث

# دور الإيكواس في تسوية الصراع في ليبيريا

# الفصل الثالث

## دور الإيكواس في تسوية الصراع في ليبيريا

تتعدد الأسباب التي ينجم عنها نشوب الصراع الداخلي أو الحرب الأهلية مابين أسباب داخلية من ناحية وأسباب خارجية من ناحية أخرى ، وتنقسم الأسباب الداخلية –بصفة عامة–إلى أربعة أسباب أو عوامل للصراع هي : الأسباب السياسية ، الأسباب الإثنية ، الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ، الأسباب الدينية والثقافية(*) . بينما تنقسم الأسباب الخارجية إلى أسباب إقليمية وأخرى دولية . وغالبا ما تكون الأسباب الخارجية عاملا مساعدا للأسباب الداخلية التي تعد أساس الصراع .

ويلاحظ أن الأوزان النسبية للأسباب الداخلية تختلف من حالة لأخرى ، بمعنى أن بعض هذه الأسباب قد يكون هو الكامن وراء تفجُّر الصراع الداخلي مثل العوامل الإثنية ، ولعل هذا السبب أو ذاك هو الذي يحدد مطالب المتمردين،وهل هي مطالب إثنية أم ثقافية أم سياسية أم كل هذه المطالب جميعا .

وبصفة عامة كلما ازدادت حدة الانقسامات داخل المجتمع ــ وفق الأسس الأربعة السابقة ــ ازدادت حدة الصراع ، والعكس صحيح إلى حد كبير (**) .

وفي هذا الإطار تفجرت أربعة صراعات داخلية في أربع دول أعضاء هي على الترتيب : ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو – كوت ديفوار ، وهو ما

---

* – يتشابه هذا التقسيم ــ إلى حد كبير ــ مع التقسيم الذي قدمه سيمون براون لتصنيف العوامل المسببة للصراعات الداخلية عموما والتي حصرها في العوامل السياسية ، العوامل الاقتصادية والاجتماعية ، العوامل الثقافية والإدراكية ، والعوامل الهيكلية المتعلقة أساسا بضعف الدولة وبروز الجماعات الإثنية التي تسعى للحصول على مكاسب سياسية ، لمزيد من التفاصيل انظر : أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١ ) ص ص ٣٨ – ٤٢ .

** – هذا التقسيم هو الذي سيعتمد عليه الباحث عند تناول أسباب الصراع في الحالات الأربع التي سيتم دراستها في هذا الفصل أو الفصول التالية .

استلزم ضرورة تدخل الجماعة لتسويتها(*) خاصة أن هذه الصراعات كان لهـا انعكاساتها الإقليمية على دول الجوار ، بل إن بعضها برز إلى السطح بسبب دعم دول الجوار لقوى التمرد في هذه الدول ، كما هو الحال في صراعات ليبيريا – سيراليون – كوت ديفوار .

ولقد عملت الجماعة على استخدام كافة أساليب التسوية في تدخلها لتسوية هذه الصراعات حسب مقتضيات الصراع ، وبالرغم من أنه لم تثر أية خلافات بشأن وسائل التسوية السلمية ، إلا أن الخلافات برزت بشأن وسائل التسوية العسكرية والمتمثلة أساسا في تدخل قوات الإيكوموج ، حيث اعترضت بعض الدول على تدخل هذه القوات في الصراع الداخلي ، كما برزت خلافات أخرى بشأن تشكيل هذه القوات وقيادتها من ناحية ، وصلاحيتها ومهامها من ناحية ثانية ، وعملية التمويل من ناحية ثالثة .

ونظرا لتزامن بعض هذه الصراعات مع بعضها البعض ، فقد عملت الجماعة على التنسيق مع المنظمات المعنية خاصة الأمم المتحدة من أجل عملية التسوية، كما كان هناك تنسيق آخر مع بعض القوى الدولية المعنية بالصراع مثل بريطانيا بالنسبة لسيراليون ، وفرنسا بالنسبة لكوت ديفوار .

وفي هذا الإطار سوف يقوم الباحث خلال الفصول القادمة بدراسة كل صراع على حدة موضحا الأسباب المختلفة لنشأته وتطوره ، ثم جهود الجماعة في عملية التسوية بدءا من أسباب ومشروعية تدخلها ، مرورا بأدواتها في عملية التسوية ، ثم جهودها في التسوية ، وأخيراً وليس آخراً تقييم هذه الجهود ، مع الإشارة إلى أبرز العقبات التي واجهتها في هذا الشأن .

ويعد الصراع الليبيري بمثابة أول اختبار لجهود الجماعة في عملية تسوية الصراعات في إطار المضامين الأمنية والهياكل التنظيمية الواردة في بروتوكولي ١٩٧٨ ، ١٩٨١ حيث تميز الصراع بعدة خصوصيات انعكست على جهود الجماعة في عملية تسويته لعل أبرزها ما يلي :-

١- إنه صراع داخلي بالأساس ، ومن ثم فإن فكرة التدخل تصطدم واقعيا بفكرة السيادة الوطنية ، بالرغم من ورود حالة التدخل في الصراع

---

* – يقصد بهذا التدخل ، التدخل الشامل سواء فيما يتعلق بالتدخل من خلال وسائل التسوية السلمية أم العسكرية أم الاثنين معا.

الداخلي في بروتوكول ١٩٨١ ، لكن قوى التمرد والقوى الإقليمية الداعمة لها شككت في مشروعية تدخل الجماعة في عملية التسوية .

٢-الدعم الإقليمي لأطراف الصراع ساهم في تعقيده من ناحية ، كما أفرز حالة من الانقسام السياسي داخل الدول الأعضاء خاصة بين دول الأنجلوفون ، والفرانكفون بشأن فكرة التدخل من ناحية ثانية ، والصلاحيات الممنوحة للقوات من ناحية ثالثة .

٣-إن هذا الصراع يستلزم تدخل الجماعة ـ عسكريا ـ إلى جانب التدخل الدبلوماسي في عملية التسوية ، وهو ما أفرز عدة عقبات تتعلق بتشكيل القوات ، قيادتها، المخاطر التي يمكن أن تواجهها .

ولعل هذه الخصوصيات هي التي تفسر صعوبة عملية التسوية من ناحية ، كما تفسر أسباب اندلاع الصراع ثانية أواخر عام ١٩٩٩ ، وهو ما دفع الجماعة في المرحلة الثانية إلى الاعتماد بصورة أكبر على الأمم المتحدة في عملية التسوية بعدما كانت حريصة في مرحلته الأولى على أن تتم تسويته من خلالها .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الصراع في ليبيريا : النشأة ، التطور ، الأسباب .

المبحث الثاني : دور الإيكواس في تسوية الصراع .

## المبحث الأول
## الصراع في ليبيريا
## النشأة – التطور – الأسباب

لعبت العوامل الداخلية دورا هاما في نشأة الصراع الليبيري ، خاصة في ظل تداخل الأسباب الاقتصادية مع الأسباب السياسية والدينية والإثنية ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الصراع بدرجة كبيرة ، خاصة في ظل بروز أكثر من جبهة متمردة من ناحية ، وتمرد هذه الجبهات ضد بعضها البعض من ناحية ثانية ، وقد زاد من تعقيد الأمور وجود دعم إقليمي لهذه الجبهات المتحاربة ، الأمر الذي جعل من الصعب على أي طرف حسم الصراع لصالحه بصورة نهائية ، فالمرحلة الأولى للصراع أسفرت عن المتمردين بزعامة تايلور، في حين أن المرحلة الثانية أدت إلى هزيمته بل وفراره خارج البلاد ، وقد كان من أحد أسباب هزيمته في هذه المرحلة تراجع التأييد الداخلي له من ناحية ، وتخلي – بل وتحول – القوى الإقليمية الداعمة له لدعم خصومه من ناحية ثانية .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : نشأة الصراع وتطوره .

المطلب الثاني : الأسباب الداخلية للصراع .

المطلب الثالث : الأسباب الخارجية للصراع .

### المطلب الأول
### نشأة الصراع وتطوره

نشبت الحرب الأهلية في ليبيريا في الرابع والعشرين من ديسمبر ١٩٨٩ ، عندما قاد تشارلز تايلور الحرب ضد الرئيس صمويل دو انطلاقا من أراضي كوت ديفوار المجاورة ، وبدعم مباشر من منظمات كنسية تبشيرية ، ودول إفريقية مجاورة مما أدى إلى نجاحه في الاستيلاء على ٩٠% من البلاد ، وصار

على مقربة من العاصمة مونروفيا ، وفي ٩ سبتمبر ١٩٩٠ تمكنت قوات البرنس جونسون ــ المنشقة عن تايلور ــ من اغتيال الرئيس دو ، ومنذ ذلك الحين دخلت البلاد في حرب أهلية واسعة النطاق أسفرت عن مقتل قرابة مائة وخمسين ألف شخص ، إضافة إلى فرار عشرات الآلاف إلى الدول المجاورة ، ولم تنته المرحلة الأولى من الحرب إلا مع إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في يوليو عام ١٩٩٧ ، والتي أسفرت عن فوز تايلور بها ، إلا أنها اندلعت مجددا عام ١٩٩٩ بعد فشل تايلورفي تحقيق الاندماج الوطني في البلاد .

ومن هنا سوف يتم تقسيم تطور الصراع إلى مرحلتين :

**الأولى :** ديسمبر ١٩٨٩ – يوليو ١٩٩٧ .

**الثانية :** منذ عام ١٩٩٩

**أولا : المرحلة الأولى للصراع : ديسمبر ١٩٨٩ – يوليو ١٩٩٧ :**

بدأت هذه المرحلة مع قيام قوات الجبهة القومية الليبيرية (*) برئاسة تشارلز تايلور( National Patriotic Front of Liberia )والتي عرفت اختصارا

---

* – تتشكل هذه القوات بالأساس من العبيد المحررين (الأفروأمريكيين ) الذين لا يشكلون سوى ٤% من السكان وظلوا يحكمون البلاد منذ نشأتها عام ١٨٤٧ وحتى الإطاحة بآخر رؤسائهم وهو وليام تولبرت عام ١٩٨٠ ، وينتمي تايلور إلى هذه الطائفة على اعتبار أن والده أمريكي وأمه تنتمي لقبائل جيو ومانو الوثنيين اللتان انضمتا إليه في مواجهة دو خاصة بعد قيام الأخير بقتل ثلاثة آلاف شخص من هذه القبائل عام ١٩٨٥ بعد فشل الانقلاب الذي قام به توماس كوينكبا احتجاجا على تزوير دو للانتخابات . ولقد شارك تايلور في هذا الانقلاب ، لكنه اضطر إلى الهرب إلى الولايات المتحدة خاصة بعد ما اتهمه دو بسرقة ٩٠٠ ألف دولار عندما كان يشغل منصب وزير المالية في الحكومة ، وبالرغم من قبض السلطات الأمريكية على تايلور وإيداعه السجن ،إلا أنه تمكن من الهرب عام ١٩٨٧ ، وظهر في بوركينا فاسو وتمكن من خلال دعم بوركينا فاسو له – بالإضافة إلى ليبيا وكوت ديفوار – من القيام بالتمرد عام ١٩٨٩ ، وقد أعلنت الجبهة أن هدفها الأساسي هو الإطاحة بنظام دو ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Margaret Aderions Aderinsola," The Involvement of Ecowas in Liberia`s Peacekeeping " , in Edmond Keller & Donald Rotchild (eds.) , " **Africa in The New International Order : Rethinking State Sovereignty and Regional Security**" (London: Lynne Rienner Publisher , 1996) ,p.185

وانظر أيضا :

Ademola Adeleke,"The Politics and Diplomacy..",**Op.cit,** p. p. 573 – 575

باسم NPFL بشن أول هجوم لها على قوات الرئيس صمويل دو ، وفي اتجـــاه مقاطعة نيمبا Nimba التي ينتمي إليها مجموعة من أعضاء جبهة تايلور ، ولقد كان لتأمين القاعدة الخلفية للجبهة في الشرق (كوت ديفوار) ، فضلا عن الــدعم اللوجيستي من جانب كل من بوركينا فاسو ،وليبيا عــاملا هامــا فــي تفــوق المتمردين الذين وصلوا إلى ضواحي العاصمة في يونيو ١٩٩٠ ، حيث تمكــن تايلور من السيطرة على ٩٠% من أراضي البلاد ، وقام بأعمال عنف وتصفية جسدية ضد قبائل الكران التي ينتمي إليها دو ، والماندينجو المؤيدة له ، وهــو ما كان نقطة البداية لتحول هدف القتال من مجرد الإطاحة بالنظام السياسي إلــى الانتقام الإثني ، وإيذانا بدخول البلاد في حرب أهلية شاملة [١] .

وفي الوقت الذي توقع فيه المراقبون قرب انتهاء المعركة لصالح تايلور ، إلا أن انشقاقا حدث في جبهته ، حيث برز البــرنس يــورمي جونســون Prince Yormie Johnson ، والذي أسس ـــ بدعم أمريكي ـــ [*] جبهة جديــدة هــي الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة Independent National Patriotic Front of Liberia والتي عرفت اختصارا باسم INPFL [**]، ولقد كان هدف جونسون الإطاحة بالرئيس دو من ناحية ،وتايلور من ناحية أخرى ، بسبب اتصالاته مع ليبيا ومن هنا صارت هناك ثلاث جبهات تقاتل ضد بعضها البعض وهي جبهة دو التي تضم القــوات المســلحة الليبيريــة Armed Forced of

---

١- Max Ahmadu Sessay , " Civil War and Collective Intervention in Liberia " , **Review of African Political Economy** , (Sheffield : Roape Publication ltd. , No. 67 , 1996) ,P. 37 .

* – كانت واشنطن تراهن على جونسون على اعتبار أنه صنيعة أمريكية ، حيث تلقى تدريبه العسكري في قاعدة فورت جاكسون بالولايات المتحدة من ناحية ، كما أنها كانت تتخوف من علاقات تايلور مع ليبيا.

** ضمت قوات جونسون عناصر من قبائل جيو ومانو التي ينتمي إليها ، ولقد رحب بدخول قوات الإيكوموج إلى البلاد ، وشارك في عضوية أول حكومة انتقالية إلى البلاد . لمزيد من التفاصيل انظر Ademola Adeleke,**Op.cit,p.175**

Liberia (*)والتي عرفت اختصارا باسم AFL ، وقوات تـايلور ، وقـوات جونسون ، الأمر الذي جعل البلاد على حافة الانهيار الكامل ، خاصة بعدما دخل العامل الإثني في الحرب ، وقام أعضاء كل جبهة بخرق كل الاتفاقات الدوليـة المتعارف عليها فيما يتعلق بمعاملة المدنيين والأجانب وقـام تـايلور ــ لـيس بتصفية خصومه من قبائل الكران فحسب ــ وإنما باعتقـال وحجـز مـواطني نيجيريا وغينيا ،على اعتبار أن دولهم تساند دو ، بل قام بتوسيع نطاق الحـرب إلى سيراليون المجاورة من خلال دعمه لصديقه فوداي سنكوح (قائـد الجبهـة الثورية المتحدة المتمردة في سيراليون) (١)

وفي المقابل قامت قوات دو بملاحقة ومهاجمة أتباع تايلور في كل مكان حتى في دور العبادة ، وأسفرت هذه المواجهات الشاملة عن مقتـل عشـرات الآلاف ،فضلا عن تشريد أضعافهم في دول الجوار خاصة كـوت ديفـوار ، غينيـا ، سيراليون . ولقد عبر عن هذا الوضع المتردي السكرتير العام لمنظمة الوحـدة الإفريقية آنذاك ــ سالم أحمد سالم ــ حيث قال " إن ليبيريا دولة في حالة فوضى تامة ، ولذلك فهي تشكل تهديدا للسلم والأمن في الإقليم " (٢) .

ومن هنا كان لابد من البحث عن مخرج للأزمة الليبيرية ، وبروز جهود الوسـاطة بمختلف مستوياتها الخارجية والداخلية من أجل وقف هذه المذابح ، وهو ما حدث بالفعل حيث كانت هناك جهود وساطة وطنية من ناحية(**) ، وخارجية ــ إقليميـة تحديـدا ــ

---

* – معظمها من إثنية الكران التي ينتمي إليها دو .

١-**Ibid** , P. P. 575 – 576 .

٢-**Idem** .

** – بدأت هذه الجهود بعد خمسة أشهر تقريبا من اندلاع الصراع ، وتحديدا في مايو ١٩٩٠ ، حيث تم تشكيل لجنة مساعي حميدة ضمت شخصيات معظمها كاثوليكية ، فضلا عن شخصية مسلمة ، ولقد تركزت جهود اللجنة على تحقيق عدة نقاط هي :– أ – إقناع الجانبين (تايلور ودو ) بضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار .

ب – عقد مؤتمر سلام .

قامت بها الجماعة من ناحية ثانية والتي كان من أبرزها (*) : التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار من خلال مفاوضات في باماكو (عاصمة مالي) في نوفمبر ١٩٩٠ ، وترتب عليها قيام الحكومة المؤقتة بأداء اليمين الدستورية في ٢٢ نوفمبر ، وحصولها على الدعم من دول غرب إفريقيا ، إلا أن تايلور رفض الاعتراف بها ، وقام بتشكيل إدارة للمناطق الخاضعة لسيطرته ، ومقرها مدينة جبارنجا (١) .

وفي هذه الأثناء برز على السطح فصيل آخر هو حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيرياThe United Liberation Movement for Democracy in Liberia

والتي عرفت اختصارا باسم أوليمو (ULIMO) بزعامة الحاج كروما (مايو ١٩٩١) (**) والتي عملت على التنسيق مع بقايا القوات المسلحة الليبيرية

---

=ج – التزام كل جانب بالحفاظ على الأمن الداخلي في نطاق سيطرته .

وبالفعل بدأت اللجنة أول اجتماع لها في فريتاون – عاصمة سيراليون – (١٢ يونيو ١٩٩٠) ، لكن جهودها باءت بالفشل لعدة اعتبارات منها : وجود فجوة عميقة بين أطراف الصراع من ناحية ، وخوف أعضاء اللجنة على أنفسهم وذويهم من التعرض للقتل في حالة وجود أية حلول لاترضي أي طرف من ناحية ثانية . – لمزيد من التفاصيل حول جهود المصالحة الوطنية أنظر :

Elwood Dunn , "Liberia`s Internal Responses to Ecomog`s Interventionist Efforts " , in , Karl Magyar & Earl Morgan (eds.) , "Peacekeeping in Africa, **Op.cit** p. p. 85-86

* – سوف يتم الحديث عنها تفصيلا في المبحث الثاني من هذا الفصل .

١ – أحمد إبراهيم محمود ، التسوية السلمية للصراعات الداخلية ، م.س.ذ. ، ص ٨٨ .

** – نشأت الحركة – التي يغلب عليها إثنية الماندينجو المسلمة والكران – في مايو ١٩٩١ نتيجة اندماج ثلاث جماعات مع بعضها البعض هي حركة الجهاد لمسلمي ليبيريا والتي تأسست في أكتوبر ١٩٩٠ برئاسة الحاج كروما والذي كان يشغل منصب حقيبة الإعلام في عهد دو ، وصار رئيسا لأوليمو بعد مؤتمر كوتونو للسلام عام ١٩٩٣ ، وتضم الحركة بالأساس مسلمي الماندينجو ، أما الفصيل الثاني فهو قوات الدفاع الليبيرية المتحدة بقيادة سفير دو السابق لدى سيراليون (ألبرت كاربيه) والذي تم اغتياله في ١ يونيو ١٩٩٣ ، وهذه القوات معظمها من الكران ، أما الفصيل الثالث فهو مجلس السلام الليبيري بقيادة جورج بولي=

والإيكوموج في احتواء جبهة تايلور بعد قيامه بارتكاب مذابح كبيرة ضد أنصار أوليمو ـ خاصة من المسلمين ـ أثناء غزوه الأول للبلاد ، وقد ترتب على محاولة الاحتواء هذه ـ والتي تزامنت مع العزلة السياسية وكذلك العسكرية لتايلور ـ قيام الأخير بعملية الأخطبوط Octopus Operation في أكتوبر ١٩٩٢ ، والتي أدت إلى عدة نتائج لعل أبرزها ضعف قوات جونسون ، ولجوؤه إلى نيجيريا ، وضعف حركته سياسيا ، وتحول الإيكوموج ثانية من قوة حفظ سلام إلى قوة فرض السلام ، وزيادة التعاون بين الإيكوموج وأوليمو ،وبالفعل قامت الإيكوموج بدفع قوات تايلور خارج العاصمة ، مما مكن الحكومة المؤقتة من السيطرة عليها ، كما قام مجلس الأمن بدعم جهود الجماعة ، فأصدر قرارا رقم ٧٨٨ في ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ أكد فيه مشروعية تدخل الجماعة ، كما فرض حظرا شاملا على تصدير السلاح إلى ليبيريا [١].

كما نجحت الأوليمو في السيطرة على أجزاء من الأراضي التي كانت تسيطر عليها قوات تايلور ، ونفس الأمر بالنسبة لمجلس السلام الليبيري الذي هاجم المواقع الجنوبية الشرقية له ، كما تعرضت قوات تايلور لهزة قوية بعد انشقاق المتحدث الرسمي السابق لوزارة الدفاع ويدعى توماس ويويو Thomas Wewiyu ، ولقد دفعت كل هذه الهزائم والانشقاقات تايلور إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات والتوقيع على اتفاق كوتونو للسلام (١٧ يوليو ١٩٩٣) والذي

---

=مستشار الرئيس دو ، ولقد أيدت أوليمو ـ بفصائلها الثلاثة ـ الإطاحة بتايلور ، وتأييد تدخل الإيكوموج ، إلا أن الحركة شهدت خلافات واسعة منذ عام ١٩٩٤ ، خاصة عندما بدأت الخلافات بين الماندينجو والكران ، وانقسمت ـ ثانية ـ إلى ثلاثة فصائل هي حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا ـ جناح كروما ـ ، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية ـ جناح روزفلت جونسون ـ ، ومجلس السلام الليبيري بزعامة بولي ، لمزيد من التفاصيل عن أوليمو أنظر:

Elwood , **Op. cit.** , p. p. 97 – 98 .

١ – أيمن شبانة ، م.س.ذ. ، ص١٢٨ .

تم تحت رعاية كل من الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ،والجماعــة ، وبمشاركة الأطراف الرئيسية الثلاثة في الصراع ، وهي قوات تايلور ، أوليمو ، إضافة إلى موسى أساوير ــ رئيس أول حكومة انتقالية في البلاد ــ ، ولقد كان من أهم بنود الاتفاق وقف إطلاق النار ، وتشكيل حكومة وبرلمان انتقالي مــن الأطراف الثلاثة ، فضلا عن تشكيل مجلس رئاســي خماســي لحــين إجــراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مارس ١٩٩٤ [١] ، إلا أن اعتراض تــايلور على طريقة تشكيل المجلس الرئاسي ، فضلا عن رفضه نزع أسلحة قواته أدى إلى تجدد الصراع من جديد، خاصة بعد ظهور تحالف جديد معاد له يضم كــلا من مجلس السلام الليبيري ، وجناح روزفلت جونسون المنشق عــن أوليمــو ، وبقايا القوات المسلحة الليبيرية ، وجناح ويويو المنشق عن تايلور ، وقد تمكــن هذا التحالف من طرد تايلور من مقر قيادته في جبارنجا عام ١٩٩٤ [٢] . وقــد تزامن ذلك مع انتصارات أخرى حققتها أوليمو ، وكان من نتيجة ذلك اضطرار تايلور إلى قبول خطة السلام التي تم توقيعها في العاصمة النيجيرية أبيد جان ــ آنذاك ــ (أغسطس ١٩٩٥) ، إلا أن عملية نزع سلاح هذه الفصائل وفقا للاتفاق صارت معقدة ، خاصة بعد انسحاب بعثة مراقبة الأمم المتحــدة فــي ســبتمبر ١٩٩٥ بعد تعرضها للهجوم من قبل القوات المتحاربة ، كما أن تايلور ظل يتهم الإيكوموج بالانحياز لصالح مسلمي الماندينجو ــ في إشــارة إلــى كرومــا ــ وترتب على ذلك قيامه بمهاجمة قوات الإيكوموج في ديسمبر ١٩٩٥ ، كما نشب صراع بين قواته وقوات روزفلت جونسون ، مما أدى إلى شــيوع حالــة مــن الفوضى في البلاد ، وانهيار اتفاق أبوجا ــ تماما ــ في إبريل ١٩٩٦ ، مما دفع الجماعة إلى التدخل من جديد ورعايتها لاتفاق سلام آخر يــنص علــى تعيــين رئيس مؤقت لحين إجراء انتخابات رئاسية في البلاد ، وبموجب هذا الاتفاق تم

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر :

Margaret , **Op. cit.** , p. p. 174 – 175 .

2- **Idem** .

تعيين روث بيري رئيسا مؤقتا (سبتمبر ١٩٩٦) ، كما تضمن إمكانية قيام الجماعة بفرض عقوبات تتضمن (حظر السفر ، تجميد الأنشطة التجارية والممتلكات ،الحرمان من المشاركة في الانتخابات ) ضد قادة الفصائل التي تخرق الاتفاق ، فضلا عن إمكانية تشكيل محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب ، مما ساهم في نجاح الإيكوموج في مراقبة وقف إطلاق النار .

وبانتهاء يناير ١٩٩٧ ، أخذت الفصائل المسلحة في التحول إلى أحزاب سياسية من أجل خوض الانتخابات الرئاسية والنيابية ، وظهرت بعض التنظيمات الجديدة بموجب دستور ١٩٨٣ التعددي الذي وضعه دو ، وتم إجراء الانتخابات في ١٩ يوليو١٩٩٧ والتي أسفرت عن فوز تايلور وحزبه الذي عرف باسم الحزب الوطني القومي بها .

**ثانيا : المرحلة الثانية : منذ عام ١٩٩٩ :**

بالرغم من أن نجاح تايلور في الانتخابات حقق له المشروعية القانونية اللازمة لأي نظام لتحقيق الاستقرار السياسي ، إلا أنه لم يسع لتكريس هذه المشروعية من خلال تحقيق إنجازات سياسية واقتصادية تصب في صالح الشعب بما يضمن له الشرعية السياسية ، حيث اتسمت ممارسات نظامه بالبطش والقمع السياسي ضد معارضيه من ناحية ، فضلا عن تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد من ناحية ثانية ، مما مهد لبروز الفصائل المسلحة من جديد خاصة بعد انسحاب قوات الإيكوموج من البلاد (يوليو١٩٩٩) ، حيث ظهرت جبهة جديدة هي جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية Liberian United for Reconciliation and Democracy والتي عرفت

اختصارا باسم LURD (*) ، حيث نشبت معارك بين لورد وقوات تايلور في المقاطعات الشمالية ـــ خاصة مقاطعة لوفا ـــ قرب الحدود مع غينيا ، ومنذ أوائل فبراير ٢٠٠٢ أخذت المواجهات شكلا آخر ، تمثل في نزوح قوات لورد صوب العاصمة مونروفيا ، مما دفع تايلور إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد في الثامن من فبراير ٢٠٠٢ (١) .

ولقد ازدادت الأوضاع سوءا ، مع بروز جبهة أخرى ضد تايلور أوائل عام ٢٠٠٣ هي جبهة الحركة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (**) The Movement for Democracy in Liberia والتي عرفت اختصارا باسم MODEL ، ولقد أخذت الحركة في شن هجومها على قوات

---

* – تعد جبهة لورد امتدادا لحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا – جناح كروما ، لذا فإن معظم أعضائها من قبائل الماندينجو المسلمة ، كما أنها تضم المنشقين عن تايلور ، فضلا عن بعض أنصار الرئيس الراحل دو ، ويرأس الحركة محمد جوماندي ونائبه تشاي دو ـــ الأخ الأصغر لدو ـــ ، وقد حل سيكو كونيه محل جوماندي بعد ذلك ، وتحظى الحركة بدعم من غينيا التي بها امتداد لقبيلة الماندينجو ، وتهدف الحركة إلى الإطاحة بنظام تايلور ، لمزيد من التفاصيل انظر : ليبيريا ."**التوزيع العرقي والديني وحركات التمرد**" في : http://www.aljazeera.net/news/archive/archives?Archived=57671.

١ – بدر حسن شافعي : " الصراع في ليبيريا " في د. محمود أبو العينين (محرر) التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢ ، م.س.ذ. ، ص ص ١٦٨ – ١٦٩ .

** – ينحدر معظم مقاتليها من عرقية الكران التي ينتمي إليها دو ، وقد اختلفت الآراء بشأن ظهورها ، فبعض الآراء ترى أنها امتداد لجناح روزفلت جونسون ، في حين يرى البعض الآخر أنها حركة منشقة عن حركة لورد ، في حين يرى فريق ثالث أنها الجناح الآخر للورد ، وأن هناك تنسيقا بين الجانبين ، بالرغم من أن الحركتين تؤكدان أنهما منفصلتان تماما ، وتحظى الحركة بدعم كوت ديفوار بسبب دعم تايلور للمعارضة الإيفوارية ، وتطالب الحركة ـــ أيضا ـــ بالإطاحة بتايلور ، لمزيد من التفاصيل انظر:

د. محمد عاشور مهدي ، "ليبيريا . . . اتفاق السلام ليس نهاية المطاف"،**مجلة الديمقراطية** ، ( القاهرة : مؤسسة الأهرام ، عدد ١٢، أكتوبر ٢٠٠٣ ) ص ١٦٨ .

وانظر أيضا : ليبيريا : التوزيع العرقي والديني ، م.س.ذ

تايلور من الجنوب الشرقي بحيث أصبحت قوات تايلور محاصرة بين حركة لورد في الشمال ، وحركة موديل في الجنوب ، وذلك في ظل دعم إقليمي لكل منهما (غينيا بالنسبة للورد ، وكوت ديفوار بالنسبة لموديل) ، فضلا عن تجاهل دولي لتايلور – في المرحلة الأولى من الصراع – ثم مطالبته بعد ذلك – خاصة من قبل الولايات المتحدة – بالتنحي وتقديم استقالته ، ولقد ساهمت هذه العوامل في إضعاف موقف تايلور ، ثم كانت نقطة التحول الكبرى في الصراع بصدور حكم المحكمة الدولية لجرائم الحرب التابعة للأمم المتحدة في سيراليون (يونيو ٢٠٠٣) بشأن إدانة تايلور لارتكابه ١٧ جريمة من جرائم الحرب في سيراليون من خلال دعمه للجبهة الثورية المتحدة بزعامة فوداي سنكوح، مما أسفر عن مصرع أكثر من مائتي ألف شخص ، حيث ترتب على ذلك عدة أمور :-

١-تراجع التأييد الدولي له ، خاصة من قبل الولايات المتحدة ، التي طالبته – عن طريق رئيسها بوش – بضرورة التنحي ، بل وربطت تدخلها بانسحابه .

٢-تشجيع المتمردين على شن مزيد من الهجمات على تايلور ، حيث تمكنوا من السيطرة على أجزاء كبيرة في شمال وجنوب البلاد ، فضلا عن سيطرتهم على مدينة بوكنان ثاني أكبر المدن بعد العاصمة ، وكذلك سيطرتهم على الميناء الرئيسي ، واقترابهم من العاصمة مونروفيا.

٣-تراجع التأييد الإقليمي لتايلور (خاصة بوركينا فاسو — ليبيا ) خوفا من توجيه اتهامات أمريكية لهم بدعم جرائم الحرب .

٤-قيام الولايات المتحدة والدول الأوربية بمطالبة الدول الداعمة للمتمردين – خاصة غينيا وكوت ديفوار – بوقف دعم هؤلاء من أجل التوصل لاتفاق سلام ينهي الصراع في البلاد [1] .

ولقد كان ذلك دافعا إلى توقيع الأطراف المتحاربة لاتفاق وقف إطلاق النار عرف باسم اتفاق أكرا الأول (١٧ يونيو٢٠٠٣) والذي كان من أهم بنوده تشكيل حكومة انتقالية في البلاد ، مع استبعاد تايلور من رئاستها [*] ، إلا أن الاتفاق لم يصمد طويلا بسبب مساومة تايلور للقوى الدولية فيما يتعلق بإلغاء قرار الإدانة الصادر ضده مقابل الرحيل ، وهو ما دفع المتمردين إلى تكثيف هجومهم على العاصمة ، وكان الهجوم الأعنف في يوليو ٢٠٠٣ ، والذي أسفر عن مقتل أكثر من ٧٠٠ شخص ، وأعلن قائد لورد أن قواته لن تنسحب من العاصمة . وإزاء هذا الوضع المتأزم أعلن تايلور في ١٢ أغسطس ٢٠٠٣ تنحيه عن السلطة ، وقام بتسليم مقاليد الحكم لنائبه موسى بلاه ، ورحل إلى نيجيريا[2] . إلا أن المعارضة رفضت تولي بلاه على اعتبار أنه امتداد لتايلور ، وتم حسم هذه القضية من خلال توقيع أطراف الصراع لاتفاق سلام شامل عرف باسم اتفاق أكرا الثاني في(٢٠ أغسطس ٢٠٠٣ ) والذي كان من أهم

بنوده تشكيل حكومة انتقالية اعتبارا من أول أكتوبر ٢٠٠٣ حتى يناير ٢٠٠٦ ، وتحل هذه الحكومة محل حكومة موسى بلاه الذي عينه تايلور ، وتنتهي

---

[1] – لمزيد من التفاصيل انظر مجدي محمود نصر ، "الحرب الأهلية في ليبيريا ..إلى أين؟" ، مجلة الدفاع (القاهرة : وزارة الدفاع ، سبتمبر ٢٠٠٣ ) ص ص ٨٢ – ٨٩ .

[*] – كان من أهم مزايا الاتفاق تقسيم المناصب السياسية بين قوى المجتمع الليبيري العسكرية والسياسية والمدنية ، كما نص على توزيع مقاعد الحكومة بين الفصائل الثلاث الرئيسية.

لمزيد من التفاصيل انظر :

I C G Africa Report, "**Liberia : Security Challenges** ", No.71, 3 Nov. 2003 ) PP. 3-4 .

[2] – بدر حسن شافعي " الصراع في ليبيريا " في د. السيد فليفل (محرر) التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني ، م.س.ذ. ، ص ص ١٦٧ – ١٦٨ .

الفترة الانتقالية بانتخابات حرة وديمقراطية تتنافس فيهـا الأحـزاب السياسـية ، ويكون من حق الفصائل المتحاربة تشكيل أحزاب سياسية

وبالفعل تم إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في نهاية الفترة والتي أسفرت عن فوز إيلين سيرليف جونسون بها.

## المطلب الثاني

## الأسباب الداخلية للصراع

تراوحت الأسباب الداخلية للصراع مابين أسباب إثنية ، وأخرى سياسـية ، وثالثة اقتصادية اجتماعية ، ورابعة دينية وثقافية ، وبالرغم من أهميـة العامـل الإثني – الذي يبدو أنه العامل الأبرز في الصراع الليبيري – إلا أنه لـم يكـن العامل الوحيد ، بل إن البلاد شهدت صراعات بين أبناء الإثنية الواحدة ، وهو ما يؤكد أن العوامل الأخرى لعبت دورا هاما في هذا الشأن .

**أولا: : الأسباب الإثنية :**

يعد المجتمع الليبيري – شأنه في ذلك شأن معظم المجتمعات الإفريقيـة – مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية ، حيث تشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو ٩٦ % من السكان ، وتضم داخلها العديد من القبائـل أو الجماعـات الإثنيـة الفرعية أهمها ( الكبيلي (٢٠%) ، الباسـا(١٤%) ، الجيـو(٩%) ، الجريبـو (٨%) ، الكـرو (٨%) ، المـانو (٧%) ، اللومـا (٦%) ، الكـران (٥%) ، المانديـنجو (٤%) ، الفي (٣%) ، الجابندي (٣%) ... ) ، فيما يشـكل السـود المحررين ٤% فقط [1] .

ويلاحظ أن هذه الجماعات متداخلة في أماكن إقامتهـا بشـكل يجعـل مـن الصعوبة على أي منها التفكير في الانفصال ، وإن كان هذا التداخل قد يـؤدي

---

[1] – د. محمد عاشور مهدي ، "ليبيريا.. اتفاق السلام ليس نهايـة المطـاف" ، م.س.ذ. ، ص ١٦٨.

إلى خسائر بشرية فادحة عند اندلاع الصراع بينها [1] . ومن هنا يمكن تصنيف الحرب في ليبيريا بأنها حرب إثنية غير انفصالية ، حيث لا تسعى أي جماعة من الجماعات المتحاربة إلى الانفصال ، وإنما تتراوح مطالبها ما بين الإطاحة بالنظام القائم والحصول على مكاسب سياسية أكبر [*] .

ولقد برز البعد الإثني منذ استيطان الأفروأمريكيين في البلاد عام ١٨٢١ ، وإعلان جمهوريتهم ١٨٤٧ ، حيث قام هؤلاء باحتكار السلطة والثروة وتجاهلوا مصالح الجماعات الوطنية التي تشكل ٩٦% من السكان ، وهو ما أدى في النهاية إلى وقوع انقلاب عسكري بزعامة صمويل دو الذي ينتمي إلى إثنية الكران (٥%) ، حيث أطاح بآخر الحكام الأفروأمريكيين وهو وليام تولبرت ، والذي تم إعدامه مع آخرين من رموز الحكم .

وبالرغم من أن الحكم انتقل ــ للمرة الأولى ــ للوطنيين ، إلا أن البعد الإثني برز في ممارسات دو ، حيث عمل على تفضيل إثنية الكران على ماعداها ، وأسند إليهم المناصب الهامة في البلاد ، بما في ذلك السيطرة على القوات

---

[1] –د.إبراهيم نصر الدين ، " اللاجئون في المنازعات الداخلية في إفريقيا " في د.إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) **الموسوعة الإفريقية** ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، المجلد الخامس ، مايو١٩٩٧ ) ص ص ٣٦ – ٣٧ .

[*] – تهدف أي جماعة مشاركة في الحرب إلى تحقيق هدف من الأهداف الأربعة التالية :

أ – السعي إلى تغيير بعض سياسات النظام القائم فيما يتعلق بالمشاركة السياسية وتوزيع الموارد بصورة عادلة .

ب – الإطاحة بنظام الحكم ذاته ، وقد تكون هذه الإطاحة على مستوى الأشخاص القائمين على النظام فقط ، أو تغيير النظام بكل مؤسساته .

ج – الحصول على حكم ذاتي أو توسيع حكم ذاتي قائم في إطار الدولة الواحدة .

د – الانفصال ، وهو يتضمن إما تشكيل دولة جديدة أو الانضمام لدولة مجاورة .

لمزيد من التفاصيل انظر : أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، م.س.ذ. ، ص ص٢٥ – ٢٦.

المسلحة ، كما عمل على استمالة الماندينجو إليه ، خاصة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها كوينكبا ــ الذي ينتمي إلى جيو ــ .

وفي المقابل قام بإعدام المئات من إثنيتي جيو ومانو . ولقد ساهم هذا الانقسام الإثني (كران وماندينجو في مواجهة جيو ومانو) إلى بروز تشارلز تايلور (أفرو أمريكي) ، والذي كان هدفه سياسيا بالأساس يتمثل في الإطاحة بدو ، ووجد الدعم من جيو ومانو ، لتأخذ الحرب بعد ذلك طابعا إثنيا ممتدا – ممزوجا بالطابع السياسي – ، خاصة مع حدوث انقسام إثني داخل فصيل تايلور ذاته ، والذي تمثل في بروز البرنس جونسون الذي قام باغتيال دو ، ونتيجة لهذا ظهرت على السطح عدة فصائل إثنية متحاربة أبرزها ما يلي [١] :

١- الجبهة الوطنية القومية الليبيرية بزعامة تشارلز تايلور ( أفرو أمريكان ــ جيو ومانو).
٢- الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة بزعامة البرنس جونسون (أفرو أمريكان – جيو ومانو) .
٣- حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا ( الكران والماندينجو) ، إلا إنها انشقت على أسس- بعضها إثني- إلى ثلاث فصائل هي :

(أ) حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (جناح الحاج كروما) ومعظمهم من مسلمي الماندينجو .
(ب) حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا (جناح روزفلت جونسون ) وتتشكل أساسا من الكران .

---

١ – لمزيد من التفاصيل انظر د.إبراهيم أحمد نصر الدين " الحروب الأهلية في إفريقيا " في د.أحمد الرشيدي (محرر) ، **موسوعة أحداث القرن العشرين** ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، الجزء الرابع ، ٢٠٠٠ ) ص ص ٣٦٧ – ٣٦٨ . وانظر أيضا :
Elwood , **Op. cit.** , p. p. 95 – 100 .

(ج) مجلس السلام الليبيري (جورج بولي ) وقد أعلن أنه لا ينتمي لإثنية محددة بالرغم من تنافسه بعد ذلك مع جونسون من أجل الهيمنة على الكران.

(د) قوات دفاع لوفا ، وهي حركة للدفاع عن النفس أنشأها السكان غير المسلمين في مقاطعة لوفا للرد على هجمات كروما .

ونتيجة لتعدد أطراف الحرب الأهلية، والارتكان إلى قواعد إثنية في الصراع، انهارت الدولة الليبيرية على مدى ما يقرب من سبعة أعوام ، وقتل آلاف من الليبيريين ،كما هرب نحو ثلث الشعب الليبيري إلى الدول المجاورة[١].

ويلاحظ أنه مع بداية المرحلة الثانية من الصراع ، لم يكن البعد الإثني غائبا عنها ، بل ظهرت نفس الانقسامات الإثنية من خلال الفصائل الجديدة ، التي كان بعضها في حقيقة الأمر امتدادا لفصائل كانت موجودة في المرحلة الأولى من الصراع ، فكان معظم أفراد حركة لورد من إثنية الماندينجو ، وكانت الحركة امتدادا لحركة كروما ، في حين أن حركة موديل كان معظم أفرادها من الكران ، ومعنى ذلك أن القتال اندلع من جديد على خلفية الصراع الإثني بين الماندينجو والكران من ناحية ، في مواجهة الأفروأمريكيين وجيو ومانو من ناحية ثانية.

**ثانيا : الأسباب الدينية والثقافية :**

يعد المجتمع الليبيري مجتمعا متعدد من الناحية الدينية،إذ توجد به الديانة الإسلامية والمسيحية ، فضلا عن المعتقدات التقليدية ، إلا أن نسب معتنقي كل ديانة تختلف اختلافا بينيا يعود بالأساس إلى الجهة القائمة على عملية الإحصاء ، وهل هذه الجهة محايدة أم هي جهة تنتمي لديانة معينة . فوفقا لبعض الإحصاءات تعد ليبيريا دولة مسيحية حيث يصل عدد المسيحيين بها إلى ٤٠ % ، في حين تتراوح تقديرات المسلمين بين ٢٠- ٣٥% على أقصى تقدير ، أما نسبة أتباع المعتقدات التقليدية فتتراوح ما بين ٣٥ – ٤٠ % [٢] ، في حين أنه

---

١ – د. إبراهيم أحمد نصر الدين ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، م.س.ذ. ، ص ٣٦٨ .

٢ – ليبيريا .. التوزيع العرقي والديني ، م.س.ذ. .

وفقا لبعض الإحصاءات الأخرى ، فإن ليبيريا دولة وثنية (*) ، إذ تبلغ نسبة أتباع الديانات التقليدية ٦٥% ، في حين يأتي المسلمون في المرتبة الثانية بنسبة ٢٥% ، والنصارى في المرتبة الثالثة بنسبة ١٠% (١) . لكن أيا ما يكن الأمر فإن البعد الديني في الصراع كانت له جذوره التاريخية مع قدوم العبيد المحـــررين الـــذين اعتبروا أن هدفهم الديني هو إقامة مملكة المسيح في إفريقيـــا ، وصـــارت كـــل الكنائس الليبيرية تابعة للكنائس الأم في الولايات المتحدة ، كما صار كل رؤساء ليبيريا حتى عام ١٩٨٠ من الأساقفة ، وبات هناك نوع من التمييز على أســس دينية ، فقد تم حرمان المسلمين الماندينجو من التعيين في الوظـــائف الحكوميـــة التي سيطر عليها السود الأمريكيون تماما (٢) ، مما ساهم في نمو جذور الكراهية والعنف لدى هؤلاء ، خاصة مع انتشار الفقر والجهل بيـــنهم بســـبب ســـيطرة المنصرين الأمريكيين السود على كل المدارس (**).

ولقد تحسنت أوضاع المسلمين في عهد الرئيس دو – إلى حد كبير – حيـــث عمل على تغليب الاعتبارات السياسية على ماعـــداها فتحـــالف مـــع مســـلمي

---

* – يبدو أن هذا التقدير قديم نسبيا ، حيث لم يراع دخول كثير مـــن هـــؤلاء الـــوثنيين فـــي النصرانية بسبب عمليات التبشير الواسعة في البلاد ، في حين أن التقريـــر الأول قـــد يكـــون صادرا عن منظمات كنسية تحاول تعظيم نسب النصارى ، كما هو الحال في العديد من البلدان الإفريقية مثل نيجيريا .

١ – بدر حسن شافعي ، "الجبهة الوطنية الليبيرية .. سلاح منظمات التنصير ضد سكان البلاد الأصليين" ، **مجلة المجتمـــع** ،(الكويـــت:جمعيـــة الإصـــلاح الاجتمـــاعي، عـــدد ١٦٣٥ )، ٢٠٠٥/١/١٥ .

٢ – صابر عبد اللطيف ، "مسلمو ليبيريا.. نابليون الأفريقي يبحث عن عودة" ،**موقـــع إســـلام أون لاين على النت في :**

www.islamonline.net/arabic/arts/2003/09/article03-html

** – لقد خفت حدة معاناة المسلمين بعض الشيء في عهدي توبمان (١٩٤١– ١٩٧٠) وتولبرت (١٩٧٠ – ١٩٨٠) حيث سمحوا لهم بتولي الوظائف الحكومية والانتخاب ، لمزيد من التفاصيل : **المرجع السابق**

الماندينجو لمواجهة القبائل الوثنية (جيو ومانو) ، فأعطى للمسلمين حق المواطنة، وكان من نتيجة ذلك حصول الحاج كروما على حقيبة وزارة الإعلام، لكن يبدو أن هذا التقارب ساهم في بروز البعد الديني في الصراع منذ ظهور تايلور ، إذ أن هذا التقارب بين دو والماندينجو أثار حفيظة القبائل الوثنية والنصرانية التي تحالفت مع تايلور،الذي لم يخف حنقه على الإسلام والمسلمين ، فقام بإحراق المساجد والمدارس الإسلامية في المدن التي دخلها بقواته ، خاصة المدن الشمالية التي يقطنها الماندينجو [١] .

ولعل هذا كان أحد أسباب بروز جبهة مسلمي ليبيريا عام ١٩٩٠ بزعامة كروما ، والتي دخلت في مواجهات كثيرة مع قوات تايلور ، وتمكنت من السيطرة على ٤٠% من البلاد ، مما اضطره إلى القبول بخطة أبوجا لإحلال السلام في البلاد عام ١٩٩٥ ، وبمقتضاها تم تشكيل مجلس رئاسي ، مع مراعاة التوازن الديني بالنسبة لمنصب نائبي الرئيس ، حيث تم النص على أن يكون النائب الأول مسيحيا (تايلور) ، والثاني مسلما (كروما) [٢] .

وبالرغم من ذلك فإن تايلور لم يتوقف عن اضطهاد مسلمي الماندينجو ، حتى أثناء الفترة الانتقالية التي شهدتها البلاد قبل انتخابات ١٩٩٧ ، واعتمد في ذلك على الدعم الذي قدمه له مجلس الكنائس العالمي في مؤتمره الذي عقد في لندن عام ١٩٩٥ ، حيث تم تخصيص الجزء الأكبر من ميزانية المجلس لصالح النشاط التنصيري في ليبيريا ، وكان حصاد ممارسات تايلور ضد المسلمين في تلك الفترة ما يلي [٣] :

---

[١] – حول ممارسات تايلور ضد الماندينجو انظر : أبو بكر عبد القادر سيسي ، "اضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة في غرب إفريقيا" ،موقع مجلة البيان السعودية على النت ، www.albayan-magazine.com/files/Africa/12.htm

[٢] – بدر عبد اللطيف ، " الأزمة الليبيرية وانعكاساتها على المسلمين "، مجلة قضايا دولية (إسلام أباد : معهد الدراسات السياسية ، يونيو ١٩٩٦ ) ص ص ٢٤ – ٢٥ .

[٣] – بدر حسن شافعي ، الجبهة الوطنية الليبيرية ، م.س.ذ.

١-قتل ما لايقل عن ٣٥ ألف مسلم .

٢-تشريد قرابة مائة ألف مسلم .

٣-هدم عشرات المساجد .

٤-هدم قرابة مائة مدرسة إسلامية .

ولم تتغير سياسة تايلور ضد المسلمين مع توليه الحكم ، بل استمر في اضطهاد الماندينجو ، وتمييز جيو ومانو ، مما دفع المسلمين إلى تشكيل جبهة لورد التي تعد امتدادا لجبهة كروما ، والتي انطلقت من المناطق الشمالية – حيث يتركز الماندينجو – وجعلت من إسقاط تايلور هدفا لها ، وهو ما نجحت فيه بعد ذلك [١] .

ولقد تزامن مع هذه التعددية الدينية تعددية ثقافية ، إذ إن هناك أكثر من عشرين لغة محلية في البلاد تعكس ثقافات مختلفة ، وإن كان غالبية السكان المحليين يتحدثون لغات تنتمي إلى ثلاث مجموعات قومية هي متحدثو الميل Mel Speakers ، وتضم مجموعات (كيسي – جولا ) ، ومتحدثو الماندي Mende ، وتضم مجموعات ( مانو – داهن – ليكي – لوما جندي – ماندي – فاي – ماندينجو ) ، أما المجموعة الثالثة فتضم متحدثي الكوا Kwa ، وتضم (دي – بيلي – باسا – كراهن – كرو – جيو ) [٢] .

هذا فضلا عن ثقافة السود المحررين ، والذين عملوا على نشر نمط الثقافة الليبرالية في مقابل الثقافة المحلية والاعتزاز في مواجهة الآخر ، وما تبع ذلك من نبرة التعالي على هذا الآخر ، ومحاولة إجباره على إتباع نمط الثقافة السائد لدى النخبة الحاكمة ، مما جعل الصراع يأخذ طابعا ثقافيا في أحد أبعاده.

---

١ – ليبريا .. التوزيع العرقي ، م.س.ذ.

2-Elwood , **Op. cit.** , p. 77 .

**ثالثا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :**

لقد أدى سوء الإدارة والفساد الحكومي لإدارة دو ، وفشلها في تحقيق مستوى معيشي متوسط لعامة الشعب في زيادة معدلات البطالة والفقر ، وهو ما يعد المناخ الملائم لأي صراع أو عنف سياسي ، إذ أن الفقر والحرمان الاقتصادي غالبا ما يؤدي إلى عنف سياسي ، والذي قد يبرز في صورة ثورة أو انقلاب عسكري ، أو حتى حرب أهلية [١] .

ولقد فاقم من الأزمة الاقتصادية في ليبيريا تلك الأزمة العالمية التي برزت أوائل ثمانينات القرن الماضي ، والتي أدت إلى ضعف الأسواق العالمية ، مما أدى إلى نفاذ أو استنزاف المعادن والحديد في البلاد ، ولقد برزت أبعاد الأزمة الاقتصادية من خلال مؤشرين أساسيين[٢] :

١- تراجع معدل الناتج المحلي الإجمالي ليصبح ١,٩.% خلال الفترة الأولى لحكم دو (١٩٨٠ – ١٩٨٥) ، ونفس الأمر بالنسبة للناتج القومي الإجمالي ، ولقد دفع ذلك صندوق النقد الدولي إلى الإعلان في يناير ١٩٨٦ ، أن البلاد غير جديرة بالحصول على قروض جديدة ، خاصة في ظل فشلها في توفير احتياطيات نفطية بالعملة الصعبة.

٢- اختفاء العملة الصعبة في البلاد (الدولار تحديدا) ، وخلال العام الأول لحكم دو ، حدث انخفاض في أنشطة القطاع الخاص من ١٧٥ مليون دولار إلى ١٠٢ مليون دولار ، كما قام التجار والمواطنون بتهريب أموالهم إلى الخارج .

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول أثر الحرمان الاقتصادي على الاستقرار السياسي انظر : د. فاروق يوسف أحمد ، **الثورة والتغيير السياسي** ، ( القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط٢ ، ١٩٨٩ ) ص ١٠٦ ومابعدها .

٢-Christopher Claphan , " Liberia " , in Timothy M. Shaw & Julius Emeka Okolo ," **The Political Economy of Foreign in Ecowas** " (USA : St. Martin's Press , 1994) P. 73.

ولقد دفع ذلك إدارة دو إلى اللجوء إلى واشنطن(*) من أجل الحصول على المساعدة ، إلا أن الإدارة الأمريكية ــ نتيجة لضغوط الكونجرس ــ قامت بسحب دعمها تدريجيا له بسبب عدم كفاءته الإدارية وانحيازه لقبيلة الكران من ناحية ، فضلا عن الانتهاكات الكبيرة لحقوق الإنسان من ناحية ثانية ، مما أدى إلى تزايد حجم الدين الخارجي ، وقيام المؤسسات المالية بوقف تعاملاتها مع ليبيريا بسبب عدم الوفاء بالتزاماتها المالية ، وصار المجتمع الليبيري على حافة الانهيار عندما قام تايلور بإعلان تمرده (١) .

ولقد ساهمت ظروف الحرب الأولى في تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بصورة كبيرة ، مما كان له أثر كبير في اندلاع الحرب مرة أخرى أواخر التسعينات . فقد انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الثلاث الأولى للحرب بنسبة ٣،١٢ % ، ووفقا لتقديرات البنك الدولي لعام ١٩٩٨ ( أي بعد انتهاء الحرب الأولى بعام) فإن أفضل تقدير لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي كان أقل من ٧٨٥ دولار سنويا ، ومن ثم فقد تم تصنيف البلاد في قائمة الدول الأقل دخلا(٢).

ولقد كان لهذه الأوضاع الاقتصادية انعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية ، حيث زاد عدد المشردين والعاطلين عن العمل في البلاد ، كما زادت حدة الاعتداءات الجنسية والعنف في المجتمع ، خاصة من قبل الجماعات المسلحة ضد اللاجئين حول العاصمة والبالغ عددهم ٣٥٠ ألف شخص ، كما ازدادت أعمال السرقة والنهب للممتلكات الحكومية ، وكذلك لممتلكات المدنيين ، وزادت

---

* – كانت ليبيريا ثاني أكبر دولة أفريقية جنوب الصحراء بعد نيجيريا من حيث وجود الاستثمارات الأمريكية بها ، والتي بلغت نصف بليون دولار بحلول عام ١٩٨٠ – لمزيد من التفاصيل انظر :

**Ibid** , P. 69 .

١-Elwood , **Op. cit.** , P. 82 .

2-Quentim Outrom , " Economy in Liberia" , Africa South of The Sahara 2000 " ,**Op. cit.** , P. 632 .

انتهاكات حقوق الإنسان، ليس من قبل الجماعات المسلحة ضد المدنيين، ولكن بين المدنيين بعضهم البعض[١]. وترتب على هذه الآثار الاجتماعية تدهور اقتصادي جديد تمثل في زيادة عبء الدين الوطني للبلاد بما يزيد عن ٢,٨ بليون دولار ، مما جعلها غير قادرة على توفير الموارد المطلوبة – محليا ودوليا – للعودة بالاقتصاد إلى مستوياته التي كانت سائدة قبل اندلاع الحرب الثانية [٢].

رابعا : الأسباب السياسية للصراع :

يمكن القول بأن الصراع في ليبيريا تعود جذوره إلى نشأة الدولة الليبيرية ذاتها على أيدي سود العالم الجديد New World Black والذين عرفوا باسم الأمريكيين الليبيريين ، أو العبيد المحررين . والذين عملوا على فرض هيمنة الدولة على كافة أقاليم البلاد ، خاصة المناطق التي لا توجد بها زعامات قبلية ، حيث اقتصرت المناصب السيادية في البلاد على أتباعهم فقط ، ولقد ساعدت الظروف الداخلية والدولية على فرض – بل وبقاء – مثل هذا النظام .

فداخليا اعتمدت النظم الحاكمة المتعاقبة في البلاد على استغلال نمط الثقافة السياسية السائد بين عامة الشعب ، والقائم على فكرة السلطوية ، بمعنى الولاء والتبعية للقبيلة أو لحاكمها – في إخضاع الشعب لهم ، ولعل هذا يفسر أسباب شيوع ظاهرة العنف السياسي في البلاد سواء من جانب النظام ضد الشعب أو العكس ، كما أن هذا الأمر لم يقتصر على حكم الرئيس دو الذي دشن بممارساته بداية الحرب الأهلية في البلاد ، بل كان سائدا من قبل ، وتحديدا منذ القرن التاسع عشر ، وتجلى ذلك في عدة أمور أبرزها اغتيال الرئيس روي عام ١٨٧١ ، والمذبحة الدموية التي قام بها الرئيس وليام توبمان (١٩٤٤ – ١٩٧٠)

---

١ – الأمم المتحدة:تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٤٧٨ لعام ٢٠٠٣ بخصوص الأوضاع في ليبيريا ، ٥ أغسطس ٢٠٠٣ ، ص ص ٣-٤ .

٢ – المرجع السابق،نفس الصفحة .

لتصفية معارضيه ، إلا أن هذا العنف لا يمكن مقارنته بالعنف الذي شهدته البلاد خلال حكم دو ، والذي أدى إلى اندلاع الحرب الأهلية [١] .

أما خارجيا فقد كان التشجيع الأمريكي لليبيريا عاملا هاما في استمرار النظام الأوتوقراطي ، حيث إن الإدارة الأمريكية لم تكن تهتم بشكل نظام الحكم بقدر اهتمامها ببقاء ولاء النظام الليبيري لها ، خاصة في ظل ظروف الحرب الباردة ، ولعل هذا يفسر أسباب بقاء النظام الأوتوقراطي في سبعينات القرن الماضي أثناء حكم وليام تولبرت (١٩٧٠ - ١٩٨٠) ، بالرغم من تردي الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة ، وهو ما كان يستلزم إجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية تتمثل في الأخذ بمبادئ التعددية السياسية ، خاصة بعدما تزايدت الدعاوي الشعبية في هذا الاتجاه ، لكن الدعم الأمريكي حال دون ذلك ، واستمر هذا الدعم — حتى في ظل حكم دو — بالرغم من إدخال مبادئ التعددية في دستور ١٩٨٤ ، لكنها ظلت شكلية [٢] .

فلقد عمل دو منذ استيلائه على الحكم في انقلاب عسكري عام ١٩٨٠ على تعليق الدستور ، وحظر الأحزاب السياسية ، وإدارة البلاد من خلال مجلس عسكري حاكم برئاسته ، وفي عام ١٩٨٣ قام بالتلاعب في دفاتر القيد ، كما قام بإرجاء الانتخابات عن موعدها المقرر عام ١٩٨٤ لمدة عام حتى يتسنى له خوضها حيث اشترط الدستور ألا يقل سن المرشح للرئاسة عن ٣٥ عاما ، ولقد قام بتزوير الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٥ لصالح حزبه -حزب ليبيريا الحاكم- الذي فاز ب ٨٠% من مقاعد البرلمان ، كما فاز هو بمنصب الرئيس [٣] . إلا أن الاضطهاد السياسي بلغ ذروته بعد فشل المحاولة الانقلابية التي قام بها الجنرال كوينكبا — والذي ينتمي إلى قبيلة جيو — ضده بعد انتخابات ١٩٨٥ ، حيث قام باعتقال قادة المعارضة ، وقتل ما

---

١- Elwood , **Op. cit** , p. p. 78 – 83 .

2-**Idem.**

٣- لمزيد من التفاصيل حول ممارسات دو :

Ademola Adeleke , **Op. cit** , p. 573

يزيد عن ثلاثة آلاف من قبائل جيو ومانو ، فضلا عن تهجير أكثر من ٣٠٠ ألف شخص ، ولقد ساعده على ذلك ولاء القوات المسلحة له ، حيث قام بتشكيل القوات المسلحة الليبيرية AFL من أبناء قبيلته (الكران) ، والتي قامت بتنفيذ سياسة الأرض المحروقة ضد المعارضة ، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى طلب المعونة من الجبهة الوطنية القومية بزعامة تايلور ، التي وجدت في هذا الدعم فرصة للتدخل في البلاد [١] .

ويلاحظ أن الخلافات السياسية لم تقتصر فقط على الخلاف بين النظام من ناحية وقوى المعارضة من ناحية ثانية ، بل امتدت إلى قوى المعارضة ذاتها ، مما ساهم في إطالة أمد الحرب ، ولعل المثل البارز في هذا الشأن هو انشقاق البرنس جونسون عن تايلور أوائل عام ١٩٩٠ ، وتشكيل الجبهة الوطنية القومية الليبيرية المستقلة ، ولقد صار التنافس بين الجانبين حول من يدخل العاصمة أولا، ومن يكسب دعم أهالي مقاطعة نيمبا الشمالية التي ينتمي إليها كوينكبا من ناحية ثانية ، كما ثار خلاف ثالث حول الموقف من الإيكوموج ، وإمكانية المشاركة في الحكومة الانتقالية ، ولقد رجحت الكفة لصالح جونسون لعدة اعتبارات منها ، نجاحه في قتل دو ، وتمكنه من دخول مونروفيا قبل تايلور ، وترحيبه بقوات الإيكوموج ، ومشاركته في الحكومة الانتقالية ، وحصوله على منصب الرئيس في عملية إعادة تشكيلها في مؤتمر كل الليبيريين الذي عقد في مونروفيا أوائل ١٩٩١ ، ولقد ساهم ذلك في إضعاف تايلور عسكريا وسياسيا ، مما دفعه إلى استجماع قواته من جديد عام ١٩٩٢ ، وقيامه بعملية الأخطبوط التي كان هدفها الأساسي القضاء على جونسون ومقاومة الإيكوموج في آن واحد ، وهو ما تحقق بعد ذلك ، ورحل جونسون إلى نيجيريا ، مما أدى إلى إضعاف جبهته سياسيا وعسكريا[٢] .

---

١-**Ibid** , P.P. 574 – 575 .

٢ – حول هذه الخلافات انظر

**Elwood, Op.cit** , P. 95 .

وهناك مثال آخر لمدى الخلاف بين قوى المعارضة هو الخلاف الذي شهدته حركة أوليمو ، والتي تداخلت فيها الاعتبارات السياسية مع الاعتبارات الإثنية ، فبرز الخلاف بين الحاج كروما وروزفلت جونسون ، وقام كل منهما بتكوين فصيل تابع له يحمل اسم الحركة مع نسبته إليه (حركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا – جناح كروما ، وحركة التحرير المتحدة من أجل الديمقراطية في ليبيريا – جناح روزفلت جونسون ) ، أما الفصيل الثالث في الحركة ، فقد أعلن هو الآخر انشقاقه عنها ، ولكن ليس لأسباب إثنية ، وإنما لأسباب سياسية ، حيث أعلن جورج بولي أن حركته وطنية غير إثنية تهدف حماية حقوق المبعدين والمطرودين ، وبقاء القيادة الديمقراطية الدستورية في البلاد [(١)] . وانضم بولي إلى روزفلت جونسون ، وجناح ويويو المنشق عن تايلور وتمكن هذا التحالف ــ الجديد ــ من طرد تايلور من مقر إقامته في جبارنجا في سبتمبر ١٩٩٤ ، واضطراره لقبول خطة أبوجا للسلام (أغسطس ١٩٩٥) [(٢)] .

## المطلب الثاني
## الأسباب الخارجية للصراع

لقد لعبت العوامل الإقليمية والدولية دورا هاما ــ ليس فقط في نشأة الصراع ــ وإنما في تطوره وإطالة أمده ، إذ لولا الدعم الليبي- البوركيني -الإيفواري المشترك لتايلور ، وفي المقابل تراجع الدعم الأمريكي لدو ، لما تمكن الأول من الانتصار على الثاني ، حيث كان يمكن أن يقوم دو بسحق التمرد الذي قاده تايلور ــ كما فعل من قبل مع كوينكبا ــ لولا تراجع التأييد الإقليمي والدولي له،

---

١-**Ibid** , P. P. 92 – 100 .

٢-Margaret , **Op. cit.** , p. 174 – 175 .

وفي المقابل فإن دعم غينيا لبعض الفصائل المعارضة لتايلور ، ساهم في تمكين هذه الفصائل من تحقيق انتصارات كبيرة ضده .

**أولا : الأسباب الإقليمية للصراع :**

لقد انقسمت الدول الإقليمية فيما يتعلق بالموقف من الصراع إلى قسمين أو فريقين ، الأول مؤيد لحركات التمرد ، والثاني مؤيد للنظام القائم ، ولقد تراوحت أسباب التأييد ما بين أسباب شخصية ، وأخرى سياسية ، وثالثة أيديولوجية ، كما تباينت مواقف بعض الدول حسب تطور الصراع ، ومدى تأثرها به مثل كوت ديفوار التي أيدت حركة تايلور في الحرب الأولى ، ثم تحولت لدعم معارضيه في الحرب الثانية .

**١-الدول المؤيدة لتايلور :**

لقد تمثلت هذه الدول تحديدا في كل من ليبيا – بوركينا فاسو – كوت ديفوار ، ولقد تباينت دوافعها من دعم تايلور في بعض الأحيان ، كما تشابهت في أحيان أخرى ، ولقد كان لدعمها تايلور في الحرب الأولى سببا في صموده ونجاحه في تحقيق انتصارات عديدة سواء ضد نظام دو ، أو القوى المعارضة الأخرى ، الأمر الذي جعله في نهاية المطاف واحدا من أقوى الشخصيات على الساحة ، وقد دفع ذلك الليبيريين إلى التصويت لصالحه في الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٧ خوفا من عودة الحرب إلى البلاد من جديد ، كما أن تراجعها عن دعمه في الحرب الثانية ـ لأسباب مختلفة ـ أدى إلى إضعاف موقفه واضطراره إلى الفرار خارج البلاد .

فبالنسبة لليبيا يلاحظ أنها اهتمت خلال فترة الثمانينات من القرن الماضي بتشجيع الحركات الثورية في غرب إفريقيا ، وقامت بعمليات تجنيد واسعة للقادة المحتملين من تلك المناطق ، كما قدمت التدريب العسكري لمواطني الإقليم ، وذلك في إطار ما يعرف بالفيلق الإفريقي الذي كونته للمساعدة في تعزيز سيطرتها على شريط أوزو المتنازع عليه مع تشاد . وكان من بين القادة الذين تلقوا تدريبات عسكرية في ليبيا تشارلز تايلور في ليبيريا ، وفوداي سنكوح في

سيراليون حيث أقام تايلور وسنكوح ــ أثناء تواجدهما بليبيا عام ١٩٨٧ ــ علاقة اعتماد متبادل تقضي باستخدام تايلور أراضي شرق سيراليون في التدريب والتحضير للهجوم على ليبيريا ، على أن يقوم تايلور ــ بعد استتباب الوضع له ــ بتزويد سنكوح بأعداد كبيرة من مقاتليه [١] .

ويمكن القول بأن هناك عدة أسباب تكمن وراء دعم ليبيا لتايلور أهمها :

أ- هيمنة الفكر الناصري ، وفكر الاشتراكية الثورية على القيادة الليبية منذ ثورة الفاتح ، والذي يقوم على دعم الأنظمة والحركات الثورية في البلاد الإفريقية ، خاصة أن النظام الليبي أعطى الأولوية في مجال سياسته الخارجية للدائرة الإفريقية بعد الدائرة العربية [٢] .

ب- الرغبة في إيجاد عمق استراتيجي يوفر الدعم السياسي والعسكري للقيادة الليبية في مواجهة أي خطر محتمل خاصة في ظل التحديات الكبيرة التي واجهتها ليبيا بعد أزمة لوكيربي أواخر الثمانينات [٣] .

ج- حالة الخلاف الإيديولوجي بين القذافي ودو ، خاصة في ظل العلاقة الوطيدة بين دو والولايات المتحدة [٤] .

إلا أنه يلاحظ أن الدعم الليبي لتايلور بدأ يتوقف ــ على الأقل رسميا ــ مع صدور قرار مجلس الأمن رقم ٧٣١ لعام ١٩٩٢ ، والذي دعا ليبيا إلى إبداء التعاون الكامل في تحديد المسئولية عن الأعمال الإرهابية في حادثي لوكيربي ، وطائرة يوتا الفرنسية ، حيث أبلغت ليبيا مجلس الأمن باتخاذها عدة خطوات في هذا الشأن لعل من أبرزها قطعها لعلاقاتها بجميع المنظمات والجمعيات التي

---

١ - أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، م.س.ذ. ، ص ص ١٩٤ - ١٩٥ .

٢ - بدر حسن شافعي ، العلاقات العربية الإفريقية .. ليبيا نموذجا ، مجلة الشاهد الليبية ، عدد ٢٢٥ ، مايو ٢٠٠٤ ، ص ٤٦ .

٣ - ــــــــــــ، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينات" ، السياسة الدولية ، عدد ١٤٠ ، أبريل ٢٠٠٠ ، ص ١٠٩ .

4-E .John Ingbedion , " Ecomog in Comparative Perspective… " , in Timothy M. Shaw & Julius Emeka Okolo , **Op. cit.** , PP. 224 – 226 .

يشتبه في تورطها في أعمال عنف إرهابية ، وغلق حدودها في وجه العناصر المتهمة بالإرهاب [١].

ومع اندلاع الحرب الثانية في ليبيريا ، تخلت ليبيا كلية عن دعمها لتايلور ، وذلك بسبب عدم رغبتها في توتر علاقاتها مع الغرب من ناحية ، فضلا عن توجهاتها الجديدة صوب إفريقيا من ناحية ثانية [*] . وهو ما كان له أثر كبير في إضعاف تايلور في مواجهة جبهة لورد ، خاصة مع تحول دعم كوت ديفوار لصالح حركة موديل .

**أما بالنسبة لبوركينا فاسو** فلقد كانت هناك علاقة صداقة ومصاهرة بين الرئيس البوركيني كومباوري ورئيس ليبيريا وليام تولبرت الذي اغتيل هو وابنه على يد قوات دو في انقلاب عام ١٩٨٠ ، حيث تزوج كومباوري من أرملة ابن الرئيس تولبرت – التي هي ابنة الرئيس الإيفواري بوانييه بالتبني ، ومن هنا فقد سعى للانتقام من دو ، وذلك بالتنسيق مع كل من ليبيا وكوت ديفوار من أجل دعم تايلور ، حيث قام القذافي بعملية التمويل ، في حين عرض رئيس كوت

---

١ – د. محمد عاشور مهدي ، " الفضاء الإفريقي في فكر القيادة الليبية وسياساتها " ، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول لبرنامج الدراسات المصرية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة ، م.س.ذ ،ص ٨ .

* – تزامنت أزمة ليبيريا الثانية مع قيام ليبيا بالتسوية السياسية السلمية لأزمة لوكيربي عقب اتفاق تم التوصل إليه عام ١٩٩٨ ، ودفعت ليبيا بموجبه تعويضات لأسر الضحايا بلغت ٢,٧ مليار دولار عام ٢٠٠٣ ، كما أعادت ليبيا علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع بريطانيا عام ١٩٩٩ بعد إقرارها بالمسئولية عن مقتل الشرطية البريطانية إيفون فليتشر ، ونفس الأمر مع فرنسا فيما يتعلق بدفع تعويضات بلغت ١٧ مليون دولار في قضية طائرة يوتا ، أما بالنسبة للقضايا الإفريقية فقد اهتمت ليبيا كذلك بقضايا التعاون والتكامل الإقليمي وتسوية الصراعات بصورة سلمية أكثر من اهتمامها بالأفكار الثورية الاشتراكية التي كانت سائدة من قبل ، ولقد تزامنت أزمة ليبيريا الثانية مع إقامة ليبيا لتجمع الساحل والصحراء (١٩٩٩) ، وكذلك دعوتها لإقامة الاتحاد الإفريقي في نفس العام ، فضلا عن سعيها لتسوية الصراعات بصورة سلمية بدلا من أن تكون طرفا أو عاملا مؤججا لها .

ديفوار آنذاك هوافييه بوانيه أن تكون بلاده ملاذا لجبهة تايلور ، ونقطة انطلاق لها بحكم التجاور الجغرافي ، في حين أعلن كومباوري أنه سيقوم بتزويد تايلور بالقواعد العسكرية ، والتدريب، فضلا عن إرساله ٤٠٠ مقاتل للمشاركة في الحرب معه [1]، إلا أنه من الملاحظ أن بوركينا فاسو ــ شأنها في ذلك شأن القوى الأخرى المؤيدة لتايلور ــ تراجعت عن هذا التأييد مع صدور حكم المحكمة الدولية الخاصة بإدانته بارتكاب جرائم حرب في سيراليون .

**أما بالنسبة لكوت ديفوار،** فلقد أيد الرئيس الإيفواري بوانيه قوات تايلور في الحرب الأولى بسبب علاقة المصاهرة بينه وبين وليام توليرت ، ولذلك قدم بوانيه التسهيلات العسكرية اللازمة لتايلور ، وكانت أراضي كوت ديفوار نقطة الانطلاق له في بداية الحرب ، إلا أن موقف ياماساكرو تبدل تماما في الحرب الثانية ، حيث تخلى النظام الإيفواري عن دعم تايلور بسبب موقف الأخير من دعم المعارضة الإيفوارية التي تؤيدها الولايات المتحدة في مواجهة الحكومة ، مما دفعها ــ أي الحكومة ــ لدعم المتمردين في ليبيريا خاصة حركة موديل ، ولعل هذا الدعم كان أحد أسباب ضعف تايلور ، واضطراره للفرار خارج البلاد [2].

**٢-الدول المعارضة لتايلور :**

تعد نيجيريا وغينيا وسيراليون من أبرز الدول المعارضة لتايلور لأسباب مختلفة :

فبالنسبة **لنيجيريا** فلقد كانت مؤيدة للإبقاء على نظام دو لعدة أسباب :

أ- الصداقة الشخصية بين الرئيس النيجيري آنذاك إبراهيم بابا نجيدا ، والرئيس دو .

---

١-E- John , **Op. cit.** , PP. 224 – 226.

٢ – د. محمد عاشور مهدي ،" ليبيريا ... اتفاق السلام ليس نهاية المطاف" ، م.س.ذ. ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

ب- أن نيجيريا تعتبر نفسها القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة ، ومن ثم فإن الحرب الأهلية هي فرصة لتكريس نفسها كقـوة إقليميـة لحفظ السلام .

ج- رغبة نيجيريا في إبعاد كوت ديفوار عن ليبيريا ، بحكم التنـافس التقليدي بين أبوجا وياما ساكرو [1] .

د- الخوف من أن يؤدي نجاح تايلور في السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد ، إلى الإطاحة ببعض الحكومات الصديقة لنيجيريا في كل من جامبيا – غينيا – سيراليون[2].

ولعل هذه الأسباب تفسر أسباب مشاركة نيجيريا بـأكبر عـدد فـي قـوات الإيكوموج ، ثم قيامها بتغيير قائد الإيكوموج الغاني بقائد نيجيري ، ودخولها في مواجهة مباشرة مع تايلور ،فضلا عن تحملها العبء الأكبر من تمويـل قـوات الإيكوموج .

إلا أن نهج نيجيريا تجاه الصراع تغير – إلى حد كبيـر – مـع وصـول أوباسانجو للحكم (مايو ١٩٩٩) ، وتأكيده على سعيه لتعزيز التعـاون مـع دول الإقليم بدلا من الصراع والتنافس معها ، وإعطاء الأولوية لقضـايا الإصـلاح الداخلي ، لذلك فضل سحب قواته من ليبيريا بسبب الرفض الإقليمـي لهـا – خاصة من دول الفرانكفون (*) من ناحية ، فضلا عن المشكلات المالية المترتبة

---

١ – حول هذه الأسباب انظر :

Stephen Ellis , " Libreia 1989 – 1994 : Astudy of Ethnic and Spiritral Violence" , **African Affairs** , ( Oxford : Oxford University Press , Vol. 44, 1995 ) p. 169 .

٢ – حول هذه النقطة انظر :

Terry Mays , "Nigerian Foreign Policy and Participation in Economy " in Karl Magyar ,**Op. cit.** , p. 111 .

* – أراد أوباسانجو تحسين صورة بلاده في علاقاتها الخارجية مع دول الجماعة من خـلال التركيز على مبادئ التعاون الاقتصادي والإقليمي بدلا من فكرة الهيمنة التي كانت سائدة مـن قبل ، وأدت إلى توتر في علاقات بلاده مع دول الجماعة خاصة الـدول الفرانكفونيـة، لـذا

على بقاء هذه القوات ، حيث كانت تكلفتها اليومية تصل إلى مليون دولار .لـــذا عندما اندلعت الحرب ثانية في ليبيريا ، وكانت هناك حاجة لتدخل إقليمي ودولي لاحتوائها ، أعلنت نيجيريا أنها ستتدخل في إطار الجماعة ، وأن هناك مجموعة من الاعتبارات الجديدة الحاكمة لها في هذا الشأن ، عبر عنها رئـيس أركـــان الجيش مارتن لوثر وأهمها (١) :

١-أن هذا التدخل لا يهدف الإطاحة بنظام تايلور ،أو الانحياز لطرف علـــى حساب طرف آخر.

٢-أن القوات النيجيرية ليست قوات تدخل An Intervention Force كما كان الحال في المرة الأولى ، والتي أدى تدخلها لفرض السلام والمشاركة في القتال ضد تايلور ، وإنما هي ــ هذه المرة ــ قوات حفظ سلام بمعنى الكلمة ، تعمل تحت مظلة الجماعة ، ومهمتها تنحصر فيما يمكن تســـميته وفق المصطلحات العسكرية بالمهام الأمنية Peace Charge ومنها تأمين المطار – الميناء – مباني الحكومة ، من أجل تأمين الأوضاع بها لحـــين وصول باقي القوات الدولية .

٣-أن هذه القوات ليس لديها تفويض بالقتال في إطار مفاهيم فرض السلام . ولعل هذا يفسر قلة عدد هذه القوات ، فضلا عن ضآلة قدراتها التســـليحية هذه المرة ، إذ بلغ حجمها ألفا وخمسمائة شخص ، أي حوالي ١٠% مـــن إجمالي القوات الدولية ، ومن ثم كانت هناك صعوبة في ذهابها لميـــادين القتال .

---

=أصدر قراره بتشكيل وزارة للاقتصاد والتكامل الإقليمي على اعتبار أن ذلك سينعكس علـــى المصالح الوطنية للبلاد .. حول رؤية أوباسانجو لفكرة تعزيز الإقليمية انظر:

Ogwu Joy , " **Obasanjo and The Challenge of Foreign Policy on a new Frontier"** , in "www.odili.net/news/source/2003/june/2/18.html.

١-**Daily Champion** ( Lagos) , 5-9-2003 .

**أما بالنسبة لغينيا** فلقد عارضت تايلور لاعتبارين :

الأول : الهجوم الكبير الذي تعرضت له إثنية الماندينجو المسلمة ــ والتي لها امتدادات في غينيا ــ على يد تايلور ، خاصة في ظل التقارب الذي كان حادثا بين دو والماندينجو .

الثاني : دعم تايلور للمعارضة الغينية ، التي كانت تنطلق عبر الأراضي الحدودية ، وبدعم من قوات الجبهة الثورية المتحدة في سيراليون بقيادة سنكوح الموالية لتايلور لمهاجمة الحكومة الغينية ، ولتهام حكومة كوناكري لتايلور بأنه يدعم هذه القوات من أجل ضمان الحصول على الماس من الأراضي التي تسعى المعارضة الغينية للسيطرة عليها (١) .

لذا فقد دعمت غينيا حركة كروما في الحرب الأولى ، ثم حركة لورد في الحرب الثانية، ولقد كان هذا الدعم ــ إضافة إلى تخلي حلفاء تايلور عنه ــ سببا في فراره خارج البلاد .

ويكاد يتشابه **موقف سيراليون** ــ إلى حد كبير ــ مع الموقف الغيني خاصة في ظل دعم تايلور لقوات الجبهة الثورية المتحدة المعارضة في سيراليون بقيادة فوداي سنكوح . ولذلك قرر الرئيس مومو مساندة الإيكوموج من ناحية ، والقوات المعارضة لتايلور خاصة جبهة أوليمو من ناحية ثانية .

**٢-الأسباب الدولية للصراع :**

لقد لعبت الظروف الدولية ــ والمتمثلة أساسا في الانشغال الأمريكي ــ والدولي ــ بحرب تحرير الكويت ــ دورا هاما في اندلاع بل واستمرار الحرب في ليبيريا ، والتي كان يمكن لواشنطن احتوائها ــ إن أرادت ــ في حالة تدخلها

---

١ – حول الخلافات بين غينيا وليبيريا في هذا الشأن انظر : بدر حسن شافعي ، " الإيكــواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا " **السياسة الدولية** ،عدد١٤٣، ينــاير ٢٠٠١ ، ص ١٦٢ .

العسكري من أجل دعم حليفها دو(*) في مواجهة تايلور ، إلا أنها لم تفضل التدخل العسكري ، أو حتى الدبلوماسي هذه المرة ، بالرغم من أنها كانت تفعل ذلك من قبل(**) ، وإنما اكتفت بإرسال أربع سفن كبيرة تابعة لها على متنها ٢١٠٠ جندي من قوات مشاة البحرية ( المارينز ) من أجل إجلاء رعاياها ، واستند الموقف الأمريكي في عدم التدخل إلى عدة أسباب :

أ- أن الصراع في ليبيريا شأن داخلي ، خاصة وأنه ـ هذه المرة ـ يقع بين زعيم وطني هو دو، ومعارضة وطنية أيضا .

ب- الانشغال الأمريكي بحرب تحرير الكويت .

ج- افتضاح نظام دو فيما يتعلق بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان ، واضطرار الإدارة الأمريكية ـ تحت ضغوط الكونجرس ـ لسحب تأييدها له (١) .

ولقد كان تراجع واشنطن عن دعم دو أحد أسباب تفوق تايلور (٢) ، وعدم احتواء الصراع سريعا ، ولقد انحصر الموقف الأمريكي بالنسبة للصراع فيما يلي :

---

* – عملت واشنطن على توطيد علاقتها بدو بعد انقلابه عام ١٩٨٠ خوفا من توجهه صوب الاتحاد السوفيتي ، لذلك قامت بزيادة حجم المساعدات المقدمة له من ١٠ – ٢٠ مليون دولار سنويا في بداية حكمه إلى ٨٠- ٩٠ مليون دولار سنويا .لمزيد من التفاصيل انظر : Christopher Clapham , "Liberia…" , Op. cit. ,PP. 72 – 73 .

** – تدخلت الولايات المتحدة عدة مرات في الشئون الداخلية لليبيريا منذ إعلان قيام الدولة عام ١٨٤٧ ، وذلك من أجل الدفاع عن مصالحها ، بما في ذلك حماية التجارة الأمريكية هناك، حماية تجمعات السود الوافدة من العالم الجديد ، الوساطة في الصراعات ضد هؤلاء المستوطنين ، التدخل الاقتصادي من خلال دعم نظام دو لمنع حدوث أي تحول أيديولوجي في النظام الليبيري بعد انقلاب أبريل . لمزيد من التفاصيل انظر :
Elwood . dunn , Op. cit. , p. p. 82-85 .

١- Idem .

٢ – د. عبد الملك عودة ، " الحرب المنسية في ليبيريا " ، في د. عبد الملك عودة : إفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤ (القاهرة : كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٨٧ ، أول أبريل ١٩٩٥) ص ص ١٢٢ – ١٢٣ .

١- الاهتمام بإجلاء الرعايا الأمريكيين من البلاد .

٢- تشجيع الجهود الدبلوماسية التي تقوم بها الجماعة .

٣- رفض تدخل الأمم المتحدة في الأزمة بسبب الانشغال بحرب تحرير الكويت.

٤- دعم بعض الفصائل في مواجهة البعض الآخر ، ومن ذلك دعمها لقوات جونسون ، من خلال تقديم تسهيلات عسكرية له على اعتبار أنه تلقى تدريبات عسكرية بواشنطن في مواجهة قوات تايلور ، خاصة بسبب اعتراضها على علاقاته بليبيا (١).

ويلاحظ أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن تجاهلا ـ إلى حد كبير ـ تطورات الأوضاع في البلاد ، حيث اعتبرت الأمم المتحدة ما يحدث شأن داخلي ، لا ينبغي التدخل فيه . ولقد ساعد على ذلك عدة اعتبارات لعل من أبرزها :

أ- انشغال الأمم المتحدة بحرب تحرير الكويت .

ب- عدم الرغبة الأمريكية في تحريك القضية داخل أروقة المجلس .

ج- وقوف بعض الدول الإفريقية، أعضاء مجلس الأمن في حينها،ضد فكرة تدخل المجلس في الصراع الليبيري ، ومن ذلك زائير - الكونغو الديمقراطية حاليا ـ والتي كانت ترأس مجلس الأمن آنذاك ـ وكذلك إثيوبيا - كوت ديفوار ، ولعل أسباب الرفض تكمن في خشية هذه الدول من أن يكون تدخل المجلس في الصراع الليبيري تجربة يمكن تعميمها في حالات مماثلة قد تقع داخل هذه الدول (٢) .

إلا أن الموقف الأمريكي تغير بعض الشيء أثناء الصراع الثاني في البلاد ، إذ بالرغم من رفض واشنطن التدخل العسكري أو الدبلوماسي ، إلا أنها كانت حريصة هذه المرة على تدخل الأمم المتحدة لتسوية الصراع والإطاحة بالرئيس تايلور لعدة أسباب أبرزها :

---

1-Elwood , **Op. cit.** , P. 94 .

2-Max A.Sessay , " Civil War.. " , **Op. cit.** , P. 38 – 39 .

١ – العلاقة الخاصة بين تايلور وكل من ليبيا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار ، وهو المحور الذي يجمعه الحذر والعداء للسياسة الأمريكية في إفريقيا عامة ، ومنطقة غرب إفريقيا خاصة .

٢–الاشتباه في تورط تايلور في علاقات بتنظيم القاعدة ، خاصة بعدما أكدت صحيفة واشنطن بوست تورط دولتين في غرب إفريقيا – في إشارة إلى ليبيا وبوركينا فاسو – في عملية غسيل أموال لصالح تنظيم القاعدة بعد أحداث سبتمبر .

٣–سعي تايلور لتحقيق قدر من الاستقلال في سياسة بلاده الخارجية بعيدا عن نفوذ القوى الكبرى ، والشركات متعددة الجنسية بما فيها الشركات الأمريكية .

٤–رغبة إدارة بوش في إظهار حرصها على رعاية الاستقرار والسلام في العالم ، وليس في الشرق الأوسط فقط ، فبعد نجاحها في أفغانستان ، والعراق ، تسعى لتحقيق الأمر ذاته في إفريقيا ، وبصفة خاصة في ليبيريا ، وذلك لدعم موقف بوش في الانتخابات الأمريكية ، وتحسين صورة الحزب الجمهوري الذي يتزعمه في أعين الأمريكيين السود الذين يصوتون عادة للحزب الديمقراطي [١] .

مما سبق نخلص إلى أن اندلاع الصراع في ليبيريا جاء كمحصلة لمجموعة متشابكة من العوامل الداخلية والخارجية ، وكيف أدى تراجع الدعم الخارجي للقوى المعارضة لتايلور إلى تمكنه من الوصول إلى منصب الرئاسة في البلاد ، وفي المقابل كيف أدت المتغيرات الداخلية والخارجية في الحرب الثانية إلى تراجع الدعم الخارجي المقدم له ، بل تحول أنصاره لدعم معارضيه ، بما أدى في النهاية إلى خروجه من البلاد ، وفراره إلى نيجيريا . ولعل هذا التعقيد الذي شهده الصراع هو الذي يفسر أسباب صعوبة عملية تسوية الجماعة له ، خاصة أنه كان الصراع الأول الذي تتدخل فيه .

---

١ – بدر حسن شافعي ، الصراع في ليبيريا ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني ، م.س.ذ.، ص ص ١٧٠ – ١٧١.

## المبحث الثاني

## دور الإيكواس في تسوية الصراع

لقد عملت الجماعة على تسوية الصراع بالوسائل السياسية أولا ، وذلك من خلال الوساطة تحديدا ، حيث تم إنشاء لجنة دائمة للوساطة لمواجهة الصراع الليبيري ، وكذلك أية صراعات مستقبلية . ولكن إزاء تعنت تايلور ورغبته في حسم الصراع عسكريا، اضطرت الجماعة إلى التحول إلى الوسيلة العسكرية من خلال تشكيل الإيكوموج للقيام بمهام حفظ السلام أولا ، ثم تحولت إلى مهام فرض السلام. ولقد واجهت الإيكوموج عقبات بعضها تعلق بالحديث عن مشروعيتها من ناحية ، وطريقة تشكيلها ونسبة مساهمة الدول بها من ناحية ثانية ، وعملية تمويلها من ناحية ثالثة ، وهو ما يستلزم في المحصلة النهائية تقييم عملية التسوية التي قامت بها الجماعة في الصراع الليبيري .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى مطالب هي :

المطلب الأول : أسباب التدخل ومبرراته .

المطلب الثاني : أدوات التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الثالث : جهود التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الرابع : تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية .

### المطلب الأول

### أسباب التدخل ومبرراته

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة للتدخل ـ للمرة الأولى في تاريخها ـ في الأزمة الليبيرية ، ونظرا لحداثة التجربة فقد أثارت عدة تساؤلات فيما يتعلق بمشروعية ومبررات التدخل ، وهل يأتي ذلك اتساقا مع بروتوكول ١٩٨١ تحديدا ؟ أم أن التدخل جاء بسبب وجود مصالح خاصة لبعض الدول مثل نيجيريا : ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

الأولى : أسباب التدخل المختلفة في مرحلتي الصراع .

الثانية : مبررات (مشروعية التدخل) .

**أولا : أسباب التدخل المختلفة في مرحلتي الصراع :**

لقد جاء تدخل الجماعة في الصراع الليبيري بعد خمسة أشهر من اندلاعه في ديسمبر ١٩٨٩ ، وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية .

**فداخليا :** أدى عدم التدخل الخارجي ـ فضلا عن فشل جهود المصالحة الوطنية التي قام بها بالأساس مجلس الكنائس الليبيري بالتعاون مع بعض الرموز الإسلامية ـ إلى انهيار مؤسسات الدولة خاصة أن الرئيس دو لم يعد يسيطر سوى على العاصمة مونروفيا فقط ، ولقد أسفر اندلاع الصراع عن وقوع مذابح بشرية مروعة أسفرت عن وفاة أكثر من مائة وخمسين ألف شخص ، فضلا عن فرار أكثر من سبعمائة وخمسين ألف آخرين إلى دول الجوار ، مما تسبب في أزمات داخلية في هذه الدول (سيراليون – كوت ديفوار – غينيا ) من ناحية ، فضلا عن بروز مخاوف من انتقال عدوى الحرب ليس إلى هذه الدول فحسب بل إلى سائر دول المنطقة تحت تأثير الظروف الإثنية والدينية المشابهة[١] ، ولقد ساعد على التدخل كذلك عدم وجود معارضة داخلية لتدخل الجماعة باستثناء موقف تايلور [٢].

**أما بالنسبة للظروف الإقليمية** فيلاحظ أن التنافس النيجيري – الإيفواري – البوركيني كان له دور هام في قيام نيجيريا بالضغط على الجماعة من أجل التدخل ، على اعتبار أنها كانت ترأس الجماعة في حينها ، خاصة في ظل العلاقة الشخصية التي كانت تربط بين دو والرئيس بابا نجيدا ، ويربط البعض بين زيارة دو لكل من نيجيريا وتوجو (٧مايو ١٩٩٠) ، وقيام أبوجا بوضع الصراع على جدول أعمال الجماعة التي عقدت في بانجول ٣٠ مايو من أجل

---

١ – د. محمود أبو العينين ، الأمن الجماعي الإفريقي ، م.س.ذ. ، ص ٥٩ .

2-Max Sessay , "Collective Security.." , **Op. cit.** , p. 44 .

مناقشة اندلاع الحرب (١) . كما كانت هناك مخاوف من انتقال عدوى الحرب إلى دول الجوار الإقليمي خاصة سيراليون،غينيا بسبب وجود أزمات داخلية بها (٢) .

أمــا **بالنســبة للظــروف الدوليــة** ،فــيلاحظ أن الولايــات المتحــدة كانت ترغب فــي عــدم التــدخل فــي الأزمــة علــى اعتبــار أنهــا شــأن إفريقــي داخلــي ، وبســبب تراجــع المكانــة النســبية لليبيريــا بعــد الحــرب البــاردة ، ولــذلك فــإن إدارة بــوش الأب كانــت تميــل إلــى أن يتم التــدخل فــي إطــار إفريقــي ، وبمعنــى أدق مــن خــلال الجماعــة ، وطلبــت مــن الــرئيس موســيفيني ــ بصــفته رئــيس منظمــة الوحــدة الإفريقية في حينهــا ــ إقنــاع الــرئيس بابــا نجيــدا بالتــدخل فــي ليبيريــا مــن خــلال الجماعــة (٣) .ويلاحــظ أن الأمــم المتحــدة بــالرغم مــن تأييدها لفكــرة التــدخل، إلا أن مجلــس الأمــن لــم يــدرج الأزمــة علــى جــدول أعمالــه بســبب الموقــف الأمريكــي منــه مــن جانــب ، واعتراض الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار من جانب آخر .

وإزاء هذه الأسباب مجتمعة كان لابد من تدخل الجماعة .

أمــا **بالنســبة للمرحلــة الثانيــة مــن الصــراع** ، فــيلاحظ أن ظروف التدخل كانــت أفضــل بكثيــر ، خاصــة فــي ظــل وجــود دعــم كبير لتدخلها على كافة المستويات .

---

١- **Idem .**

٢ – أحمد إبراهيم محمود ، التسوية السلمية ، م.س.ذ. ، ص ص ٨٧ – ٨٨ .

3- **Funmi Olonisakin , Reinventing Peacekeeping in Africa : Conceptual and Legal Issues in Ecomog Operation** ( London : Kluwar Low International , 2000 ) P. 119.

**فداخليا** ،يلاحظ أن جبهة لورد ــ التي اقتربت من العاصمة في يوليو ٢٠٠٣ ــ أعلنت أنها لن تنسحب منها تحت أية ظروف إلا بعد التدخل الخــارجي (*) ، لذا فقد كان هناك ترحيب من كافة الفصائل الرئيسية بهذا التدخل ، هذا الترحيب امتد لفئات الشعب التي رحبت بهذا التدخل وبطليعة قوات الإيكوميل (**) ، بل إن البلاد شهدت وقفا لإطلاق النار بمجرد نزول قوات الجماعة إلى البلاد في الرابع من أغسطس ٢٠٠٣ (١) .

**وإقليميا** ،كان هناك شبه اتفاق على أهمية تدخل الجماعة ، خاصة في ظــل تراجع القوى المعارضة ( كوت ديفوار – بوركينا فاسو ) بل إن هذه الدول أيدت عملية التدخل ، ولقد انعكس هذا الاتفاق على عملية تشكيل القوات المتدخلة مــن ناحية ، وعلى مشروعيتها من ناحية ثانية (٢) .

**ودوليا** ، يلاحظ أنه كانت هناك حالة من الدعم الدولي للجماعة ، تمثلت فــي صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٩٧ في ٢ أغسطس ٢٠٠٣ ــ أي قبل انتشار قوات الإيكوميل بيومين ــ بشأن تفويض هذه القوات مهمة تطبيق وقف إطــلاق النار ، والقيام بالمراحل الأولى لنزع السلاح ، وتسريح القوات المتحاربة ، ودعم الحكومة الجديدة لحين انتشار قوات الأمم المتحدة ــ التي ستنتشر في الأول من

---

* – كانت الجبهة تعتقد أن هذا التدخل هو الضمانة الوحيدة للإطاحة بتايلور ، خاصة في ظل التراجع الإقليمي والدولي ــ بل والداخلي ــ له .

** – الإيكوميل هي قوات الجماعة المتدخلة في المرحلة الثانية من الصراع Ecowas Manitoring Mission in Liberia ( Ecomil ) وتم تسميتها كذلك لتفــادي المعاني السيئة لدى الليبيريين بشأن قوات الإيكوموج المتدخلة في المرحلة الأولى . لمزيد من التفاصيل أنظر : –

Nicola Itono ,“ **Liberating Liberia : Charles Taylor and The Rebels Who Unseated him”** ( Pretoria : Institute for Security Studies , Paper No. 82 , Nov. 2003 ) P. 9.

١- **Ibid.** ,PP.. 8 – 9 .

2-Festus B. Aboagye and Alhagi M.S. Bah , " **Liberia at a Crossroads** " , ( Pretoria : Institute for Security Studies , Paper No. 95 , Nov. 2004 ) P. 5.

أكتوبر ــ هذا الدعم لم يكن موجودا بهذه الصورة في الأزمة الأولى مما دفع بعض المحللين إلى التشكيك في مصداقية الإيكوموج في حينها[١] ولقد ساهم تضافر هذه العوامل أحد أسباب تدخل الجماعة في المرحلة الثانية من الصراع .

ثانيا: مبررات (مشروعية التدخل ) :

لقد أدى تدخل الجماعة من خلال الإيكوموج تحديدا إلى إثارة عدة تساؤلات ــ خاصة من قبل الدول الرافضة لهذا التدخل ــ بشأن مشروعية إرسال هذه القوات إلى ليبيريا ، وفي المقابل استندت الدول المؤيدة له إلى مجموعة من الأسانيد القانونية بشأن مشروعية هذا التدخل ، وبصفة عامة تركزت القضايا الخلافية بين الطرفين فيما يلي : -

١-عدم حصول لجنة الوساطة التابعة للجماعة على تفويض من كل الدول الأعضاء بشأن إرسال هذه القوات ، إذ كان لابد من الرجوع إلى هيئة السلطة قبل اتخاذ هذا القرار (وجهة نظر بوركينا فاسو وتايلور) ، كما أن هذه القوات لم تحصل على موافقة الفصائل المتحاربة الداخلية الأساسية ــ في إشارة إلى تايلور ــ .

٢-أن بروتوكول المساعدة الجماعية خاصة المادة ١٨ المتعلقة باتخاذ التدابير الملائمة -بما فيها التدابير العسكرية في الصراعات الداخلية ــ لا ينطبق على حالة ليبيريا .

٣-أن مبدأ التدخل يتناقض مع المادة ٣ فقرة ٢ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية ، والمادة ٢ فقرة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة والتي تمنع التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء .

ولقد قام مؤيدو التدخل بتفنيد هذه الحجج كالتالي :

-بالنسبة للنقطة الأولى المتعلقة بعدم حصول لجنة الوساطة على تفويض من السلطة ، يلاحظ أن السلطة ــ بما أنها أعلى جهاز

---

١-Ibid , P. 4 .

في الجماعة – على علم دائم بتصرفات اللجنة، خاصة أن رئيس السلطة هو ذاته رئيس اللجنة ، ومن بين مهام الأخير وفق المادة ٤ من القرار المنشئ للجنة ، كتابة التقارير عن مخرجات اللجنة ورفعها للسلطة . ولكي تعطي اللجنة مزيدا من المشروعية لقراراتها ، تم عقد قمة غير عادية للجماعة في باماكو (٢٧ –٢٨ نوفمبر ١٩٩٠) . حيث قامت اللجنة بالإجابة عن كل الاستفسارات ، وإزالة الشكوك الخاصة بالإيكوموج من ناحية ، وصلاحيتها من ناحية ثانية .

وقد أسفر الاجتماع عن تأييد القمة لجهود اللجنة في عملية التسوية ، بما فيها إرسال قوات الإيكوموج (١) .

أما بالنسبة لعدم حصول الجماعة على موافقة الأطراف المتحاربة كفصيل تايلور ، فإن بعض فقهاء القانون الدولي لا يشترط ذلك ، خاصة في ظل حدوث فوضى إنسانية قد تؤدي إلى كارثة ، إذ تستغرق عملية الحصول على الموافقة وقتا كبيرا ، كما أنه يصعب عمليا موافقة جميع الأطراف أو حتى الأطراف الرئيسية بسبب اختلاف مصالحها من التدخل ، الأمر الذي يترتب عليه حدوث كارثة إنسانية . ومن ثم فإن هذا التدخل – بدون تحقق الموافقة – يكون لاعتبارات إنسانية ، وللحيلولة دون وقوع المزيد من الضحايا من ناحية ثانية ، وهو أمر مقبول ومشروع في القانون الدولي (٢) .

–بالنسبة للنقطة الثانية يرى مؤيدو التدخل أن قرار التدخل جاء وفقا لبروتوكولي ١٩٧٨، ١٩٨١ وأن ظروف الصراع تفترض التدخل وفقا للبروتوكول الثاني تحديدا ، على اعتبار أنه يتضمن مبدأ التدخل في

---

١-Funmi , **Op. cit.** , p. p. 112 – 113 .

٢ – أيمن شبانة ، م.س.ذ. ، ص ١٣٠ .

حالات معينة . فوفقا لبروتوكول ١٩٧٨ فإن مواده رقم ١،٢،٣ تطالب كل دولة بالامتناع عن التدخل ، أو تشجيع الأعمال العدائية أو العدوان ضد السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدول الأعضاء . ووفقا للمادة ٤ فقرة ٢ من بروتوكول ١٩٨١ ، فإن من بين الحالات التي يجوز للجماعة التدخل فيها ذلك الصراع الداخلي الذي يدار ويدعم من الخارج ، ويهدد السلم والأمن لدول الجماعة . وقد تبين للجماعة كيف أن كلا من بوركينا فاسو وكوت ديفوار قد سمحت لقوات تايلور باستخدام أراضيها في هذا الشأن ، كما أن تقرير سكرتير الجماعة (عباس بوندو) ـ الذي رفعه إلى لجنة الوساطة ـ والذي استندت إليه في عملية التدخل ـ أشار إلى أن عمليات القتل والتدمير طالت آلاف الأبرياء من المدنيين ، فضلا عن وجود آلاف الأجانب المحاصرين داخل البلاد ، مما يستوجب عملية التدخل [١] .

وبالنسبة للمادة ١٨ فقرة ١ التي تنص على إمكانية اتخاذ التدابير الملائمة ، بما فيها التدخل العسكري في الصراعات الداخلية ، بعد تلقيها طلبا مكتوبا من الدولة المعتدى عليها ، فيؤكد مؤيدو التدخل أن السلطة تسلمت بالفعل الطلب الذي وجهه دو إلى الرئيس النيجيري بابا نجيدا ـ بصفته رئيس الجماعة ـ في ١٤ يوليو ١٩٩٠ بشأن الحاجة إلى التدخل وهو ما أكده وزير الإعلام الليبيري إيمانويل بوير [٢] .

وبالرغم من أن المعارضين شككوا في هذه الجزئية على اعتبار أن دو لم يعد حاكما شرعيا للبلاد بسبب فقدانه السيطرة على أكثر من ٩٠% منها لصالح المتمردين ، إلا أن الجماعة اعتبرت أنه لايزال الحاكم الشرعي للبلاد [٣] .

---

1- Margaret , **Op. cit.** , PP. 170 – 171 .

2- Elwood , **Op. cit.** , P. 95 .

3- Funmi , **Op. cit.** , p. 113 .

-بالنسبة للنقطة الثالثة ، يلاحظ أن القانون الدولي والمواثيق الدولية بصفة عامة لا تجيز التدخل في الشئون الداخلية للدول ، إلا في حالات استثنائية تتعلق بالأساس بحملات إبادة جماعية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية ، ويلاحظ أن ما حدث في ليبيريا كان بمثابة حملة إبادة جماعية واسعة النطاق ، زاد من خطورتها تعرض أشخاص من دول الجوار للإبادة المتعمدة ، ومن ثم فإن هذا التدخل لا يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان الراسخة في القانون الدولي [1].

ومن ناحية ثانية فإن أزمة ليبيريا – من وجهة نظر بعض المحللين [2] – لم تعد أزمة داخلية ، بالنظر إلى تدخل بعض الأطراف الإقليمية بها ، مما جعلها تخرج من الإطار الداخلي إلى الإطار الدولي .

ولعل ما سبق هو الذي دفع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية إلى عدم الاعتراض على التدخل.

**فبالنسبة للأمم المتحدة** ، أيد سكرتير عام المنظمة آنذاك – بيريزدي كويلار– مبادرة الجماعة بصفة عامة ومن بينها فكرة التدخل ، وكتب إلى رئيس الجماعة خطابا في هذا الشأن .

**وبالنسبة لمجلس الأمن** – وهو الجهاز المنوط بحفظ السلم والأمن الدولي – فقد أيد أيضا – أوائل يناير ١٩٩١– جهود حفظ السلام التي تقوم بها الجماعة في ليبيريا ، وذلك من خلال خطاب توجه به رئيس المجلس

---

[1] – أيمن شبانة ،م.س.ذ. ، ص ١٢٩ .

[2]-Clement E. Adibe , "The Liberian Conflict and The Ecowas Partenership "**Third World Quarterly** ( London : Center for Developing area Research , University of London :, Vol. 18, No. 3 , Sep. 1996 ) P. 1 .

إلى السكرتير التنفيذي للجماعة [١] . ثم توالت بعد ذلك قرارات المجلس المؤيدة لهذا التدخل [*] .

ويبدو أن سابقة تدخل الجماعة في ليبيريا دفعت الأمم المتحدة ذاتها إلى أن تحذو حذوها وتتخفف من شرط عدم التدخل في الصراعات الداخلية بعد ذلك ، لذا جاء تدخلها في الأزمة الصومالية ، وكذلك تدخلها لحماية الأكراد والشيعة في العراق وإقامة مناطق آمنة لهم بعد حرب الخليج الثانية[٢].

**أما بالنسبة لمنظمة الوحدة الإفريقية** فبالرغم من أن مبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية من المبادئ الأصلية للمنظمة ،إلا أن الاعتبارات الإنسانية ، فضلا عن انهيار الدول دفع سكرتير المنظمة آنذاك ــ سالم أحمد سالم ــ إلى تأييد التدخل ، حيث اعتبر سالم أنه من غير المبرر أن تكون هناك دولة يتقاتل أفرادها مع بعضهم البعض بما يؤدي إلى انهيارها دون تدخل خارجي لمساعدتها ، كما اعتبر أن هذا التدخل لا يمثل انتهاكا لميثاق المنظمة من هذه الزاوية ، ولقد شكلت مقولته دعما كبيرا للجماعة ([٣]) .

**وبالنسبة للمرحلة الثانية من الصراع** فإن قضية المشروعية لم تثر هذه المرة، ولعل ذلك يرجع إلى عدة اعتبارات هي :-

١- أن قوات الجماعة لن تكون الفاعل الرئيسي في تسوية الصراع ، بل إن الأمم المتحدة هي التي ستتولى هذه العملية ، وهو ما نص عليه اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين حركتي لورد وموديل من ناحية ، وحكومة تايلور من ناحية ثانية في أكرا (١٧ يونيو ٢٠٠٣) ، والذي نص على نشر قوات دولية من أجل الاستقرار في ليبيريا

---

١-Funmi , **Op. cit.** , p. 124 .

* – أصدر المجلس ١٥ قرارا يتعلق بالصراع خلال الفترة من ٢٢ يناير ١٩٩١ – ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦ ، فضلا عن تسع بيانات يدور محورها جميعا حول تأييد جهود الجماعة في تسوية الصراع لمزيد من التفاصيل انظر : أيمن شبانة ، م.س.ذ. ، ص ص ١٢٩ – ١٣٠ .

2-Funmi , **Op. cit.** , P. 114 .

3-Max Sessay , **Op. cit.** , P. 44 .

International Stabilization Force ، على أن تكون قوات الجماعة جزءا منها .

٢- دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن لقوات الجماعة التي ستنتشر قبل وصول القوات الدولية بثلاثة أشهر لحين تشكيل الأخيرة . هذا الدعم كان سابقا على تدخلها ، وتمثل في القرار الصريح من مجلس الأمن رقم ١٤٩٧ في ٢ أغسطس ٢٠٠٣ ـ أي قبل انتشارها بيومين ـ والذي يفوض قوات الجماعة القيام بمهام حفظ السلام ، وبدء عملية نزع أسلحة القوات المتحاربة ، وتسريح القوات لحين انتشار القوات الدولية .

٣- عدم وجود قوى إقليمية معارضة للتدخل ، خاصة الدول الفرانكفونية ، بل إن بعضها مثل كوت ديفوار كانت ترغب في الإطاحة بتايلور بسبب دعمه للمعارضة بها [١] .

٤- عدم معارضة تايلور لانتشار هذه القوات ، خاصة في ظل تراجع التأييد الإقليمي والدولي له بعد صدور قرار المحكمة الدولية التابعة للأمم المتحدة في سيراليون في ٤ يونيو ٢٠٠٣ باتهامه بجرائم الحرب ، حيث كان كل الذي يشغله هو إلغاء تنفيذ قرار المحكمة مقابل الرحيل من البلاد.

## المطلب الثاني

## أدوات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ اندلاع الصراع على العمل من أجل تسويته بوسائل التسوية السلمية التقليدية ، خاصة الوساطة ، وفي هذا الصدد قامت بإنشاء لجنة الوساطة الدائمة من خمس دول أعضاء من أجل القيام بجهود التسوية السلمية ، ليس في أزمة ليبيريا فحسب ، وإنما في الأزمات التي تأتي لاحقا.

ولما كانت جهود التسوية السلمية يصعب تحقيقها في ظل تردي الأوضاع الأمنية واحتدام الصراع ، كان لابد من اللجوء-أيضا- إلى وسائل التسوية

---

[١] -حول هذه الأسباب انظر :

Festus , **Op. cit.** , p.p. 4-6

العسكرية ، والتي كانت أداتها في هذا الشأن قوات الإيكوموج . وقد تراوحت جهود الإيكوموج ما بين مهام حفظ السلام وفرض السلام ، مع غياب مهام صنع السلام لأن الصراع قد وقع بالفعل ، وكذلك بناء السلام ــ بعد انتهاء الصراع ــ والذي أنيطت به الأمم المتحدة بعد الصراع الثاني .

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

الأولى : أدوات التسوية السياسية (لجنة الوساطة الدائمة) .

الثانية : أدوات التسوية العسكرية (قوات الإيكوموج) .

**أولا : أدوات التسوية السياسية :**

لقد أدى فشل الجهود الوطنية في تسوية الصراع الليبيري ــ خاصة تلك التي قام بها مجلس الكنائس الليبيري ــ فضلا عن الإحجام الدولي والأمريكي عن التدخل إلى ضرورة قيام الجماعة بالتدخل من اجل تسوية الصراع . ولقد كان التفكير الأولي الذي استحوذ على فكر قادة الجماعة في القمة رقم ١٣ التي عقدت في بانجول (٣٠ مايو ١٩٩٠) هو السعي لتسوية الصراع بصورة سلمية عن طريق الوساطة ، وبالفعل وافقت الجماعة على الاقتراح النيجيري بشأن إنشاء لجنة وساطة دائمة **Standing Mediation** Committee والتي عرفت اختصارا باسم (S.M.C.) (*) وتتكون من خمسة أعضاء هي غانا – مالي – نيجيريا – توجو – فضلا عن جامبيا باعتبارها رئيسة الجماعة في حينها . وتتم مراجعة عضوية اللجنة كل ثلاث سنوات ، وينبغي على الدول الواقعة تحت التهديد أن تقوم بإبلاغ السكرتير التنفيذي من خلال طلب مكتوب برغبتها في استضافة اللجنة، وتحقيق الاستقرار. كما يفترض أن يقوم السكرتير التنفيذي بإعلام السلطة وأعضاء اللجنة بأي معلومة بشأن أي صراع فعلي أو متوقع [1].

---

* – وافقت القمة كذلك على ضرورة وقف إطلاق النار ، وإجراء انتخابات حرة .

1-Emanuel Kwesi Aning , **Op. cit.**, p. 28

ويلاحظ على تشكيل اللجنة أنها تضم ثلاث دول أنجلوفونية (نيجيريا– غانا – جامبيا) ودولتين فرانكفونيتين (توجو – مالي) أي كانت هناك هيمنة أنجلوفونية ، فضلا عن تمتع هذه الدول بعلاقة جيدة مع دو ، وهو ما أدى إلى حرص الدول الأنجلوفونية على المشاركة بقوة في أعمال هذه اللجنة ، واتخاذ القرار الهام بشأن إرسال الإيكوموج في حين أن الدول الفرانكفونية كانت مشاركتها ضعيفة (اقتصرت على وزراء الخارجية) ، ولعل ذلك يرجع إلى تأثر الدول الفرانكفونية بالرئيس الإيفواري بوانيه والذي كان من مؤيدي تايلور ، ومن معارضي مبدأ التدخل [١] ومع وفاة دو حدث تحول جزئي في موقف الدول الفرانكفونية التي عملت على المشاركة الفعلية في جهود التسوية السلمية ، خاصة في ظل تولي دولة فرانكفونية ( السنغال) رئاسة الجماعة خلفا لجامبيا ، فضلا عن أن جهود التسوية العسكرية كانت قاصرة على الدول الأنجلوفونية . وفي محاولة لتقسيم العمل بين الجانبين وتوسيع قاعدة المشاركة وافقت قمة الجماعة (يونيو ١٩٩١) على تشكيل لجنة خماسية أخرى تتكون من رؤساء دول كل من( السنغال – كوت ديفوار – جامبيا – غينيا بساو – توجو ) عرفت اختصارا باسم C.5 وبالفعل لعبت هذه اللجنة منذ تشكيلها دورا هاما في استضافة اجتماعات

ياما ساكرو وجنيف . لكن نظرا للتقارب في المهام بين لجنة C.5 و S.M.C. ، فضلا عن الرغبة في توسيع قاعدة التشاور داخل الجماعة ــ خاصة مع قيام تايلور بعملية الأخطبوط (أكتوبر ١٩٩٢) ــ قررت اللجنتان في اجتماعهما المشترك في كوتونو (بنين) في ٧ نوفمبر ١٩٩٢ تشكيل لجنة مشتركة عرفت باسم C.9 تضم في عضويتها( نيجيريا – كوت ديفوار – جامبيا – غانا – السنغال – توجو – غينيا – بنين – بوركينا فاسو) [٢] .

ويلاحظ على تشكيل هذه اللجنة غلبة الدول الفرانكفونية (٦دول) مقابل ثلاث دول أنجلوفونية . ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة في تقسيم مهام العمل بين الجانبين بحيث

---

١-E. John Ingbedion , " Ecomog in Comparative…", **Op. cit.** , P. 230 .

2- Ademola Adelekye , **Op. cit.** , PP. 580 – 581 .

تأخذ الدول الفرانكفونية على عاتقها القيام بمهام الوساطة والتسوية السلمية ، في حين تتولى الدول الأنجلوفونية مهام التسوية العسكرية من خلال الإيكوموج [١] .

**ثانيا : أدوات التسوية العسكرية (الإيكوموج) :**

أثار تدخل الإيكوموج عدة تساؤلات بشأن أسباب تدخلها في مثل هذا التوقيت من ناحية ، وحجم هذه القوات وقيادتها من ناحية ثانية ، والمهام والصلاحيات المنوطة بها من ناحية ثالثة ، وأخيراً وليس آخراً كيفية تمويل هذه القوات .

**١- أسباب تدخل الإيكوموج:**

لقد تجمعت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت لضرورة تدخل قوات الجماعة لتسوية الصراع .

**فداخليا** أدى فشل جهود التسوية الوطنية إلى قيام لجنة الوساطة الدائمة بعقد أول اجتماع لها في فريتاون عاصمة سيراليون منتصف يوليو ١٩٩٠ بحضور ممثلين عن دو وتايلور ، ولقد توصل الاجتماع إلى خطة لتسوية الصراع سلميا من خلال أربع نقاط هي :

أ- وقف فوري لإطلاق النار .

ب- نشر مجموعة مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار (قوات حفظ سلام) .

ج- إقامة حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية ، مع عدم مشاركة قادة الفصائل المتقاتلة بها ، وذلك من أجل حسم الخلاف بين دو وتايلور حول رئاستها .

د- تشكيل لجنة لتنظيم الانتخابات الوطنية .

لكن واجهت هذه الخطة عدة مشكلات لعل من أبرزها رفض تايلور الاستجابة للشروط التي وضعتها اللجنة ، خاصة فيما يتعلق بانتشار قوات حفظ السلام ، على اعتبار أن هذه القوات لن تتمكن من إقالة دو ، كما أنه رفض نزع أسلحة قواته ما لم يتم إقالته [٢] . وإزاء هذا الرفض عقدت اللجنة اجتماعا آخر في الفترة من ( ٢٧-٣٠ أغسطس ١٩٩٠) في بانجول ، كان من أبرز القوى

---

1- Adekye Adebajo , **Building Peace** , Op. cit. P. 52 .

2- Funmi . **Op. cit.** , P. 102 .

المشاركة فيه جبهة روزفلت جونسون ، وحزب الشعب الليبيري المعارض بزعامة موسى أساوير ، في حين رفض تايلور المشاركة بدعوى رفض الوساطة الخارجية ، وقد تم خلال الاجتماع تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة موسى أساوير ، وإعطاؤها صلاحيات كاملة من أجل وضع الدستور (١).

كما تم التأكيد على تشكيل قوات الإيكوموج من أجل الإشراف على عملية وقف إطلاق النار ، وتنظيم انتخابات حرة في البلاد خلال عام (٢) .

ولقد كانت المشكلة الأساسية التي واجهت الحكومة الجديدة هي دخولها الأراضي الليبيرية من أجل ممارسة مهامها بسبب رفض تايلور دخولها من ناحية ، ورفضه وقف إطلاق النار من ناحية ، مما دفع نيجيريا تحديدا من خلال رئيسها بابا نجيدا إلى التأكيد على ضرورة تدخل الإيكوموج ، بل ووضع هذه القوات تحت قيادة نيجيرية وتوسيع التفويض الممنوح لها ليتضمن مهام فرض السلام (٣) .

ويلاحظ أن دول الجماعة انقسمت – في بداية الصراع – إلى أربع مجموعات بشأن تدخل الإيكوموج ، وهو ما انعكس على مشاركتها فيها بعد ذلك هذه المجموعات هي :

١- دول مؤيدة لتدخل الإيكوموج وتضم نيجيريا – غانا – جامبيا – غينيا – سيراليون .
٢- دول معارضة لتدخل الإيكوموج وتضم كوت ديفوار – بوركينا فاسو – توجو – بنين .
٣- دول متذبذبة وتضم مالي – السنغال .

---

١-Elwood , **Op. cit.** , p. p. 96 – 97 .

2-Funmi , **Op. cit.** , p. 104

(٣)بدر حسن شافعي ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا " ، م.س.ذ. ، ص ١٦٢

٤- دول غير مهتمة وتشمل النيجر – الرأس الأخضر – موريتانيا – غينيا بيساو [١] .

ولقد اختلف موقف كل دولة داخل مجموعة بحسب مصالحها الشخصية من ناحية ، ونمط التحالف المنتمية إليه من ناحية ثانية .

**فبالنسبة للمجموعة الأولى:** يلاحظ أن هدف نيجيريا لم يقتصر فقط على دعم دو ، ولكن زيادة مكانتها الإقليمية ، فضلا عن رغبتها في الحصول على مكانة دولية في المجتمع الدولي بما قد يؤهلها للحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن [٢].

أما **غانا** فقد كانت ترغب هي الأخرى في إيجاد مكانة لها في الإقليم ، فضلا عن مواجهة نفوذ الفرانكفون خاصة في ظل حالة العداء بينها وبين توجو ، وكذلك تعرضها لضغوط من نيجيريا في هذا الصدد .

أما **سيراليون وغينيا** ، فقد كان الهدف من تأييدهما الإيكوموج رغبتهما في عدم انتشار عدوى الحرب إليهما ، كما أن غينيا تهدف إلى دعم الماندينجو في مواجهة تايلور .

وبالنسبة **لجامبيا** ، فقد رغب رئيسها داود جاوارو الذي كان يرأس الجماعة آنذاك ـ في تحقيق نصر له ولبلاده من عملية التدخل ، فضلا عن وجود اعتقاد راسخ لديه بأن الانقلاب الذي شهدته جامبيا عام ١٩٨١ كان برعاية قوات تايلور المدعومة من ليبيا [٣] .

**وبالنسبة للمجموعة الثانية** :والتي تضم المجموعة الفرانكفونية ، فهذه كانت خاضعة لهيمنة الرئيس الإيفواري بوانيه الذي كان ينظر إليه على أنه رئيس

---

1- E.John Ingbedion , **Op. cit.** , P. 230 .

2- Funmi , **Op. cit.** , P. 116 .

3 - Adekye Adebajo , " Pax West Africana , Regional Security Mechanism" in Adekye Adebajo & Ismail Rashid (eds.) , " **West African`s Security Challenge** ( London : Lynne Rienner Publishers , 2004 ) P. 293 .

تكتل الفرانكفون ( * ). ولقد كان لضغوط بوانيه أثر هام على كل من مالي وتوجو تحديدا ، خاصة في كونهما أعضاء في لجنة الوساطة الدائمة ، إذ بالرغم من تأييدهما لجهود اللجنة في تسوية الصراع ، إلا أن توجو رفضت المشاركة ، كما أن مالي حاولت اتخاذ موقف وسط تمثل في إرسال ست جنود فقط إلى ليبيريا (١) .

أما بالنسبة **للسنغال** ، فقد تذبذب موقفها حيث لم تشارك منذ البداية بقوات ، لكنها تعرضت لضغوط فرنسية في هذا الشأن من أجل إيجاد حالة من التوازن مع دول الأنجلوفون من ناحية ، ولزيادة عدد الدول المشاركة من ناحية ثانية ، كما أن الرئيس السنغالي آنذاك عبده ضيوف أراد أن يلعب دورا في الصراع الليبيري ، خاصة مع توليه قيادة الجماعة.

ولقد قامت واشنطن بتقديم مساعدة لداكار قدرها ١٠ مليون دولار من أجل المساهمة في إرسال القوات ، وبالفعل استجابت السنغال لذلك ، وتم إرسال ١٦٠٠ جندي في أكتوبر ١٩٩١، إلا إنها سرعان ما قامت بسحبهم في يناير ١٩٩٣ ، وذلك لعدة أسباب ، أولها اعتراضها على قيادة نيجيريا للإيكوموج ، وثانيها الاعتقاد أن تايلور لن يستجيب لجهود التسوية السلمية إلا بعد هزيمته عسكريا ، ومن ثم إمكانية تعرض جهودها للخطر ، وثالثها تعرضها لضغوط داخلية ، خاصة أن البلاد كانت مُقدمة على انتخابات (٢) .

**أما دول المجموعة الرابعة** ، فهذه لم تكن لها مصالح مباشرة من عملية التدخل .

**أما بالنسبة للظروف الدولية** فقد أدى الانشغال الدولي بتحرير الكويت ، وعدم وجود رغبة لدى مجلس الأمن في إرسال قوات دولية لتسوية الصراع ،

* – تغير هذا الأمر بعد وفاة بوانييه عام ١٩٩٣ ، حيث ساهمت معظم هذه الدول في الإيكوموج بعد ذلك .

1- E. John , **Op. cit.** , P. 230 .

2- **Ibid** , PP. 234 – 235 .

إلى ضرورة تدخل قوات الإيكوموج لمنع تفاقم الكارثة الإنسانية وانتقال الحرب إلى دول الجوار .

٢-تشكيل وقيادة القوات :

لقد انعكست مواقف دول الجماعة من تدخل الإيكوموج ، على مشاركتها في هذه القوات وإن كان موقف بعض هذه الدول تغير بعد ذلك مثل دول الفرانكفون.ولقد بلغت طليعة القوات ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي تقريبا ينتمون إلى خمس دول هي نيجيريا – غانا – جامبيا – سيراليون – غينيا ، ولقد كانت غالبية هذه القوات من نيجيريا. ولعل الملاحظة الأولى في هذا الشأن أن معظم هذه الدول مؤيدة لدو من ناحية ، كما أن حجم القوات ضئيل إلى حد كبير ، فوفقا لبعض المحللين العسكريين[1] ، فإن الصراع الليبيري يحتاج إلى نشر خمسة عشر ألف جندي من أجل تحرير البلاد بالكامل ، ولقد أدى ضآلة عدد القوات وزيادتها على مراحل متباعدة إلى صعوبة تحقيق تسوية سريعة للصراع وإطالة أمد الحرب لمدة سبع سنوات .

ولقد أخذ حجم القوات في الزيادة التدريجية خاصة مع حدوث انفراجة نسبية في مواقف الدول الفرانكفونية والتي بدأت مع إرسال السنغال ١٦٠٠ جندي منتصف ١٩٩١ ، حيث وصل إلى ١١٢٥٦ جنديا في فبراير ١٩٩٣ .

وقد بلغ الأمر ذروته بعد توقيع اتفاق كوتونو للسلام (يوليو ١٩٩٣) ، وهو نفس العام الذي توفى فيه الرئيس بوانيه ، فضلا عن قيام نيجيريا بزيادة حجم قواتها بناء على توصية من قائد الجماعة النيجيري وذلك من أجل شن هجوم مضاد في مواجهة تايلور بعد عملية الأخطبوط . وبلغ حجم قوات الجماعة ١٦ ألف ، إلا أنه تراجع بعد ذلك بسبب تغليب الجماعة خط حفظ السلام ، وعدم رغبة الكثير من الدول تعريض جنودها للخطر حتى تراوح مابين ١٠٥٠٠ – ١١ ألف جندي أوائل عام ١٩٩٧[2].

---

1- Christopher Tuck ,"**Every Car or Moving Object Gone:the Ecomog Intervention in Liberia**" in www.africa.ufl.edu/asq/v4/v4i1a1.htm.P7.
2- **Ibid** , P. 2 .

وبالرغم من تراجع عدد هذه القوات ،إلا أن عدد الدول المشاركة زاد إلى عشر دول ( ٦ فرانكفون ، ٤ أنجلوفون ) (*) ، حيث بلغ حجم قـوات مـالي (٦٥٠) ، غانـا (٥٠٠) ، بوركينا فاسو(٣٢٠) ، النيجر (٣٢١) ، بنين (٢٥٠) ، كوت ديفـوار (٣٥ فريق طبي) ، نيجيريا (ألف جندي) .

ولقد أعطى هذا القدر من المشاركة مصداقية أكبر للإيكوموج من ناحيـة ، فضلا عن إحداث حالة من التوازن النسبي بين الأنجلوفون والفرانكفـون ، وإن كانت الكفة لصالح الأنجلوفون بسبب أن نيجيريا تمتلك بمفردهـا سـبعة آلاف جندي من هؤلاء (١) .

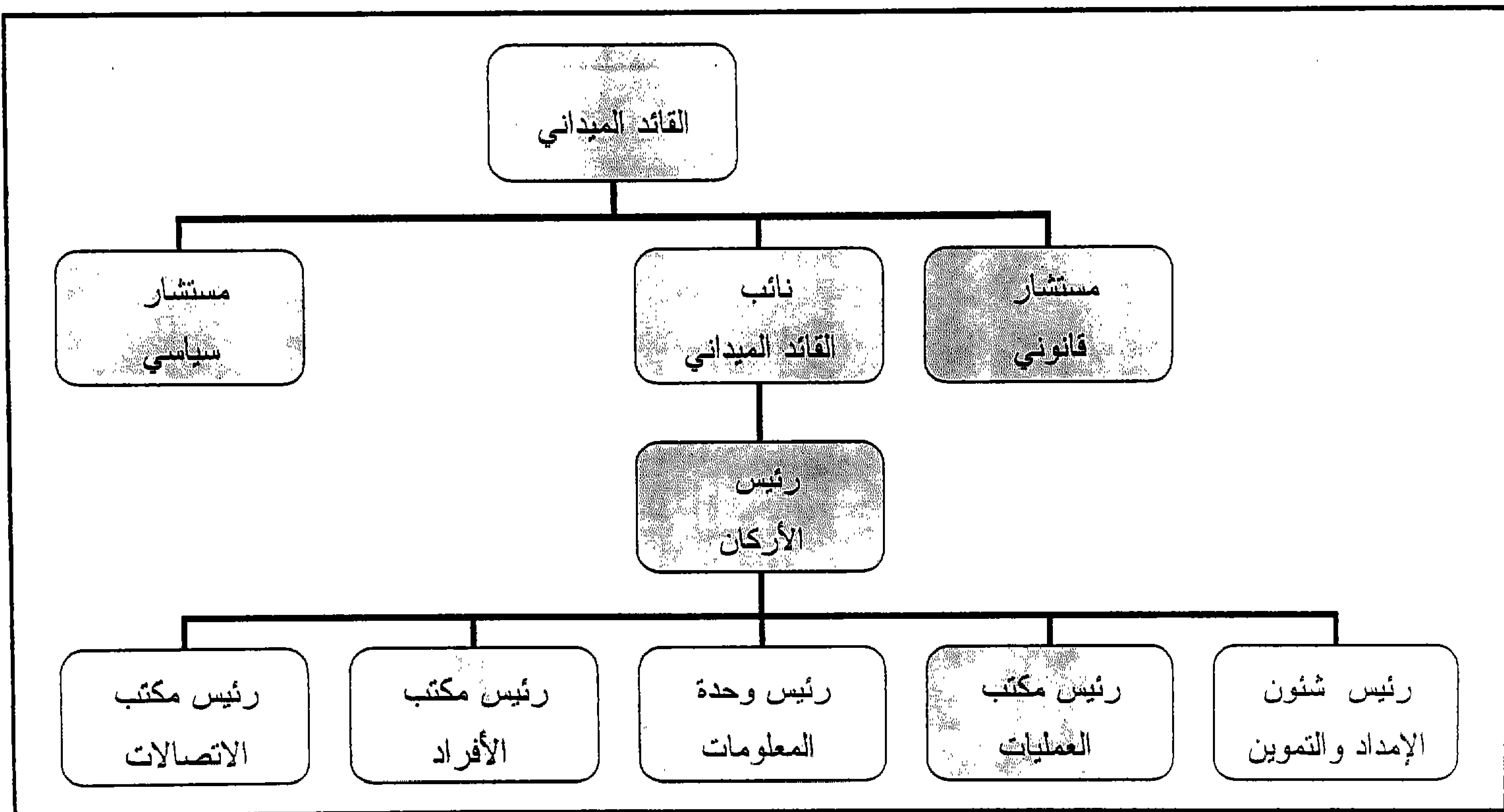
**وفيما يتعلق بقيادة القوات خلال المرحلة يلاحظ أن نيجيريا حرصـت فـي بداية الأمر على اختيار قائد غير نيجيري لهذه القوات ، بسبب عدم رغبتها في إحداث خلاف مع التكتل الأنجلوفوني ، لذا تم الاتفاق ــ داخل لجنة الوساطة ــ على تعيين قائد غاني لها هو الجنرال كواينو Quaino .**

إلا أن الهيمنـة النيجيريـة عـادت للظهـور مـرة أخـرى مـع تحـول القوات مـن مهـام حفـظ السـلام إلـى مهـام فـرض السـلام (نـوفمبر ١٩٩٠) حيـث قامـت باسـتبدال الجنـرال النيجيـري دوجونيـارو Dogonyaro بـالجنرال الغـاني ممـا كـاد أن يتسـبب فـي مشـكلة مع غانا.

* – زاد عدد الدول بعد توقيع اتفاق أبوجا ، وحدوث حالة من الدعم المحلي والإقليمي والدولي للإيكوموج ، وقرب إجراء الانتخابات مما أدى إلى زيادة عـدد الـدول لتشـمل سـت دول فرانكفونية هي بوركينا فاسو – كوت ديفوار – بنين – النيجر – مالي – غينيا ، وأربـع دول انجلوفون هي نيجيريا – غانا – سيراليون – جامبيا .

١- Adekye Adebajo , " Building Peace " , **Op. cit.** , P. 64 .

شكل رقم (٧) يوضح هيكل الإدارة الميدانية للإيكوموج فى ليبيريا




Source:Funmi Qlonisakin, **Op.Cit,** P.167.

وبصفة عامة يلاحظ أن اختيار قائد القوات كان يتوقف على التفويض الممنوح للقوات (حفظ سلام أو فرض سلام) فبعدما تمكن دوجونيارو من استعادة العاصمة من قوات تايلور . وهدأت حدة التوتر في البلاد ، وصارت هناك رغبة في احتواء تايلور ، ومن ثم تم تعيين الجنرال رووف كوبولاني Rufus Kupolati النيجيري أيضا ، لكن مع قيام تايلور بعملية الأخطبوط تم اختيار الجنرال أديتينجي أولبرين النيجيري Adetunigi Olurin الذي قام بإعلان الحرب على تايلور ، وطلب دعما من الرئيس بابا نجيدا الذي أمده بثلاثة آلاف وخمسمائة جندي ، مما مكنه من فك الحصار عن العاصمة ، ومرة أخرى ومع محاولة الجماعة لإنهاء التوتر والتفاوض مع تايلور تم تعيين الجنرال جون أنينجر النيجيري John Inienger الذي قام بتطبيق استراتيجية حفظ السلام إلى حد كبير .

جدول رقم(١) يوضح قادة الايكوموج حتي ٣٠ يونيو ١٩٩٩

| الاسم | الدولة | المنصب | التاريخ |
|---|---|---|---|
| ١. أر نولد كواينو | غانا | قائد القوات* | يوليو ١٩٩٠<br>سبتمبر ١٩٩٠ |
| ٢. جوشوا دوجونيارو | نيجيريا | القائد الميداني | سبتمبر ١٩٩٠<br>فبراير ١٩٩١ |
| ٣– روفوز كبولاتي | نيجيريا | القائد الميداني | فبراير ١٩٩١<br>سبتمبر ١٩٩١ |
| ٤.ايشايا باكوت | نيجيريا | القائد الميداني | سبتمبر ١٩٩١<br>اكتوبر ١٩٩٢ |
| ٥.اولاتونجي اولبرين | نيجيريا | القائد الميداني | اكتوبر ١٩٩٢<br>اكتوبر ١٩٩٣ |
| ٦. جون شاجايا | نيجيريا | القائد الميداني | اكتوبر ١٩٩٣<br>ديسمبر ١٩٩٣ |
| ٧.جون مارك | نيجيريا | القائد الميداني | ديسمبر ١٩٩٣<br>اغسطس ١٩٩٦ |
| ٨.صمويل فيكتور | نيجيريا | قائد القوات | اغسطس ١٩٩٦<br>يناير ١٩٩٨ |
| ٩.تيموثي شلبيدي | نيجيريا | قائد القوات | يناير ١٩٩٨<br>مارس ١٩٩٩ |
| ١٠.فليكس موجا كبيرو | نيجيريا | قائد القوات | مارس ١٩٩٩ |

* كان يطلق منصب قائد القوات على الشخص الذي يتولى إدارة العمليات وفقاً لبروتوكول ١٩٨١ حتى قيام نيجيريا بعزل ارنولد كواينو حيث أطلقت بصورة منفردة لقب القائد الميداني بدلاً من قائد القوات واستمر ذلك حتى نهاية قيادة فيكتور صمويل، ثم عاد لقب قائد القوات من جديد.

ملاحظات حول الجدول:

- ☐ كل القيادات من نيجيريا.
- ☐ ضآلة فترة بقاء القائد في منصبه خلال المرحلة الأولى تحديداً. وقد يرجع ذلك الى الصعوبات التي واجهتها الايكوموج في بداية عملها.

---

**Source :** Eric. G. Berman and Katie Sams , peacekeeping in Africa: capabilities and culpabilities, **Op.cit,**P.95.

أما فيما يتعلق بحجم القوات في المرحلة الثانية من الصراع ، فقد بلغ ٣٥٦٦ جنديا ينتمون إلى ثمان دول هي نيجيريا – غانا – جامبيا – غينيا بيساو – مالي – السنغال – توجو – بنين. ويلاحظ على تشكيلها ما يلي :

١–زيادة حجم الدول المشاركة ، مما يدل على وجود حالة من الاتفاق النسبي داخل الجماعة لم تكن موجودة ــ على الأقل ــ في بداية المرحلة الأولى ، إذ أن مشاركة ٨ دول من أصل ١٥ دولة تعد نسبة كبيرة خاصة إذا ما استبعدنا الدول التي تمر بظروف خاصة (سيراليون ) أو التي تدعم المعارضة (كوت ديفوار وغينيا) .

٢– أن الدول المشاركة تنتمي إلى المناطق الثقافية الثلاثة في الإقليم (أنجلوفون –فرانكفون – ليزوفون) مما يشير إلى عدم وجود خلاف ــ إلى حد ما ــ بين دول الجماعة [١] .

ولقد وافقت قمة الجماعة في الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٣ على تشكيل هذه القوات ، وتعيين الجنرال النيجيري فستوس أوكونكو قائد لها ، لحين تشكيل قوات حفظ السلام الدولية [٢] ، ويلاحظ أن إسناد قيادة القوات لقائد نيجيري لم يثر حفيظة الدول الأخرى خاصة الفرانكفون ، على اعتبار أن القيادة العليا بعد ذلك ستكون للأمم المتحدة ، كما تم الاتفاق على تغيير اسم هذه القوات من الإيكوموج إلى الإيكوميل .

**٣– مهام وصلاحيات القوات :**

لقد كان التفويض الممنوح للإيكوموج في بداية تشكيلها مرتبطا بقيامها بمهام حفظ السلام بمعناها التقليدي المتمثلة في الإشراف على وقف إطلاق النار تحديدا ، وتوفير ملاذ آمن لإيواء اللاجئين الفارين من عمليات القصف ، وتأمين إقامة الحكومة الانتقالية ، ومن ثم فإن التفويض الممنوح لها تمثل في عدم استخدام القوة إلا

---

١- Festus , **Op. cit.** , p. 6 .

٢ – بدر حسن شافعي ،" الصراع في ليبيريا" ، م.س.ذ. ، ص ص ١٦٨ – ١٦٩ .

لأغراض دفاعية عند تعرضها للهجوم من قبل أحد الأطراف المتنازعة ، كما تم الاتفاق على أن تكون مدة هذه القوات ستة أشهر قابلة للتجديد [١] .وبالرغم من إدراك قادة الجماعة لعدم توافر الشروط التقليدية لحفظ السلام، خاصة في ظل عدم وجود اتفاق لوقف إطلاق النار يحظى بقبول الفصائل المتحاربة ، فضلا عن عدم رغبة هؤلاء في التوصل إلى تسوية سلمية ــ خاصة تايلور ــ وهما من الشروط الأساسية لإرسال قوات حفظ سلام ، ثم حفظه ثانيا [٢] .إلا أن هذه الفكرة لم تحظ بقبول قادة الجماعة خشية تعرض قواتها للخطر من ناحية ، وحتى لا يفسر هذا التدخل بأنه غزو أو احتلال للبلاد من ناحية ثانية، فضلا عن التكلفة العالية للقوات في هذه الحالة بسبب عملية التسليح من ناحية ثالثة .

لكن بعد تعرض هذه القوات لهجوم من قبل قوات تايلور عقب نزولها للبلاد اضطرت لجنة الوساطة لتعديل التفويض الممنوح لها من مهام حفظ السلام إلى فرض السلام ، وأصبح عليها أن تقوم بفرض اتفاق وقف إطلاق النار بالقوة ، وتطهير العاصمة من كل مصادر التهديد ، وإنشاء مناطق عازلة للحيلولة دون استيلاء القوات المتحاربة على الأسلحة والذخيرة التي بحوزتها ، واستخدام القوة إذا لزم الأمر ، ولقد ساهم هذا التفويض في تمكين الجماعة من طرد قوات تايلور خارج العاصمة ، والسيطرة على المرافق الهامة في البلاد .

ويلاحظ أن التفويض الممنوح للقوات كان يتغير ــ خلال المرحلة الأولى من الصراع ــ بحسب الوضع الميداني ، كما كان يتم اختيار قائد القوات بحسب المهام المنوطة به ، ومنذ اتفاق كوتونو والاتفاقيات التالية له كان من بين التفويض الممنوح للقوات القيام بمهام حفظ السلام وفرضه عند اللزوم ، إلا أنها كانت تغلب أسلوب حفظ السلام بسبب زيادة المخاطر المترتبة على عمليات فرض السلام من ناحية ، فضلا عن توجيهات القيادة النيجيرية في عهد اباتشا

---

1-Margaret , **Op. cit.** , p. 172 .

2- Christopher Tuck , **Op. cit.** , p. 6 .

من ناحية ثانية ، علاوة على كونه يقوض الإجماع ــ النسبي ــ داخل الجماعة من ناحية ثالثة [١] .

**أما في المرحلة الثانية للصراع** ، فإن مجلس الأمن هو الذي حدد مهام وصلاحيات هذه القوات ، وذلك في القرار رقم ١٤٩٧ الصادر في ٢ أغسطس ٢٠٠٣ ، والذي فوض الجماعة فيما يلي :

١- إنشاء قوات تابعة لها من أجل تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار ، وكذلك الإعداد لنشر القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة .

٢- توفير الظروف المناسبة لبدء عملية نزع السلاح وتسريح القوات .

٣- الحفاظ على الأمن في أعقاب رحيل الرئيس تايلور ، وتولي الحكومة الانتقالية مقاليد الحكم .

٤- توفير البيئة المناسبة لتوزيع المساعدات الإنسانية .

٥- إقامة مناطق عازلة [٢].

ويلاحظ أن التفويض الممنوح لها هذه المرة كان واضحا ويتعلق بمهام حفظ السلام ، وهو يشبه التفويض الذي منحته لها قمة الجماعة التي عقدت أوائل يوليو ٢٠٠٣ ، بهذا الشأن . ويبدو أن الجماعة استفادت من التجربة الأولى فيما يتعلق بالآثار السلبية لفرض السلام ، كما أنها فضلت هذه المرة أن تتم هذه المهام من خلال الأمم المتحدة وليس من خلالها .

٤ –التمويل :

قررت لجنة الوساطة إنشاء صندوق خاص لتمويل الايكوموج أطلق عليه اسم صندوق الطوارئ الخاص Special Emergency Fund بموجب قرارها رقم A / Dec.3 / 8 / 90 [٣] ، وبالرغم من ذلك فإن عملية التمويل وقعت ــ

---

١- **Idem .**

٢ – حول هذه الصلاحيات انظر :

Festus , **Op. cit.** , p. 4 .

3- Funmi , **Op. cit.** , p. 108 .

في الجانب الأكبر منها ــ على عاتق نيجيريا ، خاصة أن الدعم الخارجي كـان ضئيلا جدا في بداية الأزمة بسبب الانشغال بحرب الخليج الثانية ، حيث لم تقدم واشنطن على سبيل المثال سوى ٢,٨ مليون دولار ، كما أن الدول الفرانكفونية رفضت في بداية الصراع المشاركة بقوات أو تمويل الإيكوموج ، بل أكثر مـن ذلك لم تقم بدفع حصتها في ميزانية الجماعة التي كانت تستخدم فـي عمليـة التمويل ، مما دفع رئيس غانا في القمة رقم ١٨ في أكرا عام ١٩٩٥ إلى اقتراح فرض عقوبات على هذه الدول (١) .

وإزاء هذا الوضع قامت نيجيريا بتمويل جانب كبيرمن نفقات هـذه القـوات(*)، ووصل معدل إنفاقها اليومي قرابة ٥٠٠ ألف دولار ، وبلغ إجمالي إنفاقها خلال عامين فقط ٣٥٠ مليون دولار (٢).

ولقد واجهت عملية التمويل صعوبات كثيرة مع تولي ساني أباتشا الحكم في البلاد وتركيزه على القضايا الداخلية بصورة أكبر ، فضلا عن ازديـاد حـدة المعارضـة الداخلية للدور الخارجي بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد ، وتراجع قيمة العملة ، ولقد استمر هذا المأزق إلى أن حدث تقارب بين تـايلور ونيجيريـا عـام ١٩٩٥ ، حيث برز إمكانية حدوث انفراجة للصراع ، فقامت واشنطن حينئذ بإنشـاء المجموعة الدولية للاتصـال International Contact Group ( I.C.G.) ، فـي إبريل – مايو ١٩٩٦ من أجل معرفة كيف يمكن للمجتمع الدولي تقـديم المسـاعدة للإيكوموج ، وفي الفترة من أغسطس – ديسمبر ١٩٩٦ قامت بتقـديم ٤٠ مليـون دولار ، فضلا عن دعم لوجيستي كبير تمثل في طـائرات مروحيـة عموديـة – معدات اتصال – ملابس ومعدات طبية (٣) .

---

1- Ademola Adelekye , **Op. cit.** , P. 591 .

* تحملت نيجيريا نفقات بعض القوات مثل قوات جامبيا – غينيا .

2- E. John , **Op. cit.** , PP. 230 – 231 .

3- Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 63 .

وقد تزامن هذا الدعم مع دعم أوربي تمثل في صورة مساعدات لوجيستية مما مكن الإيكوموج ـ للمرة الأولى ـ من نشر قواتها في كل أنحاء البلاد ، وبدأت عملية نزع السلاح في نوفمبر ١٩٩٦ ، وخلال ثلاثة أشهر تمكنت من نزع أسلحة ٧٤% من القوات المتقاتلة [١] .

## المطلب الثالث

## جهود التسوية السياسية والعسكرية

عملت الجماعة على استخدام أساليب التسوية السياسية من خلال الوسائل السلمية في بداية تعاملها مع الأزمة ،إلا أنها اضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام أساليب التسوية العسكرية القسرية من أجل إجبار أطراف الصراع على الجلوس إلى مائدة المفاوضات والقبول بالتسوية السلمية للصراع ، ولقد كان هناك تداخل بين الوسائل السياسية والدبلوماسية والوسائل العسكرية القسرية بحسب مقتضيات الأمر الواقع بصورة تجعل من الصعب ـ عمليا ـ الفصل بينهما ، كما كان هناك تنسيقا بين الجماعة والأمم المتحدة خاصة في المرحلة الثانية من الصراع .

**أولا : جهود التسوية السياسية والعسكرية :**

لقد برزت الجهود الدبلوماسية في عملية التسوية السياسية مع بداية تشكيل لجنة الوساطة في قمة بانجول (٣٠ مايو١٩٩٠) كما برزت جهود دبلوماسية القمة ـ في كثير من الأحيان ـ جنبا إلى جنب مع لجان الوساطة ، فضلا عن قيام الدولة رئيسة الجماعة في كل دورة ببذل قصارى جهدها في هذا الشأن ليس من أجل نجاح الجماعة فحسب ، وإنما من أجل تحقيق مكاسب شخصية لقمة النظام السياسي بها .

---

١- Idem .

فمع تشكيل لجنة الوساطة التي تمت بناء على اقتراح نيجيري – حيث كانت نيجيريا ترأس آنذاك الجماعة قبل انتقال الأمر إلى جامبيا – كان هناك دور دبلوماسي كبير ، قام به السكرتير التنفيذي من جهة ، ورئيس اللجنة باعتباره رئيس لجنة الوساطة ورئيس الجماعة في نفس الوقت من جهة أخرى . وتمثل ذلك في قيام عباس بوندو – السكرتير التنفيذي آنذاك – بزيارة عدد من دول الجوار المعنية بالصراع من أجل دعم جهود لجنة الوساطة ، كما قام بمقابلة تايلور ، حيث قام بإخباره بنية الجماعة في القيام بدور الوساطة ، كما وضع استراتيجيات أخرى لمقابلة الفصائل الفاعلة . إلا أن جهود بوندو قوبلت برفض تايلور إجراء مباحثات إلا بعد إقالة دو ، كما رفض خطة السلام التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الأول في فريتاون .

وكان من نتيجة ذلك اجتماع اللجنة ثانية في الفترة من ٥ – ٧ أغسطس ١٩٩٠ في بانجول حيث تم اتخاذ قرار التدخل [١] .

وبالتوازي مع جهود بوندو ، قام الرئيس جاوارا بمحاولة تهيئة الجو العام لقبول الخيار العسكري ، والتأكيد على أن هذه القوات إنما هي قوات حفظ سلام وليست قوات معتدية ، حيث قام بزيارة كل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار من أجل إقناعهما بالتخلي عن الاعتراض على فكرة التدخل .

وفي كلا البلدين قوبل جاوارا بطلب واحد وهو عقد قمة غير عادية للجماعة لبحث الخلاف بشأن الإيكوموج ومشروعية تدخلها ، وبالفعل عقدت قمة غير عادية في باماكو (٢٧ – ٢٨ نوفمبر ١٩٩٠) ، والتي نجحت في صهر الخلافات من ناحية وزيادة عدد قوات الإيكوموج من ناحية ثانية .

وللمرة الأولى يلاحظ أن الخلاف الذي استمر ثمانية أشهر انتهى بالتوصل إلى اتفاق بشأن تغليب مصلحة الجماعة ككل بدلا من المصلحة الوطنية الضيقة،

---

١- Emanuel Kwesi , **Op. cit.** , P. 3 .

ولقد تلا قمة باماكو ــ على الفور ــ عقد اجتماع للجنة الوساطة لتوسيع المهام التي تقوم بها [١] .

ولقد بدأت الجماعة في اللجوء إلى التسوية العسكرية بعدما رفض تايلور بنود خطة السلام التي أقرتها لجنة الوساطة في فريتاون ، فقررت في اجتماعها الثاني في بانجول اتخاذ قرار تدخل هذه القوات ، مع التأكيد على أنها قوات حفظ سلام ، ولن تتدخل في الصراع ، فضلا عن عدم استخدامها القوة إلا لأغراض الدفاع عن النفس ومن بين مهامها الرئيسية إشرافها على عملية وقف إطلاق النار – الحفاظ على القانون والنظام – تأمين الحكومة الانتقالية – فضلا عن التمهيد لإجراء انتخابات أخرى خلال عام مع إشرافها عليها [٢] .

إلا أن رفض تايلور خطة لجنة الوساطة ، وكذلك رفضه دخول الحكومة الوطنية المؤقتة التي تم تشكيلها في اجتماع القادة الوطنيين في بانجول (٢٧ – ٣١ أغسطس ١٩٩٠) برئاسة موسى أساوير وهي الحكومة التي حظيت بدعم لجنة الوساطة ، فضلا عن قيامه بمهاجمة قوات الإيكوموج ، كل ذلك دفع اللجنة في أكتوبر ١٩٩٠ إلى تغيير التفويض الممنوح للقوات من حفظ السلام إلى فرض السلام بما يعنيه ذلك من استخدام القوة لفرض وقف إطلاق النار وليس لأغراض دفاعية فحسب . وبالفعل تمكنت قوات الإيكوموج من تحقيق بعض أهدافها في ليبيريا في هذه المرحلة والتي تمثلت فيما يلي :

١- نجاحها في إخراج القوات المتحاربة (تايلور – جونسون – القوات المسلحة الموالية لدو) من العاصمة التي صارت خاضعة لها .
٢- تمكنها من إجلاء آلاف اللاجئين سواء الليبيريين أو الذين ينتمون إلى الدول الأخرى والذين يبلغ عددهم قرابة نصف مليون شخص .

---

١ - **Ibid** , P. 4 .

2- Funmi , **Op. cit.** , P. 104 .

٣- نجاح الإيكوموج في حماية المنظمات الإنسانية وتمكنها من توصيل المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحرب بعدما كانت هناك صعوبة في ذلك بسبب الأعمال العدائية .

٤- تمكن الإيكوموج من نقل الحكومة الانتقالية من فريتاون إلى مونروفيا .

٥- التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار ، حيث وافق قادة جبهة تايلور المشاركين في قمة باماكو على التوقيع عليه .

ويلاحظ أن هناك مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية ساهمت في نجاح الإيكوموج في أداء مهامها خلال تلك الفترة :

**فداخليا** ، كان من الصعب القيام بمهام حفظ السلام قبل فرض السلام أولا ، ولقد ساعد الإيكوموج على ذلك فقدان الشعب ثقته في تايلور خاصة بعد وفاة دو. لذا صار الشعب ينظر إلى الإيكوموج على أنها القوات المخلصة لهم منه The Deliverer [1] .

**أما العوامل الإقليمية** ،فتمثلت في التحول المؤقت في الموقف السياسي لحلفاء تايلور ــ خاصة كوت ديفوار وبوركينا فاسو ــ وقيام الرئيس كومباوري بالضغط على قادة جبهة تايلور الذين حضروا قمة باماكو بالتوقيع على اتفاق وقف إطلاق النار ، والقبول بخطة السلام التي تم إقرارها في بانجول[2] .

**أما الأسباب الدولية** فتكمن في استمرار التأييد الذي حصلت عليه الإيكوموج من كل من الأمم المتحدة من ناحية ، ومنظمة الوحدة الإفريقية من ناحية ثانية .

ومع قبول تايلور لوقف إطلاق النار برزت ثانية الجهود الدبلوماسية ، خاصة من قبل الدول الفرانكفونية وتم تأسيس لجنة C.5 والتي عقدت عدة اجتماعات في ياما ساكرو ( كوت ديفوار ) وجنيف بمشاركة كل من أساوير – تايلور ،وكان هدفها الأساسي الضغط على تايلور من أجل التعاون مع الإيكوموج، وناقشت اللجنة ما عرف باسم اتفاقية ياما ساكرو السادسة(٣٠ أكتوبر ١٩٩١) التي كان

---

1- **Ibid** , P. 125 .

2- Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 52 .

من أهم بنودها نزع سلاح المليشيات المتحاربة خلال ٦٠ يوما ، وإجراء انتخابات تحت إشراف الحكومة المؤقتة واللجنة الخماسية خلال ستة أشهر.

لكن تايلور رفض السماح للإيكوموج بنزع أسلحته ، وقام بإنشاء جمعية وطنية للمعارضة ، مع تنصيب نفسه رئيسا للبلاد في مقاطعة جبارنجا . ولقد هددت الجماعة بفرض عقوبات ضده، إلا أنه قام بشن هجوم كبير عليها وعلى معارضيه في إطار ما عرف باسم عملية الأخطبوط ( أكتوبر ١٩٩٢) (١) .

وإزاء هذا الوضع العسكري كان لابد من تراجع الأداة الدبلوماسية والتسوية السياسية لصالح التسوية العسكرية ، فتم تعيين قائد جديد للقوات هو القائد النيجيري أدميونجي أولبرين الذي طلب من الرئيس بابا نجيدا ضرورة تأمين القوات من خلال إرسال قوات إضافية للقيام بهجوم شامل على تايلور ، وبالفعل وافق بابا نجيدا على طلبه ، وتم إرسال ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي ليصبح عدد القوات الإجمالي ١٦ ألف بينهم ١٢ ألف نيجيري (٢) وتم السماح باستخدام القوة لفرض السلام ، واستعادة زمام الأمور . وبالفعل نجح أولبرين في طرد تايلور من العاصمة والسيطرة على الموقف ، وقد ساعده على ذلك الدعم الداخلي المتمثل في تأييد قوات أوليمو للإيكوموج ، وقيام هذه القوات جنبا إلى جنب بالسيطرة على المواقع التي كانت تهيمن عليها قوات تايلور (٣) ، فضلا عن الدعم الخارجي المتمثل في إصدار مجلس الأمن قراره في ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ بحظر توريد السلاح إلى ليبيريا باستثناء تسليح الإيكوموج (٤) ، ومرة ثانية دفعت هذه الخسارة العسكرية تايلور إلى الجلوس إلى مائدة المفاوضات ،

---

١ - لمزيد من التفاصيل انظر

Ademola Adelekye , **Op. cit.** , P. 580 .

وانظر أيضا :

Adekye Adebajo , **Op. cit.** P.52.

2- **Ibid.** , **P.** 55 .

3- **Ibid**, P. 56 .

4- Ademola Adelekye , **Op. cit.** , PP. 580 – 581 .

وأسفرت الجهود الدبلوماسية ــ خاصة بعد ضم لجنتي الوساطة الدائمة واللجنة الخماسية في لجنة واحدة هي لجنة التسعة (٧ نوفمبر ١٩٩٢) ــ إلى التوصل إلى اتفاق كوتونو للسلام (يوليو ١٩٩٣) الذي كان من أهم بنوده ما يلي :-

١-وقف إطلاق النار .

٢-نزع أسلحة الفصائل المتحاربة وتسليمها للإيكوموج باعتبارها المشرفة على ذلك ، والتي يعاونها في هذا الشأن بعثة مراقبة الأمم المتحدة الموجودة في البلاد U N Observer Mission in Liberia والمعروفة اختصارا باسم يونوميل UNOMIL .

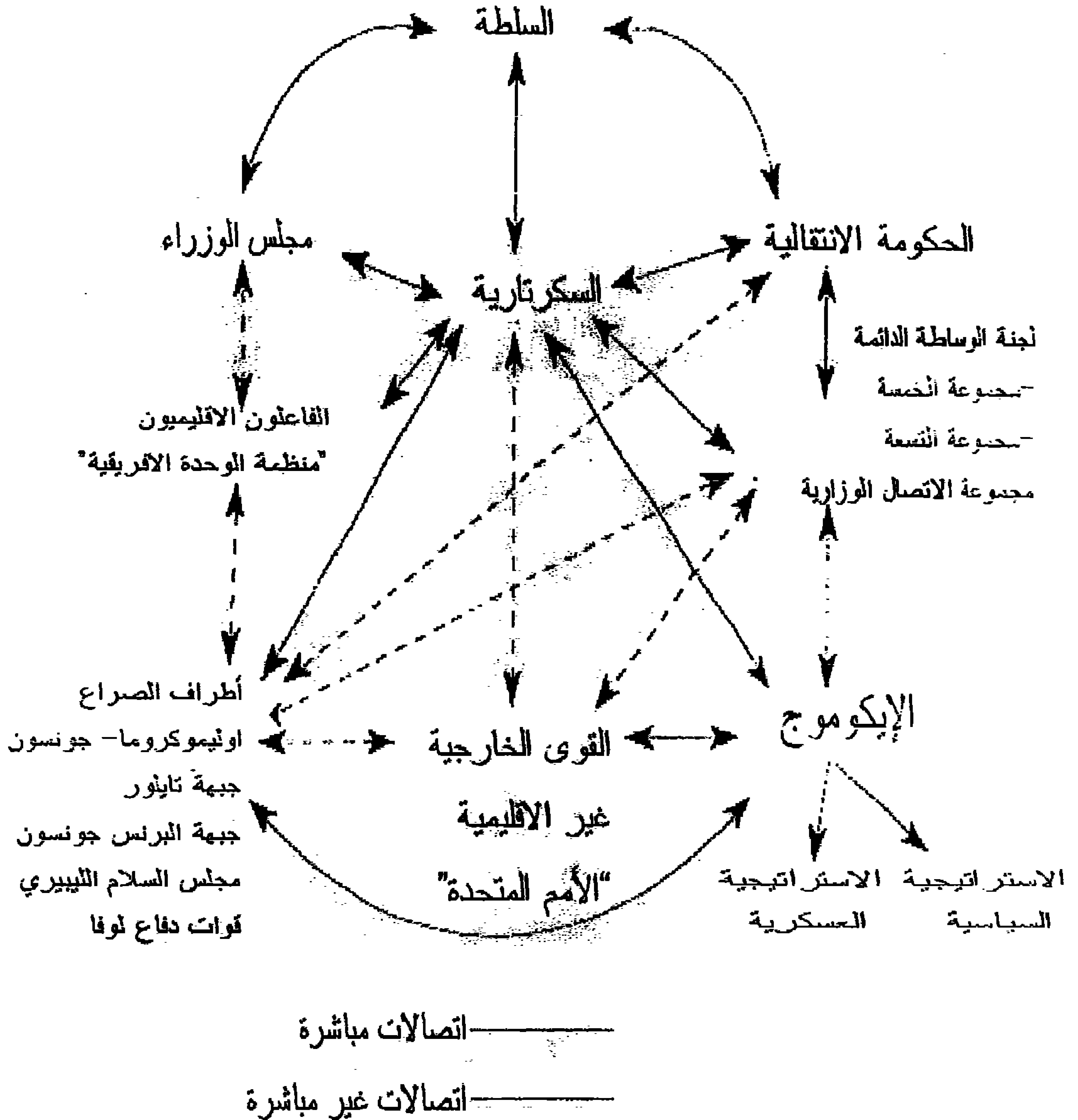
٣-تشكيل حكومة انتقالية (مجلس رئاسة خماسي) بين أطراف الصراع الرئيسية ، حيث يتولى كل طرف من أطرافه الثلاثة اختيار ممثل له بالمجلس ،على أن يتم اختيار الشخصين الآخرين من بين تسعة مرشحين ، يقوم كل طرف بترشيح ثلاثة ، ويقوم هؤلاء التسعة باختيار الشخصين الآخرين ، ويقوم المجلس باختيار رئيس ونائبين وتؤخذ القرارات بالإجماع، على أن يتم إجراء الانتخابات في فبراير – مارس ١٩٩٤ ، ويتم بعدها حل الحكومة الانتقالية ، واشترط الاتفاق عدم مشاركة كل من قادة الحكومة، مجلس الرئاسة ،وأعضاء الجمعية التشريعية بها .

٤-تشكيل جمعية تشريعية مؤقتة (برلمان) يتكون من ٣٥ عضو (١٣ لكل من تايلور ، الحكومة المؤقتة ، ٩ لأوليمو على أن يكون الرئيس منها ) (١) .

---

١ – أحمد فاضل يعقوب ،" دور منظمة الإيكواس في حل أزمة ليبيريا" ، **السياسة الدولية** ، عدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٥٣ – ١٥٤ .

شكل يوضح تعامل الهياكل المؤسسية الدفاعية للجماعة مع أزمة ليبيريا الأولى




Source: African Journal of Political Science, vol.4, No.1, June 1999, p.151.

ويلاحظ أن الاتفاق يلقي مزيدا من العبء على الإيكوموج في تنفيذ بنوده سواء تلك المتعلقة بالشق السياسي (تشكيل الحكومة – الإعداد للانتخابات القادمة) أو الشق العسكري (نزع السلاح – دمج المقاتلين في الجيش الوطني – توفير الملاذات الآمنة – إقامة مناطق عازلة ) فضلا عن تأمين بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة . ونظرا لكبر هذه المهام فقد أعطى الاتفاق للإيكوموج الحق في الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لهجوم من قبل أطراف الصراع في إطار المفاهيم التقليدية لحفظ السلام ، وكذلك الحق في الهجوم على الطرف الذي ينتهك اتفاق وقف إطلاق النار ، وهو ما يعني توسيع نطاق التفويض ليتضمن إمكانية القيام بمهام فرض السلام . كما تمت الموافقة على توسيع حجم هذه القوات من خلال الاستعانة ببعض القوات الإفريقية من خارج الإقليم مما يشكل دعما كبيرا لها[1]. كما تعهدت الأمم المتحدة من جانبها بتمويل قوات الإيكوموج من خلال الصندوق الذي اقترحه الأمين العام في هذا الشأن والذي عرف باسم التمويل أو الائتمان Trust Fund .

ويلاحظ أنه منذ اتفاق كوتونو وحتى توقيع اتفاق أبوجا (٢أغسطس ١٩٩٦) والذي أسفر عن إجراء الانتخابات الأولى في البلاد ( يوليو ١٩٩٧) فإن صلاحيات الإيكوموج زادت بصورة كبيرة ، وصار الحديث عن إمكانية استخدام القوة لفرض السلام ، إلا أنه بالرغم من ذلك فإن الإيكوموج لم تلجأ إلى الخيار العسكري في كثير من الأحيان – خلال تلك الفترة – بالرغم من تعرضها للهجوم من بعض القبائل (*) ، إذ قامت الإيكوموج بتغليب نمط التسوية السياسية من خلال المفاوضات ، فضلا عن الواقعية في التعامل مع قادة الفصائل المتحاربة ، وضرورة إشراكهم في المجلس الرئاسي من ناحية ، مع منح

---

[1] – حول هذه النقاط انظر ، أحمد فاضل يعقوب، م.س.ذ ، ص ص ١٥٣ – ١٥٥ .

(*) – وذلك كما حدث بعد توقيع اتفاقية أبوجا (١ أغسطس ١٩٩٥) ، حيث قامت قوات أوليمو – جونسون بالهجوم على مواقعها غرب البلاد ، مما أسفر عن مقتل ١٦ جندي نيجيريا ، وجرح ٨٧ آخرين ، وكذلك الحصول على المعدات الثقيلة التي بحوزتهم .

الحكومة الانتقالية صلاحيات استخدام القوة لتحقيق وقف إطلاق النار من ناحية ثانية، وكذلك اشتراك المجتمع المدني في الرئاسة من ناحية ثالثة .

ولقد ظهرت هذه الواقعية مع تولي غانا قيادة الجماعة عام ١٩٩٤ ، حيث لعب الرئيس جيري رولينجز دورا هاما في توقيع اتفاق اكسومبو عام ١٩٩٤ ، والذي عرف باتفاق لوردات الحرب ، على اعتبار أنه حقق مطالب هذه الفصائل ــ خاصة تايلور ــ في المشاركة في المجلس الرئاسي ، فضلا عن السماح للحكومة ــ جنبا إلى جنب مع الإيكوموج ــ في استخدام القوة لنزع أسلحة هذه الفصائل ، لكن مشكلة الاتفاق أنه ركز على تمثيل بعض الفصائل في المجلس دون بعضها الآخر ، مما دفع الأخيرة إلى شن هجومها على قوات تايلور ــ كروما تحديدا ــ بدافع الانتقام [١] .

ولقد تم تدارك هذه السلبيات في قمة الجماعة (أغسطس ١٩٩٥) التي شارك فيها كل فصائل الحرب ، وذلك في أعقاب المصالحة الهامة بين تايلور والرئيس النيجيري أباتشا بوساطة كل من غانا وبوركينا فاسو ، وأسفر الأمر عن توقيع اتفاق أبوجا الأول (١٩ أغسطس) حيث تم تشكيل مجلس رئاسي سداسي يتكون نصفه من قادة الحرب (تايلور – كروما – بولي ) ونصفه الآخر من المجتمع المدني ، على أن يرأسه شخص مدني هو ويلتون سانكاولو ، والخمسة الآخرون يكونون نوابا له ، وتشكيل حكومة مؤقتة تتكون من ١٦ وزيرا من الفصائل الأخرى تقود البلاد لحين انتخابات رئاسية وتشريعية خلال عام ، كما قصر الاتفاق حق استخدام القوة على الإيكوموج فقط وسحبها من الحكومة بعدما تم استخدامها في زيادة الاقتتال الداخلي [٢] . ولعل النقطة المميزة لهذا الاتفاق هي السماح لأعضاء مجلس الرئاسة – باستثناء الرئيس – بالمشاركة في الانتخابات حال تخليهم عن مناصبهم قبلها بثلاثة أشهر [٣] .

---

١-Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , PP. 60 – 61 .
2- **Idem** .
٣ – لمزيد من التفاصيل أنظر :
Ademola Adeleke , **Op. cit.** , PP. 585 – 586 .

ونظرا لعدم حصول الإيكوموج على الدعم الخارجي لنزع السلاح ، فضلا عن استمرار القتال الداخلي خاصة بين تايلور وكروما من ناحية ، وجونسون من ناحية ثانية (*) ، قررت الجماعة تأجيل الانتخابات من أغسطس ١٩٩٦ إلى مايو ١٩٩٧ ، وتم توقيع اتفاق جديد هو اتفاق (٢ أغسطس ١٩٩٦) حيث تم تعيين شخصية مدنية في رئاسة المجلس الجديد هي روث بيري ، على أن تمر الاتفاقية بعدة مراحل تنتهي بإجراء الانتخابات في مايو ١٩٩٧ (**) ،ولقد أعطت هذه الاتفاقية للجماعة صلاحيات أخرى تتمثل في إمكانية فرض عقوبات تتضمن (حظر السفر – الإقامة – تجميد الأنشطة التجارية والممتلكات الخاصة بقادة الحرب لدى دول الجماعة – إمكانية الحرمان من المشاركة في الانتخابات)، فضلا عن إمكانية تشكيل محكمة لمحاكمة مجرمي الحرب ، وكذلك الحق في إقالة أي عضو من أعضاء المكتب الرئاسي يرتكب مخالفة ، ولقد ساعدت هذه البنود الجديدة – فضلا عن الدعم الذي حصلت عليه الجماعة من الولايات المتحدة ، والاتحاد الأوربي – في نجاح الإيكوموج في إجراء الانتخابات في ١٩ يوليو ١٩٩٧ (١) .

ويلاحظ على جهود التسوية السابقة خاصة منذ الفترة التالية لاتفاق كوتونو وحتى إجراء الانتخابات ما يلي :–

١- غلبة التسوية السياسية على التسوية العسكرية ، بالرغم من حصول الإيكوموج على تفويض باستخدام القوة لفرض السلام .

٢- إن معظم الاتفاقات التي تم التوصل إليها فشلت بالرغم من مشاركة معظم الفصائل بها ، لأن هؤلاء كانوا يحاولون استغلالها من أجل الوصول إلى الرئاسة ، أو معاودة استئناف الحرب ، كما أن الأطراف الذين لم يشتركوا

---

* – أسفرت هذه المواجهات عن وقوع معارك كثيرة وسقوط ثلاثة آلاف قتيل ، واعتقال جونسون في ١٦ أبريل١٩٩٦.

** تم تأجيلها إلى شهر يوليو من أجل الإعداد الجيد لها

١-Idem .

بها كانوا يعتبرونها غير ملزمة لهم ويقومون بشن هجماتهم على القوى المشاركة بها من أجل الحصول على مكاسب عسكرية يمكن أن تفيد مستقبلا في أي مفاوضات سياسية .

٣- إن تغليب التسوية السياسية على العسكرية مرتبط إلى حد كبير برؤية الإدارة النيجيرية لعملية التسوية ذاتها ، فالرئيس أباتشا كان أقل اهتماما بالقضايا الخارجية لحساب القضايا الداخلية ، على عكس بابا نجيدا الذي كان يميل ليس فقط إلى التدخل العسكري ، وإنما لاستخدام القوة لإجبار تايلور على وقف إطلاق النار .

٤- إن جهود الجماعة لم تنجح بسبب غياب الدعم الخارجي ، وعندما تم توفيره ــ بالرغم من قلته ــ نجحت الجماعة في نزع أسلحة الفصائل وإجراء الانتخابات .

وبالرغم من انتهاء عملية حفظ السلام في فبراير ١٩٩٨ ، إلا أن قوات الإيكوموج ظلت مرابطة في البلاد ــ بموجب اتفاق مع تايلور ــ من أجل المساهمة في بناء قدرات البلاد في مجال حفظ السلام والأمن ، لكنها انسحبت في أكتوبر ١٩٩٩ بسبب تبادل الاتهامات بينها وبين حكومة تايلور ، حيث اتهمته الجماعة بالتورط في الحرب الأهلية في سيراليون المجاورة من خلال مساندة المعارضة هناك بقيادة سنكوح ، بينما اتهم تايلور قوات الإيكوموج بالتدخل في شئون بلاده ، ومساندة قوى المعارضة بطريق غير مباشر من خلال فرض حظر تصدير السلاح لأطراف الصراع ، ولقد أدى انسحاب قوات الإيكوموج ــ ضمن أسباب أخرى ــ إلى اندلاع القتال من جديد [1] .

**وبالنسبة لجهود الجماعة في تسوية المرحلة الثانية من الصراع** ، يلاحظ أن الجهود الدبلوماسية سبقت التدخل العسكري من أجل حفظ السلام في إطار القوات الدولية ، ولقد بدأت هذه الجهود الدبلوماسية بصورة مكثفة أوائل عام

---

١ – د.محمد عاشور مهدي ، "تايلور من الرئاسة إلى المنفى" ، **إسلام أون لاين**، في
www.islamonline.net/arabic/politics/2003/article16.html.

٢٠٠٣ خاصة مع تولي رئيس غانا جون كوفور رئاسة الجماعة ، حيث عمل بالتنسيق التام مع سكرتارية الجماعة على استضافة محادثات السلام بمشاركة حركتي لورد وموديل ، والحكومة ، كما قامت الجماعة بتعيين الرئيس النيجيري السابق الجنرال عبد السلام أبو بكر رئيسا لوفد التفاوض [١] ولقد أسفرت هذه الجهود عن التوصل لاتفاق أكرا الأول لوقف إطلاق النار (١٧ يونيو ٢٠٠٣) ، والذي كان من أهم بنوده الإعلان عن وقف إطلاق النار ، وتشكيل فريق تحقيق مشترك بقيادة الجماعة (يتكون من ممثلين اثنين عن الأطراف الثلاثة فضلا عن ممثلين عن الاتحاد الإفريقي ، جماعة الاتصال الدولية ، الأمم المتحدة) تكون مهمته التحقق من وقف إطلاق النار ، تمهيدا لنشر القوات الدولية ، مع الاتفاق على إنشاء وانتشار قوات حفظ سلام ، والتزام الجميع بالتعاون معها ، وتشكيل حكومة جديدة مع استبعاد تايلور منها [٢] .

إلا أن رفض تايلور التنحي إلا بعد استكمال فترته الرئاسية الرسمية في يناير ٢٠٠٤ أدى إلى اندلاع القتال من جديد ، والذي أسفر عن وفاة المئات من الأشخاص ، مما أدى إلى تدخل الجماعة بالتنسيق مع الأمم المتحدة ، واتخاذها قرارا في أول يوليو بإرسال قوات تابعة لها إلى البلاد وفقا لاتفاق وقف إطلاق النار [٣] .

وإزاء تأزم وضع تايلور ، خاصة بعد تدخل الجماعة ، أعلن في ١٢ أغسطس تنحيه عن السلطة وتسليم الحكم لنائبه موسي بلاه ،لكن المعارضة اعترضت على ذلك على اعتبار أن بلاه امتداد له،مما دفع الجماعة لإجراء اتصالات مع أطراف الصراع أسفرت في النهاية عن توقيع اتفاق أكرا الثاني (٢٠ أغسطس ٢٠٠٣) الذي كان من أهم بنوده ما يلي:

1- Festus , **Op. cit.** , P. 3 .

2- **Idem** .

3- Africa South of The Sahara 2004 , **Op. cit.** , p. 1323 .

١-تشكيل حكومة انتقالية اعتبارا من أول أكتوبر ٢٠٠٣ حتى يناير ٢٠٠٦ تحل هذه الحكومة محل حكومة بلاه ، وتنتهي الفترة الانتقالية بانتخابات حرة وديمقراطية تتنافس فيها الأحزاب السياسية ، ويكون من حق الفصائل المتحاربة تشكيل أحزاب سياسية .

٢-تتشكل الحكومة من ٥٦ عضوا ، بينهم اثنا عشر عضوا من أعضاء حكومة بلاه ، واثنا عشر من حكومة لورد وموديل ، وثمانية عشر آخرين يمثلون الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية وجماعات المصالح ، و١٤ آخرين من المقاطعات الرئيسية في البلاد ، على ألا يتولى رئاسة الحكومة أي من أعضاء الحكومة الحالية ، أو الفصائل الرئيسية ، ويتعين على الحكومة الانتقالية إجراء انتخابات نيابية ورئاسية نهاية الفترة .

٣-نزع أسلحة الفصائل المتحاربة ، ودمج هؤلاء في الجيش الوطني ، مع وقف فوري لإطلاق النار .

٤-يقوم رئيس الحكومة ونائبه باختيار أسماء الوزراء ، وأعضاء البرلمان الانتقالي وشاغلي المناصب العليا في الدولة خلال الفترة الانتقالية ، وذلك من خلال المشاورات الجماعية والتراضي العام .وبالفعل وافق الجميع على اختيار جويدي بريانت زعيم حزب العمل رئيسا انتقاليا للحكومة ، كما تم اختيار ويسلي جونسون من حزب الشعب نائبا له .

٥-تشكيل قوات دولية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ،يمكن أن تشارك فيها قوات الإيكوموج.

ولقد اختلفت آراء المحللين بشأن تقييم اتفاق أكرا الثاني ، حيث أبدى فريق منهم تأييده له ــ بصورة كبيرة ــ واعتبره بداية النهاية للحرب الأهلية التي استمرت ١٤ عاما ، وذلك بالنظر إلى أنه أكثر تفصيلا من اتفاق أكرا الأول من ناحية كما أنه يتمتع بإشراف إقليمي ودولي قبل وبعد توقيعه من ناحية ثانية .

لكن الفريق الثاني شكك في إمكانية إنهاء الاتفاق للصراع في البلاد ، وذلك لأن انتشار قوات الأمم المتحدة (*) سيستغرق بعض الوقت ، كما أن قوات الجماعة التي ستنتشر في البداية ــ بقيادة نيجيريا ــ لا تتمتع بنزاهة كافية بسبب التجربة السابقة للإيكوموج في ليبيريا (١) .

لكن أيا ما كان الأمر فقد قام بريانت بتشكيل حكومته الانتقالية ، وأدى اليمين الدستورية في ١٤ أكتوبر ٢٠٠٣ ، وحدد ملامح برنامجه السياسي في نقطتين أساسيتين ، الأولى هي تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية في البلاد ، والثانية ضرورة دمج المقاتلين من مختلف الفصائل في الجيش الوطني لتفادي أي احتمال لاندلاع حرب جديدة ، ومن جانبه أعلن زعيم جبهة لورد ترحيب حركته باتفاق السلام ، وكذلك الترحيب بقوات السلام التابعة للأمم المتحدة ، وهو ما تم تفسيره بأنه إيذان بانتهاء الحرب الأهلية في البلاد (٢) .

أما بالنسبة **للمهام العسكرية** ، فقد كانت قاصرة على مهام حفظ السلام ، خاصة فيما يتعلق بتأمين وقف إطلاق النار ، وإقامة مناطق عازلة ، وتوفير الظروف الملائمة لنشر القوات الدولية ، ومن ثم فإن قوات الإيكوميل لم تلجأ إلى استخدام القوة في فرض السلام ، خاصة في ظل تعاون الفصائل المتحاربة معها ، فضلا عن رحيل تايلور بعد نزولها بأسبوع تقريبا ، ومن ثم لم تعد هناك مشكلة بعينها تواجه عمل هذه القوات على عكس المرحلة الأولى ، كما أن قصر مدة عملها بمفردها ساهم في عدم مواجهتها مشكلات كتلك التي واجهتها في المرحلة الأولى من الصراع .

---

* – وافق مجلس الأمن في ٢ أغسطس ٢٠٠٣ على القرار رقم ١٤٩٧ والذي يقضي بتشكيل قوات متعددة الجنسيات أطلق عليها اسم مينوسيل للإشراف على وقف إطلاق النار وفق اتفاق أكرا الأول ، وعهد إليها كذلك بالإشراف على تنفيذ بنود اتفاق أكرا الثاني .

١ – بدر حسن شافعي، "الصراع في ليبيريا"،م.س.ذ .ص ص ١٦٧–١٦٨

٢ – المرجع السابق،نفس الصفحة .

**ثانيا : التنسيق مع المنظمات الدولية الأخرى:**

نظرا لحداثة تجربة الجماعة بشأن تسوية الصراعات ، فقد كان من الضروري أن تقوم بالتنسيق والتشاور مع المنظمات الدولية الأخرى خاصة الأمم المتحدة (*) باعتبارها المنظمة العالمية ذات الخبرة في هذا الشأن ، وذلك في إطار أحكام الفصل الثامن من ميثاق المنظمة الدولية ، وقد تمثل هذا التنسيق في بداية الصراع من خلال إبلاغ الرئيس بابا نجيدا ــ باعتباره رئيس الجماعة في وقتها ــ لكل من مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن نية الجماعة إرسال القوات ، وبالرغم من أن المجلس لم يصدر قرارا صريحا في هذا الشأن ،إلا أنه لم يعترض في المقابل ، كما أيد الأمين العام للمنظمة بيريز دي كويلار فكرة التدخل .

إلا أن التأييد الفعلي لمجلس الأمن جاء بعد قيام تايلور بتنفيذ عملية الأخطبوط، وتحول الجماعة من مهام حفظ السلام إلى مهام فرض السلام وإحكام حصارها على تايلور حيث طلبت من الأمم المتحدة ومجلس الأمن التدخل لمساعدتها في إحكام هذا الحصار ، خاصة أنه كان يستخدم مينائي بوشمان ، جرينفيل في مونروفيا من أجل تصدير المواد الخام للخارج ، وحصوله على السلاح في المقابل ، واستجاب المجلس لذلك ، فأصدر قراره رقم ٧٨٨ في ١٩ نوفمبر ١٩٩٢ ــ بالإجماع ــ والذي يقضي بفرض حصار شامل وكامل على جميع الأسلحة والمعدات العسكرية المتجهة إلى ليبيريا باستثناء تلك التي تذهب للإيكوموج ، بموجب أحكام الفصل السابع (١) .

ولقد شاركت الأمم المتحدة كذلك في الإشراف على اتفاق كوتونو للسلام (يوليو ١٩٩٣) ، وتلا ذلك قيام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ٨٦٦ في

---

* – كان التنسيق محدودا مع منظمة الوحدة الإفريقية ــ آنذاك ــ بسبب ضآلة خبرتها في مجال تسوية الصراعات خاصة الصراعات الداخلية والتي لا يسمح ميثاقها بالتدخل فيها ، وإن كانت قد عملت على تأييد خطوات الجماعة في كل مراحل عملية التسوية .

١-Max Sessay , **Op. cit.** , P. 44 .

سبتمبر ١٩٩٣ يقضي بإنشاء بعثة مراقبين تابعة للأمم المتحدة والتـــي عرفــت اختصارا باسم UNOMIL وتتكون من ٣٨٦ مراقبا للعمل ، بالتعـــاون مـــع الإيكوموج في تطبيق الاتفاق ، ومراقبة وقف إطلاق النار ، وتعتبر هذه البعثـــة هي الأولى من نوعها التي تقيمها الأمم المتحدة بالتعاون مـــع منظمـــة إقليميـــة فرعية [1] .

ولقد حدد القرار بصورة تفصيلية مهام هذه البعثة ومدتها على النحو التالي :

١- تتشكل البعثة من مراقبين عسكريين ومدنيين في إطار الطب والهندســـة والاتصالات لمدة سبعة أشهر قابلة للتجديد .

٢- عدم مشاركة البعثة في أية عملية عســكرية ، وتقـــوم بالتنســيق مـــع الإيكوموج في عملية مراقبة وقف إطلاق النار ، وأن سلامة هذه القوات ستقع على عاتق الإيكوموج .

٣- تتمثل المهام الرئيسية لهذه القوات فيما يلي:

أ- تلقي التقارير الخاصة بانتهاكات وقف إطلاق النار ، وإبلاغ لجنـــة المراقبة المشتركة [*] ، والتحقق منها وأن تقوم بإبلاغ الأمين العام في حالة عدم العدول عنها .

ب- المشاركة في مراقبة الحدود للتحقق من تطبيق الحظر المفـــروض على السلاح .

ج- وضع الخطط واقتراح المتطلبات التمويلية الخاصة بالحد من حركة القوات المتنازعة .

د- إبلاغ الأمين العام بأية انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني .

هـ- تدريب مهندسي الإيكوموج على مهام نزع الألغام .

---

[1] – أيمن شبانة ، م.س.ذ. ص ١٢٩ .

[*] – تتشكل هذه اللجنة من أعضاء من الأطراف الليبيرية الثلاثـــة ( الحكومـــة – تـــايلور – كروما) والإيكوموج والأمم المتحدة برئاسة عضو في الأخيرة .

و- الترحيب بالخطوات التي قام بها الأمين العام لإنشاء صندوق للتمويل من أجل تمويل إرسال القوات الإضافية الإفريقية من خارج الإقليم (شرق إفريقيا) ، والمساعدة في دعم جميع قوات الإيكوموج وتمويل عملية إزالة الألغام ، والنشاطات التنموية والإنسانية والعملية الانتخابية [١] .

ويلاحظ على هذا القرار ما يلي :

١- إعطاء قدر أكبر من الشرعية الدولية لجهود الإيكوموج .

٢- اقتصار الأمم المتحدة على الجوانب الأقل خطورة (الجوانب الإنسانية والإشرافية فقط ) مع الاعتماد على الإيكوموج في العمليات المتعلقة بالشق العسكري ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم الرغبة في المخاطرة ، ومن ثم فإن دور الأمم المتحدة ليس دورا أصيلا وإنما دور مساعد ، وهي سابقة لم تحدث من قبل، إذ أن هذه هي المرة الأولى التي تعمل فيها قوات الأمم المتحدة مع قوات حفظ سلام فرعية قائمة بالفعل .

٣- إن الأمم المتحدة عملت على مواجهة العجز التمويلي الذي واجهته الإيكوموج بتوفير الدعم المالي لها ، وهي نقطة هامة من أجل ضمان فاعلية الإيكوموج في التعامل مع الأزمة .

وبالرغم من أنه كان يفترض أن تؤدي مشاركة قوات الأمم المتحدة إلى جانب الإيكوموج فى تفعيل عملية التسوية ،إلا أن هناك بعض المشكلات بدأت تظهر بين الجانبين ، مما انعكس على الأداء بصفة عامة ، ومن أبرز هذه المشكلات ما يلي :

أ- اختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بكيفية تسوية الأزمة ، خاصة فيما يتعلق بالموقف من تايلور ، ففي حين كان يرى قائد

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول هذا القرار انظر أحمد فاضل يعقوب ، م.س.ذ. ص ص ١٥٤ – ١٥٥ .

الإيكوموج ضرورة استخدام القوة من أجل نزع أسلحة تـــايلور ، كان قائد القوات الدولية يرى عكس ذلك .

ب- تجاوز القوات الدولية الصلاحيات المنوطة بها ، فبدلا من اقتصار دورها على المراقبة فقط ، وعدم التدخل المباشر في سير العمليات ، قام مبعوثها بمحادثات أحادية مع الفصـــائل المتحاربـــة لنـــزع السلاح ، مما أثار حفيظة قائد الإيكوموج .

ج- غياب التعاون والتنسيق اللوجيستي بين الجانبين ، حيث كان جنود الأمم المتحدة يرفضون الســماح لجنــود الإيكومــوج باســتخدام المركبات والطائرات المروحية الخاصة بهم .

ويبدو أن تعرض القوات الدولية لعدة كمائن من قبل قوات تايلور دفعهـــا فـــي البداية إلى سحب مراقبيها من العاصمة وتقليص عددهم إلى ٩٠ مراقبا فقط ، إلا أن هؤلاء انسحبوا أيضا في سبتمبر ١٩٩٥ بعد إعلان فشلهم في إيقاف الحرب [1].

وبالرغم من ذلك فقد عاد التنسيق بين الجانبين بعد تحسن الأوضاع الداخلية في ١٥ سبتمبر ١٩٩٦ ، وإجراء المصالحة بين تـــايلور ونيجيريـــا ، والـــدعم الدولي لجهود المصالحة ، حيث طلب أباتشا من سكرتير الأمم المتحـــدة آنـــذاك (بطرس غالي) تقديم المساعدة اللازمة لإجراء الانتخابات ، وبالفعل تم الاتفـــاق على مشاركة الأمم المتحدة في الهيئة الاستشارية [*] لتقديم المشـــورة اللازمـــة للجنة الليبيرية المستقلة التي ستنظم الانتخابات [2] .

---

١ – صلاح سالم ، " الحرب الأهلية في ليبيريا وإمكانات التسوية السلمية " ، **السياسة الدولية** ، العدد ١٢٥ ، يوليو ١٩٩٦ ، ص ١٧٢ .

* – تتكون هذه الهيئة الاستشارية من تسعة أشخاص من كل من الأمم المتحـــدة ، والجماعـــة ومنظمة الوحدة الإفريقية بواقع ثلاثة أشخاص لكل منظمة .

2- Adekye Adebajo , **Liberia`s Civil War** ( London : Lynne Rienner Publishers , 2002 ) PP. 211 – 212 .

**أما بالنسبة للمرحلة الثانية من الصراع ،** فقد كان واضحا وجود درجة أعلى من التنسيق بين الجماعة والأمم المتحدة ، وذلك في محاولة لتفادي المشكلات التي برزت في المرحلة الأولى ، فقد جاء في بنود اتفاق أكرا لوقف إطلاق النار أن الأمم المتحدة هي التي ستتولى زمام الأمور ، وأن الإيكوميل ستعمل من خلالها . وستقتصر مهامها على حفظ السلام وتأمين انتشار القوات الدولية خلال شهرين ، مع قيام المنظمة بتقديم الدعم المالي واللوجيستي لها خلال هذه الفترة .

ولم يمض سوى شهر ونصف على انتشار الإيكوميل حتى أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٥٠٩ بتشكيل القوات الدولية لمدة عام – قابلة للتجديد – بدءا من أكتوبر ٢٠٠٣ ، مع مخاطبة السكرتير العام للمنظمة بنقل السلطة من الإيكوميل إلى اليونميل والتي تتشكل من ١٥ ألف جندي منهم ٢٥٠ مراقبا عسكريا ، ١١٥٠ ضابطا مدنيا من أجل الحفاظ على القانون والسلام ، مع القيام بمهام بناء السلام أيضا [١] .

ويلاحظ أن قرار المجلس فوَّض القوات الدولية – وليس الإيكوميل – القيام بمهام حفظ وفرض وبناء السلام ، وأن العبء الأكبر سيقع عليها هذه المرة ، وليس على الإيكوميل التي ستقع تحت مظلتها ، ولعل هذا يفسر أسباب كبر حجم هذه القوات مقابل ضآلة قوات الإيكوميل ، مقارنة بالمرحلة الأولى للصراع .

## المطلب الرابع

## تقييم جهود التسوية

لقد تمكنت الجماعة من تحقيق بعض النجاحات في تدخلها لتسوية الصراع مثل التوصل لاتفاق السلام بين الفصائل المتحاربة مثل اتفاق كوتونو ، وأبوجا ١، ٢ ، وكذلك المشاركة في نزع سلاح أطراف الحرب ، وتنظيم عمل منظمات الإغاثة ، إلا أنها في المقابل وقعت في أخطاء بعضها يتعلق

---

١-Fsetus , **Op. cit.** , PP. 5 – 6 .

بأساليب التسوية السياسية ، وبعضها يتعلق بأساليب التسوية العسكرية . فضلا عن مواجهتها لمجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية السياسية .

ثانيا : عقبات التسوية .

**أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :**

من خلال تتبع الباحث لجهود التسوية بشقيها خلال الصراع يمكن ملاحظة ما يلي :

**أ- بالنسبة لجهود التسوية السياسية والدبلوماسية :**

١- إن جهود الدبلوماسية الوقائية لم تكن قائمة في أزمة ليبيريا ، ولعل ذلك يرجع إلى عدم وجود نظام الإنذار المبكر ، بل إنه من الملاحظ أن جهود التسوية الدبلوماسية بدأت متأخرة إلى حد كبير ، حيث لم يتم تشكيل لجنة الوساطة إلا بعد خمسة أشهر تقريبا من بداية الصراع ، وهو ما قد يرجع بدوره إلى كون الحرب أول اختبار فعلي تواجهه الجماعة ، فضلا عن غياب الهياكل المؤسسية التي أقرها بروتوكول ١٩٨١ ، مما جعل الأمر يستغرق بعض الوقت . ولعل هذا التعاطي المتأخر هو الذي دفع الجماعة إلى إقرار إنشاء شبكة الإنذار المبكر بعد ذلك ، وتضمين ذلك في البروتوكول المنشئ لآلية تسوية الصراعات الخاصة بها .

٢- إن لجنة الوساطة لعبت دورا هاما في تفعيل جهود التسوية الدبلوماسية ، خاصة أن هذه اللجنة تعمل جنبا إلى جنب مع دبلوماسية القمة والتي لعبت هي الأخرى دورا هاما في هذا الشأن ، خاصة من قبل رئيس السلطة (جهود الرئيس بابا نجيدا في بداية الصراع - الرئيس دوارا في عملية التدخل - الرئيس ضيوف في تفعيل الفرانكفون - الرئيس رولينجز في مبادرات أكسومبو - الرئيس أباتشا في اتفاقات أبوجا ) .

٣- إن جهود الجماعة منذ بداية التدخل ساهمت في حدوث حالة من الفوضى، خاصة فيما يتعلق بخطة سلام الجماعة ، إذ لم يسبقها مفاوضات مطولة بين لجنة الوساطة والقوى المتحاربة ـ خاصة تايلور ـ من أجل قبولها ، مما جعلها ترفض الخطة ، وتتهم الجماعة بأنها تسعى لتقويض تلك الامتيازات التي حصلت عليها . صحيح أن السكرتير التنفيذي ورئيس جامبيا قاما بجهود دبلوماسية في هذا الشأن ، إلا أنها لم تكن كافية . ولعل هذا يرجع لعدة اعتبارات أبرزها أن دول اللجنة بصفة عامة ، والدول الأنجلوفونية تحديدا كانت تميل إلى تأييد التدخل العسكري، وهو ما أكده رئيس غينيا أساموه Asamoh الذي أكد إلى أننا لن نحتاج لإذن من أي فصيل من فصائل الحرب في عملية التدخل ـ في إشارة إلى تايلور ـ ومن ثم فإن قوات الجماعة ستنتشر في البلاد سواء وافقت هذه الأطراف أم لا ، مما دفع بعض المحللين إلى القول بأن مبادرة الجماعة الدبلوماسية فشلت قبل أن تبدأ [١] .

٤- بالرغم من أن تشكيل الحكومة المؤقتة الليبيرية الأولى بزعامة أساوير يعد تتويجا للجهود الدبلوماسية للجنة الوساطة ، على اعتبار أنها كانت الراعية لمؤتمر كل الليبيريين الذي عقد في جامبيا ٢٧ – ٣٠ أغسطس ١٩٩٠ ، إلا أن توقيت الإعلان عنها ، فضلا عن طريقة التشكيل ، لم تكن صائبة إلى حد كبير ، إذ كان يفترض تأجيل هذا المؤتمر حتى يتم تثبيت وقف إطلاق النار ، ومن ثم إعطاء الفرصة لتايلور وجبهته للمشاركة فيه ، وبالتالي الانضمام للحكومة المؤقتة ، لكن هذا لم يحدث ، مما ترتب عليه حدوث أزمة بين تايلور وأساوير [٢] .

٥- استبعاد جهود التسوية بعض الفصائل من اتفاقات السلام ، أدى إلى تعقيد الأوضاع بصورة أكبر من المساهمة في تسويتها ، كما حدث في اتفاق

---

١- Clement E. Adibee , **Op. cit.** , P. 3 .

2- Elwood , **Op. cit.** ,PP. 91 – 95 .

أكسومبو عام ١٩٩٤ ، فبالرغم من مشاركة الفصائل الرئيسية بــه ، إلا أن استبعاد بعض الفصائل الأخرى أدى إلى قيامها بشن هجومها علــى الفصائل الرئيسية بدافع الانتقام ، وهو ما تم تداركه في اتفــاق أبوجــا الأول عام ١٩٩٥ .

٦- إن جهود التسوية الدبلوماسية كانت ناجحة بعد التسوية العسكرية ، كمــا أن التسوية العسكرية كان لها السبق وليس العكس ، وقد يكون هذا شيئا طبيعيا بسبب إدراك بعض قادة الفصائل مثل تايلور أن الأداة العســكرية هي الوسيلة للحصول على مكاسب في المفاوضات السياسية ، وهو مــا دفع الجماعة إلى التعامل من نفس المنطلق ، وهو أن فرض السلام عن طريق استخدام القوة هو الذي سيجبر هذه القوات على الجلوس إلى مائدة المفاوضات .

**ب- بالنسبة لجهود التسوية العسكرية :**

من تتبع الباحث لجهود التسوية العسكرية خلال مرحلتي الصــراع الأولــى والثانية ، يمكن ملاحظة ما يلي :

**١-بالنسبة لعمليات حفظ السلام** ،يلاحظ أنها لم تكن فاعلة ــ خاصــة فــي بداية الأزمة ــ وصارت بمثابة حل مؤقت ، حيث اقتصر دورها علــى تجميــد الموقف دون تقليل قدرات كل الأطراف على استئناف القتال ، ولعل هذا الأمــر كان يدركه تايلور جيدا ، حيث كان يرى أن ما سيحصل عليه من القتال أكبر من الذي يمكن أن يحصل عليه من المفاوضات ، فضلا عن عدم ثقته في قيام قوات الإيكوموج بتوفير الحماية له إذا ما التزم بخطة السلام [1] ، لذا فإن تجربة حفظ السلام للإيكوموج في ليبيريا أثبتت عدم ملائمة عملية حفــظ الســلام بشــكلها التقليدي (تدخل قوات محايدة بين المتحاربين من أجل القيام بصورة أساسية بمهام الشرطة أو الإشراف على وقف إطلاق النار ) في توفير البيئة المواتية لتســوية

---

١- Christopher Tuck . **Op. cit.** ,P. 6 .

الصراعات ، وأنه من الأفضل الجمع بين أسلوبي فرض السلام والقـدرة علـى فرض الإذعان للاتفاقات الموقعة من ناحية ،وحفظ السلام من ناحية ثانية (١) .

٢ -بالنسبة **لعمليات فرض السلام** ، يلاحظ أن العمليـة الأولـى (أكتـوبر ١٩٩٠) ، والثانية بعد عملية الأخطبوط ( أكتوبر ١٩٩٢) ساهمت فـي تحقيـق أهدافها المرجوة من حيث إجبار تايلور على القبول بوقف إطلاق النار في باماكو ، وكذلك توقيعه لاتفاق السلام في كوتونو ، وإن كان هذا النجاح يرجـع إلـى الدعم النيجيري بالأساس ، إلا أنه سبب في المقابل مشكلات خاصة فيما يتعلـق بتعميق الانقسام داخل الجماعة ، ولعل هذا يفسر أسباب تفضيل الجماعة لأسلوب حفظ السلام بعد اتفاق كوتونو والاتفاقات التالية لـه ، بـالرغم مـن التفـويض الواضح لها بإمكانية استخدام القوة لفرض السلام .

٣-**عدم حيادية القوات المتدخلة** ساهم في زيادة حدة الكراهية والمقاومة لهـا ، خاصة من قبل قوات تايلور ، إذ يفترض أن تكون القوات المتدخلـة محايـدة ، حتى تحظى بتعاون الأطراف المتحاربة معها ، ولكن هذا لم يحدث مما ساهم في تعقيد الصراع وليس تسويته (*). وقد يرجع عدم الحيادية إلى سـعي الجماعـة لتحقيق مصالح خاصة للدول المتدخلة ، مثل رغبة نيجيريا في الإطاحة بتايلور (٢) ، أو إلى عدم الخبرة الكافية بالعلاقات المختلفة بين أطراف الصـراع مما يجعلها طرفا مباشرا به. ومن ثم زيادة حجم الخسائر التي تتعرض لها (**).

٤-**عدم نزاهة القوات المتدخلة** ، حيث إن بعض هذه القوات صارت لديـه الرغبة في السيطرة على موارد البلاد بسبب تأخر دفع الرواتب لها وكذلك نقص

---

١- George Klay Kieh , " International Organization and Peacekeeping in Africa ," in Karl Magyar & Earl Morgan , **Op. cit.** , P. 39 .

* من أمثلة عدم الحيادية تقديم الإيكوموج تسهيلات لقوات أوليمو والبوين التـي تضـم بقايـا القوات المسلحة الليبيرية في مواجهة تايلور ، وكان هذا دافعا لقيـام تـايلور بشـن عمليـة الأخطبوط . لمزيد من التفاصيل انظر:

Elwood , **Op. cit.** , p. p. 90 – 91 .

٢ – أحمد إبراهيم محمود ، التسوية السلمية ، م.س.ذ. ، ص ٩٠ .

** – بلغت خسائر نيجيريا وحدها أكثر من ستمائة جندي خلال عملية القتال بين الإيكومـوج وقوات تايلور وجونسون .

المعدات ، أو من أجل الحصول على مكاسب شخصية مما جعلها تنافس تايلور في السيطرة على الأراضي التي يحتلها [1] ، والتي تمتاز بتوافر الموارد الطبيعية فيها بكثرة خاصة الماس والأخشاب[*] . ولعل هذا يفسر أسباب رفض تايلور لها منذ نزولها البلاد ، وكذلك اعتراضه على بقائها .

٥-أن نجاح جهود التسوية العسكرية وكذلك السياسية كان مرتبطا بالأساس بمدى قبول المجتمع المحلي (الشعب والفصائل ) لها فضلا عن التأييد الإقليمي والدولي كذلك، وبدون وجود هذا الدعم فإن هذه الجهود غالبا ما تبوء بالفشل .

٦-بالنسبة لمهام بناء السلام ، فإن الإيكوموج لم تقم بشيء يذكر في هذا الشأن ، وقد يرجع ذلك لعدة أمور أبرزها البيئة المعقدة للصراع ، وتداخل مختلف الأبعاد خاصة الإثنية والسياسية ، فضلا عن التداخل الإقليمي به في ظل تهميش دولي ـــ والذي برز في مؤتمر المانحين الذي عقد في نيويورك في ٢٧ أكتوبر ١٩٩٥ ( في أعقاب اتفاق أبوجا الأول) لبحث جهود إعادة الإعمار بعد الحرب ، حيث قرر المؤتمر تقديم منحة تقدر ب ٤٥,٧ مليون دولار في هذا الشأن ، في حين قرر تقديم ٦ بليون دولار لإعادة إعمار البوسنة، وهو ما دفع رئيس غانا ( رولينجز ) إلى القول بأن عملية نزع السلاح بمفردها فقط تتكلف ١٩٥ مليون دولار [2].

ولعل هذا هو الذي أدى إلى اندلاع الحرب من جديد ، وتولي الأمم المتحدة مهام بناء السلام بعد رحيل تايلور ، خاصة أن عملية بناء السلام تحتاج لدعم

---

[1] – أحمد ابراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، م.س.ذ. ، ص ١٩ – ٢٠ .

[*] تورطت القيادة النيجيرية في تجارة الماس والذهب واستغلال الموارد المحلية وبالذات تجارة الأخشاب في المناطق الحدودية مع كوت ديفوار ، ولقد بلغت قمة عوائد تصدير التي حصلت عليها هذه القوات ٥و١ مليون دولار سنويا ، فضلا عن استيلائها على الأصول الثابتة للدولة مثل قضبان السكك الحديدية ، ومعدات التعدين والمرافق العامة . لمزيد من التفاصيل انظر : المرجع السابق ،ص ١٧٩

[2]-Adekye Adebajo , Building Peace,**Op.cit,**P.160

مالي كبير قد يصعب ــ إن لم يكن يستحيل ــ على المنظمات الإقليمية القارية -بل والفرعية -توفيره .

**ثانيا : عقبات التسوية :**

لقد واجهت الإيكوموج مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثرت بشكل كبير على فاعليتها ، ومن ثم إطالة فترة وجودها في البلاد إلى سبع سنوات بدلا من ستة أشهر ــ كما كان مقررا في قرار التشكيل ــ ، وقد أدى التغلب على بعض هذه العقبات إلى تحقيق القوات بعض النجاحات على الأرض .

**١- العقبات السياسية :**

تتمثل أساسا في غياب الإجماع السياسي داخل الجماعة بشأن الإيكوموج ، والذي عرقل نشر القوات من ناحية ، وعدم توفير الدعم المادي واللوجيستي اللازم لها من ناحية ثانية . وقد كان واضحا منذ بداية الأزمة الانقسام الواضح بين أعضاء اللجنة الدائمة للوساطة من ناحية ، وباقي دول الجماعة من ناحية ثانية . ولقد لعب الميراث الاستعماري دورا هاما في هذا الشأن ، إذ أن الدول الفرانكفونية ترى أن الإيكوموج تهدف الاستفادة من إمكانات الجماعة ككل من أجل تحقيق أهداف أمنية وسياسية للدول الأنجلوفونية ، وقد دفعها ذلك – ليس فقط لعدم المشاركة أو التمويل– وإنما التشكيك في مشروعية التدخل [١] . وهو ما أدى إلى مواجهة القوات لعدة صعوبات منذ بداية تدخلها .

**٢- العقبات الاقتصادية :**

تتمثل أساسا في ضعف عملية التمويل . فبالرغم من قرار لجنة الوساطة بإنشاء صندوق خاص لتمويل الإيكوموج ، إلا أن معظم الدول لم تقم بسداد حصتها فيه ، مما جعل نيجيريا تتحمل العبء الأكبر من تمويل القوات . ولقد أدى ضعف التمويل إلى عدة آثار سيئة [٢] أبرزها:

---

١- Olu Adeniji , **Op. cit.** , P. 5 .

٢ – حول هذه الآثار انظر :

Christopher Tuck , **Op. cit.** , P. 7 .

أ- ارتباط التمويل بتوجهات الجهة المانحة سواء أكانت إقليمية أو دولية ، فالنظام النيجيري صار يعطي الأوامر المباشرة لقواته المشاركة في ميدان المعركة دون الاهتمام بالقائد العام للقوات ، ثم صار هناك تدخل في اختيار قائد القوات . ومع تولي أباتشا الحكم عمل على سحب الدعم المقدم لقوات الإيكوموج عامة ، والتركيز على القضايا الداخلية ، مما انعكس على عملية نزع السلاح وتسريح الجنود .وعندما تدخلت واشنطن والمجتمع الدولي عام ١٩٩٦ عملت هي الأخرى — أي واشنطن — باعتبارها الممول الأكبر لصندوق الأمم المتحدة لدعم ليبيريا — على التحكم في عمل قوات الإيكوموج ، حيث قامت بإلغاء بعض الصفقات الواردة للإيكوموج مثل صفقات شراء الوقود على اعتبار أنها غير ضرورية .

ب-تعقيد الصراع ومن ثم تعقيد عملية التسوية ، وهو ما أدى إلى إطالة أمد الحرب من ستة أشهر إلى سبع سنوات ، حيث كان يستلزم لحسم الصراع سريعا إرسال ١٥ ألف جندي فور اندلاعه، إلا أن الجماعة لم ترسل سوى ثلاثة آلاف وخمسمائة جندي معظمهم من نيجيريا .

ج-تورط قوات الإيكوموج في عمليات فساد ، بما في ذلك بيع الوقود الذي كانت ترسله واشنطن لتمويل سيارات الإيكوموج ، فضلا عن التورط في بيع الموارد الطبيعية للبلاد [1] .

٣- **العقبات العسكرية :**

وهذه العقبات متنوعة بعضها مؤسسي وبعضها ميداني .

**فبالنسبة للشق المؤسسي** ، يلاحظ أن غياب المؤسسات التي نص عليها بروتوكول ١٩٨١ الخاصة بإدارة العمليات والقوات (من أبرزها مجلس الدفاع – لجنة الدفاع – القيادة المشتركة لقوات التحالف – نائب السكرتير التنفيذي للشئون العسكرية – إدارة العمليات) أدى إلى البحث عن أجهزة بديلة مثل لجنة الوساطة

---

١ – أيمن شبانة ، م.س.ذ. ، ص ١٣٣ .

الدائمة ، والإيكوموج ، وبالرغم من أن هذا يعد نوعا من المرونة في التعامل مع الواقع ، إلا أنه سبب مشكلات أخرى فيما يتعلق بعمل هذه الآليات ، فضلا عن حالة عدم الثقة التي تولدت بشأنها لدى الدول الفرانكفونية ، حيث كان واضحا أن إدارة القوات تتبع الدول الأنجلوفونية من ناحية ، كما أنها تأخذ أوامرها من الحكومات الوطنية ، وليس من قبل سكرتارية الجماعة (١) .

**أما المشكلات الميدانية فتتمثل فيما يلي :**

أ-مشكلة عدم توفير الدعم اللوجيستي بصورة مركزية مما ترتب عليه قيام كل دولة بتزويد مقاتليها بالأسلحة – الذخيرة – الطعام – المركبات – أدوات الاتصال الخاصة بها ، وقد كانت بعض الدول متميزة في ذلك مثل نيجيريا ، في حين أن هناك دولا أخرى كانت تعاني من ذلك ، ويلاحظ أن الإيكوموج لم تنشئ مركزا لإدارة المساعدات اللوجيستية ، مما جعلها تعاني من نقص المعدات الأصلية ، فضلا عن الأسلحة والذخيرة ، وكذلك وسائل الدعم الجوي للعمليات البرية خاصة الطائرات المروحية- العمودية ، والتي كانت القوات في أشد الاحتياج إليها بسبب الطبيعة الجغرافية لليبيريا ، ووجود مرتفعات خاصة في الشمال ، مما يؤدي إلى بروز فكرة حرب العصابات (٢). ولقد قامت الولايات المتحدة من خلال شركة خاصة تدعى PAE بتزويد الإيكوموج بالطائرات العمودية – وسائل الاتصال – العربات والمركبات العسكرية – قطع الغيار اللازمة لهذه المركبات (٣).

ب-مشكلة ازدواجية التعليمات الصادرة للقوات وضعف هيمنة قائد قوات الإيكوموج على الوحدات المشاركة فحتى قمة لاجوس في نيجيريا ١٩٩٩ ، كانت الحكومة المشاركة بوحدات عسكرية في الإيكوموج تمارس هيمنة سياسية كبيرة على قواتها المشاركة ، إذ غالبا ما كانت بتحديد أماكن انتشار قواتها وكيفية عملها ، وكان قائد كل وحدة يعاني من ازدواجية تلقي

---

١- Olu Adeniji , **Op. cit.** , P. 5 .

2- Mitikish Maxwell Khobe , " **The Evolution and Conduct of Ecomog Operation in West Africa** " , in www.iss.co-za/pubs/Monograph/No.44 / Ecomog.html.p.6 –7 .

3-**Idem** .

الأوامر بين قائد الإيكوموج من ناحية ، ورئيس أركان دفاع دولته الوطنية من ناحية ثانية ، وغالبا ما كان ينصاع لأوامر الأخير . ويلاحظ أن هـذه المشكلة لم تقتصر على ليبيريا فحسب ، وإنما بـرزت فـي الصـراعات الأخرى خاصة الصراع في سيراليون (١) .

ج-مشكلة صعوبة تحقيق المهام العسكرية الخاصة بنزع السـلاح وتسـريح الجنود . إذ كانت هاتان المهمتان من المهام الأساسية للإيكوموج ، إلا أنها واجهت صعوبات شديدة في هذا الشأن .

فبالنسبة **للنقطة الأولى** الخاصة بنزع السلاح ،اعتمـدت الإيكومـوج علـى استراتيجية الحصار العسكري لمنع تدفق الأسلحة عبر الحدود ، وبالرغم من قيام مجلس الأمن بفرض حظر شامل علـى واردات السـلاح عـام ١٩٩٢، إلا أن السلاح ظل يتدفق من خلال دول الجوار ــ خاصة إلى قوات تـايلور ــ ممـا أضعف جهودها إلى حد كبير في هذا الشأن (*) . ولكن حدوث المصالحة بـين تايلور ونيجيريا ، وتوقف دول الجوار عن تقديم الأسلحة ، فضلا عـن تـوفير المجتمع الدولي الدعم اللازم في هذا الشأن ، كل هذا أدى إلى تمكن الإيكومـوج ــ وفقا لتقديرات الأمم المتحدة في ٧ فبراير ١٩٩٧ ــ من نزع سلاح ٢٤،٥٠٠ ألف مقاتل (أي قرابة ٧٤ % ) (٢)مما مهـد لإجـراء الانتخابـات البرلمانيـة والرئاسية.

أما **بالنسبة للنقطة المتعلقة بتسريح الجنود** ، فكانت اسـتراتيجية الجماعـة تقوم على النقاط التالية :

أ- إعادة دمج الأطراف المتصارعة في الحياة المدنية .

ب- تكوين قوات أمن وطنية جديدة .

---

١- **Ibid** , p. 4 .

* – لم تتمكن الإيكوموج حتى عام ١٩٩٤ سوى من نزع سلاح ١٠% من إجمالي المقاتلين البالغ عددهم ٣٣ ألف شخص لمزيد من التفاصيل انظر :

Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 57 .

2- Emanuel Aning ," War to Peace : Dilemmas of Multilatural Intervention in Civil war , " **African Security Review**", Vol. 9 , No. 3 , 2000 ) PP. 2-6 .

ج- إعادة تأكيد سيطرة الحكومة على قوات الأمن .

وبصفة عامة يمكن القول بأن فاعلية برنامج تسريح الجنود واجهتها عقبات كثيرة ساهمت في إضعاف دور الجماعة بشأنها . أهم هذه العقبات ما يلي :

١- قرار كل الفصائل المتحاربة الإبقاء على بعض أسلحتها ومحاربيها انتظارا لما ستسفر عنه عملية السلام .

٢- صعوبة تحقيق الانسجام بين القوى المتحاربة في إطار جيش وطني.

٣- إن عددا كبيرا من الجنود كانوا من الأطفال الذين يصعب السيطرة عليهم أو تسريحهم(*).

٤- انتقال المحاربين إلى دول الجوار تحسبا لاندلاع القتال من جديد ، فيلاحظ أن قوات تايلور توجهت إلى سيراليون حيث مؤيديهم من الجبهة الثورية المتحدة، في حين انتشرت قوات أوليمو - كروما في غرب البلاد بالقرب من الحدود مع غينيا ، أما قوات أوليمو - جونسون ، ومجلس السلام الليبيري وقوة دفاع لوفا فقد نشرت قواتها على الحدود مع كوت ديفوار [1] . ولعل ذلك كان أحد أسباب اندلاع الصراع ثانية.

الخلاصة إذن أن نجاحات الجماعة في عملية التسوية كانت محدودة ، لكن يصعب القول بأنها فشلت تماما ، ولعل حداثة التجربة ، فضلا عن العقبات التي سبق الحديث عنها ساهمت في كون النجاح محدودا ، ولاشك أن التغلب على هذه العقبات ، فضلا عن الحصول على الدعم الدولي والإقليمي الكافي قد يساهم في زيادة فاعليتها.

---

* يبلغ نسبة هؤلاء ٢٥% من إجمالي عدد المقاتلين

١- Idem.

# الفصل الرابع

# دور الإيكواس في تسوية الصراع في سيراليون

# الفصل الرابع

# دور الإيكواس في تسوية الصراع في سيراليون

لعبت كل من العوامل الاقتصادية (المتمثلة في وجود الماس ) والعوامل السياسية ( نظام الحكم الأوتوقراطي ) دورا هاما في نشأة الصراع في سيراليون، كما ساهمت العوامل الإقليمية – خاصة الصراع في ليبيريا المجاورة ودعم تايلور لمتمردي سيراليون – في استمراره قرابة عقد من الزمان ، وبالرغم من تزامن هذا الصراع تقريبا مع الصراع في ليبيريا إلا أن تدخل الجماعة لتسويته تأخر كثيرا – ست سنوات – وذلك نتيجة لمجموعة من العوامل لعل أبرزها انشغال الجماعة وقواتها بتسوية الصراع في ليبيريا من ناحية ، واستمرار الخلاف التقليدي بين الدول الأنجلوفونية والفرانكفونية بشأن كيفية التدخل ، ومهام القوات المتدخلة من ناحية ثانية ، وهو ما دفع الجماعة إلى ضرورة التنسيق مع الأمم المتحدة في البداية ، ثم قيام الأخيرة بالدور الأكبر في عملية التسوية بعد ذلك ، نظرا للصعوبات التي واجهتها الجماعة في هذا الشأن .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

الأول: الصراع في سيراليون: النشأة ، التطور ، الأسباب .

الثاني: جهود الإيكواس في تسوية الصراع .

## المبحث الأول

## الصراع في سيراليون: النشأة، التطور ، الأسباب

استغلت القوات المسلحة في سيراليون بروز قوات الجبهة الثورية المتحدة بزعامة سنكوح ،في الانقلاب على نظام الرئيس موموه عام ١٩٩١ ومنذ ذلك الحين صارت المواجهة بين النظام العسكري من ناحية والمتمردين من ناحية ثانية ، واستمرت هذه المواجهة حتى إجراء الانتخابات الديمقراطية في البلاد عام ١٩٩٦ وفوز الرئيس كاباه بها ، والذي قام بتهميش دور الجيش والاستعانة بالمرتزقة من جنوب إفريقيا وقوات الدفاع المدني في مواجهة المتمردين ، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى التحالف مع القوات الساخطة عليه في الجيش ، قيامهم بالانقلاب ضده في مايو ١٩٩٧ وقد ساهمت الأوضاع الداخلية ( حكم أوتوقراطي – فساد سياسي – عدم دفع رواتب الجيش ) في اشتعال الصراع واستمراره ، كما أدى الدعم الخارجي – خاصة الإقليمي – لطرفي الصراع،مع غياب الدور الدولي تجاهه إلى استمراره لفترة طويلة .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول: نشأة الصراع وتطوره .

المطلب الثاني: الأسباب الداخلية للصراع .

المطلب الثالث: الأسباب الخارجية للصراع .

## المطلب الأول
## نشأة الصراع وتطوره

اندلعت الحرب الأهلية في مارس عام ١٩٩١، مع دخول قوات الجبهة الثورية المتحدة Revolutionary United Front والمعروفة اختصارا باسم R.U.F (*) بزعامة فوداي سنكوح شرق البلاد انطلاقا من ليبيريا المجاورة بهدف الإطاحة بنظام الرئيس جوزيف مومو بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفساد بصورة كبيرة ، ولقد قام مومو بإرسال قواته لمواجهة هؤلاء ، إلا أن عدم كفاءة النظام في إدارة الكفاح المسلح مع الجبهة أدى إلى وقوع انقلاب عسكري ضده بقيادة الكابتن فالنتين ستراسر، حيث عكس هذا الانقلاب حالة من السخط لدى الجنود المعزولين في ساحة القتال بسبب ضعف الأجور من ناحية ، ونقص المعدات الحربية من ناحية ثانية ، وتجاهل قادتهم في العاصمة لمطالبهم من ناحية ثالثة ، وسيادة الاعتقاد لديهم بأن النظام مستفيد من حالة الحرب من أجل إرجاء الانتخابات وتجاهل تنفيذ الوعود المستمرة بالإصلاح خاصة بعد

---

* تضم الجبهة بالأساس مجموعة من العاطلين والشباب الذين فروا إلى ليبيا في السبعينات ومنتصف الثمانينات بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعمليات القمع الذي قام بها نظام الرئيس سياكا ستيفنز(١٩٦١-١٩٨٥) واستمرار هذا التدهور في عهد الرئيس مومو خاصة بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي عام ١٩٨٩بالرغم من تأثرها بالمبادئ الثورية وفكر القيادة الليبية إلا أنه من الصعب القول بأن لها أيديولوجية واضحة، فضلا عن افتقادها النواحي التنظيمية التي تميز الحركات الثورية بصفة عامة ، لمزيد من التفاصيل حول نشأة الجبهة أنظر :

Ibrahim Abdullah , " Bush Path to Destruction : the Origin and Character of the Revolutionary United Front/Sierra Leone", **The Journal of Modern African Studies** ,Vol.36 , No.2 , 1997 , PP.222-223 .

استفتاء عام ١٩٩١ الذي أسفرت نتيجته عن تأييد الشعب للتحول إلى التعددية الحزبية في البلاد من ناحية رابعة [١] .

وبالرغم من هذه الاعتبارات السابقة ، إلا أن انقلاب ستراسر – الذي كان يشغل منصب قائد القوات البرية في شرق البلاد والمكلف بمواجهة الجبهة – لم يكن مخططا له من قبل ، صحيح أنه كان مستاء من تجاهل النظام لاحتياجاته العسكرية والمادية ، وتوجه يوم ٢٩ أبريل ١٩٩٢ إلى العاصمة على رأس قوة لاتزيد عن ٥٠ جنديا وضابطا للاحتجاج ،إلا أنه فوجئ بقيام الكولونيل ياياكانو بإذاعة بيان في الإذاعة يعلن فيه الإطاحة بالنظام بسبب الفساد ، وهنا قرر ستراسر استغلال هذا الوضع فقام هو وهذه الوحدة الصغيرة التي معه بالاستيلاء على السلطة في ٣٠ أبريل ١٩٩٢ [٢] .

ولقد استغلت الجبهة [*] تلك الظروف للهجوم على المواقع المعزولة التابعة لجيش سيراليون والمناطق الريفية غير المسلحة. وفى أواخر عام ١٩٩٤ وأوائل ١٩٩٥، تمكنت من الاستيلاء على المصادر الرئيسية للماس، خاصة في مناطق كونو في الشرق، بل هددت باحتلال العاصمة فرى تاون، لذلك استعان الكابتن ستراسر بشركة للمرتزقة من جنوب إفريقيا تعرف باسم النتائج الحاسمة (النافذة) Executive Outcome لمساعدته، ومنذ ذلك الحين بدأت الهزائم تتوالى على المعارضة، إلا أن نقص الإمدادات والمؤن دفع القوات الحكومية والمرتزقة إلى الانسحاب من المناطق التي استولت عليها، وهو ما كان يتيح للمعارضة فرصة استعادة تلك المناطق من جديد [٣] .

---

[١] –أحمد إبراهيم محمود،"الحرب الأهلية في سيراليون"في د. إبراهيم نصر الدين(محرر)، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا ( القاهرة: معهد البحوث الإفريقية،١٩٩٩) ص ٤٧٧.

[٢] – المرجع السابق،نفس الصفحة .

[*] سوف يستخدم الباحث كلمة الجبهة اختصارا للإشارة إلي الجبهة الثورية المتحدة

[٣] –المرجع السابق،نفس الصفحة .

وقد استمر الحال هكذا حتى يناير ١٩٩٦ حيث وقع انقلاب ضد ستراسر قام به رئيس الأركان "جوليوس مادايبو" الذي أعلن أن هدفه ليس البقاء في الحكم — كما فعل ستراسر من قبل — وإنما أعلن التزامه بالديمقراطية، وبالفعل أجريت أول انتخابات رئاسية في البلاد في ١٥ مارس ١٩٩٦ أسفرت عن فوز الرئيس "أحمد تيجان كاباه" وحزبه–حزب الشعب السيراليوني–الذي أعلن عقب فوزه عن رغبته في التوصل إلى اتفاق سلام مع المعارضة[1] .

وقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في أبيدجان ( ديسمبر ١٩٩٦) والذي ينص على إنهاء حالة الحرب في البلاد مع سحب القوات الأجنبية بالإضافة إلى المرتزقة ، وتنفيذ برنامج تدريبي لتأهيل المتمردين، ودمج بعضهم في صفوف القوات الحكومية، كما تمت الموافقة على إعادة الانتخابات الرئاسية التي قاطعتها الجبهة أول مرة، ومرة أخرى بفوز كاباه في الانتخابات التي أجريت في يناير ١٩٩٧ .

ومع ذلك فقد كان واضحًا أن القضية لم تكن قضية تحول ديمقراطي لدى المعارضة والقوى التي تساندها، بقدر ما هي قضية ثروة ونفوذ ورغبة في الحصول على الماس ، لذا لم يمض على فوز كاباه سوى أربعة أشهر حتى قام بعض القادة العسكريين – بالتحالف مع سنكوح – بالانقلاب ضده (مايو١٩٩٧)، وتم تشكيل مجلس عسكري لرئاسة البلاد أطلق عليه المجلس الثوري للقوات المسلحة (A RFC ) وتنصيب الجنرال جوني بول كروما رئيسا له وسنكوح نائبا له ،وهو ما أدى إلى فرار كاباه إلى غينيا التي عملت هي ونيجيريا من خلال قوات الإيكوموج– على التدخل العسكري بقوة ضد قادة الانقلاب.وبالفعل وافقت الجماعة في أغسطس ١٩٩٧على سلسلة من الإجراءات العقابية ضد المجلس العسكري ومنها فرض حظر اقتصادي على كل السلع باستثناء المواد

---

[1] – بدر حسن شافعي، "سيراليون.. هل تنتهي حرب الماس ؟" إسلام أون لاين في www.islamonline.netarabic/politics/2002/01/article29.shtml

الغذائية من أجل الحيلولة دون وصول السلاح للمتمردين من دول الجوار،كما تم تفويض قوات الإيكوموج القيام بمهام حفظ السلام ،ومراقبة الحظر[١] .

ونظرًا لتفوق دول الجماعة التسليحى فقد تمكنت من إعادة كاباه إلى السلطة بعد عشرة أشهر (مارس ١٩٩٨) كما تم القبض على سنكوح وأعداد كبيرة من الجنود التابعين له وصدر حكم بإعدامه في (أكتوبر ١٩٩٨) .

لكن المتمردين أعادوا تنظيم أنفسهم على أيدي زعيمهم الجديد سام بوكارى الذي عمل بالتعاون مع بعض المرتزقة من ليبيريا و أوكرانيا ، فضلاً عن الدعم الخارجي -خاصةً من ليبيريا تحديداً -على معاودة شن هجوم على البلاد، مع التركيز على المناطق الغنية بالماس . وبالفعل نجح هؤلاء في الاستيلاء على مدينة كوبيدو ، وكان أحد أسباب هذه الانتصارات ضعف جيش الحكومة من ناحية ، فضلاً عن قلة عدد و تسليح قوات الإيكوموج، مما دفع قادة الجماعة إلى عقد قمة طارئة في أبيد جان (ديسمبر ١٩٩٨ ) قرروا خلالها زيادة حجم القوات العاملة في سيراليون .

ولقد كان واضحاً أن الصراع لن يتم حسمه عسكرياً بسبب الدعم الذي تحظى به المعارضة في مواجهة نظام كاباه ، كما يلاحظ أن إعلان الرئيس النيجيري الجديد أوباسانجو عن رغبته في سحب القوات النيجيرية الأكبر عدداً من سيراليون بسبب صعوبات مالية، فضلا عن رغبة النظام في التركيز على القضايا الداخلية ، كان دافعاً هاماً إلى ضرورة الوصول إلى اتفاق سلام بين الجانبين .

وبالفعل استضافت لومى -عاصمة توجو- التي كانت ترأس دورة الجماعة آنذاك- مفاوضات مباشرة بين الحكومة والمتمردين . وتم التوصل إلى اتفاق سلام بين الجانبين في ٧ يوليو ١٩٩٩والذي كان بمثابة الإطار السياسي لعملية التحول الديمقراطي وعملية السلام في البلاد بعد ذلك. ويشكل يوم الثامن عشر من يناير ٢٠٠١ تاريخا هاما في مسيرة الصراع ،حيث توصل الرئيس أحمد

---

[1]- Africa Sourh of the Sahara 2000, **Op. cit.** , p.122 .

تيجان كاباه وزعيم الجبهة آنذاك عيسى سيساى لاتفاق ،أعلن الجانبان بموجبه انتهاء الحرب الأهلية في البلاد ،كما قام الطرفان بإحراق رمزي لثلاثة آلاف قطعة سلاح تأكيدا على انتهاء الحرب إلى الأبد .وكانت هذه الخطوة بداية الطريق نحو التحول الديمقراطي السلمي في البلاد .حيث تم بعدها الإعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها البلاد في الرابع عشر من مايو ٢٠٠٢ والتي دخلتها الجبهة هذه المرة كحزب سياسي يحمل نفس الاسم (RUPF)

ولكن كانت هناك بعض المشكلات التي واجهت الحزب الجديد من أهمها:

١-حداثة التشكيل ،الأمر الذي ساهم في إضعاف موقفه في الانتخابات

٢-عدم موافقة اللجنة الوطنية على قبول ترشيح فوداي سنكوح في الانتخابات الرئاسية على اعتبار أن اسمه غير مدرج في قوائم الانتخابات

٣-حدوث حالة أشبه بالانشقاق الداخلي بشأن المرشح البديل لسنكوح، ففي الوقت الذي أعلن فيه الأمين العام للحزب بولو بانجورا POLLO PANGURA أن الحزب لن يقدم مرشحا للانتخابات الرئاسية ،وسيكتفي بخوض الانتخابات البرلمانية ،نجد أن المنشقين عن الحزب أعلنوا ترشيح بانجورا ذاته،الأمر الذي دفع المتحدث باسم الحزب إلي نفي ذلك .

ولعل حالة التشتت والتشرذم انعكست على العملية الانتخابية ذاتها ،ففي الانتخابات الرئاسية – التي جرت في مايو ٢٠٠٢– والتي تنافس فيها تسعة مرشحين ،انحصرت المنافسة في ثلاثة هم: الرئيس كاباه ممثلا لحزب شعب سيراليون الحاكم،وأرنست كروما زعيم حزب مؤتمر عموم سيراليون الذي حكم البلاد أكثر من عقدين من الزمان،وجون بولي كروما الحاكم العسكري السابق.

لذا يمكن القول بأن المعركة الانتخابية كانت سهلة لغياب قوى سياسية فاعلة في مواجهة الحزب الحاكم .لذا فلا غرابة في أن يحسم الرئيس كاباه المعركة من

الجولة الأولى حيث حصل على ٧٠% من إجمالي الأصوات ،بينما لم يحصل أقرب منافسيه(أر نست كروما ) إلا على ٢٠% فقط [١] .

وبعد الانتخابات تعهدت الأمم المتحدة القيام بمهام بناء السلام . وبالفعل حققت نجاحات هامة في هذا الشأن ، مما دفع مجلس الأمن–استنادا إلى تقرير الأمين العام عن الحالة في سيراليون– إلى الإعلان في يوليو ٢٠٠٥ عن انتهاء عمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بنهاية ٢٠٠٥ [٢] .

## المطلب الثاني

## الأسباب الداخلية للصراع

بالرغم من أن سيراليون شهدت – كغيرها من دول غرب إفريقيا خاصة ليبيريا – حربا أهلية استمرت قرابة عشر سنوات ، إلا أنها تظل لها خصوصية تميزها عن حالات الصراع الداخلي الأخرى ، وهي تراجع البعد الإثني في الصراع لحساب البعد الاقتصادي أولا ، المتمثل في السيطرة على الماس ، ثم البعد السياسي ثانيا المتمثل في الإطاحة بالنظام الحالي . وهو ما دفع بعض المحللين إلى توصيف الصراع بأنه صراع الماس .والبعض الآخر إلى توصيف الحرب ككل بأنها تدخل في إطار الحرب الأهلية غير الإثنية وغير الانفصالية في آن واحد [٣] .

**أولا : الأسباب الإثنية :**

يعد مجتمع سيراليون مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية ،إذ به أكثر من عشرين إثنية، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو ٩٠% من السكان البالغ عددهم ٦،٥ مليون نسمة وفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٥ ومن أبرز هذه الجماعات المندي Mende في الجنوب وتشكل ٣٠% ، والتيمني Temne في الشمال

---

[١] – لمزيد من التفاصيل

**Africa Confidential,** kabbah`s Cabbla (Oxford: Blackwell Publishers of Oxford ,.Vol.43 , No.11 , 31 May 2002) .,P.1.

[٢] –وكالة أنباء الشرق الأوسط ١–٧–٢٠٠٥.

[٣] – أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، م.س.ذ. ص ٢٥٧ – ٢٦٠ .

وتشكل ٣٠% ، وليمبا Limpa في الشمال أيضا وتشكل ٩% [١] ، هذا بالإضافة إلى جماعتي الماندينجو والفولاني اللذين لهما امتدادات داخل غينيا المجاورة . في حين يشكل العبيد المحررون من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية – والذين يعرفون باسم الكريو Krio أو الكريول Kreole – ١٠% [*] ويتوازى الاختلاف الإثني مع التقسيم الجغرافي للبلاد ، إذ يتركز التيمني والليمبا في الشمال ، في حين يتركز المندي في الجنوب . لكن بالرغم من ذلك فإن هذا الانقسام الإثني لم يكن هو المحرك الرئيسي للصراع بعد الاستقلال ، بالرغم من وجوده ، خاصة أن أول نتيجة للانتخابات التي جرت بعد الاستقلال أثبتت ذلك[٢] ، حيث سيطر المندي على حزب الشعب السيراليوني (حزب كاباه) في حين سيطر التيمني والليمبا على حزب مؤتمر كل الشعب الذي ينتمي إليه ستيفنز[*]. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب :-

١- أن الأنظمة الحاكمة المتعاقبة لم تركز على البعد الإثني في الصراع ، بل عملت على إحداث حالة من التوازن بين الإثنيات على اعتبار أن ذلك من شأنه تحقيق الاستقرار لها . وقد ظهر هذا بوضوح في عهد ستيفنز، إذ

---

١ – حول الوضع الإثني في سيراليون انظر :

**CIA , Wolrd Fact Book 2005 , in**
www.odci.gov/cia/publications/Factbook/geos/SL.html.

* – وفد الكريو إلى البلاد مع قيام بريطانيا بتأسيس مستعمرة سيراليون عام ١٧٨٩ لكي يستوطن بها العبيد الأفارقة المحررون بعد إلغاء تجارة العبيد في الإمبراطورية البريطانية ، ثم توالت دفعات أخرى من هؤلاء من الأمريكتين (العالم الجديد) . وقد ظلوا يحكمون البلاد حتى إجراء أول انتخابات بعد الاستقلال عام ١٩٦٨ ، لمزيد من التفاصيل حول نشأة الكريو انظر :

Joseph Jusuf Bangura , " **Ethnic Invention and Identity Formation in Sierra-Leone : A Case Study of The kreoles 1870-1961** ", in
www.grad.usask.ca/gateway/Banguraabstractethinicidentitysirraleoneerol es.html.

٢– د. شهرت العالم ،" سيراليون .. الدولة التي عادت من عالم الموتى" ، **مجلة الثقافة الكويتية** ، ( الكويت : دار الثقافة العالمية ، عدد ١١٧ ، مارس ٢٠٠٣ ) ص ٨٢ .

* – يعد سياكا ستيفنز أول حاكم وطني للبلاد (١٩٦٨–١٩٨٥) .

أدى تنوع جذوره الإثنية (*) إلى عدم التركيز على البعد الإثني في تـولي المناصب الهامة في الدولة ، بل وفي المؤسسة العسكرية حيث كان أقـل تحيزا للجماعتين الإثنيتين الكبيرتين في البلاد (١) . ولقد سار مومو على نفس النهج تقريبا ، لذا يلاحظ أنه عندما اندلعت الحرب الأهلية ضده لـم يكن البعد الإثني واضحا فيها إلى حد كبير، ويظهر هذا من تشكيل الجبهة الثورية ، فبالرغم من انتماء سنكوح للتيمنـي ، إلا أن أعضـاءها كـانوا ينتمون إلى إثنيات ومناطق جغرافية مختلفة (٢) . وعندما وصل الـرئيس كاباه للحكم عام ١٩٩٦ عمل على الحفاظ ــ إلى حد مـا ــ علـى هـذا التوازن الإثني ، حيث ضم ممثلين عن الإثنيات الأخرى في الحكومـة ، كما عمل على الإبقاء على هيمنة التيمني على المؤسسة العسـكرية (٣) ، وبالرغم من ذلك فإن بعض العناصر في المؤسسـة العسـكرية اتهمتـه بالتحيز لإثنية الماندي التي ينتمي إليها ، وسعيه لتقسيم المناصب السياسية وفق أسس إثنية ، فضلا عن إثارته للنعرات الإثنية من خلال تقسيم البلاد ــ على أسس جغرافية أيضا ــ إلى شمال وجنوب ، ومـن ثـم قـررت الانقلاب ضده(٤) .

* – حيث ينتمي والده إلى الليمبا ، بينما والدته إلى إثنية جاليناس ، في حين تنتمي زوجته إلى التيمني.

١- Harry Ododa ," Voluntary Retirement by President in Africa : Lessons From Sierra-Leone , Tanzania , Cameroon and Senegal , " **The Journal of African Studies** , ( Washington D. C : heldref publications , Vol. 15 , No. 3-4 , 1988 ) PP. 98-99 .

2-Paul Richards , " Rebellion in Liberia and Sierra-Leone : A crisis of Youth " in Oliver Furely (ed.) , **Conflict in Africa** (London : Touris Academic Studies , 1995)P. 191.

٣- John L. Hirsch , **Sierra-Leon : Diamond and Struggle for Democracy** , ( Boulder :Lynne Rienner Publishers , 2001) PP. 22-25 .

٤ – أحمد إبراهيم محمود ، الحرب الأهلية في سيراليون ، في د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، م.س.ذ. ، ص ٤٨٠ .

٢-وجود تشابهات ثقافية على نطاق واسع بين الجماعات الإثنية ساهمت في تقليل حدة الانقسام الإثني ، كما أن وجود لغة مشتركة للتعامل هي لغة الكريو ــ بخلاف اللغات الخاصة لكل إثنية ، وكذلك اللغة الإنجليزية التي هي اللغة الرسمية للبلاد ــ ساهم كذلك في عملية توحيد وتجميع هذه الإثنيات [١].

٣-أن الفروق الإثنية لا تتوازى مع الفروق الدينية ، بمعنى أن الإسلام والمسيحية يعبران حدود الجماعات الإثنية ، ومن ثم يساهمان في تقليل حدة هذه الانقسامات إلى حد كبير . ومعنى ذلك أن الانقسامات الإثنية موجودة ، لكن عدم التوظيف السياسي لها من ناحية ، فضلا عن عدم توازيها مع الفروق الدينية والثقافية ساهم ــ إلى حد كبير ــ في تراجع الجانب الإثني كمسبب أساسي للصراع لصالح الأبعاد الأخرى .

**ثانيا : الأسباب الدينية والثقافية :**

تعد سيراليون دولة إسلامية من حيث عدد السكان ، إذ يشكل المسلمون نسبة تتراوح ما بين ٦٠%(*) – ٨٠% (**) حين يبلغ عدد النصارى ١٠% ، وأتباع الديانات التقليدية ٣٠% . ويلاحظ أن معظم سكان الشمال من المسلمين ــ شأنهم في ذلك شأن معظم دول غرب إفريقيا ــ وذلك بسبب قدوم الإسلام عبر التجارة من شمال إفريقيا ومنطقة نهر السنغال خلال القرنين

---

[١]-I C G Africa Report, **Sierra-Leone : A brief Overview** " in, www.crisisweb.org/projects/sierraleone/Reports,html. p.24

* – هذه النسبة هي الواردة في التقرير السنوي للمخابرات الأمريكية لعام ٢٠٠٥ ، لمزيد من التفاصيل انظر:

CIA World Fact Book 2005 , **Ibid.**

** – هذه النسبة وفقا لبعض المصادر الإسلامية ، لمزيد من التفاصيل انظر :**موقع مفكرة الإسلام على النت**، "مسلمو سيراليون – المسلمون المنسيون" في :

www.islammemo.cc/historydb/one-news.asp?Dnews=120.

الخامس عشر والسادس عشر ، في حين أن قبائل المندي في الجنوب اعتنق كثير منهم الدين المسيحي من أجل الحصول على التعليم والمناصب الرئيسية خلال حكم الكريو – معظمهم من النصارى(*) – والذين عملوا على التمييز بين المواطنين على أساس الدين ، حيث لم يكن يُسمح للمسلمين بدخول المدارس أو العلاج في المستشفيات أو تبوئ الوظائف الحكومية إلا بعد دخولهم في المسيحية (١) .

لكن يلاحظ أن هذه التمايزات الدينية تراجعت بعد انتهاء حكم الكريو ، وكانت هناك حالة من التسامح الديني بين أتباع الديانات المختلفة مع الحكم الوطني للبلاد.

أما فيما يتعلق **بالأسباب الثقافية** ، فبالرغم من التنوع الإثني الذي ينعكس على التنوع اللغوي ، إلا أنه كانت هناك مجموعة من القواسم الثقافية المشتركة بين الجماعات المختلفة – ذات الأصول الإفريقية – في مواجهة الكريو ،خاصة قبل الاستقلال ، حيث كانت هناك حالة من التزاوج والتعايش السلمي بين القبائل المختلفة (٢) . ولقد لعبت لغة الكريو دورا هاما في تحقيق هذا التعايش بعد الاستقلال الذي لم يظهر فيه الانقسام الثقافي بين الإثنيات المختلفة ، وإنما ظهرت حالة من الانقسام الثقافي خلال عقدي السبعينات والثمانينات بين قوى المجتمع من ناحية ، وبعض الفئات – خاصة فئة الشباب – تحت تأثير الأوضاع الاقتصادية

---

* كانت بريطانيا ترغب في أن تكون سيراليون قاعدة لنشر المسيحية ونقطة ارتكاز لها في غرب إفريقيا في مواجهة فرنسا . لمزيد من التفاصيل انظر : د. رجاء إبراهيم سليم ، سيراليون والخروج من الأزمة ، (القاهرة : معهد البحوث الإفريقية ،نشرة خاصة محكّمة، رقم ٥٧ ، ٢٠٠٠ ) ص ٥ .

١ – مسلمو سيراليون ، م.س.ذ.

2- John . L. Hirsch , Op. cit. P. 24 .

والاجتماعية من ناحية ثانية . حيث صـارت لهـذه الفئـات عـادات ثقافيـة معينة ، وأنماط مميزة في المأكل والملبس ، بل وفـي التعلـيم ،حيـث اتجـه معظم هؤلاء إلى التعليم العالي –غير المهني – الـذي يهـدف إلـى تخـريج الموظفين البيروقـراطيين، ولقـد بـدا تـأثر هـؤلاء بالأفكـار الاشـتراكية الماركسية والثورية اللينينية ، خاصة داخـل جامعـة خلـيج فـوراه . وكـان من أبرز الداعين إلى ذلك سانجان كابـاه ، وأفكـاره عـن فلسـفة الثـورة ، حيث كان يهدف ليس فقط إلى إحـداث تغييـرات فـي ثقافـة الشـباب مـن خلال الأنشطة الشعبية وإنما إلـى ضـرورة مشـاركة هـؤلاء فـي عمليـة التغيير داخل الجامعة وعلى المسـتوى الـوطني [1] ، ولقـد تسـببت الأزمـة الاقتصادية والعالمية في السبعينات في تقويـة روح الاحتجـاج لـدى هـؤلاء ، وهو ما انعكس فـي مظـاهرات ١٩٧٧ ، ثـم مظـاهرات ١٩٨٤ الداميـة والتي كانت سببا في تنحي ستيفنز عن الحكـم [2]. ومـع لجـوء الكثيـر مـن هؤلاء إلى ليبيا بسبب ممارسات ممـوه ضـدهم ،اصـطبغ فكـرهم بالأفكـار الثورية للقذافي خاصـة فيمـا يتعلـق بشـقها الثـوري الخـاص بالإطاحـة بالأنظمة الحاكمة ، لكن لم يسع هـؤلاء مـن خـلال الجبهـة الثوريـة إلـى تطبيق الثقافة والتعاليم الثورية علـى المجتمـع بعـد الإطاحـة بالنظـام [3] ،

---

١ – حول ثقافة الشباب انظر :

Patrick K.Muana , " The Kamajor Militia : Civil War , Internal Displacement and The Politics of Counter – insurgency , " **Africa Development** , ( Dakar : Council For The Development of Social Research in Africa , Vol. 22 , No. 3-4 , 1997 ) PP. 78-79 .

٢ –أحمد ابراهيم محمود ، الحرب الأهلية في سيراليون ، م.س.ذ. ، ص ٤٧١ – ٤٧٢ .

٣ – لمزيد من التفاصيل انظر :

R.U.F:"**Footpaths to Democracy : Towards a New Sierra-Leone**"in www.Sierra-Leone .org/document.html.

وانظر أيضا : Ismail Rashid , **Op. cit.** , P. 38 .

وهو ما ظهر في برنامج الجبهة الذي جاء تحت عنوان "خطوات على طريق الديمقراطية" ، حيث خلا من أيديولوجية ثقافية واضحة ، وكان عبارة عن تجميع انتقائي بين مذاهب سياسية شتى مثل الأفريكانية والشعبوية والحفاظ على البيئة والعداء للمؤسسات القائمة ، لكن التركيز الأكبر كان يتعلق بانتقاد النظام الحاكم ، وهو ما يعني أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي التي كانت مسيطرة على هؤلاء ، وهو ما أكد عليه سفير سيراليون لدى الأمم المتحدة إبراهيم كامارا ، حيث أشار إلى أن الخلافات الأيديولوجية أو الانقسامات الإقليمية ليست سببا في اندلاع الصراع ، وإنما الصراع نشأ وسيظل بسبب الماس [1] .

**ثالثا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :**

لقد ساهمت الأوضاع الاقتصادية السيئة التي شهدتها البلاد خلال حكم حزب كل الشعب الذي رأسه ستيفنز (١٩٦٨ – ١٩٨٥) ثم مومو (١٩٨٥ – ١٩٩٢) في بروز حركات اجتماعية معارضة بدأت أولا بالطلبة ، ثم شملت الفئات المحرومة الأخرى -خاصة الذين عرفوا باسم البروليتاريا المهمشة[*] Lupmen Proletarist – الذين تحولوا إلى العمل المسلح بعدما فقدوا الأمل في إيجاد وظيفة أو تحسين أوضاعهم المعيشية .

---

1-Angela M.Cintyre ," **Politics,War and Youth Culture in Sierra-Leone : an Alternative interpretation**"in www.iss.za/pubs/asr/11nov./mcintyre.html.P.5.

* – يشير هذا المصطلح وفق المفهوم الماركسي إلى شريحة معينة من المجتمع غير قادرة على التوظف أو بيع قدراتها العمالية لأسباب اقتصادية ، وظهرت كمجموعة متماسكة ــ نسبيا ــ في بداية السبعينات وحتى منتصف الثمانينات ، وكانت لهم سمات ثقافية في الملبس والمأكل ، فضلا عن ميلهم للتعليم غير المهني ، مما جعل دمجهم في المجتمع يواجه صعوبة فالتحق بعضهم بالجيش ، فيما توجه آخرون إلى الخارج لتلقي تدريبات عسكرية في دول الجوار خاصة ليبيا ، حيث شكلوا نواة الجبهة الثورية المتحدة ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Ismail Rashid ," Subaltern Reaction : Lumpens , Students and The left " **Africa Development** , Vol.22, No.3-4 , 1997 , PP. 22-24 .

فقد عمل ستيفنز ثم مومو على تركيز كل موارد الدولة في أيديهم ، والاستفادة منها في تحقيق مصالح شخصية للنخبة الحاكمة مقابل حرمان الأغلبية العظمى منها ، وقد كان الرئيس ستيفنز لا يفصل بين ثروته الشخصية وثروات البلاد ، حيث كان يعتبر نفسه أبو الأمة Father of State ومن ثم سمح لنفسه ولمعاونيه في الحزب في السيطرة على موارد الدولة وتحقيق ثروات شخصية [١] . كما عمل ستيفنز على محاباة الأجانب ــ خاصة اللبنانيين ــ في إدارة شئون البلاد الاقتصادية ، حيث عهد إلى رجل أعمال لبناني (يدعى جميل شاهد محمد ) إدارة ثروته وتمثيله في المشروعات التجارية الخاصة وكذلك أمام البنوك ، وكان من نتيجة ذلك بروز حركة احتجاجات واسعة منتصف السبعينات قامت بها الحركة الطلابية ، وتمثلت في مظاهرات الشباب والطلبة (فبراير ١٩٧٧) ، وكان من بين مطالبها تخفيض الإنفاق العسكري ، ومنع نفوذ غير الأفارقة ــ خاصة اللبنانيين ــ في الاقتصاد ، إلا أنه رفض الاستجابة لهذه المطالب ، وازدادت الأوضاع سوءا بعد ذلك ، خاصة بعد زيادة إنفاق ستيفنز واستضافته القمة الإفريقية عام ١٩٨٠ ثم رغبته ترشيح نفسه رئيسا مدى الحياة عام ١٩٨٤ ، مما دفع الطلبة إلى القيام بمظاهرات واسعة النطاق في نفس العام ، وقد أدى تعامله العسكري معها إلى فرار معظم هؤلاء إلى ليبيا واللجوء إلى الحل العسكري ، واضطر ستيفنز آنذاك إلى التنازل عن الحكم إلى نائبه مومو [٢] .

ويلاحظ أن الأوضاع لم تتحسن في عهد مومو ، بل ازدادت سوءا ، خاصة مع تطبيق البلاد لبرنامج التكيف الهيكلي عام ١٩٨٩ حيث كان لها آثارا اجتماعية سيئة تمثلت في قيامه بطرد ١٥ ألف عامل يمثلون ٤٠ % من قوة

---

[1]-Sahr John Kpumdeh : " Limiting Administrative Corruption in Sierra-Leone " , **The Journal of Modern African Studies ,** Vol. 32 , No. 1 , 1994 , PP. 139 – 157 .

[٢] –أحمد إبراهيم محمود ،الحرب الأهلية في سيراليون ، م.س.ذ. ، ص ص ٤٧٢ – ٤٧٣ .

العمل في أجهزة الخدمة المدنية ، فضلا عن زيادة عجز الموازنة الذي بلــغ ٣ مليار دولار ، ووفقا لبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩١ ، تم تصنيف سيراليون على أنها واحدة من أفقر دول العالم ، وأن ٦٥% من سكانها يعيشون تحت خط الفقر ، كما انتشر الفساد بصورة كبيرة خاصة في مجال الماس الــذي يدر دخلا سنويا يقدر ب ٣٠٠ مليون جنيه استرليني ،حيث انخفض مقدار الماس المصدر من ٢ مليون قيراط عام ١٩٧٠ إلى ٤٨ ألف قيراط عــام ١٩٨٨ [١] . ولقد كان من أبرز الآثار الاجتماعية لعهد مومو أمران : الأول زيــادة نسـبة البطالة من ناحية ، وزيادة نسبة انخراط الشباب والعاطلين في الأعمال العسكرية من ناحية ثانية [٢] . ومن ثم بروز الجبهة الثورية المتحدة التي كانت ترغــب ــ ليس في الإطاحة بالنظام الحاكم فحسب ــ بل والسيطرة علــى مــوارد المـــاس خاصة منطقة كونو التي يشكل الماس المستخرج منها ٧١% من قيمــة المـــاس الموجود في البلاد ، حيث أن قوات التمرد استهدفت من ذلك تعظيم ثرواتها من ناحية،فضلا عن استخدام جزء من عوائد الماس في الإنفاق على شراء الأسلحة [٣] .

ولقد حاول فالنتين ستراسر بعد وصوله للحكم تحسين الأوضاع الاقتصـــادية بعض الشيء ،إلا أن الأوضاع ازدادت سوءا مع قيام بريطانيــا ١٩٩٣ بقطــع المعونات الاقتصادية عنه بسبب ممارسات النظام غير الديمقراطية ضــد قــادة المعارضة ، واستمر تدهور الأوضاع الاقتصادية بسبب اتفاق ستراسر مع البنك الدولي عام ١٩٩٣ على تنفيذ برامج التكيف الهيكلي ، مما ترتب عليه زيادة نسبة

---

١-Sahr John , Op. Cit. P. 140 – 146 .

٢ – د. رجاء إبراهيم سليم ، م.س.ذ. ص ص ١٤–١٥ .

٣ – د. محمد عاشور مهدي ، "الماس يشجذ صراعات إفريقيا"، إسلام أون لاين . في :
www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-May-2000/qpoliticp.asp

التضخم في البلاد من ١٥،١ % عام ١٩٩٣ إلى ٢٢،٣ % عـام ١٩٩٤ ، ثـم إلى٣٥% عام ١٩٩٥[١] .

ولقد أدى ذلك إلى عدم تمكن ستراسر من حسم المعركة العسكرية لصـالحه في مواجهة الجبهة التي عملت ــ في المقابل ــ على السيطرة على أهم ثلاثـة مصادر للدخل الأجنبي في البلاد [*] ، وقد شجع ذلك القـوات المسـلحة علـى الانقلاب ضده والإطاحة به .

ومن هنا ونظرا لأهمية البعد الاقتصادي في الأزمة ، فإن بعض الباحثين مثل كريستي صموئيل يصف الحرب في البلاد بأنها حرب اقتصادية فـي الأسـاس بسبب رغبة الجبهة في السيطرة على الماس[٢] .

**رابعا : الأسباب السياسية :**

لقد ظهرت حالة من الانقسام السياسي والحكم الأوتوقراطي في سيراليون منذ نشأتها كمستعمرة بريطانية عام ١٧٨٩ حيث حصلت فئة الكريو علـى جميـع الامتيازات السياسية ، بحيث انقسم المجتمع إلى فئتين الأولى الكريو الحاكمـة ، في مواجهة الأغلبية السوداء المحكومة من ناحية ثانية [٣].

وبعد استقلال البلاد عام ١٩٦١ برزت الأزمة السياسية مجددا ــ فـي ظـل الحكم الوطني ــ خاصة في ظل حكم الرئيس ستيفنز وحـزب كـل الشـعب (١٩٦٨ – ١٩٨٥) حيث حرص ستيفنز منذ وصوله للحكم على تركيـز كـل الصلاحيات في يده فيما عرف بشخصنة السلطة ، وقد كان ذلـك راجعـا إلـى

---

١ – أحمد إبراهيم محمود ،"الحرب الأهلية في سيراليون" م.س.ذ. ص ص ٤٧٧ – ٤٧٨ .

* – هي مناجم الماس في مقاطعة كونو ، منجم خام أكسيد التيتانيو في جبانجاتوك ، ومنجم البوكسيت في موكانجي ، لمزيد من التفاصيل أنظر : **المرجع السابق**،نفس الصفحة .

2-Kirsti Samuels ," Jus ad Bellum and Civil Conflict : A Case Study of The International Community's approach to Violence in The Conflict in Sierra – Leone" , **The Journal of Conflict and Security Low** ( London : Oxford University Press , Vol.2 , No. 2 , 2003 , ), P. 323.

٣ – د. شهرت العالم ، م.س.ذ. ، ص ٨٢ .

مخاوفه من المؤسسة العسكرية ، فضلا عن طبيعته الشخصية ، وصارت مؤسسات الدولة في عهده لا قيمة لها ،حيث لم يعد هناك فصل واضح بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، على اعتبار أنه هو الذي يقوم بتعيين الوزراء وله حق إقالتهم ، فضلا عن غياب الدور الرقابي للبرلمان الذي يسيطر عليه الحزب الحاكم (١) .

ولم تقتصر هيمنة ستيفنز على المؤسسات التقليدية للنظام السياسي فحسب ، بل امتدت إلى المجتمع المدني ، حيث عمل على تعيين الرموز البارزة في مؤسسات المجتمع المدني بحيث يضمن ولاءها له (٢) .

وقد اعتمد ستيفنز من أجل الهيمنة على السلطة على ثلاث وسائل هي :

١- تدمير كل أشكال المعارضة المرتبة ، واتحاد العمال والطلبة من خلال كافة أشكال القمع والإرهاب .

٢- الاستعمال الانتقائي والمنظم للعنف من أجل الحفاظ على النظام في مواجهة تحديات المعارضة ، وذلك من خلال تشكيل ما عرف باسم القوة العسكرية الوقائية ، ووحدة الأمن الداخلي لمواجهة المعارضة .

٣- السعي عام ١٩٨٤ لتعديل الدستور من خلال النص على بقائه في الحكم مدى الحياة ، ومن قبله إلغاء نظام التعدد الحزبي عام ١٩٧٨ .

إلا أن هذه الممارسات ساهمت في زيادة حدة الغضب ضده ، وقامت مظاهرات واسعة النطاق من خلال الطلبة ، وانتشرت في كل مكان ، مما دفعه إلى إغلاق الجامعة ثلاثة أشهر ، وقام بتشكيل لجنة للتحقيق عام ١٩٨٥ والتي قررت نفي قيادات الطلبة ، وقد تسببت هذه المحاكمة في إحداث نقلة هامة في الأوضاع السياسية في البلاد ، حيث أدت إلى بداية ظهور الاتجاه نحو الكفاح المسلح في الأوساط الطلابية منذ ذلك الحين ، وقد دفع ذلك ستيفنز إلى إجراء

---

١- Sahr John , **Op. Cit.** , PP. 139 – 157 .

2-Fred M. Hayward , " Sierra – Leone : State Consolidation , Fragmentation and Decay", in Danel B. Cruise (ed.) , **West African States** ( Cambridge : Cambridge University Press , 1989 ) ,P. 167 .

عملية نقل ناجحة للسلطة إلى قائد الجيش الجنرال جوزيف مومومه عـــام ١٩٨٥ وذلك كمحاولة لإطالة عمر نظام الحزب الحاكم [١] .

وبالرغم من أن هذه الخطوة حظيت بتأييد شعبي كبير خاصة في ظل وعود مومومه بتحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية ، إلا أن الأوضــاع السياســية استمرت على حالها حيث ظل هناك حزب واحد في البلاد وهو الحزب الحاكم ، ولم يقم مومومه بتعديل الدستور إلا في عام ١٩٩١ لكنه لم يحدد موعدا محــددا للانتخابات ، ومما زاد الأمور تعقيدا حالة التردي الاقتصادي الكبير التي شهدتها البلاد بعد تطبيق برامج التكيف الهيكلي عام ١٩٨٩ ، ولقد عملت الجبهة الثورية على استغلال هذه الأوضاع من أجل القيام بتمردها [٢] كما أدى هذا التردي إلى انقلاب ستراسر ضده .

لكن يلاحظ أن الأوضاع لم تتحسن أيضا في عهد ستراسر الذي كرس كــل موارد الدولة من أجل المواجهة العسكرية الشاملة ضد الجبهة وقام بالاســتعانة بشركة للمرتزقة في هذا الشأن، كما قام بقمع المعارضة ولم يتخذ أية إجــراءات فعلية من أجل التحول نحو التعددية الحزبية والديمقراطية ، ولقد دفع هذا بعض الجهات المانحة مثل بريطانيا لقطع المعونات الاقتصادية عنه عام ١٩٩٣ مــن أجل إجباره على التحول نحو التعدد الحزبي [٣] .

وبالرغم من أن ستراسر عمل على تحويل الحكم العسكري إلى حكم مدني ، فقام بتحديد موعد للانتخابات في فبراير عام ١٩٩٦ وأراد التنازل عــن رتبتــه العسكرية وترشيح نفسه ، لكن هذه التصرفات أثارت حفيظة نائبــه جوليــوس ماديبو – خاصة بعد تراجع دور الجيش – الذي قام بالانقلاب ضــده فــي ١٦ يناير ١٩٩٦[٤] .

---

[١]– أحمد إبراهيم محمود ، الحرب الأهلية في سيراليون ، م.س.ذ. ، ص ٤٧٣ .

[٢] – لمزيد من التفاصيل حول أهداف الجبهة من القتال أنظر :

Footpaths to Democracy : **Op.cit,. P:6.**

[٣]– طارق عادل الشيخ ،" سيراليون ــ ضحية المصالح المتضاربة "، **السياسة الدولية** ، عدد ١٣٦ ، أبريل ١٩٩٩ ، ص ١٩٦.

[٤] – د. رجاء إبراهيم سليم ، م.س.ذ. ، ص ١٧ .

وبالرغم من إجراء انتخابات تعددية في البلاد في ١٥ مارس ١٩٩٦ أسفرت عن فوز حزب الشعب السيراليوني بزعامة كاباه لهـا، ثـم إعادتهـا إرضـاءً للمعارضة في يناير ١٩٩٧ إلا أن المعارضة اتهمته بالسعي لتصفيتها واستخدام العنف معها ، فضلا عن محاباته لقبائل المندي في الجنوب ، واعتقاله الميجـور جون بولي كروما بتهمة التآمر ضده ، واعتماده في ذلك على وحـدات الـدفاع المدني (الكاماجور) (*) بدلا من وحدات الجيش الوطني مما أدى إلى الانقـلاب ضده ،وإطالة أمد الحرب ولقد كانت المطـامع السياسـية للجبهـة ــ خاصـة سنكوح- واضحة في تلك الفترة حيث اشترك مع كروما في الإطاحة بـه فـي انقلاب مايو ١٩٩٧ وقام الجانبان بتشكيل مجلس عسكري وتنصـيب كرومـا رئيسا له وسنكوح نائبا له ، وهو ما اعتبره البعض نجاحـا للجبهـة ، حيـث سيتمكن سنكوح من السيطرة على موارد البلاد من الماس أثنـاء وجـوده فـي السلطة (١).

لكن على أية حال تبقى الأهداف الاقتصادية هـي الكامنـة وراء المطالـب السياسية الخاصة بالإطاحة بالنظام وهو أمر طبيعي ــ إلى حد كبيـر ــ فـي الدول التي بها ثروات طبيعية حيث تكون السلطة هي طريق الحصـول علـى الثروة كما هو الوضع في حالة سيراليون (٢).

---

* – تتكون من أفراد مدنيين بالأساس ، ومن ثم فقد عرفت باسم قوات الـدفاع المـدني ، أو الكاماجور، وهي متحالفة مع الحكومة ، ويقدر عدد أفرادها ب ٤٠ ألف ، وأعلنت أن هـدفها مواجهة الجبهة الثورية بزعامة سنكوح ، وقد اعتمد كاباه عليها بصورة أكبر من اعتماده على الجيش الوطني . لمزيد من التفاصيل انظر :

I.C.G,**AfricaReport** Sierra-Leone : Time for a New Military and Political Strategy :, (Brussels & London : International Crisis Group , Report No. 28,11 April 2001) P.32 .

١ – لمزيد من التفاصيل انظر :

Paul Ritchards , " The Return of Great Britain to Sierra-Leone ", **Africa Geopolitics** (Congo – Brazzaville , No.15-16, Oct. 2004) PP. 145-148.

2-Angela M. Cintyre , **Op. cit.** , P. 5 .

## المطلب الثالث

## الأسباب الخارجية للصراع

لقد لعبت العوامل الخارجية ـ سواء الإقليمية أو الدولية ـ دورا هاما في تطور الصراع في سيراليون ، إذ لا يمكن فهم الصراع بمعزل عن هذه العوامل، فالصراع في سيراليون يصعب تفسيره بأنه صراع داخلي ، وإنما يوصف بأنه صراع إقليمي ، إذ لعبت الظروف الإقليمية خاصة في دول الجوار وتحديدا في ليبيريا، دورا هاما في تطوره .

كما أن التجاهل الدولي له لفترة باعتباره صراعا داخليا ، أو بسبب الانشغال الدولي بعد ذلك في تسوية الصراع في ليبيريا ساهم بدوره في تطوره .

ومن هنا سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى نقطتين :

الأولى : الأسباب الإقليمية للصراع .

الثانية : الأسباب الدولية للصراع .

**أولا : الأسباب الإقليمية للصراع :**

لقد ساهمت الظروف الإقليمية التي يشهدها الإقليم ، خاصة الصراع في ليبيريا المجاورة ، فضلا عن تدخل بعض الدول به لأسباب مختلفة ـ في تصاعد الصراع وتطوره . ويمكن تقسيم موقف الدول من طرفي الصراع على النحو التالي :

١- دول مؤيدة للنظام .

٢- دول مؤيدة للمتمردين .

وقد تباينت الأسباب الدافعة لكل مجموعة لتأييد هذا الطرف أو ذاك .

**١-الدول المؤيدة للنظام :**

وهي تحديدا : نيجيريا وغينيا .

**أ- الموقف النيجيري من الصراع :**

لقد لعبت نيجيريا دورا غير مباشر في إطالة أمد الصراع، وذلك من خلال دعمها للأنظمة المتعاقبة في سيراليون ، مما كان يثير حفيظة المتمردين من ناحية والقوى الداعمة لهم والمنافسة لنيجيريا من ناحية ثانية .

ولقد تدخلت نيجيريا ـ بصورة منفردة ـ في الصراع منذ بدايته أوائل التسعينات ، حيث قامت بالتدخل العسكري لدعم الرئيس مومومه في مواجهة

الجبهة ، وذلك بسبب الصداقة التي كانت قائمة آنذاك بين مومو وبابا نجيدا خاصة بعدما تبين للقيادة النيجيرية أن تايلور يدعم سنكوح (١) .

ولقد تزايد حجم التواجد العسكري النيجيري في عهد ستراسر خاصة بعد تولي أباتشا الحكم ورغبته في كسر العزلة الدولية المفروضة عليه بسبب سجل حقوق الإنسان (٢) .

وكان الدور الأساسي لهذه القوات مواجهة الجبهة ، وقد بلغ هذا الدور ذروته في عهد الرئيس كاباه الذي قام بتوقيع اتفاق دفاعي مع نيجيريا (مارس ١٩٩٧) أي قبيل الانقلاب بشهرين ، مما دفع نيجيريا إلى محاولة عودة نظامه بصورة فردية في البداية ، ولما فشلت عملت على أن يكون التدخل جماعيا من خلال الإيكوموج ، ونجحت نيجيريا عن طريق استخدام القوة في عودته إلى الحكم في مارس ١٩٩٨ (٣) وهو ما أثار حفيظة المتمردين الذين قاموا بشن هجمات متتالية على النظام بعد ذلك .

**ب-الموقف الغيني من الصراع :**

لقد عمل نظام غينيا بزعامة لانسانا كونتي على دعم نظام الرئيس كاباه في مواجهة كل من تايلور وحليفه سنكوح ، حيث توجد حالة من العداء بين كونتي وتايلور خاصة بعد المواجهة بين الأخير وقبائل الماندينجو التي يقودها الحاج كروما والتي لها امتدادات كبيرة داخل غينيا (٤) .

ولقد دفع هذا العداء تايلور إلى قيامه بدعم سنكوح الذي قام – في المقابل – بتقديم الدعم للمعارضة الغينية والتي يتزعمها محمد توري نجل الرئيس الأسبق أحمد سيكو توري ، حيث كانت تنطلق من الأراضي التي سيطر عليها سنكوح

---

١ – د. رجاء سليم ، م.س.ذ. ، ص ٣٩ .

2-Sierra-Leone : Time for Anew Military , **Op. cit.** , P.17 .

3-**Idem .**

٤ – لمزيد من التفاصيل انظر ، "بدر حسن شافعي ، الإيكواس وتسوية الصراعات في غرب إفريقيا" ، م.س.ذ. ، ص ١٦٢ .

لشن هجمات ضد المواقع الغينية خاصة مناطق الماس من أجل السيطرة عليها ، ولقد دفع ذلك الرئيس كونتي لدعم النظام في سيراليون لمواجهة كل من سنكوح والمعارضة الغينية ، ويلاحظ أن كونتي كان يخشى من انهيار نظامه خاصة وأنه كان يعاني من أزمات عدة كتلك التي يعاني منها النظام في كل من ليبيريا وسيراليون مثل (الفساد – تدهور المعدلات الاقتصادية – سلطوية النظام وهيمنته على مقاليد الحكم في البلاد) فضلا عن التداخل الإثني عبر الحدود [1].

**٢-الدول المؤيدة للمتمردين :**

وتضم كلا من ليبيريا وبوركينا فاسو وكوت ديفوار وليبيا .

**أ-الموقف الليبيري من الصراع :**

بالرغم من عضوية كل من ليبيريا – سيراليون – غينيا في اتحاد نهر مانو عام ١٩٧٣ والذي تنص المعاهدة المنشئة له على مبدأ عدم الاعتداء والالتزام بحسن الجوار ،إلا أن العلاقة بين دوله –خاصة ليبيريا وسيراليون– ساءت منذ اندلاع الحرب الأهلية في ليبيريا منذ أوائل التسعينات ، حيث قام تايلور بشن هجومه انطلاقا من أراضي سيراليون المجاورة ، وتحديدا تلك التي كانت خاضعة لسيطرة سنكوح ، ويرجع هذا الدعم الليبيري للمعارضة في سيراليون لعدة اعتبارات :

١-الاتفاق الذي تم توقيعه بين كل من تايلور وسنكوح عام ١٩٨٧ بليبيا والذي يقضي بدعم كل طرف للآخر [2] .

٢-رغبة تايلور في الحصول على الماس من المناطق التي يسيطر عليها سنكوح .

٣-رغبة تايلور في الانتقام من نظام الرئيس مومو الذي سمح لقوات الإيكوموج خاصة القوات النيجيرية باستخدام مطار بونجي كنقطة انطلاق

---

[1]-Sierra-Leone , Time for Anew Military , **Op. cit.** p. p. 18 – 19 .

[2] – أحمد إبراهيم محمود ، الحرب الأهلية في سيراليون ، م.س.ذ. ، ص ٤٧٥ .

لشن هجوم ضده [١] ، فضلا عن مشاركة قوات مـن سـيراليون ضـمن الإيكوموج .

ولهذه الأسباب قام تايلور بدعم سنكوح ، بل إن عناصر من أفـراد جبهتـه NPFL قامت بالقتال ضمن صفوف جبهة سنكوح ، ولقد استمر هذا الدعم حتى أواخر التسعينات بسبب دعم الرئيس كاباه لجبهة لورد .

**ب-موقف بوركينا فاسو وكوت ديفوار :**

لقد قام النظام في كل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار بتقديم الدعم ـ بصورة غيـر مباشرة ـ لسنكوح من خلال تايلور خاصة في ظل العلاقة الوطيدة بـين النظـام فـي سيراليون ونيجيريا ، حيث لعبت الخلافات الأنجلوفونية-الفرانكفونية من ناحية ، فضـلا عن رغبة نيجيريا في الهيمنة علىالإقليم، دورا هاما في وقوف هـاتين الـدولتين فـي صفوف المعارضة . ولقد دفع ذلك مبعوث الأمم المتحدة لتوجيه الدعوة إلـى كـل مـن بوركينا فاسو وكوت ديفوار لحضور محادثات السلام ١٩٩٩ ، كما أن سنكوح طالب بعقد هذه المحادثات في أبيد جان (عاصمة كوت ديفوار آنذاك) أو وجاد وجو (عاصمة بوركينا فاسو) وهو ما رفضه الرئيس كاباه الذي رفض من البداية فكرة مشاركة هاتين الـدولتين في محادثات السلام ، كما أنه رفض أن تجرى أية محادثات على أراضيهما [٢] .

**ج-الموقف الليبي من الصراع :**

لم تختلف الأسباب التي دفعت النظام الليبي إلى دعم نظام سنكوح عن موقف بوركينا فاسو وكوت ديفوار اللتين وقفتا خلف تايلور ، فالنظام الليبي يرغب في نشر أفكاره عن الاشتراكية الثورية في القارة ، كما أن سنكوح تلقـى تدريباتـه العسكرية في ليبيا ، ومن ثم فإنه يعد أحد المقربين لنظـام القـذافي ، وكانـت المساعدات الليبية تتم من خلال تدريب قوات سنكوح في ليبيا أو تقديم الأسـلحة عن طريق تايلور ، ولقد كان هذا الدعم واضحا بعد اعتقال سنكوح عام ١٩٩٨

---

١- John L. Hirsch , " **War in Sierra-Leone** " , in www.survival.oupjournal.org/cgi/Reprint/143/3/185/PDF.p.p.147-149.

٢ – طارق عادل الشيخ ، "سيراليون ضحية المصالح المتضاربة" ، م.س.ذ. ، ص ص ١٩٧-١٩٨ .

حيث تمكنت جبهته من خلال قائدها الجديد سام بوكاري من تنظيم صفوفها واستعادة السيطرة على مناجم الماس ، مما دفع نظام كاباه إلى توجيه الاتهامات لبعض الدول الخارجية ومن بينها ليبيا بشأن دعم هؤلاء المتمردين [1] .

**ثانيا : الأسباب الدولية للصراع :**

لقد كانت هناك حالة من عدم الاكتراث الدولي بنشأة الصراع في سيراليون مما أدى إلى تصعيده بصورة كبيرة ، ولعل الاستثناء في هذا الشأن كان بالنسبة لبريطانيا على اعتبار أنها الدولة المستعمرة الأم ، وأن سيراليون هي أحد مناطق نفوذها التقليدي ، إلا أن الاهتمام الدولي بدأ يتزايد بعض الشيء خاصة بعد الانقلاب ضد كاباه ، لكن هذا التدخل ساهم في أحد مراحله في تصعيد الصراع وإن كان قد أدى في النهاية إلى تسويته .

فبالنسبة للأمم المتحدة يلاحظ أنها لم تهتم بالصراع إلا متأخرا ؛ حيث لم يبدأ هذا الاهتمام إلا في أكتوبر ١٩٩٧ عندما أصدر مجلس الأمن القرار رقم ١١٣٢ بفرض حظر السلاح على أطراف الصراع ، كما قامت الأمم المتحدة بإرسال بعثة مراقبين في العام التالي وتحديدا في ١٣ يونيو ١٩٩٨ – أي بعد عودة كاباه للإشراف– على عملية وقف إطلاق النار ، مع تحديد مدتها بعام واحد ، ولم يحدث التدخل الفعلي إلا عام ٢٠٠٠ عندما وافق المجلس على نشر قوات حفظ سلام للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام.

ويرجع عدم الاهتمام الدولي من قبل الأمم المتحدة بالصراع – في بدايته – لعدة اعتبارات:

١-الاعتماد على دور قوات الإيكوموج تحديدا في تسوية الصراع .

٢-الخوف الأمريكي من تعرض جنود القوات الدولية للمخاطر كما حدث في الصومال [2].

---

[1] – أحمد إبراهيم محمود ، "الحرب الأهلية في سيراليون" ، م.س.ذ. ، ص ص ٤٨١ – ٤٨٢ .

[2] – د. رجاء إبراهيم سليم ، م.س.ذ. ، ص ص ٤٩ – ٥٠ .

٣-توصيف الأمم المتحدة للصراع بأنه شأن داخلي ، وليست له أية تداعيات إقليمية ، وقد استمرت هذه الرؤية حتى بعد الانقلاب ١٩٩٧ ، لكن هذه الرؤية بدأت تتغير بعد ذلك على اعتبار أن هذا الصراع ـ شأنه شأن الصراع الليبيري ـ يهدد السلم والأمن في الإقليم [1].

٤-الانشغال بحرب الخليج الثانية والصراع في كل من رواندا والصومال والسودان ، وهي كلها صراعات نشأت - تقريبا - في نفس توقيت الصراع في سيراليون [2] .

<u>أما بالنسبة للولايات المتحدة</u> فقد تجاهلت الصراع في بدايته ، ولم تهتم بلعب دور في تسويته لاعتبارين :

الأول : اعتبار الصراع في سيراليون مسئولية بريطانيا في الأساس .

الثاني : الانشغال الأمريكي بالأزمة في ليبيريا ، خاصة منتصف التسعينات ومن ثم فقد عملت على تركيز جهودها الدبلوماسية ومواردها المالية من أجل توفير الظروف الملائمة لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية هناك عام ١٩٩٧. ومن وجهة نظر واشنطن فإن سيراليون تأتي في مرتبة ثانية بعد ليبيريا [*] وهو ما أكدته سوزان رايس ـ مساعدة وزير الخارجية للشئون الإفريقية ـ قبل وبعد انقلاب مايو ١٩٩٧ ، حيث أكدت أن دور بلادها سيكون محدودا [3] .

---

[1]-John L. Hirsch , Sierra-Leone , **Op. cit.** , PP. 99-100 .

[2]-Krirsti Samuel , **Op.cit** , PP. 333-334 .

* – بدأت القناعات الأمريكية بضرورة المساهمة في تسوية الصراع في سيراليون تزداد أوائل عام ١٩٩٨ وذلك بعد الاطمئنان الأمريكي على إجراء الانتخابات في ليبيريا المجاورة من ناحية ، وإدراكها بارتباط الأمن الإقليمي في كلا البلدين ببعضهما البعض من ناحية ثانية ، حول هذا التحول الأمريكي ومظاهره انظر :

John L.Hirsch , Sierra-Leone : Diamond , **Op. cit.** , PP. 102-103 .

[3]- ---------------, War in Sierra-Leone , **Op. cit.** , P. 154 .

وبالنسبة لفرنسا فقد ذهبت إلى نفس الأمر حيث لم تكن مكترثة -بصفة عامة- بالصراع في الدول الأنجلوفونية ، كما أن اهتمامها الأكبر كان بالنسبة للصراع في ليبيريا خاصة من أجل الحفاظ على مصالح شركاتها العاملة في مجال الأخشاب ، لذا فقد وقفت فرنسا أمام محاولة مجلس الأمن فرض حصار اقتصادي على ليبيريا عام ١٩٩٢ وبعد فوز تايلور دعاه شيراك إلى زيارة باريس ، وفي المقابل كانت سيراليون تشكل ـ في أحسن الأحوال ـ مرتبة هامشية لدى باريس (١) .

أما بالنسبة لبريطانيا فقد كان موقفها على النقيض من الموقف الدولي عامة ، والموقف الأمريكي والفرنسي خاصة ، حيث كانت من أوائل الدول المهتمة بالصراع في سيراليون ، ليس فقط لأنها الدولة المستعمرة الأم ، ولكن نظرا لاعتبارات اقتصادية تتعلق بضرورة الحفاظ على مصالح الشركات البريطانية العاملة في إنتاج الماس (٢) لذا كانت بريطانيا من أوائل الدول التي قطعت المعونة الاقتصادية عن سيراليون عام ١٩٩٣ وذلك كان عندما قام نظام ستراسر العسكري بإعدام عدد من قادة المعارضة، مما أجبره على تبني برنامج للتحول نحو التعددية الحزبية (٣) .

لكن بالرغم من أن بريطانيا ساهمت في عملية تسوية الصراع من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن (أكتوبر ١٩٩٧) بشأن فرض حظر تصدير الأسلحة لطرفي النزاع ، إلا أنها ساهمت ـ في المقابل ـ في استمراره ، وذلك من خلال اتفاق الخارجية البريطانية مع إحدى شركات الأمن البريطانية الخاصة وتدعى ساند لاين Sand Line بتزويد القوات النيجيرية العاملة ضمن الإيكوموج بالطائرات الهليكوبتر والأسلحة من أجل الهجوم على العاصمة فريتاون واستعادتها من أيدي قوات سنكوح والتمهيد لعودة كاباه ، وهو ما دفع قوات سنكوح بعد هزيمتها في مارس ١٩٩٨ إلى تنظيم صفوفها من جديد ، واستعادة السيطرة على العاصمة في يناير ١٩٩٩ فضلا عن استهدافها للقوات البريطانية التي نزلت إلى البلاد عام ٢٠٠٠ لمساعدة القوات الدولية لاستعادة الاستقرار في البلاد (٤).

---

1-**Idem .**

٢ – بدر حسن شافعي ،" ماذا تريد بريطانيا من إفريقيا" إسلام أون لاين في :
www.islamonline.net/Arabic/Politics/2001/04/article38.shtml.

٣ – طارق الشيخ ، م.س.ذ. ، ص ١٩٦ .

4-Sierra-Leone , Time for a New Military , **Op. cit.** , PP. 22 – 23 .

## المبحث الثاني

## جهود الإيكواس في تسوية الصراع

لقد عملت الجماعة منذ إطاحة المتمردين بنظام الرئيس كاباه (مـــايو ١٩٩٧) على استخدام كافة الوسائل لتسوية الصراع ، ولقد ثارت خلافات بشأن أولويات هذه الوسائل ، حيث طالبت بعض الدول باستخدام وســائل التســوية العســكرية كمقدمة للتسوية السلمية ، في حين رأت معظم دول الجماعة اســتخدام الوســائل الدبلوماسية بالتزامن مع فرض الحصار الاقتصادي وإرجاء اللجوء إلى التسوية العسكرية ، وهو ما تم بالفعل ، حيث كان دور قوات الإيكوموج القيام بمهام حفظ السلام ، إلا أن نيجيريا قامت بتحويل هذه المهام إلى فرض السلام في مـــارس ١٩٩٨ وقامت بإعادة كاباه ، لكن هذا التصرف لم يسهم في تسوية الصراع بقدر ما ساهم في تعقيده ، ومع تغير النظام النيجيري العسكري ووصول نظام مـــدني للحكم عام ١٩٩٩ أعلن هذا النظام الجديد عزمه سحب قوات بلاده العاملة

هناك ـــ والتي تشكل أكثر من ٩٠% من حجم القوات ـــ وهو ما كان إيـــذانا بتولي الأمم المتحدة مهام حفظ السلام في البلاد وذلك بالتنسيق مـــع الإيكومـــوج التي عملت تحت لواء القوات الدولية

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

المطلب الأول : أسباب التدخل ومبرراته .

المطلب الثاني : أدوات التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الثالث : جهود التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الرابع : تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية .

## المطلب الأول

## أسباب التدخل ومبرراته

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التـــي دفعــت الجماعة إلى التدخل في الصراع عام ١٩٩٧ بعد الإطاحة بالنظام الــديمقراطي برئاسة كاباه ، ونظرا لأن هذا التدخل هو الثاني للجماعة في تسوية الصراعات بعد التدخل في ليبيريا ، فإن التساؤل بشأن مشروعيته أو مبرراته لم يكن بــنفس الدرجة التي كان عليها إبان الأزمة الليبيرية .

**أولا أسباب التدخل :**

بالرغم من اندلاع الصراع أوائل تسعينات القرن الماضـــي ، إلا أن تــدخل الجماعة لم يتم ــ بصورة جماعية ــ إلا بعد الانقلاب ضد كاباه ، ولقد كانــت هناك مجموعة من العوامل الداخلية والإقليمية والدولية وراء هذا التدخل .

**فداخليا** :أدت حالة الفوضى التي كانت منتشرة في البلاد منذ اندلاع الصراع أوائل التسعينات إلى انهيار مؤسسات الدولة بصورة كبيرة ، فضلا عــن تــدني مستوى المعيشة إلى أدنى درجة ، حيث لم يزد متوسط دخل الفرد عــن مائــة دولار سنويا ، مما جعلها من أفقر دول العالم ، وقد تزامن ذلك مــع انتهاكــات واسعة لحقوق الإنسان من قبل الأطــراف المتصــارعة ( الجبهــة والمجلــس العسكري من ناحية ، وقوات الدفاع المدني والكاماجور ــ التابعة للحكومــة ــ من ناحية ثانية ) .

وقد ترتب على اندلاع الصراع مجددا مقتل أكثر من خمسين ألف شــخص ، فضلا عن نزوح أكثر من مليوني نسمة ــ أي قرابة نصف عدد السكان ــ إلــى دول الجوار ، مما يعد من أكبر حركات النزوح للاجئين في إفريقيا [1] .

---

[1] ــ أحمد إبراهيم محمود ، الحرب الأهلية في سيراليون ، م.س.ذ. ، ص ص ٤٨٤-٤٨٥ .

**أما إقليميا** :فيلاحظ أن التنافس الأنجلوفوني ـ الفرانكفوني ، خاصة بين نيجيريا من ناحية ، وكل من كوت ديفوار وبوركينا فاسو من ناحية ، دفع نيجيريا ـ التي كانت ترأس الجماعة في حينها ـ إلى مطالبة الجماعة بالتدخل ، خاصة بعدما لعبت كوت ديفوار دورا كبيرا في مفاوضات أبيد جان (نوفمبر١٩٩٦) بين الجبهة وكاباه ، كما أن العزلة الدولية المفروضة على نظام الرئيس أباتشا بعد اتهامه بانتهاكات حقوق الإنسان ، دفعته إلى الخروج من هذه العزلة عن طريق إيجاد دور لبلاده في الصراع من خلال الجماعة خاصة أن نيجيريا كانت مرتبطة باتفاقية دفاع ثنائي مشترك مع نظام كاباه (١) .

**أما دوليا** : فقد كان ملاحظا منذ اندلاع الصراع أوائل التسعينات أن هناك تجاهلا دوليا له ، حيث كان المجتمع الدولي منشغلا بحرب تحرير الكويت ، كما أن التدخل الدولي من قبل الأمم المتحدة لم يحظ بتأييد الولايات المتحدة تحديدا بعد تجربة الصومال ، فضلا عن ذلك فإن واشنطن كانت تعتبر الصراع في سيراليون يخص بريطانيا بالأساس ، ومن ثم فلابد من تدخل الجماعة لتسويته ، ولم تتدخل واشنطن لتسويته إلا في نوفمبر ١٩٩٨ عندما أرسل الرئيس كلينتون القس الأسود جيسي جاكسون مبعوثا له إلى البلاد (٢) .

ولقد أدى التدخل الإقليمي المنفرد مع التجاهل الدولي للصراع ، إلى ضرورة تدخل الجماعة لتسوية الصراع ، خاصة أنه لم يعد صراعا داخليا ، وإنما صارت له امتدادات إقليمية .

**ثانيا : مبررات التدخل :**

لم يثر تدخل الجماعة هذه المرة شكوكا لدى الدول الأعضاء المعارضة له ، وإنما كان اعتراض بعض الدول يتعلق بكيفية التدخل ،فضلا عن أهداف التدخل وهل يتعلق بفرض السلام أم بحفظه، ولعل عدم التشكيك في مشروعية التدخل يرجع إلى التأييد الإقليمي له المتمثل في تأييد منظمة الوحدة الإفريقية له من

---

1-Sierra-Leone : Time for a New Military , **Op. cit.** , P. 17 .

2-John L.Hirsch , Sierra-Leone , **Op. cit.** , P. 154 .

ناحية ، والأمم المتحدة ومجلس الأمن من ناحية ثانية ، ولقد استند التدخل لعـدة مبررات :

١- أن التدخل جاء وفقا لبنود بروتوكول عدم الاعتداء لعام ١٩٧٨ ( المواد ٣،٢،١ ) والدفاع الجماعي ١٩٨١ (المادة ٤) كما أنه يأتي استنادا إلـى المادة ٥٨ من معاهدة الجماعة المعدلة التي تجيـز اتخـاذ الإجـراءات المناسبة لمواجهة الصراعات الداخلية أو الدولية التي تهدد الأمن والسلم في الإقليم [١] .

٢- أن التدخل جاء بناء على طلب من الحكومة المنتخبة ممثلة في الـرئيس كاباه [٢] .

٣- تأييد منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ــ ممثلة في مجلس الأمن ــ له [*] حيث طالبت منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها العاديـة رقـم ٣٣ التي عقدت في هراري (زيمبابوي) في يوليو ١٩٩٧ بضـرورة عـودة النظام الديمقراطي وتأييد جهود الجماعة في ذلك . وإلى نفس الأمر ذهب مجلس الأمن الذي أصدر عدة بيانات في هذا الشأن قبل التدخل وكلهـا تؤيد جهود الجماعة في هذا الشأن مثل البيان الصـادر فـي ٢٧ مـايو ١٩٩٧، الذي أكد على ضرورة عودة النظام ودعم جهود الجماعة فـي هذا الشأن [٣] .

---

١ – أيمن شبانة ، م.س.ذ. ،ص ١٣٧ .

2-Kristi Samuel , Jus and Bellum , **Op. cit.** , P. 334 .

* – ربما كان الاعتراض الوحيد في مجلس الأمن من قبل روسيا التي كانت تفضل أن يتم استخدام المنظمات الفرعية للقوة من خلال مجلس الأمن ، لمزيد من التفاصيل انظر :
**Ibid.** , p. 335 .

٣ – حول هذا القرار وغيره انظر:

Economic Community of West African States: **Twentieth Session of The Authority of The Head of State and Government** , Abuja , 29 Aug. ,1997,P.1.

## المطلب الثاني

## آليات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ وقوع الانقلاب إلى تسوية الصراع بوسائل التسوية السلمية المختلفة والمتمثلة أساسا في لجنة الوساطة الخاصة ، ثم من خلال وسائل التسوية العسكرية المتمثلة في قوات الجماعة .

**أولا : أدوات التسوية السلمية :**

قررت الجماعة بعد انقلاب عام ١٩٩٧ ضد كاباه تشكيل لجنة وساطة تتكون من أربع دول هي غينيا – نيجيريا – غانا – كوت ديفوار للقيام بجهود التسوية السلمية للصراع ، ثم انضمت ليبيريا إلى هذه اللجنة بعد ذلك ، ثم توجو وبوركينا فاسو ، بحيث صارت لجنة سباعية [1] .

ويلاحظ على تشكيل اللجنة أنها تضم دولا أنجلوفونية وأخرى فرانكفونية ، مما أدى إلى انتقال ذلك الخلاف إليها بصورة كبيرة ، حيث سعت نيجيريا إلى لعب دور منفرد داخل اللجنة خاصة قبيل مفاوضات كوناكري (أكتوبر ١٩٩٧) كما انتقدت بشدة الجهود التي قام بها وزير خارجية كوت ديفوار بعد دخول المتمردين العاصمة أوائل ١٩٩٩ ، على اعتبار أنه لا يجوز لبلاده لعب دور دبلوماسي مادامت ليس لها قوات عسكرية ضمن الإيكوموج [2] .

**ثانيا : أدوات التسوية العسكرية (الإيكوموج) :**

أثار تدخل الإيكوموج في الصراع عدة إشكاليات تتعلق بتوقيت التدخل والظروف المحيطة به من ناحية ، وتشكيل القوات وقيادتها من ناحية ثانية ، ومهامها وصلاحياتها من ناحية ثالثة ، وأخيراً وليس آخراً تمويل هذه القوات.

---

[1]-Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P.87 .

[2]-**Ibid.** , p. 95 .

١-ظروف تدخل الإيكوموج:

لم تتدخل الجماعة بصورة مباشرة وجماعية من خلال الإيكوموج منذ اندلاع الصراع ، وقد يرجع ذلك إلى انشغالها بأزمة ليبيريا من ناحية ووجود القوات النيجيرية والغينية على أراضي سيراليون في إطار معاهدة الدفاع الثنائي بينهما وبين النظام في فريتاون ، ولكن بعدما فشلت هذه القوات في استعادة نظام كاباه ودحر المتمردين ، سعت نيجيريا- من خلال رئاستها للسلطة- لإثارة الموضوع داخل الجماعة ، مع التأكيد على ضرورة التدخل من خلال الإيكوموج . وهنا حدث انقسام بين الدول الأعضاء.

ففي حين كانت نيجيريا وغينيا الدولتين الوحيدتين المؤيدتان للتدخل ـ على اعتبار أنه الوسيلة الوحيدة لإجبار المتمردين على التفاوض ـ اعترضت باقي الدول حتى تلك المؤيدة لكاباه على أن يكون التدخل العسكري هو الخيار الأول للجماعة ، واقترحت في المقابل أن يتم تسوية الصراع من خلال التفاوض ثم فرض العقوبات ، أو الاثنين معا ، مع إرجاء فكرة التدخل العسكري (١) .

وفي سعيها لعدم إثارة خلافات داخل الجماعة كتلك التي حدثت إبان التدخل في ليبيريا ، وافقت نيجيريا على أسلوب التدخل المتدرج ، والذي يقوم على تسوية الصراع من خلال المفاوضات والعقوبات معا وإرجاء التدخل العسكري كخيار أخير (٢) .

وبالفعل قررت الجماعة خلال قمتها العشرين في (أبوجا- ٢٩ أغسطس ١٩٩٧) فرض حصار شامل على المتمردين (مادة ٢) ، مع قيام قوات الجماعة بتطبيق هذا الحظر (مادة ٧) (٣) كما أوصى وزراء الخارجية بأن تعرف هذه

---

1-Funmi Olonisakin , **Op. cit.** , P. 143.
2-John L. Hirsch , "War in Sierra-Leone" , **Op. cit.** , P. 151 .
3-Economic Community of West African States, Twentieth sessions, **Op. cit.** , PP. 1 – 2 .

القوات باسم (إيكوموج – ٢) وذلك تمييزا لها عن قوات الجماعة العاملة في ليبيريا [١] .

ويلاحظ هنا أن مهام هذه القوات ليست حفظ السلام أو فرضه ، وإنما هي قوات مراقبة فقط ، تقوم بإبلاغ السكرتارية والسلطة بأية خروقات تحدث من الأطراف الخارجية لهذا الحصار ، وإن كانت هذه القوات هي التي تدخلت في الصراع بعد ذلك من أجل استعادة كاباه .

**٢-تشكيل وقيادة القوات :**

لقد انعكس موقف دول الجماعة من التدخل ـ إلى حد كبير ـ على عملية مشاركتها في هذه القوات ، وقد تشكلت القوات في البداية من كل من قوات نيجيريا – غانا – غينيا ، خاصة وأن نيجيريا وغينيا كانا لهما قوات بالفعل هناك ، ولما فشلت اتفاقية كوناكري (٢٢ أكتوبر١٩٩٧) في وقف إطلاق النار واستمر المتمردون في شن هجماتهم في أنحاء متفرقة من البلاد ، قامت نيجيريا بطلب تعزيزات إضافية لهذه القوات ، وبالفعل بلغ حجمها عشرة آلاف جندي .ومع تصاعد هجمات المتمردين بعد عودة كاباه ، طالب اجتماع رؤساء أركان الجماعة الذي عقد في أكرا (مايو ١٩٩٨) بضرورة تعزيز هذه القوات ثانية [٢] . ولقد وعدت بعض الدول بالمساهمة في الإيكوموج مثل بنين – كوت ديفوار – جامبيا – النيجر ، لكنها لم تف بوعودها [٣] باستثناء جامبيا ، وعندما تفاقمت الأمور مجددا ـ خاصة بعد رحيل أباتشا (يونيو ١٩٩٨) وإعلان خليفته عبد السلام أبو بكر رغبته في سحب القوات ـ عقدت الجماعة قمة طارئة في أبيد جان (ديسمبر ١٩٩٨ ) وقررت زيادة حجم القوات ، حيث قامت نيجيريا بإرسال ألف جندي إضافي ، وكذلك كل من غانا ومالي ، وبحلول عام ١٩٩٩

---

١-Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 87 .

2-**Africa South of The Sahara 2003** , 32 Edition,2003,P. 1261 .

3-Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** , P. 89 .

صار حجم قوات الإيكوموج ١٣ ألف جندي (١١,٣٠٠ جندي من نيجيريا – ٦٠٠ من غانا – ٦٠٠ من غينيا – ٥٠٠ من مالي ) [1] .

ويلاحظ على تشكيل القوات ما يلي :

١-إن نفس الدول المشاركة بها هي نفسها تقريبا التي تدخلت في بداية الصراع في ليبيريا (نيجيريا – غانا – غينيا – جامبيا – سيراليون ) مع استبعاد الأخيرة بطبيعة الحال لأنها هي التي شهدت الصراع ، ولم يزد على هذه الدول سوى مالي ، كما يلاحظ أن نسب المشاركة تكاد تكون متشابهة كذلك (٩٠% من حجم القوات يتبع نيجيريا ) .

٢-إن الدول المشاركة تنتمي إلى الأنجلوفون والفرانكفون معا ، كما أنها مؤيدة لعودة كاباه ، وإن اختلفت فيما بينها بالنسبة لحدود التدخل ( حفظ السلام أو فرض السلام ) .

٣-قلة عدد الدول المشاركة في عملية التدخل (خمس دول) الأمر الذي يمكن تفسيره بعدة أمور منها أن باقي دول الجماعة غير مكترث بعملية التدخل ، أو أنها تمر بظروف سياسية داخلية معينة يتعذر معها عملية المشاركة ، أو أنها من الدول الداعمة للمتمردين مثل ليبيريا وبوركينا فاسو [2] .

أما بالنسبة لقيادة القوات فقد عهد بها إلى الجنرال النيجيري تيموني شلبيدي ، في حين كان القائد الميداني ماكسويل كوبي وهو نيجيري أيضا وكان أحد قادة الإيكوموج الميدانيين في ليبيريا [3] .

ولم تقتصر الهيمنة النيجيرية على هذه المناصب فحسب ، وإنما سيطرت أيضا على مناصب (قائد القوات – رئيس الأركان – رئيس مكتب المعلومات العسكرية – رئيس المكتب البحري – رئيس قطاع الإمدادات )، في حين تم اختيار شخصين أحدهما من غانا والآخر من غينيا في منصب نائب القائد ، ولقد دفعت هذه الهيمنة النيجيرية إلى مطالبة

---

1-**Ibid.** ,P. 92 .

2-**Ibid.** , P. 89 .

3-James O. C. Jonah ,"The United Nation" in , Adekye Adebajo &Ismail Rashid, **Op. cit.** , P. 332 .

القوات الأخرى المشاركة بضرورة إعادة تشكيل قيادة الإيكوموج ، كما ترتب عليها مشكلات في مسرح العمليات خاصة فيما يتعلق بتلقي الأوامر ، وهو ما أكده نائب قائد الإيكوموج ، حيث أشار إلى أن القوات النيجيرية تنفذ فقط التعليمات الصادرة إليها من قادتهم [١] ، كما أدى ذلك- في المقابل- إلى تذمر باقي القوات الأخرى ، وعدم تنفيذها الأوامر الصادرة إليها من قيادة الإيكوموج النيجيرية -بالرغم من أنها القيادة العامة- ومن ذلك رفض قوات غانا المشاركة في القتال لمواجهة المتمردين في العاصمة عام ١٩٩٩ ، بل وانسحاب هذه القوات من العاصمة في محاولة لتقليل الخسائر، كما رفضت أيضا أسر بعض قادة التمرد على اعتبار أن من مهامها حفظ السلام وليس فرضه [٢] .

**٣-مهام وصلاحيات القوات :**

لقد تنوعت المهام المنوطة للقوات وفقا لما تم الاتفاق عليه في اتفاقيات السلام خاصة اتفاقيتي كوناكري (أكتوبر ١٩٩٧) ولومي (يوليو ١٩٩٩) ، حيث كان من مهام الإيكوموج الأساسية في الأولى الإشراف على عملية نزع السلاح ، وإعادة توطين اللاجئين ، ودمج المقاتلين في الجيش ، وفي الثانية نفس المهام فضلا عن الإشراف على الانتخابات ، ولكن من خلال التنسيق مع قوات الأمم المتحدة من خلال اللجنة المشتركة للإشراف على تنفيذه .Ecowas – Chared Joint Implementation Committee

وبالنسبة للتفويض(الصلاحيات) الممنوح للإيكوموج في بداية تدخلها ، لا يخرج عن كونه القيام بمهام حفظ السلام بمعناها التقليدي وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس ، حيث إن دورها الأساسي ــ وفقا لقرارات قمة أبوجا ــ مراقبة الحظر الذي تم فرضه من قبل الجماعة والإبلاغ عن أية خروقات تحدث في هذا الشأن ، كما لم تحدد القمة مدة محدودة لعمل هذه القوات ، لذا أدى استخدام نيجيريا القوة بعد فترة وجيزة من أجل إعادة كاباه إلى إثارة حفيظة العديد من دول الجماعة خاصة غانا – ليبيريا – السنغال ،حيث اعتبرت الأخيرة في القمة الطارئة التي عقدت في لومي (ديسمبر ١٩٩٧ ) أنه ليس من مهام هذه القوات فرض السلام [٣]

[1]-Adekye Adebajo ,Building Peace, **Ibid.** , P. 91 .

[2]-**Idem**

[٣]-**Ibid.** , p. p. 88 – 89 .

٤-التمويل :

تحملت نيجيريا ــ كما هو الحال في ليبيريا ــ العبء الأكبر من النفقات في سيراليون، حيث تحملت أكثر من ٩٠% من إجمالي نفقات القوات مما جعلها مهيمنة على قيادة القوات .

وبالنسبة للدعم الخارجي يلاحظ أن الأمم المتحدة رفضت الفكرة التي تقدمت بها نيجيريا والدول المشاركة معها في الإيكوموج أوائل عام ١٩٩٩ والتي تقضي بمساهمة المنظمة الدولية في عملية التمويل من أجل استمرار قوات الإيكوموج في سيراليون ، خاصة بعد إعلان الرئيس النيجيري عبد السلام أبو بكر – ومن بعده أوباسانجو – عدم قدرة بلاده على الاستمرار في عملية تمويل القوات التي تكلفها مليون دولار يوميا ، لكن الأمم المتحدة رفضت ذلك في بداية الأمر، مما دفع أوباسانجو للإعلان عن خطته للانسحاب المتدرج لقواته ،وهو ما دفع الأمم المتحدة إلى الإعلان عن إرسال قواتها لكي تحل محل قوات الإيكوموج التي شاركت بقوات محدودة في القوات الدولية (١).

كما يلاحظ ثانيا أن الدعم الخارجي كان محدودا ، فضلا عن كونه انتقائيا ، حيث كان مرتبطا بالعلاقة بين الدول المانحة والدول المشاركة في الإيكوموج ، ومن ذلك قيام فرنسا بتزويد القوات الغينية ــ فقط ــ بأربعين مركبة عسكرية ، ونفس الأمر بالنسبة لكندا التي قامت بتقديم المولدات الكهربائية والطبية لقوات غانا (٢) .

## المطلب الثالث

## جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد عملت الجماعة على استخدام أساليب التسوية السياسية من خلال الوسائل الدبلوماسية ( الوساطة تحديدا ) في بداية تعاملها مع الأزمة ، إلا أنها اضطرت في بعض الأحيان إلى استخدام الأدوات العسكرية القسرية (استخدام القوة لفرض السلام خاصة من قبل القوات النيجيرية ) من أجل عودة النظام أو إجبار المتمردين على الجلوس إلى مائدة المفاوضات والقبول بالتسوية السلمية ، ولقد

---

1-James O. C. Jonah , **Op. cit.** , P. 330 .

2-Adekye Adebajo ,Building Peace, **Op. cit.** , P. 94 .

كان هناك تداخل كبير بين الوسائل السياسية والوسائل العسكرية ، بل حسب مقتضيات الأمر الواقع ، وبصورة تجعل من الصعب عمليا الفصل بينهما ، كما كان هناك تنسيق مع المنظمات الأخرى (الأمم المتحدة – منظمة الوحدة الإفريقية) في بعض الأحيان من أجل دعم جهود التسوية .

**أولا : جهود التسوية :**

مرت عملية تسوية الصراع بثلاث مراحل أساسية :

المرحلة الأولى : منذ اندلاع الحرب أوائل التسعينات وحتى إجراء الانتخابات أوائل ١٩٩٧

المرحلة الثانية : منذ الانقلاب العسكري (مايو ١٩٩٧) وحتى اتفاقية لومي (يوليو١٩٩٩) .

المرحلة الثالثة : بعد اتفاقية لومي .

**المرحلة الأولى :منذ اندلاع الحرب وحتى إجراء الانتخابات أوائل ١٩٩٧ :**

لقد كان التدخل في هذه المرحلة يتم بصورة فردية من قبل نيجيريا ، من خلال معاهدة الدفاع المشترك [*] ، وذلك بسبب انشغال قوات الجماعة بالصراع في ليبيريا ، كما تميزت هذه المرحلة بغلبة جهود التسوية السياسية ، خاصة من قبل كوت ديفوار ،التي لعبت دورا هاما في هذا الشأن إبان رئاستها للجماعة عام ١٩٩٦ أسفرعن توقيع اتفاقية أبيد جان ( نوفمبر ١٩٩٦ ) ، والتي كان من أهم بنودها :–

١– إصدار عفو عام عن أعضاء الجبهة المتورطين في الحرب .

٢– انسحاب قوات المرتزقة والقوات الأجنبية من البلاد .

٣– نزع أسلحة الفصائل المتقاتلة ، وإنشاء جماعة محايدة مراقبة للإشراف على ذلك .

٤– تحول الجبهة لحزب سياسي [١] .

ويلاحظ على الدور الإيفواري خاصة ، والاتفاقية عامة ما يلي :–

---

* – قام ستراسر بتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك مع أباتشا عقب توليه الحكم عام ١٩٩٣ لمزيد من التفاصيل انظر : Oliver Furly , **Op. cit.** , P. 218 .

١-Adekye Adebajo , Building Peace ,**Op. cit.** , P. 86 .

١- ساهم التحرك المنفرد لكوت ديفوار ساهم في تقليل دور الجماعة في الصراع ، والتي كانت مشغولة أساسا بالصراع الليبيري .

٢- أدى هذا الدور الإيفواري ساهم في حدوث خلاف مع كل من الأمم المتحدة (*) من ناحية ، ونيجيريا التي اتهمت كوت ديفوار بأنها ليست محايدة في الصراع . ولقد دفع هذا التحرك المنفرد، نيجيريا إلى التحرك هي الأخرى بصورة منفردة بعد رئاستها الجماعة العام التالي ، ولعبها دور أكبر في مفاوضات كوناكري وتسوية الصراع عبر الوسائل العسكرية والدبلوماسية في آن واحد .

٣- عدم حصول الاتفاقية على تأييد داخلي على اعتبار أنها كانت بمثابة مكافأة لمجرمي الحرب على ما ارتكبوه من جرائم بحق الشعب .

ولقد كان هناك اعتقاد سائد بأن الاتفاقية لن تدوم طويلا ، وهو ما حدث بالفعل خاصة في ظل الدعم الإقليمي من بعض الدول للجبهة التي لم تعترف بنتائج الانتخابات الثانية التي تمت في يناير ١٩٩٧ التي أسفرت عن فوز كاباه ، بل قامت بالتحالف مع المجلس العسكري بزعامة بولي كروما للإطاحة بكاباه في مايو ١٩٩٧ .

**المرحلة الثانية : مايو ١٩٩٧ – اتفاقية لومي ١٩٩٩ :**

اتسمت هذه المرحلة بالتدخل الكثيف للإيكوموج ، خاصة بعد إحراز بعض التقدم في أزمة ليبيريا وإجراء الانتخابات هناك ، فضلا عن التداخل بين جهود التسوية السياسية (تمثلت أساسا في توقيع اتفاقيتي كوناكري ولومي ) مع جهود التسوية العسكرية ( التدخل العسكري لعودة كاباه للحكم في مارس ١٩٩٨ ) .

ولقد تمت جهود التسوية السياسية أساسا من خلال لجنة الخمسة التي قامت في يوليو ١٩٩٧ بالاجتماع مع ممثلي المجلس الثوري للقوات المسلحة بزعامة

---

* – اتهم مبعوث السكرتير العام للأمم المتحدة إلى سيراليون وزير خارجية كوت ديفوار عمارة عيسى الذي كان يدير المفاوضات بالتحيز إلى الجبهة لمزيد من التفاصيل انظر :
James O. C. Jonah , **Op. cit.** , P. 333.

بولي كروما ، وتم التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار ، وتأييد جهود عودة الحكم الدستوري [١] .

لكن إزاء تصعيد المتمردين لهجماتهم ، وفشل القوات النيجيرية الموجودة هناك في احتواء الموقف، اتخذت الجماعة في قمتها رقم ٢٠ التي عقدت في أبوجا (أغسطس ١٩٩٧) قرارا بفرض حصار شامل على النظام العسكري ، مع التأكيد على عودة كاباه للحكم ، وتفويض الإيكوموج بمراقبة الحظر [٢] ، وذلك في إطار جهود حفظ السلام [٣] .

ولقد لعبت لجنة الوساطة برئاسة وزير خارجية نيجيريا أكيمي دورا هاما في مجال تسوية الصراع والتنسيق مع المنظمات الأخرى ، خاصة الأمم المتحدة ، حيث حصلت على دعم مجلس الأمن بتأييد العقوبات التي فرضتها الجماعة ، فضلا عن إصدار المجلس قراره رقم ١١٣٢ (٨ أكتوبر١٩٩٧ ) بفرض عقوبات مماثلة ، وقد استغلت اللجنة هذا الدعم في الضغط على المتمردين لإجبارهم على التوقيع على اتفاقية كوناكري (٢٢ أكتوبر ١٩٩٧) والتي كان من أهم بنودها ما يلي :-

١-الوقف الفوري الكامل لكل أشكال العنف .

٢-عودة الرئيس كاباه خلال ستة أشهر ( أبريل ١٩٩٨) .

٣-نزع أسلحة جميع المقاتلين وإعادة تسريحهم تحت إشراف لجنة نزع سلاح تتشكل من ممثلين عن الجماعة [٤] .

ويلاحظ على هذه الاتفاقية أمران :

الأول : الهيمنة النيجيرية على لجنة التفاوض ، والحديث باسمها ، مما كان أحد عوامل انهيارها بعد وقت قصير ، خاصة في ظل الأسلوب التفاوضي الاستفزازي لوزير خارجية نيجيريا الذي أكد أنه لم يأت من أجل التفاوض ، ولكن من أجل تحديد جدول زمني لعودة الرئيس كاباه [٥] .

---

1-Africa South of The Sahara , 2003 , **Op. cit.** , P. 1261 .

2-Adekye , **Op. cit.** , P. 87 .

3-Africa South of The Sahara , **Op. cit**.,P.162

4-**Idem.**

5-Kuaku Nuamah and I William Zartman ," **Case Study : Intervention in Sierra-Leone**", in , www.cissm.umd.edu/nic/Nuamahahzartman. P. 6 .

الثاني :الطول النسبي للفترة الانتقالية التي دعت إليها الاتفاقية (ستة أشهر ) جعلت كروما يعتبر نفسه الرئيس الشرعي للبلاد حتى إبريل ١٩٩٨ ، ومن ثم رفضت ميليشياته تسليم أسلحتها أو الإذعان لبنود الاتفاقية مما أدى إلى انهيارها سريعا (١) .

ولقد دفع ذلك قادة الجماعة إلى عقد قمة غير عادية في لومي (ديسمبر ١٩٩٧) ،أعلنت خلالها العديد من الدول خاصة السنغال – ليبيريا – غانا اعتراضها على استخدام الإيكوموج في مهام فرض السلام ضد المتمردين ، على اعتبار أن هدفها الأساسي هو فرض الحظر ، لكن مع استمرار هجمات المتمردين حدث تحول فعلي في مهام هذه القوات من حفظ السلام إلى فرضه ، من خلال نيجيريا ، وهو ما تسبب في أزمة كبيرة بين الجماعة والأمم المتحدة لأن وفد لجنة الوساطة كان حينها في نيويورك للحصول على دعم المنظمة الدولية ، لكن فوجئ الجميع ببدء العمليات العسكرية الواسعة ، مما دفع الأمم المتحدة إلى اتهام الجماعة بالمناورة (٢) .

وبالفعل نجحت القوات النيجيرية في قيادة الإيكوموج لتحقيق النصر على المتمردين وعودة كاباه ، لكن هذا التصرف أثار حفيظة الدول الأعضاء في الجماعة من ناحية ، كما أنه لم يسهم في تسوية الصراع من ناحية ثانية ، خاصة بعد اعتقال القوات النيجيرية لسنكوح ، مما دفع زعيم الجبهة الجديد سام بوكاري لإعادة تنظيم صفوف الجبهة مرة أخرى ، كما تعاون مع بعض المرتزقة من ليبيريا وأوكرانيا ، فضلا عن الدعم الخارجي خاصة من ليبيريا تحديدا ، وأدى ذلك في النهاية إلى نجاحه في الاستيلاء على مدينة كوبيدو الحيوية ، مما دفع قادة الجماعة لعقد قمة طارئة في أبيد جان (ديسمبر ١٩٩٨) قرروا خلالها زيادة حجم قوات الإيكوموج (٣) وذلك من أجل حفظ السلام وليس فرضه .

---

1-Adekye , **Op. cit.** , P. 89 .

2-James O. C. Jonah , **Op. cit.** , PP. 331 – 332 .

٣ –أحمد إبراهيم محمود ،"الحرب الأهليةفي سيراليون"،**ملف الأهرام الاستراتيجي** (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستيراتيجية بالأهرام،عدد ٥٠،فبراير ١٩٩٩ )،ص ١٨ .

ومع رحيل القيادة العسكرية في نيجيريا ، وتولي الجنرال عبد السلام أبو بكر الحكم حدث تحول كبير في جهود التسوية لصالح التسوية السياسية ، خاصة بعد إعلان القيادة النيجيرية الجديدة عن نيتها سحب قواتها من سيراليون ، وهو ما أعطى دفعة قوية للمتمردين انعكست بعد ذلك على مطالبهم أثناء مفاوضات لومي (يوليو ١٩٩٩) [1] والتي كانت بمثابة إيذانا بتراجع دور الإيكوموج وبداية التدخل الدولي للأمم المتحدة .

ولقد كان من أهم بنود اتفاق لومي الذي أشرفت عليه الأمم المتحدة ما يلي :-

١-إصدار عفو عام عن سنكوح وإلغاء عقوبة الإعدام التي أصدرها النظام ضده بعد القبض عليه .

٢-دمج قوات المتمردين في الجيش ، وتجريدهم من أسلحتهم .

٣-تشكيل حكومة وحدة وطنية يحصل فيها سنكوح على منصب نائب الرئيس، فضلا عن عدد من الحقائب الوزارية الأخرى .

٤-مطالبة الأمم المتحدة بالمشاركة في الإشراف على عملية نزع السلاح ، وإجراء الانتخابات ، في حين ترأس الجماعة اللجنة المشتركة للإشراف على تنفيذه [2] .

ويلاحظ على بنود الاتفاقية ما يلي :-

١-مكافأة الجبهة بحصولها على العديد من الحقائب الوزارية مما أفقد هذه الحكومة شرعيتها الداخلية .

٢-أن الاتفاقية ساهمت في إنهاء العمل العسكري ، وفتح الطريق أمام العمل السياسي بما في ذلك إجراء الانتخابات [3] .

٣-المشاركة الفاعلة للأمم المتحدة في عملية التسوية ، بحيث تعمل قوات الجماعة تحت مظلتها وذلك على اعتبار أن القوات الدولية وسيط محايد [*].

---

1-Kwaku Nuama &I William Zartman,"Case Study.."**Op.cit,** , P. 7 .

2-Adekye , **Op. cit.** , P. 99.

3-**Idem.**

* – كان يفترض وفقا للاتفاق أن تقوم قوات الإيكوموج بحماية العاصمة وضواحيها ، واتخاذ إجراءات عسكرية في نطاق فرض السلام ، في حين تقوم القوات الدولية بحماية باقي البلاد ، وهو ما اعترضت عليه الإيكوموج بعد ذلك بسبب عدم توافر التمويل اللازم للقيام بهذه المهام. لمزيد من التفاصيل انظر : James , **Op. cit.** , P. 330.

**المرحلة الثالثة : ما بعد اتفاق لومي :**

لعل من أبرز سمات هذه المرحلة تراجع جهود التسوية العسكرية لصالح جهود التسوية السلمية من خلال قوات الأمم المتحدة بالأساس ، والتي قامت بمساعدة الإيكوموج في نزع أسلحة المتمردين ، وإعادة دمجهم في الجيش ، وإعلان قائد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الجنرال الكيني دانييل أوباندي (يناير ٢٠٠١) انتهاء الحرب رسميا في البلاد ، بعد استسلام ٤٥ ألفا من مقاتلي الجبهة والكاماجور وغيرهم [١] ، مما مهد الطريق لإجراء الانتخابات التي تمت في مايو ٢٠٠٢ بمشاركة الأمم المتحدة ، ٣٠ مراقب من الجماعة ، وأسفرت عن فوز الرئيس كاباه [٢] .

**ثانيا : التنسيق مع القوى الأخرى :**

تمثلت هذه القوى بالأساس في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية ، فضلا عن بريطانيا.

**١-التنسيق مع الأمم المتحدة :**

لقد كان لهذا التنسيق دور هام في إعطاء الشرعية لعمليات الإيكوموج من ناحية ، ولتقليل حدة النقد الموجه إليها خاصة من قبل المتمردين من ناحية ، وتقليل تكلفة التمويل التي كانت سببا في إعلان نيجيريا رغبتها في الانسحاب من ناحية ثالثة .

وقد تمثل هذا التنسيق في البداية من خلال الاتصالات التي أجرتها لجنة الخمسة مع مجلس الأمن بعد وقوع الانقلاب ، ثم زيارة اللجنة لأعضاء المجلس قبيل حشد الهجوم العسكري ضد المتمردين ، وكان من نتيجة ذلك إصدار مجلس الأمن قراره رقم ١١٣٢ (أكتوبر ١٩٩٧) ، بتأييد العقوبات المفروضة من قبل الجماعة ، وكذلك فرض عقوبات مماثلة .

كما شاركت الأمم المتحدة في مفاوضات لومي وقامت بتعيين مبعوث خاص إلى سيراليون، ولقد تدخلت الأمم المتحدة في الصراع على مرحلتين :

---

١ – د. شهرت العالم ، م.س.ذ. ، ص ص ٨٤ – ٨٥ .

٢ – الأمم المتحدة: التقرير الاستراتيجي الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ، ١٩ يونيو ٢٠٠٢، ص ٣.

الأولى : بعد التوصل لاتفاق كوناكري ، حيث قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم ١١٨١ في ١٣ يوليو ١٩٩٨ والخاص بإرسال بعثة مراقبة غير مسلحة UN Observers Mission in Sierra-Leone والتي عرفت اختصارا باسم UNOMSIL وتتكون من ٧٠ مراقب لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد ، ومن بين أهدافها القيام بجهود حفظ السلام ، ومراقبة جهود الإيكوموج في عملية نزع أسلحة الجبهة ، والمساهمة في إعادة تشكيل قوات الأمن الحكومية، وكتابة تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف بما فيهما الإيكوموج (١) .

لكن يلاحظ أن أيا من هذه المهام لم يتم تحقيقها بسبب استمرار الصراع وخرق الجبهة لاتفاق كوناكري وهجومها على العاصمة ، مما أدى إلى رحيل هذه القوات .

الثانية : بعد توقيع اتفاق لومي ، حيث تم استبدال UNOMSIL بقوات حفظ سلام UN Mission in Sierr-Leone عرفت اختصارا باسم UNAMSIL وذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٢٧٠ في ١٢ أكتوبر ١٩٩٩، ويبلغ قوامها ١٢ ألف جندي (٣٥٠٠ من نيجيريا أي أكثر من ٢٥% ، تليها الهند ٢٩٠٠ثم زامبيا – غانا – كينيا- غينيا ولكل منهم كتيبة مشاة ) (٢) ، فضلا عن ٢٥٠ مراقبا ، ثم ازداد عدد هذه القوات خاصة بعد قيام المتمردين بأسر ٥٠٠ منها في أبريل ٢٠٠٠ ليصبح ١٧ ألف جندي ، وكان هدفها التأكد من التزام الأطراف المتحاربة ببنود اتفاق لومي ، والإشراف على عودة اللاجئين ، وتسهيل عقد محادثات جديدة بين أطراف الصراع ، فضلا عن إجراء الانتخابات وإعادة بناء ما دمرته الحرب ، ولقد قامت هذه القوات بالتنسيق التام مع الإيكوموج (٣) ، كما نجحت – باعتبارها وسيط محايد- في نزع أسلحة الميليشيات والإشراف بصفة أساسية على إجراء انتخابات عام ٢٠٠٢..

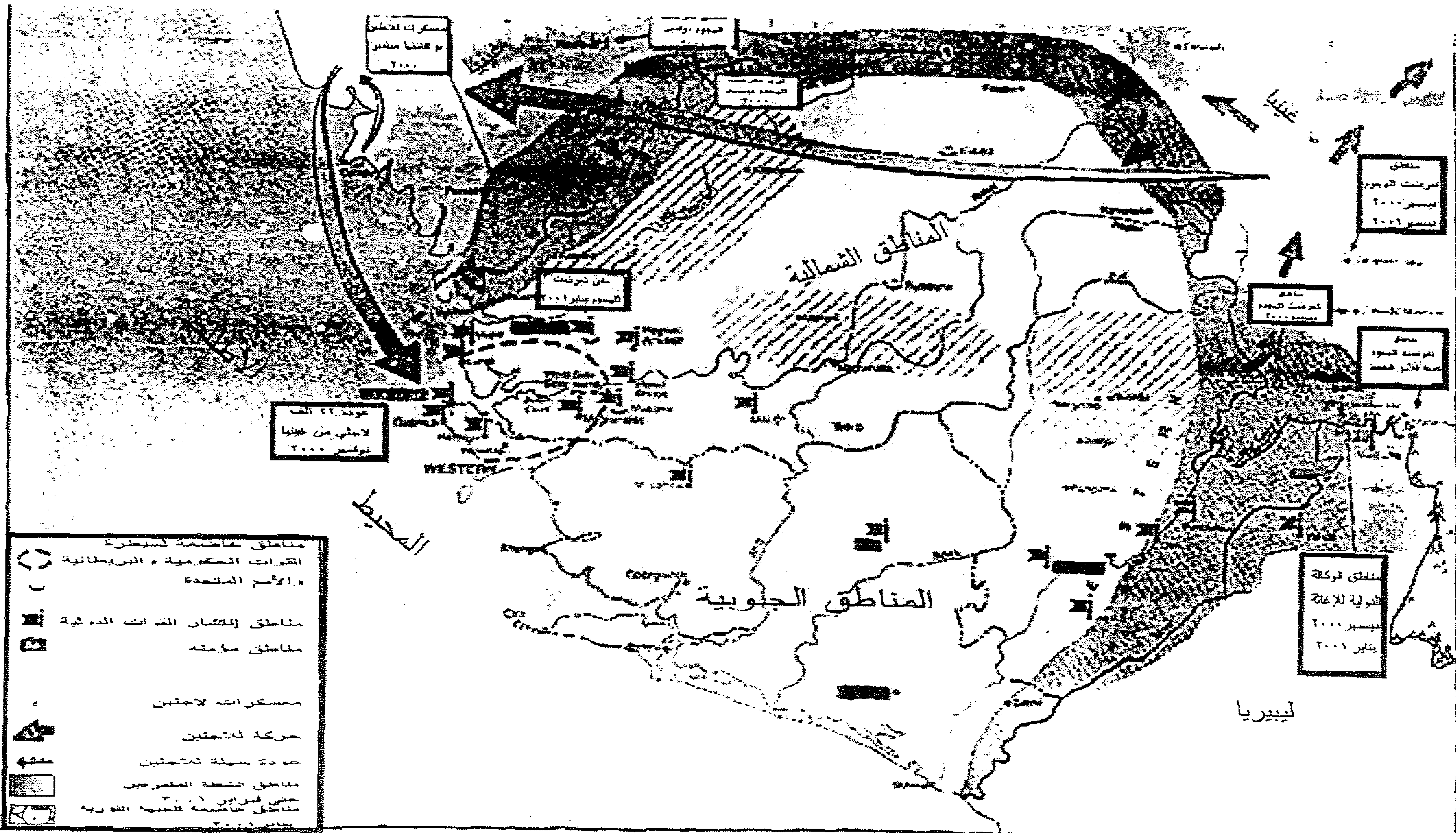
---

1-Kwaku , Op. cit. , P. 10 .

٢ – بدر حسن شافعي ، "الصراع في سيراليون" ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١-٢٠٠٢ ، م.س.ذ. ، ص ١٧٣.

3-Kwaku , Op. cit. , P. 11 .

خريطة رقم (٢) توضح مناطق إنتشار القوات الدولية والحكومية والمتمردة




**Source**:Nikki Funke and Hussein Soloman, Towards Sustainable Peace in Sierra -Leone(Pretoria:Africa Institute of South Africa, Paper No.88,2002)

٢-التنسيق مع منظمة الوحدة الإفريقية :

لم يكن لمنظمة الوحدة الإفريقية دور هام في الصراع في سيراليون ، وإنما اكتفت بتوفير غطاء من المشروعية لتدخل الجماعة،حيث قامت في قمتها رقم ٣٣ والتي عقدت في زيمبابوي (يوليو ١٩٩٧) بإصدار قرار يدين الانقلاب ، ويؤيد الجهود الدبلوماسية والعسكرية لاستعادة الديمقراطية ، وقد أكد الرئيس موجابي – رئيس القمة آنذاك – أن هذا الانقلاب بمثابة انتكاسة للديمقراطية في إفريقيا (١) .

٣-التنسيق مع بريطانيا :

لقد عملت بريطانيا على توفير المشروعية للإيكوموج ومساعدتها في عودة الرئيس كاباه للحكم ، وذلك من خلال قيامها باستصدار قرار من مجلس الأمن بتأييد عودة كاباه وفرض العقوبات الدولية على النظام العسكري ، كما قامت بتقديم بعض المعدات العسكرية خاصة طائرات الهليكوبتر والأسلحة لقوات الدفاع المدني التابعة لكاباه والقوات النيجيرية قبيل هجوم الإيكوموج لتحرير العاصمة ،وذلك من خلال بعض الشركات الخاصة (شركة ساند لاين) التي أكدت أن الحكومة البريطانية (*)على علم بعملية خرق الحظر الدولي المفروض على تصدير السلاح (٢).

ولم تتدخل بريطانيا عسكريا إلا عام ٢٠٠٠ ، وذلك بعد أسر المتمردين لخمسمائة جندي من القوات الدولية ، حيث قامت بإرسال قوة محدودة يتراوح عددها بين ٥٠٠ – ٧٠٠ جندي من أجل إطلاق سراح هؤلاء ، ونجحت بالفعل في ذلك ، ثم تراجع دورها العسكري لحساب الدور السياسي ، حيث تعهدت بتدريب الكوادر الجديدة من الجنود والضباط في الجيش (٣) .

---

١-Kristi Samuel , **Op. cit.** , P. 326 .

* -كان الهدف من ذلك الحفاظ على مصالح الشركات البريطانية العاملة في مجال الماس هناك .

2-Sierra-Leone : Time for a New Military , **Op. cit.** , PP. 153 – 154 .

3-John L. Hirsch , War in Sierra-Leone , **Op. cit.** , PP. 153 – 154 .

## المطلب الرابع

## تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد نجحت الجماعة في تحقيق بعض النجاحات في تدخلها لتسوية الصراع في سيراليون ، والذي توج بنزع أسلحة القوى المتحاربة عام ٢٠٠١ ، وإجراء الانتخابات عام ٢٠٠٢ ، لكن بالرغم من ذلك ، فإن ثمة ملاحظات عامة على عملية التسوية من ناحية ، فضلا عن مواجهتها مجموعة من العقبات التي يتعين التغلب عليها قدر الإمكان من أجل زيادة فاعليتها بعد ذلك .

**أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :**

من تتبع الباحث لجهود تسوية الجماعة يمكن استخلاص الملاحظات التالية :

١- إن الجماعة عملت على تطبيق استراتيجية قائمة على عملية التدرج في عملية التسوية ، حيث بدأت بالتسوية الدبلوماسية بالتوازي مع العقوبات الاقتصادية ، مع إرجاء التسوية العسكرية -القسرية- بسبب اعتراض بعض الدول خاصة المؤيدة للمتمردين عليها ، ومعنى ذلك أن التسوية السياسية سبقت التسوية العسكرية مما أسفر عن توقيع اتفاق كوناكري قبل الهجوم على العاصمة ، في حين أن العكس حدث في ليبيريا ، حيث تم استخدام التسوية العسكرية في عملية التسوية قبل التوصل لاتفاق سلام أو حتى تطبيق العقوبات التي جاءت بعد عامين من الصراع[1] ، ولعل السبب في هذا التمايز يرجع بالأساس إلى قوة النفوذ النيجيري في الصراع الليبيري ، وتراجع هذا النفوذ -إلى حد ما- في سيراليون ، ورغبة نيجيريا في عدم إحداث مزيد من الانشقاق داخل الجماعة .

٢- إن جهود الدبلوماسية الوقائية لم يكن لها أي دور في تفادي الصراع أو منع تصعيده ، ويرجع ذلك بالأساس لعدم وجود شبكة للإنذار المبكر لدى الجماعة .

---

1-Funmi Olonisakim , **Op. cit.** , P. 143 .

٣- إن جهود حفظ السلام كانت هي الغالبة على مهام الإيكوموج ، حيث كان هناك تخوف من استخدام القوة لفرض السلام ، وإن كان استخدامها في وقت مبكر من الصراع كان يمكن أن يساهم في إجبار المتمردين على الجلوس على مائدة التفاوض بدلا من نقض الاتفاقات سريعا أو إملاء شروطهم [١] ، لكن يلاحظ أن الانقسامات التي سادت إبان التدخل ، فضلا عن الخوف من الهيمنة النيجيرية حالت دون ذلك .

٤- إن عملية التحول من مهام حفظ السلام إلى فرض السلام ، كانت تتم بسرعة كبيرة ، ويرجع ذلك إلى أن نيجيريا كان لديها الاستعداد الفوري لاستخدام القوة لفرض السلام بالرغم من عدم وجود تفويض واضح بذلك [٢] خاصة في ظل انشغال دول الجماعة بتسوية الصراع الليبيري.

٥- إن الجماعة لم تقم بأي دور يذكر في مهام بناء السلام أو حل الصراع من جذوره ويرجع ذلك للعقبات الاقتصادية التي كانت تعاني منها إبان التدخل ،فضلا عن البيئة المعقدة للصراع ، وهو ما جعل عبء ذلك يقع على الأمم المتحدة .

٦- ارتباط عملية التسوية بالظروف الداخلية والإقليمية والدولية ، فعلى سبيل المثال أدى تراجع الدعم المعلن لكل من بوركينا فاسو وليبيريا للمتمردين، فضلا عن تدخل الأمم المتحدة لحفظ السلام أولا ، ثم فرضه ثانيا (*) إلى التوصل لعملية التسوية ، خاصة بعدما قامت واشنطن بوضع اسم الجبهة الثورية على لائحة الإرهاب بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ بزعم قيامها ببيع الماس لأسامة بن لادن من خلال بعض الوسطاء في ليبيريا .

---

1-Kwaku , **Op. cit.** , P. 9 .

2-Funmi , **Op. cit.** , P. 142 .

* – تم ذلك بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٣١٣ الصادر في أغسطس ٢٠٠٠ ، وذلك بعد أسر المتمردين لخمسمائة من القوات الدولية .

ومعنى ذاك أن الجماعة وحدها غير قادرة على القيام بعملية التسوية بـــدون توافر الظروف الداخلية والإقليمية والدولية المواتية [١] .

ثانيا : عقبات التسوية :

لقد واجهت الإيكوموج مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثرت على فاعليتها ، ومن ثم إطالة أمد وجودها لأكثر من ثلاث سنوات .

١-العقبات السياسية :

وتتمثل أساسا في غياب الإجماع السياسي داخل الجماعة بشأن التدخل ، حيث ساهمت الانقسامات داخلها ، فضلا عن تأييد بعض دولها للمتمردين في إطالـــة أمد الحرب ، ولم تحدث التسوية إلا بعد الضغط الدولي علـــي هـــذه الـــدول ــــ خاصة من قبل الأمم المتحدة ـــ لإقناع المتمـــردين بـــالقبول بعمليـــة التســـوية السياسية ، وقد حدث هذا إبان توقيع اتفاقية لومي ، حيث لعب كل من الـــرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور ، وإلى حد ما الرئيس البوركيني كومباوري دورا هاما في الضغط على سنكوح من أجل التوقيع عليها [٢] .

ويلاحظ في هذا الشأن ارتباط عملية التسوية بتوجهات النظم الوطنيـــة فـــي الدول المؤثرة في الجماعة مثل نيجيريا وكوت ديفوار ، ، حيث لعبت القيادة في كل منهما دورا هاما في عملية التسوية إبان رئاستها للجماعة ، لكن مع تغييـــر القيادة السياسية العسكرية في نيجيريا بقيادة مدنية ، وإعلان الأخيرة رغبتها في سحب القوات حدث نوع من التراجع لعملية التسوية وهو ما تطلب نقـــل جهـــود التسوية من الجماعة إلى الأمم المتحدة [٣] .

---

١ - حول دور هذه العوامل في تسوية الصراع انظر: بدر حسن شافعي ، "سيراليون هل تنتهي الحرب الأهلية"م.س.ذ.

2-Adekye ,Building Peace, **Op. cit.** , P. 98 .

3-John L.Hirsch , Sierra-Leone : Diamond , **Op. cit.** , P. 99 .

٢-العقبات الاقتصادية :

تتمثل أساسا في ضعف عملية التمويل ، أو اعتمادها علــى مصــدر واحــد تقريبا ، إذ من شأن ضعف عملية التمويل الحد من فاعلية الإيكوموج من ناحية ، وإطالة أمد الحرب من ناحية ثانية ، ويلاحظ في هذا الشأن أنه في حالة مــا إذا قامت الأمم المتحدة ــ على سبيل المثال ــ بتقديم الدعم المالي للقوات النيجيرية عام ١٩٩٨ ، كان يمكن أن يساهم ذلك في سيطرة هذه القوات علــى الموقــف وعدم تجدد القتال من جديد عام ١٩٩٩ ، والذي انعكس على خطاب المتمــردين في اتفاقية لومي [١] .

كما يلاحظ ثانيا أن الاعتماد على مصدر واحد للتمويل كان من شأنه إمكانية انهيار جهود التسوية بصورة كاملة في حالة عدم رغبة هذا المصدر في تمويــل القوات ، وقد حدث هذا مع نيجيريا في عهد أوباسانجو ، إذ أدى مجرد الإعلان عن سحب القوات إلى زيادة التفاؤل لدى المتمردين بإمكانية تحقيق انتصــارات جديدة ضد الحكومة ، وهو ما حدث بالفعل .

٣-العقبات العسكرية :

لقد واجهت الجماعة مجموعة من العقبات العسكرية أثناء سير العمليات لعل من أهمها ما يلي :

أ-ضعف القدرات التسليحية للإيكوموج التي كانت تعاني نقصا حــادا فــي (المدرعات – ناقلات الوقود – الوقود – وسائل الاتصال – قطع الغيار – الملابس – الدعم الطبي ) كما يلاحظ أن معظم معــدات الإيكومــوج القديمة في ليبيريا تم نقلها إلى سيراليون ، ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل كان هناك نقص واضح في الطائرات العمودية (الهليكوبتر) التي تلعب

---

١-Kwaku ; **Op. cit.** , P. 9 .

دورا هاما في حرب العصابات ولقد أثر ذلك على عدم قدرة الإيكوموج على الاستمرار في تفوقها العسكري[١] .

ب-مشكلة هيمنة القوات النيجيرية على الإيكوموج ، مما أدى إلى عدم رغبة القوات الأخرى في المشاركة في تنفيذ الأوامر الصادرة إليها ، وقد برز ذلك بوضوح في الخلاف بين القوات النيجيرية وقوات غانا في هذا الشأن .

ج-غياب خطة واضحة لانسحاب الإيكوموج ونهاية التفويض، مما جعل عملية انسحابها مرتبطة بالتوصل إلى تسوية نهائية ، وقد دفع ذلك بعض الدول المشاركة إلى رغبتها في سحب قواتها إما بسبب تغير الظروف السياسية الداخلية بها، أو بسبب عدم قدرتها على استمرارها في عملية تمويل القوات [٢] .

د-ضعف قدرات الإيكوموج على مواجهة الكارثة الإنسانية في سيراليون وقت التدخل ، والتي تمثلت في وجود ٨٠٠ ألف لاجئ ، لذا كان الدور الأهم في هذا الصدد للأمم المتحدة التي شكلت لجنة لتقصي الحقائق حول انتهاكات الإنسان [٣] وكذلك تشكيلها محكمة دولية لمحاكمة مجرمي الحرب [*] .

---

2-Adekye , **Op. cit.** , P. 90 .

٢-Kwaku , **Op. cit.** , P. 9.

٣ – أيمن السيد شبانة ، م.س.ذ. ، ص ١٣٨ .

* – نشأت هذه المحكمة بموجب اتفاق بين حكومة سيراليون والأمم المتحدة من أجل محاكمة مجرمي الحرب ، وهي تجمع بين القوانين الدولية والوطنية ، وتضم قضاة من كلا الجانبين ، وبدأت عملها الرسمي أوائل يوليو ٢٠٠٢ ، وكان من أهم قراراتها القرار الصادر في يونيو ٢٠٠٣ بشأن إدانة الرئيس الليبيري تشارلز تايلور . لمزيد من التفاصيل انظر:
I.C.G Africa Report,"**Sierra-Leone :the State of security and Governance**" , in www.crisisweb.org/library/document/Report-archiveI,p.11.

ه-ضعف قدرة الجماعة في عملية تجميع أسلحة المقاتلين وإعادة دمجهم في الحياة المدنية والعسكرية ، فبالرغم من أن الجماعة قامت بتشكيل لجنة برئاسة مالي للإشراف على هذه العملية ، إلا أنه ظهرت عقبة هامة تتعلق بفقدان ثقة هؤلاء الجنود بقوات الإيكوموج ، خاصة بعدما تسرب إليهم وجود اتفاق بين قادتهم والإيكوموج بعودة هؤلاء القادة إلى مناصبهم على حساب الجنود ، مما أدى إلى رفضهم إلقاء السلاح [1].

و-عدم نزاهة هذه القوات ، خاصة فيما يتعلق بمشاركتها في عمليات الاغتصاب والسرقة من ناحية ، وتهريب الألماس من ناحية ثانية ، الأمر الذي أدى إلى تصاعد القتال ضدها ، حيث وصفها معارضوها بأنها تخدم مصالحها الخاصة وليس مصالح سيراليون [2] .

الخلاصة إذن أن نجاحات الجماعة في عملية التسوية كانت محدودة – إلى حد كبير – وإن كان يصعب القول بأنها فشلت تماما ، ولعل العقبات السابق الإشارة إليها هي التي أدت إلى التقليل من فاعلية الدور ، كما أن تدخل الأمم المتحدة ساهم إلى حد كبير في تسوية الصراع، وهو ما يدفعنا إلى القول بأن دور المنظمات الإقليمية قد يقتصر على تسوية الصراع في بدايته أو بمعنى آخر التمهيد لتدخل الأمم المتحدة على اعتبار أن إمكانات

---

[1] – أيمن شبانة ، ظاهرة التدخل..،م.س.ذ. ، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ .

[2] – د. محمد عاشور مهدي ،" الماس يشحذ صراعات إفريقيا" ، م.س.ذ.

المنظمـــة الدوليـــة أكبـــر بكثيـــر مـــن إمكانـــات المنظمـــة الإقليميـــة بـــل والقارية أيضا .

# الفصل الخامس
# دور الإيكواس في تسوية الصراع في غينيا بيساو

# الفصل الخامس

## دور الإيكواس في تسوية الصراع في غينيا بيساو

بالرغم من انشغال الجماعة بتسوية الصراع في سيراليون ، وكذلك بتداعيات عملية التسوية في ليبيريا بعد فوز تايلور ، إلا أنها وجدت نفسها مدفوعة للتدخل في غينيا بيساو بفعل المخاوف الإقليمية من تداعيات الصراع . وقد تـأثر دور الجماعة في غينيا بيساو بمجموعة من العوامل الداخلية والإقليميـة والدوليـة ، الأمر الذي انعكس على طبيعة تدخلها وفاعليته ، وهو مايعرض له الفصل مـن خلال تتبع نشأة الصراع وتطوره وأسبابه ورصد جهود الجماعـة فـي تسـوية الصراع ومواقف القوى الفاعلة داخل وخارج الجماعة منه ، وتأثير كل ذلك في عملية التسوية .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : الصراع في غينيا بيساو النشأة – التطور – الأسباب .

المبحث الثاني : جهود الإيكواس في تسوية الصراع .

## المبحث الأول

## الصراع في غينيا بيساو .. النشأة التطور الأسباب

بدأ الصراع في غينيا بيساو بعد الانقلاب الذي قام به رئيس الأركان المعزول أنسوماني ماني ضد الرئيس برناردو فييرا منتصف عام ١٩٩٨ ولقد لعبت العوامل السياسية بتداخلها مع العوامل الإثنية والاقتصادية دورا هاما في اندلاعه، كما لعبت كل من العوامل الخارجية ( الإقليمية ولدولية) دورا هاما أيضا في استمراره ،وإن ظل هذا الصراع محدودا إلى حد كبير مقارنة بالصراع في كل من ليبيريا وسيراليون .

لذا سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :-

المطلب الأول : نشأة الصراع وتطوره .

المطلب الثاني : الأسباب الداخلية للصراع .

المطلب الثالث : الأسباب الخارجية للصراع .

### المطلب الأول

### نشأة الصراع وتطوره

اندلع الصراع في غينيا بيساو في السادس من يونيو ١٩٩٨ بعد الانقلاب الذي قام به رئيس الأركان المعزول أنسوماني ماني ضد رئيس البلاد برناردو فييرا الذي اتهم ماني بدعم حركة التمرد في السنغال المجاورة وتزويدها بالسلاح (*) . لكن ماني رفض هذه الاتهامات، كما رفض قرار عزله ، وقام بهذه المحاولة الانقلابية حيث استغل خبرته العسكرية فقام بالسيطرة على المناطق الحيوية في البلاد مثل ميناء بيساو من أجل الحيلولة دون وصول أيةإمدادات خارجية للنظام ــ خاصة من

---

* - هذه الحركة هي حركة كازامانس للقوى الديمقراطية ، وهي تسعى للانفصال عن السنغال، وينتمي معظم أفرادها إلى نفس الإثنية التي ينتمي إليها متمردو غينيا بيساو ، وهي تدعم هؤلاء بسبب دعم النظام في بيساو للنظام السنغالي ، لمزيد من التفاصيل انظر : جوزيف رامز أمين ، " مظاهر وانعكاسات الحرب في غينيا بيساو " ، في د. إبراهيم نصر الدين (محرر)، الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا " ، م.س.ذ. ، ص ٥٦٧ .

السنغال ــ كما قام كذلك بشن هجوم واسع على معسكر بــرا Bra الاســتراتيجي التابع للجيش في البلاد من أجل منع تحرك قوات الجيش لدعم النظام [١] .

إلا أن ذلك لم يحل دون وقوع مصادمات بين الجانبين مما أسفر عن وقــوع مئات القتلى والجرحى ، وكان في مقدمة هؤلاء قائد القوات البرية ، وقائد قوات التدخل السريع [٢] . وقد تمكنت قوات المتمردين من السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد ، مما حدا بفييرا إلى الاختباء داخل إحدى السفارات الأجنبية ، وقد قام ماني بتشكيل مجلس عسكري عرف باسم المجلس العسكري لدعم الديمقراطيــة والأمن ، كما طالب بإقالة فييرا ، وتنصيب نفسه رئيسا مؤقتا للبلاد لحين إجراء انتخابات حرة في غضون شهر [٣] . إلا أن ماني فشل في إقصاء فييرا ، خاصة بعد تدخل دول الجوار (غينيا – السنغال ) لدعمه ، واستمر الصراع مشتعلا حتى شهر نوفمبر ١٩٩٨، مما دفع الجماعة إلى التدخل ــ بناء على طلب فييــرا ــ من أجل تسويته ، وبالفعل تم التوصل لاتفاق سلام بين الجانبين في أبوجا فــي نفس الشهر ، والذي يعتبر الأساس الذي ارتكزت عليه عملية التسوية بعد ذلك ، وقد كان من أهم نقاط الاتفاق تشكيل حكومة انتقالية لمدة عام ، على أن تجــرى الانتخابات في نهاية هذه الفترة بدون مشاركة طرفي الصراع (فييرا – ماني ) ، ولم يحل الانقلاب الثاني الذي قام به ماني ضد فييرا في مــايو ١٩٩٩ [*] دون

---

١ – لمزيد من التفاصيل حول الصراع في غينيا بيساو انظر : بدر حسن شافعي ، "الانقــلاب العسكري في غينيا بيساو" ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ص ٢٢٤ – ٢٢٥ .

٢ – **المرجع السابق**،نفس الصفحة .

3-Africa , South of The Sahara 2000 , **Op. cit.** ,P. 564.

* – وقع هذا الانقلاب بعد سماح ماني لقوات الإيكوموج بنزع أسلحة بعــض مقاتليــه وفقــا لاتفاقية أبوجا ، في حين رفض فييرا ذلك ، مما دفع ماني إلى الانقلاب عليه ثانيا خشــية أن يستغل فييرا هذا الوضع للقضاء على حركته ، وقد ساعده على ذلك ضعف الإيكومــوج مــن ناحية ، وزيادة حدة المعارضة داخل حزب فييرا لسياسته من ناحية ثانية . زيد من التفاصــيل أنظر :

Adekye , Building Peace,**Op. cit.** , PP. 123 – 124.

إجراء الانتخابات النيابية والرئاسية في موعدها المقرر (٢٨ نوفمبر ١٩٩٩) ، والتي أسفرت عن فوز كومبايالا – رئيس حزب التجديد الاشتراكي – بها بعد جولة الإعادة التي تمت في ١٦ يناير ٢٠٠٠ [١] .

وبالرغم من ذلك لم تشهد البلاد استقرارا سياسيا في عهد يالا بسبب انتشار الفساد من ناحية ، وتردي الأوضاع الاقتصادية من ناحية ثانية ، مما أسفر عن حدوث مواجهات أوائل عام ٢٠٠١ بين القوات الحكومية والمتمردين الموالين لماني ، وذلك عقب قيام الأخير بإقصاء رئيس الأركان ، وتنصيب نفسه رئيسا للقوات المسلحة ، إلا أن هذا الانقلاب فشل ، وقد بلغ الصراع ذروته عام ٢٠٠٣ بعد قيام يالا بحل البرلمان والحكومة بدعوى إجراء انتخابات حرة نزيهة ، إلا أنه ظل يماطل في ذلك ، وتزامن هذا مع تدهور الأوضاع الاقتصادية ، وقيام الموظفين الحكوميين بسلسلة من الإضرابات احتجاجا على تأخر رواتبهم ، فضلا عن حدوث حركات تمرد داخل الجيش لنفس الأسباب ، وهي المحاولات التي نجحت إحداها في الانقلاب ضد النظام في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ ، وإجبار يالا على الاستقالة ، وتعيين هنريك روسا رئيسا للبلاد لفترة انتقالية مدتها عام [٢] ، على أن يتم خلاله إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية ، وبالفعل تم إجراء أول انتخابات نيابية حرة ونزيهة في البلاد ، تحت إشراف إقليمي ودولي في مارس ٢٠٠٤ ، كما تم إجراء الانتخابات الرئاسية في يوليو ٢٠٠٥ ، والتي أسفرت جولة الإعادة عن فوز الرئيس فييرا بها [٣] .

---

١ – أحمد إبراهيم محمود ، الحروب الأهلية في إفريقيا ، م.س.ذ. ، ص ص ٢٦٠ – ٢٦١ .

٢ – أيمن السيد شبانة ، " الصراع في غينيا بيساو " في د. السيد فليفل (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الإفريقي الثاني ، م.س.ذ. ، ص ص ١٧٨ – ١٧٩ .

٣ – جريدة الشرق الأوسط ( لندن ) ، ١٢ / ٨ / ٢٠٠٥ .

## المطلب الثاني

## الأسباب الداخلية للصراع

تعددت الأسباب الداخلية التي تفسر اندلاع الصراع في غينيا بيساو ، لكن كان العامل السياسي هو العامل الأبرز في هذا الإطار خاصة في ظل الحكم الأوتوقراطي للنظام ، وقد تداخل معه كل من العامل الإثني والعامل الاقتصادي، في حين تراجع العامل الديني إلى حد كبير .

**أولا : الأسباب الإثنية :**

يعد مجتمع غينيا بيساو مجتمعا تعدديا من الناحية الإثنية ، إذ به أكثر من ٢٥ إثنية ، وتشكل الجماعات الإفريقية الأصلية نحو ٩٥ % من السكان البالغ عددهم ١,٤١٦ مليون نسمة وفقا لإحصاءات يوليو ٢٠٠٥ (١) .

ومن أبرز هذه الجماعات الديولا Diola والتي تضم البلانتا Blanta وهي أكبر جماعة إثنية في البلاد ( ٣٢% من السكان ) وكذلك البيافدا ، ويتركز البلانتا في منتصف البلاد ، ويتفرعون لعدة فروع بعضها قريب من إثنية المانديجو Mandingo التي تشكل ١٣ % من السكان وينتمي إليها ماني (*) هذا بالإضافة إلى إثنية بولز Peuls ويطلق عليها أحيانا فولا Fula والمانجاكا Manjaca (١٤,٥ % ) وهناك أخيرا إثنية البابل Papel أو بيلي Pele وتمثل ٧% من السكان وينتمي إليها فييرا (٢) .

ولقد لعبت الانقسامات الإثنية دورا هاما في اندلاع الصراع في البلاد بسبب سياسة التمييز والاضطهاد التي تقوم بها أقلية البيلي ضد الإثنيات الأخرى ذات الأغلبية خاصة البلانتا والبيافدا ، مما دفع الرئيس المنتخب عام ٢٠٠٠ وهو

---

1- **C.I.A. World Fact Book 2005** , in www.odci.gov.cia/publication/Factbook/geos/pu.html.

* – لها امتدادات كبيرة في دول الجوار مثل ليبيريا – ساحل العاج – غينيا ، ونفس الأمر بالنسبة للديولا أو الجيولا المنتشرة في ساحل العاج .

2-Tobias Engel , " Guinea Bissau , A Seething Country " , **African Geopolitics** , Vol. 14 , Spring 2004 , PP. 135 – 136 .

كومبا يالا الذي ينتمي إلى البلانتا إلى ممارسة سياسة الاضطهاد والتمييز الإثني ضد الإثنيات الأخرى خاصة الماندينجو ، الأمر الذي جعل ماني يقوم بمحاولة انقلابية أخرى ضد النظام المنتخب في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ ، لكن فشل الانقلاب ولقي ماني حتفه [١] .

ولقد كان الرئيس فييرا أول من مارس سياسة التمييز الإثني في البلاد ، مما جعل السنوات الأولى من حكمه (١٩٨٠ – ١٩٨٦) تشهد ثلاث محاولات انقلابية، خاصة بعد قيامه بتعديل الدستور عام ١٩٨٤ الذي جعل حزبه وكذلك إثنية البيلي تسيطر على مقاليد الأمور في البلاد مما دفع نائبه باولو كَوريرا – ينتمي إلى البلانتا – إلى القيام بمحاولة انقلابية عام ١٩٨٥ ، لكنها باءت بالفشل [٢] .

ولقد لعبت العوامل الإثنية ـــ إلى جانب العوامل الأخرى خاصة السياسية والاقتصادية ـــ دورا هاما في انقلاب ماني على فييرا ( يونيو عام ١٩٩٨) حيث إن معظم أفراد القوات المسلحة ـــ خاصة من إثنية الماندينجو ـــ انضمت إلى ماني بسبب تأخر رواتبهم ، مما دفع فييرا إلى الاعتماد على الشباب الذين هم دون سن التجنيد من إثنية البيلي ، وتشكيل ميليشيا عرفت باسم جونتاس A guentas ، وأصبح الجيش منقسما على أساس إثني [٣] كما لعبت الأبعاد الإثنية دورا هاما في الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي شهدتها البلاد في الفترة من ٥ – ٢٦ نوفمبر ١٩٩٩ بمقتضى اتفاقية أبوجا ، حيث إن فوز يالا بها وحصوله على ٧٢ % من الأصوات في جولة الإعادة (١٦ يناير ٢٠٠٠) يرجع إلى حصوله على أصوات إثنية البلانتا التي ينتمي إليها ، وبدلا من أن يعمل يالا على إحداث حالة من التوازن الإثني في البلاد ، قام في المقابل بعملية اضطهاد وتمييز ضد الإثنيات الأخرى لصالح البلانتا التي استحوذت على كل المناصب

---

١-Adekye Adebajo , Building Peace , **Op. cit.** ,PP. 131 – 132 .
2-**Ibid.** , P. 114 .
3-**Ibid.** , PP. 115 – 116 .

الهامة في البلاد ( منصب الرئيس – رئيس الوزراء – وزير الدفاع ) فضلا عن هيمنتها على ٣٥ قطاعًا إداريًا في البلاد من إجمالي ٣٧ قطاعا ، ونفس الأمـــر بالنسبة للجيش ، مما دفع ماني إلى الاعتراض على ذلـــك ، وقيامـــه بانقلابـــه العسكري الفاشل في ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٠ (١) .

ثانيا : الأبعاد الدينية والثقافية :

وفقا لتقرير المخابرات الأمريكية لعام ٢٠٠٥ فإن نسبة المسلمين تبلغ ٤٥ % من إجمالي السكان ، في حين تبلغ نسبة الكاثوليك حوالي ٥% وأصحاب الديانات الطبيعية ٥٠% (٢) .

وبالرغم من هذا التمايز الديني إلا أنه لم يكن له تأثير كبيـــر فـــي انـــدلاع الصراع مقارنة بالأسباب الإثنية (٣) حيث كان هناك تحالف بين متمردي غينيـــا بيساو بزعامة ماني (ومعظمهم من المسلمين) مع متمردي كازامانس (ومعظمهم من الكاثوليك) على اعتبار أن الذي يربط بينهم هو الانتماء إلى إثنيتي البلانتـــا والبيافدا (٤) .

وبالنسبة للأبعاد الثقافية لم يكن لها هي الأخـــرى دور يـــذكر كـــذلك فـــي الصراع ، ويلاحظ أن كل جماعة تتحدث لغتها الخاصة بها ، وتعد لغة الكريولو هي اللغة الوطنية ، في حين تعد اللغة البرتغالية هي اللغة الرسمية في البلاد (٥).

ثالثا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :

لقد عانت البلاد من تدهور شديد في أوضاعها الاقتصادية في ظل حكم فييرا الذي جاء إلى الحكم في انقلاب غير دموي ١٩٨٠ ، وقد تمثل ذلك فـــي عـــدة مؤشرات أهمها ضعف الرواتب والأجور ( متوسط دخـــل الفـــرد ١٠٠ دولار

---

1-**Ibid.** PP. 131 – 132 .

2-www.cia.gov/cia/publication/factbook/geos/pu.shml.

3-Tehri Lehtimen , **" The Military – Civilian Crisis in Guinea-Bissau "** in www.conflicttransform.net/Guinea.PDF.P.123.

٤ – جوزيف رامز ، م.س.ذ. ، ص ٥٦٧ .

5-Tobias , **Op. cit.** , PP. 135 – 136 .

سنويا ) وارتفاع الأسعار والتضخم مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية (البيسو) ولقد ترتب على ذلك احتلال غينيا بيساو المرتبة رقم ١٦٤ في تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة عام ١٩٩٨ الذي يضم ١٧٤ دولة [1] . ولقد كانت هناك مجموعة من الأسباب تقف وراء هذا التدهور الاقتصادي لعل من أبرزها ما يلي [2] :

١- حالة الفساد الاقتصادي التي سادت نظام الحكم .

٢- تحول الحكومة من العملة الوطنية إلى الفرنك (عملة الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية) والانضمام لمنطقة الفرنك الفرنسي في منتصف التسعينات.

٣- عملية التحول الاقتصادي من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر وآليات السوق ، وهي العملية التي تكون لها بعض الآثار الاقتصادية السلبية في بدايتها . ويلاحظ أن هذا الوضع المتدهور لم يتحسن في عهد نظام يالا المنتخب ، حيث انخفضت موازنة البلاد بمقدار النصف عام ٢٠٠١ كما انتشر الفساد بصورة كبيرة ، مما دفع النظام إلى تشكيل لجنة برعايته أوائل عام ٢٠٠١ للتحقيق في اختفاء ١٧ مليون دولار (عبارة عن مساعدات البنك الدولي) من الخزانة الوطنية للبلاد [3] وكان هذا أحد أسباب اندلاع الصراع مجددا بين يالا وماني في نوفمبر ٢٠٠٠ .

وقد تزامن مع هذه الأزمة الاقتصادية وجود فوارق طبقية بين مواطني البلاد من ناحية ، والأقلية التي تنتمي إلي دولة الرأس الأخضر من ناحية ثانية (يبلغ

---

[1]-Jens Kovsted and Finn Tarp , " Guinea Bissau : War , Reconstruction , and Reform",**Paper Presented to Projecton "Underdevelopment, Transition and Reconciliation in Sub-Saharan Africa,** :Institute of Economics in University of Copenhagen , Denmark,No.168, Nov. 1999, P. 3.

[2] – حول هذه الأسباب انظر ، بدر حسن شافعي ، الانقلاب العسكري في غينيا بيساو ، م.س.ذ. ص ص ٢٢٤ –٢٢٥ .

[3]- Adekye ,building Peace, **Op. cit.** , PP. 131 – 132 .

عددهم ٥٠٠ شخص تقريبا ويتحكمون في اقتصاديات البلاد ) ، حيث شعر مواطنو البلاد بالظلم الواقع عليهم بسبب هذا التفاوت الاجتماعي ، خاصة أن النظم الحاكمة المتعاقبة لم تقم بإحداث أية تعديلات جوهرية على هذا الوضع على اعتبار أن وصولها إلى الحكم كان يتم من خلال دعم هذه الأقلية لها [١].

**رابعا : الأسباب السياسية :**

ساهمت ممارسات النظام القمعية ضد معارضيه سببا في حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي في البلاد بصفة عامة ، وحدوث عدة انقلابات عسكرية في فترة وجيزة من ناحية ثانية ، فقد كان الرئيس فييرا يعتبر الدولة مملوكة له[٢] وذلك في إطار سيطرة العقلية الأوتوقراطية ، فضلا عن الأفكار الشمولية عليه ، فقام بتعديل الدستور عام ١٩٨٤ ليصبح هناك حزب واحد في البلاد فقط هو الحزب الإفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر(PAIGC) ولقد دفع ذلك المعارضة إلى تشكيل حزب سياسي في المنفى عرف باسم حركة المقاومة لغينيا بيساو ، والتي أصبحت أكبر أحزاب المعارضة ، وبالرغم من ذلك استمرت عمليات القمع السياسي ضد القوى المعارضة ، ولم تفلح التعديلات الدستورية التي قام بها النظام عام ١٩٩١ المتمثلة في تعديل الدستور والسماح بالتعدد الحزبي في تحسين الأوضاع السياسية في البلاد بسبب استمرار العقلية الشمولية المعارضة للتحول الديمقراطي داخل الحزب الحاكم والتي انعكست على انتخابات ١٩٩٤ التعددية التي فاز الحزب بها[٣].

وكان من نتيجة ذلك انتقاد معظم أحزاب المعارضة للنظام، متهمة إياه بسوء الإدارة ، وتأييد مطالب المتمردين بشأن ضرورة وجود حكومة ديمقراطية حقيقية[٤].

---

١ - **المرجع السابق** ، ص ٢٢٥ .

2-Jens Covsted , **Op. cit.** , P. 8 .

٣ - لمزيد من التفاصيل انظر : د. إبراهيم نصر الدين ، "الحروب الأهلية في إفريقيا" ،في د. أحمد الرشيدي(محرر)، م.س.ذ. ، ص ص ٣٦٩ – ٣٧١ .

4-Terhi Lehtinen , **"The Military –Civilian Crisis in Guinea- Bissau"** in,www.conflicttransform.net/guinea.pdf>P. 127 .

وبالرغم من وصول نظام ديمقراطي للحكم عام ٢٠٠٠ (نظام يالا) إلا أنه قام هو الآخر بالتنكيل بكل رموز المعارضة بعد محاولة الانقلاب الفاشل التي تعرض لها في نوفمبر ٢٠٠٠ وقد تسببت ممارسات يالا الانفرادية في تعرض البلاد لأزمة دستورية عام ٢٠٠١ عندما انسحب حزب RGB ــ الشريك الائتلافي ــ من الحكومة بسبب ممارساته ، مما أدى إلى فقدان حكومة الأغلبية في البرلمان ، ولعل هذا يفسر أسباب عدم الاستقرار السياسي لنظامه خلال تلك الفترة التي شهدت تغيير الحكومة ثلاث مرات خلال عامين فقط (١) وقد كان ذلك دافعا لوقوع انقلاب ضده عام ٢٠٠٣ .

## المطلب الثالث

## الأسباب الخارجية للصراع

لعبت العوامل الخارجية ــ سواء الإقليمية أو الدولية ــ دورا هاما في تطور الصراع ، إذ لا يمكن فهم الصراع بمعزل عن هذه العوامل .

**أولا : الأسباب الإقليمية للصراع :**

لقد ساهمت الظروف الإقليمية التي يشهدها الإقليم ، خاصة الصراع في السنغال المجاورة بين النظام السنغالي وحركة كازامانس المتمردة من ناحية ، وكذلك الامتدادات الإثنية مع غينيا كوناكري من ناحية ثانية ، دورا هاما في تطور الصراع على النحو السابق الإشارة إليه في المطلبين الأول والثاني .

**١-موقف السنغال من الصراع :**

لعبت السنغال (*) دورا هاما في استمرار الصراع وعدم تمكن أي من الطرفين من حسمه لصالحه في بدايته الأولى (**) ، أو بمعنى آخر عدم تمكن المتمردين من الإطاحة بنظام فيرا ، حيث قامت داكار بإرسال ألفين من قواتها

---

١-Adekye Adebajo , **Op. cit.** , PP. 130 – 131 .

* – تقع على الحدود الشمالية لغينيا بيساو .

** – تراجع هذا الدور بعد انسحاب القوات السنغالية أوائل عام ١٩٩٩ تنفيذا لبنود اتفاقية أبوجا للسلام (نوفمبر ١٩٩٩) ونفس الأمر بالنسبة لغينيا كوناكري .

لبيساو ، بمجرد وقوع الانقلاب من أجل دعم النظام الديمقراطي ، كما قامت بالمشاركة في الهجوم ضد المتمردين ، وتفسر هذه المسارعة السنغالية بأمرين أساسيين هما :

أ- العلاقات الوطيدة بين النظامين ( فييرا وعبده ضيوف) .

ب- خوف السنغال من الآثار السلبية السياسية لهذا التمرد عليها .

**فبالنسبة للنقطة الأولى** ، شهدت العلاقات بين البلدين تحسنا ملحوظا منذ عام ١٩٩٠ ، وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذها فييرا ضد متمردي إقليم كازامانس، حيث قام بتشديد الرقابة على الحدود لمنع هؤلاء من استغلال أراضي بيساو في شن هجماتهم ضد داكار ، كما سمح كذلك للقوات السنغالية بعبور الحدود لملاحقتهم ، وقد أسفرت هذه العلاقة عن توقيع الجانبين لبروتوكول أمني إضافي بينهما (٢٧ يوليو ١٩٩٥) يعد مكملا لاتفاق التعاون الأمني بينهما والذي تم توقيعه في ٨ يناير ١٩٧٥ ، كما تم توقيع اتفاق ثالث بينهما بمشاركة جامبيا عام ١٩٩٧ يقضي بقيام كل دولة بعدم الاعتداء على الدول الأخرى، وكذلك تقديم المساعدات العسكرية في حالة الاعتداء الواقع على أي منهم [١] مما جعل السنغال تبرر تدخلها بأنه يأتي استنادا إلى هذه البروتوكولات ، فضلا عن كون هذا التدخل استجابة لطلب الرئيس فييرا [٢] .

---

١ – حول هذه البروتوكولات انظر :

Simon Massy, "Intervention in Guinea-Bissau" in Oliver Furly &Roy May(eds.), **African Interventionist States**,(Aldershot: Ashgate Publishing Limited,2001) p. 232 .

٢ – لمزيد من التفاصيل حول الموقف السنغالي من الصراع انظر ، بدر حسن شافعي ، "الانقلاب العسكري في غينيا بيساو" ، م.س.ذ. ، ص ٢٢٥ . وانظر كذلك :

Adekye , **Op. cit.** , P. 116 .

أمـــا بالنسـبة للنقطـــة الثانيـــة ، فـإن نجــاح انقــلاب مـــاني يعنـــي استمرار الدعم الـــذي يقدمـــه لمتمـــردي كازامـــانس ، ومـــن ثـــم تصـــاعد هجمات هـــؤلاء العسكرية مـــن ناحيـــة ، فضـــلا عـــن تصـــاعد مطـــالبهم السياسية مـــن ناحيـــة ثانيـــة [1] ولقـــد أدى هـــذا التواجـــد السنغالي إلـــى رفـــض المتمـــردين الالتـــزام بـــأي اتفـــاق لوقـــف إطـــلاق النـــار ، كمـــا كـــان مـــن بـــين شـــروطهم لتوقيـــع اتفاقيـــة أبوجـــا للسـلام ضـــرورة انسحاب القوات السنغالية وكذلك الغينية من البلاد .

٢-موقف غينيا كوناكري :

لقد عملت غينيا كوناكري بدورها على دعـــم نظـــام فييـــرا فـــي مواجهـــة المتمردين، حيث قامت بإرسال قرابة ٦٠٠ جندي تـــابعين لهـــا إلـــى بيســـاو بعد الانقلاب مباشرة ، وذلك لعدة أسباب :

أ-الخوف من انتقال عـــدوى الحـــرب إليهـــا عبـــر الحـــدود ، خاصـــة أن غينيا هي أكبر دولة ذات حدود مع غينيا بيساو ( تحـــدها مـــن الشـــرق والجنوب) أو في أقل تقـــدير تـــدفق اللاجئـــين إليهـــا ، خاصـــة أنهـــا استقبلت أكثر من ٥٠٠ ألف لاجئ من كـــل مـــن ليبيريـــا وســـيراليون بسبب ظروف الحرب في كليهمـــا ، لـــذا فهـــي لا ترغـــب فـــي تـــدفق آخرين من بيساو لما لذلك من آثـــار سياســـية واقتصـــادية ســـيئة علـــى النظام [2] .

ب-العلاقات الوطيدة بـــين الـــرئيس الغينـــي لانســـانا كـــونتي والـــرئيس فييرا، وكذلك الرئيس السنغالي عبده ضيوف .

ج-الجذور الغينية لفييرا ساهمت في دعم نظام كوناكري له [3] .

---

[1] - جوزيف رامز أمين ، م.س.ذ. ، ص ص ٥٦٨ – ٥٦٩ .

[2] - المرجع السابق ، ص ص ٥٧٠ – ٥٧١ .

[3] - بدر حسن شافعي ،الانقلاب العسكري، م.س.ذ. ، ص ٢٢٥ .

د-رغبة الرئيس الغيني في تحقيق مكاسب على الصعيد الإقليمي تساهم في زيادة شعبيته في الداخل خاصة بعدما تعرض نظام حكمه لمحاولتي انقلاب فاشلتين عامي ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ [١] .

**ثانيا : الأسباب الدولية للصراع :**

لقد لعب التجاهل الدولي للصراع من ناحية ، فضلاً عن التنافس الفرنسي-البرتغالي بشأنه من ناحية ثانية دورا هاما ، ليس في نشأته بقدر ما كان له دور كبير في استمراره .

**١-الموقف الفرنسي من الصراع :**

عملت فرنسا على دعم نظام فييرا لعدة أسباب :

أ-الرغبة في منافسة البرتغال في بيساو .

ب-الرغبة في تحقيق الاستقرار لحلفائها التقليديين المجاورين لبيساو (السنغال وغينيا ) .

ج-انضمام بيساو لمنظمة الفرانكفون عام ١٩٩٧ [٢] .

لذا رأت فرنسا ضرورة تقديم الدعم لفييرا ، ولكن ليس من خلال التدخل العسكري المباشر ، إذ أن نظام الرئيس شيراك كان يفضل آنذاك عدم التدخل المباشر في الصراعات الإفريقية [٣] خوفا من التعرض لخسائر بشرية من ناحية، فضلا عن الرغبة في عدم التعرض للنقد الدولي من ناحية ثانية ، وعدم إثارة حفيظة البرتغال من ناحية ثالثة .

لذا عملت فرنسا أولا على تشجيع الدول الفرانكفونية الأعضاء في الإيكوموج على التدخل بصورة فردية كما حدث بالنسبة للسنغال وغينيا ، ثم عملت بعد ذلك على تشجيع الدول الفرانكفونية على المشاركة في قوات الإيكوموج ، وقامت

---

١ - جوزيف رامز ، م.س.ذ. ، ص ص ٥٧٠ - ٥٧١ .
٢ - لمزيد من التفاصيل انظر :

Adekye , **Op. cit.** , P. 111 .
2-Simon , **Op. cit.** , PP. 253 – 254 .

باريس بعملية تمويل هذه القوات من ناحية ، ونقلها إلى أرض المعركة من ناحية ثانية (*) كما اتخذت فرنسا موقفا عدائيا ضد ماني حيث أدانت الانقلاب الذي قام به ، كما ساهمت في صدور قرار من مجلس الأمن بشأن إدانته ، وقد ترتب على ذلك اعتراض ماني على هذا الموقف الفرنسي ، واعتبـاره القـوات السـنغالية والغينية ــ بل وقوات الإيكوموج ــ قوات غير محايدة ، مما ترتب عليه اندلاع الصراع مجددا ، وما ترتب على ذلك من تأخر انتشار الإيكوموج في البلاد (١).

٢-الموقف البرتغالي من الصراع :

لقد اهتمت البرتغال بالصراع في بيساو على اعتبـار أنهـا كانـت الدولـة المستعمرة السابقة لها ، فضلا عن كونها عضو فـي تجمـع الـدول الناطقـة بالبرتغالية CPLP (**) كما أنها ترغب في مواجهة النفوذ الفرنسي المتزايد في بيساو خاصة بعد انضمام فييرا لمنظمة الفرانكفون وسعيه لتوطيد علاقاته مـع باريس .

لذا عملت البرتغال على دعم المتمردين أثناء الصراع ، كما قامت بإرسـال بعض سفنها إلى المياه الإقليمية لتكون على مقربة من الصراع ، وقد تـم ذلـك دون استئذان الحكومة في بيساو ، ويلاحظ أن من المهام التي صدرت للقـوات البرتغالية القيام بمهام إنسانية وأخرى عسكرية (٢).

ولقد شجع ذلك المتمردين على التمسك بمطالبهم بشأن إقالة فييرا من ناحية ، وانسحاب القوات الفرانكفونية – السنغالية – الغينية من ناحية ثانية ، ممـا أدى إلى استمرار الصراع .

---

* – بررت فرنسا ذلك ضمن مبادرتها لتعزيز القوات الإفريقية لحفـظ السـلام والمعروفـة اختصارا باسم ريكامب .

١-Adekye , **Op.cit.** , PP. 115 – 122 .

** – يضم هذا التجمع كلا من البرتغال –أنجولا – موزمبيق – ساوتومي وبرنسيب – الرأس الأخضر – غينيا بيساو من إفريقيا ، والبرازيل من أمريكا اللاتينية ، وهو يشبه منظمة الفرانكفون .

3-**Ibid** , P. 123 .

## المبحث الثاني
## جهود الإيكواس في تسوية الصراع

عملت الجماعة منذ وقوع انقلاب ماني (يونيو ١٩٩٨) على تسوية الصراع بالطرق السلمية ، لكن كان ملاحظا عدم رغبتها في التدخل فيه بصورة مباشرة من أجل تجنب السلبيات التي واجهتها في حالتي ليبيريا وسيراليون ، خاصة أن الصراع بهما لم ينته ، وكذلك دورها لم ينته أيضا، لذا فقد أيدت في البداية تدخل السنغال وغينيا ، ولما فشل هذا التدخل الفردي عملت على التدخل الجماعي ، لكن مع الحرص على عدم استخدام أساليب التسوية العسكرية ، مما جعلها تنسحب في وقت بالغ الصعوبة (بعد وقوع انقلاب ماني الثاني في مايو ١٩٩٩) بالرغم من أنه كان يفترض أن تقوم بمهام فرض السلام من أجل إجبار المتمردين على الجلوس إلى مائدة التفاوض ، هذا الانسحاب يمكن تفسيره بوجود عقبات سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة عسكرية ساهمت في تقليل فاعليتها في عملية التسوية .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

المطلب الأول : أسباب التدخل ومبرراته .

المطلب الثاني : أدوات التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الثالث : جهود التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الرابع : تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية .

## المطلب الأول

## أسباب التدخل ومبرراته

لقد تضافرت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة إلى التدخل في الصراع بعد انقلاب يونيو ١٩٩٨ ، ونظرا لأن هذا التدخل هو الثالث للجماعة في تسوية الصراعات في الإقليم ، فإنه لم تثر أية أسئلة بشأن مشروعيته أو مبرراته ، بل إن المتمردين أنفسهم طلبوا تدخل الجماعة باعتبارها طرفا محايدا ، مع استبعاد كل من السنغال وغينيا من عملية التسوية باعتبارهما من الدول غير المحايدة بسبب مصالحهما الخاصة في الصراع .

**أولا : أسباب التدخل المختلفة :**

لقد تعددت أسباب تدخل الجماعة في الصراع ما بين أسباب داخلية ، وأخرى إقليمية ، وثالثة دولية على النحو التالي :

**فداخليا تمثلت هذه الأسباب فيما يلي :**

١- ازدياد حدة المواجهات بين الجانبين ، واقتراب المتمردين من السيطرة على العاصمة بيساو بعدما تمكنوا من السيطرة على معظم أراضي البلاد، الأمر الذي أصبح يهدد بإمكانية سقوط النظام وحدوث حالة من الفوضى الداخلية ، خاصة مع استمرار أعمال العنف والقتل في صفوف المدنيين ، مما أدى إلى فرار عشرات الآلاف منهم إلى دول الجوار ، فضلا عن نزوح أكثر من ١٩٥ ألف لاجئ من مواطنهم الأصلية إلى أماكن أخرى داخل البلاد (١) .

---

1-Simon , **Op. cit.** , P. 234 .

٢- ازدياد الأمور تعقيدا مع انقسام القوات المسلحة بين الجانبين ، مما أدى إلى صعوبة حسمه.

٣- فشل جهود المصالحة الوطنية التي قامت بها بعض رموز المجتمع مثل القادة المسلمين ، وكذلك جهود الكنيسة الكاثوليكية في هذا الشأن التي باءت بالفشل بسبب رفض الحكومة الاستجابة لشروط المتمردين خاصة فيما يتعلق بضرورة التخلص من نظام فييرا [١] .

**وإقليميا** أدى فشل كل من القوات السنغالية والغينية في السيطرة على الموقف إلى ضرورة تدخل الجماعة ككل ، خاصة أن هذه القوات فشلت في استعادة المناطق الحيوية من أيدي المتمردين كالمطار ، فضلا عن تعرضها - ذاتها - لقصف عنيف من قبل هؤلاء الذين حددوا مهلة لانسحابها بحلول ٣١ يناير ١٩٩٩ وإلا تعرضت لمزيد من القصف [٢] .

ومما زاد من صعوبة الموقف وجود رفض داخلي لها من قبل الشعب الذي صار ينظر إليها على أنها قوات غازية ولم تفعل أي شيء للشعب [٣] .

**أما دوليا** فقد أدت حالة التجاهل الدولي - بصفة عامة - للصراع إلى ضرورة تدخل الجماعة على اعتبار أنها المعنية بذلك ، وهو ما أكدته أيضا منظمة الوحدة الإفريقية ، وفي المقابل يلاحظ أن وجود مصالح فرنسية - برتغالية دفعت الجماعة إلى ضرورة التدخل خشية أن تدفع هذه المصالح

---

[1]-Simon Massey , "**Multi – Facted Mediation in The Guinea – Bissau Civil War**" in , www. academic sun .acza/ mil / scientia_Militoria / internet%20Vol%2032/11Massey-2004.PDF,PP.9-11.

[٢] - جوزيف رامز أمين ، م.س.ذ. ، ص ص ٥٦٧ - ٥٦٨ .

[3]-Simon Massay , "Intervention in Guinea – Bissau" , **Op. cit.** , P. 233 .

الخاصة إلى تدخل أي منهما لصالح هذا الطرف أو ذاك بما قد يؤدي إلى عرقلة عملية التسوية .

**ثانيا : مبررات التدخل (مشروعية التدخل ) :**

لقد استندت الجماعة في تدخلها لعدة اعتبارات :

١- إن التدخل جاء بناء على طلب الرئيس الشرعي المنتخب في البلاد ، حيث طلب فييرا من رئيس الجماعة آنذاك الرئيس النيجيري عبد السلام أبو بكر إرسال قوات الإيكوموج لاستعادة النظام في البلاد (١) .

٢- إن التدخل يأتي اتساقا مع المادة ٥٨ من معاهدة الجماعة المعدلة ، وكذلك بروتوكولها الخاص بآلية منع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن ، خاصة أن البلاد كانت على شفا كارثة إنسانية في حالة استمراره ، فضلا عن تداعياته الإقليمية بما يهدد السلم والأمن (٢) كما يلاحظ أن هذا التدخل حظي بموافقة المتمردين أيضا وهو أمر غير مسبوق بالنسبة لتدخل الجماعة في حالتي ليبيريا وسيراليون (*) .

٣- إن التدخل حظي بتأييد الأمم المتحدة وذلك بموجب القرار رقم ١٢١٦ الذي أصدره مجلس الأمن الدولي في ٢٦ ديسمبر ١٩٩٨ ( أي بعد قمة أبوجا وقبل انتشار الإيكوموج ) والذي رحب أيضا بالتفويض الممنوح لتلك القوات ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة من أجل تطبيقه (٣) .

٤- تأييد منظمة الوحدة الإفريقية لهذا التدخل ، والذي تمثل في البداية في القرار الذي اتخذته القمة الإفريقية العادية رقم ٣٤ ( ٨-١٠ يونيو ١٩٩٨) الذي يقضي بإدانة الانقلاب وضرورة عودة النظام

---

[1]-Adekye , Building – Peace , Op. cit. P. 116 .

[٢] – أيمن السيد شبانة ، ظاهرة التدخل..م.س.ذ. ، ص ص ١٤٢- ١٤٣ .

[*] – يرجع ذلك بالأساس إلى نقص المعدات والإمدادات العسكرية لديهم ، بصورة تجعل من الصعب حسم الصراع لصالحهم .

[٣] – المرجع السابق،نفس الصفحة .

الشرعي ، وهو نفس ما ذهب إليه اجتماع آلية منع وإدارة وتسوية الصراع التابع للمنظمة ــ على مستوى القمة ــ والذي عقد في واجادوجو (١٧ ديسمبر ١٩٩٨) حيث أيد الاجتماع قرار التدخل ، وإرسال قوات الإيكوموج في موعدها المحدد (منتصف ديسمبر) كما طالب المجتمع الدولي بضرورة تقديم المساعدة لهذه القوات (١) .

**المطلب الثاني**

**أدوات التسوية السياسية والعسكرية**

لقد سعت الجماعة منذ وقوع الانقلاب إلى تسوية الصراع بوسائل التسوية السلمية المتمثلة أساسا في لجنة وساطة خاصة تم تشكيلها لهذا الغرض ، ثم من خلال وسائل التسوية العسكرية المتمثلة في الإيكوموج ــ٣ .

**أولا : أدوات التسوية السلمية :**

قرر وزراء خارجية ودفاع الجماعة في اجتماعهم (يوليو ١٩٩٨) الذي عقد بناء على طلب الرئيس فييرا لمناقشة الصراع ، تشكيل لجنة وساطة خاصة تتكون من وزراء خارجية سبع دول هي (بوركينا فاسو – كوت ديفوار – غانا – غينيا – نيجيريا – السنغال – جامبيا ) ثم انضم إليها في أكتوبر كلا من الرأس الأخضر وتوجو ، وكان الهدف الأساسي للجنة هو القيام بجهود التسوية السلمية للصراع (٢) .

ويلاحظ على تشكيل اللجنة أنها تضم للمرة الأولى دولة ليزوفونية هي الرأس الأخضر وذلك على اعتبار أنها دولة عضو في تجمع الدول الناطقة بالبرتغالية مع غينيا بيساو .

---

[1] - جوزيف رامز ، م.س.ذ. ، ص ٥٧٨ .

[2]-Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , P. 117 .

كما يلاحظ ثانيا هيمنة الدول الفرانكفونية عليها ( ٥ دول ) مقابل ثلاث دول أنجلوفونية ، وهو ما انعكس على جهود التسوية بعد ذلك .

ثانيا : أدوات التسوية العسكرية (الإيكوموج ) .

أثار تدخل الإيكوموج في الصراع عدة تساؤلات خاصة بتوقيت التدخل وأسبابه من ناحية ، وتشكيل القوات وقيادتها من ناحية ، والمهام المنوطة بها وكذلك صلاحيتها من ناحية ثالثة ، وأخيرا وليس آخر تمويل هذه القوات .

**١-ظروف تدخل الإيكوموج:**

لم تتدخل الجماعة منذ اندلاع الصراع من خلال الإيكوموج ، وقد يرجع ذلك إلى انشغالها بالصراع في كل من ليبيريا وسيراليون ، ووجود القوات السنغالية والغينية في أراضي بيساو من أجل تسوية الصراع ، وعدم الرغبة في تحمل أعباء إضافية جديدة ــ عسكرية ولوجيستية ــ خاصة مع إعلان القيادة النيجيرية الجديدة عدم استعدادها للمساهمة في هذه العملية ، بل وتصريحها بالرغبة في سحب قواتها من سيراليون كذلك .

لكن أدى استمرار الصراع وتطوره بصورة كبيرة ، وكذلك فشل القوات السنغالية والغينية في احتوائه ، فضلا عن عدم الرغبة الإقليمية (منظمة الوحدة الإفريقية) والدولية (الأمم المتحدة) في التدخل ، إلى ضرورة قيام الجماعة بإرسال قوات الإيكوموج خاصة في ظل عدم قدرة لجنة الوساطة التي تم تشكيلها على تسويته بمفردها .

ومن هنا قرر قادة الجماعة في اجتماعهم الذي عقد في أواخر أكتوبر ١٩٩٨ تشكيل الإيكوموج (١) أو (الإيكوموج ــ٣) تمييزا لها عن القوات المتدخلة في كل من ليبيريا وسيراليون .

---

١-Africa South of The Sahara , 2003 , **Op. cit.** , P. 1262 .

٢-تشكيل وقيادة القوات :

لقد تشكلت قوات الإيكوموج المتدخلة في غينيا بيساو من أربع دول هي (بنين - النيجر - جامبيا - توجو) بواقع ١٥٠ جنديا لكل دولة ، وقد كان انتشار القوات التوجولية سابقا على انتشار باقي القوات ، حيث انتشرت في الفترة من ٢٦ ديسمبر ٢٠٠١ يناير ١٩٩٩ في حين أن باقي القوات تأخر انتشارها إلى ١٢ فبراير (*) وذلك بسبب الصعوبات اللوجيستية ، ولقد ارتفع عدد القوات إلى ٧١٢ جنديا ، وقد وعدت مالي بمشاركة ١٢٥ جنديا تابعا لها ، لكن تراجعت عن ذلك (١) ويلاحظ على تشكيل هذه القوات ما يلي :

١-هيمنة الدول الفرانكفونية على القوات المشاركة ، إذ أن كل الدول المشاركة ــ باستثناء جامبيا ــ هي دول فرانكفونية ، وهو ما يفسر أسباب حرص فرنسا على أن يكون للدول الفرانكفونية الدور الرئيسي في عملية تسوية الصراع لمواجهة الهيمنة الأنجلوفونية ــ المتمثلة في نيجيريا تحديدا ــ في أزمتي ليبيريا وسيراليون .

٢-عدم مشاركة نيجيريا للمرة الأولى في قوات الإيكوموج بسبب توجهات الرئيس النيجيري الجديد عبد السلام أبو بكر ، فبالرغم من مشاركة أبو بكر في تسوية الصراع في ليبيريا وسيراليون ــ حيث كان رئيسا للأركان آنذاك ــ إلا

* - يرجع هذا الاهتمام التوجولي بالصراع في بيساو لعدة أسباب لعل من أهمها رئاستها للجماعة في ذلك الحين ، ورغبتها في لعب دور هام خلال هذه الرئاسة ، فضلا عن رغبة نظام الرئيس أياديما في تحسين صورته أمام المجتمع الدولي خاصة بعد أعمال القمع التي قام بها ضد المعارضة بعد أحداث الشغب التي انفجرت في البلاد عام ١٩٩٢ ، وقد ساعد توجو على هذا الانتشار السريع دعم فرنسا لها . لمزيد من التفاصيل انظر :
Simon Massey , Intervention , **Op. cit.** , PP. 249 – 150 .

١-Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , P. 121 .

أنه رأى أنه من الصعب إرسال قوات نيجيرية لبيساو بسبب تزايد النفقات العسكرية التي تحملتها بلاده في كل من ليبيريا وسيراليون ، فضلا عن رفض باقي الدول الأعضاء في الجماعة المساهمة في عملية تمويل قوات الإيكوموج بصفة عامة (*) .

٣-إن الدول الأنجلوفونية حرصت على المشاركة -ولو بقدر ضئيل- من خلال جامبيا وذلك من أجل إحداث حالة من التوازن بين الأنجلوفون والفرانكفون ، خاصة في ظل عدم مشاركة نيجيريا ، وقد تردد أن جامبيا تدخلت بتحريض من نيجيريا .

٤-ضآلة حجم هذه القوات مقارنة بقوات الإيكوموج ١ ، ٢ ويرجع ذلك بالأساس لعدة اعتبارات لعل من أهمها عدم مشاركة القوات النيجيرية من ناحية ، والشكوك المتبادلة بين طرفي النزاع بشأنها من ناحية ثانية .

**ففييرا** يرى أن الإيكوموج سوف تعمل على تثبيت دعائم حكمه والقضاء على المتمردين ، لذا فقد اقترح أن تتشكل قوات الإيكوموج من أربعة آلاف جندي لتحقيق هذا الغرض على أن يكون من بينها قوات سنغالية وغينية .

**أما ماني** فكان يتشكك أساسا في مشاركة السنغال وغينيا وأصر على انسحاب قواتهما الموجودة في البلاد قبل انتشار الإيكوموج ، كما اعتبر أن عملية تسوية الصراع لا تحتاج سوى ٧٥٠ جنديا

---

* - اقتصر دور نيجيريا على الجانب السياسي في تسوية الصراع ، حيث كانت عضوا في لجنة الوساطة ، فضلا عن قيامها بلعب دور رئيسي في استصدار قرار الجماعة بتدخل الإيكوموج في غينيا بيساو أثناء ترأسها الجماعة آنذاك ، كما عهد إلى الجنرال النيجيري تيموني شيلبيدي — قائد الإيكوموج في سيراليون - برسم خطط تدخل الجماعة في غينيا بيساو. لمزيد من التفاصيل حول دور نيجيريا في الصراع في غينيا بيساو انظر :
**Ibid.**, PP. 118 – 119 .

فقط [١] ويبدو أن الجماعة قد اضطرت إلى الموافقة على اقتراح ماني خوفا من تصعيد المتمردين للصراع من ناحية ، فضلا عن كون هذا الاقتراح هو الأكثر مناسبة لظروف الجماعة العسكرية والمادية .

٥-عدم مشاركة القوات الفرانكفونية ذات الثقل في الصراع خاصة السنغال ، بالرغم من أنها الأكثر تضررا منه ، وذلك بسبب إصرار المتمردين على عدم مشاركتها ، بل إن رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية المؤقتة ، التي تم تشكيلها بموجب اتفاقية أبوجا ، رفض استلام مهام عمله إلا بعد انسحاب القوات الغينية والسنغالية[٢] في حين كانت كل من بوركينا فاسو وكوت ديفوار مشغولتين بالصراع في كل من ليبيريا وسيراليون .

**أما بالنسبة لقيادة القوات** فقد عهد بها إلى الجنرال التوجولي جناكودي ، بينما كان يفترض أن يعهد بها إلى الجنرال النيجيري شلبيدي من أجل ضمان مساندة نيجيريا لها لكن هذا لم يحدث ، بل إن توجو حرصت على تأكيد قيادتها للقوات أثناء زيارة شلبيدي لقواتها في بيساو (ديسمبر ١٩٩٨) حيث حرص قائدها على التأكيد على أنه قائد قوات الإيكوموج ، ولاينبغي أن تكون القيادة لنيجيريا[٣] .

**٣-المهام والصلاحيات :**

لقد حددت اتفاقية أبوجا ثلاث مهام أساسية للإيكوموج هي : -

أ-الحفاظ على السلام بين القوات المتحالفة مع فييرا وقوات المتمردين، وإقامة منطقة عازلة بينهما.

---

1-Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , PP. 119 – 121 .

2-**Idem.**

3- **Ibid.** , P. 122 .

ب-حماية وتأمين الحدود بين السنغال وغينيا بيساو لمنع تسلل متمردي كازامانس .

ج-السماح للمنظمات المعنية بالشئون الإنسانية بالقيام بدورها في تقديم المساعدات للاجئين والمدنيين ضحايا الحرب ، وهو ما يتطلب إعادة فتح المطار الدولي [١] .

ويلاحظ أن أيا من هذه المهام كان يتطلب حصول هذه القوات على تفويض باستخدام القوة في إطار فرض السلام .

ـ فبالنسبة لإقامة منطقة عازلة بين القوات المتحاربة فإن هذا يتطلب التدخل في الصراع ذاته ، خاصة المناطق التي يسيطر عليها المتمردون الذين سبق لهم إلحاق خسائر كبيرة بالقوات السنغالية والغينية ، ولاشك أن عملية التدخل هذه تحتاج إلى تفويض باستخدام القوة لفرض السلام إذا لزم الأمر ، فضلا عن قدرات تسليحية كبيرة للقوات المشاركة .

ـ وبالنسبة لتأمين الحدود ، فإنه يتطلب أيضا الدخول في منطقة شهدت صراعا مستمرا لمدة عشر سنوات ، ناهيك عن طول الحدود وضآلة عدد قوات الإيكوموج .

ولقد اختلف موقف طرفي الصراع من تدخل هذه القوات والمهام المنوطة بها ، وكذلك الصلاحيات الممنوحة لها في هذا الشأن .

**فبالنسبة لفييرا** ، فإنه رأى أن تدخل الإيكوموج سوف يسمح له بإعادة تنظيم قواته من جديد ، ومن ثم فهو ينظر إليه على أنه سيضيف له بعدا عسكريا عمليا مكملا للدعم الدبلوماسي الذي حصل عليه من المجتمع الدولي وكذلك من الجماعة ، وهو ما يعني -من وجهة نظره- إمكانية قيام الإيكوموج بمهام فرض السلام .

---

[١] - حول هذه المهام انظر : Simon , Intervention , **Op. cit.** , PP. 239 – 240 .

وانظر أيضا : Africa , South of the Sahara , 2000 , **Op. cit.** , P. 124

أما مانى فنظرا لسيطرته على معظم الأراضي فإنــه يــرى أن أي وقــف للقتال ــ باعتباره خطوة نحو الجهــود الدبلوماســية ــ لا ينبغــي أن يكــون على حساب المكاسب العسكرية التي حققهــا علــى الأرض ، لــذا فقــد أكــد على ضرورة تركيز الإيكوموج علــى المهــام الإنســانية فحســب ، وعــدم القيام بأية مهام قتالية ، أو بمعنــى آخــر تركيــز الإيكومــوج علــى حفــظ السلام (١).

وإزاء هذا التباين بين طرفي الصــراع مــن ناحيــة ، والــدول الأعضــاء من ناحية ثانية ، عملت اتفاقية أبوجا على اتخــاذ موقــف وســط فــي هــذا الشأن فقامت بإعطاء تفويض واسع للإيكوموج للقيــام بمهــام حفــظ الســلام أولا ، وفرضه عند الضرورة.

**٤-التمويل :**

لقد أدى عدم مشاركة نيجيريا بقوات ضمن الإيكومــوج ، ومــن ثــم عــدم تمويلها لهذه القوات ، إلى اللجوء إلــى التمويــل الأجنبــي ــ للمــرة الأولــى ــ وذلك من خلال فرنسا بالأساس ، والتي حلــت محــل نيجيريــا فــي هــذا الشأن ، حيث تم نقل القوات على متن ســفن حربيــة فرنســية ، كمــا قامــت بــاريس بتزويــد هــذه القــوات بالمركبــات العســكرية ، وبعــض أجهــزة الاتصال (٢) فضلا عن تعهد فرنسا بدفع الرواتــب اليوميــة لهــؤلاء الجنــود لمدة ستة أشهر (٣) .

وبعــد تشــكيل الحكومــة الانتقاليــة بموجــب اتفاقيــة أبوجــا ، دخلــت الأمم المتحــدة وبعــض الجهــات الدوليــة فــي عمليــة التمويــل ، حيــث قام برنــامج التنميــة التــابع للأمــم المتحــدة بعقــد مــؤتمر دولــي للــدول المانحــة فــي الفتــرة مــن ٤ – ٥ مــايو ١٩٩٩ وفــي هــذا الاجتمــاع

---

١ – حول هاتين الوجهتين انظر : Simon , Intervention , **Op. cit.** , P. 240.
2-Adekye , **Op. cit.** , P. 122 .
3-Simon , **Op. cit.** , PP. 242 – 243 .

تعهدت هذه الدول بتقديم ٢٠٠ مليون دولار لدعم عملية تسوية الصراع وبناء السلام بما في ذلك إجراء الانتخابات ، وتسريح القوات ، ونزع أسلحتهم ، ودمجهم في الحياة المدنية ، وإعادة تشكيل الجيش والبنية التحتية ، فضلا عن تدمير ٢٠ ألف لغم .

لكن معظم هذه المساعدات لم تصل بسبب انقلاب ماني الثاني الذي وقع بعد يومين فقط من المؤتمر ، إلا أن الأمم المتحدة والدول الأوربية قامت بتمويل العملية الانتخابية ، حيث قام برنامج التنمية بالإنفاق على تسيير عمل اللجنة الوطنية للانتخابات ، كما قامت بعض دول الاتحاد الأوربي ( هولندا – البرتغال – السويد ) بالإضافة إلى اليابان بدفع ٤,٥ مليون دولار لنفس الغرض ، وعقب إجراء الانتخابات قامت كل من فرنسا والبرتغال تحديدا باستئناف تقديم المساعدات ، كما قام البنك الدولي بمنح الحكومة الجديدة قرضا قيمته ٢٥ مليون دولار لإعادة إنعاش الاقتصاد الذي أنهكته الحرب [١] .

ويلاحظ أن ارتباط التمويل بالخارج جعله مرتبطا بمصالح هذه الدول من ناحية (خاصة فرنسا والبرتغال) فضلا عن خضوعه للإرادة السياسية لهذه الدول من ناحية ثانية . ومن ذلك توقف الدعم بعد انقلاب ماني الثاني ، بالرغم من أنه يفترض تقديم المزيد من التمويل للإيكوموج من أجل القيام بمهام فرض السلام . ولعل قلة التمويل – بالإضافة إلى أسباب أخرى – دفعت الإيكوموج إلى الانسحاب بعد هذا الانقلاب .

---

١-Adekye , **Op. cit.** , p. p. 125 – 128 .

## المطلب الثالث

## جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد عملت الجماعة على استخدام التسوية السياسية بالأساس من خلال الوسائل الدبلوماسية ـ لجنة الوساطة تحديدا ـ كما شاركت في مهام حفظ السلام من خلال الإيكوموج ، وذلك بالتنسيق مع المنظمات الأخرى المعنية مثل منظمة الدول الناطقة بالبرتغالية CPLP والأمم المتحدة ، فضلا عن بعض الدول الإقليمية المهتمة بالصراع مثل توجو وجامبيا ، لكن لم تستخدم الجماعة أسلوب التسوية العسكرية القسرية في عملية التسوية على الرغم من التفويض الممنوح لها في هذا الشأن .

**أولا : جهود التسوية :**

لقد مرت عملية التسوية بمرحلتين أساسيتين :

**الأولى :** منذ انقلاب ماني الأول (يونيو ١٩٩٨) حتى انقلابه الثاني (مايو ١٩٩٩) وانسحاب الإيكوموج في يونيو من نفس العام .

**الثاني :** مرحلة ما بعد الانسحاب حتى إجراء الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٤ والرئاسية ٢٠٠٥ .

**١-المرحلة الأولى للتسوية :**

بدأت هذه المرحلة مع انقلاب ماني الأول (يونيو ١٩٩٨) واتسمت بتدخل الجماعة من خلال الإيكوموج ، كما شهدت تنسيقا كبيرا بين الجماعة ومنظمة CPLP .

وقد بدأت الجماعة في تسوية الصراع مع انعقاد اجتماع وزراء الخارجية والدفاع التابع لها في (٣ يوليو ١٩٩٨) بأبيد جان لمناقشة الأزمة ، خاصة أن فييرا طلب تمديد نطاق عمل الإيكوموج ليشمل بلاده أيضا ، على اعتبار أن المتمردين يهددون السلم والأمن الداخلي .

ولقد حرص الاجتماع على التأكيد علــى جهــود التســوية الســلمية ، وإن لم يستبعد إمكانية التدخل من خــلال فــرض العقوبــات ، أو حتــى اســتخدام القوة إذا لزم الأمر (*) لذا دعا الاجتماع لجنة الوســاطة الســباعية بضــرورة بذل مساعيها للحصول على التأييد الدولي لهذه الجهــود ، خاصــة مــن قبــل مجلس الأمن ، كما وافق الاجتماع على عدة نقاط لعــل مــن أبرزهــا إدانــة الانقلاب ، وتأييد نظام فييرا ، وكذلك تأييــد تــدخل قــوات الســنغال وغينيــا لتسويته ،مع الموافقة على توسيع نطــاق عمــل الإيكومــوج ليشــمل غينيــا بيساو (١) .

ولقد ساهمت الجماعة بالتنسيق مــع منظمــة الــدول الناطقــة بالبرتغاليــة في توقيع الأطراف المتحاربة على مذكرة للتفاهم فــي مدينــة كــورت ريــال البرتغالية (٢٦ يوليــو ١٩٩٨) التــي تــدعو لانســحاب القــوات الســنغالية والغينية من البلاد ، بســبب رفــض المتمــردين لهــا واســتبدالها بمــراقبين عسكريين من الدول الناطقة بالبرتغالية باعتبارها دولا محايدة (٢) .

لكن يلاحظ أن هذا الاتفــاق لــم يلــق قبــولا لــدى ســكرتارية الجماعــة وبعض دولها على اعتبار أنه يجعل للوســيط الأجنبــي الــدور الأكبــر فــي عملية التسوية التي يفترض أن تدخل في نطاق عملها . وبــالرغم مــن أنهــا كانت مضطرة للتنسيق مع هذه المنظمة فــي الخطــوات التاليــة (*) إلا أنهــا عملت على تأكيد دورها في عملية التســوية ، وهــو مــا اتضــح فــي بنــود

---

* – وفقا لبعض الدبلوماسيين الغربيين اعتبرت الجماعة تدخلها يــأتي فــي مرحلــة لاحقــة للتفاوض بسبب المخاوف من تخلي الدول الغربية عنها في عمليــة التمويــل بعــد انســحاب نيجيريا. لمزيد من التفاصيل انظر : **Simon ,Intervention, Op. cit.** , p. 235 .

١-Adekye , **Op. cit.** , P. 116 .

2-**Idem.**

* – بسبب الضعف المالي من ناحية ، والانشغال بالصراع في سيراليون من ناحيــة ثانيــة ، وعدم مشاركة نيجيريا من ناحية ثالثة .

اتفاق وقف إطلاق النار – الذي تلا هذا الاجتماع – الذي تم توقيعه في مدينة برايا بالرأس الأخضر في ٢٦ أغسطس حيث كان من أهم بنوده نشر قوات للمراقبة والوساطة ، وهي القوات التي ناقشتها مفاوضات أبيد جان في الفترة من ١٥ – ١٦ سبتمبر برعاية لجنة وساطة الجماعة ومنظمة الدول المتحدثة بالبرتغالية ، حيث تم النص على تشكيل قوات مراقبة إقليمية، إلا أن المتمردين أصروا على ضرورة استبعاد القوات الغينية والسنغالية منها ، بل وأصروا كذلك على ضرورة انسحابها من البلاد [١] .

ولقد تأكد هذا الأمر بتشكيل قوات إقليمية تابعة للجماعة مع استبعاد مشاركة السنغال وغينيا في اتفاقية أبوجا للسلام في البلاد (٢ نوفمبر ١٩٩٨) التي تعتبر الأساس الذي ارتكزت عليه عملية التسوية بعد ذلك ، حيث نصت الاتفاقية على ما يلي :

١– وقف إطلاق النار .

٢– انسحاب القوات السنغالية والغينية من البلاد وعدم مشاركتها في أية قوات مراقبة .

٣– نشر قوات الإيكوموج – من دول محايدة – بموعد أقصاه (٢٨ فبراير ١٩٩٩) على أن يكون من بين مهامها الانتشار على طول الحدود بين السنغال وغينيا بيساو .

٤– إقامة حكومة وحدة وطنية مع عدم انضمام أي من قادة الصراع إليها [*].

---

١ – جوزيف رامز أمين ، م.س.ذ. ، ص ص ٥٧٩ – ٥٨٠ .

* – تم تشكيل هذه الحكومة برئاسة أحد التكنوقراط ويدعى فرانسيسكو فاعول في ٣ ديسمبر ، ولقد قام فييرا بتعيين خمسة وزراء في حين قام ماني بتعيين أربعة ، وتم اكتمال عملية التشكيل في ٢٠ فبراير مما أدى إلى تأخير إجراءات الانتخابات ، ويلاحظ أن الحكومة لم تضم أيا من أحزاب المعارضة ، كما لم يتم تعيين أي من إثنية الفولا بها . لمزيد من التفاصيل انظر:. **Adekye , Op. cit.** , P. 120

٥- إقامة منطقة عازلة بين القوى المتحاربة وذلك من خلال اللجنة المشتركة التي ترأسها الجماعة وتشارك فيها الدول الناطقة بالبرتغالية .

٦- توفير الأمن من خلال الإيكوموج من أجل السماح بتقديم المساعدات الإنسانية ، وتهيئة الأجواء لإجراء انتخابات عامة ورئاسية بحد أقصى مارس ١٩٩٩ (١) .

وبصفة عامة يمكن القول بأن الإيكوموج نجحت خلال تلك الفترة في تحقيق أمرين أساسيين هما:

أ- تأمين الميناء وإعادة فتح المطار أمام لجان المساعدات الإنسانية .

ب- نجاحها ــ من خلال رئاستها اللجنة المشتركة لنزع السلاح ــ في نزع معظم الأسلحة الثقيلة ، خاصة من قوات ماني ، وبعض الأسلحة الخفيفة ، وإن ظل معظم هذا النوع في أيدي أطراف الصراع (٢).

لكن يلاحظ أن الانقلاب الثاني الذي قام به ماني ضد فييرا (مايو ١٩٩٩) دفع وزراء خارجية الجماعة في اجتماعهم في لومي أواخر مايو إلى إدانته ، فضلا عن إعلانهم سحب الإيكوموج بسبب تدهور الوضع السياسي من ناحية ، وعملية التمويل من ناحية ثانية (٣) وبالفعل انسحبت الإيكوموج أوائل يونيو ١٩٩٩ (٤) .

**٢-المرحلة الثانية ( بعد انقلاب ماني الثاني ) :**

بالرغم من أن الجماعة قامت بسحب الإيكوموج ، إلا أن جهودها لتسوية الصراع لم تنته ، حيث عملت على التنسيق بصورة أكبر خلال

---

١-**Ibid.** , P. 118 .

٢-**UN Conflict Monitor** (New York : Center for Conflict Resolution , Issue 4 ) in, www.Brod.ac.uk/confers/monitor/mnts4-Africa2.html.

3-Africa South of The Sahara , 2003 , **Op. cit.** , P.1262.

4-**Ecowas Meeting of Ministers Foreign Affairs , Lome , 24 – 25 May 1999** , in www.Sierra-Lione.org/ecowasD52599.html

تلك المرحلة ليس معCPLP فحسب وإنما مع الأمم المتحدة أيضا . ولقد تركزت جهودها في بداية هذه المرحلة على ضرورة إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها الجديد في الفترة من ٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٩ وكذلك انتخابات الرئاسة في الفترة من ديسمبر - ١٦ يناير ٢٠٠٠ حيث قامت بمشاركة الاتحاد الأوربي – الذي ساهم في عملية تمويل الانتخابات – بالإشراف عليها جنبا إلى جنب مع كل من CPLP ومنظمة الوحدة الإفريقية والمنظمة الفرانكفونية ، وذلك من خلال إرسال مراقبين للإشراف عليها .

وبالفعل تمت الانتخابات في أجواء نزيهة إلى حد كبير ، وأسفرت عن هزيمة الحزب الحاكم في الانتخابات البرلمانية، في حين فاز مرشح المعارضة كومبا يالا برئاسة البلاد بعد جولة الإعادة (١) .

وعندما برز التوتر من جديد بين يالا والعناصر المسلحة التابعة لماني ، الذي كان من أبرز مظاهره حالة العصيان التي قام بها قائد القوات البحرية ضده في مايو ٢٠٠٠ — أعربت الجماعة في اجتماع القمة الذي عقد في أبوجا في الفترة من ٢٨ – ٢٩ مايو عن رفضها لهذا التمرد ضد النظام الديمقراطي المنتخب ، وعندما تمت الإطاحة بيالا في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٣ هددت الجماعة المتمردين بعدم الاعتراف بهم ووقف عضوية بيساو بها استنادا لبروتوكول الحكم الجيد والديمقراطية (٢) .

ولقد أسفرت ضغوط الجماعة – فضلا عن الضغوط الدولية – عن موافقة قادة الانقلاب على عدة أمور منها :

١- تشكيل حكومة انتقالية جديدة برئاسة رئيس الوزراء المدني أرتور سابها.

---

1-Adekye , **Op. cit.** , P. 127 .

2-www.iss.co.za/af/Regorg/unity-to-union/ecowasprof.html.

٢- تشكيل مجلس وطني انتقالي لحين إجراء الانتخابات التشريعية نهاية مارس ٢٠٠٤ .

٣- تعيين رئيس مؤقت للبلاد هو هنريك بريرا روسا لحين إجراء انتخابات رئاسية في غضون عام واحد من أداء أعضاء البرلمان المنتخبين اليمين الدستورية .

٤- صياغة دستور انتقالي لإدارة شئون البلاد خلال تلك المرحلة[١].

ولقد عملت الجماعة ـ بالتنسيق مع المنظمات الأخرى ـ على ضمان إجراء الانتخابات في موعدها ، وفي هذا الإطار عقد مجلس الوساطة والأمن اجتماعا في أكرا (١٩ مارس ٢٠٠٤ ) أي قبيل الانتخابات البرلمانية بعشرة أيام ، لمتابعة الإعدادات اللازمة لها ، حيث ناشد المجلس الأحزاب السياسية بضرورة المساعدة في عملية التحول الديمقراطي ، كما طالب المجتمع الدولي بضرورة تقديم الدعم اللازم لتسهيل عملية عودة الحكم الدستوري إلى البلاد ، كما قامت الجماعة بإرسال لجنة تقصي حقائق Fact Finding Mission إلى البلاد عقب الانتخابات مباشرة [*] من أجل تقييم العملية الانتخابية ، واستطلاع آراء القوى السياسية بشأن الدور المطلوب من الجماعة لمساعدة البلاد على استكمال المرحلة الانتقالية [٢] .

ولقد كانت الخطوة التالية للجماعة هي المساعدة في إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المحدد في ١٩ يونيو ٢٠٠٥ ، لذا حرصت على التعاون مع كل من الأمم المتحدة ، الاتحاد الإفريقي في هذا الشأن ، كما

---

١ - أيمن السيد شبانة ، " الصراع في غينيا بيساو " ، م.س.ذ. ، ص ص ١٧٧ – ١٨١ .

* - ضمت اللجنة وزراء خارجية كل من : غانا – غينيا – نيجيريا – السنغال فضلا عن سكرتير الجماعة .

2- **Ecowas Delegation for Guinea Bissau** ( Abuja : Ecowas Press Releases , No. 31 , 31 March 2004) , PP. 1-2 .

قام وفد من المنظمة يضم كلا من الرئيس النيجيري أوباسانجو بصفته رئيس الاتحاد الإفريقي ، والرئيس السنغالي عبد الله واد بصفته رئيس الجماعة ، بزيارة البلاد في ٢١ مايو ــ أي قبيل الانتخابات بشهر ــ وكان الهدف من الزيارة مناشدة القوى الوطنية كافة بالعمل على إنجاحها والقبول بنتائجها [١] وبالفعل أجريت الانتخابات في موعدها المقرر ، ولم يتم حسم نتائجها من الجولة الأولى ، فتمت الإعادة في ٢٤ يوليو ٢٠٠٥ بين الحاكم العسكري السابق فييرا ، وبالام بكاس ، وأسفرت عن فوز فييرا بها بنسبة ٥٢ % من الأصوات [٢] .

**ثانيا : التنسيق مع المنظمات الأخرى :**

لقد عملت الجماعة على التنسيق مع كل من الأمم المتحدة ومنظمة CPLP من أجل تسوية الصراع ، فضلا عن تنسيقها كذلك مع بعض الدول المعنية بالصراع خاصة جامبيا وتوجو على النحو التالي :

**١ –التنسيق مع الأمم المتحدة :**

لقد حرصت الجماعة على التنسيق مع الأمم المتحدة لتحقيق عدة أهداف منها الحصول على التأييد الدولي لعملية التدخل ، وكذا الحصول على الدعم المالي والتقني اللازم لتدخل الإيكوموج . وبالفعل قام وفد من لجنة الوساطة بزيارة الأمم المتحدة لهذا السبب ، وكان من نتيجة هذه الزيارة إصدار مجلس الأمن قراره رقم ١٢١٦ (ديسمبر ١٩٩٨ ) بشأن دعم اتفاقية أبوجا للسلام التي نصت على انتشار الإيكوموج ، لكن كانت دول المجلس مترددة في توفير الدعم المالي الضروري للإيكوموج بسبب عدم رغبتها في تحمل أعباء مالية إضافية ، فضلا عن عدم اهتمامها بالصراع من الأساس ــ باستثناء فرنسا ــ كما طالب القرار

---

١-Report of The UN Security General of Development in Guinea – Bissau and the Activities of The United Nations Peace building Support Office in That Country,15 June 2005 , p. p. 2-3 in www.allafrica.com/peaceafrica/Resourses/view/000/6676.P.D.F.PP.2-4.

٢ – جريدة الشرق الأوسط ( لندن ) ، ١٢/ ٨ /٢٠٠٥ .

السكرتير العام كوفي عنان بضرورة التعاون مع الجماعة في مهام حفظ السلام ، وكتابة تقرير بشأن تطورات الأوضاع إلى المجلس بصورة دورية [١] .

لكن يلاحظ أن الأمم المتحدة كانت حريصة على عدم إرسال قوات عسكرية أو حتى قوات مراقبة لبيساو ، لذا رفض المجلس الموافقة على الاقتراح الذي تقدم به عنان لنشر مراقبين عسكريين قبيل انتخابات ١٩٩٩ وكذا مراقبة الحدود مع السنغال بسبب الخوف من تداعيات هذا الصراع على هذه القوات [٢] .

وبالرغم من ذلك فقد كان دور الأمم المتحدة مكملا لدور الجماعة خاصة في الجوانب المالية المتعلقة بتنظيم عملية الانتخابات (ديسمبر – يناير ٢٠٠١) وكذا عملية إعادة البناء ، وذلك من خلال صندوق بناء السلام الذي تم إنشاؤه في أبريل ١٩٩٩ وكذلك برنامج التنمية التابع للمنظمة ، وأيضا من خلال صندوق الائتمان Trust Fund الذي تم إنشاؤه في أغسطس ١٩٩٩ [٣] .

كما لعبت المنظمة دورا هاما في المرحلة الانتقالية التي تلت الإطاحة بيالا في سبتمبر ٢٠٠٣ من خلال مبعوث الأمين العام الشخصي لبيساو ، وهو رئيس موزمبيق السابق يواكيم تشيسانو ، الذي قام بزيارة البلاد قبل الانتخابات وإجراء حوارات مع كافة أطراف الصراع لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة [٤] كما قامت بتمويل والإشراف على العملية الانتخابية بجانب الجماعة.

ولعل الملاحظة الأساسية في هذا الشأن هو عدم وجود تعارض بين دول الجماعة والأمم المتحدة على عكس ما كان سائدا من قبل في أزمتي ليبيريا وسيراليون ، وقد يكون ذلك راجعا لعدم وجود قوات دولية على أرض المعركة من ناحية ، ومحدودية دور الجماعة من ناحية ثانية ، فضلا عن انسحاب قواتها

---

[١] – الأمم المتحدة:تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا بيساو ، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام (النسخة العربية ) ١٣ يونيو ٢٠٠٢ ، ص ١ .

[2]-James O.C. Jonah , **Op. cit.** , PP. 341 – 342 .

[2]-Tehri , **Op. cit.** , P. 125 .

[4]-Report of The Security General , **Op. cit.** , PP. 1-2 .

بعد فترة وجيزة من الصراع من ناحية ثالثة ، الأمر الذي ساهم في إيجاد حالـــة من التعاون والتنسيق ، وليس التنافس والصراع .

**٢-التنسيق مع CPLP :**

لقد كانت الجماعة تشعر بالتنافس من قبلCPLP في عملية تسوية الصـــراع خاصة في مراحله الأولى ، لكنها كانت مضطرة للتنسيق معها بسبب الظـــروف التي كانت تمر بها الجماعة ، لذا تم تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين لتســوية الصراع ، ومما ساعد الجماعة على ذلك قيام المنظمة بتشكيل مجموعة اتصـــال في قمتها الثانية التي عقدت بالرأس الأخضر في الفترة مـــن ١٣ – ١٧ يوليـــو ١٩٩٨ من أجل الاتصال بأطراف الصراع [١] .

ولقد برز هذا التنسيق في مراحل التسوية المختلفة خاصة فيما يتعلق باتفاقات وقف إطلاق النار السابق على اتفاق أبوجا ذاته ، وما ترتب عليه من استحقاقات خاصة فيما يتعلق بتشكيل اللجنة المشتركة لنزع السلاح ، وكذلك التنسيق فيمـــا يتعلق بإجراء انتخابات ١٩٩٩ – ٢٠٠٠ وكذلك انتخابات ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ وقد ساعد على ذلك الدعم الذي كانت تقدمه البرتغال لعملية التسوية .

**ثالثا : التنسيق مع القوى الإقليمية :**

لم يقتصر تنسيق الجماعة على المنظمات الدولية ، وإنما عملت على التنسيق مع القوى الإقليمية المعنية بالصراع ، ومن ذلك التنسيق مع جامبيا التـــي لعـــب رئيسها يحيى جامع دورا هاما في تقريب وجهات النظر بين فييرا وماني أثنـــاء مفاوضات أبوجا ، مما أسفر في النهاية عن توقيع اتفاق السلام[٢] في حين قامت توجو ــ أثناء رئاستها للجماعة ــ بلعب دور هام في توقيع الطرفين على اتفاقية جديدة بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في ديسمبر ١٩٩٨ [٣] .

---

1-Simon , **Op. cit.** , PP. 335 – 336 .
2-Adekye , **Op. cit.** ,P. 118 .
3-**Idem.**

## المطلب الرابع
## تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

بالرغم من قصر مدة تدخل الجماعة من خلال قواتها في عملية التسوية (ثلاثة أشهر تقريبا ) إلا أنها تمكنت من تحقيق بعض النجاحات ــ بالتنسيق مع المنظمات الأخرى ــ بعد انسحابها ، ومن ذلك إجراء الانتخابات أواخر عام ١٩٩٩ التي أسفرت عن فوز يالا ، ثم الإشراف على انتخابات ٢٠٠٤ البرلمانية وانتخابات ٢٠٠٥ الرئاسية التي أسفرت عن فوز فييرا بها . لكن بالرغم من ذلك فإن ثمة ملاحظات عامة على عملية التسوية من ناحية ، فضلا عن مواجهتها مجموعة من العقبات التي يتعين التغلب عليها قدر الإمكان من أجل زيادة فاعليتها بعد ذلك .

**أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :**

من أبرز هذه الملاحظات ما يلي:

١-إن استراتيجية الجماعة في عملية التسوية كانت قائمة ــ كلية ــ على عملية التسوية السلمية وحدها دون التسوية العسكرية القسرية ، بل لم تقم حتى بفرض عقوبات اقتصادية على غرار ما فعلت في كل من ليبيريا وسيراليون ، على اعتبار أن فرض هذه العقوبات أو حتى الحصار الشامل يتطلب توافر قوات كبيرة إلى حد ما ، وذات قدرات تسليحية عالية من أجل الإشراف على هذا الحظر كما حدث في أزمة سيراليون ، لكن هذا لم يحدث بسبب ضآلة حجم قواتها من ناحية ، فضلا عن قلة التمويل من ناحية ثانية ، مما انعكس علي محدودية دورها وفترة بقائها ، كما أنه كانت هناك مخاوف من أن يؤدي فرض هذه العقوبات إلى تعقيد الصراع بدلا من تسويته .

٢-إن الجماعة لم تكن الطرف الوحيد في تسوية الصراع ، وإنما كانت هناك أطراف أخرى ، خاصة المجموعة

البرتغالية ، مما جعلها مضطرة للتنسيق معها ، خاصة في ظل رفض الأمم المتحدة إرسال قوات حفظ سلام أو مراقبين إلى البلاد .

٣-إن الجماعة تحتاج لجهود الأمم المتحدة في المراحل المختلفة لتسوية الصراع ،وليس في عملية بناء السلام فقط وذلك بسبب ضعف إمكاناتها[1].

٤-إن جهود الدبلوماسية الوقائية لم يكن لها أي دور في تفادي الصراع أو منع تصعيده ، وذلك بسبب عدم وجود شبكة للإنذار المبكر .

٥-إن جهود حفظ السلام كانت هي المسيطرة على مهام الإيكوموج مع غياب كامل لمهام فرض السلام على عكس الحال في ليبيريا وسيراليون ، وذلك بسبب انشغال الجماعة بالصراع في ليبيريا وسيراليون ، فضلا عن ضعف القدرات التسليحية وقلة العدد ، الأمر الذي يفسر أسباب وقوع الانقلاب الثاني أثناء تواجد هذه القوات التي قامت بالانسحاب بدلا من تفعيل التدخل من خلال استخدام القوة لردع المتمردين .

٦-إن الجماعة لم تقم بأي دور يذكر في مهام بناء السلام ، وذلك بسبب العقبات الاقتصادية ، بل إن الأمم المتحدة ذاتها لم تتمكن من أداء هذا الدور بفاعلية ، وألقت بالعبء الأكبر في هذا الشأن على حكومة بيساو ، كما يلاحظ أن الدعم

---

[1]-Simon , Multi Facted , **Op. cit.** , P. 20.

الخارجي لهذه العملية كان محدودا بسبب عدم قيام الدول المانحة بتنفيذ تعهداتها في هذا الشأن (*) .

ثانيا : عقبات التسوية:

لقد واجهت الإيكوموج مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثرت على فاعليتها ، وجعلتها تنسحب بعد فترة وجيزة .

١-العقبات السياسية :

من أبرز هذه العقبات استمرار الانقسامات من داخل دول الجماعة بشأن تسوية الصراع ، هذه الانقسامات لم تقتصر فقط على الانقسام الأنجلوفوني الفرانكفوني ، بل امتد ليشمل أيضا الدول الليزوفونية — التي تنتمي إليها بيساو — المدعومة من البرتغال ، حيث كانت الدول الفرانكفونية تتشكك في نوايا البرتغال تحديدا ، مما دفع سكرتير الجماعة آنذاك (لانسانا كوياتي) إلى وصف سلوك البرتغال في عملية التسوية بأنه محاولة استعمار جديد ، وطالب سفراء الجماعة مجلس الأمن بوقف جهود البرتغال لتسوية الصراع على اعتبار أنها تدعم المتمردين (١) .

أما بالنسبة للخلاف الأنجلوفوني الفرانكفوني ، فقد كان ملاحظا أن نيجيريا بالرغم من عدم مشاركتها بإرادتها المنفردة في الإيكوموج ، إلا أنها حرصت على تشجيع جامبيا على

---

* – من بين أسباب ذلك اتهام هذه الدول للحكومة بتحويل الأموال المخصصة لبناء السلام لمجالات أخرى من الإنفاق ، مما دفع الأمين العام للأمم المتحدة إلى القول بأن عملية بناء السلام – بهذه الطريقة – ستكون صعبة إن لم تكن مستحيلة ما لم تستند إلى أساس اقتصادي قوي (الدعم الخارجي) . لمزيد من التفاصيل أنظر : تقرير الأمين العام ، م.س.ذ. ، ص ٦ .

١-Simon , "Intervention..." , Op. cit. , PP. 236 – 237 .

المشاركة فيها من أجل إحداث حالة من التوازن النسبي، كما كانت مؤيدة لمطالب المتمردين بعدم مشاركة السنغال وغينيا في هذه القوات(١) .

٢-العقبات الاقتصادية :

لقد أدى ضعف عملية التمويل — خاصة بعد توقف نيجيريا عن دعم الإيكوموج — إلى الاعتماد على التمويل الخارجي خاصة من قبل فرنسا التي كانت تدعم فييرا ، مما دفع البرتغال -في المقابل- لدعم المتمردين ، واستمرار الصراع بسبب المصالح المتناقضة . كما أثرت عملية التمويل ثانيا على بقاء قوات الإيكوموج ذاتها التي انسحبت بعد وقوع الانقلاب الثاني لماني ، بالرغم من اشتداد الصراع (٢) كما أثر نقص التمويل ثالثا على قيام الجماعة بمهام بناء السلام .

٣-العقبات العسكرية :

تمثلت أساسا في محدودية دور الجماعة في عملية تسوية الصراع بسبب نقص المعدات العسكرية اللازمة لعملية حفظ — بل وفرض السلام — بل إن الدول الفرانكفونية التي كان لها النصيب الأكبر في الإيكوموج أثبتت كفاءة محدودة في هذا الشأن ، مما يعني أن الجماعة تحتاج لجهود دولة قائدة ذات ثقل عسكري مثل نيجيريا من أجل تسوية الصراع بغض النظر عن أهدافها من التدخل (٣) .

١ – حول دور نيجيريا في هذا الشأن انظر : **Ibid.** , P. 251 .

2-Adekye Adebajo , Pax West Africana , **Op. cit.** , P. 295 .
3-Simon , Multi Facted , **Op. cit.** , P. 19 .

كما أدى ضعف عدد قوات الإيكوموج (٧١٢) فضلا عن ضعف قدراتها التسليحية وضعف الدعم اللوجيستي إلى عدة آثار سلبية من أبرزها :

١- عدم قدرة الإيكوموج على حماية العاصمة من هجمات المتمردين ، أو الخروج من نطاق العاصمة خوفا من التعرض للقتل على أيدي قوات ماني ، كما أدى ذلك أيضا إلى عدم قدرتها على الانتشار على الحدود مع السنغال لمنع متمردي كازامانس من مساعدة ماني [١] .

٢- ضعف قدرة الإيكوموج على إخضاع أطراف الصراع للالتزام باتفاقات وقف إطلاق النار ، ففي الوقت الذي قامت فيه الإيكوموج بنزع سلاح مجموعة من أتباع ماني، نجد أن فييرا رفض نزع سلاح أتباعه ، مما دفع ماني إلى استغلال ضعف الإيكوموج وقيامه بالانقلاب الثاني في مايو ١٩٩٩ [٢] .

٣- غياب التنسيق بين قيادة الإيكوموج والقوى المشاركة فيها، ومن ذلك التدخل الفردي للقوات التوجولية قبل باقي القوات ، ودون علم الجنرال النيجيري الجنرال شلبيدي الذي كان منوطا به وضع خطط التدخل ، خاصة أنه لم يكن قد تم حتى ذلك الحين تعيين الجنرال التوجولي قائدا للإيكوموج [٣] .

---

١-Adekye , Building Peace , **Op. cit.** , P. 121 .
2-**Ibid.** , PP. 122 – 123 .
3-**Ibid.** , PP. 111 – 112 .

الخلاصة إذن إن هذه العقبات ساهمت في تقليل فاعلية الجماعة في عملية تسوية الصراع بالرغم من محدوديته مقارنة بالصراع في ليبيريا وسيراليون ، لكن يبدو أن محدودية الجماعة في عملية التدخل هي التي أدت إلى ذلك بالأساس.

# الفصل السادس

# دور الإيكواس في تسوية الصراع في كوت ديفوار

## الفصل السادس

## دور الإيكواس في تسوية الصراع في كوت ديفوار

بالرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها جهود الجماعة في عملية تسوية الصراع – بصفة عامة – بعد تراجع نيجيريا عن التمويل والمشاركة في قواتها، إلا أنها – أي الجماعة – وجدت نفسها مدفوعة للتدخل في تسوية الصراع في كوت ديفوار ، نظرا لتداخل الأبعاد الإثنية مع الدينية والاقتصادية والجغرافية من ناحية ، وانعكاس الصراع على دول الجوار ــ خاصة ليبيريا ــ التي شهدت عودة التوتر من جديد أوائل هذا القرن من ناحية ثانية ، الأمر الذي دفعها إلى ضرورة تسوية الصراع في كوت ديفوار أيضا نظرا لحالة الترابط الناجمة عن التجاور الجغرافي بين البلدين .

لكن أدت ظروف الجماعة من الناحية العسكرية تحديدا ، فضلا عن اضطرارها لإرسال قوات تابعة لها إلى ليبيريا في إطار قوات الإيكوميل عام ٢٠٠٣ لحين قدوم القوات الدولية، إلى محدودية مشاركتها فيما يتعلق بإرسال قواتها إلى كوت ديفوار ، لكنها عملت على تعويض ذلك من خلال التركيز على وسائل التسوية السياسية من ناحية ، والطلب من الأمم المتحدة القيام بالمهام العسكرية ، أو بمعنى أدق إرسال قوات حفظ سلام تكون هي المنوطة بالأساس بعمليات حفظ السلام ، على أن تعمل قوات الجماعة في إطارها من ناحية ثانية، وقد تطلب ذلك مزيدا من التنسيق بين الجماعة والقوات الدولية ، ونفس الأمر فيما يتعلق بالتنسيق على المستوى الدبلوماسي مع الاتحاد الإفريقي ، الأمر الذي أدى إلى عدم حدوث مشكلات بين الأطراف المتدخلة على عكس ما حدث في أزمات أخرى مثل ليبيريا .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين :

الأول : الصراع في كوت ديفوار ... النشأة والتطور والأسباب .

الثاني : جهود الإيكواس في تسوية الصراع .

## المبحث الأول

## الصراع في كوت ديفوار : النشأة ، التطور ، الأسباب

يعد الصراع في كوت ديفوار من الصراعات المعقدة ، نظرا لتداخل الأبعاد الإثنية مع الجغرافية والدينية والاقتصادية ، مما أدى إلى انقسام البلاد إلى قسمين تقريبا : شمال مسلم فقير محروم من السلطة ، وجنوب غني مهيمن على السلطة، وقد أدت سياسة الأنظمة الجنوبية المتعاقبة (بعد الرئيس بوانييه) إلى تعميق هذا الانقسام . كما أن الإصلاحات التي قامت بها لتحسين أوضاع هؤلاء كانت في معظمها شكلية ،وقد لعبت القوى الإقليمية دورا هاما في عملية استمراره ، خاصة فيما يتعلق بالصراع في ليبيريا المجاورة ، وقيام كل نظام بدعم المعارضة في كل منهما ، في حين ساهم التجاهل الدولي للصراع ــ بسبب الانشغال الأمريكي بالإعداد لضرب العراق ــ دورا غير مباشر أيضا في استمراره بدلا من احتوائه عند اندلاعه .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الصراع في كوت ديفوار... النشأة والتطور .

المطلب الثاني : الأسباب الداخلية للصراع .

المطلب الثالث : الأسباب الخارجية للصراع .

### المطلب الأول

### نشأة الصراع وتطوره

بالرغم من أن الصراع في كوت ديفوار تصاعد بصورة كبيرة كانت محل اهتمام المجتمع الإقليمي الدولي منذ تولي الرئيس لوران جباجبو الحكم ( أكتوبر ٢٠٠٠) حيث شهدت البلاد انقلابين عسكريين خلال العامين الأوليين من حكمه فقط (*) إلا أن جذور الصراع الأولى تعود بصفة أساسية إلى فترتي حكم كل من الرئيس كونان

* – الأول في يناير ٢٠٠١ ، الثاني في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢ .

بيديه (ديسمبر ١٩٩٣ – ديسمبر ١٩٩٩ ) والجنرال روبرت جيه ( ديسمبر ١٩٩٩ – أكتوبر ٢٠٠٠ ) (*) .

ومن هنا يمكن القول بأن الصراع مر بثلاث مراحل هامة هي :

المرحلة الأولى : حكم الرئيس بيديه .

المرحلة الثانية : حكم الرئيس جيه .

المرحلة الثالثة : حكم الرئيس جباجبو .

<u>أولا : المرحلة الأولى :</u>

تولى الرئيس بيديه الحكم بعد الرئيس بوانييه عملا بالمادة ١١ من الدستور التي تنص على تولي رئيس البرلمان مهام رئيس الجمهورية في حالة عجزه أو وفاته لحين إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر . ولقد كان للتنافس بين بيديه (رئيس البرلمان الذي ينتمي للجنوب) والحسن واترا (رئيس الحكومة ورئيس حزب التجمع الجمهوري ، الذي ينتمي إلى الشمال) حول تولي منصب الرئاسة سببا في اندلاع الصراع في البلاد بين الشماليين والجنوبيين ، أو بين مسلمي الشمال ومسيحي الجنوب ، فقد قام بيديه باستبعاد المعارضة الشمالية من كافة المناصب السياسية ، كما قام بتعديل الدستور لينص في المادة ٣٥ على ضرورة أن ينتمي مرشح الرئاسة لأبوين عاجيين من أجل استبعاد واترا الذي ينتمي لأب من أصول بوركينية ، بعدما كان النص الأصلي يؤكد على أن يكون المرشح ينتمي لأب أو أم عاجية فقط بما يتماشى مع الأعراف الإفريقية [1] .

ولم تقتصر ممارسات بيديه على ذلك ، بل عمل على إبعاد كل الضباط المسلمين من الجيش ، وكذلك من المناصب الهامة في الحزب الحاكم (الحزب الديمقراطي الذي كان يرأسه بوانييه) حتى لا يشكلوا

---

* بعض الآراء ترجع الصراع في بعض جوانبه إلى أواخر حكم الرئيس هوافييه بوانييه (١٩٦٠ – ١٩٩٣) ، كما سنرى في المطلب الثاني

[1] – د. حمدي عبد الرحمن حسن ،" أزمة حرف واو في كوت ديفوار" إسلام أون لاين في www.Islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic 28.asp.

جبهة معارضة لحكمه [1] وقد تزامن ذلك مع تدهور الأوضاع الاقتصادية بصورة كبيرة مع بداية تطبيق برامج التكيف الهيكلي ، فضلا عن انتشار الفساد بصورة كبيرة أيضا ، مما أدى إلى وقوع العديد من المظاهرات الشعبية في الفترة من ١٩٩٦ – ١٩٩٨ كانت إيذانا بانتهاء حكمه ، وبالفعل شهدت البلاد أول انقلاب في تاريخها (٢٣ ديسمبر ١٩٩٩) قامت به مجموعة من ضباط الجيش بقيادة الجنرال روبرت جيه احتجاجا على عدم حصولها على رواتبها لفترة كبيرة [2] .

**ثانيا : المرحلة الثانية :**

بالرغم من أن الرئيس جيه أعلن عدم رغبته في الاستمرار في الحكم ، وإنما سيتولى إدارة البلاد لفترة مؤقتة لحين استتباب الأوضاع بها ، إلا أن ممارساته الحقيقية ظهرت بوضوح خاصة قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها المقرر في أكتوبر ١٩٩٩ حيث أعلن رغبته في خوضها ، كما رفض تعديل المادة ٣٥ في مسودة الدستور الجديد . مما أدى إلى بروز أزمة المعارضة الشمالية ، وذلك عندما رفضت لجنة الانتخابات الوطنية قبول أوراق ترشيح واترا ، كما قام جيه في سبتمبر ٢٠٠٠ باعتقال العديد من قيادات المؤسسة العسكرية بزعم تعرضه لمحاولة انقلاب فاشلة ضده ، ولم يقتصر الأمر على العسكريين فحسب ، بل قام باعتقال عدد من المعارضين السياسيين أبرزهم وزير الداخلية السابق إميل بومبيه الذي كان مرشحا عن الحزب الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية ، كما تم تحديد إقامة الحسن واترا ومنعه من مغادرة البلاد كي لا يضغط على النظام من قبل القوى الخارجية ، خاصة الولايات المتحدة التي يحظى بعلاقات جيدة معها [3] .

---

[1] – المرجع السابق،نفس الصفحة .

[2] – حول ممارسات جيه انظر : خالد حنفي ، " ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية :قراءة في أزمة التحول الديمقراطي " ، آفاق إفريقية ، عدد ٤ ، شتاء ٢٠٠٠ – ٢٠٠١ ، ص ٨٣ .

[3] – ———— ، " محنة الديمقراطية في ساحل العاج " ، السياسة الدولية ، عدد ١٥١ ، يناير ٢٠٠٣ ، ص ص ١٤٧ – ١٤٨ .

وإزاء هذه الممارسات القمعية قام الناخبون بإعطاء أصواتهم لمرشح المعارضة في الرئاسة (لوران جباجبو) الذي ينتمي لحزب الجبهة الشعبية الإيفوارية، وبالرغم من فوز جباجبو بها إلا أن لجنة الانتخابات أعلنت فوز جيه، مما دفع جباجبو إلى استغلال حالة السخط العام ضد النظام ودعا الشعب إلى التظاهر ، كما نجح في إقناع المؤسسة العسكرية بتأييد هذه المظاهرات ، وإزاء ذلك اضطر جيه إلى الفرار إلى الخارج ، وتم تنصيب جباجبو رئيسا للبلاد (١).

**ثالثا : المرحلة الثالثة :**

استمر جباجبو في سياسة أسلافه (بيديه ، جيه) فيما يتعلق بتهميش الشماليين ، حيث استبعد حزب واترا من تشكيلة الحكومة الوطنية الجديدة في الانتخابات ، مما دفع واترا إلى الإعلان عن عدم مشاركته في أي حكومة لجباجبو ، واستعداده لخوض الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في ١٠ ديسمبر ٢٠٠٠ لكن المحكمة العليا قامت باستبعاده من الترشيح في هذه الانتخابات لأنه لا ينتمي لأبوين إيفواريين ، وقد فجّر ذلك أحداث عنف دامية في البلاد ، خاصة بعدما أعلن أنصار واترا سعيهم لإسقاط نظام جباجبو الذي قام في المقابل بتشكيل ميليشيات عسكرية عرفت باسم كتائب الموت وتتشكل بالأساس من أفراد قبيلته (البيتي) وقد دفع ذلك بعض الضباط الشماليين في الجيش إلى القيام بمحاولة انقلابية في الأسبوع الأول من يناير ، إلا أن جباجبو تمكن من السيطرة عليهم (٢).

---

١ – خالد حنفي على ، "ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار إلى فوضى التعددية" ، م.س.ذ. ، ص ص ٨٩ – ٩٠ .

٢– موقع شهود على النت،"مسلمو ساحل العاج ، جهاد حتى الفجر" ، ٢٦ / ٩ / ٢٠٠٤ في :
www.shohood.net.asp?newsid=1287&pageid=78

وبـــالرغم مـــن أنـــه ســـعى لإدخـــال بعـــض الإصـــلاحات الديمقراطيـــة إلا أنها كانــت شــكلية أيــضا بــسبب اســتبعاد بعــض الــشماليين منهـــا(*) فجـــاء الانقـــلاب الثـــاني ضـــده فـــي ١٩ ســـبتمبر ٢٠٠٢ وذلـــك بعـــدما رفــض ٨٠٠ جنــدي وصــف ضــابط مــن الــشماليين قــرار تــسريحهم ، واستغل هؤلاء وجــود جبــاجبو فــي إيطاليــا آنــذاك ، فقــاموا بــالانقلاب ضده وتمكنوا هــذه المــرة مــن الــسيطرة علــى نــصف مــساحة الــبلاد ، وأهـــم مـــدينتين وهمـــا بواكيـــه وكورجـــو ، وكـــانوا علـــى وشـــك الاســتيلاء علــى العاصــمة لــولا القــوات الفرنــسية ، وأعلــن هــؤلاء تــشكيل جبهــة عرفــت باســم (الجبهــة الوطنيــة لكــوت ديفــوار) التــي يــشار إليهـــا اختـــصارًا بـــ MPCI بزعامـــة غيـــولام ســـورو ، فـــي حين كـــان قائـــد جناحهـــا العـــسكري الـــضابط شـــريف عثمـــان (**) وقـــد أعلنـــت الجبهـــة مطالبهـــا ، ومـــن أبرزهـــا إســـقاط جبـــاجبو وإجـــراء انتخابات حــرة ديمقراطيــة بمــشاركة واتــرا مــع إلغــاء المــادة ٣٥ مــن الدســتور ، كمـــا أعلنـــت أن مـــن بـــين أهـــدافها خـــوض الانتخابـــات كجناح سياسي لمسلمي الشمال (١).

لكن جباجبو واجه هذا الانقلاب بعنف دموي ، حيث قامت قوات الجــيش – من خلال الاستعانة ببعض المرتزقة من جنوب إفريقيا – بقتل العشرات منهم ، وكان من بين الضحايا الرئيس السابق الجنرال روبرت جيه الذي اتهمه جباجبو

---

(*)من بين هذه الإصلاحات تشكيل حكومة جديدة ، لكنه استبعد الشماليين منها للمرة الثانيـــة ، لمزيد من التفاصيل انظر : رانيا حسين ، الصراع في كوت ديفوار ، التقريـــر الاســـتراتيجي الإفريقي الثاني ، م.س.ذ. ، ص ص ١٨١ – ١٨٥ .

(**)أطلقت هذه الجبهة بعد ذلك على نفسها اسم القوى الجديدة The New Forces من أجل خوض الانتخابات ، لمزيد من التفاصيل انظر :

"ivoiry coast conflict" in www.globalsecurity.org/military/world/war/ivoiry-coast.html.p.13.

١- Francis La oupo , " The Ivoiry Coast or Chessboard of Mysteries" **Africa Geopolitics** , No. 13 , Winter 2004 , P. 171 .

بتدبير انقلاب فاشل ضده ، وقد أدى ذلك إلى تعقيد الصراع ، حيث برزت حركتا تمرد جديدتين في الغرب (موطن جيه ) هما حركة العدالة والسلام (MJP) والحركة الشعبية للغرب العظيم ( MPIGO ) وأعلنتا أن هدفهما أيضا هو إسقاط النظام (*) .

ولقد أدى ذلك إلى انقسام البلاد إلى قسمين تقريبا : الأول شمالي ويسيطر عليه المسلمون ، والثاني جنوبي ويسيطر عليه الكاثوليك ، وقد دفع ذلك بعض المحللين إلى القول بأن الصراع لن يتم حسمه في فترة وجيزة (١) كما كان ذلك إيذانا بتدخل الجماعة وفرنسا لاحتوائه ، وتم التوصل إلى اتفاق ليناس ماركوسيس ( يناير ٢٠٠٣ ) إلا أن تلكؤ جباجبو في تنفيذ بنوده أدى إلى استمرار الصراع دون تسوية حقيقية ، بل إنه ازداد تعقيدا مع قيام جباجبو أوائل ٢٠٠٤ بقصف مواقع القوات الفرنسية بطريق الخطأ بدلا من مواقع المتمردين ، مما أدى إلى قيام القوات الفرنسية بتدمير القوات الجوية الإيفوارية (٢) كما برزت جبهة معارضة سياسية جديدة في الجنوب تضم أتباع الرئيس الراحل بوانيه ، والتي أعلنت اعتراضها على نظام إدارة جباجبو ، خاصة فيما يتعلق بتلكؤه في إجراء الانتخابات ، وطالبت بإيجاد فترة انتقالية ثانية تتضمن تشكيل حكومة تضم كل القوى السياسية بشرط عدم مشاركة جباجبو فيها (٣) وهو نفس الاقتراح الذي اقترحه مجلس السلم والأمن الإفريقي (أكتوبر٢٠٠٥) ووافق عليه مجلس الأمن ، لكن مع الإبقاء على جباجبو لمدة عام مع تقليص صلاحياته لصالح حكومة جديدة لحين إجراء الانتخابات في أكتوبر ٢٠٠٦ .

---

* نشأت هاتان الحركتان في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٢ ، وتلقتا الدعم من الرئيس الليبيري آنذاك تشارلز تايلور ، والجبهة الوطنية في الشمال ، وكان هناك تنسيق بين الحركات الثلاث ، لمزيد من التفاصيل انظر :

I .C.G Africa Report,"**Cote d`Ivoire : No Peace in Sight** "12 July 2004 , PP. 28 – 29

١-Thomas Jaye , " Understanding The Conflict in Cote d`ivoire" **Africa Trends** (Pretoria : The African Center for Constructive Resolution on Dispute, June 2005) P.27.

٢ – حول أبعاد هذه الأزمة انظر : د. عبد الملك عودة ، "حالة الحرب في كوت ديفوار" ، الأهرام ،٢٤ – ١١ – ٢٠٠٤.

3-www.islammemo.cc/newsone-newssearcs.asp?wgrdidnews=78572

## المطلب الثاني

## الأسباب الداخلية للصراع

تعددت الأسباب الداخلية التي ساهمت في تفجر الصراع ، خاصة الأسباب الإثنية التي توازت مع الأسباب الاقتصادية والدينية ، فضلا عن الأوضاع الجغرافية ، مما أدى إلى انقسام البلاد إلى قسمين أساسيين : القسم الشمالي الذي يسيطر عليه المسلمون ، ويعيشون أوضاعا صعبة ، فضلا عن وجود حالة من التهميش السياسي . والقسم الجنوبي الذي يسيطر عليه الكاثوليك الذين يتمتعون بأوضاع اقتصادية وسياسية أفضل من الشماليين ، فضلا عن انتمائهم لإثنيات مختلفة عن إثنيات مسلمي الشمال ، ولعل توازي هذه الأسباب مع بعضها البعض ساهم في تعقيد الصراع وعدم تسويته حتى الآن .

**أولا : الأسباب الإثنية :**

تعد كوت ديفوار — شأنها في ذلك شأن معظم الدول الإفريقية — دولة متعددة من الناحية الإثنية ، إذ يوجد بها ما بين ٦٠ – ٧٠ طائفة ، إلا أن أبرزها أربع إثنيات [1] هي :

**١-الإثنيات الشمالية :**

وهي تنقسم بدورها إلى إثنية الماندي الشمالية والجنوبية ، فضلا عن إثنية أو شعب الفولتيك ، ويبلغ نسبة هذه الإثنيات ٤٤,١ % من إجمالي مجموع السكان الذي يقدر ب ١٧,٢٩٨ مليون نسمة وفقا لإحصاءات يوليو ٢٠٠٥ [2] .

---

[1] – حول هذه التقسيمات انظر :

Sideno A. Konate , " The Politics of Identity and Violence in Cote D`ivoire", **West Africa Review** ( U.S.A. : Africa Resource Center , No. 5 , 2004 ) P. 10.

[2]-**C.i.A. The World Fact Book 2005,** Cote d`Ivoire , in www.odci.gov/cia/publications/factbook/geos/iv:html .

فإثنية الماندي الشمالية والجنوبية تعيش في الشمال الغربي للبلاد ، ويقدر عدد سكانها ب ٢٦،٥ % من إجمالي السكان ، ومن أهم الإثنيات المندرجة تحتها المالنكي (١٢%) وهي مسلمة ، والديولا وهي مسلمة أيضا [١] .

أما الفولتيك فتبلغ نسبتها ١٧,٦ % وتعيش في منطقة الشمال الأوسط بين جماعات البيتي في الغرب والبولي في الشرق ، وتتشابه الفولتيك في حضارتها مع الماندي ، وهي إثنية مسلمة ، وينتمي إليها والد الحسن واترا ، ومن أبرز جماعتها السنوفو (١٥%) [٢] .

ويلاحظ على إثنيات الشمال أنها مسلمة ، ويعمل أفرادها في التجارة والزراعة ، وهي جماعات متطورة على المستوى الثقافي ، ولها علاقات مع الدول الإسلامية المجاورة ، خاصة مالي وبوركينا فاسو .

**٢-الإثنيات الجنوبية :**

وهي تنقسم بدورها إلى إثنيتين رئيسيتين هما ، جماعات شرق الأطلنطي وجماعات غرب الأطلنطي ، ويشكلان معا ٥٣,١ % من إجمالي السكان .

فجماعات شرق الأطلنطي حيث شعب الأكا ، تبلغ نسبتها ٤٢,١ % من إجمالي السكان ومن أبرز الإثنيات المندرجة تحتها البولي التي زادت نسبتها من ١٥ % في ثمانينات القرن الماضي إلى ٢٣ % عام ٢٠٠٠ ، وتتركز في الجنوب الأوسط وشرق البلاد ، وينحدر منها الرئيسان بوانييه وبيديه .

أما جماعات غرب الأطلنطي ويمثلها شعب الكرو ، فتبلغ نسبتها ١١% من إجمالي السكان ومن أبرز إثنياتها البيتي (٦%) التي ينحدر منها الرئيس جباجبو، وهي المنافس الأساسي للبولي ، وتعيش في الغرب والجنوب ولها امتدادات في

---

[١] - هالة جمال ثابت ، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار ١٩٩٠ – ٢٠٠٠** ( رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥)' ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

[٢] - المرجع السابق ، ص ص ١٢٧ – ١٢٨ .

نيجيريا والكاميرون ، وهناك أيضا جماعة ياكوبا في الغرب والتي ينحدر منها الرئيس روبرت جيه [١] .

وإلى جانب هذه الشعوب أو الإثنيات الإفريقية الأصلية ، يوجد في البلاد أقليات إفريقية من دول الجوار خاصة بوركينا فاسو ومالي ، وتقطن أساسا في الشمال ، ويبلغ تعدادها ثلاثة ملايين نسمة ، وتعمل أساسا في الزراعة خاصة في مزارع الكاكاو في الشمال ، فضلا عن وجود أقليات غير إفريقية عربية (لبنانية) وأوربية (فرنسية) يبلغ قوامها ٣٣٠ ألف نسمة ويعمل معظمها في التجارة ، وتتحكم في اقتصاديات البلاد إلى حد كبير [٢] .

ويلاحظ أن العامل الإثني لم يبرز بصورة كبيرة في الصراع إلا في عهد كونان بيديه [*] الذي انحاز لصالح إثنية البولي على حساب باقي الإثنيات الأخرى التي تعرضت للاضطهاد الإثني ، بالإضافة إلى الحرمان السياسي [٣] مما جعل البلاد تشهد في عهده أول انقلاب في تاريخها السياسي.

كما ظهر البعد الإثني بصورة كبيرة في عهد جباجبو الذي عمل على تقريب إثنية البيتي التي ينتمي إليها بالرغم من أنها تشكل الأقلية (٦%) على حساب الإثنيات الأخرى ، ولقد كانت هذه الإثنية هي الركيزة الأساسية في ميليشيات

---

١ – **المرجع السابق** ، ص ص ١١٥ – ١٢١ .

٢ – حول هذه الأقليات انظر خالد حنفي ، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار .... ، م.س.ذ. ، ص ٨٣ .

* – لم يبرز هذا العامل أيام بوانييه بسبب سياسته القائمة على إحداث حالة من التوازن الإثني، صحيح أنه كان منحازا بعض الشيء لإثنية البولي التي ينتمي إليها ، إلا أنه راعى أيضا الإثنيات الأخرى خاصة الماندي التي كانت تحتل المركز الأول في السلم الاجتماعي والسياسي إبان الاستعمار . لمزيد من التفاصيل انظر : . **Siendou,Op.cit**.P.4

٣ – خالد حنفي ، **المرجع السابق** ، ص ٨٧ .

كتائب الموت التي قام بتشكيلها واعتمد عليها في عملية التطهير الإثني ، وكذلك في تصفية خصومه السياسيين [1] .

**ثانيا : الأسباب الدينية والثقافية :**

تعد كوت ديفوار دولة إسلامية من حيث عدد السكان ، حيث تتراوح نسبة المسلمين بها بين ٦٠ – ٦٥ % من إجمالي السكان وفقا لتقديرات عام ٢٠٠٣ وهي عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ويتبع معظم مسلميها المذهب المالكي شأنهم في ذلك شأن معظم دول غرب إفريقيا ، في حين تتراوح نسبة النصارى ما بين ٢٠ – ٢٥ % معظمهم كاثوليك ،بينما يشكل الوثنيون وأصحاب المعتقدات الطبيعية النسبة الباقية .

ولقد لعب العامل الديني جنبا إلى جنب مع العامل السياسي دورا هاما في إذكاء الصراع ، بل إن بعض المحللين [2] وصف الصراع خاصة منذ عام ٢٠٠٠ بأنه صراع ديني بسبب عمليات القتل والعنف على أسس دينية [3] . ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الحقبة الاستعمارية التي عمل الاستعمار الفرنسي[*] فيها على التمييز بين المواطنين على أسس دينية ، حيث سمح لأبناء القبائل الوثنية والمسيحية باستكمال تعليمهم في فرنسا ، وتبوء الوظائف في البلاد مقابل حرمان المسلمين منها ، كما أصدرت فرنسا عام ١٩٣٩ قرارا ينص على وضع

---

1 – مسلمو ساحل العاج ، جهاد حتى الفجر ، م.س.ذ. .

2 – حول هذه التقسيمات انظر : نجاح شوشة ،" ساحل العاج إلى ساحل الأمان الإسلامي أم إلى الغرق" ، موقع مفكرة الإسلام على النت، ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٤ ، في: www.islammemo.ee/taqrer/onenews.asp?dnew=27

3 – خالد حنفي ، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار ، م.س.ذ. ، ص ٩٢ .

* – خضعت البلاد للاستعمار الفرنسي منذ أواخر القرن ١٩ وحتى حصولها على الاستقلال عام ١٩٦٠.

أنصار كل ديانة تحت إشراف وزارة الداخلية حتى يسهل تتبع حركة هؤلاء وقمع أية حركات احتجاجية (*) .

ولم تقتصر فرنسا على ذلك ، بل كانت تكافئ كل من يرتد عن الإسلام بمنحه الجنسية الفرنسية، وبذلك ساهمت في تمكين الأقلية الكاثوليكية من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد (١) .

ولقد عمل بوانييه على تكريس هذا التمايز الديني من خلال تركيزه على مبدأ تفوق الكاثوليكية على الديانة الإسلامية ــ وإن لم يقم بأعمال عنف ضد المسلمين ــ فقام بالقسم أمام بابا الفاتيكان على جعل بلاده تحت راية الصليب وقام بتسخير المال العام لخدمة الكنيسة والمدارس الكاثوليكية ، كما أعلن يوم الأحد وأيام الأعياد الكاثوليكية عطلات رسمية ، في حين رفض الاعتراف بعطلة الجمعة والأعياد الإسلامية (٢) .

ويلاحظ أن العامل الديني ظل موجودا في ظل حكم كل من بيديه وجيه ، حيث كان هدف هؤلاء سياسيا أساسًا متمثلا في الإطاحة بواترا ، وإن تم تفسير هذه الممارسات بأنها ذات أبعاد دينية أيضا ، ومن ذلك ما حدث قبيل الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠ فبعد استبعاد واترا من الترشيح ، أعلن علماء المسلمين ترشيحهم إياه ، وأكد رئيس مجلس الأئمة في البلاد بوبا نار فوفانا " أنه لا غضاضة في أن نقوم نحن المسلمين بتأييد الحسن إذا كان هو المرشح الأفضل ،

---

* لعل ذلك كان سببا في بروز الخلاف بين النظم الكاثوليكية الحاكمة المتعاقبة والمعارضة الإسلامية ، حيث كان الخلاف يدور في أحد أبعاده حول حقيبة الداخلية ، حيث كانت المعارضة تطالب بها دائما لتحاشي عمليات التتبع والاعتقال ، وتلافي إسقاط حقوق المواطنة خاصة من مسلمي دول الجوار ، حيث كانت هذه النظم تصر على عدم إعطائها لهؤلاء .

١ – حول هذه الممارسات انظر ، "مسلمو ساحل العاج..." ، م.س.ذ. .

٢ – نجاح شوشة ، م.س.ذ. .

تماما كما تؤيد البولي بيديه ، والبيتي جباجبو " كما اعتبــرت القيــادة العليــا للمسلمين أن نظام جباجبو قام على حمامات دم المسلمين (١) .

وفي المقابل فإن أساقفة البلاد أعلنوا في اجتماع لهم في ٧ سبتمبر ٢٠٠٠ ــ أي قبيل الانتخابات بفترة وجيزة ــ رفضهم ترشيح واترا (٢) .

ومنذ ذلك الحين شهدت البلاد حربا دينية ممزوجة بالطابع السياســي ، بــين أقلية حاكمة ظالمة وأغلبية مضطهدة ، خاصة في ظل ممارسات كتائب المــوت ضد المسلمين ، ولقد كشفت الصحف والتقارير الدولية عن أعمال الإبادة التــي تعرض لها المسلمون على أيدي جباجبو ، ومن ذلك ما ذكرته صــحيفة ســياتل بوست انتليجينز الأمريكية التي قالت أن ميليشيات جباجبو تسرق أموال المسلمين وتعتدي عليهم ، وهو نفس الأمر الذي ذهبت إليه بعثة الأمم المتحــدة لتقصــي الحقائق ، حيث قالت إن قواته تقوم بخطف المسلمين والاعتداء عليهم (٣) .

**ثالثا:الأسباب الثقافية:**

يلاحظ أن هناك حالة من التعدد الثقافي في البلاد حيث لكل إثنية ثقافتها الخاصة بها ، وكذلك لغتها المحلية في التعامل بين أفرادها ، لذا فهناك أكثر من ٦٠ لهجة محلية ، وإن كانت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية ، وقد كان هناك تمايز على المستوى الثقافي أيضا ، حيث كانت الأغلبية المسلمة محرومة إلى حد كبير من التعليم في المدارس الخاصة ، في مقابل تمتع الأقلية الكاثوليكية بذلك ، بــل إن فرنسا قدمت منحا تعليمية مجانية لأبناء هذه الأقلية للدراسة في باريس ، ولقــد سعت فرنسا ــ إبان الاستعمار ــ لطمس الهوية الثقافية للمسلمين من خلال حظر

---

1-Siendou.**Op.cit**,P.10.

2-**Idem.**

٣ – عاصم السيد ،"مسلمو ساحل العاج أكثرية مضطهدة "، موقع الإسلام اليوم ، ١٢ / ٩ / ٢٠٠٤ في

www.islamtoday.net/articles/show/article/context . :

لغة الماندي التي يتحدث بها شعب الماندي ، بالرغم من أنها لغة الإسلام في غرب إفريقيا ، كما منعت تدريس الإسلام في المدارس[١] .

ولقد اكتسبت التمايزات الثقافية أبعادا سياسية إبان عهد بيديه الذي عمل على استخدام البعد الثقافي للتمييز بين المواطنين ، فقد برزت ثقافة الإيفوارية Ivoirite في مواجهة الثقافات الواردة من الخارج (ثقافة الشماليين تحديدا المنحدرين من أصول مالية وبوركينية وغينية ) حيث كان ينظر إلى هؤلاء على أنهم أجانب قادمون إلى البلاد [*] في حين كان ينظر الجنوبيون إلى أنفسهم على اعتبار أنهم سكان البلاد الأصليون [٢] .

ولعل هذا كان أحد أسباب تعديله المادة ٣٥ في الدستور ، فضلا عن قانون وراثة عقود الإيجار للأراضي المزروعة في الشمال ، ليقضي بعدم وراثة هذه العقود ، وكان يهدف من ذلك تحقيق أمرين: كسب مزيد من التأييد الداخلي له والحيلولة دون أن يكون هؤلاء ورقة ضغط يمكن استخدامها من قبل الأنظمة التي ينتمون إليها .

**ثالثا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية :**

لقد كان هناك تفاوت اقتصادي واجتماعي كبير في البلاد بين شمال فقير يعمل أساسا في مجال الزراعة خاصة الكاكاو ، وجنوب غني يعمل في مجال التجارة والصناعة ، ولقد بدأت بوادر هذه الأزمة تظهر منذ حكم الرئيس بوانييه حيث كان هناك نوع من الاستغلال الاقتصادي من قبل الجنوب للشماليين ، مما

---

١ – مسلمو ساحل العاج ، "جهاد حتى الفجر" ، م.س.ذ. .

* – تعد هذه النظرة خاطئة لأن بوانييه منحهم حق التصويت في الفترة من ١٩٦٠ – ١٩٩٥ باعتبارهم مواطنين وذلك من أجل تشجيعهم على البقاء في البلاد لاستزراع أراضي الشمال خاصة في ظل ضآلة الأيدي العاملة الوطنية آنذاك ، لكن دفع تزايد عدد السكان ومرور البلاد ببعض الأزمات الاقتصادية ،مواطني البلاد الأصليين إلى الرغبة في السيطرة على هذه الأراضي ، وهو ما استغله بيديه لتهميش هؤلاء . لمزيد من التفاصيل انظر : هالة جمال ثابت،إدارة الصراع العرقي.. ، م.س.ذ. ، ص ص ١٣٠ – ١٣١ .

2-Siendou , **Op.cit** , P.3 .

ساهم في تمرد الشمال بعد ذلك حيث كان الجنوبيون ـ ومعظمهم من النصارى ـ يستغلون مواقعهم قرب الموانئ الجنوبية على المحيط الأطلنطي ، ويشترون المحاصيل الزراعية من مسلمي الشمال بأسعار زهيدة ، ثم يبيعونها بمبالغ طائلة للخارج ، مما أثار حالة من السخط لدى الشماليين [١] ولقد حاول بوانييه تخفيف هذا الوضع المتدهور للشماليين ، فقام بفرض ضرائب على منتجات الكاكاو بلغت ٢٥,٢ % من سعر الصادرات [٢] إلا أنه بالرغم من ذلك فشل في إحداث تنمية اقتصادية متوازنة بين الشمال والجنوب ، إذ أن الأمر كان يتطلب موارد كثيرة ، كما أن أوضاع البلاد الاقتصادية ساءت بصورة كبيرة في عهده بسبب تراجع أسعار الكاكاو عالميا والذي تعد كوت ديفوار المنتج الأول له ، وكان من نتيجة ذلك زيادة حجم الدين الخارجي ليصبح ١٤,٥ بليون دولار عام ١٩٨٩ وهو ما كان سببا في بروز الصراع بعد ذلك [٣] .

ولقد تزايد تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مع تولي بيديه الحكم وذلك لعدة أسباب منها :

١- تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، مما أدى إلى تضرر فئات اجتماعية عديدة من برامج الخصخصة ، كما تم تسريح عدد كبير من موظفي الدولة لتقليل النفقات العامة ، وهو ما أدى إلى وجود حالة من الغضب الشعبي ووقوع مظاهرات من حين لآخر ، ولقد امتد هذا الضرر إلى المؤسسة العسكرية ذاتها ، مما دفع هؤلاء إلى التمرد ضده ، ووقوع أول انقلاب في تاريخ البلاد بقيادة روبرت جيه القائد الأسبق للجيش [٤] .

---

[١] - **مسلمو ساحل العاج ، جرح جديد في جسد الأمة** ، في www.newsarchive.info/common/viewitem?typeid=5&itemd=748

[2]- Constant Koidou,"**The Challenge of Cote D`Ivoire Peace Process**" (France : Toolouse University , May 2004 ) P. 5.

[3]-Adekye Adebajo , "Pax West Africana",**Op.cit**,P.299.

[٤] - خالد حنفي ، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار ، م.س.ذ. ، ص ٨٧ .

٢- انتشار الفساد والاختلاسات بصورة كبيرة ، فضلا عن تردي عوائد محاصيل البلاد الأساسية ، مما أدى لوجود حالة تذمر داخلي وخارجي أيضا تمثل في قرار البنك الدولي بوقف مساعداته للبلاد ، ونفس الأمر بالنسبة للاتحاد الأوربي ، خاصة بعد الاتهامات التي وجهت له باختلاس قدر كبير من المنحة الدولية المخصصة لمجال الصحة (١) .

٣- استحداث بعض القوانين التي ساهمت في حدوث خلافات بين الطبقات الاجتماعية وبعضها البعض ، ومن ذلك استصدار قانون الإصلاح الزراعي عام ١٩٩٨ والذي سمح للإيفواريين بالسيطرة على الأراضي التي بحوزة غيرهم – في إشارة إلى مواطني دول الجوار – التي آلت إليهم في عهد الرئيس بوانييه ، خاصة مزارع الكاكاو والقهوة في الشمال، مما ساهم في حدوث حالة تذمر لدى هؤلاء وتعاطفهم مع الحسن واترا، وكذلك مع أية قوى معارضة للنظام مثل روبرت جيه ، خاصة أن القانون الذي أطلق عليه (قانون حق التملك) قصر حق التملك على ذوي الأصول الإيفوارية فقط ، مما حدا بهؤلاء – مواطني دول الجوار – إلى الاضطرار لبيع أرضهم ، وفي المقابل سمح القانون للمتطرفين الإيفواريين باحتلال أراضي هؤلاء ، بل وحرق بيوتهم ومزارعهم عند المقاومة ، مما ساهم في تذمر الشماليين ضد النظام الحاكم الذي ينتمي إلى الجنوب (٢) .

رابعا : الأسباب السياسية :

بالرغم من أن الرئيس بوانييه حكم البلاد طيلة ثلاثة عقود من خلال نظام الحزب الواحد ، وهو الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار ، إلا أن الاضطرابات السياسية لم تظهر في عهده بنفس القوة التي ظهرت في عهد خلفائه ، وقد يرجع ذلك لعدة اعتبارات لعل من أبرزها شخصيته الكاريزمية من ناحية ، ونجاحه في تحييد الجيش خاصة من خلال الامتيازات الكبيرة التي يحصل عليها هؤلاء من ناحية ثانية ، فضلا عن علاقاته الجيدة بفرنسا من ناحية ثالثة .

---

[1] – د. حمدي عبد الرحمن ، "أزمة حرف واو.." ، م.س.ذ.

[2] -Siendoo , Op. cit. , P. 8 .

وبالرغم من أن بوانييه عمل على إدخال مبدأ التعددية في البلاد أواخر حكمه وإدخال بعض الإصلاحات السياسية ، مثل استحداث منصب رئيس الوزراء ، إلا أن هذا كان سببا في تفجر الصراع بعد ذلك ، إذ برز الخلاف أواخر حكمه بين رئيس البرلمان كونان بيديه ورئيس الوزراء الحسن واترا ، الذي اختاره بوانييه من أجل إرضاء الشماليين من ناحية ، ولمواجهة نفوذ بيديه من ناحيــة ثانيــة ، ولعل هذا يفسر أسباب الصراع بين الرجلين بعد وفاة بوانييه [١] وتطبيق بيديــه مبدأ الاستبعاد السياسي للمعارضة الشمالية تحديدا ، وتعديل المــادة ٣٥ . ولــم يقتصر الأمر على ذلك ، بل عمل على استبعاد كل القوى السياسية والإثنيــة ــ باستثناء البولي ــ من المناصب السياسية ، ومن الحزب الحاكم ، ونفس الأمــر بالنسبة للجيش مما أدى إلى وقوع الانقلاب الذي قام به روبرت جيه [٢] .

وإلى نفس الأمر ذهب جيه ، بالرغم من أنه حاول في بدايــة حكمــه كســب ود المعارضة الشمالية من خلال إشراكهم في الحكومة الانتقالية التي تضم ٢٢ وزيــرا ، حيث كان معظم هؤلاء من أنصار واترا الذي عاد للبلاد بعد فــراره أيــام بيديــه ، وأعلن تأييده للانقلاب باعتباره ثورة شعبية ، لكن سرعان ما قام جيه بتطبيق سياسة الاستبعاد للمعارضة خاصة مع إعلانه عن رغبته في الترشيح لانتخابــات الرئاســة فرفض تعديل المادة ٣٥ ،بل قام بتحديد إقامة واترا ومنعه من مغادرة البلاد ، ونفس الأمر حدث بالنسبة لإميل بواكييه مرشح الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار ، كما قام باعتقال كبار الضباط في المؤسسة العسكرية بزعم وجود تحركات عسكرية للانقلاب ضده [٣] .

---

١ – بدر حسن شافعي ،" اضطهاد الأقلية الكاثوليكية للأغلبية المسلمة في ساحل العاج" ، مجلة المجتمع ، عدد ١٦٣٩ ، ١٩ / ٢ / ٢٠٠٥ ، ص ص ٢ – ٣ .

٢ – طارق عادل الشيخ ،" انقلاب كوت ديفوار . . شرخ جديد في غرب إفريقيا" ، السياســة الدولية ، عدد ١٤٠ ، أبريل ٢٠٠٠ ، ص ص ١٢٨ – ١٢٩ .

٣ – خالد حنفي ، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار ، م.س.ذ. ، ص ص ٨٨ – ٩٠ .

أما بالنسبة لجباجبو فقد سار على نهج كل من بيديه وجيه في استبعاد المعارضة ، كما رفض التوصل لاتفاق سياسي مع واترا يتضمن نوعا من الترضية له كما فعل بوانييه أو حتى جيه ، بل قرر عدم مشاركة واترا في الانتخابات البرلمانية ، وكذلك تم استبعاد حزبه من المشاركة في الحكومة الجديدة[١] بل أكثر من ذلك فقد عمل على تسريح عدد أكبر من قوات الجيش في إطار برنامجه لإعادة تشكيل الجيش ، مما دفع هذه القوات إلى الانقلاب ضده عام٢٠٠٢ [٢] .

ولقد زاد من تعقيد الأمور استحداثه لميليشيا كتائب الموت لتصفية الخصوم ، بل قام باستخدام السلاح الجوي للمرة الأولى في سحق المعارضة الشمالية ، لكن أدى القذف الخطأ لمواقع القوات الفرنسية إلى تدخل فرنسا في المواجهة من ناحية ، واستمرار الصراع مع الشماليين من ناحية ثانية .

**الخلاصة إذن** : أن تعقد الصراع في كوت ديفوار يرجع إلى تداخل الأبعاد الداخلية له مع بعضها البعض ، بحيث انقسمت البلاد على أساس جغرافي إلى شمال مسلم ينتمي بالأساس إلى الإثنيات الشمالية فقير اقتصاديا ومضطهد سياسيا، وجنوب مسيحي ينتمي بالأساس إلى الإثنيات الجنوبية ، ومهيمن اقتصاديا وسياسيا ، هذا التوازي ساهم في تعقيد عملية تسوية الصراع حتى الآن.

---

١ – خالد حنفي ،" محنة الديمقراطية في كوت ديفوار" ، م.س.ذ. ، ص ص ١٤٨ – ١٤٩ .

2-ICG. Africa Report, "**Cote D`Ivoire :The War Is Not Over No.27,28Nov.2003,**P.9. "

## المطلب الثالث

## الأسباب الخارجية للصراع

لعبت الأسباب الخارجية دورا مساعدا في عملية إذكاء الصراع واستمراره حتى الآن ، وهنا برزت الأسباب الإقليمية بصورة أكبر ، خاصة في ظل التجاور الجغرافي بين كوت ديفوار ودول أخرى تشهد صراعا مماثلا مع وجود نفس التركيبة الإثنية كليبيريا ، أو دول لها مصالح اقتصادية مباشرة مثل بوركينا فاسو ومالي .

أما الأسباب الدولية فلم يكن لها نفس مستوى تأثير الأسباب الإقليمية في الصراع :

**أولا : الأسباب الإقليمية للصراع :**

لقد لعبت دول الجوار دورا هاما في عملية إذكاء الصراع خاصة من قبل ليبيريا التي قامت إبان حكم تايلور بدعم متمردي الغرب تحديدا من أجل مواجهة دعم جباجبو لجبهة موديل المعارضة في ليبيريا ، لذا قامت قوات تايلور بالمشاركة في التمرد الذي وقع غرب كوت ديفوار وأسفر عن بروز حركة التمرد هناك ، وهو ما دفع بعض المحللين إلى القول بأن الصراع هو أحد انعكاسات الحرب الأهلية في ليبيريا(١) .

أما بالنسبة لبوركينا **فاسو** ، فقد أدى رفع مبدأ الإيفوارية في مواجهة مواطنيها منذ أيام بيديه ، وسيطرة المواطنين الإيفواريين على أراضي هؤلاء بالقوة بموجب قانون الأراضي عام ١٩٩٨ إلى فقدان بوركينا لمورد اقتصادي هائل من تحويلات مواطنيها في البلاد، لذا فقد فر هؤلاء إليها ، كما انضم إليهم بعض صغار الجنود الذين تم إقصاؤهم بعد تورطهم في الانقلاب ضد بيديه ، وشكل هؤلاء النواة الأولى للجبهة الوطنية لكوت ديفوار في الشمال التي قادت حركة التمرد ضد جباجبو بعد ذلك(٢).

ولعل هذا يفسر أسباب تصعيد جباجبو لهجماته ليس فقط ضد المتمردين العسكريين ، ولكن ضد منازل المهاجرين من بوركينا بزعم إيوائهم للمتمردين ، وقد

---

[1]- ICG Africa Report ,"**Tackling Liberia : The Eye of The Regional Storm** ", 30 April 2003 , P. 14 .

[2]-Francis,**Op.cit**,PP.172-176

أدى ذلك إلى توتر العلاقة بين الجانبين ، وقيام بوركينا بإغلاق الحدود المشتركة مع كوت ديفوار ، كما أدانت بشدة ممارسات جباجبو ضد مواطنيها [1] .

**ثانيا : الأسباب الدولية للصراع :**

لعبت الظروف الدولية هي الأخرى دورا هاما في إذكاء الصراع سواء من خلال تجاهله أو التدخل المنحاز لأحد أطرافه على حساب الطرف الآخر ، وفي هذا الشأن يبرز الموقف الفرنسي والأمريكي .

**فبالنسبة لفرنسا :** لعبت فرنسا ـ باعتبارها الدولة المستعمرة الأم ـ دورا في اندلاع الصراع ، ليس في عهد جباجبو فحسب ، وإنما منذ استقلال البلاد ، حيث أدت سياستها القائمة على التمييز بين المواطنين على أسس دينية – وبالتالي تهميش الشمال المسلم لصالح الجنوب المسيحي- إلى شعور الشماليين بالرغبة في المشاركة في العملية السياسية ، ومن ثم وقوع الاضطرابات بين الجانبين خاصة بعد رحيل بوانييه ، كما لعبت فرنسا دورا غير مباشر في دعم انقلاب روبرت جيه ضد بيديه ، حيث لم تتدخل لإعادة النظام المخلوع لعدة أسباب :

١- سياسة الجناح اليساري في حكومة ليونيل جوسبان آنذاك ، والتي تقضي بالتأثير دون التدخل في المستعمرات السابقة Influence But Not Interference (*) .

٢- عدم رغبة فرنسا في الدخول في مواجهة مع نظام جيه ، خاصة أنه لم يبد أية إساءة لباريس ، كما أنه حذر في الوقت نفسه من أن التدخل

---

١ – خالد حنفي على ،" انهيار السلام في ساحل العاج" ، السياسة الدولية ، عدد ١٥٩ ، يناير ٢٠٠٥ ، ص ٢٠٨ .

* – تغيرت هذه السياسة ثانية مع عودة اليمين إلى الحكومة ، مما دفع الرئيس شيراك إلى تأييد فكرة التدخل مع وقوع انقلاب ٢٠٠٢ لمزيد من التفاصيل انظر :

Moya Collètt , " **The Dilemma of Intervention : France ,The U.N. and Ecowas in Cote D'Ivoire** " , in www.rspas.anu.edu.au/ir/oceanic/ocisppapers/collette.pdf.PP.16-17.

العسكري الفرنسي قد يؤدي إلى تصعيد الصراع وليس تسـويته ، لـذا اقتصر اهتمام باريس على تأمين سلامة رعاياها فقط [1] .

٣- عدم رغبة فرنسا في الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة التي تردد أنها تدعم جيه بسبب موقف بيديه منها [*].

أما بالنسبة للانقلاب الذي وقع ضد جباجبو ٢٠٠٢ فقد أيدت فرنسا المتمردين في بداية الأمر ، ورفضت نداءات جباجبو لها بالتدخل لقمع هؤلاء تنفيذا لاتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين عام ١٩٩٢ ويرجع ذلك إلى الرغبة في الانتقام مـن جباجبو بسبب عدم قيامه بخصخصة شركة المياه والكهرباء لصـالح الشـركات الفرنسية [٢] . إلا إنه مع اشتداد الصراع وخوف فرنسا من هيمنة القوى الشمالية ـ ذات التوجهات الإسلامية ـ فضلا عن تصوير جباجبو لحربه ضـد هـؤلاء بأنها حرب ضد الإرهاب ، وإذا لم تتدخل باريس فإن الأمر سينذر بكارثة ، كل ذلك دفع فرنسا إلى التدخل ورعايتها لاتفاق ليناس ماركوسيس والتـزام قواتهـا الموجودة [**] هناك بالانتشار في المنطقة العازلة بين الجانبين لحـين وصـول قوات الجماعة [٣].

---

[1] - طارق عادل الشيخ ،"انقلاب كوت ديفوار"، م.س.ذ. ، ص ١٣ .

[*] عمل بيديه على اتباع نفس سياسة بوانييه فيما يتعلق بتوطيد علاقاتـه مـع فرنسـا مقابـل تهميشها مع الولايات المتحدة التي كانت تسعى لتوطيد علاقاتها في غرب إفريقيـا لمزاحمـة فرنسا لذا يتردد أن واشنطن دعمت الانقلاب الذي قام به جيه ضده . لمزيد مـن التفاصـيل انظر: خالد حنفي ، ساحل العاج من ديكتاتورية الاستقرار ، م.س.ذ. ، ص ٨٨ .

[2]-Warn Policy Brief'**Cote d`ivoire**,23 April 2004 , in , www.wanep.org/warn_policybrief_cote_d%27ivoire_stokeholder_interest .html,ppolicybrief-cote-d%27ivoire-stokeholder-interests,htm.P.1

[**] يبلغ حجم هذه القوات قرابة ألف جندي من الكتيبة ٤٣ مشاة بحرية ، وهي توجد في القاعة العسكرية الفرنسية في ميناء بوبة ، وذلك في إطار معاهدة الدفاع المشـترك ، لمزيـد مـن التفاصيل انظر : مسلمو ساحل العاج ، جرح جديد في جسد الأمة ، م.س.ذ.

[3]-.Francis ,**Op. cit.**, P. 175

**أما بالنسبة للموقف الأمريكي والدولي عموما** فيلاحظ أن واشنطن كانت تدعم المتمردين ضد نظام الرئيس بيديه بسبب علاقات الأخير بفرنسا ، وتردد حينها أنها ساعدتهم على الانقلاب ، وهو ما دفع فرنسا إلى عدم التدخل لمناصرته لتجنب المواجهة مع واشنطن ، واكتفت الدولتان بالتنديد بالانقلاب دون اتخاذ إجراءات حاسمة ضد المجلس العسكري الجديد [١] .

لكن تغير الموقف الأمريكي من فرنسا عامة ومن أحداث كوت ديفوار بصفة خاصة بعد أحداث سبتمبر ، حيث عملت واشنطن على تطبيق مبدأ التعاون بدلا من التنافس مع فرنسا ، خاصة أنها في حاجة إلى حشد أكبر تأييد دولي في حربها ضد الإرهاب ، صحيح أن فرنسا كانت تعارض سياسة واشنطن في حربها ضد العراق ، وكذلك استصدار قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن ، إلا أن واشنطن عملت على استرضاء فرنسا قبيل الحرب ، ومن ذلك تجاهلها للانقلاب الثاني ضد جباجبو ، بل إنها أيدت من خلال قرار مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٠٢ جهود فرنسا في عملية تسوية الصراع ، ورفضت إرسال قوات دولية إلى هناك ، بل أكثر من ذلك فإن البيت الأبيض أصدر بيانا رئاسيا أول فبراير ٢٠٠٣ أي بعد عشرة أيام من اتفاق ليناس ماركوسيس يعلن فيه تأييده للاتفاق ، ورفضه المظاهرات التي رفعها أنصار جباجبو يطالبون فيها بتدخل واشنطن ورحيل فرنسا [٢] .وهو ما أكده بعض المحللين الأمريكيين الذي قال أشار إلى أن كوت ديفوار لن تكون ساحة للصراع بين واشنطن وباريس [٣] .

ويلاحظ أن الموقف الدولي سار وفق النهج الأمريكي من الصراع ، فأدى هذا التجاهل إلى تفاقم الصراع ، والاكتفاء بدعم جهود فرنسا في عملية التسوية .

---

[١] – طارق عادل الشيخ ،" انقلاب كوت ديفوار" ، م.س.ذ.

[٢] – حول الموقف الأمريكي من الاتفاق انظر : أكرم ألفي ، "كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟" ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٢ ، إبريل ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٢٦ – ٢٢٧ .

[٣] – حول هذا الرأي انظر : سناء الجاك ،" كوت ديفوار من الشبكة الفرنسية إلى المصيدة الأمريكية" ، **صحيفة لوموند ديبلوماتيك (النسخة العربية )** ، عدد ٩٥٣ ، ١ يناير ٢٠٠٥ ، ص ص ٢ – ٣ .

## المبحث الثاني

## دور الإيكواس في تسوية الصراع

لقد عملت الجماعة منذ تدخلها في عملية التسوية بعد الانقلاب الثاني الذي شهده نظام الرئيس جباجبو (سبتمبر ٢٠٠٢ ) على تسوية الصراع بالطرق الدبلوماسية تحديدا ، وبالرغم من أن الأوضاع كانت تتطلب إرسال قوات تابعة لها هناك ،إلا أن الأمر تأخر بعض الشيء بسبب وجود قوات تابعة لها في الصراعات الأخرى (سيراليون) فضلا عن ضعف الجانب التمويلي واللوجيستي في عملية نقل هذه القوات التي استغرق انتشارها قرابة شهرين ، مما أدى إلى تفاقم الأوضاع على أرض المعركة ، لذا فقد عملت الجماعة على التغلب على هذه المشكلات من خلال تنسيق الأدوار مع كل من الأمم المتحدة (القيام بمهام حفظ السلام تحديدا) والاتحاد الإفريقي (مهام الوساطة) من أجل المساعدة في عملية التسوية ، خاصة أن اندلاع الحرب ثانية في ليبيريا المجاورة دفعها إلى ضرورة نشر قوات أخرى تابعة لها هناك حتى وصول القوات الدولية ، وهو ما يعني بروز عقبات اقتصادية وسياسية وعسكرية لقواتها الموجودة في كوت ديفوار .

وفي هذا الإطار سوف يتم تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

المطلب الأول : أسباب التدخل ومبرراته .

المطلب الثاني : أدوات التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الثالث : جهود التسوية السياسية والعسكرية .

المطلب الرابع : تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية .

## المطلب الأول

## أسباب التدخل ومبرراته

لقد اجتمعت مجموعة من الأسباب الداخلية والإقليمية والدولية التي دفعت الجماعة إلى ضرورة التدخل بداية لتسوية الصراع عبر طرق التسوية السلمية ، ثم اضطرارها لإرسال قوات بعد ذلك لعملية حفظ السلام ، ونظرا لهذه الظروف فقد حظي تدخل الجماعة بتأييد أطراف الصراع ، لذا لم تكن هناك أية مشكلة فيما يتعلق بمشروعية التدخل .

**أولا : الأسباب المختلفة للتدخل :**

تعددت أسباب تدخل الجماعة على النحو التالي :

**١- داخليا :**

أدى التعامل العنيف للرئيس جباجبو في مواجهة المتمردين وقيامه بتصفية مئات الخصوم ، وفي مقدمتهم الرئيس السابق روبرت جيه ، إلى وجود مخاوف من إمكانية تحول الصراع إلى صراع شامل ، وهو ما حدث بالفعل بعد ذلك ، حيث أدى مقتل جيه إلى بروز حركتي تمرد في الغرب ، ومن ثم فتح جبهة جديدة للقتال بالإضافة إلى الجبهة الشمالية [١] .

كما أدى تدفق اللاجئين (يقدر عددهم بـ ١٢٥ ألف لاجئ) إلى دول الجوار خاصة ليبيريا – غانا – غينيا – مالي – بوركينا فاسو ، إلى إمكانية حدوث كارثة إنسانية ومجاعة لهؤلاء ، فضلا عن إمكانية حدوث توتر داخل هذه الدول التي تعاني في معظمها من أزمات سياسية [٢] .

**٢- إقليميا :**

كانت هناك مخاوف من إمكانية اندلاع الصراع بين كوت ديفوار ودول الجوار خاصة بوركينا فاسو وليبيريا ، ليس بسبب اللاجئين فحسب وإنما بسبب الاتهامات المتبادلة بإيواء المعارضة ، حيث اتهمت كوت ديفوار بوركينا فاسو

---

١ – خالد حنفي ، "محنة الديمقراطية" ، م.س.ذ. ص ١٤٩ .

2-Adekye ," Pax West Africana.." , **Op.cit** , P.299.

بدعم واترا ــ الذي ينتمي إلى أصول بوركينية ــ كما اتُهمت ليبيريا كذلك بإيواء المعارضة الشمالية ، وقد أدى ذلك إلى وجود مخاوف من اندلاع الصراع بين دول الجوار خاصة مع قيام كوت ديفوار بقطع الاتصالات مع بوركينا ، وقيام الأخيرة بإغلاق الحدود بين البلدين (١) .

٣- دوليا :

كان للاستعداد الأمريكي لضرب العراق دور هام في عدم الاهتمام الأمريكي بالصراع ، بل وعدم تشجيع تسويته من خلال الأمم المتحدة ، حيث كانت واشنطن تسعى في المقابل إلى حشد التأييد الدولي لحربها غير المشروعة ضد العراق ، لذا فقد امتنعت عن تأييد إرسال بعثة مراقبة محدودة من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار بالرغم من أنها تتكون من ٧٦ مراقبا فقط (٢) كما اعترضت واشنطن كذلك على اقتراح الجماعة قبل تدخلها بوضع قواتها تحت مظلة القوات الدولية لنفس الأسباب ، لذا جاء قرار مجلس الأمن منتصف نوفمبر يؤيد جهود الجماعة في تسوية الصراع ، بل ويطالبها بسرعة نشر قواتها للفصل بين القوات (٣) .

كما يلاحظ في هذا الصدد أيضا أن عدم التحمس الفرنسي للتدخل في بداية الصراع ساهم كذلك في ضرورة تدخل الجماعة ، وهو ما أكده الرئيس شيراك الذي أشار إلى أن بلاده مهتمة بتأمين رعاياها وأنها ستترك عملية التدخل للجماعة (٤) .

---

١ – خالد حنفي ، محنة الديمقراطية ، م.س.ذ. ، ص ١٤٩ .

2- Adekye," **Op. cit** ,P. 300..

٣ – عبد الحميد شتا ،"الصراع في ساحل العاج بين الأزمة الداخلية والضغوط الخارجية"لآفاق إفريقية،عدد ١٣، ربيع ٢٠٠٣،ص ص ٦٠ – ٦١ .

4-Wanep Policy Brief (2) **"Cote D'Ivoire Crisis"** , in www.wanep.org/ecowas-intervention-c%f4te.htm.P.1

**ثانيا : مبررات ( مشروعية ) التدخل :**

لم تثر عملية التدخل أية إشكاليات قانونية أو سياسية ، إذ اعتُبر تدخل الجماعة أمرا مشروعا من الناحية القانونية لأنه تم بناء على طلـب حكومـة جبـاجبو المنتخبة ، كما أن القرار صدر عن قمة الجماعة بعد التشاور بين أعضائها ووفقا لمبادئها . فقد اعتبرت الجماعة هذا الانقلاب خرقا لأحد مبادئ الاتحاد الإفريقي الذي يقضي بعدم الاعتراف بأي نظام يصل إلى الحكم بطريقة غير مشـروعة ، فضلا عن عدم جواز الإطاحة بالحكومات المنتخبة ، كما اعتبرت الجماعة كذلك هذا الانقلاب خرقا لبروتوكولها الخاص بالديمقراطية والحكم الجيد ، لـذا كـان هناك إجماع من قبل رؤساء الدول في الجماعة على ضرورة التدخل ، بل ونشر قوات لتسوية هذا الصراع (١) .

ولقد حظي هذا التدخل كذلك بتأييد دولي من قبل مجلس الأمن الذي أصـدر قراره في منتصف نوفمبر بتأييد تدخل الجماعة لتسوية الصراع ، وتأييده للنظام الشرعي المنتخب في البلاد ورفض التغيير من خلال الانقلاب العسكري (٢) .

## المطلب الثاني
## أدوات التسوية السياسية والعسكرية

لقد سعت الجماعة منذ وقوع الانقلاب الثاني ضد جباجبو (٢٠٠٢) إلى تسوية الصراع بوسائل التسوية المختلفة المتمثلة أساسا في تشكيل لجنة وساطة خاصة لهـذا الغـرض ، فضلا عن جهود رئاسة الجماعة في هذا الشأن ، كما اضطرت كذلك إلى استخدام أساليب التسوية العسكرية .

---

١-Mark Malan "Ecowas Operation From 1990 to 2004 : Synopsisal Lessons Noted and Key Recommendation" , **Papere Presented to Ecowas Lessons Learned Workshop** ,( Accra : Kofi Annan International Peacekeeping Training Center , 10-14 Feb., 2004) P.11.

٢ – عبد الحميد شتا م.س.ذ ، ص ٦٠ – ٦١ .

**أولا : أدوات التسوية السلمية :**

قررت الجماعة في قمتها غير العادية التي عقدت في أكرا (سبتمبر ٢٠٠٢) تشكيل لجنة وساطة أو مجموعة اتصال على مستوى القمة A high Level Contact Group تضم رؤساء ست دول (هي غانا – غينيا بيساو – نيجيريا – توجو – مالي – النيجر) وذلك بهدف إقناع المتمردين بوقف الأعمال العدائية ووضع إطار عام للتسوية (١) .

ويلاحظ أن تشكيل اللجنة راعى تمثيل كل الثقافات المختلفة في الإقليم بصورة متوازنة ، حيث تضم اللجنة دولتين أنجلوفونيتين هما غانا باعتبارها رئيس الجماعة في حينها ، ونيجيريا باعتبارها أكبر دولة أنجلوفونية ، فضلا عن الرغبة في الاستفادة من جهودها الدبلوماسية بعد تراجع دورها العسكري بعد تولي أوباسانجو الحكم .

كما أنها تضم كذلك دولة ليزوفونية (هي غينيا بيساو) وذلك بعد تسوية الصراع بها ، وهناك كذلك ثلاث دول فرانكفونية (هي مالي – توجو – النيجر) ويلاحظ أن هذه الدول ذات علاقات جيدة مع كوت ديفوار ، ومن ثم فقد تنجح في جهود الوساطة ، ولعل هذا يفسر في المقابل أسباب استبعاد دول فرانكوفونية ذات ثقل سياسي منها مثل بوركينا فاسو .

**ثانيا : أدوات التسوية العسكرية :**

أثار تدخل قوات الجماعة في عملية التسوية عدة تساؤلات بعضها يتعلق بأسباب أو ظروف التدخل ، وبعضها الآخر يتعلق بتشكيل وقيادة هذه القوات ، وثالثها يتعلق بمهامها وصلاحياتها ، وأخيرا وليس آخرا عملية تمويل هذه القوات .

**١-ظروف التدخل :**

لقد تجمعت مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي دفعت الجماعة ليس للتدخل فقط من خلال جهود الوساطة السلمية ، ولكن من خلال إرسال قواتها إلى هناك من أجل عملية حفظ السلام .

---

١-Africa , South of The Sahara 2004 , **Op.cit**,PP. 1325-1326.

**فداخليا :** يمكن رصد مجموعة من الأسباب أبرزها استمرار القتال بين أطراف الصراع (المعارضة الشمالية والنظام) وفشل جهود الجماعة الدبلوماسية في تسويته والتي تمثلت بالأساس في اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم توقيعه بين الجانبين في ١٧ أكتوبر بتوجو ، حيث تم خرق الاتفاق من كلا الجانبين ، كما ازدادت الأمور تعقيدا ببروز حركتي التمرد في الغرب في الشهر التالي مباشرة، وسيطرتهما على مدينتي ماني وداناني الاستراتيجيتين ، مما دفع الجماعة أولا إلى ضرورة إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار مع هاتين الحركتين من ناحية ، وضرورة نشر قواتها للفصل بين أطراف الصراع الثلاثة (الحكومة ، متمردو الشمال ، متمردو الغرب ) من ناحية ثانية [١] .

**وخارجيا :** أدى الانشغال الأمريكي والدولي بالإعداد للحرب ضد العراق ، ورغبة واشنطن في حشد القوات الدولية معها في هذه الحرب وليس في أي مكان آخر ، إلى دفع الأمم المتحدة لرفض طلب الجماعة إرسال قوات دولية تنطوي تحتها قوات الجماعة ، بل يلاحظ أن الأمم المتحدة أيدت تدخل الجماعة ، بل وتدخل القوات الفرنسية لتسوية الصراع .

**٢-تشكيل وقيادة القوات :**

لقد قررت الجماعة عقب الاجتماع الذي عقده رؤساء الأركان في أبيدجان ٢٥ – ٢٦ أكتوبر٢٠٠٢ وكذلك اجتماع وزراء الخارجية ومندوبي مجلس الوساطة والأمن بالموافقة على إرسال قوات للجماعة تتكون من ألفي مقاتل على أن تقودها السنغال ، وقد أكد السكرتير التنفيذي للجماعة أن ثمان دول أخرى أعلنت المشاركة ، لكنها لم تحدد حجم قواتها المشاركة (وهي بنين – جامبيا – غانا – غينيا بيساو – مالي – النيجر – نيجيريا – توجو) وأن هذه القوات التي أطلق عليها اسم بعثة الجماعة في كوت ديفوار (إيكوميسي) Ecowas Mission in Cote D`Ivoire أو قوات مراقبة الجماعة

---

[١] – عبد الحميد شتا ، م.س.ذ. ، ص ص ٥٩ – ٦٠ .

(إيكوفورث) Ecowas Peace Forth for Cote D'Ivoire سوف تنتشر خلال مـدة تتراوح مابين ١٠ – ١٥ يوم [١] .

لكن يلاحظ أن عملية الانتشار لم تتم في موعدها المقرر ، نظرا لعدم وفـاء بعض الدول بالمشاركة فيها مثل : نيجيريا – جامبيا – غينيا بيسـاو – مـالي[*] ومن ثم ترتب على ذلك أيضا ضآلة عدد هذه القوات عن العدد المقـرر سـلفا ، ففي أوائل عام ٢٠٠٣ انتشرت الإيكوميسي في البلاد وكان قوامها ١٢٨٨ جندي من خمس دول فقط (هي السنغال – غانا – النيجر – توجو – بنين) وقد واجهت هذه القوات صعوبات عدة لعل أهمها نقص معدات الاتصال ، والدعم اللوجيستي ، مما أعاق انتشارها بشكل كامل على الخط الفاصل بين المتحاربين ، فضلا عن تأخر عملية تسلم المهام من القوات الفرنسية [٢] .

وإزاء هذه الصعوبات من ناحية ، فضلا عن توقيع أطراف الصراع لاتفـاق ليناس ماركوسيس من ناحية ثانية ، قرر قادة أركان الجماعة في اجتماعهم فـي مارس ٢٠٠٣ زيادة عدد هذه القوات ليصبح ٣٤١١ جنديا [٣] .

ولعل الملاحظة الأساسية على عملية التشـكيل تتمثـل فـي غلبـة الـدول الفرانكفونية المشاركة فيها (أربع دول) مقابل دولة أنجلوفونية واحدة ، وهو مـا يفسر أسباب الروابط الموجودة بين هذه الدول في إطار منظمـة الفرانكفونيـة والسياو من ناحية ، وحرص فرنسا على ضرورة أن تتم تسوية الصـراع فـي إطار فرانكفوني بالأساس من ناحية ثانية . وفي هذا الإطار يمكن فهـم أسـباب مشاركة ثلاث دول من الدول الأربعة (السنغال – توجو – بنين ) في عمليتـي

---

1-Ofeilea Quist Arcton,"**Ecowas Agrees to Send 2000 Peacekeepers to Ivoiry Coast** ", 27 Oct. 2000 , in www.allafrica.com/stories/20021027000-html.P.1.

* – يرجع ذلك في أحد أسبابه إلى مشاركة قوات هذه الدول في قوات الجماعة في ليبيريا بعد اندلاع الصراع مجددا نهاية ٢٠٠٢ ، لمزيد من التفاصيل انظر :

Adekye , "Pax West Africana…",**Op.cit**,P.300.

٢ – أيمن شبانة ، ظاهرة التدخل...م.س.ذ. ، ص ١٤٨ .

3-Africa South of The Sahara 2004,**Op.cit**, P.1326 .

الجماعة في ليبيريا وكوت ديفوار في آن واحد ، في حين لم يحدث هذا بالنسبة للدول التي اعتذرت عن عدم المشاركة ضمن قوات الإيكوميسي (نيجيريا – جامبيا – غينيا بيساو – مالي ) بسبب المشاركة في قوات الإيكوميل .

أما بالنسبة لقيادة القوات : فقد حرصت الجماعة على إحداث حالة من التوازن بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية خاصة نيجيريا ، لذا فقد قررت الجماعة تعيين السفير النيجيري راف أويشو Raph Uwechue مبعوثا خاصا للسكرتير التنفيذي لإدارة البعثة (المهام السياسية بالأساس) وتعيين الجنرال السنغالي بابا خليل فال قائدا للقوات ومساعدا له (*) .

٣-مهام وصلاحيات القوات :

وفقا لقرارات قمة الجماعة في داكار (ديسمبر ٢٠٠٢ ) تم تحديد مهام القوات فيما يلي :

١-حفظ الأمن ، وحماية الأشخاص (المراقبين الدوليين) والمنظمات العاملة في المجال الإنساني .

٢-حماية المدنيين من أي تهديد أو عنف جسدي يتعرضون له في مناطق انتشار القوات ، مع استخدام كافة الوسائل لذلك .

٣-مراقبة الأعمال العدائية ، وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع والخدمات .

٤-المشاركة في عملية مراقبة نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم[1].

---

* – أرادت الجماعة أن يكون لنيجيريا دور في عملية التسوية – على الأقل في الجانب السياسي – لأن تجاهلها قد يؤدي إلى فقدان الجماعة لخبرتها في عملية التسوية ، كما أن الجنرال راف ذو خبرة أيضا في عملية تسوية الصراعات ، إذ أنه كان المبعوث الخاص للرئيس أوباسانجو لتسوية الصراعات منذ تولي أوباسانجو الحكم عام ١٩٩٩ . لمزيد من التفاصيل أنظر :

**This Day Newspaper** :"Nigeria to Head Ecowas Operations in Cote D'Ivoire" , ( Lagos , 2 Dec. , 2002 ) on www.npwj.org.

[1]- Ifeoha Azikiwe, "The Ivoirian Crisis : One Year of Ecowas Diplomatic Initiatives and Military ", **Vanguard Newspaper** , (Lagos,20Oct,2003 ) in www.allafrica.com/stories/2003,PP.2-3 .

ويلاحظ أن المهام المنوطة للجماعة هي المهام التقليدية لعمليات حفظ السلام ، وإن كان البند الثاني أعطاها الحق في تحولها إلى قوات فرض السلام إذا لـــزم الأمر ذلك .

كما يلاحظ ثانيا أن هذه المهام تكتنفها بعــض العقبــات كالعقبــات الماليـــة واللوجيستية ، فضلا عن الخسائر البشرية التي يمكن أن تنجم عن ذلك ، كما هو الحال بالنسبة للمهمة الرابعة .

ولعل ذلك ما دفع قادة الجماعة إلى منح هذه القوات كافة الصلاحيات اللازمة لتنفيذ هذه المهام ، وإن كانت الجماعة لم تستخدم حقها في استخدام القوة لفرض السلام بسبب عدم رغبتها في استفزاز أي من أطراف الصراع من ناحيـــة ، أو خشية أن يؤدي ذلك إلى تصعيد الصراع بدلا من تسويته ، فضلا عن أن مهـــام فرض السلام تحتاج ليس فقط لحجم قوات أكبر ولكن لقدرات تســليحية عاليـــة تفتقدها معظم الدول المشاركة .

٤-التمويل :

لقد كانت مشكلة التمويل من أبرز المشكلات التي واجهت الجماعة ، خاصـــة بعد انسحاب نيجيريا من المشاركة ، لذا فقد عقدت اجتماعات مع الدول الغربيـــة المانحة ( أصدقاء الجماعة ) بما فيهم بريطانيا – فرنســا – كنــدا – ألمانيــا – هولندا – الولايات المتحدة ، من أجل بحث إمكانية المساهمة في عملية التمويل، على اعتبار أن ذلك ــ كما أكد سكرتيرها التنفيذي ــ هو الأساس لنجاح عمـــل هذه القوات (١) . وعلى غرار ما حدث في غينيا بيساو قامت فرنسا بتحمل العبء الأكبر في عملية التمويل ونقل القوات والمعدات (٢) .

كما قامت الولايات المتحدة بتقديم تسعة ملايين دولار لقوات الجماعـــة عـــام ٢٠٠٣ من أجل الإشراف على عملية وقف إطلاق النار (٣) فضلا عن تقـــديمها أيضا ــ إلى جانب فرنسا ــ للأدوات اللازمة لنقل هذه القوات ( المـــدرعات –

---

١-Ofeibea Quest Arcton , **Op.cit** , P.1.

٢-Adekye ,**Op.cit** , P.300.

٣-**USA Department of State:** Bureau of African Affairs , Nov. 2005 .

عربات الجيب – وسائل الاتصال ) على سبيل الإعارة ، على أن يتم استعادة هذه الأدوات بعد انتهاء العملية [1] كما شاركت بريطانيا هي الأخـرى فـي عمليـة التمويل ، وقد بلغ حجم التمويل المقدم من كل من الولايات المتحدة – فرنسـا – بريطانيا – خلال الفترة الأولى لانتشار القوات ١٣ مليون دولار [2] .

ولعل اعتماد الجماعة بالكامل على التمويل الخارجي قد جعل مشاركتها ليست مرتبطة بإرادتها السياسية الداخلية بقدر ارتباطها بإرادة الدول المانحة التي يمكن أن تتوقف عن عملية التمويل في أي وقت ، خاصة إذا انتفت مصالحها في عملية التسوية .

## المطلب الثالث

## جهود التسوية السياسية والعسكرية

لقد عملت الجماعة على استخدام أساليب التسوية السياسية بالأساس ــ علـى غرار ما حدث في غينيا بيساو وإلى حد ما في سيراليون ــ في عملية التـدخل وذلك من خلال الأجهزة المنوطة بذلك ( لجنة الاتصـال – مجلـس الوسـاطة والأمن بمستوياته الثلاث – لجنة الدفاع والأمن – مبعوث السكرتير الخاص) كما شاركت في مهام حفظ السلام من خلال الإيكوميسـي ، وذلـك بالتنسـيق مـع المنظمات والدول المعنية مثل الأمم المتحدة ، والاتحاد الإفريقي مـن ناحيـة ، وفرنسا من ناحية ثانية .

**أولا : جهود التسوية :**

يمكن القول بأن جهود التسوية التي قامت بها الجماعـة مـرت بمـرحلتين أساسيتين :

**الأولى** : مرحلة ما قبل اتفاق ليناس ماركوسيس ( ٢٥ يناير ٢٠٠٣ ) .

**الثانية** : مرحلة اتفاق ليناس ماركوسيس وما بعده .

---

1- Walter H. Konsteiner , " **Prospect for Peace in Cote D`Ivoire** " in www.state.gov/p/of/rls/rm/17657.htm.P.3.

2- Moya Collette , **Op.cit.** , P.24.

**المرحلة الأولى :**

اتسمت هذه المرحلة ببذل الجماعة جهودا دبلوماسية على مختلف الأصعدة ، ومن خلال كافة أجهزتها المعنية من أجل التوصل لاتفاق لوقف إطلاق النار يمهد الطريق أمام التوصل لاتفاق شامل بين أطراف الصراع ، كما أن عملية التنسيق مع المنظمات والدول الأخرى خاصة فرنسا كانت ضعيفة إلى حد ما في هذه الفترة .

ويلاحظ أيضا في هذا الشأن التدخل الفوري للجماعة لتسوية الصراع هذه المرة مقارنة بالانقلاب الذي قام به روبرت جيه عام ١٩٩٩[*] فبعد وقوع الانقلاب بعشرة أيام عقدت الجماعة قمة طارئة في داكار قررت خلالها تشكيل لجنة للاتصال برئاسة توجو ، وقد قامت هذه اللجنة في اليوم التالي لتشكيلها بالاجتماع بالرئيس جباجبو في أبيد جان ،كما عملت على الاتصال بحركة التمرد في الشمال ، وأسفرت هذه الجهود عن توقيع طرفي الصراع اتفاقا لوقف إطلاق النار في توجو ( ١٧ أكتوبر٢٠٠٢)[١] والذي كان يفترض أن يكون مقدمة للتوصل لاتفاق سلام بين الجانبين ، وبالفعل بدأت المحادثات السياسية بين الجانبين بعد ذلك بأسبوع ( ٢٤ أكتوبر ) تحت إشراف توجو ، وأثناء عملية التفاوض التي استمرت أسبوعا أيضا عقدت لجنة الدفاع والأمن اجتماعا في ٢٦ أكتوبر تم خلاله للمرة الأولى اقتراح نشر قوات مراقبة تابعة للجماعة للإشراف على عملية وقف إطلاق النار ، وعلى تنفيذ بنود اتفاق السلام حال التوصل إليه في محادثات لومي ، وقد رفعت اللجنة هذا التصور لمجلس الوساطة والأمن

---

* – اكتفت الجماعة في حينها بإدانة الانقلاب ، لكنها لم تستطع التدخل لتسوية الصراع ، وقامت بمنح المجلس العسكري مهلة طويلة نسبيا – ستة أشهر – من أجل إجراء انتخابات ديمقراطية ، ويرجع موقف الجماعة هذا لعدة أسباب أهمها وجود قواتها العسكرية في ليبيريا – سيراليون – غينيا بيساو ، توجهات النظام الجديد في نيجيريا ، انسحاب موريتانيا من المنظمة . لمزيد من التفاصيل أنظر : طارق عادل الشيخ ، م.س.ذ. ، ص ١٣٠ .

١-Mark Malan ,**Op.cit.** , P.11.

الذي وافق عليه ، وفي ٣١ أكتوبر كادت الجماعة أن تتوصل لأول اتفاق للسلام بين الجانبين ، إلا أن المحادثات توقفت بسبب إصرار الجبهة الشمالية على إقالة جباجبو ومراجعة الدستور وإجراء انتخابات جديدة ، في حين طالب جباجبو بضرورة نزع سلاح الجبهة أولا قبل توقيع اتفاق السلام ، وبالرغم من جهود الجماعة من أجل محاولة تقريب وجهات النظر بين الجانبين ، إلا أنها فشلت في ذلك [1] .

ونظرا لانهيار محادثات السلام وتجدد الأعمال العدائية بين الشمال والجنوب، فضلا عن بروز حركتي التمرد في الغرب ، اضطرت الجماعة لعقد قمة أخرى في داكار أيضا (١٨ ديسمبر ٢٠٠٢) والتي كان من أهم قراراتها الموافقة على نشر قوات عسكرية للجماعة لكي تحل محل القوات الفرنسية التي تراقب اتفاق وقف إطلاق النار ، وذلك بحلول نهاية العام [2] .

ولكي يكون اتفاق وقف إطلاق النار شاملا ، عملت الجماعة — من خلال رئيس توجو — على إجراء محادثات مع حركتي التمرد في الغرب من أجل إقناعها بالانضمام لاتفاق أكتوبر لوقف إطلاق النار ، وبالفعل وافقت حركتا التمرد في ١٣ يناير ٢٠٠٣ على وقف جميع الأعمال القتالية مع الحكومة ، والسماح بنشر قوات الجماعة للفصل بين القوات ، وكذلك المشاركة في مفاوضات السلام في باريس والتي عرفت باسم ليناس ماركوسيس[*] .

---

[1] – هالة جمال ثابت ، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وإدارة الصراع في المنطقة" ، م.س.ذ، ص ٤٢٧ .

[2] – عبد الحميد شنتا ، م.س.ذ. ، ص ٥٨ .

[*] عملت فرنسا — بالتزامن مع جهود الجماعة — على الاتصال بأطراف الصراع المختلفة من أجل إقناعهم بالمشاركة في اجتماع مائدة مستديرة في باريس ، وبالفعل تكلل جهود وزير الخارجية الفرنسي آنذاك دومنيك دوفيليبان بالنجاح . لمزيد من التفاصيل أنظر :
Mark Malan , **Op.cit.** , P.12.

المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة مع اتفاق ليناس ماركوسيس ، وشهدت جهودا دبلوماسية أكبر ، فضلا عن تنسيق أكبر بين الجماعة والمنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة ، وكذلك فرنسا ، وقد تراجع دور الجماعة خلالها لصالح دور الأمم المتحدة .

فقد سعت الجماعة بالتنسيق مع فرنسا لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية لجميع أطراف الصراع (القوى السياسية الحزبية ، والقوى العسكرية) وقد لعب وزير الخارجية الفرنسي دومنيك دوفيليبان دورا هاما في هذا الشأن ، حيث قام بزيارة كوت ديفوار أكثر من مرة والالتقاء بكافة أطراف الصراع ، وتوجت هذه الجهود بحضور ٣٢ مندوبا : يمثلون الحكومة من جهة ، وفصائل المتمردين الثلاثة في الشمال والغرب من جهة ثانية ، والأحزاب السبعة الرئيسية في البلاد وفي مقدمتها حزب واترا من جهة ثالثة ـــ لمؤتمر المصالحة ( المائدة المستديرة ) الذي عقد في باريس في الفترة من ١٥ – ٢٣ يناير ٢٠٠٣ وفي اليوم التالي ( ٢٤ يناير ) تم توقيع اتفاقية المصالحة الوطنية والتي عرفت باسم اتفاقية ليناس ماركوسيس [*] التي كان من أهم بنودها ما يلي[1] :

١- الترحيب باتفاق وقف إطلاق النار الذي توصلت إليه أطراف الصراع في توجو ، على أن تقوم قوات الجماعة بالإشراف على تنفيذه بمساعدة القوات الفرنسية ( ليكورن ) .
٢- الاتفاق على تشكيل حكومة وطنية برئاسة سعيدو ديارا [**] الذي حظي بالإجماع ، والذي سيظل في منصبه لحين إجراء الانتخابات الرئاسية القادمة (٢٠٠٥) لكنه لن يتمكن من الترشيح فيها .

---

* – نسبة إلى المدينة التي عقدت فيها المائدة المستديرة .

1 – حول بنود مؤتمر المائدة المستديرة الذي تمخضت عنه الاتفاقية انظر:
Text of Linas -Marcosis Accord, in , "Cote d'Ivoire : No Peace in Sight", **Op.cit.** , PP.30-31.

** – كان عضوا في ميليشيات الرئيس الراحل روبرت جيه

٣- تشكيل الحكومة الوطنية من ممثلين يتم تعيينهم من قبل الأطراف المشاركة ، مع مراعاة الثقل النسبي لهذه الأطراف عند عملية التمثيل [*].

٤- بقاء الرئيس جباجبو في منصبه لحين إجراء الانتخابات الرئاسية ، مع تقليص صلاحياته لصالح رئيس الحكومة .

٥- مهام الحكومة الجديدة تتمثل فيما يلي :

أ ــ إعادة بناء الدولة وإدخال التعديلات الدستورية والقانونية اللازمة لتطبيق البرنامج الذي تبنته المادة المستديرة ، ومن أهم هذه التعديلات التعديلان التاليان:

الأول : تعديل الشروط القانونية الواردة في المادة ٣٥ من الدستور والخاصة بشروط الترشح للرئاسة ، وذلك من خلال النص على أن يتم انتخاب الرئيس لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ، على أن يكون متمتعا بالحقوق المدنية والسياسية ، ولا يقل عمره عن ٣٥ عاما ، وأن ينتمي إلى أم أو أب إيفواريين [١] .

الثاني :استمرار العمل بقانون الملكية العقارية الصادر عام ١٩٩٨ الذي يمنع الأجانب من تملك الأراضي الزراعية ، لكن مع إدخال تعديلات عليه تسمح لأبناء مستأجري هذه الأراضي بوراثة عقود الإيجار طويلة الأمد .

---

* تعهد جباجبو في اجتماعات مغلقة على هامش الاجتماع مع زعيم الجبهة الشمالية جليوم سورو ــ والتي شارك فيها الرئيس شيراك وكوفي عنان ــ على منح الجبهة حقيبتي الدفاع والداخلية عوضا عن منصب رئيس الحكومة ، إلا أنه تراجع عن موقفه بعد ذلك . لمزيد من التفاصيل أنظر : Cote D`Ivoire : The War Is Not Yet ,Over **Op.cit**,P.3

١ – حول هذا النص أنظر ملحق الاتفاق ( **برنامج عمل الحكومة الوطنية** ) المادة ٣ ، فقرة ١ في :

Cote d`Ivoire:**Programme of The Government of National Reconciliation, in,**
www.usip.org/library/cote-d`ivoire/cote-d`ivoire/ui242003en.html,P.3.

ب ـ إصدار عفو عام عن كل من حمل السلاح ، مع إمكانية أن يتضمن العفو الجنود المنفيين في الخارج .

ج ـ القيام بنزع أسلحة جميع حركات التمرد ، مع طرد المرتزقة الأجانب العاملين في صفوف الحكومة ، ويمكن أن تستعين في هذا الشأن بجهود قوات الجماعة وفرنسا والأمم المتحدة .

د ـ إعادة تشكيل الجيش ووزارة الداخلية ، مع إمكانية الاستعانة بالمشورة الخارجية خاصة الفرنسية .

٦- تشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق ، هذه اللجنة تم اقتراح تشكيلها من ممثلين من كل من : الاتحاد الأوربي – الاتحاد الإفريقي – سكرتير الجماعة – المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة – منظمة الفرانكفون – البنك الدولي – الصندوق الدولي – الدول الثمانية الكبرى – فرنسا ، على أن يكون من مهامها رفع تقارير إلى المنظمات الإقليمية والدولية ، والقوى الخارجية المعنية بالصراع بشأن ما تم تنفيذه ، والعقبات التي تعترض عملية التنفيذ (*) .

٧- قيام كل من قوات الجماعة ، فرنسا ، الأمم المتحدة بتأمين الأفراد المشاركين في المؤتمر ، وكذلك تأمين أعضاء الحكومة الجديدة إذا لزم الأمر لحين قيام الحكومة بتأمين هؤلاء .

**تقييم اتفاق ماركوسيس ودوره في تسوية الصراع :**

يلاحظ على الاتفاق ما يلي :

---

* تم تشكيل هذه اللجنة بالفعل بعد الاتفاق من عشرة أعضاء من الجهات المشار إليها آنفا ، مع إمكانية مشاركة قائد القوات الفرنسية والأمم المتحدة فيها ، وتعقد اجتماعاتها بصفة دورية كل أسبوع في أبيدجان للوقوف على ماتم تنفيذه من الاتفاق . لمزيد من التفاصيل، انظر

Lansan Gberie & Prossper Addo , " challenge: of Peace Implementation in Cote D`Ivoire " **Monograph** ، No. 105 , August 2004 , in www.iss.co.za/pubs/mongraphs/no105/gprogress.htm.P.3

أ- مشاركة كافة القوى السياسية والعسكرية فيه وعدم استبعاد أي منها ، هذه الشمولية من شأنها عدم نكوص أي طرف عليه بعد ذلك ، وهذا على عكس بعض الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في عملية التسوية بصفة عامة ، والتي تستبعد بعض الأطراف ، مما يجعل هذه الأطراف غير ملتزمة بما تم التوصل إليه على اعتبار أنها لم تشارك في عملية التسوية من الأساس ، مثل ما حدث في بعض اتفاقيات السلام في ليبيريا حيث اقتصرت في بعض الأحيان على حركة تايلور دون غيرها [1] .

ب- الدور الفرنسي البارز في عملية التسوية مقارنة بدور الجماعة ، وهذا الدور تمثل في الضغط على جباجبو من أجل القبول بتوقيع الاتفاق [*] الذي قلص الكثير من صلاحياته لصالح رئيس الوزراء ، فضلا عن مشاركة حركات التمرد في الحكومة الجديدة ، وقد ساهم في توتر العلاقات بين الجانبين بعد ذلك ، ونكوص جباجبو عن تنفيذ البنود الهامة في الاتفاق .

ج- إن الاتفاق حسم أهم مسألتين تسببتا في الصراع ، وهما قضيتا المواطنة ، وتملك الأراضي ، بما يضمن عدم حدوث صراع سياسي بشأنهما مرة أخرى.

د- مشاركة كل القوى السياسية والعسكرية في الحكومة الجديدة يعد أمرا هاما، حتى لا تنكص هذه القوى على الاتفاق ، إلا أن عدم الحديث التفصيلي عن مشاركة كل فصيل ساهم في حدوث خلاف بين هذه القوى، خاصة بين الجهة الشمالية

---

[1] – بدر حسن شافعي ، "اضطهاد الأقلية الكاثوليكية" ، م.س.ذ.

[*] – اعتمدت فرنسا في ضغطها على جباجبو على أمرين : الأول يتمثل في الجانب العسكري المتمثل في وجود ثلاثة آلاف من قواتها في البلاد ، وهؤلاء يشكلون صمام الأمان له في مواجهة قوى التمرد في الشمال والغرب التي كانت تطمع في الوصول إلى أبيدجان وياماساكرو . والثاني يتمثل في الجانب الاقتصادي ، حيث وعدت بتقديم ملايين الدولارات للنظام الإيفواري من خلال الاتحاد الأوربي وصندوق النقد في حالة التوصل إلى اتفاق سلام ، وبالفعل أعلن جباجبو في باريس أنه ضد الحرب . لمزيد من التفاصيل انظر:

Fransis Laloupo , **Op.cit** , P.179.

وأنظر أيضا : أكرم ألفي ، م.س.ذ. ، ص ٢٢٥ .

والحكومة حول حقيبتي الدفاع والداخلية تحديدا ، الأمر الذي عطل تشكيل وعمل الحكومة لفترة طويلة

هـ- إن القيام بمهام حفظ السلام وتنفيذ بنود الاتفاق لم تعد قاصرة على قوات الجماعة فحسب ، وقد يرجع ذلك إلى ضآلة حجم هذه القوات ، فضلا عن تواضع مستوى تسليحها ، لذا فقد تم النص على أن عملية التسوية تقع على عاتق عدة أطـراف (هي فرنسا – الجماعة – الأمم المتحدة) وقد يكون هذا مطلبا للجماعة في ظـل حالة الضعف التي تعاني منها قواتها ، بل يلاحظ كذلك أن الاتفاق أعطى لفرنسا دورا أكبر في عملية حفظ السلام ، خاصة فيما يتعلق بالمسئولية عـن تـشكيل الجيش وتدريبه

و- إن الاتفاق كان منصفا – إلى حد كبيـر – لقـوى التمـرد العـسكري خاصـة وللمعارضة عامة فيما يتعلق بمشاركتها في العملية السياسية ، ولعل هذا ما دفـع جباجبو ومسيحي الجنوب إلى النكوص عليه ، إذ أعلن جباجبو في خطاب شعبي له في فبراير ٢٠٠٣ عدم تنازله عن أي من الصلاحيات لرئيس الحكومة ، على اعتبار أن النظام السياسي في البلاد هو النظام الرئاسي ، ومن ثم فـإن رئـيس الجمهورية ــ وليس رئيس الحكومة ــ هو حجر الزاوية في هذا النظام ، وقـد أدى ذلك إلى وقوع مصادمات وأعمال عنف بين أنصاره من ناحيـة والقـوات الفرنسية من ناحية ثانية ،وقد طالب أنصاره برحيل هذه القوات على اعتبار أنها قوات استعمارية [1] .

وفي محاولة من الجماعة لتفعيل اتفاق ليناس ماركوسيس ، عقدت اجتماعا لها على مستوى القمة في السنغال ( أول فبراير٢٠٠٣) وذلك بمناسبة انتهاء رئاسة السنغال ، وتولي غانا بدلا منها ، وقد أصدر الاجتماع بيانا يدعو إلى تنفيذ اتفاق باريس بالكامل ، كما قررت القمة تفعيل جهود الوساطة من خلال إرسال بعثـة من ثلاثة رؤساء لمقابلة جباجبو ومطالبته بضرورة الإسراع في تنفيذه ، ونفـس

---

[1] – رانيا حسين ،" الصراع في كوت ديفوار" ، م.س.ذ. ، ص ص ١٨٣ – ١٨٥ .

الأمر بالنسبة لرئيس الوزراء سعيدو ديارا الذي طالبته بالانتقال من داكار إلـى أبيدجان لتشكيل الحكومة الجديدة .

ومنذ ذلك الحين توالت جهود الجماعة ـ خاصة على المستوى الدبلوماسي ـ من أجل تسوية الصراع ، من خلال رئاسة الجماعة من ناحية ، والسكرتارية من ناحية ثانية ، وكان من أبرز هذه الجهود مؤتمر المائدة المستديرة ، التي دعـت غانا إلى عقده في الفترة من ٦ – ٧ مارس ٢٠٠٣ لمناقشة تطبيق الاتفاق ، وقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق الأطراف المشاركة(*) على عدد من النقاط فيما عرف باسم (اتفاق أكرا الثاني) الذي كان من أهم بنوده ما يلي [1] :

١-تشكيل مجلس وطني للأمن National Council of Safety يتكون من ١٥ عضوا ( الرئيس – رئيس الحكومة – ممثل عن كل من القوى العشرة المشاركة في التوقيع على اتفاق باريس – ممثل عن الجـيش الـوطني – الدرك الوطني – قوات الشرطة) ومهمة هذا المجلس إدارة وزارتي الدفاع والداخلية (**) .

٢-قيام رئيس الدولة ورئيس الحكومة في أسرع وقت باختيار وزيرين لهذين المنصبين ، مع ضرورة حصولهما على إجماع أعضاء المجلس .

٣-منح وزارة الإدارة المحلية لجبهة الشمال .

٤-ضرورة الإسراع في استكمال عملية تشكيل الحكومة الجديدة ، مع تعهـد كل طرف باحترام اختيارات الطرف الآخر .

---

* – هذه الأطراف هي الأحزاب العشرة الموقعة على الاتفاق ( قوى التمرد الثلاثـة ، فـضلا عن الأحزاب السياسية السبعة في البلاد ) وقد حضر الاتفاق كل من رئيس غانـا – رئـيس الجماعة – سكرتير الجماعة – رئيس لجنة متابعة اتفاق ليناس ماركوسيس – مبعوث كل مـن الأمين العام للأمم المتحدة – الفرانكفونية – الاتحاد الإفريقي .

[1] – حول هذه النصوص أنظر :

**Agreement Accra 2"** in "
ww.bnetd.ci/cotedivoire/crise19sept/linasmarcousiss.htm.

** – يرجع ذلك إلى الخلاف بين جباجبو وجبهة القوى الوطنية ( القوى الجديدة ) بشأن حقيبتي الدفاع والداخلية .

وفي محاولة من الجماعة لمساعدة أطراف الصراع على تنفيذ هذا الاتفاق ، تعهدت ـ بمشاركة القوى الفرنسية ـ بتأمين وزراء القوى الجديدة المشاركين في الحكومة [*] من أجل قيام الأخيرة بأداء مهامها على أحسن وجه [١] .

وقد أسفرت جهودها في نهاية المطاف على موافقة أطراف الصراع على تعيين وزيرين لهذين المنصبين في ١٢ سبتمبر٢٠٠٣ وبذلك اكتمل تشكيل الحكومة المكونة من ٤٢ وزيرا .

أما عن الجهود العسكرية التي بذلتها الجماعة في تلك الفترة بالتنسيق مع القوات الفرنسية فتمثلت في أمرين أساسيين:

الأول: التحول من مراقبة وقف إطلاق النار إلى السيطرة على مناطق بناء الثقة.

الثاني: استعادة الحوار المفقود بين القوى المتصارعة والذي كان من نتائجه :

أ-إطلاق سراح سجناء الحرب .

ب-تطوير خطة مشتركة لتنفيذ برامج نزع السلاح وتسريح القوات ، وإعادة دمجهم .

ج-وقف استخدام الأسلحة الثقيلة .

د-نشر القوات في كل الإقليم من أجل استعادة الثقة المفقودة بين الأطراف.

ه-الحماية الشخصية لأعضاء الحكومة [٢] .

وبالرغم من هذه النجاحات إلا أن ضآلة عدد أفراد الجماعة ، فضلا عن ضعف قدراتها التسليحية ، جعل من الصعب عليها تسوية الصراع بمفردها ، لذا طلب مجلس الوساطة والأمن في اجتماعه ـ على مستوى الوزراء ـ في أكرا ( ١٩ مارس ٢٠٠٤ ) توجيه رسالة لمجلس الأمن الدولي بشأن ضرورة نشر قوات تابعة للأمم المتحدة لكي تتولى مهام الأمن التي كانت منوطة

---

* يبلغ عددهم سبعة وزراء

1-Lansona Gbrie , **Op.cit.** , P.2 .

2- Abdoulaye Fall,**"Ecowas Mission in Cote d'Ivoire: Partnership for Peace'**, www.invent.org/ef-texte/military/fall.htm,P.1

بالإيكوميسي ، كما ناشدت الاتحاد الأوربي بضرورة دعـم تمويـل قـوات الجماعة لحين وصول القوات الدولية (١) .

لكن يلاحظ أن أجواء الصراع عادت من جديد بعد أقل من شهرين ، وذلـك بعد قيام جباجبو بإقالة ثلاثة من الوزراء التابعين للقوى الوطنية بما يعد خرقـا لاتفاق باريس ، وفي المقابل قيام ديارا بالتوقف عن أداء مهام منصبه احتجاجـا على ذلك ، وهنا برز التوتر بين قوات جباجبو ومؤيديه من ناحية ، والمعارضة وديارا من ناحية ثانية ، حيث تزايدت مطالب الفريق الأول بإقالة ديارا والمناداة برحيل القوات الفرنسية والدولية (٢) .

وهنا استضافت أكرا في ٣١ يوليو ٢٠٠٤ اجتماعا شارك فيه ١٣ رئيس دولة من دول الجماعة ، فضلا عن الأمين العام للأمم المتحدة ، ورئـيس مفوضـية الاتحاد الإفريقي ، ورئيس جنوب إفريقيا ، وبحضور أطراف الصراع .

وتم التوصل إلى اتفاق جديد عرف باسم اتفاق أكرا الثالث ، ومن أهم بنوده ما يلي (٣) :

١- تسهيل حصول المهاجرين وذويهم على الجنسية الإيفوارية ، مع وضـع قانون جديد يسمح لهم بتملك الأراضي التي يعملون بها ، ولذويهم الحق في ميراثها .

٢- تعديل الدستور بما يسمح لهؤلاء المهاجرين من خوض الانتخابات ، بما في ذلك الانتخابات الرئاسية .

٣- بدء الحكومة فورا في عملية نزع السلاح وتسريح الجنود وإعادة دمجهم في الجيش والمجتمع بحد أقصى ١٥ أكتوبر .

٤- تعهد جباجبو بالالتزام بالسلطات الممنوحة لرئيس الوزراء .

٥- يتم مراقبة الاتفاق من قبل الأمم المتحدة والجماعة .

ويلاحظ أن هذا الاتفاق هو بمثابة صيغة معدلة من اتفاق ليناس ماركوسيس ، وإن كان يسمح للمهاجرين بحق تملك الأراضي التي يعملون بها ، أما بقية بنوده

---

[1]- **Ecowas Press Releases** :Ministers of Security Council Call for Urgent Resumption of Disarmament in Liberia , , No. 24 , 19 March 2004 .

[2]-Ivoiry Coast Conflict, **Op.cit**, P.15.

[3]-**Idem** .

فهي تركز على قضايا المواطنة وشروط الترشيح في الانتخابات ، وتحديد سلطات الرئيس ورئيس الحكومة ، مع قيام الحكومة بمهام نزع السلاح تحت إشراف دولي ( الأمم المتحدة ) وإقليمي فرعي (الجماعة) .

لكن أدت أزمة عدم الثقة بين الجانبين إلى رفض المتمردين إلقاء سلاحهم في الموعد المقرر ، وفي المقابل قامت قوات جباجبو بقصف مواقع هؤلاء ، لكن القصف أصاب المعسكر الفرنسي ، وتوترت الأوضاع من جديد ، وهنا شعرت الجماعة بضرورة التنسيق ، ليس فقط مع الأمم المتحدة ، ولكن مع الاتحاد الإفريقي .

فأيدت قمة الجماعة المنعقدة في أكرا (١٩ يناير ٢٠٠٥ ) جهود الاتحاد الإفريقي في تسوية الصراع [١] وعقدت في هذا الصدد محادثات سلام في جنوب إفريقيا أواخر يونيو ٢٠٠٥ ، تلتها محادثات أخرى في ياما ساكرو ، ووفقا لها تم الاتفاق على قيام المتمردين بإلقاء أسلحتهم بحلول أول أكتوبر ، مقابل قيام الميليشيات الحكومية بحل نفسها تمهيدا لإجراء الانتخابات الرئاسية في (٣٠ أكتوبر ٢٠٠٥) [٢] على أن تقوم الجماعة بالتعاون مع المنظمات الأخرى بالإشراف عليها [٣] لكن مع استمرار أزمة الثقة بين الجانبين اضطر قادة الجماعة في قمتهم غير العادية التي عقدت في أبوجا (٣٠ سبتمبر ٢٠٠٥) لرفع توصيات لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي بشأن ضرورة تسوية الصراع بصورة سلمية ، خاصة في ظل تأزم الأوضاع بصورة تجعل من الصعب إجراء الانتخابات في موعدها [٤] .

وبالفعل أكد مجلس السلم والأمن في اجتماعه (١٦ أكتوبر ) على صعوبة إجراء الانتخابات نهاية أكتوبر ، واقترح تمديد ولاية جباجبو

---

[1] – الأمم المتحدة:تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الرابع عن عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج ( النسخة العربية ) ، ١٨ مارس ٢٠٠٥ ، ص ص ١ – ٢ .

[2]-www.aljazeera.net/nr/exeres/17378e5f3-11ad-4763-afa2-0782a5ff5369.htm .

3-"**Seven EU. Ecowas Ministerial Troika Meeting**",Luxembourg ,18 May 2005, in www.eu2005.lu/en/actualites/communiques/2005/05/18cedeo-ce/inder.html.

[4]-**Daily Triumph** , 3 Oct. 2005 , in www.Triumphnewspapers.com/cote3102005,htm.

لفترة لا تزيد عن ١٢ شهرا ، مع تعيين رئيس وزراء جديد بسبب الخلافات بين جباجبو وديارا ، على أن يحتفظ رئيس الحكومة الجديد بنفس الصلاحيات التي منحها له اتفاق باريس ، وبالفعل أخذت الأمم المتحدة بهذا الاقتراح ، وأصدر مجلس الأمن قرارا رقم ١٦٣٣ في (٢١ أكتوبر ٢٠٠٥ ) يقضي بتمديد ولاية جباجبو لمدة عام، مع ضرورة تشكيل حكومة جديدة (١) .

وقد لعبت الجماعة من خلال رئاسة النيجر لها ــ بالتنسيق مع الاتحاد الإفريقي ممثلا في كلا من رئيس نيجيريا بوصفه رئيس دورة الاتحاد آنذاك ، ورئيس جنوب إفريقيا ــ دورا هاما في التفاوض مع الفصائل لاختيار رئيس وزراء جديد يحظى بالإجماع ، وبالفعل تم اختيار تشارلز كونان بانيه رئيسا للحكومة الانتقالية الجديدة (*) كما تم الاتفاق على تشكيل مجموعة عمل دولية تضم ممثلين من الجماعة والاتحاد لمراقبة أداء هذه الحكومة ، وإرسال تقارير عنها إلى رؤساء كل من النيجر ونيجيريا وجنوب إفريقيا ، وسوف يناط بالحكومة الجديدة نزع أسلحة الفصائل المختلفة قبل نهاية أكتوبر ٢٠٠٦ والإعداد للانتخابات القادمة(٢)

<u>ثانيا : التنسيق مع المنظمات والدول الأخرى</u>

---

[1] – مجلس الأمن:قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٣ بخصوص ساحل العاج(النسخة العربية ) ، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥ ، ص ص ٢ – ٣ .

* –كان بانيه يشغل منصب محافظ البنك المركزي لغرب إفريقيا ، وتلقى تعليمه في فرنسا ، ويعتبر شخصية مستقلة ، لذا حظي بتأييد جميع أطراف الصراع . لمزيد من التفاصيل أنظر:
"Cote D`Ivoire : **Fresh Peace Hopes as Top Banker Designated Interim Prime Minister** " , in
www.irinnews.org/report.asp?reportid=50495&selectregion=west- africa&selectcountries=cote-d-ivoire

[2]-**Idem.**

لقد كان واضحا منذ اندلاع الصراع صعوبة قيام الجماعة بمفردها بعملية التسوية ، لذا عملت على التنسيق مع المنظمات والدول المعنية في هذا الشأن ، بل طالبت في بعض الأوقات بتدخل هذه المنظمات في عملية التسوية بحيث يكون دورها-أي الجماعة- تابعا لها، وذلك على النحو التالي :

١- التنسيق مع الأمم المتحدة :

حرصت الجماعة على التنسيق مع الأمم المتحدة من أجل تحقيق عدة أهداف لعل من أهمها الحصول على المشروعية القانونية بشأن التدخل من ناحية، والحصول كذلك على الدعم المالي واللوجيستي من ناحية ثانية وإمكانية مشاركة المنظمة الدولية في عملية التسوية من ناحية ثالثة.

لذا فقد طالبت الجماعة بعد صدور قرار نشر قواتها ، وقبل انتشار هذه القوات على أرض المعركة ، بوضع هذه القوات تحت مظلة الأمم المتحدة ، إلا أن واشنطن رفضت الفكرة بسبب انشغالها بالإعداد لضرب العراق ، لكن الأمم المتحدة قامت ـ في المقابل ـ بإعطاء الشرعية القانونية لعمل هذه القوات وكذلك القوات الفرنسية ، وتمثل هذا تحديدا في صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٤٦٤ في فبراير ٢٠٠٣ ـ أي بعد اتفاق باريس بحوالي شهر ـ يقضي بمنح قوات الجماعة والقوات الفرنسية تفويضا باستخدام القوة في عملية التسوية [١] .

كما أدت مشاركة الأمم المتحدة من خلال الأمين العام في اتفاق باريس ، وكذلك في بعثة المتابعة المنبثقة عنه إلى إعطاء دفعة قوية للجماعة في عملية التسوية ، خاصة بعدما أصدر مجلس الأمن القرار

---

[١] - رانيا حسين ، م.س.ذ. ، ص ١٨٤ .

رقم ١٤٧٩ في ١٣ مايو ٢٠٠٣ بشأن إنشاء فريق للمراقبة يتكون من ٧٦ مراقبا من أجل التنسيق بين الجماعة والمنظمة الدولية (*) .

لكن إزاء ضعف قدرات قوات الجماعة ، فضلا عن الاتهامات الموجهة للقوات الفرنسية بشأن التحيز لصالح المتمردين ، اضطرت الأمم المتحدة إلى الاستجابة لنداءات الجماعة بضرورة التدخل ، وقيادة عمليات حفظ السلام ، وبالفعل أصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٥٢٨ في ٢٧ فبراير ٢٠٠٤ بشأن تشكيل قوات دولية لحفظ السلام قوامها ٦٢٤٠ جندي (**) لمدة عام تحل محل قوات مينوسي ، وتخضع لها قوات الجماعة وكذلك القوات الفرنسية ، وسوف يكون من مهام هذه القوات ـ التي ستنتشر بداية من ٤ إبريل ٢٠٠٤ ـ نزع أسلحة الفصائل المختلفة ، إجراء الانتخابات في ( أكتوبر ٢٠٠٥) (١) وقد تم اختيار قائد قوات الجماعة عبد الله فال قائدا لها (٢) .

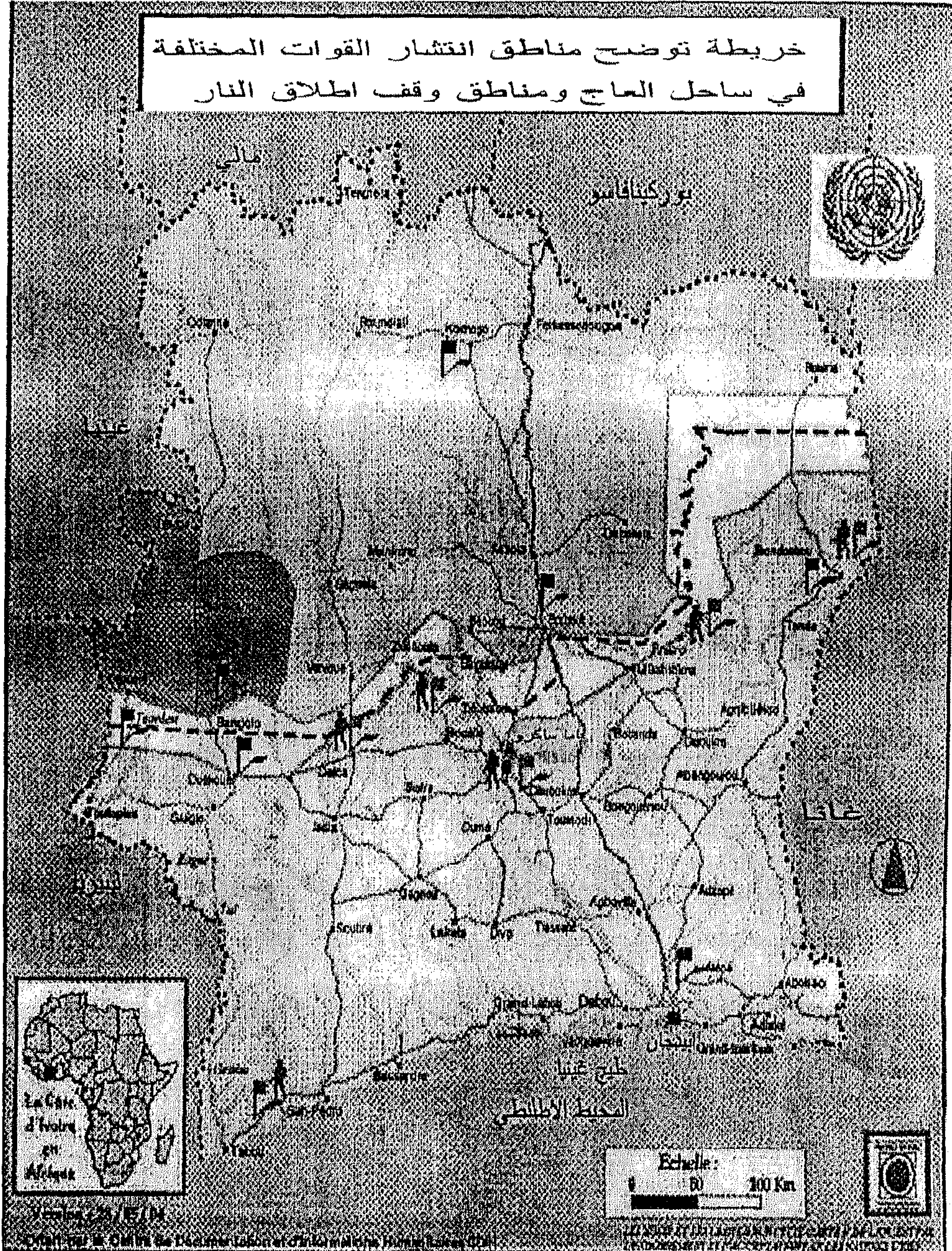
* – عرف هذا الفريق باسم بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ( مينوسي ) ، لمزيد من التفاصيل أنظر :

Linus Malu, "**Collective Peace-Keeping in West Africa**" in www.monitor.upeace.org/archive.cfm?id-article=61,P.5.

** – تم زيادتها إلى سبعة آلاف جندي في يونيو ٢٠٠٥ بسبب تعقد الصراع

2-Ivoiry Coast Conflict , **Op.cit.** , P.19.

3-Mark Malan , **Op.cit.** , p.15.




**Source**: International Crisi Group Africa Report, Cote d'Ivoire:No peace in sight, **op.cit,p.27**

وهنا ظهر التنسيق بين الجماعة والقوات الدولية ، إذ سيكون من مهـام قـوات الجماعة المشاركة في عمليات حفظ السلام في إطار القوات الدولية ، فضلاً عن اضطلاعها بالجانب السياسي في عملية التسوية خاصة فيما يتعلـق بالاتصـال بأطراف الصراع ، وهو ما أكد عليه المبعوث الخاص للجماعة الذي أشار إلـى أن أزمة كوت ديفوار سياسية بجانب كونها عسكرية [١] .

ولعل اختيار الأمم المتحدة لقائد الجماعة ليكون قائدا لقواتها الدوليـة يكشـف مدى حرص المنظمة على عدم إحداث فجوة في العلاقة بين قواتها من ناحيـة ، وقوات الجماعة من ناحية ثانية ، كما أن قائد قوات الجماعة قد يكون أكثر إلمامًا بالأوضاع في أرض المعركة ، ويبدو أن الأمم المتحدة استفادت من تجربتها في الأزمة الليبيرية ، وما حدث من صدام بين قائد قواتها الهندي في حينهـا وقائـد قوات الجماعة النيجيري .

كما ظهر التنسيق ثانية بين الأمم المتحدة والجماعة ، بل والاتحاد الإفريقـي في قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٣ في ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥ والذي أخذ بتوصـية مجلس السلم والأمن الإفريقي ، المأخوذة من توصية قمة الجماعة فـي أبوجـا (سبتمبر ٢٠٠٥) بشأن استحالة إجراء الانتخابات في موعدها ، لذا قرر المجلس تمديد فترة بقاء جباجبو لمدة ١٢ شهر مع تعيين حكومة جديدة ، فضلا عن تأييده لجهود الجماعة والاتحاد في هذا الشأن ، وكذلك تأييده لتشكيل فريق عمل دولي وفريق وساطة على المستوى الوزاري يشارك في رئاستهما الممثل الخاص للأمم المتحدة ، ومن مهامه الأساسية وضع خريطة طريق لإجراء الانتخابـات فـي موعد لا يتجاوز ٣١ أكتوبر ٢٠٠٦ [٢] .

---

١-"**Warn Policy Brief-Cote D'Ivoire,23 April 2004**" in www.wanep.org/warn_policybrief_cote_dx27ivoire_stokeholder_intersts. htm.,PP.2-3.

٢ – قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٣ ، م.س.ذ. ، ص ص ١ – ٣ .

ولعل الدور البارز للأمم المتحدة ــ بالتنسيق مع الجماعة والقوات الفرنسية ــ يفسر أسباب الهجوم الذي تعرضت له أوائل عام ٢٠٠٦من قبل أنصار جباجبو على اعتبار أن المنظمة بات لها الدور الأكبر في تسوية الصراع [*].

٢-التنسيق مع الاتحاد الإفريقي :

لقد كانت هناك حالة من التنسيق الجيد بين الجماعة والاتحاد الإفريقي طيلة مرحلة الصراع ، حيث ساهم الاتحاد في جهود الوساطة من أجل التوصل لاتفاق لومي لوقف إطلاق النار ، كما قام ــ بناء على طلب الجماعة ــ بتكثيف جهوده من أجل عملية التسوية، وفي هذا الإطار شارك ممثلوه في الفريق الذي شكلته الجماعة لمتابعة تطورات الصراع والعمل على تسويته ، كما شارك ممثلوه كذلك في الاجتماعات التي أسفرت عن توقيع اتفاق السلام في باريس ، وكذلك في لجنة مراقبة تنفيذه بعد ذلك [١].

وعقب توقيع الاتفاق قام الاتحاد بجهود وساطة كبيرة من خلال الرئيس تابومبيكي ــ وسيط الاتحاد ــ هذه الجهود كانت تتم أحيانا بصورة منفصلة ، ولكن من خلال التنسيق مع الجماعة والأمم المتحدة ، وتركزت جهود مبيكي على تحقيق عدد من الأهداف أبرزها ما يلي [٢] :

١- تهيئة مناخ يسوده السلام .

٢- اعتماد التعديلات التشريعية المنصوص عليها في اتفاق ليناس ماركوسيس .

٣- ضمان سير عمل حكومة المصالحة الوطنية .

٤- بدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج .

٥- تيسير إعادة بسط إدارة الدولة على الصعيد الوطني .

---

* - ازدادت هذه المواجهات بعدما طالب أحد المسئولين في القوات الدولية بحل البرلمان الذي يسيطر عليه حزب الرئيس جباجبو بسبب انتهاء مدته القانونية . لمزيد من التفاصيل انظر: صحيفة الأخبار،(القاهرة:مؤسسة الأخبار ،٢٠ / ١ / ٢٠٠٦ )

١ - أيمن شبانة ، ظاهرة التدخل،م.س.ذ. ، ص ١٤٩ .

٢ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الرابع ، م.س.ذ. ، ص ٢ .

كما استضافت جنوب إفريقيا عدة اجتماعات للفصائل المتحاربة من أبرزها اجتماع يونيو ٢٠٠٥ والذي اتفق الجانبان بموجبه على الالتزام بإلقاء سلاحهما بحلول ٢٠ أغسطس [1] كما كان هناك تنسيق بين الاتحاد والجماعة في المحادثات التالية مثل محادثات ياما ساكرو (أغسطس٢٠٠٥) .

ويلاحظ في هذا الصدد أن جهود الاتحاد في عملية التسوية كانت فاعلة إلى حد كبير ، وقد يرجع ذلك إلى رئاسة نيجيريا للاتحاد في حينها ، ومن ثم الرغبة في تفعيل دوره في عملية التسوية من ناحية ، ولوجود رغبة لدى الاتحاد في تسوية الصراعات في إطار إفريقي من ناحية ثانية .

٢- التنسيق مع فرنسا :

لقد عملت الجماعة على الاستفادة من إمكانيات فرنسا السياسية والعسكرية من أجل تفعيل عملية تسوية الصراع ، خاصة في ظل ضعف إمكاناتها- خاصة على الجانب العسكري تحديدا-لذا نجحت في الحصول على موافقة فرنسا على مراقبة اتفاق توجو ، ووقف إطلاق النار من خلال قواتها الموجودة هناك ، لحين انتشار قوات الإيكوميسي [2] .

كما لعبت فرنسا دورا هاما في الحيلولة دون سيطرة متمردي الشمال على العاصمة ياما ساكرو ، ومن ثم قلب نظام الحكم ، وكان لها دور بارز في الضغط على القوى المتمردة في الغرب للقبول بوقف إطلاق النار ، وفي المقابل الضغط على جباجبو أثناء مفوضات ليناس ماركوسيس للتنازل عن جزء كبير من صلاحياته لرئيس الوزراء ، وهو ما ساهم في بروز أزمة بين الجانبين بعد ذلك .

ولم تقتصر جهود فرنسا على ذلك ، بل عملت على منح الشرعية الدولية لقواتها وقوات الجماعة بعد الاتفاق ، من خلال استصدار القرار رقم ١٤٦٤

---

1-www.aljazeera.net , Op. cit.
2-Ofeleea Quist Op.cit , P.2.

(٣ فبراير ٢٠٠٣) من مجلس الأمن ، الذي منحها هي والجماعة حق استخدام القوة لضمان تنفيذ الاتفاق [١] بل أكثر من ذلك لعبت باريس دورا هاما في تشكيل بعثة مينوسي ، التي كانت بمثابة بعثة مراقبة دولية لجهود القوات الفرنسية والدولية في تسوية الصراع [٢] .

ولقد كانت هناك حالة من التنسيق أيضا بين قوات الإيكوميسي وقوات ليكورن، خاصة أن اتفاق ماركوسيس عهد إليهما بالإشراف على الاتفاق ، ولما وصلت قوات الأمم المتحدة صارت هي المنوطة بالأساس بالجانب العسكري ، وإن كان هذا لم يلغ الدور العسكري أو حتى السياسي لباريس في عملية التسوية.

## المطلب الرابع

## تقييم جهود التسوية السياسية والعسكرية

من تتبع الباحث لجهود الجماعة في عملية التسوية ، يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات العامة التي تدخل في عملية التقييم قبل الحديث عن العقبات المختلفة لعملية التسوية التي واجهتها في عملية التسوية التي أدت إلى تقليل كفاءتها وفاعليتها ، ومن ثم الاعتماد على كل من الأمم المتحدة وفرنسا في عملية التسوية .

**أولا : ملاحظات عامة على جهود التسوية :**

من أبرز هذه الملاحظات ما يلي :

١-إن جهود الجماعة في عملية التسوية اعتمدت بصورة كلية على التسوية السلمية وحدها ، دون التسوية العسكرية القسرية ، بل لم تقم حتى بفرض عقوبات اقتصادية على غرار ما فعلت في كل من ليبيريا وسيراليون ، بل إن موقفها هذا يشبه إلى حد كبير موقفها في غينيا بيساو ، ولعل ذلك يرجع بالأساس إلى ضآلة حجم قواتها من ناحية ، فضلا عن مشكلة

---

١ – أكرم ألفي ، م.س.ذ. ، ص ٢٢٧ .

2-Francis Laloupo , **Op.cit.** , PP.174 – 175.

التمويل من ناحية ثانية ، ويبدو أنها كانت تعتمد في هذه الجزئية تحديدا على جهود قوات ليكورن والأمم المتحدة ، كما يلاحظ أيضا في هذا الشأن أن اقتصار جهودها الدبلوماسية ــ خاصة لجنة الاتصال ــ على الاتصال بالنظام فقط وعدم الاتصال بقوى التمرد كاد أن يُفشل المفاوضات ، خاصة مفاوضات توجو التي أدت إلى التوصل لأول اتفاق لوقف إطلاق النار بين الجانبين ، فقد ساهم موقف الجماعة هذا في تشدد المتمردين وإصرارهم على الإطاحة بالرئيس ، وإن كان تم تفادي هذا بعد ذلك (١) .

٢-إن الجماعة لم تكن الطرف الوحيد في تسوية الصراع ، وإنما كانت هناك أطرافا أخرى ( الأمم المتحدة – الاتحاد الإفريقي – فرنسا ) مما دفع الجماعة لعملية التنسيق معها ، هذا التنسيق كان ناجحا بصورة كبيرة ، عكس الحال في غينيا بيساو ، وقد يرجع ذلك إلى أن الجماعة هي التي طلبت تدخل هذه الأطراف (*) وهو ما لم يكن حادثا في أزمة بيساو، حيث كان تدخل المجموعة البرتغالية رغما عنها .

٣-احتياج الجماعة لجهود الأطراف الخارجية في عملية التسوية لاسيما القوات الفرنسية في بداية التدخل ، ثم قوات الأمم المتحدة بعد ذلك بسبب ضعف إمكانيتها .

٤-إن جهود الدبلوماسية الوقائية لم يكن لها أي دور في تفادي الصراع أو منع تصعيده ، بسبب عدم وجود شبكة للإنذار المبكر من ناحية ، وعدم اكتمال الهياكل المؤسسية لآلية الجماعة الخاصة بمنع وتسوية وإدارة وحفظ السلام من ناحية ثانية ، هذه المشكلة هي التي أدت إلى تأخر

---

١ – هالة جمال ثابت ، "الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا" ، م.س.ذ. ، ص ٤٢٧ .

* – ترى بعض الآراء أن الجماعة قامت بطلب تدخل هذه الأطراف بعد ما أثبتت تجاربها السابقة أن تدخلها المنفرد قد لا يكون أكثر فاعلية ، كما أن تراجع مشاركة نيجيريا ساهم في ضعف إمكانياتها . لمزيد من التفاصيل انظر :

Ifeoka Azikiwe , **Op. cit.** , P. 2 .

الجماعة في عملية التدخل منذ أول انقلاب شهدته البلاد في تاريخها (انقلاب جيه) إذ أن تدخلها كان يمكن أن يحول دون تدهور الأوضاع إلى النحو الذي سارت عليه بعد ذلك ، ولكن اكتفى مجلس الوساطة والأمن في حينها ـ خلال اجتماعه الذي عقد في بامـاكو ٢٩ ديسـمبر ١٩٩٩ ـ إلى رفض فكرة التدخل العسكري ، والاكتفاء بمطالبة النظام الجديد باتخاذ الخطوات اللازمة لعملية التحول الديمقراطي (*).

٥ –إن جهود حفظ السلام كانت هي المسيطرة على الجماعة ، مـع غيـاب كامل لمهام فرض السلام ، تماما كما كان الوضع في غينيا بيساو ، عكس حالتي ليبيريا وسيراليون ، ويرجع ذلك بالأساس إلى انشـغال الجماعـة بالصراعات الأخرى خاصة المرحلة الثانية من صراع ليبيريا ، فضلا عن ضعف قدراتها التسليحية وقلة عددها ، وقد انعكس ذلك على كفاءتها فـي عمليات حفظ السلام ذاتها ؛ إذ كانت هذه الكفاءة ضعيفة إلى حـد كبيـر بسبب استمرار احتفاظ كل طرف من أطراف الصراع بأسلحته ، ومن ثم تعرض اتفاقات وقف إطلاق النار لخروقات مستمرة ، وكان يفترض فـي هذه الحالة أن تتحول مهام الجماعة ـ وكذلك مهام الأمم المتحدة ـ إلـى مهام فرض السلام ، تماما كما فعلت فرنسا عندما تعرضت قواتها لهجوم من قبل قوات جباجبو ( نوفمبر ٢٠٠٤ ) لكن عدم توافر الأسلحة اللازمة لدى الجماعة ، فضلا عن خوف القوات الدولية مـن تعرضـها لخسـائر

---

* بررت الجماعة موقفها من عدم التدخل بأن هذا الانقلاب يعبر عن رغبة الشعب ضد النظام الفاسد ، لكن يبدو أن انشغال الجماعة بالتدخل في الحالات السابقة ، فضلا عن حداثة التصديق على آليتها كان وراء عدم تدخلها ، حول موقف الجماعة من انقلاب جيه . انظر :

Alexender K.D. Frempang , " Trajectories of Sub –Regional Conflict Management : An assessment of Ecowas " , **paper presented to Codesria ` s 30 th Anniversary Celebrations Grand Conference** , Dakar , 8.11 Dec. 2003 , PP. 25 – 26

بشرية ساهم في عدم قيامها بمهام فرض السلام بالرغم من حصولها على تفويض مجلس الأمن في هذا الشأن (*) .

ثانيا : عقبات التسوية :

لقد واجهت الجماعة مجموعة من العقبات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي أثرت على فاعليتها على النحو التالي :

١-العقبات السياسية :

لعل من أبرز هذه العقبات استمرار الخلافات السياسية بين قادة الدول الأعضاء ، هذه الخلافات ظهرت هذه المرة داخل التكتل الواحد ( الدول الفرانكفونية ) ، وليس الخلاف التقليدي بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية ، وقد تمثل ذلك في الخلاف بين الرئيس السنغالي عبد الله واد الذي كانت بلاده ترأس الجماعة في بداية الصراع ، والرئيس التوجولي أياديما الذي عهد إليه برئاسة لجنة الاتصال ، والتي ترجع في بعضها إلى اختلاف وجهات النظر بشأن طرق التسوية من ناحية ، كما أن جزءًا منها يرجع إلى الخلافات الشخصية والتنافس بين القائدين من ناحية ثانية [١] .

ولعل هذا ما دفع السنغال إلى تقديم اقتراحات لأطراف الصراع بشأن اتفاقية سلام شاملة بدون الرجوع أو التشاور مع أعضاء لجنة الاتصال [٢] لكن على أية حال لم تكن هذه الخلافات بنفس درجة الخلافات التي برزت بين دول الجماعة في حالات التدخل السابقة .

---

* – لا يعني ذلك أن الجماعة فشلت تماما في عملية حفظ السلام ، وإنما نجحت في بعض الأوقات في تجنب تصعيد الصراع ، ولعل ذلك يرجع لعدة أسباب : من أهمها وجود قدر من المعرفة الشخصية لدى قادة الجماعة بزعماء الحرب ، ومن ثم وجود حالة من التواصل المستمر مع هؤلاء . لمزيد من التفاصيل انظر:

Mark Malan , **Op. cit.** ,P. 14.

[1]-Francis , **Op. cit.** , P. 175.

[2]-**Cote D`Ivoire Crisis : Wanep Policy Brief (2)** , in www.wanep.org/ecowas-intervention-c%f4te.htm,p.1.

٢-العقبات الاقتصادية :

تعد مشكلة التمويل من أبرز المشاكل التي واجهت قوات الجماعة ـ خاصة بعد توقف الدعم النيجيري ـ مما انعكس على فاعلية أداء هذه القوات ، فقد كان قائد القوات يفتقد التمويل اللازم لبقاء قواته لفترة تزيد عن شهرين ، ومعنى ذلك عدم قدرة الجماعة على الاستمرار في عملها في حالة استمرار الصراع لأكثر من ذلك ، وقد ترتب على هذا طلب الجماعة التدخل الدولي من ناحية ، وتوقف هذه القوات عن العمل في كثير من الأوقات من ناحية ثانية (١) .

كما أدى الاعتماد على التمويل الخارجي ـ خاصة فيما يتعلق بعملية نقل القوات إلى أرض الصراع ـ إلى تأخر وصول هذه القوات في كثير من الأحيان، ومن ثم تعقد الصراع (*) .

٣-العقبات العسكرية :

واجهت قوات الجماعة عقبات عديدة في هذا الشأن لعل أبرزها ما يلي :

أ-قلة عدد قواتها (١٢٨٨جندياً) مقارنة بحالات أخرى للتدخل مثل ليبيريا (١١ ألف جندي ) كما ساهم ضعف قدراتها التسليحية في تقليل كفاءتها إلى حد كبير .

ب-تأخر انتشار القوات في موعدها المحدد (٣١ ديسمبر ٢٠٠٢) ساهم في تأزم الأوضاع في الشمال ، فضلا عن تفاقمها في الغرب أيضا ، وكانت المحصلة النهائية اتساع نطاق الحرب والكراهية من ناحية ، وازدياد تدفق اللاجئين إلى دول الجوار ـ التي تعاني أساسا من مشاكل أساسية ـ من ناحية

---

١-Mark Malan , **Op. cit.** , P. 14 .

* – يذكر في هذا الصدد أن قوات بنين تأخرت في الوصول إلى ساحل العاج بسبب تأخر بلجيكا في تنفيذ وعودها بشأن نقل هذه القوات . لمزيد من التفاصيل : **Idem.**

ثانية ، فضلا عن تعقيد عملية تسوية الصراع من ناحية ثالثة ( وجود ثلاث حركات تمرد بدلا من حركة واحدة ) [١] .

ج-ضعف الدعم اللوجيستي للقوات ساهم في تأخر وصولها ، بل وفي فاعلية أدائها ، فقد استغرق إقامة مقرات أساسية للقيادة العامة للقوات أكثر من مائة يوم ، كما أن الوحدة العسكرية التي انتشرت في أبيدجان (مارس ٢٠٠٣ ) لم تكن لديها المركبات الكافية للحركة [٢] .

ويضاف إلى ذلك غياب خطة موحدة للدعم اللوجيستي بصورة تتناسب مع متطلبات القوات ، إذ يلاحظ أن حصول القوات على الدعم اللوجيستي من قوى خارجية مختلفة في طريقة تسليحها وتدريبها يساهم في تقليل فاعلية هذه القوات ، ففرنسا ــ على سبيل المثال ــ تقوم بتوفير الدعم اللوجيستي للقوة الفرانكفونية المشاركة في إطار برنامج ريكامب ، في حين قدمت بريطانيا الدعم اللوجيستي لغانا ، وكذلك قدمت بلجيكا لبنين ، في حين أن هناك دولا أخرى من الجماعة تعتمد على معداتها وأدواتها الوطنية ، ولاشك أن هذا الاختلاف الكبير في مستوى وكم التسليح من شأنه التأثير على كفاءة عمل القوات [٣] .

**الخلاصة** : إن هذه العقبات ساهمت في تقليل فاعلية الكفاءة في عملية تسوية الصراع ، لكن أحد العوامل الهامة في هذا الشأن هو قوة أطراف الصراع ذاتهم ( النظام ، قوى التمرد ) ومن ثم فإن مشكلة الكفاءة هذه تواجه القوات الدولية أيضا ، لذا فلكي يتم تسوية الصراع بصورة فاعلة لابد من التحول إلى مهام فرض السلام في بعض الأوقات من أجل إجبار

---

1-Francis A.Agyemfra , " **Developing Ecowas Rapid Reaction Capability in West Africa Sub-Region** " in www.iss.co.za,P.1
2-Mark Malan , **Op. cit.** , P. 14 .
3-**Idem .**

الطرف المعتدي على القبول بعملية التسوية ، مع تطبيق أسلوب العقوبات الاقتصادية ، فضلا عن حظر السلاح(*) .

وأخيرا وليس آخرا ، قيام هذه القوات ــ خاصة الدولية ــ بعملية نزع السلاح وإعادة دمج الميليشيات في الجيش ــ تماما كما حدث في ليبيريا وسيراليون ــ ، بدلا من إسناد ذلك إلى الحكومة التي هي عاجزة بالأساس عن توفير الأمن والحماية لأفرادها .

* – بالفعل أخذت الأمم المتحدة تفكر في فرض عقوبات ضد الطرف ينتهك اتفاقات السلام ، خاصة بعدما تعرضت قواتها لهجوم من قبل أنصار جباجبو أوائل هذا العام . . وكالة رويترز للأنباء ، ٢٧ / ١ / ٢٠٠٦ .

## الخاتمة

في ختام هذه الدراسة يمكن تأكيد أهم ماورد فيها من خلاصات ، في ضوء الأسئلة التي طرحتها الدراسة مع محاولة التركيز على عقد مقارنة بين الهياكل الأمنية المختلفة للجماعة بعضها البعض ، فضلا عن عقد مقارنات بين حالات التدخل الأربعة وبعضها البعض أيضا من ناحية ، كما سيتم اختبار صحة فروضها من ناحية ثانية،وأخيرًا وليس آخرًا طرح تصور مستقبلي لدور الجماعة في عملية تسوية الصراعات.

<u>أولا : أهم الخلاصات الواردة في الدراسة :</u>

تتمثل فيما يلي :

١-أن مفهوم حل الصراعات يختلف عن مفهوم تسوية الصراع بالرغم من خلط بعض الباحثين بينهما ، حيث يشير الأول إلى معالجة جذور الصراع المختلفة ، في حين يشير الثاني إلى التوصل إلى تسوية ما لأحد جوانب الصراع من خلال وسائل التسوية المختلفة (السلمية أو العسكرية) الأمر الذي قد يؤدي إلى إمكانية نشوبه واندلاعه من جديد ، خاصة في ظل غياب مفاهيم بناء السلام ، فضلا عن الدبلوماسية الوقائية التي تقوم بالأساس على نظام الإنذار المبكر الذي لايزال في طور التكوين واستكمال هياكله المؤسسية ، لذا فإن مفهوم تسوية الصراع هو الأكثر واقعية ، فضلا عن تماشيه مع قدرات المنظمات الفرعية المحدودة أصلا.

٢-أن اهتمام الجماعة بالجوانب الأمنية ارتبط بإدراكها أن التنمية والتكامل الاقتصادي – الذي هو الهدف الأساسي من إنشائها – لن يتحقق إلا في بيئة أمنية مستقرة ، لذا تم توقيع بروتوكولي ١٩٧٨ ، ١٩٨١ اللذين كانا يركزان على الجوانب الأمنية بمفهومها الضيق ، لكن مع أوائل التسعينات بدأ مفهوم الأمن لدى الجماعة يأخذ أبعادا أوسع بما يتماشى مع المتغيرات العالمية والدولية ، هذه الأبعاد ظهرت في بروتوكول الآلية ومؤسساتها ، حيث برز الحديث عن الحكم الجيد والديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأهمية ذلك في تحقيق الاستقرار الأمني ، وتم زيادة مهام نائب السكرتير التنفيذي التي كانت قاصرة على الجوانب العسكرية ، ليصبح مسئولا أيضا

عن الشئون السياسية والإنسانية ، وتم استحداث إدارات لذلك مثـل إدارة الشئون الإنسانية والسياسية ، بل إن الآلية أجازت التدخل لاستعادة النظم المنتخبة ، وفي المقابل عدم الاعتراف بالنظم التي وصلت إلى الحكم عن طريق الانقلاب العسكري . وفي اتجاه تعميق هـذا الاتجـاه تـم تبنـي بروتوكول الديمقراطية والحكم الجيد عام ٢٠٠١ الـذي يطالـب الـدول الأعضاء بالأخذ بمبادئ الديمقراطية ويرفض الإطاحة بالنظم المنتخبة .

٣-أن الجوانب الأمنية صارت هي النشاط الأبرز للجماعة مقارنة بالجوانب الاقتصادية ، أو بمعنى آخر فإن الجوانب الاقتصادية تراجعـت لحسـاب الجوانب الأمنية . وقد يرجع ذلك لكثرة الصراعات الداخلية من ناحيـة ، وبروز الخلافات السياسية بين الدول الأعضاء من ناحية ثانيـة ، الأمـر الذي يعوق التكامل الاقتصادي ، ويجعل الأولوية دائما للجوانب الأمنية .

٤-أن الجماعة تعد من أولى المنظمات الفرعية الإفريقية التي عملت علـى تطبيق نظام الأمن الجماعي في القارة مقارنة بالمنظمات الفرعية الأخرى في القارة ، مثل الإيكاس التي قامت بالتوقيع على ميثاق عدم الاعتداء عام ١٩٩٦ أو الكوميسا التي لم يكن لها ميثاق دفاعي حتى وقت قريـب ، أو حتى الإيجاد ، وهو ما انعكس على دور الجماعة في عملية التسوية ، إذ أن الجماعة قامت بالتدخل لتسوية الصراع في أربع دول ، في حـين أن المنظمات الأخرى كانت أقل من حيث عدد حالات التدخل ( مرة واحـدة للسادك في ليسوتو – الإيجاد في السودان بالأساس ، الساحل والصـحراء والإيكاس في إفريقيا الوسطى ) كما أن حجـم القـوات وعـدد الـدول المشاركة اختلف أيضا ، إذ غالبا ما كان عدد القوات المشاركة محدوداً ، وكذلك عدد الدول ( دولتان فقط في حالة ليسوتو في التسـعينات ) كمـا يلاحظ أن معظم هذه المنظمات كانت تعتمد على أسلوب التسوية السياسية دون العسكرية بسبب عدم استعداد قواتها للتدخل على عكس الجماعـة ، خاصة في الأزمات .

٥-بالرغم من أن الجماعة كانت سبّاقة في تطبيق نظام الأمن الجماعي ، إلا أن هذا النظام افتقد إما للهياكل المؤسسـية كمـا هـو الحـال بالنسـبة

لبروتوكول ١٩٨١ وهو ما ظهر بوضوح في أزمة ليبيريا التي أبـــرزت مدى قصور الجانب المؤسسي ، فحتى عام ١٩٩٠ لم يتم تعيـين نائــب السكرتير التنفيذي للشئون العسكرية ، فضلا عن أن الدول الأعضاء لــم تخصص قوات لها للمشاركة في عمليات القوات المتحالفة ، كما أن أيـا من مؤسساته الأخرى لم تعمــل بشــكل كامــل ، وكانــت النتيجــة أن البروتوكول انتهى فعليا بعد الأزمة .

٦-أن الجماعة عملت على تلافي السلبيات في هياكلها الدفاعيــة التــي تــم إنشاؤها قبل عام ١٩٩٠ من خلال المعاهدة المنقحة عام ١٩٩٣ حيث تم تضمين معظم التدابير الأساسية بشأن التدخل الإقليمي في المادة ٥٨ منها ، والتي أعطت الحق للدول في العمل معا من أجل الحفاظ على الســلام والاستقرار داخل الإقليم وفق نظام الأمن الجماعي ، ولكي يتم تحويل هذه المضامين إلى واقع ملموس ومؤسسات تسعى لتنفيذ هذه الأهداف تم توقيع بروتوكول آلية منع وإدارة الصراع وحفظ السلام والأمن الإقليمــي فــي الإقليم (لومي -١٠ ديسمبر ١٩٩٩) التي تضمنت هياكل أساسية وأخرى فرعية ، وتم الشروع في بناء هذه الهياكل ، وبالرغم من عدم اســتكمال بعضها مثل شبكة الإنذار المبكر ، فضلا عن وجود نقص فــي الكــوادر المدربة في بعضها الآخر خاصة مراكز التدريب والإدارات التابعة لنائب السكرتير التنفيذي ، إلا أن هذه الآلية تعد أفضل - إلى حد كبير - مــن الهياكل التي كانت موجودة من قبل ، ومن ثم يمكن القول بــأن عمليــات السلام التي قامت بها الجماعة قبل ١٩٩٩ كانت تتم في إطار العهد القديم Old Testament في حين أن عمليات حفظ السلام بعد وجود الآليــة تنتمي إلى العهد الجديد New Testament .

<u>أما بالنسبة للجزء الخاص بحالات التدخل</u> ، توصل الباحث إلى الخلاصــات التالية :

١- أن هناك ثلاث مستويات من المحددات التي أثرت على قادة الجماعة في التدخل في صراع معين ، وهي المحددات العالمية والإقليمية والداخلية ، وتتمثل المحددات العالمية في متغيرات النظام الدولي بعد الحرب الباردة،

وموقف الأمم المتحدة والدول الكبرى ، خاصة الولايات المتحدة ، من التدخل في الصراعات الإفريقية خاصة الداخلية .

أما المحددات الإقليمية فتتمثل أساسا في مدى تهديد الصراع الداخلي للأمن والاستقرار الإقليمي ، ومدى وجود مصالح مباشرة لبعض الدول في عملية التدخل مثل نيجيريا في ليبيريا ، ونيجيريا وغينيا في سيراليون، والسنغال وغينيا في غينيا بيساو .

أما المحددات الداخلية فتتمثل في تعدد أبعاد الصراع الداخلي وتعقيده بصورة تجعل من الصعب على النظام الحاكم – الذي غالبا ماكان طرفا في الصراع – في استعادة النظام والأمن ، ومن ثم إمكانية تهديد الصراع لوجود الدولة ذاته ، فضلا عن تداعياته الإقليمية على دول الجوار تحديدا خاصة فيما يتعلق بمشاكل اللاجئين ، وقوى المعارضة في هذه الدول ، فضلا عن انتشار الأسلحة الصغيرة وتهريبها عبر الحدود .

٢- أن الإشكاليات السياسية للتدخل لم تظهر بصورة واضحة إلا في المرحلة الأولى من الصراع في ليبيريا ، وهو مايمكن إرجاعه إلى أن هذه هي أول تجربة للتدخل من ناحية ، ولوجود مخاوف لدى تايلور ودول الفرانكفون تحديدا من الهيمنة النيجيرية من ناحية ثانية ، لذا ظهرت إشكاليات سياسية تتعلق بعدم وجود حالة من الاتفاق بين دول الجماعة على إرسال القوات إلى الإقليم ، ولعل هذا يفسر أسباب اتخاذ لجنة الوساطة الدائمة ـــ وليس السلطة ـــ قرارها بالتدخل لتفادي حدوث اعتراض على عملية التدخل ، وهو ماترتب عليه حدوث تشكيك في مشروعية عملية التدخل في حينها ، واضطرار اللجنة إلى عقد اجتماع طارئ للقمة بعد ذلك وإقناع الدول الأعضاء بالتدخل ، وربما يفسر هذا أسباب عدم تفعيل دور لجنة الوساطة الدائمة بعد ذلك ، واقتصار عملية اتخاذ القرار على السلطة أو على مجلس الوساطة والأمن وفق بروتوكول الآلية .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية من الصراع الليبيري وكذلك حالات الصراع الأخرى فلم تبرز هذه الإشكاليات السياسية والقانونية بهذه الصورة ، وقد يرجع ذلك لعدة اعتبارات هي :

أ- تراجع هذه الخلافات الأنجلوفونية الفرانكفونية ، وإن ظهرت فإنها تتعلق بكيفية التدخل (سلمي أم عسكري) وأهدافه (حفظ سلام أم فرض سلام) ولم تتعلق بفكرة التدخل من عدمه كما حدث في سيراليون.

ب-التأييد الدولي ( الأمم المتحدة ومجلس الأمن ) والقاري (منظمة الوحدة الإفريقية ثم الاتحاد الإفريقي ) لعملية التدخل .

ج-أن التدخل في بعض الحالات لم يكن منفردا أو قاصرا على الجماعة فحسب ، ومن ثم فإن أزمة عدم الثقة تراجعت إلى حد ما ، كما حدث في الحالة الثانية للصراع الليبيري ، واعتبار قوات الإيكوميل طليعة للقوات الدولية التي ستنتشر بعد ثلاثة أشهر ، وهو ماحدث بالفعل . ونفس الأمر في سيراليون في أوائل عام ٢٠٠٠ .

د-تولي نظام مدني الحكم في نيجيريا ، ومن قبله النظام المؤقت برئاسة عبد السلام أبو بكر ، وإعلان كلا النظامين رغبتهما في التركيز على القضايا الداخلية ، وعدم السعي للهيمنة الخارجية .

٣-<u>بالنسبة لأدوات التسوية السياسية</u> : يلاحظ أنها كانت تتم قبل إنشاء الآلية من خلال لجان وساطة خاصة مستقلة ، مع عدم تفعيل لجنة الوساطة الدائمة التي برزت مع أزمة ليبيريا الأولى ، بالرغم من أنها منوطة بذلك، وقد يرجع ذلك إلى قراراتها المنفصلة في أزمة ليبيريا ، خاصة مايتعلق بقرار التدخل ، مما أثار جدلا سياسيا وقانونيا في حينها بين الدول الفرانكفونية والأنجلوفونية ، لذا كان هناك تفضيل لتشكيل لجان خاصة أو مجموعة اتصال للقيام بدور الوساطة السياسية تحديدا ( لجنة وساطة سباعية في سيراليون ، ولجنة من تسعة أعضاء في غينيا بيساو ، ولجنة سداسية في كوت ديفوار) ، ويلاحظ أن تشكيل هذه اللجان كان يراعي الوزن النسبي لكل مجموعة من المجموعات الثلاث داخل الجماعة (أنجلوفون – فرانكفون – ليزوفون ) حيث كانت الغلبة للدول الفرانكفونية

(٤ دول في لجنة سيراليون ، ٥ دول في لجنة غينيا بيساو ، ثلاث دول في لجنة كوت ديفوار ) أما الجهود العسكرية فكانت تتم من خلال قوات الجماعة (الإيكوموج) وإن اختلفت مسمياتها من أجل مراعاة البعد النفسي لدى شعوب الدولة محل الصراع ، بل إن الاسم قد تغير خلال مراحل الصراع المختلفة كما حدث في المرحلة الأولى للصراع الليبيري حيث كانت التسوية تتم من خلال الإيكوموج ، وفي المرحلة الثانية من خلال الإيكوميل .

٤-بالنسبة لحجم القوات المشاركة : يلاحظ أن أكبر قوة للجماعة كانت في المرحلة الأولى للصراع في ليبيريا ، خاصة بعد توقيع اتفاق كوتونو للسلام (يوليو١٩٩٣) والذي تلاه مباشرة وفاة الرئيس الإيفواري بوانييه ، ومن ثم مشاركة القوات الفرانكفونية ، وبلغ حجم القوات ١٦ ألفا ، ومعظمها قوات نيجيرية ، ونفس الأمر بالنسبة للصراع في سيراليون حيث بلغ حجم قوات الجماعة ١٣ ألف عام ١٩٩٩ منهم ١١,٣٠٠ جندي من نيجيريا ، وقد أدت عدم مشاركة نيجيريا إلى ضآلة عدد القوات المشاركة ، ويبرز هذا بوضوح في الصراع في غينيا بيساو (٧١٢ جندي فقط ) أي قرابة عشر القوات المشاركة في ليبيريا ، وكذلك الصراع في كوت ديفوار (١٢٨٨ جندي ثم ارتفع إلى ٣٤١١ ) .

ولقد انعكس حجم القوات المشاركة على عملية القيادة ، فيلاحظ أن قيادة القوات كانت نيجيرية في كل من الصراع الليبيري والسيراليوني ، باستثناء بداية الصراع في ليبيريا حيث كانت القيادة من غانا وذلك في محاولة من نيجيريا لكسب ودها في حينها . أما بالنسبة للصراع في غينيا بيساو فقد كانت القيادة من توجو باعتبار أن قواتها كانت الأكبر حجما ، ونفس الأمر في الصراع في كوت ديفوار حيث كانت القيادة سنغالية ، وإن كان هناك نوع من الترضية لنيجيريا من خلال تعيين أحد جنرالاتها مبعوثا خاصا للسكرتير التنفيذي .

٥-بالنسبة لعملية تمويل القوات ، كان العبء الأكبر يقع على عاتق نيجيريا في صراعي ليبيريا وسيراليون بالرغم من إنشاء صندوق الطوارئ

الخاص بالإيكوموج إبان أزمة ليبيريا ، لكن الدول الأعضاء لم تدفع مخصصاتها فيه ، ومع تراجع نيجيريا صار هناك اعتماد كبير على الدعم الخارجي في الحالات الأربعة للصراع .

٦-فيما يتعلق بمهام القوات ، فإن مهامها كانت خليطا بين حفظ السلام وفرضه عند اللزوم ، لكن كانت الجماعة تميل بصفة عامة إلى القيام بمهام حفظ السلام ، ولم يتم استخدام فرض السلام إلا في بعض مراحل الصراع في ليبيريا وسيراليون ، وكان هذا الاستخدام من قبل القوات النيجيرية أيضا (لمواجهة هجمات تايلور في ليبيريا ، ولاستعادة حكم كاباه في سيراليون ) وبالرغم من نجاحها في ذلك إلا أن هذا أثار حفيظة باقي الدول مما جعلها تفضل أسلوب حفظ السلام الذي يتناسب مع إمكانياتها التسليحية واللوجيستية ، بل إنها عجزت في بعض الأحيان عن حفظ السلام كما حدث في غينيا بيساو ، مما جعلها تنسحب بعد فترة وجيزة من تدخلها . وقد ارتبط بذلك أيضا عدم قدرة الجماعة على فرض عقوبات اقتصادية وحظر اقتصادي في حالتي غينيا بيساو وكوت ديفوار بسبب ضعف إمكاناتها في ذلك ، في حين تمكنت من فرض هذه العقوبات وهذا الحظر في حالتي ليبيريا وسيراليون .

٧-أن الجماعة لم تنجح في احتواء الصراعات قبل نشوبها من خلال استخدام أساليب الدبلوماسية الوقائية ، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود نظام الإنذار المبكر (حالات ليبيريا الأولى ، سيراليون ، غينيا بيساو ) أو عدم تفعيل هذا النظام بسبب عدم توافر هياكله المؤسسية وكوادره البشرية المدربة (حالة كوت ديفوار ) .

٨-أن أيا من قرارات الجماعة بشأن التسوية لم تتحدث عن مهام بناء السلام، والتي تؤدي إلى حل الصراع بكافة أبعاده (الاجتماعية – الاقتصادية الثقافية ) وقد يكون هذا أمرا طبيعيا في ظل إمكانات الجماعة المحدودة، والتي قد تجعلها عاجزة عن القيام بالمهام الأساسية لعملية التسوية من حفظ السلام وفرض السلام . ومعنى هذا أن أقصى مايمكن أن تصل إليه الجماعة هو تسوية الصراع والذي يعني التوصل إلى تسوية سياسية حول

أحد أبعاده وليس حله من جميع جوانبه ، والذي يتطلب قيامها بمهام بناء السلام التي تترك غالبا للأمم المتحدة .

٩-أن الجماعة واجهتها مجموعة من العقبات خلال عملية التسوية ، هذه العقبات تمثلت في عقبات سياسية واقتصادية وعسكرية :

أ-بالنسبة للعقبات السياسية ، كان أبرزها الخلاف الأنجلوفوني – الفرانكفوني الذي كان واضحا في المرحلة الأولى للصراع الليبيري والصراع في سيراليون ، ثم تعمقت الخلافات لتضم الدول الليزوفونية في أزمة غينيا بيساو ، ومخاوف الدول الفرانكفونية تحديدا من البرتغال ، وعندما انسحبت نيجيريا من المشاركة في أزمة كوت ديفوار برز خلاف فرانكفوني – فرانكفوني بين توجو والسنغال ، وهذه الخلافات إما تؤثر على عملية تدخل الجماعة من الأساس ، أو على المهام الواجب القيام بها ، بل قد تدفع بعض الدول إلى مساعدة قوى التمرد في مواجهة الجماعة .

ب-أما العقبات الاقتصادية ، فإن أغلبها يرجع إلى قلة التمويل والدعم اللوجيستي خاصة بعد تراجع نيجيريا .

ج-أما العقبات العسكرية فهي متنوعة ، وإن كان أبرزها غياب الهياكل المؤسسية الأمنية لبروتوكول ١٩٨١ كما حدث خلال المرحلة الأولى من الصراع النيجيري ، وازدواجية القرارات الصادرة إلى القوات بسبب الهيمنة النيجيرية ، واعتراض قوات غانا عليها كما حدث في سيراليون ، وقلة عدد القوات والمعدات ، فضلا عن الدعم اللوجستي كما هو الحال في حالتي غينيا بيساو وكوت ديفوار .

١٠- أنه بالرغم من العقبات السابقة ، إلا أن الجماعة حققت نتائج لابأس بها خاصة في حالتي ليبيريا وسيراليون ، والتي كانت نتائج استخدام أدوات التسوية السياسية والعسكرية معا ، وكان من أبرز هذه النجاحات التوصل لعدة اتفاقات بشأن إحلال السلام في ليبيريا

مما مهد لإجراء الانتخابات البرلمانية والنيابية عام ١٩٩٧ وشهدت البلاد حالة من الاستقرار النسبي ثلاث سنوات ، ونفس الدور لعبته الجماعة في المرحلة الثانية للصراع ، وإن كان الدور الأكبر للقوات الدولية ، مما أدى إلى إجراء الانتخابات عام ٢٠٠٥ التي أسفرت عن فوز إيلين سيرليف جونسون بها .

أما فيما يتعلق بالصراع في سيراليون فقد كان من أبرز جهود الجماعة عودة النظام الديمقراطي برئاسة كاباه للحكم (مارس ١٩٩٨) وشاركت الجماعة – بالتعاون مع الأمم المتحدة – في إجراء انتخابات ٢٠٠٢ التي أسفرت عن فوز كاباه بها وإعلان انتهاء الحرب في البلاد .

أما في غينيا بيساو فقد اقتصر دورها على وسائل التسوية السياسية تحديدا، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة ومنظمة الدول الناطقة بالبرتغالية ، مما أدى إلى الإشراف على انتخابات ١٩٩٩ البرلمانية والرئاسية ، ونفس الأمر بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ البرلمانية والرئاسية، وفي أزمة كوت ديفوار لعبت الجماعة – جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة وفرنسا – دورا في التوصل لاتفاق ليناس ماركوسيس الذي يعد أساس عملية السلام في البلاد ، ونفس الأمر بالنسبة لاتفاق أكرا (٣ يوليو٢٠٠٤) الذي حسم أهم مشكلتين تواجهان البلاد ، وهما مشكلة المواطنة والترشيح للانتخابات ، ووراثة عقود إيجار الأراضي الزراعية .

جدول رقم ٧ يوضح جهود الجماعة في تسوية حالات الصراع الأربعة*

| جهود تسوية الصراع | ليبيريا | سيراليون | غينيا بيساو | كوت ديفوار |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| أداة التسوية السلمية | لجنة وساطة دائمة (لجنة الخمسة–لجنة التسعة) | لجنة وساطة سياسية الإيكوموج–٢ | لجنة وساطة خاصة (تسعة أعضاء) | لجنة وساطة أو مجموعة اتصال سياسية |
| حجم القوات | ١٦ ألف جندي (يوليو ١٩٩٤) م١** ٢٥٢٦–م٢ | ١٣ ألف جندي (مايو ٢٠٠٠: ١١,٣ ألف نيجيري) | ٧١٢ جندياً | ٣٤١١ جندياً |
| القيادة | هيمنة نيجيرية | نيجيرية | توجولوية | سنغالية |
| عدد الدول المشاركة في القوات | ١٠ دول – م١<br>٨ دول – م٢ | ٥ دول | ٤ دول | ٥ دول |
| المهام | حفظ وفرض السلام م١<br>حفظ السلام – م٢ | حفظ سلام وفرضه عند اللزوم | حفظ السلام وفرضه عند اللزوم | حفظ السلام وفرضه عند اللزوم |
| التمويل | معظمه نيجيري – م١<br>معظمه خارجي – م٢ | ٩٠% نيجيري | خارجي (فرنسي بالأساس) | خارجي متنوع |

| جهود تسوية الصراع | ليبيريا | سيراليون | غينيا بيساو | كوت ديفوار |
|---|---|---|---|---|
| نوع التسوية | سياسية عسكرية- م١ سياسية -م٢ | سياسية عسكرية | سياسية | سياسية |
| أبرز جهود التسوية | -انتخابات ١٩٩٧ وفوز تايلور -انتخابات ٢٠٠٥ وفوز إلين سيرليف | عودة كاباه للحكم(مارس١٩٩٨) انتهاء الحرب رسميا(يناير٢٠٠٢) انتخابات مايو٢٠٠٢ وفوز كاباه. | -تشكيل حكومة وحدة وطنية(ديسمبر١٩٩٨) -الإشراف على انتخابات ١٩٩٩ -الإشراف على انتخابات ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ | - المشاركة في توقيع اتفاق ليناس ماركوسيس - الاتفاق على إجراء الانتخابات ٢٠٠٦ |
| التنسيق مع الأمم المتحدة والمنظمات والدول الأخرى | -تنسيق ضعيف مع الأمم المتحدة-م١** تنسيق كبير مع الأمم المتحدة -م٢ | تنسيق كبير مع الأمم المتحدة بعد اتفاقية لومي. | تنسيق كبير مع الأمم المتحدة ومنظمة الدول البرتغالية. | تنسيق كبير مع الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي، فرنسا |
| عقبات التسوية (سياسية) | التنافر أنجلوفوني – فرانكفوني -م١ | أزمة عدم ثقة بين الأنجلوفون – والفرانكفون | -خلافات انجلوفوني-فرانكفوني-لوزوفوني | خلافات فرانكفوني-فرانكفوني(توجو-السنغال) |
| عقبات اقتصادية | التمويل وتراجع الدعم النيجيري | التمويل بعد التراجع النيجيري | التمويل الخارجي | التمويل الخارجي |
| عقبات عسكرية | غياب الهياكل المؤسسية لبروتوكول ١٩٧٨-م١ | ازدواجية القرار بسبب هيمنة نيجيرية | قلة عدد القوات – ضعف المعدات | قلة الدعم اللوجيستي |

* قام الباحث بتجميع هذه البيانات وفقا للمعلومات الواردة في الفصول من الثالث إلى السادس من الدراسة.
** م١ تشير إلى المرحلة الأولى من الصراع في ليبيريا ، م٢ تشير إلى المرحلة الثانية.

ثانيا :اختبار الفروض: بالنسبة للفروض التي انطلقت منها الدراسة فقد توصل الباحث إلى إثبات صحتها على النحو التالي:

بالنسبة للفرض الأول الخاص بتراجع الاهتمام الدولي بالتدخل لتسوية الصراعات- خاصة الداخلية، مع نهاية الحرب الباردة مما دفع التنظيمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا (مثل الإيكواس) للتدخل لتسوية هذه الصراعات ، فقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض ، إذ أن عدم الاهتمام الدولي بعملية التدخل في الصراعات الإفريقية، أو الانشغال بتسوية صراعات أخرى في مناطق غير إفريقية ، دفع المنظمات الإقليمية الفرعية – خاصة في ظل ضعف جهود التسوية القارية – إلى التدخل لتسوية هذه الصراعات.

فالانشغال الدولي بحرب الخليج الثانية أدى إلى عدم التدخل لتسوية الصراع الليبيري في مرحلته الأولى ، كما أن تراجع أهمية سيراليون وغينيا بيساو لدى الولايات المتحدة دفعها إلى عدم تحريك الأمم المتحدة للتدخل .

وبالنسبة لكوت ديفوار كان الاهتمام الأمريكي- ومن ثم الدولي- منصبًا على حشد الجهود الدولية لضرب العراق، ومن ثم فقد رفضت الأمم المتحدة طلب الجماعة بشأن تدخلها لتسوية الصراع ، أو عمل الجماعة تحت لواء القوات الدولية ، ومن ثم وجدت الجماعة نفسها مضطرة للتدخل والتنسيق مع فرنسا.

وقد لاحظت الدراسة أن الدول الكبرى المعنية بالإقليم (خاصة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة) لا تتدخل إلا في الصراعات التي تمس مصالحها فقط، كما أن هذا التدخل يتم من خلال قوات الجماعة بالأساس والقوات الدولية التابعة للأمم المتحدة ، وإذا ما تدخلت قوات هذه الدول الكبرى فإن هذا التدخل غالباً ما يكون محدوداً أو مرتبطاً بظرف معين.

فالدول الكبرى بعد الحرب الباردة عمدت على تقسيم العمل بينها وبين الجماعة وانحصر دورها – أي هذه الدول – فيما يلي:

١-توفير غطاء من الشرعية لتدخل الجماعة ، ويتم ذلك بالأساس من خلال استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يؤيد هذا التدخل من أجل التسوية .

٢- المشاركة في تدريب قوات الجماعة المتدخلة من خلال مبادرات هذه الدول في هذا الشأن مثل مبادرة أكرى(Acri) الأمريكية وبرنامج ريكامب Recamp الفرنسي ، وفريق التدريب على المساعدة العسكرية التابع لبريطانيا **The British military assistance training team** والمعروفة اختصاراً باسم بـ(مات) Bmatt .

٣- توفير الدعم المالي واللوجيستي لهذه القوات.

وفي المقابل فإن دور مع الجماعة يتمثل في التدخل العسكري في عملية التسوية ، خاصة أن هذه الدول الكبرى لاترغب في وقوع خسائر بشرية لقواتها، ومعنى ذلك فإن العبء المادي يقع بالأساس على الدول الكبري ، في حين أن العبء البشري يقع على دول الجماعة، وفي هذا الإطار يمكن فهم أسباب عدم تحمس الدول الكبري ، خاصة الولايات المتحدة ، للتدخل في الصراع الثاني في ليبيريا بالرغم من الروابط التاريخية بين واشنطن ومونروفيا ، مما اضطر الجماعة إلى التدخل لحين انتشار القوات الدولية ، وبالرغم من هذا التدخل فإن مهمة تأمين وقف إطلاق النار، وحفظ السلام أنيطت للجماعة لحين وصول هذه القوات [١].

وفي المقابل يمكن فهم أسباب تدخل كل من بريطانيا في حالة سيراليون، وفرنسا في حالة كوت ديفوار لتسوية الصراع.

فبريطانيا عملت على استصدار قرار من مجلس الأمن بشأن التدخل الدولي بعد إعلان الإيكوموج الرغبة في الانسحاب، ثم قامت بالتدخل لفترة محدودة لمواجهة المأزق الذي واجهته القوات الدولية بعد أسر ٥٠٠ من قواتها ، لكن صار الاعتماد الأساسي في التدخل على القوات الدولية وقوات الجماعة العاملة تحت لوائها.

أما فرنسا فقد عملت هي وقوات الجماعة تحت مظلة القوات الدولية لتسوية الصراع في كوت ديفوار [٢] وكانت حريصة منذ البداية على عدم تفردها بعملية

---

(١) **Alhajj-M.S.Bah , Op.Cit , P.81.**

(٢) **Idem.**

التسوية العسكرية ، بل عملت على تشجيع تدخل الجماعة ومن بعده القوات الدولية .

أما **بالنسبة للفرض الثاني** الذي يشير إلى أن محدودية الدور الذي لعبته منظمة الوحدة الإفريقية في حينها بشأن تسوية الصراعات دفع المنظمات الفرعية للتدخل من أجل تسوية هذه الصراعات، فقد أثبتت الدراسة صحة هذا الفرض إلى حد كبير، إذ أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية كان ينص صراحة (م٣/ف٢) على عدم التدخل في الصراعات الداخلية للدول الأعضاء، وعندما تدخلت المنظمة في تشاد ١٩٨١ أعلنت أن قواتها محايدة ، ولن تتدخل في الشئون الداخلية للبلاد ، وبالرغم من أن آلية الجماعة عام ١٩٩٣ أجازت التدخل في حالات معينة إلا أنها ربطته بعدة قيود لعل أهمها أن يكون هذا الدور محدوداً من حيث نطاقه ومداه ، وضرورة موافقة الدول الأعضاء ، كما أن تجاهل الآلية فكرة تشكيل قوات جاهزة للتدخل ساهم في تقليل فاعليتها ، ومن ثم قيام المنظمات الفرعية بعمليات التدخل السياسي والعسكري في عملية التسوية.

**بالنسبة للفرض الثالث:** الخاص بوجود دولة قائد في المنظمة الفرعية، وأثر ذلك على فاعلية المنظمة في عملية التسوية، فقد أثبتت الدارسة صحة هذا الفرض إلى حد كبير، ففاعلية الدور النيجيري في الصراع الليبيري، والسيراليوني دفع المنظمة إلى القيام بمهام فرض السلام وليس حفظه فقط، ومن ثم إمكانية إجبار بعض فصائل المتمردين على الجلوس إلى مائدة التفاوض، بل إن نيجيريا لعبت دوراً هاماً في رد عدوان تايلور منذ تدخل الجماعة في المراحل الأولى من الصراع، كما أن التصالح النيجيري مع تايلور ساهم في التوصل لاتفاقيات أبوجا التي مهدت لانتخابات ١٩٩٧ ونفس الأمر بالنسبة لسيراليون، حيث ساهم التدخل النيجيري في إعادة كاباه للحكم( مارس ١٩٩٨) وفي المقابل يلاحظ أن تراجع دور نيجيريا بسبب ظروفها الداخلية في المرحلة الثانية من الصراع الليبيري أدى إلى عدم قدرة الجماعة على التدخل في الصراع بمفردها، والاعتماد على القوات الدولية، كما أدى كذلك لضعف جهود الجماعة في تسوية الصراع في غينيا بيساو، حيث تعد بعثة الجماعة في بيساو من أضعف البعثات(٧١٢ جنديا فقط) وقد ترتب على ذلك اضطرار الجماعة إلى الانسحاب

من البلاد بعد فترة وجيزة ، بل في وقت بالغ الأهمية ، حيث جاء الانسحاب تالياً لوقوع الانقلاب الثاني لمانيه في مايو ١٩٩٩ ونفس الأمر ينسحب على أزمة كوت ديفوار.

صحيح أن دور الدولة القائد قد يؤدي إلى أزمة ثقة كما حدث في حالة ليبيريا وسيراليون خاصة من قبل دول الفرانكفون، إلا أنه عندما يتم إزالة أزمة عدم الثقة هذه قد يؤدي ذلك إلى تقوية دور الجماعة في عملية التسوية، كما حدث في المرحلة الأولى من الصراع الليبيري تحديداً خاصة بعد توقيع اتفاق كوتونو للسلام (١٩٩٣) وكان من نتيجة ذلك أن وصل حجم البعثة إلى ١٦ ألف جندي ، وهو أكبر حجم لها مقارنة بحالات التدخل الأخرى ، ويرجع ذلك في أحد أسبابه إلى مشاركة دول الفرانكفون بقوات لها خاصة بعد رحيل الرئيس بوانييه.

بالنسبة للفرض الرابع الخاص بارتباط فاعلية الجماعة في عملية التسوية بعدة عوامل هى : توافر الإرادة السياسية ، والتمويل اللازم ، والدعم اللوجيستي ، والتأمين الخارجي ، وأن العلاقة إيجابية بين كل هذه المتغيرات ، فقد أثبتت الجماعة صحة هذا الفرض أيضاً.

فبالنسبة للعامل الأول لوحظ أن جهود الجماعة كانت ضعيفة إلى حد كبير في ظل عدم توافر الإرادة السياسية للتدخل خاصة من قبل دول الفرانكفون في صراعي ليبيريا وسيراليون.

وقد أدى ذلك إلى تشكيك دول هذه المجموعة خاصة بوركينا فاسو وكوت ديفوار في عملية التدخل ككل، وفي دور نيجيريا داخل الجماعة، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل كان هناك دعم للمتمردين ، وعندما حدث التوافق السياسي بعد رحيل بوانييه ساهم ذلك في زيادة فاعلية الجماعة في الصراع الليبيري تحديداً.

أما بالنسبة للعامل الثاني الخاص بالتمويل فقد أثبتت الدراسة كيف أدى وجود التمويل – خاصة النيجيري – إلى زيادة فاعلية الجماعة خاصة في المرحلة الأولى من الصراع في ليبيريا وسيراليون ، والعكس صحيح أيضاً ، فقد واجهت الجماعة مشكلات عدة في هذين الصراعين بعد تراجع نيجيريا عن

عملية التمويل ، وكان من نتيجة ذلك تراجع دور الجماعة في التسوية لصالح الأمم المتحدة.

كما ظهرت أزمة التمويل بوضوح في دور الجماعة في تسوية الصراع في غينيا بيساو، حيث كانت بعثة الجماعة من أضعف البعثات واضطرت للانسحاب بعد فترة وجيزة.

**أما بالنسبة للعنصر الثالث الخاص بالدعم اللوجيستي** فقد أثبتت الدراسة وجود علاقة إيجابية بين توافر هذا الدعم وفاعلية الجماعة – والعكس صحيح أيضاً – وقد برز ذلك بوضوح في أزمة كوت ديفوار، حيث عانت الجماعة من عدم وجود مركبات لنقل قواتها العاملة هناك، واضطرت إلى الاعتماد على فرنسا في هذا الشأن، كما أن مقر قيادة القوات في أبيد جان (مارس٢٠٠٣) كان يفتقد لوجود مركبة واحدة، مما أدى إلى إضعاف قدرة القيادة على الحركة (الإشراف والمتابعة) بل يلاحظ أن قوات مثل قوات بنين تأخرت في عملية النزول إلى البلاد بسبب اعتمادها على بلجيكا في عملية النقل.

وفي المرحلة الثانية من الصراع الليبيري افتقدت الجماعة لوجود فنيين متخصصين في هبوط الطائرات ورسو السفن، مما أدى الى الاستعانة بشركاء الجماعة في هذا الشأن.

**أما بالنسبة للعنصر الرابع الخاص بالتأييد الخارجي** فقد أثبتت الدراسة أنه عامل إيجابي أيضاً في زيادة فاعلية الجماعة سواء أكان هذا التأييد معنوي(قانوني وسياسي) أو مادي (تمويل ودعم لوجيستي).

فقد لاحظ الباحث أن التأييد الخارجي القانوني كان موجوداً في الحالات الأربع، حيث لم تثر قضية مشروعية التدخل من قبل المجتمع الدولي، بل أن التشكيك جاء من الداخل في بعض الأحيان،ومن ثم فقد ساهم هذا التأييد في توفير مناخ موات لتدخل الجماعة وعدم عرقلة مهامها.

**أما الدعم المادي** فقد أثبتت الدراسة أن عدم توافره أو تأخره ، خاصة في ظل تراجع الدعم الذاتي للجماعة ، يؤدي إلى ضعف دور الجماعة في عملية التسوية، بل والمطالبة بتدخل الأمم المتحدة للقيام بمهام التسوية بدلاً من الجماعة( حالتا ليبيريا وسيراليون) .

**أما بالنسبة للفرض الخامس** الخاص بوجود علاقة عكسية بين توافر إمكانات المنظمة الذاتية الخاصة بعملية التسوية والتنسيق مع الأمم المتحدة ، فقد ذهبت الدراسة إلى صحة هذا الفرض أيضاً ، فكلما توافرت للمنظمة القدرات التسليحية والتمويلية واللوجيستية قل اعتمادها على الأمم المتحدة ، كما برز في حالتي ليبيريا وسيراليون في المراحل الأولى من الصراع ، إذ لم تطلب الجماعة تدخل القوات الدولية في عملية التسوية ، فعندما تدخلت مجموعة مراقبة دولية محدودة العدد والمهام في أزمة ليبيريا عام ١٩٩٣ كان دورها محدوداً مقارنة بدور الجماعة ، بل كان ينظر إليها من قبل نيجيريا على أنها قوات غريبة .

وقد ترتب على ذلك أمران هما : قلة التنسيق وحدوث مشكلات بشأن الاختصاص ، وهو ما حدث بالفعل. فقد كانت هناك خلافات في وجهات النظر بين قائد كل من قوات الجماعة والأمم المتحدة بشأن كيفية التعامل مع تايلور (الأول كان يفضل التعامل العسكري على عكس الثاني) بل إن قائد القوات الدولية تجاوز مهامه المتعلقة بالإشراف وقام بالتفاوض مباشرة مع أطراف الصراع .

لكن مع تراجع نيجيريا عن دعم الجماعة كانت هناك حاجة أكبر للأمم المتحدة ومن ثم التنسيق معها . بل إن نيجيريا وافقت على انضمام قواتها– ومن ثم قوات الجماعة– تحت مظلة القوات الدولية المتدخلة في سيراليون. كما تكرر طلب التنسيق في حالتي غينيا بيساو وكوت ديفوار . لكن الأمم المتحدة فضّلت التنسيق على المستوى السياسي والدبلوماسي دون العسكري .

أما قمة التنسيق بينهما فكان في أزمة كوت ديفوار خاصة مع اختيار الأمم المتحدة الجنرال السنغالي عبدالله فال– قائد قوات الجماعة ليصبح قائداً للقوات الدولية.

**أما بالنسبة للفرض السادس** الخاص بمحدودية دور الجماعة في تسوية الصراع مقارنة بدور الأمم المتحدة فقد ذهبت الدراسة إلى صحة هذا الفرض أيضاً . إذ أن كل عمليات التدخل التي قامت بها الجماعة– باستثناء غينيا بيساو– انتهت بتدخل الأمم المتحدة لتسوية هذه الصراعات وصار دور الجماعة تابعاً لها. ولعل هذا يطرح سؤالاً في ختام هذه الدراسة عن مستقبل الجماعة في عملية التسوية،وماهى السيناريوهات المطروحة في هذا الشأن.

ثالثا:السيناريوهات المستقبلية لدور الجماعة في عملية التسوية

يمكن القول بوجود ثلاث سيناريوهات في هذا الشأن:

الأول : قيام الأمم المتحدة بدور بديل لدور الجماعة في عملية التسوية.

الثاني : قيام الجماعة بدور بديل لدور الأمم المتحدة في عملية التسوية.

الثالث :قيام الجماعة بدور مكمل لدور الأمم المتحدة في عملية التسوية

وفيما يلي مناقشة لهذه السيناريوهات.

السيناريو الأول: قيام الأمم المتحدة بدور بديل لدور الجماعة في عملية التسوية،وذلك بسبب فشل قوات الجماعة في تسوية الصراعات الواقعة في إطارها، بل إن بعض هذه الصراعات امتدت لدول الجوار مثل الصراع في ليبيريا.

ووفقاً لهذا السيناريو فإن فشل الجماعة يرجع لعدة أمور هي:

١- ضعف الهياكل المؤسسية الأمنية للجماعة.

٢- ضعف الإمكانات المادية واللوجيستية.

٣- وجود مصالح لبعض القوى المتدخلة في الجماعة لصالح أطراف معينة من الصراع مثل نيجيريا في أزمة ليبيريا.

٤- عدم نزاهة القوات المتدخلة، فضلاً عن عدم حيادها [١] .

ومن ثم ووفقاً لهذا السيناريو فإن هناك ضرورة لقيام الأمم المتحدة بعملية التسوية بدلاً من هذه المنظمات الفرعية خاصة في ظل ضعف دور المنظمة القارية (الاتحاد الأفريقي) في تسوية الصراعات الإفريقية كما برز في أزمة إقليم دارفور.

السيناريو الثاني: قيام الجماعة بدور بديل عن دور الأمم المتحدة في عملية التسوية وذلك بسبب وجود اتجاه دولي عام – منذ تجربة الصومال –بضرورة قيام المنظمات الفرعية الإفريقية بعملية تسوية الصراعات الواقعة في نطاقها،

---

(١) حول الآراء المختلفة داخل هذا السيناريو أنظر: Alexander K.D.F Rempong., **Op.cit**,P.2.

خاصة في ظل عدم وجود مصالح مباشـرة للـدول المحركـة للأمم المتحدة- في عملية تدخل القـوات الدوليـة مـن ناحيـة وارتفاع تكلفة إرسال هذه القوات في ظل عـدم قيـام معظـم الدول بسداد مستحقاتها الخاصـة لـدى الأمـم المتحـدة مـن ناحية ثانية، ولتعقيد الصـراع الـداخلي تحديـداً مـن ناحيـة ثالثة. لذا فقد كان قرار الجمعية العامـة للأمـم المتحـدة رقـم ٥٧/٤٩ لعام ١٩٩٤ واضحاً فـي هـذا الشـأن، حيـث شـدَّد على أهمية دور المنظمة الفرعية عمومـاً فـي حـل وتسـوية الصراعات الداخلية. وإن لم يمنـع بضـرورة وجـود تعـاون بين الجانبين خاصة فـي مجـال إبـداء النصـح والمشـورة الدولية للقوات الفرعيـة المتدخلـة، وكـذلك إمكانيـة تـوفير بعض الدعم المادي واللوجستي.

**السيناريو الثالث : قيام الجماعة بدور مكمل للأمم المتحدة في عملية التسوية.**

وقد يكون هذا السيناريو من وجهة نظر الباحث هو الأقـرب للحـدوث خلال المرحلة المقبلة نظراً لصعوبة قيام المنظمات الإقليميـة الفرعيـة- بـل والإقليمية- عامة بمهام حفظ السلام بمفردها ، الأمر الـذي أكـده أحـد أبـرز المسئولين الدوليين الذين عملوا في هذا الصدد ، وهو "الأخضر الإبراهيمي" الذي كلفه الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان برئاسة فريق متخصص لإعداد تقرير شامل لتقييم وتطوير عمليات الأمم المتحدة للسلام في عام ٢٠٠٠ حيث أشار إلى أن فكرة اعتماد المناطق والأقاليم على نفسها في حفظ السلام أدت إلى نتائج غير كافية ، حيث أشار التقرير إلى أن منظمة الوحدة الإفريقية في حينها بذلت كـل الجهود لحفظ السلام لكنها كانت بدون طائل ، كما أن حلـف الأطلنطـي ذاتـه اضطر للرجوع إلى الأمم المتحدة لإنهاء العملية التي بدأها في كوسـوفا علـى الرغم من إمكاناته الضخمة- مقارنة بإمكانات منظمة الوحدة الإفريقية ـــ الأمر الذي يشير إلى عدم ملائمة الفكرة للواقع من الناحية العملية ، وصعوبة أن تكون هذه المنظمات بديلاً لدور الأمم المتحدة في مجال حفظ الأمن والسلم من ناحيـة

ثانية ، ومن ثم يمكن أن يكون دورها مكملاً فقط لدور الأمم المتحدة في هذا المجال[١] .

أو بمعنى آخر قيام هذه المنظمات بالأعمال السياسية مع ترك الأعمال العسكرية للقوات الدولية وكذلك أن تكون هذه القوات طليعة القوات الدولية ، بحيث تقوم بالمهام الأساسية لحفظ السلام ومنها : مراقبة وقف إطلاق النار، الإشراف على مناطق نزع السلاح. أما ما يتعلق بالمهام القتالية في إطار فرض السلام والتي تتطلب قدرات تسليحية عالية، فإن هذه تكون منوطة بالقوات الدولية.

ولعل استقراء تجربة الجماعة خاصة في حالتي الصراع الأخيرتين (ليبيريا- كوت ديفوار) تؤكد ذلك ، فقد نص اتفاق أكرا لوقف إطلاق النار في ليبيريا(١٧يونيو ٢٠٠٣) على أن تتولى القوات الدولية القيام بمهام حفظ السلام ، وأن تعمل قوات الجماعة في إطارها على أن تنشر القوات الأخيرة للقيام بمهام حفظ السلام لحين انتشار القوات الدولية التي يستغرق انتشارها ثلاثة أشهر. ونفس الأمر حدث في أزمة كوت ديفوار ، حيث نص قرار مجلس الأمم رقم ١٥٢٨(٢٧فبراير٢٠٠٤) على قيام القوات الدولية بمهام حفظ السلام على أن تخضع لها القوات الفرنسية وقوات الجماعة لها.

ولقد كان هناك تنسيق كبير بين الجانبين ، حيث تضطلع قوات الجماعة بالجانب السياسي في عملية التسوية ، خاصة الاتصال بأطراف الصراع ، في حين تقوم القوات الدولية بباقي المهام- بما فيها مهام القتال- إذا اقتضى الأمر ذلك .

ويلاحظ عدة أمور في كلتا الحالتين:

١- أن الدور الرئيسي في بداية الصراع كان منوطاً بقوات الجماعة وأن الأمم المتحدة قامت من خلال مجلس الأمن بإصدار قرارات تؤيد هذا التدخل.

---

[١] أحمد إبراهيم محمود، الصومال بين انهيار الدولة والمصالحة الوطنية.م.س.ذ.ص-٩٠.

٢- أن الأمم المتحدة كانت ترفض التدخل من الأساس، وبالتالي ضرورة إعطاء الجماعة الدور الرئيسي في عملية التسوية.

٣- أن دور الأمم المتحدة كان تابعاً لدور الجماعة في المرحلة الأولى من الصراع، كما يتضح من قرار مجلس الأمن رقم ٨٦٦ (سبتمبر١٩٩٣) بشأن تشكيل بعثة المراقبة الدولية في ليبيريا..ونفس الأمر بالنسبة للصراع في كوت ديفوار حيث صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٤٦٤ (فبراير٢٠٠٣) بمنح قوات الجماعة والقوات الفرنسية التفويض باستخدام القوة ، ومن ثم فإن دور بعثة المراقبة التي وافق عليها المجلس (١٣ مايو ٢٠٠٣) كان مكملاً لدور قوات الإيكوميسي وليكورن.

٤- أن تدخل الأمم المتحدة من خلال قوات حفظ السلام جاء بناء على طلب من الجماعة وليس رغماً عنها، مثل طلب مجلس الوساطة والأمن في اجتماعه الوزاري في أكرا-١٩ مارس ٢٠٠٤ توجيه رسالة إلى مجلس الأمن بشأن نشر قوات دولية لكي تتولى مهام قوات الإيكوميسي ، بل يلاحظ أن الجماعة طلبت انضواء قواتها تحت مظلة القوات الدولية(حالات ليبيريا- سيراليون- كوت ديفوار) وهو ما يؤكد ما ذهب إليه الباحث بأن دور الجماعة سيكون مكملاً لدور الأمم المتحدة وليس العكس.

لكن لكي يكتمل هذا الدور ويكون فاعلاً- خاصة في المراحل الأولى للصراع التي تتدخل فيها الجماعة منفردة لحين انتشار القوات الدولية- فإنه يتطلب عدة أمور بعضها يقع على عاتق الجماعة ، وبعضها يقع على عاتق المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

**أ-أمور تقع على عاتق الجماعة.**

هذه الأمور عديدة لعل من أهمها مايلي:

١-ضرورة وجود غطاء جوي لدعم القوات البرية خاصة فيما يتعلق بمواجهة حرب العصابات كما هو الحال في ليبيريا وسيراليون ، حيث إن

معظم دول الجماعة باستثناء نيجيريا لديها عدد قليل من المروحيات القــادرة على القتال وتقديم الدعم للجنود في مواجهة المتمردين في الحال [١] .

٢-زيادة الكوادر البشرية اللازمة لإدارة العمل في الإدارات الأربعة المساعدة لنائب السكرتير التنفيذي لإدارة الشئون السياسية والإنســانية والــدفاع والأمــن ومركز المراقبة والملاحظة ، حيث كان هناك نقص شديد في هذه الكوادر بــرز بوضوح في أزمة كوت ديفوار الأخيرة ، مما دفع الجماعة إلى الاستعانة بخبراء أجانب في هذا الشأن .

صحيح أن الجماعة قامت مؤخراً بتعيين رؤساء لهذه الإدارات ، إلا أنــه مــن المهم استكمال أشكال هذه الهياكل الأدارية لضمان سير العمل على أكمل وجه [٢] Ecomog Support Commond .

٣-إنشاء وإقامة مركز للدعم اللوجستي لمواجهة المشكلات المترتبة على عــدم وصول هذا الدعم اللوجستي ومن ثم انتشار القوات أو القيام بمهامهــا بصــورة فاعلة. وذلك من خلال وجود جسور برية وجوية قادرة على حمل المعدات الثقيلة لمناطق النزاع، ويجب أن تحتفظ القيادة المركزية- في أبوجا- بوحــدات دعــم لوجيستي فرعي تابعة لها في كل أنحاء الإقليم، بما يسمح لوحدات الإيكومــوج الاستفادة منها عند الطوارئ ، ونظراً لأن هذا الاقتراح مكلــف للغايــة ، فإنــه يتطلب مساعدة الأمم المتحدة وكذلك الدول شركاء الجماعة في تحقيقه [٢] .

٤-ضرورة اتخاذ إجراءات فاعلة في إطار تشكيل قوة التدخل السريع لأن فكرة المشاركة التطوعية في عمليات حفظ السلام تساهم في تقليل فاعلية الجماعة في عملية التدخل، كما أن بعض الدول الأعضاء قد تحجم عن المشاركة- إما

---

[١] Mitikishe maxwell Khobe, the Evolution and Conduct of Ecomog Operation, **Op.cit**,P.10.

[٢]Mohamed Ibn chambas: Keynote at the Book Launch on Liberia", **Paper Presented to West Africa's Security Complex. Challenge and Prospects of Regional Resolution in the 21st century**, Abuja, August 2005,P.9.

لأسباب سياسية أو أسباب اقتصادية ، وهو ما ينعكس على أداء قوات الجماعة في عمليات حفظ السلام (١) .

ومن شأن توازن هذه القوات تحقيق ما يلي (٢) :

أ- القدرة على تجميع البيانات من مصادر مختلفة تتعلق بالصراعات الكامنة وذلك من خلال معلومات نظام الإنذار المبكر، ومن ثم اتخاذ قرارات سريعة استناداً لهذه المعلومات في إطار عملية صنع السلام.

ب- إعداد خطط منظمة بشأن تدابير الانتقال لأماكن الصراع وكيفية الدعم اللوجستي.

ج- القدرة على نشر الحد الأدنى من القوات في مسرح عمليات خلال أسبوع، ونشر باقي القوات خلال فترة تتراوح بين ٣- ٥ أسابيع لمنع زيادة الصراع وانتقاله الى دول الجوار.

د- تفعيل دور الجماعة فيما يتعلق بجهود الدبلوماسية الوقائية ومنع الصراع، خاصة أن جهودها في هذا الشأن اصطدمت بقضيتين أساسيتين هما: تعدد أبعاد الصراع الداخلي من ناحية ، والدعم الخارجي لأطراف الصراع من ناحية ثانية ، ولعل دعم عملية منع الصراع يتطلب وضع سياسة عامة وشاملة في هذا الشأن ، ويتم ذلك من خلال منح السكرتير التنفيذي صلاحيات رسم سياسات الجماعة فيما يتعلق بمواجهة الأزمات ، ويعد إنشاء الجماعة مؤخراً وحدة متخصصة لتحليل المعلومات ورسم الخطط الاستراتيجية هي وحدة التحليل السياسي والإدارة الاستراتيجية أمراً هاماً في هذا الشأن ، إذ أن هذه الوحدة ستساهم في التخطيط وإدارة عمليات الجماعة في مختلف القضايا.

وفي حالة فشل عملية منع الصراع فإن الحاجة تظهر للقيام بمهام إدارة الصراع، ويتم ذلك بالأساس من خلال تفعيل نظام الإنذار المبكر الذي من أهم صفاته التحرك الفعال والتخطيط والإعداد لنشر قوات حفظ السلام، وكذلك توفير

---

(١)Moya Collette,"the diemmas of Internetionl …**Op.cit**,PP.23-24.

(٢)Francis A.Agyemfra.**Op.cit**,P.2.

معلومات هامة قبل التدخل . وهناك اقتراح بتعاون الجماعة مع الأمم المتحدة لإقامة آلية للاستجابة السريعة للأزمات Early Response Mechanism [١] خاصة في ظل افتقار المناطق الفرعية للكوادر المدربة على أساليب جمع المعلومات وإرسالها إلى المركز في أبوجا . ولعل توافر هذه الكوادر قد يحتاج لبعض الوقت . وهناك اقتراح آخر بأن يقوم الدبلوماسيون–عند الضرورة– بجمع المعلومات عن الدول التي تشهد بوادر انفجار الصراع وتقديمها لنظام الإنذار المبكر [٢] .

أ– وفي إطار السياق ذاته ينبغي أن تقوم الجماعة بتفعيل مجلس الحكماء في عمليات صنع السلام واحتواء الصراعات في بدايتها خاصة الصراعات التي قد تنشب إبان العمليات الانتخابية التي تصاحب عمليات التسوية.

ب– توفير الكوادر البشرية اللازمة لمكتب مبعوث السكرتير التنفيذي باعتباره رئيس البعثة ، وفقاً لبروتوكول الآلية ، أو لمحورية دوره في التنسيق مع المنظمات الأخرى العاملة في الدول محل الصراع ، خاصة الأمم المتحدة ، ويلاحظ أن عدد الكوادر البشرية لم يكن كافياً في صراع ليبيريا الثاني وكوت ديفوار، حيث لم يوجد مستشار قانوني أو سياسي للمبعوث الخاص الذي يقوم بالمساعدة في شرح أبعاد الوضع السياسي والقانوني لمبعوث الأمم المتحدة. ومن ثم فإن بقاء هذا المكتب يعد ضرورياً حتى بعد انسحاب الأمم المتحدة من الدولة محل الصراع ، وذلك من أجل مساعدة المنظمات الدولية والتابعة للأمم المتحدة وكذلك المنظمات غير الحكومية في مرحلة ما بعد الصراع .

ج– قيام الدول الأعضاء بسداد حصتها في صندوق سلام الجماعة لتمويل أية عمليات مستقبلية خاصة في ظل ندرة الموارد الموجودة به، وكذلك سداد حصتها من حصيلة الجمارك المفروضة على السلع المستوردة من خارج

---

[١] **Report of The Ecowas Workshop: Lessons from Ecowas Peacekeeping Operations:1990-2004**, Accra,10-11 Feb 2005,PP.14-15.

[٢] **Ibid**, P.18.

الإقليم (٠,٥%) فبالرغم من موافقة الدول الأعضاء علـــى ذلـــك إلا أن الأمر لم يدخل حيز التنفيذ بعد . وهناك اقتراح بـــأن يقـــوم الســـكرتير التنفيذي بإقناع قادة الدول الأعضاء بنقل هذه النسبة كل عـــام بصـــورة تلقائية من البنوك المركزية لهذه الدول الى صندوق الجماعة [١] .

د- إنشاء إدارة مالية تضم موظفين ماليين من الجماعـــة والـــدول المانحـــة يشرف عليها مراقب حسابات مهمته التخطيط- التنسيق -الإدارة للشئون المالية التي تضمنها عمليات الجماعة. هذا المراقب سيكون مـــن مهمتـــه أيضاً تحديد قائمة الأولويات اللازمة للجماعة سواء فيما يتعلق بالأشخاص والأدوات والمعدات المطلوبة التي تحتاج إلى تمويل ، هذه القائمة ستكون مفيدة عند تقديمها للدول المانحة التي تسعى إلى دعم الجماعة ومساعدتها في تدعيم قدراتها في عمليات السلام.

هـ- زيادة التدريبات المشتركة للقوات الجـــاهزة للتـــدخل ، وكـــذلك قـــوات الإيكوموج ، على ألا يقتصر التدريب على العسكريين فقط ، فقد كان هنـــاك اعتقاد سائد- ولا يزال- بأن الإيكوموج ليس لها شخصية واحدة ، بـــل إن القوات المشاركة بها لهاعادات وتقاليد قد تكون متناقضة في بعض الأحيان .

صحيح أن هذه الفكرة بدأت تزول بعد عام ١٩٩٩ حيث تم عقد تدريبات مشتركة ، نظرية وعملية ، في مراكز تدريب الجماعة ، إلا أن الأمر لا يزال يحتاج لمزيد من التدريب ، ويمكن أن يتم ذلـــك بالتنســـيق مـــع الوحـــدات العسكرية في إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام .

و- كما ينبغي ألا تقتصر هذه التدريبات على العسكريين فقط ، وإنما لابد أن تمتد إلى المدنيين ، خاصة ضباط الشرطة والمحللين السياسيين والقـــانونيين الذي سيشاركون في هذه القوات أيضاً.

---

[١] **Mark Malan, Op.cit,** P.21.

**٢- أمور تقع على عاتق الأمم المتحدة والمجتمع الدولي**

أ- دعم وحدات التدخل السريع التابعة للجماعة بالإمدادات اللوجيستية المناسبة ، حيث يمكن لهذه القوات أن تنتشر بصورة أسرع وبتكلفة أقل ، الأمر الذي يسهل تدخل القوات الدولية في مراحل لاحقة ، تماماً كما حدث في ليبيريا-كوت ديفوار- سيراليون [١] .

ب-اتخاذ إجراءات عقابية ضد المتمردين.

ج-مساندة جهود الجماعة ، وعدم اتخاذ مبادرات فردية للتسوية أو الاتصال المباشر بأطراف النزاع دون التنسيق مع سكرتارية الجماعة، وهو ماحدث في أزمة كوت ديفوار ، لذا فقد حذر كوفي عنان من قيام القوات الخارجية بأخذ مسارات تفاوضية غير المسارات التي تسير عليها الجماعة ، حيث أكد ضرورة أن تقوم هذه الأطراف بأدوار مكملة ومتكاملة مع أدوار الجماعة وليست منافسة لها[٢] .

د- القيام بتدريبات مشتركة بين القوات الدولية وقوات الجماعة، خاصة إذا ما عملت الأخيرة تحت لواء الأولى، كما ينبغي لقيادة القوات الدولية عدم تجاهل نصائح قائد قوات الجماعة بشأن مجريات الأمور، لأن ذلك قد يترتب عليه مواجهة القوات الدولية مشكلات في بداية عملها كما حدث في سيراليون، كما يتطلب الأمر أيضاً قيام قادة القوات الدولية بالالتحاق بمراكز التدريب التابعة للجماعة لمعرفة وفهم طبيعة قوات الجماعة المشاركة ضمن القوات الدولية كما حدث في كوت ديفوار .

---

(١) Cheick Oumar Diarra,"**Ecowas Civilian- Military Strategy for West Africa**"in.www.inwent.org/ef-texte/ military/diarra 6.htm.P.2.

(٢)Mark malan.**Op.cit**,P.16.

# الملاحق

# ملحق رقم (١)

## الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

## "بروتوكول عدم الاعتداء"

إنه بالنظر إلى أن أهداف الجماعة الواردة في معاهدة لاجوس المنشئة لها ( ٢٨ مايو ١٩٧٥) لا يمكن تحقيقها إلا من خلال توفير مناخ آمن ومستقر بين الدول الأعضاء .

وتماشيا مع نص الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أن جميع الدول الأعضاء يجب أن تمتنع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستخدام القوة ضد سيادة أو حدود أية دولة مستقلة ، وكذلك استنادا إلى الفقرة ٣ من المادة ٣ لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية التي تنص على احترام حدود وسيادة كل دولة على أراضيها وحقها في الوجود المستقل ، واستنادا إلى القرار الذي تم اتخاذه في قمة رؤساء الدول والحكومات في لومي (٥ نوفمبر ١٩٧٦) بشأن توقيع بروتوكول بشأن عدم الاعتداء بين الدول الأعضاء . واستنادا إلى ذلك فقد تم الاتفاق على الآتي :

**المادة ١ :**

تمتنع الدول الأعضاء في تعاملاتها مع بعضها البعض عن استخدام القوة أو الاعتداء أو استخدام أي وسيلة لاتتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الإفريقية تنل من استقلالية أو سيادة أي دولة عضو .

**المادة ٢ :**

تمتنع الدول الأعضاء عن تشجيع أو ارتكاب أو التغاضي عن الأعمال التي من شأنها تهديد حدود أو الاستقلال السياسي لأي دولة .

**المادة ٣ :**

تمتنع الدول الأعضاء عن السماح بالتواجد الأجنبي على أراضيها والذي قد يقم بأي من الأعمال المشار إليها في المادة ٢ .

**المادة ٤ :**

تمتنع الدول الأعضاء – كذلك – عن السماح للأجانب غير المقيمين بها باستخدام أراضيها في واحدة من الأعمال المشار إليها في المادة ٢ .

**المادة ٥ :**

١- تتعهد الدول الأعضاء باستخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات التي تنشب فيما بينها .

٢- وفي حالة الفشل في تسوية الخلافات بين الدول الأعضاء بالطرق السلمية ، يتم تحويل الأمر إلى لجنة من رؤساء الدول ، وفي حالة فشل هذه اللجنة في حل الخلافات يتم رفع الأمر في النهاية إلى السلطة أو الهيئة .

٣- إن تشكيل وصلاحيات هذه اللجنة المشار إليها أنفا يتم من خلال السلطة أو الهيئة .

**المادة ٦ :**

١- أن هذا البروتوكول يدخل حيز التنفيذ بتصديق ٧ دول عليه – على الأقل – .

٢- أن البروتوكول بعد التصديق عليه سيوضع في الأمانة العامة ويتم تسجيل البروتوكول في كل من الأمم المتحدة ، منظمة الوحدة الإفريقية ، والمنظمات الأخرى المعنية .

## ملحق رقم (٢)

## الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

## "بروتوكول المساعدة الجماعية المتبادلة في مجال الدفاع"

**الديباجة :**

أنه استثناء للمادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة ، والمادة ٣ من ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بشأن عدم الاعتداء التابع للجماعة والذي تم توقيعه في لاجوس ٢٢ أبريل ١٩٧٨ ، والذي ينص على قيام الدول بحل نزاعات بالطرق السلمية .

واقتناعا بأن التقدم الاقتصادي لن يتحقق مالم يتم توفير بيئة آمنة مواتية ومستقرة .

وانطلاقا من أن الدول الأعضاء تنتمي إلى بقعة جغرافية واحدة .

وإدراكا للتهديدات الأمنية العدوانية التي تواجه القارة عامة ودول الإقليم خاصة .

وإدراكا كذلك من وجود مخاطر متمثلة في وجود قوات أجنبية على أرض القارة يمكن أن تشكل دعما لأي عدوان خارجي .

وإدراكا لأهمية التحالف والتعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة أي عدوان خارجي .

وإدراكا لحقيقة أن الدفاع الخارجي لكي يكون فاعلا يحتاج إلى العمل الجماعي من قبل الدول الأعضاء في إطار البروتوكول

ولذلك

**الفصل الأول : التعريفات :**

**المادة ١ :**

- المعاهدة Treaty : يقصد بها معاهدة تعريفات الجماعة .
- الاعتداء : يشير إلى استخدام القوة من قبل دولة عضو بشكل يهدد أراضي أو سيادة دولة أخرى أو استقلالها السياسي ، وكذلك الحال بالنسبة لأي وسيلة تتعارض مع تلك التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية .
- المساعدة الدفاعية : تشير إلى كل أنواع المساعدة العسكرية ( فنية – امدادات – قوات) ص ١٣٣ .

- الجماعة community : يقصد بها الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا .
- السلطة أو الهيئة Authority : تعني هيئة رؤساء الدول والحكومات كما تـم تحديدها في المادة ٥ من المعاهدة .
- السكرتير التنفيذي Executive Secretary : يعني السكرتير التنفيذي كما تـم تعريفه في المادة ٨ من المعاهدة .
- العدوان Aggression : يعني استخدام القوة من قبل أي دولة عضو ضد سيادة أو حدود ، أو الاستقلال السياسي لأي دولـة عـضو أو اسـتخدام أي وسـيلة تتعارض مع مواثيق منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية .

**الفصل الثاني : الأهداف :**

**المادة ٢ :**

تعلن الدول الأعضاء وتقبل بأن أي تهديد مسلح أو عدوان مباشـر ضـد أي دولـة عضو يعد بمثابة تهديد أو عدوان على دول الجماعة ككل .

**مادة ٣ :**

تتعهد الدول الأعضاء بتقديم المساعدة الجماعية في مجال الدفاع ضد أي تهديد مسلح أو عدوان .

**مادة ٤ :**

أن الدول الأعضاء تتخذ التدابير المناسبة – كما هو محدد في المادة ١٧ ، ١٨ مـن البروتوكول – في الحالات الآتية :

١- في حالة الصراع المسلح بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء ، وذلك في حالة فشل تسوية الخلافات بالطرق السلمية التي تم الإشارة إليها في المادة ٥ من بروتوكول عدم الاعتداء . (تنص هذه المادة على تعهد الدول الأعـضاء باستخدام الوسائل السلمية في تسوية النزاعات فيما بينها (فقرة ١) وفي حالـة الفشل يتم تحويل الأمر إلى لجنة من رؤساء الدول يتم تحديـد صـلاحياتها وتشكيلها من قبل هيئة رؤساء الدول ، وفي حالة فشل اللجنة يتم رفع الأمـر إلى السلطة (فقرة ٣١) .

٢- في حالة وجود صراع داخل إحدى الدول يتم إدارته ودعمه من الخارج بما يهدد السلم والأمن في الجماعة ، وفي هذه الحالة فإن الهيئة هي التي تحدد هذا الموقف ، وتقرر التعاون الكامل بشأنه .

**الفصل الثالث : المؤسسات :**

**المادة ٥ :**

أن مؤسسات تنفيذ هذا البروتوكول هي :

١- السلطة أو الهيئة Authority مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

٢- مجلس الدفاع The Defence Council .

٣- لجنة الدفاع The Defence Commission .

**القسم الأول : هيئة رؤساء الدول والحكومات :**

**مادة ٦ :**

١- أن مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في اجتماعهم السنوي العادي سيبحث المشكلات العامة المتعلقة بالأمن والسلم في الإقليم .

٢- أن الهيئة يمكن أن تعقد اجتماعات غير دورية لمناقشة قضايا الأمن ، واتخاذ إجراءات دفاعية إذا تطلب الأمر ذلك .

٣- أن الهيئة تحدد وتقرر العمل العسكري المناسب ، والتفويض الممنوح للقوات المتحالفة للجماعة AAFC .

٤- أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الهيئة تتخذ صفة الإلزامية والفورية .

**القسم الثاني : مجلس الدفاع :**

**مادة ٧ :**

١- أن المجلس يتم تشكيله من قبل السلطة .

٢- أن المجلس يتكون من وزراء الدفاع والخارجية في الدول الأعضاء ، وفي أوقات الأزمات ، فإن المجلس يمكن أن يضم رئيس السلطة ، كما أنه يمكن أن يتوسع ليضم وزراء آخرين إذا اقتضت الضرورة ذلك – السكرتير التنفيذي –

ونائب السكرتير التنفيذي المعني بالتسوية العسكرية يشاركون في حضور هــذه الاجتماعات .

**مادة ٨ :**

١- أن مجلس الدفاع ينعقد بناء على دعوة من رئيسه من أجــل إعــداد جــدول القضايا – ذات المضامين الدفاعية – التي سيتم عرضها على قمـــة رؤســاء الدول .

٢- وفي حالة الطوارئ فإن المجلس يدرس الموقف ، والاستراتيجية التي ينبغـــي تطبيقها ، ووسائل أو كيفية التدخل .

**مادة ٩ :**

وفي حالة التدخل العسكري ،فإن مجلس الدفاع بمعاونة لجنة الــدفاع – وبإشــراف الدول المعنية – سيشرف على جميع الإجراءات الواجب اتباعها من قبل قائد القــوات Force Commander ، وكذلك كل الإجراءات المتاحة له عند التخل . وينبغـــي أن تكون هذه الأعمال التي سيقوم بها قائد القوات بالتنسيق مع القيــادة الــسياسية للــدول المعنية .

**مادة ١٠ :**

وفي نهاية العملية سيقوم المجلس (مجلس الدفاع ) برفع تقرير عنها للسلطة .

**القسم الثالث : لجنة الدفاع :**

**مادة ١١ :**

١- لجنة الدفاع ستكون من رئيس الأركان Chief of Staff في كل دولة عضو ، وسيتم تشكيلها من قبل السلطة .

٢- وظيفة اللجنة فحص النواحي الفنية الخاصة بالإجراءات الدفاعية .

٣- ستقوم اللجنة بوضع القواعد الحاكمة لعملها ، خاصة فيما يتعلق باجتماعاتها ، وكيفية تنفيذ المهام المنوطة لها من قبل مجلس الدفاع .

**الفصل الرابع : الإدارة :**

**مادة ١٢ :**

١- مجلس الدفاع سيقوم بتعيين نائب سكرتير تنفيذي للمهام العسكرية في السكرتارية التنفيذية لمدة أربعة أعوام قابلة للتجديد مرة واحدة .

٢- نائب السكرتير التنفيذي سيعمل في خدمته وسيرأس مجموعة من الضباط العسكريين .

٣- ستكون مهمته الأساسية إدارة ومتابعة القرارات الصادرة عن السلطة في مجال الدفاع والواردة في هذا البروتوكول وذلك تحت إشراف السكرتير التنفيذي للجماعة .

٤- سيكون مهمته كذلك تحديث الخطط أولا بأول المتعلقة بتحرك القوات والدعم اللوجيستي والتدريبات المشتركة – كما هو منصوص عليه في الفقرة ٣ من المادة ١٣ ( تنص هذه الفقرة على أنه ضمانا لتحقيق أهداف البروتوكول ، فإن الدول الأعضاء من وقت لآخر يمكن أن تقوم بالمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة بين دولتين أو أكثر من خلال القوات المسلحة المتحالفة للجماعة .

٥- سوف يقوم بإعداد وإدارة الموازنة العسكرية للسكرتارية .

٦- سوف يقوم بإعداد وتقديم التصور للسكرتارية التنفيذية فيما يتعلق بالأمور الخاصة بالموظفين العاملين معه .

**الفصل الخامس : كيفية التدخل والمساعدة :**

**مادة ١٣ :**

١- تتعهد الدول الأعضاء بوضع وحدات خاصة من قواتها المسلحة تحت تصرف الجماعة في حالة أي تدخل عسكري .

٢- هذه الوحدات سوف يتم الإشارة إليها باسم القوات المسلحة المتحالفة للجماعة.

٣- من أجل تحقيق الأهداف الواردة في البروتوكول فإن الدول الأعضاء – من وقت لآخر – يمكن أن تقوم بتدريبات عسكرية مشتركة لهذه القوات سواء أكان ذلك على مستوى دولتين أو أكثر .

**مادة ١٤ :**

سيتم تعيين قائد لهذه القوات من خلال السلطة بناء على ترشيح من مجلس الدفاع ، ويتصرف وفقا للسلطات الممنوحة له من قبل السلطة ، وهو يقوم بالتعاون مع رئيس أركان حرب الدولة التي يتم تقديم المساعدة له

# ملحق رقم (٣)

## الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

## "البروتوكول المتعلق بآلية منع وإدارة وحل الصراعات وحفظ السلام والأمن"

### الديباجة

نحن رؤساء الدول والحكومات في الإيكواس :

- في إشارة وإدراكا للمعاهدة المنقحة للجماعة والموقعة في كوتونو (٢٣ يوليو ١٩٩٣ ) خاصة الفقرة ٥٨ منها .
- وإدراكا ووفقاً للبنود الملائمة وذات الصلة في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية .
- واستنادا لميثاق الأمم المتحدة خاصة الفصل السادس والسابع والثامن وما يتعلق بحرية الأشخاص في الحركة والحق في الإقامة .
- واستنادا لما جاء في بروتوكول عدم الاعتداء الموقع في لاجوس (٢٢ إبريل ١٩٧٨ ) ، وكذلك بروتوكول المساعدة الجماعية في مجال الدفاع الموقع في فريتاون (٢٩ مايو ١٩٨١) ، خاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الجماعية في مجال الدفاع ضد أي تهديد أو اعتداء ضد أي دولة عضو .
- ومع الأخذ في الاعتبار اتفاق الإطار لبرتوكول عدم الاعتداء والمساعدة في الدفاع التابع لسياو والمعروف اختصار ب **ANAD** والذي تم توقيعه في أبيدجان (٩ يونيو ١٩٧٧) ، وكذلك دخول هذا البروتوكول حيز التنفيذ في داكار ( ١٤ ديسمبر ١٩٨١) .
- وتأكيداً على التزمنا بإعلان المبادئ السياسية للإيكواس الذي تم توقيعه في أبوجا (٦ يوليو ١٩٩١) فيما بتعليق بمبادئ الحرية – حقوق الإنسان – الديمقراطية .
- وإدراكا كذلك لإعلان القاهرة (٩ يونيو ١٩٩٣) المنشئ لآلية منع إدارة وتسوية الصراعات في القارة الإفريقية والتي تم توقيعها وإنشاؤها في القمة ٢٩ لمنظمة الوحدة الإفريقية .

- واستناداً لتنوع الصراعات التي تشكل تهديداً للأمن والسلم في القارة الإفريقيــة . وإدراكاً لدورنا في تحسين مستوى المعيشة لشعوبنا .
- واقتناعا بمدى الحاجة لتطوير سياسات فاعلة من شأنها تخفيف معانـــاة المجتمـــع المدني خاصة النساء والأطفال ، وكذلك السعي للحفاظ على الحياة ، وعلى هــذا المجتمع في أعقاب الحروب والكوارث الطبيعية .
- واقتناعا كذلك بأن الحكم الجيد القائم على سيادة القانون يلعب دوراً هاماً في إرساء السلام ومنع الصراع .
- واستنادا كذلك لإعلان حظر تصدير واستيراد وتصنيع الأسلحة الخفيفة ، والذي تم توقيعه في القمة ٢١ لرؤساء دول وحكومات الإيكواس والتي عقدت في أبوجا في الفترة من ٣٠-٣١ أكتوبر ١٩٩٨ .
- وإدراكا بأن الجرائم التي ترتكب عبر الحدود – وكذلك تنــوع وجــود الأســلحة الصغيرة والمرور غير الشرعي يساهم في حدوث حالة مد عدم الأمن والاستقرار للجواب الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم .
- وإدراكاً بأن هذه الظاهرة السابقة يترتب عليها مشاكل اقتصادية واجتماعية يمكــن حلها من خلال زيادة التنسيق والتعاون المتبادل .
- وإدراكا لضرورة صيــاغة معــاهدات وبروتوكولات أكثــر ملائمــة وفاعليــة وتوافقية في ذات الوقت .
- ورغبة في دعم الإنجازات التي تم تحقيقهــا في مجــال حــل الصراعات مــن خلال قوات الإيكوموج .
- واستناداً للقرار الذي تم اتخاذه ( أبوجا ١١/١٠/١٩٩٨ ، ويحمــل **(A/DEC** . والمتعلق بآلية الايكواس ورغبة في تنفيذ هذا القرار بصورة عملية ومؤسسية .

اختصارات

- المعاهدة :تعنى المعاهدة المنقحة للجماعة التي تم توقيعها في كوتونــو(٢٤يوليــو ١٩٩٣)

- الجماعة: تعنى الجماعــة الاقتصــادية لــدول غرب أفريقيا والمشار إليها فــي المادة ٢ من المعاهدة .
- السلطة" تعنى هيئة رؤساء الدول والحكومات لدول لغرب إفريقيا المشار إليها في المادة ٧ من المعاهدة
- مجلس الوساطة والأمن : يشير إلى مجلس الوساطة والأمن كما جاء في المادة ٨ من هذا البروتوكول .
- لجنة الدفاع والأمن: تشير إلى لجنة الدفاع والأمن كما تم تعريفها في المــادة ١٨ من هذا البروتوكول .
- السكرتير التنفيذي: يشير إلى السكرتير التنفيذي الذي تم تحديده وتعيينه وفقاً للمادة ١٨ من المعاهدة .
- مجلس الحكماء :يشير إلى مجلس الحكمــاء الذي تم تعريفه وفقاً للمادة ٢٠ مــن البروتوكول .
- إجتماع السفراء: يشير إلى اجتماع السفراء كما جاء فــي المــادة ١٤ مــن هــذا البروتوكول .
- مبعوث خاص: يشير إلى المبعوث الخاص كما ورد في المــادة ٣٢ مــن هــذا البروتوكول .
- المؤسسة :تشير إلى أيــة هياكــل تندرج تحت المادة ٤ من هذا البروتوكول .
- النظام : يشير إلى أية هياكل تندرج تحت المادة ١٧ من هذا البروتوكول .
- مركز المراقبة والملاحظة: يشير إلى مركز مراقبة السلام والأمن الإقليمي كمــا جاء في إعادة ٥٨ من المعاهدة ،والمشار إليه في المادة ٢٣ من هذا البروتوكول .
- الإيكوموج :تعنى قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للإيكواس والتي تعد أداة تدخل الجماعة كما ورد في المادة ٢١ من هذا البروتوكول .
- قائد القوات:يشير إلى قائد القوات الذي يتم تعيينه وفقاً للتدابير والإجراءات الواردة في المادة ٣٣ من هذا البروتوكول .

- الجرائم عبر الحدود :تشير إلى الجرائم التي ترتكب بواسطة أشخاص – منظمات – شبكات محلية أو أجنبية داخل أو عبر الحدود الوطنية للدولة أو عبر مجموعة من الدول .
- دولة في أزمة: يشير إلى أمرين هما دولة عضو تعانى من صراع مسلح ، وكذلك دولة عضو تواجه مشاكل متنوعة ومعقدة أو مواقف بها توتر شديد يمكن أن تؤدى إلى كارثة إنسانية، أو تهديد للسلم والأمن في الإقليم أو في أي دولة تتأثر بعملية الإطاحة أو محاولة الإطاحة بالحكومة الديمقراطية المنتخبة .

## الفصل الأول

## النشأة – المبادئ – الأهداف الخاصة بالآلية

**المادة الأولى : النشأة :**

نحن هنا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا قررنا إنشاء آلية للأمن الجماعي والسلام ستعرف باسم آلية منع وإدارة وتسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن .

**المادة الثانية : المبادئ :**

تعيد الدول الأعضاء التأكيد على التزاماتها بشأن المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الإفريقية ، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان، وكذلك الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ، خاصة المبادئ الرئيسية التالية :

١. أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأمن الشعوب والدول قضايا متلازمة ولا يمكن الفصل بينها .
٢. تعزيز وتقوية حرية حركة الأفراد – حق الإقامة والذي يساهم في تحسين علاقات حسن الجوار .

٣. حماية حقوق الإنسان الأساسية والقوانين الإنسانية العالمية في هذا الشأن .

٤. المساواة والسيادة بين الدول .

٥. الحفاظ على السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء .

**المادة الثالثة : أهداف الآلية :**

تتمثل أهداف الآلية فيما يلي :-

١. منع وإدارة وحل الصراعات الداخلية والبينية وفقاً للشروط التي تم النص عليها في الفقرة ٤٦ من إطار الآلية التي تم التصديق عليها بموجب القرار **A/Dec. 11/10/98** في ٣١أكتوبر ١٩٩٨ .

٢. تنفيذ التدابير الملائمة وفقاً لما جاء في المادة ٥٨ من المعاهدة المنفتحة .

٣. تنفيذ التدابير الملائمة الواردة في بروتوكول عدم الاعتداء – بروتوكول المساعدة الجماعية في المجال الأمني – بروتوكول حركة الأشخاص – بروتوكول حق الإقامة والتشييد .

٤. دعم وتقوية التعاون في مجالات منع النزاعات – الإنذار المبكر – عمليات حفظ السلام – التحكم في الجرائم عبر الحدود – الإرهاب الدولي – كثرة الأسلحة الصغيرة والاعتداء على الممتلكات الشخصية .

٥. الحفاظ على وتعزيز الآمن والسلام والاستقرار داخل الجماعة – إقامة المؤسسات وصياغة السياسات التي من شأنها التنسيق فيما يتعلق ببعثات الإغاثة الإنسانية .

٦. تعزيز التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بدعم الدبلوماسية الوقائية **Preventive Disloyally** وحفظ السلام .

٧. إقامة ونشر قوات عسكرية ومدنية من أجل الحفاظ على، أو إعادة السلام داخل الإقليم عندما تزداد الحاجة لذلك .

٨. إنشاء هيكل مناسب أو البحث عن آلية مناسـبة مـن أجـل إدارة المـوارد الطبيعية الواقعة بين أكثر من دولة بصورة عادلة ونزيهة من أجل الحيلولة دون نشوب صراعات بين هذه الدول .

٩. حماية البيئة ، واتخاذ خطوات من أجل الحفاظ عليها لكي تعود إلى حالتهـا الطبيعية.

١٠. الحفاظ على الموروث الثقافي للدول الأعضاء .

١١. صياغة وتطبيق سياسات لمكافحة الفساد – غـسيل الأمـوال – تهريـب الأسلحة بصورة غير شرعية .

## الفصل الثاني :مؤسسات الآلية :

### المادة الرابعة

إن مؤسسات الآلية تتكون من.

١. السلطـــة .
٢. مجلس الوساطة والأمن .
٣. السكرتارية التنفيذية .
٤. أي مؤسسة أخرى يمكن استحداثها من خلال السلطة .

### المادة الخامسة : تشكيل واجتماعات السلطة :-

– تتكون السلطة من رؤساء الدول والحكومات الأعضاء . كما هو مقرر في الفقرة ١ من المادة ٧ من المعاهدة المنفتحة .
– يمكن للسلطة أن تجتمع كلما دعت الضرورة ذلك .

### المادة السادسة : وظائف السلطة :

١. تعد السلطة الكيان أو المؤسسة العليا لاتخاذ القرارات في الآلية .
٢. تملك الصلاحيات الخاصة باتخاذ أية قرارات أو إجراءات تتعلق بمنع الصراعات – إدارتها – حلها – حفظ السلام والأمن – الدعم الإنساني – بناء السلام – السيطرة على الجرائم عبر الحدود وكذلك زيادة الأسلحة الخفيفة – وكذلك كل الإجراءات التي تدخل في إطار التدابير الخاصة بعمل هذه الآلية .

**المادة السابعة : تفويض السلطات :**

بالرغم من الصلاحيات الواسعة الممنوحة للسلطة وفقاً للمادة ٩ من المعاهدة والمادة ٦ المشار إليها أنفاً وبدون المساس بها، فإن السلطة يمكن أن تفوض صلاحياتها لمجلس الوساطة والأمن – لكي يقوم – بالنيابة عنها – باتخاذ القرارات الملائمة من أجل تطبيق وتنفيذ التدابير الخاصة بهذه الآلية .

**المادة الثامنة : تشكيل مجلس الوساطة والأمن :**

١. يتكون مجلس الوساطة والأمن من تسع دول أعضاء .. سبع منهم يتم انتخابهم عن طريق السلطة . أما الاثنان الآخران فهما الرئيس الحالي للسلطة ، والرئيس السابق مباشرة ،حيث أن لكل منهما حق الحصول على عضوية المجلس بصورة تلقائية .
٢. مدة العضوية في المجلس سنتان قابلة للتجديد .

**المادة التاسعة : كيفية الانعقاد واتخاذ القرارات :**

١. يعقد المجلس اجتماعاته بحضور ثلثي أعضائه على الأقل ،أي ست أعضاء .
٢. يتخذ المجلس قراراته بأغلبية ثلثي الحضور .

**المادة العاشرة : الوظائف :**

١. للمجلس اتخاذ القرارات المتعلقة بالسلم والأمن في الإقليم نيابة عن السلطة . وكذلك تنفيذ كل التدابير الواردة في هذا البروتوكول .

٢. استنادا للمادة السابعة الواردة في البرتوكول أنفاً : فإن المجلس سوف يقوم بالتالي:

(١) اتخاذ كل الإجراءات المتعلقة بالسلم والأمن .

(٢) اتخاذ وتنفيذ السياسات المتعلقة بمنع لإدارة – حل الصراعات وحفظ السلام والأمن .

(٣) الحق في اتخاذ القرارات الخاصة بجميع أشكال التدخل بما في ذلك تلك المتعلقة بنشر البعثات العسكرية والسياسية .

(٤) منح وتجديد الصلاحيات لهذه البعثات .

(٥) مراجعة التفويض ونطاق الصلاحيات لهذه البعثات بصورة دورية وفقاً لمقتضيات الموقف على الأرض .

(٦) يقوم – بناء على توصية من السكرتير التنفيذي – بتعيين مبعوث خاص للسكرتير التنفيذي وقائد للقوات .

**المادة الحادية عشر : اجتماعات مجلس الوساطة والأمن :-**

تعقد اجتماعات المجلس على ثلاثة مستويات .

- الأول : مستوى رؤساء الدول والحكومات . ثم على المستوى الوزاري ، وثالثاً على المستوى السفراء . وكل هذه الاجتماعات ينبغي أن تعقد بمشاركة الدول الأعضاء المنتخبين وكذلك الرئيس الحالي للسلطة .

**المادة الثانية عشر : الاجتماعات على مستوى رؤساء الدول والحكومات :**

- يجتمع المجلس على مستوى رؤساء الدول والحكومات بصورة دورية مرتين على الأقل في العام .. ويمكن عقد دورات استثنائية من خلال الرئيس عندما تتصاعد

الحاجة لذلك، أو بناء على طلب مقدم من الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء في المجلس .

- رؤساء الدول والحكومات يتخذون قرارات نهائية في جميع القضايا استنادا للصلاحيات الممنوحة لهم في هذا الشأن بما في ذلك تلك المتعلقة بإرسال البعثات وتحديد نطاق صلاحياتها .

**المادة الثالثة عشر : الاجتماعات على المستوى الوزارى :**

١. يضم الاجتماع على المستوى الوزارى كلا من وزراء الشئون الخارجية – الدفاع – الشئون الداخلية والأمن ،حيث يجتمع هؤلاء مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر لمراجعة الوضع السياسي والأمني في الإقليم – بصفة عامة . ويمكن أن يجتمعوا كذلك عندما تتصاعد الحاجة لذلك .
٢. التوصيات التي يتم اتخاذها – على المستوى الوزارى – ترفع لرؤساء الدول والحكومات أعضاء المجلس .

**المادة الرابعة عشر : الاجتماعات على مستوى السفراء .**

٣. إن الدول الأعضاء في الإيكواس تقوم بتعيين (اعتماد) سفراء لها يكونوا بمثابة ممثلين دائمين لها لدى السكرتارية التنفيذية .
هؤلاء السفراء يمكن أن يكونوا أيضا سفراء بلادهم لدي نيجيريا (دولة المقر)
٤. تعقد الاجتماعات علي مستوي السفراء مرة في الشهر لمراجعة القضايا المتعلقة بالأمن والسلام في الإقليم ،كما يمكن أن تعقد اجتماعات استثنائية عند الحاجة.
٥. كل التقارير والتوصيات الصادرة عن اجتماعات السفراء يجب أن تقدم –من خلال السكرتير التنفيذي– إلي كل الدول الأعضاء في المجلس، وكذلك الدول المعنية،كذلك ينبغي رفع هذه التقارير للنظر فيها من قبل وزراء المجلس.

**المادة الخامسة عشر : دور ووظائف السكرتير التنفيذي .**

للسكرتير التنفيذي الحق في اتخاذ زمام المبادرة لكل الأعمال المتعلقة بمنع إدارة – تسوية الصراعات وحفظ السلام والأمن في الإقليم . هذه المهام قد تتضمن تقصي الحقائق – الوساطة – التفاوض – المصالحة بين أطراف النزاع .

**يتضمن دور السكرتير التنفيذي ما يلي :**

١- التوصية بتعيين المبعوث الخاص وقائد القوات والذين يتم اعتمادهم من قبل المجلس

٢-تعيين أعضاء مجلس الحكماء

٣-لديها الصلاحيات وتتحمل المسئولية الخاصة بالأنشطة السياسية والإدارية والعملية كذلك توفير الدعم اللوجيستي للبعثة .

٤- إعداد تقارير دورية عن أنشطة الآلية لكل من مجلس الوساطة والأمن وكذلك الدول الأعضاء .

٥-نشر بعثات تقصي حقائق ووساطة وفقاً لتقييمه للموقف .

٦-حضور كل اجتماعات مجلس الوساطة والأمن – مجلس الحكماء – لجنة الدفاع والأمن وذلك بالتشاور مع رئيس السلطة .

٧-تنفيذ كل قرارات مجلس الوساطة والأمن .

٨-تقوم سكرتارية الإيكواس بتقديم الخدمات اللازمة لكل من مجلس الوساطة والأمن ولجنة الدفاع والأمن.

٩-ولكي يتم تطبيق بنود هذه الآلية ينبغي أن يتم مساعدة السكرتير التنفيذي من خلال نائب للسكرتير التنفيذي للشئون السياسية والدفاع والأمن .

**المادة السادسة عشر : نائب السكرتير التنفيذي .**

١. في ظل إشراف وإدارة السكرتير التنفيذي فإن لنائبه للشئون السياسية والدفاع والأمن اتخاذ كل المبادرات والأنشطة المتعلقة بتطبيق الآلية .

٢. ووفقاً للفقرة ٤-أ من المادة الثامنة عشر من المعاهدة . فإنه يتم تعيين موظف قانوني Statuary officer يكون مشرفاً ورئيساً لمكتب نائب السكرتير التنفيذي للشئون السياسية – الدفاع – الأمن – وسوف يشرف علي عدد من اللجان والأقسام المعنية والتي من بينها :

١- إدارة الشئون السياسية .
٢- إدارة الشئون الإنسانية .
٣- إدارة الدفاع والأمن .
٤- مركز المراقبة والملاحظة .
٥- وأي إدارات أخري يتم إنشاؤها من خلال مجلس الوزراء بناء علي توصية مجلس الوساطة والأمن .

## الفصل الثالث

## المنظمات المساعدة لمؤسسات الآلية

من أجل تنفيذ المهام فإن مؤسسات الآلية المنصوص عليها في المادة الرابعة يتم معاونتها من خلال عدد من المؤسسات أو المنظمات الواردة في المادة السابعة عشر التالية

**المادة السابعة عشر : المؤسسات .**

هذه المنظمات أو المؤسسات يتم إنشاؤها من أجل مساعدة مجلس الوساطة والأمن وهي :

١- لجنة الدفاع والأمن .
٢- مجلس الحكماء .
٣- قوات مراقبة إطلاق النار للإيكواس ( إيكوموج )

**المادة الثامنة عشر : تشكيل لجنة الدفاع والأمن .**

تتشكل اللجنة مما يلي:

١. رؤساء أركان الدفاع أو ما يعادلهم .

٢. الضباط المسئولون عن الشئون الداخلية والأمن .

٣. خبراء من وزارة الشئون الخارجية .

ووفقاً لأجندة اللجنة يمكن دعوة أي من الأشخاص التابعين للجهات التالية :

الهجرة – الجمارك – المخدرات – حرس الحدود – قوات الدفاع المدني، للمشاركة فيها

**المادة التاسعة عشر : الوظائف .**

تقوم لجنة الدفاع والأمن بفحص ومناقشة القضايا والفنية والإدارية – وتقدير الاحتياجات اللوجيستية لعمليات حفظ السلام . كما تقوم بمساعدة مجلس الوساطة والأمن في الأمور التالية :

- طبيعة التفويض الممنوح لقوات حفظ السلام .
- تحديد نطاق صلاحيات القوات .
- تعيين قائد القوات .
- تحديد كيفية تشكيل القوات المشاركة

وتجتمع اللجنة كل ثلاثة أشهر وكذلك يمكن الاجتماع عند الضرورة – وهي تقوم بفحص التقارير الواردة من مركز المراقبة والملاحظة وأعضاء توصيات بشأنها للمجلس

**المادة العشرون : التشكيل والتفويض الخاص بمجلس الحكماء .**

١. يقدم السكرتير التنفيذي في كل عام قائمة بأسماء الشخصيات ذات المكانة الرفيعة والتي تستطيع نيابة عن الإيكواس بذل المساعي الحميدة ، القيام بدور المفاوض من أجل تحقيق المصالحة في الصراعات ، ويجب أن تضم القائمة الأشخاص المميزين في شرائح المجتمع المختلفة بما في ذلك قيادات المرأة – السياسيين – المثقفين – القيادات الدينية ..

هذه القائمة يجب التصديق عليها من قبل المجلس علي مستوي رؤساء الدول والحكومات .

٢. هذه الشخصيات يتم استدعاؤها وقت الحاجة – من خلال السكرتير التنفيذي أو المجلس للتعامل مع الصراعات القائمة .

٣. هؤلاء الأشخاص هم الذين يشكلون الآن مجلس الحكماء .

٤. التشكيل والتفويض الممنوح للمجلس يتم تحديده من خلال السكرتير التنفيذي – حسب المهام الأساسية لكل بعثة .

٥. يتم اختيار أعضاء مجلس الحكماء للتعامل مع القضايا الأمنية القائمة – وكتابة تقارير عنها للسكرتير التنفيذي .

٦. يقوم السكرتير التنفيذي بكتابة تقارير للمجلس بشأن المبادرات التي تم اتخاذها في هذا الشأن وذلك في ضوء التدابير الواردة بالفقرتين ٢ ، ٣ من هذه المادة .

٧. يجب أن يتوافر في أعضاء المجلس صفات الحيادية – الموضوعية – الشفافية وذلك في تنفيذ مهامهم .

**المادة الواحد والعشرون : تشكيل الإيكوموج .**

تعد قوات مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للجماعة كيان يتشكل من قوات متعددة الاستخدام ( لأغراض مدنية أو عسكرية ) تتمركز في بلدانها الأساسية في حالة تأهب وتكون جاهزة للانتشار الفوري عند الحاجة لذلك .

من بين مهام بعثات الإيكوموج .

١–المراقبة والملاحظة .

٢–حفظ السلام واستعادة الأمن .

٣–التدخل الإنساني لدعم ضحايا الكوارث الإنسانية .

٤–فرض العقوبات بما في ذلك فرض حظر اقتصادي .

٥–بناء السلام ،ونزع الأسلحة وتسريح القوات المحاربة .

٦-أنشطة ذات طابع سياسي تتضمن السيطرة علي الجريمة المنتظمة وعمليات الغش والاحتيال .

٧-أية عمليات يمكن أن تفوض لها أو تكلف بها من قبل المجلس .

## الفصل الرابع

## نظام مراقبة السلام والأمن الإقليمي ( الإنذار المبكر )

لقد تم إنشاء نظام مراقبة السلام والأمن الإقليمي المعروف باسم نظام الإنذار المبكر أو النظام بهدف منع الصراعات وذلك وفقاً لما جاء في المادة (٥٨) من المعاهدة المنقحة ويتكون النظام مما يلي :

- مركز المراقبة والملاحظة ومقره السكرتارية .
- مناطق مراقبة وملاحظة داخل الإقليم .

**المادة الثالثة والعشرون : مركز المراقبة والملاحظة .**

١. تعد المسئولية الرئيسية لهذا المركز هي جمع المعلومات وتحليلها وإعداد تقارير بشأن الصراعات تقدم للسكرتارية التنفيذية .

٢. يتعاون المجلس مع الأمم المتحدة،منظمة الوحدة الأفريقية – مراكز الأبحاث المعنية بدراسات السلم والصراعات وكذلك المنظمات الإقليمية والفرعية المعنية بتلك القضايا .

**المادة الرابعة والعشرون : مناطق المراقبة والملاحظة .**

٣. سيتم تقسيم الدول الأعضاء إلي مناطق استناداً لمعايير الجوار الجغرافي، سهولة الاتصال – والفاعلية – كل منظمة سيتم تحديد أعضائها – وتكون لها قيادة أو مقر قيادة .

هذه المناطق هي :

| رقم المنطقة | الدولة | مركز المنطقة |
|---|---|---|

| | | |
|---|---|---|
| ١ | الرأس الأخضر – جامبيا – غينيا – بيساو – موريتانيا – السنغال | بانجول ( جامبيا ) |
| ٢ | بوركينا فاسو – ساحل العاج – مالي – النيجر | واجادوجو ( بوركينافاسو) |
| ٣ | غانا – غينيا – ليبيريا – سراليون | مونروفيا ( ليبيريا ) |
| ٤ | بنين – نيجيريا – توجو | كوتونو ( بنين ) |

ويلاحظ أن هذه المناطق يمكن أن تتغير عند الضرورة – وذلك من خلال رؤساء الدول والحكومات .

٤. يتعاون المجلس مع الأمم المتحدة منظمة الوحدة الأفريقية – مراكز الأبحاث المعنية بدراسات السلم والصراعات وكذلك المنظمات الإقليمية والفرعية المعنية بتلك القضايا .

- وكل مركز قيادي يجب أن يضم مكتب يعمل تحت إشراف السكرتير التنفيذي وذلك من خلال مكتب نائب السكرتير التنفيذي .
- كما أن الدول التي بها مركز القيادة يجب أن تضمن حرية العمل لفريق العمل مع ضمان الامتيازات والحصانات، وكذلك تأمين الممتلكات والثروات وفريق العمل بهذا المكتب استنادا لاتفاقية الإيكواس العامة بشأن الحصانات والإمتيازات وكذلك اتفاقية المقر .
- المكتب الإقليمي سيحتفظ بعلاقات عمل مع الدولة المضيفة وكذلك المؤسسات المحلية والدولية .
- وظيفة المكتب الإقليمي جمع المعلومات بصورة يومية فيما يتعلق بالأمن والسلام في الإقليم .

- كل مقر قيادة إقليمي سيقوم بجمع المعلومات وكتابة تقارير بشأنها يتم إرسالها إلي مراكز المراقبة والملاحظة ،وبناء علي ذلك يمكن أن يكون لكل مكتب وسائل اتصال مباشرة بمركز المراقبة والملاحظة .

## الفصل الخامس

## تطبيق الآلية

**المادة الخامسة والعشرون:حالات التطبيق**

يتم تطبيق الآلية في واحد من الظروف أو الأوضاع التالية :

١. في حالات الاعتداء أو الصراع أو التهديد لدولة عضو .
٢. في حالة الصراع بين دولتين أو أكثر من الدول الأعضاء .
٣. في حالة الصراع الداخلي الذي يترتب عليه ما يلي :
   أ- التهديد بحدوث كارثة إنسانية .
   ب- تهديد السلم والأمن في الإقليم .
٤. وجود أعمال عنف تنتهك بصورة كبيرة حقوق الإنسان وحكم القانون .
٥. في حالة الإطاحة أو محاولة الإطاحة بحكومة منتخبة .
٦. وفي أي مواقف أخري يتم تحديدها من قبل المجلس .

**المادة السادسة والعشرون : من يعطي إشارة البدء .**

يتم وضع الآلية موضع التنفيذ عبر أي من الأمور التالية :

- بناء علي قرار من السلطة .
- بناء علي قرار من المجلس .
- بناء علي طلب من دولة عضو .
- من خلال مبادرة من قبل السكرتير التنفيذي .
- بناء علي طلب من منظمة الوحدة الأفريقية أو الأمم المتحدة .

**المادة السابعة والعشرون : الإجراءات .**

يتم تطبيق أو عمل الآلية وفق الإجراءات التالية :

- قيام السكرتير التنفيذي بإخبار دول المجلس – ويقوم بالتشاور مع الرئيس – باتخاذ كل الإجراءات الضرورية والعاجلة .
- يقوم المجلس بفحص كافة البدائل والاختيارات المتاحة ،ويقوم بتقرير أفضل الوسائل في حالة التدخل ، هذه الاختيارات قد تتضمن إرسال وفد من مجلس الحكماء .
- إرسال بعثات تقصي حقائق – بعثات سياسية وتفاوضية – التدخل من خلال الإيكوموج .
- يقوم المجلس بمناقشة تفويض السكرتير التنفيذي بإرسال بعثة وتحديد نطاق الصلاحية .
- وعند الضرورة قد يقوم المجلس بتعيين مسئول رئيسي مثل ممثل خاص للسكرتير التنفيذي وقائد الإيكوموج .
- ويقوم رئيس المجلس بإرسال تقرير عن الوضع إلي منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة .
- تقوم السكرتارية التنفيذية بتقديم كل الموارد اللازمة لهذه العمليات .

**الفصل السادس**

**إدارة الصراع**

**المادة الثامنة عشر : تشكيل القوات الجاهزة للتدخل**

- يتعين على الدول الأعضاء -توفير الموارد اللازمة للايكوموج والتي تتضمن قوات مسلحة – قوات جوية – قوات بحرية – قوات شرطة وكذلك كل القوات

العسكرية الأخرى نقلاً عن القوات المدنية اللازمة لتحقيق المهام المنوطة بالبعثات

- كل دولة عضو ينبغي إمداد الإيكوموج بوحدة يتم تحديد حجمها بالتشاور مع كل دولة .
- بحث دعم هذه القوات يتم من خلال مراجعة الوضع على الأرض .

**المادة التاسعة عشر : التفويض والمهام المنوطة بنشر الوحدات :**

- عندما يتم نشر القوات فإن تعزيزاتها – تفويضها – مهامها يتم مراجعتها وفقاً لمقتضيات الوضع على الأرض .

**المادة الثلاثين : تدريب وتجهيز القوات الجاهزة للتدخل :**

تقوم السكرتارية التنفيذية – من خلال الإدارات المعينة بالتنسيق مع الدول الأعضاء – بالمشاركة في تدريب العسكريين والمدنيين الذين سيصبحون جزءاً من قوات الإيكوموج ، وذلك في مختلف المجالات خاصة فيما يتعلق بالقانون الدولي الإنساني ، وحقوق الإنسان . واستناداً لذلك فإنه يقوم – بالتالي :–

- دعم تطوير البرامج التدريبية العامة والتعليمات الموجهة للمدارس الوطنية ومراكز التدريب .
- تنظيم تدريبات ودورات متخصصة للأشخاص الذين سيشاركون في هذه الوحدات في مراكز التدريب الإقليمية في كل من ساحل العاج –غانا .
- العمل على تحقيق التكامل بين هذين المركزين السابقين . والمراكز الإقليمية (الأربعة) المعنية بتنفيذ الآلية .
- اتخاذ الإجراءات الضرورية واللازمة لتنظيم تدريبات دورية لهذه القوات وقيادتها وكذلك إجراء تدريبات مشتركة بصورة دورية .

**المادة الواحد والثلاثون : بعثات الملاحظة :**

- يمكن نشر أو إرسال بعثة مكونة من أشخاص مدنيين أو عسكريين سواء أكان ذلك بمصاحبة أشخاص مسلحين أم لا . هذه البعثة ستقوم بالإشراف ،ومراقبة وقف إطلاق النار – نزع الأسلحة – تسريح القوات– الانتخابات – احترام حقوق الإنسان – الأنشطة الإنسانية بوجه عام ، وكذلك فحص أية شكاوى أو إدعاءات خاصة بذلك .
- وهى تقوم بهذه الأنشطة وغيرها في إطار نطاق الصلاحية الممنوح لها من المجلس .
- تقوم هذه البعثات بكتابة تقارير عن أنشطتها إلى السكرتير التنفيذي .

**المادة الثانية والثلاثون : تعيين وظائف المحتل أو المبعوث الشخصي :**

- بناء على توصية السكرتير التنفيذي –يقوم المجلس بتعيين مبعوث خاص لكل عملية تقوم بها الإيكوموج .
- الدور الرئيسي والوظائف الأساسية لهذا المبعوث تتضمن التالي :
- يكون مسئولاً عن عملية التوجيه السياسي للبعثة .
- إدارة أنشطة حفظ السلام ، وكذلك المبادرات الخاصة بالمفاوضات السياسية والدبلوماسية مع أطراف النزاع– والدول المجاورة ،وكذلك الحكومات الأخرى المتورطة في النزاع .
- إعطاء موجز أو ملخص عن الوضع على الأرض وكذلك كيفية عمل البعثات للدول المشاركة بقوات وكذلك الدول الأخرى ويقوم كذلك – عند الحاجة بما يلي :
- التنسيق بين أنشطة المنظمات الإقليمية والدولية –بما في ذلك أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإغاثة الإنسانية وأنشطة بناء السلام في المنطقة – وفي حالة الضرورة يتم مساعدته من خلال نائب السكرتير المسئول عن الشئون الإنسانية .

- القيام باتصالات مباشرة وكذلك رفع تقارير -بصورة منتظمة - للسكرتير التنفيذي .

**المادة الثالثة والثلاثون : تعيين وظائف قائد قوات الإيكوموج :-**

- بناء على توصية السكرتير التنفيذي ، يقوم المجلس - بالتشاور مع لجنة الدفاع والأمن - بتعيين قائد لقوات الإيكوموج لكل عملية .
- تتضمن مهام هذا القائد ما يلي :
- وضع الخطط الإدارية والعملية واللوجيستية للبعثة .
- يقوم بإصدار الأوامر والتوجيهات لقادة القوات المشاركة في العمليات .
- توفير الأمن للأشخاص والأدوات التالية للمنظمات الإنسانية في المنطقة التي تشهد الصراع .
- قائد القوات مسئول أمام السكرتير التنفيذي ، وتتم مساءلته ومحاسبته من خلاله وذلك عن طريق المبعوث الخاص ،أو بمعنى أخر يقوم قائد القوات برفع تقارير السكرتير التنفيذي من خلال المبعوث الخاص .

**المادة الرابعة والثلاثون : عمل القيادة**

- يقوم المبعوث الخاص بكتابة تقارير مباشرة إلى السكرتير التنفيذي .
- يقوم قائد القوات بكتابة تقارير للسكرتير التنفيذي من خلال المبعوث الخاص للسكرتير التنفيذي .
- يقوم قادة القوات المشاركة بكتابة تقارير مباشرة إلى قائد قوات الإيكوموج السكرتير التنفيذي - المبعوث الخاص - قائد الإيكوموج - قائد القوات المشاركة .

- تقوم كل الوحدات المدنية المشاركة بكتابة تقارير مباشرة إلى المبعوث الخاص

**المادة الخامسة والثلاثون : دور الدول الأعضاء :**

بالإضافة إلى المسئوليات المنوطة بالدول الأعضاء وفقاً للمعاهدة وهذا البروتوكول فإن .

- تقوم كل دول عضو – فوراً وبناء على الطلب منها – بتجهيز القوات التابعة لها والمشاركة في الإيكوموج بالمعدات العسكرية اللازمة .
- تطالب كل الدول الأعضاء بالتعاون الكامل مع الايكواس – بتقديم كل أشكال الدعم المطلوب للآلية ،خاصة ما يتعلق بحرية قوات الإيكوموج داخل أراضيها .

**الفصل السابع**

**تمويل الآلية**

**المادة السادسة والثلاثون :- التمويل**

- تقوم السكرتارية التنفيذية –أثناء إعداد ميزانيتها السنوية بإدراج جزء خاص فيها بتمويل أنشطة الآلية .وبمجرد دخول البروتوكول الحاكم لشروط تطبيق نظام الحصص أو المساهمات في الجماعة حيز التنفيذ، فإن نسبة من هذه الحصص سيتم تخصيصها لأنشطة الآلية .
- سيتم إرسال طلبات عملية تمويل الآلية لكل من الأمم المتحدة – المنظمات والوكالات الدولية الأخرى .

- كذلك فإن عملية تمويل العمليات يمكن الحصول على جانب منها مـن خـلال منظمة الوحدة الإفريقية- المساهمات التطوعية- المنح التي تأتى من مـصادر ثنائية متعددة .

**المادة السابعة والثلاثون : قبل التمويل :**

١. ربما تُطالب الدول المشاركة بقوات بتحمل تكلفة العمليات خلال الأشهر الثلاثة الأولى .
٢. وعلى الايكواس أن تقوم برد هذه النفقات خلال ستة أشهر على الأكثر وتبـدأ بعد ذلك – أي الإيكواس – تمويل هذه العمليات .

**المادة الثامنة والثلاثون : الدعم اللوجيستى :**

- يتم تنظيم العمليات اللوجيستية- بما في ذلك نقل القوات –من خلال السكرتارية التنفيذية بالتشاور مع كل من الدولة المضيفة، والدول المشاركة بقـوات فـي الإيكوموج .

**المادة التاسعة والثلاثون : المكافأة وشروط العمل :**

- يتم تحديد مكافأة الأشخاص وشروط العمل من خلال المجلس الـوزاري بنـاء على توجيه من مجلس الوساطة والأمن .

## الفصل الثامن
## المساعدة الإنسانية

الايكواس يجب أن تشارك وتدير عملية المساعدة الإنسانية

**المادة الأربعين : مسئولية الايكواس :**

- يجب على الايكواس التدخل لتخفيف المعاناة عن السكان والحفاظ على حياتهم خاصة الذين يعانون من الآثار السيئة للحروب والكوارث .
- لذا ينبغي على الإيكواس تطوير فاعليتها فيما يتعلق بهذه الأنشطة الإنسانية من أجل الحيلولة دون منع الصراع أولا . ثم إدارته – في حالة وقوعه – ثانياً .
- وعندما تصبح البيئة الداخلية لدولة عضو – معرضة للتدهور بصورة كبيرة فينبغي – حينئذ – اتخاذ الخطوات الملائمة لاستعادة الاستقرار بها .
- ينبغي على الإيكواس تشجيع ودعم دور المرأة في مبادرات الجماعة الخاصة بمنع – إدارة تسوية الصراعات وحفظ السلم والأمن .

**المادة الواحد والأربعين : التعاون مع المنظمات الأخرى :**

- ينبغي على الايكواس التعامل مع المنظمات والمؤسسات التالية :
- المنظمات غير الحكومية (الوطنية والإقليمية) وكذلك المنظمات الدينية ..
- منظمة الوحدة الإفريقية – الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها – المنظمات الدولية الأخرى المعينة بالشئون الإنسانية .
- ينبغي على قوات الإيكوموج اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية داخل المناطق الخاضعة لها وذلك تحت إشراف المبعوث الخاص للسكرتير التنفيذي .
- ينبغي على الإيكوموج تقديم المساعدة لكل الوكالات المحلية (الوطنية –الإقليمية – الدولية ) وبصفة خاصة في مجال الأمن .
- وعند الضرورة يمكن أن تقوم الإيكوموج بدور المنسق بين هذه الوكالات في هذا المجال .

**الفصل التاسع**

## بناء السلام

ستتبنى الجماعة استراتيجية متدرجة لبناء السلام وينبغي تطبيقها بصورة تدريجية ومتتالية

**المادة الثانية والأربعون : قدرات الإيكواس المؤسسية لبناء السلام:**

- من أجل بناء السلام فإن الإيكواس ينبغي أن تشارك في إعداد وتنظيم والإشراف علي الانتخابات في الدول الأعضاء، كما ينبغي لها الإشراف ودعم الأنشطة التي من شأنها تنمية ودعم المؤسسات الديمقراطية في الدول الأعضاء .
- ينبغي للإيكواس كذلك مساعدة الدول التي خرجت لتوها من الحرب في دعم وإعادة تعمير وبناء قدراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- ولذلك فإن كل مؤسسات الجماعة المالية يجب أن تدعم سياسات التمويل الخاصة ببرامج إعادة الأعمار والبناء .

**المادة الثالثة والأربعون : بناء السلام أثناء العدوان :**

في مناطق السلام النسبي أو التي تنعم بشئ من الهدوء والاستقرار ينبغي إعطاء الأولوية لتطبيق سياسات من شأنها تقليل حدة التدهور الاقتصادي والاجتماعي المتصاعد والناجمة عن الصراعات .

**المادة الأربعة والأربعون : بناء السلام عند نهاية العدوان :**

لمساعدة الدول الأعضاء التي تأثرت من العدوان والصراعات وخرجت لتوها منه ، فإن الجماعة يجب عليها اتخاذ الإجراءات التالية :

- دعم السلام الذي تم التوصل أو التفاوض بشأنه .

- إيجاد الظروف الملائمة لعملية إعادة إعمار المجتمع والمؤسسات الحكومية سواء أكان ذلك علي الصعيد الاجتماعي – الاقتصادي – السياسي .
- تطبيق برامج نزع الأسلحة – تسريح القوات ودمجها في المجتمع بما في ذلك دمج الأطفال الذين يحملون السلاح في المجتمع المدني .
- إعادة توطيد اللاجئين والمشردين بما في ذلك الأطفال – الشيوخ – النساء .

**المادة الخامسة والأربعون : إعادة أو الحفاظ علي السلطة السياسية :**

- في المواقف التي تشهد غياب الحكومة أو ضعفها الشديد ( انهيارها ) فإن الإيكواس ينبغي عليها دعم عملية إعادة هذه الحكومة أو السلطة السياسية، هذا الدعم يتضمن الإعداد – تنظيم – مراقبة – إدارة العملية الانتخابية وذلك بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بهذا الشأن ، هذا الإجراء ( استعادة السلطة السياسية ) يتم بالتوازن مع دعم عملية حقوق الإنسان – إعادة تأكيد دور القانون والعدالة . .

## الفصل العاشر
## الأمن الإقليمي

**المادة السادسة والأربعون : التحكم في الجريمة عبر الحدود :**

من أجل تسهيل التحكم في الجريمة عبر الحدود ،فإن الإيكواس ينبغي عليها دعم وتشجيع التعاون الوثيق بين الأجهزة الأمنية في الدول الأعضاء :

- هذه الأجهزة مطالبة بمساعدة بعضها البعض فيما يتعلق بمكافحة الجريمة .
- كذلك ينبغي علي الدول الأعضاء إنشاء إدارات متخصصة داخل وزارات العدل – الدفاع – الأمر ، مع اختيار أشخاص ذو كفاءة ومدربين ، فضلاً عن

وجود أدوات اتصال من أجل التنسيق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بإجراءات الجنائية والطلبات الخاصة بتسليم التعميق إلي دولهم .

- إن الدول الأعضاء يجب عليها أن تزود السكرتارية التنفيذية بالوثــائق التــي تتضمن الإجراءات الجنائية المعمول بها داخل كل دولة وفقاً لما جاء بالمــادة ٢٢ من اتفاقية الإيكواس بشأن تسليم المتهمين .
- ينبغي علي الدول الأعضاء توفير اعتماد خاص لمكافحة الجريمةواكتشافها ،هذا الاعتماد يمكن استخدامه في منع وتعقب الجرائم عبر الحدود ، وكذلك تهريــب المخدرات عبر الحدود.
- كذلك ينبغي أن تكون التشريعات داخل كل دولة قابلة للتطبيق علي كل الجرائم .
- ينبغي علي دول الإيكواس إنشاء مركز لمكافحة الجريمة ومنع وقوعها

ويستخدم أو يعمل المركز في مجال المساعدة القضائية المتعددة بين الــدول ، كما أنه يمكن أن يصبح أو سيصبح بالفعل جزء من الإدارة التشريعية القانونية داخل الإيكواس .

كما أن هذا المركز يمكن أن يساهم في الربط بين الــدول الأعــضاء و غيــر الأعضاء .. كما يمكن أن يعمل كسلطة رقابية تراقب مــدى التــزام الــدول الأعضاء بتطبيق وتنفيذ الاتفاقيات التي وقعت عليها .

**المادة السابعة والأربعون : تنسيق السياسات :**

يعتبر السكرتير التنفيذي مسئولاً عن التنسيق وتطبيق كل القــرارات المتعلقــة بالأمن الإقليمي .

**المادة الثامنة والأربعون : إجراءات مكافحة الفساد :**

لكي يتم استئصال الفساد داخل الدول من ناحية ، وداخل الإقليم من ناحية ثانية فإن الإيكواس والدول الأعضاء مطالبة بتعزيز إجراءات الشفافية – المحاسبة – الحكم الجيد.

**المادة التاسعة والأربعون : الإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال :**

إن سكرتارية الإيكواس والدول الأعضاء مطالبة بتطبيق استراتيجيات من أجل مكافحة المشاكل المتعلقة بغسيل الأموال ، وذلك من خلال توسيع دائرة الاتهام – سن قوانين تمكن من مصادرة هذه الأموال المغسولة وغير الشرعية – الحسابات السرية في البنوك سواء في داخل الإقليم أو خارج الإقليم .

**المادة الخمسون : التحكم في انتشار الأسلحة الصغيرة :**

في إطار الحفاظ علي عمليات حفظ السلام ، ينبغي علي الإيكواس اتخاذ إجراءات قاطعة فيما يلي :

١. التحكم في عمليات تصدير واستيراد وتصنيع والحد من تدفق الأسلحة السريعة .

٢. تسجيل والتحكم في حركة واستخدام الأسلحة المشروعة .

٣. مراقبة وجمع وتدمير الأسلحة غير الشرعية .

٤. تشجيع الدول الأعضاء على جمع وتدمير كل الأسلحة الزائدة .

**المادة الواحد والخمسون : الإجراءات المتعلقة بمنع تداول الأسلحة الصغيرة .**

ينبغي للايكواس اتخاذ إجراءات معينة من أجل مكافحة تدفق وتداول الأسلحة هذه الإجراءات تتضمن .

أ- نشر وتعزيز ثقافة السلام .

ب- تدريب قوات الأمن - الشرطة - الجيش .

ج- تعزيز التحكم في الأسلحة على الحدود .

د- إنشاء قاعدة بيانات وتسجيل أسلحة الإقليم بها .

هـ-جمع وتدمير الأسلحة الزائدة وغير الشرعية .

و- إجراء حوارات مع منتجي هذه الأسلحة .

ى- مراجعة وتنسيق القوانين الوطنية الداخلية والإجراءات الإدارية .

ر- تحريك الموارد .

- ينبغي على الإيكواس تعزيز كفاءة مؤسساتها وعملياتها . وكذلك ينبغي على الدول الأعضاء التنفيذ الفعال للإجراءات المشار إليها سلفاً .
- وينبغي على إدارة الشئون السياسية والدفاع والأمن التابعة للسكرتارية التنفيذية التنسيق ومراقبة تنفيذ كل البرامج والأنشطة ، وتحليل كل المعلومات الواردة من مقار قيادات المناطق الأربع .
- ومن أجل تعزيز هذه الإجراءات على المستوى الوطني ، فإن الدول الأعضاء ينبغي إنشاء لجان وطنية تضم ممثلين من مختلف السلطات والمجتمع المدنى .
- وفي بداية أي عمليات لحفظ السلام للإيكواس ، فإن كل الأسلحة الخفيفة المخصصة لذلك ،وكذلك الذخيرة اللازمة ينبغي الإعلان عنها وأخذ تصريح بها من السكرتارية التنفيذية من أجل تعزيز عملية التحكم ثم إزالتها عقب انتهاء والعمليات .
- جميع الأسلحة التي يتم جمعها في عملية نزع الأسلحة ينبغي التخلص بها .

## الفصل الحادي عشر

## التعاون مع منظمات الوحدة الإفريقية - الأمم المتحدة - المنظمات الدولية الأخرى

**المادة الثانية والخمسون : التعاون :**

- من أجل تعزيز التعاون ينبغي على الإيكواس التعاون مع كل من منظمة الوحدة الإفريقية – الأمم المتحدة – والمنظمات الأخرى المعنية .
- من أجل تنفيذ آليتها ،فإن الإيكواس ينبغي عليها التعاون الكامل مع آلية منع واحتواء المنازعات التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية .
- وفقاً للفصل السابع والثامن من ميثاق الأمم المتحدة ، فإن الايكواس ينبغي أن تُعلم الأمم المتحدة بأي تدخل عسكري يتم وفقاً لهذه الآلية .

## الفصل الثاني عشر

## تدابير خاصة

**المادة الثالثة والخمسون : الإلغاء أو الفسخ أو الإبطال .**

- التدابير الواردة في هذا البروتوكول سوف تحل محل كل التدابير الواردة في بروتوكول المساعدة الجماعية في مجال الدفاع والذي تم توقيعه في ٢٩ مايو ١٩٨١ – والتي تتعارض مع روح هذا البروتوكول.
- كما أن التدابير الواردة في بروتوكول عدم الاعتداء الموقع في ٢٢ إبريل ١٩٧٨ – والتي تتعارض مع التدابير الواردة في هذا البروتوكول الجديد – تعد لاغية ولا أثر لها .
- إن التدابير المنبثقة عن هذا البروتوكول لا ينبغي تفسيرها أو تأويلها بصورة تظهر فيها أنها ضد روح الاتفاقيات والمعاهدات بين دولة عضو ودولة أخرى ثالثة غير عضو ، بشرط أن تكون هذه المعاهدات والاتفاقيات متماشية مع روح ومضمون هذا البروتوكول ، وإلا فإن هذه التدابير تكون لاغية ولا قيمة لها .

**المادة الرابعة والخمسون : المطابقة أو المواءمة بين المؤسسات الإقليمية :**

ينبغي على الإيكواس اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل مطابقة نـــصوص الآليات – المؤسسات الأخرى مع أهداف ومبادئ هذه الآلية .

- كما أن بروتوكول عدم الاعتداء والمساعدة الجماعية في حالة الـــدفاع التـــابع لسياو والمعروف اختصار باسم **ANAD** ربما يتحول ليصبح وكالة متخصصة للإيكواس .

## الفصل الثالث عشر

## تدابير عامة ونهائية

**المادة الخامسة والخمسون : التطوير أو الإصلاح أو التعديل :**

- أي دولة من حقها تقديم تصورات بشأن إصلاح أو إدخال تعديلات على هـــذا البروتوكول .
- أياً من هذا الاقتراحات يجب أن تقدم للسكرتير التنفيذي الذي يقوم بدوره بإعلام الدول الأعضاء بها وذلك خلال ثلاثين يوماً على الأكثر .

هذه التعديلات والاقتراحات لن يعتد بها من قبل السلطة ما لم تعط الدول الأعضاء مهلة شهر على الأقل من تاريخ إعلانها بها لإبداء الرأي بشأنها .

- هذه الاقتراحات أو المراجعات ينبغي اعتمادها من قبل السلطة .

**المادة السادسة والخمسون : الإنسحاب :-**

- أي دولة عضو ترغب في الإنسحاب من البروتوكول ينبغي أن تتقـــدم بطلـــب مكتوب إلى السكرتير التنفيذي قبل انسحابها بعام،الذي يقوم بدوره بإعلام الدول الأعضاء بذلك . وفي نهاية الفترة إذا لم تقم الدولة بسحب طلبها ، فسوف يـــتم وقف عضويتها.

- وخلال هذه الفترة المشار إليها أنفا، فإن الدولة تستمر في الاستفادة من تـدابير البروتوكول وكذلك تكون ملزمة بكل الالتزامات الواردة به .

**المادة السابعة والخمسون : دخول البروتوكول حيز النفاذ :**

- يدخل البروتوكول حيز النفاذ -بصورة مؤقتة عند توقيع الدول والحكومـات عليه .
- وبناء على ذلك ، فإن الدول الموقعة والسكرتارية التنفيذية تبـدأ فـي تطبيـق نصوص هذه الآلية بعد هذا التوقيع .
- هذا البروتوكول يدخل حيز النفاذ – بصورة نهائية – بعد تصديق ٩ دول على الأقل من الدول الموقعة عليه وفقاً للإجراءات الدستورية الخاصة بكل دولة .

**المادة الثامنة والخمسون : الإيداع لدى السلطة :**

-هذا البروتوكول وكل أدوات التصديق يتم إيداعها لدى السكرتارية التنفيذية التي تقوم بدورها بإرسال صورة من النسخ الأصلية المعتمدة للدول الأعضاء مدون بها تـاريخ التصديق ، كما يتم إعلام منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة ، وأي منظمة أخرى يقررها المجلس بذلك .

# قائمة المراجع

- المراجع العربية

أولا:وثائق منشورة:


١. الأمم المتحدة:ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، (نيويورك: إدارة المعلومات العامة بالأمم المتحدة، يوليو ١٩٩٣).

٢. ------:تقرير دكتور بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة عن أعمال المنظمة سبتمبر ١٩٩٣،ملحق مجلة السياسة الدولية،عدد ١١٤،أكتوبر١٩٩٣.

٣. ------:تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا بيساو ، وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ، ١٣ يونيو ٢٠٠٢،رقم الوثيقة S/2002/662.

٤. ------: التقرير الرابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون ، ١٩ يونيو ٢٠٠٢، رقم الوثيقةS/2002/679.

٥. ------:تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم لمجلس الأمن عملا بالفقرة ١٩ من القرار ١٤٧٨ لعام ٢٠٠٣ بخصوص الأوضاع في ليبيريا ، ٥ أغسطس ٢٠٠٣، رقم الوثيقة S/2003/793.

٦. ------:تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الرابع عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ١٨ مارس ٢٠٠٥، رقم الوثيقة S/2005/186.

٧. مجلس الأمن:قرار مجلس الأمن رقم ١٦٣٣ بخصوص كوت ديفوار ، ٢١ أكتوبر ٢٠٠٥، رقم الوثيقة S/RES/1633.

٨. الاتحاد الإفريقي،مجلس السلم والأمن:تقرير من رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي عن الأوضاع في دارفور ،(القاهرة: وكالة أنباء الشرق الأوسط ،١٢/١/٢٠٠٦.

٩. منظمة الوحدة الإفريقية:"ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية" في د.بطرس بطرس غالي، **منظمة الوحدة الإفريقية**(القاهرة: مكتبة الأنجلو،١٩٦٤).

١٠. ـــــــــــــــــــــ:الأمانة العامة،**تجربة منظمة الوحدة الإفريقية في مجال النزاعات: لمحة تاريخية** ( أديس أبابا: الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية، ١٩٩٣).

١١. ـــــــــــــــــــــ: **تقرير الأمين العام عن سير عمل آلية منظمة الوحدة الإفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها ، الدورة العادية التاسعة والخمسون لمجلس الوزراء CM/1805LIX** ( أديس أبابا ٣١ ينـاير – ٥ فبراير ١٩٩٤).

**ثانيا- الكتب :.**

١. د. إبراهيم شلبي، **التنظيم الدولي: النظرية العامة والأمم المتحدة** (القاهرة: مكتبة الدار الجامعية، ١٩٨٦).

٢. د. إبراهيم نصر الدين وآخرون (إعداد) **الموسوعة الإفريقية** ، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، المجلد الخامس ، مايو١٩٩٧ ).

٣. ـــــــــــــــــــــ(محرر)،**الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا**، (القاهرة:معهد البحوث والدراسات الإفريقية،١٩٩٩).

٤. أحمد إبراهيم محمود،**الحروب الأهلية في إفريقيا** (القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١ ).

٥. د. أحمد إبراهيم محمود ،**الصومال بين انهيار الدولة والمصلحة الوطنية: دراسة في آليات تسوية الصراعات في إفريقيا**( القاهرة : مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام ،٢٠٠٥).

٦. د. أحمد الرشيدي (محرر) ، **موسوعة أحداث القرن العشرين** ( القاهرة : دار المستقبل العربي ، الجزء الرابع ، ٢٠٠٠ ).

٧. جلال عبد المعز، **النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول قطاع أوزو**(القاهرة، بدون دار نشر، ٢٠٠٣).

٨. د. حسن نافعه، **الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ عام ١٩٤٥**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، سلسلة عالم المعرفة ، رقم ٢٠٢، أكتوبر ١٩٩٥).

٩. د. حمدي عبد الرحمن حسن ، **العسكريون والحكم في إفريقيا** ، ( القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، سلسلة دراسات إفريقية، رقم ١ ، ١٩٩٦ ).

١٠. د. رجاء إبراهيم سليم ، **سيراليون والخروج من الأزمة** ، (القاهرة : معهد البحوث الإفريقية ،نشرة خاصة محكمة، رقم ٥٧ ، ٢٠٠٠ ).

١١. د. عائشة راتب ، " **التنظيم الدولي**" ( القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٩٤ ).

١٢. د. عبد الملك عودة : **إفريقيا ومتغيرات ١٩٩٤** (القاهرة : كتاب الأهرام الاقتصادي ، عدد ٨٧ ، أول أبريل ١٩٩٥).

١٣. د. عز الدين فوده ، **مقدمة في القانون الدولي العام** ( القاهرة : مكتبة عين شمس ، د.ت).

١٤. د. فاروق يوسف يوسف أحمد ، **الثورة والتغيير السياسي** ، ( القاهرة : مكتبة عين شمس ، ط٢ ، ١٩٨٩.

١٥. د. مجدي حنفي ، آلية تسوية المنازعات في منظمة الوحدة الإفريقية ( القاهرة : الجمعية الإفريقية ، ١٩٩٦).

١٦. د. محمد أحمد عبد الغفار، **التدابير الوقائية مع دراسة لحالة رواندا** (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

١٧. د. محمد الحسيني مصيلحي ، **منظمة الوحدة الإفريقية من الناحيتين النظرية والتطبيقية :دراسة مقارنة**( القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٧٦).

١٨. د. محمد السعيد إدريس ، **تحليل النظم الإقليمية : دراسة في أصول العلاقات الدولية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بصحيفة الأهرام، ٢٠٠١ ).

١٩. د. محمد عاشور ، أحمد علي سالم ( محرران ) **التكامل الإقليمي في إفريقيا : رؤى وآفاق** ( القاهرة : معهد البحوث والدراسات الإفريقية ومشروع دعم التكامل الإفريقي بجامعة القاهرة ، أبريل ٢٠٠٥ ).

٢٠. د. محمود أبو العينين، **الأمن الجماعي الأفريقي:المستويان القاري والإقليمي الفرعي**(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية،نشرة خاصة محكمة،رقم ٣٦، ١٩٩٤).

٢١. ــــــــــــــ، **إدارة الصراعات العرقية في إفريقيا**(القاهرة ، معهد البحوث الإفريقية،نشرة خاصة محكمة،رقم ٥٩، ٢٠٠٠)

٢٢. ــــــــــــــ (محرر) **الاتحاد الأفريقي ومستقبل القارة الإفريقية** ( القاهرة : مركز البحوث الإفريقية ،ط١، أكتوبر ٢٠٠١).

٢٣. د. نيفين مسعد ( محرر) **معجم المصطلحات السياسية** (القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، ١٩٩٤).

**ثالثا : المقالات :.**

١. د. إبراهيم نصر الدين ، " نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي "، آفاق **أفريقية**،(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد ١٢، شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

٢. أحمد إبراهيم محمود ،"الحرب الأهلية في سيراليون"،**ملف الأهرام الاستراتيجي** (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، عدد٥٠، فبراير ١٩٩٩ ).

٣. د. أحمد الرشيدي ، "حول ضرورة الجهاز القضائي في إطار جامعة الدول العربية" ، **شئون عربية**(القاهرة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، عدد ٥٩، سبتمبر ١٩٨٩).

٤. ــــــــــــ ، "الجهاز القضائي في إطار منظومة الإتحاد الإفريقي : حدود الدور المتوقع والمأمول" ،**آفاق أفريقية**،عدد ١٢،شتاء ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٥. أحمد حجاج ، "إفريقيا من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الأفريقي" ،**آفاق أفريقية** ،عدد ١٦، صيف ٢٠٠١.

٦. أحمد فاضل يعقوب ،" دور منظمة الإيكواس في حل أزمة ليبيريا" ، **السياسة الدولية**(القاهرة: مؤسسة الأهرام، ، عدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٩٤).

٧. أكرم ألفي ، "كوت ديفوار : هل ينجح اتفاق باريس في إنهاء الأزمة ؟" ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٢ ، إبريل ٢٠٠٣.

٨. بدر حسن شافعي ، "الانقلاب العسكري في غينيا بيساو" ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨.

٩. ــــــــــــ، "سياسة ليبيا تجاه إفريقيا في التسعينيات" ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٤٠ ، أبريل ٢٠٠٠.

١٠. ــــــــــــ ، " الإيكواس وتسوية الصراعات المسلحة في غرب إفريقيا " **السياسة الدولية** ،عدد١٤٣، يناير ٢٠٠١.

١١. ــــــــــــ ، " الصومال : احتمالات عودة التدخل الدولي " ، **السياسة الدولية** ، عدد ١٥٠ ، أكتوبر ٢٠٠٢.

١٢. ــــــــــــ،"أزمة دارفور بين الأفرقة والتدويل" **السياسة الدولية**، ، عدد ١٦٤،إبريل ٢٠٠٦.

١٣. تانديكما نكمواني،"حفظ السلام في إفريقيا:أفاق المستقبل"، د.محمد عاشور مهدي(مترجم)، **مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية** (القاهرة:برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،عدد ٣، يناير ٢٠٠٣).

١٤. جلال الدين عبد المعز، آلية فض المنازعات الإفريقية من قمة القاهرة ١٩٩٣- إلى قمة لومي ٢٠٠٠، **آفاق أفريقية** ، عدد ٣، خريف ٢٠٠٠.

١٥. د. جمال السيد ضلع " الإطار القانوني والسياسي للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا – كوميسا" ، **آفاق إفريقية** ، عدد ١ ، ربيع ٢٠٠٠.

١٦. محمد صابرين ،" أزمة ليسوتو ومستقبل دور جنوب إفريقيا" ، **ملف الأهرام الاستراتيجي** ، عدد ٤٧ ، نوفمبر ١٩٩٨).

**رابعا : الرسائل العلمية**

١. أحمد إبراهيم محمود، **التسوية السلمية للصراعات الداخلية في إفريقيا :دراسة حالة للصومال منذ بداية التسعينات** ،( رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ٢٠٠٤).

٢. أيمن السيد محمد أحمد حسن شبانة، **ظاهرة التدخل الإقليمي في الصراعات الداخلية الإفريقية بعد الحرب الباردة:الكونجو الديمقراطية نمونجا** ( رسالة ماجيستير ،معهد البحوث الإفريقية، جامعة القاهرة،٢٠٠٣).

٣. ديزي رؤوف راجي : **تقييم أداء الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ١٩٧٥ – ٢٠٠١** ، ( رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة ،٢٠٠١ ).

٤. عبد الرحمن إسماعيل الصالحي ، **الهيكل التنظيمي لمنظمة الوحدة الإفريقية**(رسالة ماجستير ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة، ١٩٧٨).

٥. ــــــــــــــــ، **التسوية السلمية للمنازعات الإفريقية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية** ،(رسالة دكتوراه ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،١٩٨٠).

٦. غادة خضر حسين زايد، **التسوية السياسية للنزاع المصري – السوداني بشأن مثلث حلايب**، (رسالة ماجيستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ، ٢٠٠٠).

٧. محمد نصار شحاته، **العلاقة بين منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة** ، ( رسالة ماجيستير، معهد البحوث والدراسات الإفريقية،جامعة القاهرة، ١٩٨٠).

٨. هالة جمال ثابت ، **إدارة الصراع العرقي في كوت ديفوار ١٩٩٠ – ٢٠٠٠** " رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة ، ٢٠٠٥ ).

<u>خامسا : البحوث والدراسات :</u>

١. أكاديمية ناصر العسكرية العليا،**منظمة الوحدة الإفريقية:الحاضر وتحديات المستقبل**( القاهرة : مركز الدراسات الاستراتيجية للقوات المسلحة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا، ديسمبر ١٩٩٧).

٢. رحاب عثمان : " العولمة والإقليمية في إفريقيا : نموذج الجماعة" **بحث مقدم للمؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية حول إفريقيا والعولمة** ، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، فبراير ٢٠٠٤.

٣. د. عبد الملك عودة ، د. أحمد الرشيدي " تجمع الساحل والصحراء" **سلسلة دراسات مصرية إفريقية** ( القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، عدد ١، أغسطس ٢٠٠١).

٤. د. محمد شوقي عبد العال ، "دور الاتحاد الأفريقي في تسوية المنازعات الإفريقية وتعزيز إجراءات بناء الثقة وحفظ السلام .. ورقة أولية " ، **بحث مقدم إلى ندوة الاتحاد الأفريقي: خمس سنوات بعد قمة سرت** ، برنامج

الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،١٩-٢٠ مارس ٢٠٠٥.

<u>سادسا : الكتب السنوية والتقارير الاستراتيجية والسنوية :</u>

١. د. السيد فليفل (محرر)، **التقرير الإستراتيجي الأفريقي الثاني ٢٠٠٢-٢٠٠٣** (القاهرة : معهد البحوث الإفريقية ومركز الدراسات الإفريقية ،٢٠٠٤).
٢. السيد يسين(محرر)، **التقرير الإستراتيجي العربي١٩٩٢**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٣).
٣. د. محمود أبو العينين (محرر) ، **التقرير الاستراتيجي الإفريقي ٢٠٠١ – ٢٠٠٢** ، ( القاهرة : مركز الدراسات الإفريقية ،٢٠٠٣ ).
٤. ———————(محرر)،التقرير الاستيراتيجي الأفريقي٢٠٠٤-٢٠٠٥(القاهرة: معهد البحوث الإفريقية ومركز الدراسات الإفريقية، ٢٠٠٦).
٥. وزارة التجارة والتموين المصرية ، **السوق المشتركة لدول شرق وجنوب إفريقيا .كوميسا** ( القاهرة : وزارة التجارة والتموين ، ٢٦ أكتوبر ١٩٩٨ ).

<u>سابعا : مصادر شبكة المعلومات الدولية :</u>

١. أبو بكر عبد القادر سيسي ، "اضطهاد القبيلة المسلمة العملاقة في غرب إفريقيا" ، **موقع مجلة البيان السعودية على النت**
www.albayan-magazine.com/files/Africa/12.htm.
٢. بدر حسن شافعي ،" ماذا تريد بريطانيا من إفريقيا" **إسلام أون لاين في:**
.www.islamonline.net/Arabic/Politics/2001/04/article38.shtml.
٣.——————، "سيراليون.. هل تنتهي حرب الماس ؟" **إسلام أون لاين في**
www.islamonline.netarabic/politics/2002/01/article29.shtml.

٤. د. حمدي عبد الرحمن حسن ،" أزمة حرف واو في كوت ديفوار" إسلام أون لاين في
www.Islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-oct-2000/qpolitic28.asp.
٥. عاصم السيد ،"مسلمو ساحل العاج أكثرية مضطهدة "، **موقع الإسلام اليوم على النت**، ١٢ /٩ / ٢٠٠٤ .
www.islamtoday.net/articles/show/article/context.
٦. ليبيريا ."**التوزيع العرقي والديني وحركات التمرد**" في
www.aljazeera.net/news/archive/archives?Archived=5767.1.
٧.مسلمو ساحل العاج،جهاد حتى الفجر،**موقع شهود على النت**،٢٦ /٩ / ٢٠٠٤
www.shohood.net.asp?newsid=1287&pageid=78.
٨.نجاح شوشة ،" ساحل العاج إلى ساحل الأمان الإسلامي أم إلى الغرق" ، **موقع مفكرة الإسلام على النت**، ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٤ ، في:
www.islammemo.ee/taqrer/onenews.asp?dnew=27

<u>ثامنا : المجلات والمحاضرات :</u>

١. د. أحمد الرشيدي ، "التحكيم والقضاء الدولي : دراسة في آليات التسوية القانونية للنزاعات الدولية" ، **سلسلة مذكرات لطلبة تمهيدي الماجيستير بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة** ، ٢٠٠٠.

٢. بدر حسن شافعي، "العلاقات العربية الإفريقية .. ليبيا نموذجا" ، **مجلة الشاهد الليبية** ، عدد ٢٢٥ ، مايو ٢٠٠٤.

٣. ـــــــــ ،" اضطهاد الأقلية الكاثوليكية للأغلبية المسلمة في كوت ديفوار" ، **مجلة المجتمع** (الكويت: جمعية الإصلاح الاجتماعي، عدد ١٦٣٩ ، ١٩ / ٢ / ٢٠٠٥).

٤. بدر عبد اللطيف،الأزمة الليبيرية وانعكاساتها على المسلمين "، **مجلة قضايا دولية** (إسلام أباد : معهد الدراسات السياسية ، يونيو ١٩٩٦ ).

٥. د.حسن نافعة، "محاضرات في التنظيم الدولي"،**محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة ،قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، ١٩٩٠.**

٦. سناء الجاك ،" ساحل العاج من الشبكة الفرنسية إلى المصيدة الأمريكية" ، **صحيفة لوموند ديبلوماتيك (النسخة العربية )** ، عدد ٩٥٣ ، ١ يناير ٢٠٠٥.

ثانيا:المراجع الأجنبية

## A: Documents :


1. AU: **Report of the chairperson of the commission on the situation in Darfur (The Sudan ) , To , the 12th Meeting of Peace and Security Council ,** Addis Ababa ,4 July 2004.
2. Cote d`Ivoire **: Programme of The Government of National Reconciliation** in,www.usip.org/library/cote-d`ivoire/cote-d`ivoire/ui242003en.htm.
3. Economic Community of West African States (Ecowas ) : **Revised Treaty 1993** , (Abuja :The Ecowas Executive Secretariat Publish , No date ).
4. Economic Community of West African States: **Twentieth Session of The Authority of The Head of State and Government ,** Abuja , 29 Aug. ,1997.
5. Ecowas :"The Treaty of Ecowas 1975" in,Colin Legum (ed.) ,: **Africa Contemporary** 1975 – 1976 ( London African Publishing Company , 1977).
6. Ecowas :Protocol on Non Aggression , in" **Protocols Annexed to The Treaty of Ecowas ,** (Abuja : The Ecowas Executive Secretariat Publishes , N.D ).
7. Ecowas :Protocol Relating to Mutual Assistance on Defence , in " **Protocols Annexed to The Treaty of Ecowas.**
8. OAU **:Declaration of the Assembly of Head of State and Government within the OAU of Mechanism for Conflict , Prevention , Management, Resolution , Egypt 2003** ( Addis Ababa: OAU Printing Unit. 1993).

9. Paris: Text of Linas -Marcosis Accord, in, International Crisis Group Africa Report,"**Cote d`Ivoire : No Peace in Sight** "12 July 2004.
10. A U: **Protocol Relating to the Establishment of the Security Council of African Union** ,Durban , 9 July2002.
11. R.U.F: **"Footpaths to Democracy : Towards a New Sierra- Leone** "in www.Sierra-Leone .org/document.html.
12. SADC : **SADC Protocol on Politics ,Defence and Security Co-coperation**,blantyre,14 August2001.
13. Southern African Development Community (SADC), **SADC Mutual Defence Pact**, Dar Elsalam, Tanzania, August 2003.
14. The Economic Community of West African States (Ecowas) :**Protocol Relating to The Mechanism for Conflict Prevention , Management , Resolution Peacekeeping and Security** , Lome , 10 December , 1999.
15. U N: **United Nation Peacekeeping** (New York : United Nation Department of Public Information ,August 1993).

**B:Books**

1. Adebajo ,Adekye & Rashid, Ismail (eds.) , **West African`s Security Challenge,** ( London : Lynne Rienner Publishers , 2004 ).
2. Adebajo ,Adekye , **Liberia`s Civil War** ( London : Lynne Rienner Publishers , 2002 ).
3. ------------------, **Building Peace in West Africa : Liberia – Sierra Leone and Guinea Bissau** , ( USA& London : Lynne Rienner Publisher , 2002 ).

4. Berman ,Eric G. & Sams, Katie E. , **Peacekeeping in Africa : Capabilities and Culpabilities** , ( South Africa : Institute for Security Studies , 2002 ).
5. Cruise ,Danel B. (ed.) , **West African States** , ( Cambridge : Cambridge University Press , 1989 ).
6. Emeka ,Juluis and Stephen Wright ,(eds) , **West African Regional Co-operation and Development**, (Boulder : West View Press , 1990 ).
7. Furely ,Oliver (ed.) , **Conflict in Africa** (London : Touris Academic Studies , 1995).
8. ---------------- & May ,Roy (eds.), **African Interventionist States**,(Aldershot : Ashgate Publishing Limited,2001).
9. Hirsch ,John L. , **Sierra-Leon : Diamond and Struggle for Democracy** , ( Boulder :Lynne Rienner Publishers , 2001).
10. Jett ,Denis C., **Why Peacekeeping Fails**,(New York :ST Martin Press,2000).
11. Keller ,Edmond & Rotchild, Donald (eds.) , **Africa in The New International Order : Rethinking State Sovereignty and Regional Security,** (London: Lynne Rienner Publisher , 1996).
12. Koidou ,Constant,**The Challenge of Cote D`Ivoire Peace Process** (France : Toulouse University , May 2004 ).
13. Magyar ,Karl & Morgan ,Earl (eds.), **Peacekeeping in Africa :Ecomog in Liberia** (London :Macmillan Press ,1998).
14. Olonisakin ,Funmi , **Reinventing Peacekeeping in Africa** : **Conceptual and Legal Issues in Ecomog Operation,** ( London : Kluwar Low International , 2000 ).
15. Onuka ,Ralph I. and Sessay ,Amadu , **The Future of Regionalism in Africa,** ( London : Macmillan Publishes , 1985 ).

16. Shaw ,Timothy M. & Okolo ,Julius Emeka , **The Political Economy of Foreign in Ecowas** (USA : St. Martin`s Press , 1994).
17. Zartman ,William & Rasnussen ,J Lewis (eds.), **Peacekeeping in International Conflict :Methods &Techniques,** (Washington D.C :United State Institute of Peace Press,1997).

C ;<u>**Articles :**</u>

1. Abdullah ,Ibrahim , " Bush Path to Destruction : the Origin and Character of the Revolutionary United Front/Sierra Leone", **the Journal of Modern African Studies** ,(Cambridge :Cambridge University Press, Vol.36 , No.2 , 1997).
2. Adedeji, Adebajo," Prospects of Regional Economic Co – operation in West Africa "**The Journal of Modern African Studies** , Vol . 8 , No. 2 , July 1970.
3. Adeleke, Ademola, "the Politics and Diplomacy of Peacekeeping in West Africa :the Ecowas Operation in Liberia ".**the Journal of Modern African Studies**, Vol.33.No.4,1995.
4. Adibe , Clement E., "The Liberian Conflict and The Ecowas Partnership "**Third World Quarterly** ( London : Center for Developing area Research , University of London ,Vol. 18, No. 3 , Sep. 1996 ).
5. Aning ,Emanuel Kwesi,"from Eco-pessimism to Eco-optimism: Ecomog and the West African Integration Process ",**The Journal of Political Science**(Harare: African Association of Political Science ,Vol.4, No.1, 1999).
6. ------------------," War to Peace : Dilemmas of Multilaterals Intervention in Civil war ", **African Security Review**", Vol. 9 , No. 3 , 2000 ).

7. Arie , M. Kacowicz, " Negative International Peace and Domestic Conflict : West Africa 1975-1996 " **The Journal of Modern African Studies** , Vo.35 , No.3 , 1997.
8. Babola ,Sunday Ajulo, " The Economic Community of West African States and International Low " **The Journal Modern African Studies** , Vol . 27, No. 2 , 1989.
9. Bach , Daniel, " The Politics of West African Economic Co – operation CEAO and ECOWAS " , **The journal of Modern African Studies** , Vol, . 21 , No. 4, 1983
10. Berman ,Eric G. and Sams , Katie, " The Economic Community of West African States and a New Mechanism " , **Conflict Trends**"( Durban : The African Center for The Constructive Resolution of Disputes –Accord, No. 3 , 2001).
11. Brown ,M.Leonn, "Nigeria and The Ecowas Protocol on Free Movement " , **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 27 , No.2 ,1989.
12. Daniel ,Bach , " The Politics of West African Economic Co – operation CEAO and ECOWAS " , **The journal of Modern African Studies** , Vol . 21 , No. 4, 1983 .
13. Ellis , Stephen, " Libreia 1989 – 1994 : Astudy of Ethnic and Spiritual Violence" , **African Affairs** , ( Oxford : Oxford University Press , Vol. 44, 1995 ).
14. Engel ,Tobias , " Guinea Bissau , A Seething Country " , **African Geopolitics** , (Congo – Brazzaville, Vol. 14 , Spring 2004.
15. Englbert ,Pierre, "Mauritania : Recent History " in , **Africa South of The Sahara 2001** ( London & New York : Europe Publications , 30 , edition , 2001 ).

16. Gberie ,Lansan & Addo ,Prossper , " challenge of Peace Implementation in Cote D`Ivoire "**Monograph**، (Pretoria &Cape Town :Institute for Security Studies, No. 105 , August 2004 )
17. Ghebremeskel , ,dane, " The Regional Approach to Conflict Management " , **The Online Journal of Peace and Conflict Resolution** (Washington , DC : Tabula Rasa Institute , Vol. 4 , No. 2 , 2002 ).
18. Jaye ,Thomas , " Understanding The Conflict in Cote d`ivoire" **Africa Trends** (Pretoria : The African Center for Constructive Resolution on Dispute, June 2005).
19. Konate ,Sideno A. , " The Politics of Identity and Violence in Cote D`ivoire", **West Africa Review** ( U.S.A. : Africa Resource Center , No. 5 , 2004 ).
20. Kpumdeh ,Sahr John " Limiting Administrative Corruption in Sierra- Leone " , **The Journal of Modern African Studies** , Vol. 32 , No. 1 , 1994.
21. Laoupo ,Francis , " The Ivoiry Coast or Chessboard of Mysteries" **Africa Geopolitics** , No. 13 , Winter 2004.
22. Levit , Jermmy, " Conflict Prevention , Management and Resolution : Africa Regional Strategies for The Prevention of Displacement and Protection of Displaced Persons : The Case of OAU , Ecowas , SADC , IGAD " **The Duke Journal of Comparative & International Law** ( North Carolina : Duke University School of Law , Vol. 11 , No. 1 , Winter 2001 ).
23. Muana ,Patrick K., " The Kamajor Militia : Civil War , Internal Displacement and The Politics of Counter – insurgency , " **Africa Development** , ( Dakar : Council For The Development of Social Research in Africa , Vol. 22 , No. 3-4 , 1997 ).

24.Ododa ,Harry," Voluntary Retirement by President in Africa : Lessons From Sierra-Leone , Tanzania , Cameroon and Senegal , " **The Journal of African Studies ,** ( Washington D. C : heldref publications , Vol. 15 , No. 3-4 , 1988 ).

25.Ojon , B. Olatude, " Nigeria and The Formation of Ecowas " , **International Organization ,** (Cambridge : The MIT Press ,Vol . 34, No.4,Autumn 1980 ).

26.Rashid ,Ismail ," Subaltern Reaction : Lumpens , Students and The left " **Africa Development ,** Vol.22, No.3-4 , 1997.

27.Ritchards ,Paul , " The Return of Great Britain to Sierra-Leone ", **Africa Geopolitics** , No.15-16, Oct. 2004.

28.Samuels ,Kirsti ," Jus ad Bellum and Civil Conflict : A case Study of The International Community's approach to Violence in The Conflict in Sierra – Leone , **The Journal of Conflict and Security Low** ( London : Oxford University Press , Vol.2 , No. 2 , 2003 , ).

29.Sessay , Max Ahmadu, " Civil War and Collective Intervention in Liberia " , **Review of African Political Economy** , (Sheffield : Roape Publication ltd. , No. 67 , 1996).

30.Shelton, Growth, "Preventive Diplomacy and Peacekeeping :Keys for Success ",**African Security Review**, Vol.6,No,5,1997.

**D: published Research:**

1. Aboagye ,Festus B. and . Bah ,Alhagi M.S, " **Liberia at a Crossroads** " ,( Pretoria : Institute for Security Studies , Paper No. 95 , Nov. 2004 ).
2. Aning ,Emanuel Kwesi, " Democracy and Political Governance " , **Paper Presented to Strengthening**

**Human Security Capacity of Ecowas and West African Civil Society Conference** , Ecowas Secretariat, Abuja :, 30 May – 1 June 2003 .

3. Frempang ,Alexender K.D. , " Trajectories of Sub – Regional Conflict Management : An assessment of Ecowas " , **paper presented to Codesria ` s 30 th Anniversary Celebrations Grand Conference** , Dakar , 8.11 Dec. 2003.
4. Ibn chambas ,Mohamed: Keynote at the Book Launch on Liberia", **Paper Presented to West Africa's Security Complex. Challenge and Prospects of Regional Resolution in the 21st century**, Abuja, August 2005.
5. Itono ,Nicola ," **Liberating Liberia : Charles Taylor and The Rebels Who Unseated him"** ( Pretoria : Institute for Security Studies , Paper No. 82 , Nov. 2003 ).
6. Kovsted ,Jens and Tarp ,Finn , " Guinea Bissau : War , Reconstruction , and Reform "**,Paper Presented to Project on "Underdevelopment, Transition and Reconciliation in Sub-Saharan Africa",** Institute of Economics in University of Copenhagen , Denmark,No.168, Nov. 1999.
7. Yormos ,Joses Gami , " **Mechanism For Conflict Management in Ecowas** "(Durban: The African Centre for Constructive Resolution of Dispute- ACCORD, Occasional Papers,No.2,1999.)
8. Malan ,Mark "Ecowas Operation From 1990 to 2004 : Synopsisal Lessons Noted and Key Recommendation" , **Paper Presented to Ecowas Lessons Learned Workshop** ,( Accra : Kofi Annan International Peacekeeping Training Center , 10-14 Feb., 2004).
9. Neethling ,Thedoor " Peacekeeping in Africa " , **Paper Presented to School of Military Studies**, University of Stellenboch, South Africa 20-24 June 2003.

## E:Reports :

1. **CIA , Wolrd Fact Book** (Different Issues) , in www.odci.gov/cia/publications/Factbook/geos/SL.htm l.
2. **Ecowas Delegation for Guinea Bissau** ( Abuja : Ecowas Press Releases , No. 31 , 31 March 2004).
3. **Ecowas Press Releases** :Ministers of Security Council Call for Urgent Resumption of Disarmament in Liberia , , No. 24 , 19 March 2004 .
4. **I. C. G Africa Report,** (Brussels & London : International Crisis Group) Different Issues.
5. **Report of The Ecowas Workshop: Lessons from Ecowas Peacekeeping Operations:1990-2004,** Accra,10-11 Feb 2005.
6. **Report of The UN Security General of Development in Guinea – Bissau and the Activities of The United Nations Peace building Support Office in That Country,**15 June 2005.
7. **USA Department of State:** Bureau of African Affairs , Nov. 2005.

## F: Encyclopedias & Year Books :

1. **Africa South of The Sahara**(London:Euorpa Publication Ltd.),Different Issues.
2. Douglas H. Yorn(ed.) , **Dictionary of Conflict Resolution** ,(San Francisco:Jorrey-Bass Publisher ,1999).
3. Heidi Burgess &Guy M.burgess, **Encyclopedia of Conflict Resolution** , (Cambridge:Santa Barbara,1997).
4. **West Africa Annual** ( Nigeria: john West Publication,Vol,. 12 , 1998).

**G:Internet Sites :**

1. Agyemfra ,Francis A., " **Developing Ecowas Rapid Reaction Capability in West Africa Sub-Region** " in www.iss.co.za.
2. Arcton ,Ofeilea Quist,"**Ecowas Agrees to Send 2000 Peacekeepers to Ivoiry Coast** ", 27 Oct. 2000.in www.allafrica.com/stories/20021027000-html.
3. Bangura ,Joseph Jusuf , " **Ethnic Invention and Identity Formation in Sierra-Leone : A case Study of The kreoles 1870-1961** ", in www.grad.usask.ca/gateway/Banguraabstractethinicidentitysirraleoneeroles.html.
4. Cintyre ,Angela M. ," **Politics,War and Youth Culture in Sierra-Leone : an Alternative interpretation**".in www.iss.za/pubs/asr/11nov./mcintyre.html.
5. Collett ,Moya , " **The Dilemma of Intervention : " France,The UN. and Ecowas in Cote D`Ivoire** , in www.rspas.anu.edu.au/ir/oceanic/ocisppapers/collette.pdf
6. **Conflict Resolution in Africa** in www .cia.gov/nic/pdf_gif_2020_support/20, p.p.3-4.
7. Diarra ,Cheick Oumar,"**Ecowas Civilian- Military Strategy for West Africa**"in.www.inwent.org/ef-texte/ military/diarra 6.htm.
8. Fall ,Abdoulaye,"**Ecowas Mission in Cote d`Ivoire: Partenership for Peace'**, in www.invent.org/ef-texte/military/fall.htm.
9. Hirsch ,John L. , " **War in Sierra-Leone** " , in www.survival.oupjournal.org/cgi/Reprint/143/3/185/PDF.

10. "ivoiry coast conflict" in www.globalsecurity.org/military/world/war/ivoiry-coast.html.
11. Jan, Ameen, " **Strengthing the OAU Conflict Resolution Mechanism**" in, www.ccrweb.utc.za.
12. Joy ,Ogwu, " **Obasanjo and The Challenge of Foreign Policy on a new Frontier**" , in "www.odili.net/news/source/2003/june/2/18.html.
13. Khobe , Mitikish Maxwell ," **The Evolution and Conduct of Ecomog Operation in West Africa** " , in www.iss.co-za /pubs /Monograph /No.44 /Ecomog .html .
14. Konsteiner ,Walter H. , " **Prospect for Peace in Cote D`Ivoire** " in www.state.gov/p/of/rls/rm/17657.htm.
15. Lehtimen ,Tehri , " **The Military – Civilian Crisis in Guinea-Bissau** " in www.conflicttransform.net/Guinea.PDF.
16. Malu ,Linus, "**Collective Peace-Keeping in West Africa**" in www.monitor.upeace.org/archive.cfm?id-article=61.
17. Massey ,Simon , **Multi – Facted Mediation in The Guinea – Bissau Civil War** " in , www.academic.sun.acza/mil/scientia_Militoria/internet%20Vol%2032/11Massey-2004.PDF.
18. **Meeting of Ministers Foreign Affairs , Lome , 24 – 25 May 1999** , in www.Sierra-Lione.org/ecowasD52599.html.
19. Nuamah ,Kuaku and Zartman ,I William ," **Case Study : Intervention in Sierra-Leone**", in , www.cissm.umd.edu/nic/Nuamahahzartman.

20. Olu, ,Adenije " **Mechanism for Conflict Management in West Africa : Politics of Harmonization** " in www.jha.ac/articles/027.htm.
21. Tuck ,Christopher,"**Every Car or Moving Object Gone:the Ecomog Intervention in Liberia**" in www.africa.ufl.edu/asq/v4/v4i1a1.htm.
22. Wanep Policy Brief (2) **"Cote D`Ivoire Crisis"** , in www.wanep.org/ecowas-intervention-c%f4te.htm.
23. Warn Policy Brief'**Cote d`ivoire**,(Different Issues) , in www.wanep.org/warn_policybrief_cote_d%27ivoire _stokeholder_interest.html,ppolicybrief-cote-d%27ivoire-stokeholder-interests,htm.

H: Newspapers And Magazines :

1. **Africa Confidential,** "kabbah`s Cabbla", (Oxford: lackwell Publishers of Oxford , Vol.43 , No.11 , 31 May 2002).
2. Azikiwe ,Ifeoha, "The Ivoirian Crisis : One Year of Ecowas Diplomatic Initiatives and Military ", **Vanguard Newspaper** , (Lagos,20Oct,2003 ) in www.allafrica.com/stories/2003.
3. **Business Day Journal,"** Peacekeeping Units needs Teeth" Johanesburg , 13-8-2004 .
4. **Daily Champion** ( Lagos) , 5-9-2003.
5. www.Triumphnewspapers.com/cote3102005,htm.
6. **This Day Newspaper :**"Nigeria to Head Ecowas Operations in Cote D`Ivoire",( Lagos , 2 Dec., 2002 ) in, www.npwj.org.
7. **UN Conflict Monitor** (New York : Center for Conflict Resolution , Issue 4 ) in, www.Brod.ac.uk/confers/monitor/mnts4-Africa2.html.